

الجزء الاول

من كتاب

شرح العلامة على بن خضر العمروسي
المالكي رحمه الله على مقدمته في فقه الإمام
مالك رضي الله عنه

وبليه توضيح المسالك لمؤلفه

الشيخ محمد على سلامة الزرقاني المالكي
المدرس بكلية أصول الدين

﴿ تنبيه ﴾ : جعل المتن بأعلى الصحيفة . وبليه الشرح . وبليه تعليقات المؤلف المذكور

طبع على نفقة أمين عبد الرحمن الجزيري صاحب مطبعة الأرشاد
حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

سنة ١٣٥٥ هـ ١٩٣٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

يقول العبد الفقير إلى رحمة ربه القدير . على بن خضر بن أحمد العمروسي (١) أسكنهم الله بفضله جنة الفردوس ، الحمد لله الهادي لطرق الرشاد . الموفق من اخباره من جميع العباد لبيان معرفة قواعد الاسلام المشتملة على بيان الحلال من الحرام . حمدا كثيرا دائما على معر الزمان ، والصلاة والسلام على محمد سيد

الحمد لله الذي فقه في الدين من أراد به خيرا ، وجعل الفقه في الاحكام شرطا لقبول الاعمال سرا وجهرا ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أرسله الله معلما ، وبعثه لمكارم الاخلاق متمما ، وعلى آله وأصحابه الذين بلغوا عنه وهم ورثته المهتدون

وبعد فيقول محمد بن علي سلامه الزرقاني المالكي : إن شرح العلامة المحقق الفقيه المدقق الشيخ على العمروسي على مقدمته في فقه الامام مالك من أنفع الكتب وأعذبها وأجمعها للاحكام ، وقد وقع عليه الاختيار ليكون منها لطلاب القسم الثانوي بالأزهر والمعاهد الدينية .

وقد أشار على بعض المخلصين من العلماء المبرزين أن أشرف على طبعه وتصحيحه وأن أكتب بعض تعليقات توضيح مكنوناته ، وتحل مشكلاته مع استيفاء الأدلة وحكم التشريع المهمة . بحيث لا يخرج عن القصد ، ولا تقصر عن الحد مع التزام قواعد الامام مالك فبادرت إلى امثال الإشارة رجاء أن أكون ممن تشملهم البشارة بحسن المعونة

وقد سميتها توضيح المسالك في مذهب الامام مالك . والله أسأل المعونة والتوفيق والقبول والهداية إلى خير طريق إنه سميع مجيب .

(١) هو الشيخ النبيه الصالح علي بن خضر بن أحمد العمروسي المالكي أخذ عن السيد محمد السالموني والشهاب النفراوي والشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني ، ودرس بالجامع الأزهر وانتفع به الطلبة ، واختصر المختصر الخليلي في نحو الربع ثم شرحه ، وكان إنسانا حسنا منجمعا عن الناس مقبلا على شأنه توفي سنة ثلاث وسبعين ومائة وألف فكان من علماء القرن الثاني عشر الهجري ، وله شرح على مختصر خليل بلغني انه موجود بالمكتبة الملكية بمصر والكنى لم أطلع عليه الآن ، وربما اطلعت عليه للرجوع اليه مع باقي كتب المذاهب في أثناء كتابتي . ان شاء الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

ولد عدنان . من عمت رسالته جميع الخلائق من ملك وإنس وجان . المنعوت بصفات الجمال . وعلى آله وأصحابه ذوي الكمال . صلاة وسلاما دائمين بدوام الليالي والأيام . أرجو بها جزيل الثواب من الملك العلام .

(وبعد) فهذا شرح وضعته على مقدمتي التي لخصتها من مختصر العلامة خليل قاصدا بذلك الثواب من الملك الجليل . يحل ألفاظها، ويبين مرادها ويقيد مطلقها خاليا من الاطناب الممل . والايجاز المخل، يحصل النفع به للمبتدئين . ولا يكون خاليا عن افادة الممارسين واتقاء من الله المالك . أن يعينني على اتمام ذلك، إنه ولي التوفيق، والهادي إلى سواء الطريق .

« بسم الله الرحمن الرحيم » افتتح كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملا بالآثار النبوية الواردة في ذلك روى قوله ﷺ : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله - وروى لا يفتتح بذكر الله - فهو أوتر » وروى الخطيب في جامعه عن أبي هريرة لا يبدأ فيه (بسم الله الرحمن الرحيم أقطع) وأخرج ابن حبان (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم) ومعنى الثلاثة ناقص وقليل البركة وإن تم حسا لا يتم معنى، والأجذم لغة من ذهب أصابع كفيه والأوتر لغة ما كان من ذوات الذنب ولا ذنب له، والأقطع من قطعت يده أو أحدها أطلق كل منها في الحديث على ما فقد البركة تشبيها له بمن فقد أصابعه التي يتوصل بها إلى ما يروم تحصيله . أو بما فقد ذنبه الذي تكمل به خلقته، أو بمن فقد يديه اللتين يعتمد بهما في البطش ومحاولة التحصيل فاطلاق كل منها عليه على سبيل التشبيه البليغ أو الاستعارة على الوجهين فيما حذف منه أداة التشبيه، وجعل المشبه به خبرا نحو زيد أسد، والمختار الأول، ومعنى البال الحال والشأن الذي يهتم به شرعا، والباء للاستعانة أو للمصاحبة متعلقة بمحذوف تقديره أو لف (١) أولى من أبدأ ونحوه . لأن التالي للبسملة مؤلف فيقدر من مادته ولئلا يوهم قصر التبرك على الابتداء وأولى من ابتدائي ونحوه لقلة الاضمار ولأن أصل العمل للأفعال، وتقديم المفعول أولى لا يكونه أهم وإفيد القصر والاسم عند البصريين مشتق من السمو وهو العلو لأنه يعلى مسماه وبظهره وعند الكوفيين من الوسم وهو العلامة لأنه علامة على مسماه ، والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولم يسم به غيره تعالى .

(١) قوله تقديره أو لف أولى من تقديره ابتدائي الخ لا يرد عليه أن هذا كون خاص فلا يجوز حذفه لأن القرينة دالة عليه وهي المقام

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام

قال تعالى (هل تعلم له سميا) أى هل تعلم احدا تسمى الله غير الله وهو عربى عند الاكثر ، وعند المحققين إنه اسم الله الاعظم ، وقيل : الحى القيوم ، وقيل : غير ذلك والرحمن الرحيم صفتان بنيتا للدلالة على المبالغة فى الرحمة المدلول عليها بهما وهى رقة فى القلب ، تقتضى التفضل بالتفضل غايتهما وهو معناها فى حقه تعالى لاستحالة المبدأ وهو رقة القاب عليه تعالى وقدم لفظ الجلالة لأنه اسم للذات وقدم الرحمن على الرحيم لأنه أبلغ لزيادة بناءه ولاختصاصه به تعالى ، ولما ابتدأ بالبسملة ابتداءً حقيقياً (١) ابتدأ بالحمدلة ابتداءً اضافياً فقال : « الحمد لله رب العالمين » عملاً برواية الحمدلة وهى (كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع) وقدم البسملة لقوة حديثها ، والحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التعظيم سواء كان فى مقابلة نعمة أم لا ، وعرفا قول يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعماً على الحامد أو غيره سواء كان ذلك الفعل انتقاداً بالجان أو قولاً باللسان أو عملاً وخدمة بالاركان أى الجوارح ، وذكر مع الحمد الاسم الكريم الجامع لعانى الاسماء والصفات إشارة لاستحقاقه تعالى الحمد لذاته ولصفاته ، وقد ورد فى الحمد صيغ كثيرة فيها الثواب الجزيل .

فمنها الحمد لله رب العالمين بجميع محامده كلها ما علمت منها وما لم أعلم . على جميع نعمه كلها ما علمت منها وما لم أعلم عدد خلقه كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم ، ومنها اللهم لك الحمد كما ينبغى لجلال وجهك ولعظيم سلطانك ذكرهما العارف الشعرائى فى المثنى وذكر ما ورد فيهما من الثواب العظيم وأنها كانا من أوراده وأنه كان يستعمل كل واحدة منهما ألف مرة فى كل صباح ، وفى الحديث آية العز الحمد لله الذى لم يتخذ ولداً . الى آخر السورة . قال شارحه : والمراد أن من لازم عليها حصل له العز ومنها ، الحمد لله رب العالمين حمداً يوافى نعمه ويكافى مزيده ، قال الخطاب : فى قول المختصر لا أحصى ثناء عليه مانصه : وعن أبى نصر التمار عن محمد بن المنتظر قال : قال آدم عليه الصلاة والسلام : شغلتنى أى يارب بكسب يدي فعلمنى شيئاً فيه مجامع الحمد والتسبيح فأوحى الله تبارك وتعالى اليه : يا آدم إذا أصبحت فقل ثلاثاً وإذا أمسيت فقل ثلاثاً : الحمد لله رب العالمين حمداً يوافى نعمه ويكافى مزيده فذلك مجامع الحمد والتسبيح . . انتهى ولم يذكر ويدافع نقمه ، وقوله : شغلتنى بكسب يدي لعله لأنه أول من حرث يده .

« والصلاة » من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الآدميين الدعاء « والسلام » الأمان

(١) قوله : (ابتداءً حقيقياً) هو ما كان فى أول مرتبة فلم يكن هناك سابق عليه والاضافى ما كان

قبل المقصود وان سبق بغيره

على محمد ، سيد المرسلين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين . وبعد

أو النجية أو اسم الله والمعنى وحفظ الله « على محمد » اسم مفعول الفعل المضعف أى المشدد العين سمي به تيمنا سماه به جده عبد المطلب فى سابع ولادته بالهام من الله تعالى فتبيل له : لم سميت ابنك أى ابن ابنك محمداً وليس من أسماء آبائك؟ فقال : رجوت أن يحمد فى السماء والأرض وقد حقق الله رجاءه ، والصحيح أنه لا يكره إفراد الصلاة عن السلام ولا العكس وهما واجبان فى العمر مرة كالشهادتين ، والجملة خبرية لفظاً قصد بها إنشاء الدعاء له ﷺ أداءاً لبعض ما يجب لعلينا لأنه الوسطة بين العباد وبين الله وجميع النعم الواصلة إليهم التى أعظمها الهداية للإسلام إنما هى ببركته وعلى يديه وامتنال لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ واغتناما للثواب الخبر (من صلى على فى كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسمى فى ذلك الكتاب) وحذرا من قلة البركة لخبر كل كلام لا يبدأ فيه بذكر الله ثم بالصلاة على فهو أقطع أكتع وهو وإن كان ضعيفا يعمل به فى فضائل الأعمال . « سيد المرسلين » جمع مرسل بمعنى الرسول وهو إنسان ذكر حر أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه بخلاف النبي (١) فإنه لم يؤمر بالتبليغ فهو أعم من الرسول فكل رسول نبي ولا عكس « وعلى آله » أى أتباعه « وأصحابه » جمع صاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع دؤمنا بالنبي ﷺ . وزاد بعضهم ومات على ذلك ليخرج المرتد؛ ورد بأنه (٢) يقتضى أن لا يتحقق الصحبة إلا بعد الموت، وعدم (٣) وصف المرتد بها بعد الردة لكون الردة أحببت جميع عمله الذى من جملته الصحبة . « أجمعين » تأكيد .

« وبعد » الواو نائبة مناب أما وأما نائبة مناب مهاب والأصل مهابا يوجد شىء بعد ما تقدم ولذلك بنى بعد على الضم أى حذف المضاف إليه ونية معناه لأنه يبنى فى هذه الحالة ويعرب فيما عداها من بقية الأوجه الأربعة والدليل على أن الأصل ما ذكر : الاتيان بالناء فى قوله : « فهذه » الأمور الحاضرة

(١) بخلاف النبي فإنه لم يؤمر بالتبليغ فهو أعم : الأولى فى التعبير أن يقول فإنه لا يشترط فيه الأمر بالتبليغ حتى يتحقق العموم هذا، وقيل : إن الرسول والنبي مترادفان .

(٢) قوله : (ورد بأنه يقتضى أن الصحبة الخ) إيجاب بأن هذا تعريف لمن يسمى صحابيا بعد موته لا تعريف لمطلق الصحابي مات على الايمان أولا فيحتمل أن هذا البعض عرف نوعا خاصا من الصحابي، والجواب يكفى فيه الاحتمال

(٣) قوله : (وقوله وعدم وصف المرتد الخ) جواب عما يقال : لو كان صحابيا لوصف المرتد بعد رده مع أنه لا يوصف فأجاب بقوله المذكور

فهذه مقدمة قريبة المسالك ، على مذهب الامام مالك بن أنس رحمه الله تعالى ، لينتفع بها المبتدئ ، إن شاء الله تعالى ، والله أسأل أن ينفع بها كما نفع بأصلها إنه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة جدير .

في الذهن (١) «مقدمة» بكسر الدال من قدم اللزم بمعنى تقدم أى متقدمة أو بفتحها على قلة من قدم المتعدى أى قدمها الغير فيجوز أن تكون المسكورة الدال من قدم المتعدى على معنى أنها مقدمة من فهمها على غيره «قريبة المسالك» أى سهلة التناول لصغر حجمها «على مذهب» إمام الأئمة «الامام مالك بن أنس» بن مالك (٢) بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بغين معجمة فثناة تحية بن خثيل بنحاء معجمة مضمومة فثاء مثناة مفتوحة فثناة تحية ساكنة ابن عمرو بن الحارث وابو عامر جد أبي مالك المذکور صحابي شهد المغازي كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خلا بدرآء، وولده مالك من كبار التابعين وكذلك أنس من التابعين ومالك من تابع التابعين على الأصح، وحملت به أمه ثلاث سنين وكانت ولادته سنة ثلاث وتسعين من الهجرة على الأشهر، ووفاته على الأصح يوم الأحد لتمام اثنين وعشرين يوماً من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، ومناقبه شهيرة غنية عن أن تذكر «رحمه الله تعالى» جملة خبرية قصد بها إنشاء الدعاء له «لينتفع بها المبتدئ» في فن الفقه ولو كان متنبها في غيره وأتى بقوله: «إن شاء الله تعالى» للتبرك «والله أسأل أن ينفع بها» لفظ الجلالة مفعول مقدم على عمله وهو أسأل لفائدة الحصر أى لا أسأل النفع بها إلا من الله تعالى «كما نفع بأصلها» وهو المختصر «إنه على ما يشاء قدير» تعليل لسؤال النفع أى إنما سألت النفع منه لأنه قادر على ما يشاء أى يريد، فالجار متعلق بقدير، والجار في قوله: «وبالإجابة جدير» أى حقيق متعلق بجدير.

(١) قوله: (الإشارة إلى الأمور الحاضرة في الذهن) فيكون المشار إليه غير حسي وعلى هذا فاسم الإشارة استعارة تبعية على ما هو مقرر لأن الأصل في المشار إليه أن يكون حسياً .
(٢) قوله: (ابن مالك) الأصح نسبة لذي أصبح بطناً من حمير فهو من بيوت الملوك لأن ادواء اليمن التابعة كذى بزن كانوا يزيدون في أعلام ملوكهم لفظ ذو تعظيماً فيقولون ذو أصبح وذو بزن وهكذا ، والامام مالك رضى الله عنه امام الأئمة أما إمامته بالنسبة للامام الشافعي والامام أحمد فظاهرة لأن الشافعي أخذ عنه، وقد قال: إن مالكاً أستاذي وعنه أخذت العلم، وأما بالنسبة للامام أحمد فقد أخذ عن الشافعي، وأما بالنسبة للامام أبي حنيفة فقد ألف السيوطي كتاباً سماه تزيين الممالك بترجمة الامام مالك وأثبت فيه أن أبا حنيفة أخذ عن الامام مالك وألف الدارقطني جزءاً في الأحاديث التي رواها أبو حنيفة عن مالك رضي الله عنهم أجمعين ، ولولا خوف الإطالة لبسطنا في ترجمته المقالة .

« باب » خبر مبتدأ محذوف أى هذا أو مبتدأ خبره محذوف هو فى الطهارة ، وسوغ الابتداء به وإن كان نكرة وقوع خبره جاراً ومجروراً ويقدر مقدماً عليه وجوباً (١) خوف الالتباس بالصفة ويصح نصبه بفعل مقدر لكن الرسم يأباه أو مبنى على حد ما قيل فى الأعداد المسرودة، وهولغة فرجة فى سائر يتوصل منها إلى المقصود، واصطلاحاً اسم لنوع خاص من أنواع مسائل العلم محتو على فصول غالباً ومسائل جمع مسألة، التثانى (٢) وهى مطلوب خبرى يبرهن عليه فى ذلك العلم ولا تكون إلا نسبية . انتهى: قوله، يبرهن أى يقام عليه البرهان، والمراد به هنا مطلق الدليل لا المصطلح عليه عند أهل الميزان أى المنطق، وقوله : ولا تكون إلا نسبية لعله تحريف عن كسبية (٣) أى مكتسبة بالاجتهاد لا ما علم ضرورة كوجوب الصلاة وشبهها كما يفيد تعريف الفقه بأنه العلم المشتغل على الأحكام الشرعية العملية التى طريقها الاجتهاد أو المكسب من أدائها التفصيلية لأن نسبية نسبة إلى النسبة ، ومعلوم أن المسألة اسم لحكم معين كالوجوب، والحكم غير مشتمل على نسبة بل هو النسبة ولا يشتمل على النسبة إلا القضية بتمامها المركبة من مبتدأ وخبر مثلاً، وقدم الطهارة (٤) على الصلاة لأنها شرط فيه والشرط مقدم، وهى لغة النظافة والزاهة مطلقاً

(١) قوله: (ويقدر مقدماً عليه وجوباً الخ) قد يقال لا لبس هنا لأن الخبر محذوف فلا يتبس بالصفة فوجوب التقديم إذا كان مذكوراً لئلا يتبس بالصفة وأما إذا كان محذوفاً فلا يجب تقديره مقدماً لعدم الالتباس .

(٢) التثانى أى قال : وجملته مقوله الى قوله انتهى

(٣) تحريف عن كسبية يعنى عنه قوله فى تعريفها يبرهن عليه ، فى ذلك العلم لأن الذى يبرهن عليه لا يكون الا كسبياً الا أن يقال: القصد بيان الحاصل من التعريف

(٤) قوله: (وقدم الطهارة الخ) قد ورد الحث على الطهارة فى الكتاب والسنة وأجمعت الامة على أن الطهارة من الحدث الأصغر والا كبر ومن ألحظ مطلوبة طلباً مؤكداً قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) الآية وقال تعالى: (وان كنتم جنباً فاطهروا) وقال تعالى: (وثيابك فطهر) وقال تعالى: (ان الله يحب المتطهرين) وفى الحديث « مفتاح الصلاة الطهارة » وفيه أيضاً « الطهور نصف الايمان » والادلة على مشروعيتها وثبات كدها كثيرة والحكمة فى ذلك أن الطهارة بها تؤدى العبادة على الوجه الحق وتعظيم الله تعالى على الوجه الاكمل ، فالوقوف بين يديه تعالى مع طهارة البدن والمكان والثوب أدل على التعظيم والخضوع ، هذا وفى الطهارة حث للمؤمن على نظافة بدنه وبخاصة الأطراف التى تتعرض للغبار يضاف الى ذلك نظافة الثوب والمكان من الأدران فيكون فى مأمن من الأمراض وايداء غيره فى المجتمعات وفى طهارة الظاهر حث على تنظيف الباطن من الأدران المعنوية وفى الأمرين قوله تعالى : (إن الله يحب المتطهرين)

الرافع للحدث

أى من الرذائل الحسية كالإفراط وساخ، والمعنوية كالمعاصي بالجوارح الظاهرة والباطنة، وشرعا قال ابن عرفة (١)
 صفة حكيم (٢) توجب لموصوفها جواز استباحة الصلاة به أو فيه أو له، فالأوليان من خبث والأخيرة من
 حدث انتهى، ومعنى حكيم أنه يحكم بها ويقدر قيامها بمحلها وليست وجوديا قائما بمحله لا معنويا كالعلم
 ولا حسيا كالسواد والبياض، ومعنى كونها توجب الجواز أنه يتسبب عنها فليس المراد بالوجوب حقيقة
 لأنه لا يلتزم مع قوله : جواز، وأورد الأبي في درس شيخه ابن عرفة على هذا المعنى أن الذى يوجب سبب
 والطهارة ليست سببا للصلاة وإنما هى شرط، وأجيب بأن الطهارة شرط لصحة الصلاة إذ لا يلزم من وجودها
 وجود إباحتها للصلاة ومن عدمها عدم الإباحة، وكلامه فى التعريف فى هذا لا من حيث الشرط، واللام فى
 لموصوفها أشبه الملك لا للتعليل أى فكأن الصفة لما قامت بالموصوف أى قدر قيامها صارت مملوكة له،
 والظاهر أن السنين والتاء فى استباحة ليستا للطلب لأنه لا معنى له بل هما زائدتان، وإضافة جواز إلى إباحتها
 ببيان، ومعنى ذلك أن المكف ممنوع من الدخول فى الصلاة مع المانع فإذا وجد مفتاحها وهو الطهارة
 جاز له الدخول فيها، وقوله : به أى بالثوب أو فيه أى فى المكان أو له أى للشخص، ولذا قال : فالأوليان من
 خبث أى طهارة الأوليين وهما الثوب والمكان من النجاسة والأخيرة وهى طهارة الشخص تكون من
 الحدث أى المانع كما سيأتى بيانه. وأورد على تعريفه أنه غير جامع لأشياء طهارة الميت فإنها أوجبت

(١) قوله : (قال ابن عرفة الخ) وقد عرفها غيره فى الاصطلاح بأنها رفع الحدث وإزالة النجاسة،
 وقد قيل : إن هذا التعريف أولى من تعريف ابن عرفة لأن المراد تعريف الطهارة الواجبة المكلف بها
 والمكف به إنما هو رفع الحدث وإزالة النجاسة لأنهما من أفعال المكلف، وأما الصفة الحسية فليست كذلك .
 (٢) قوله : (صفة حكيم الخ) الصفة الحكمية هى التى يحكم العقل بثبوتها وحصولها فى نفسها عند
 وجود أسبابها وهى من صفات الاحوال عند من يقول بالاحوال، أو من الصفات الاعتبارية عند من
 لا يقول بالحوال، وعلى هذا فالمراد بالصفة الحكمية الصفة الاعتبارية التى تعتبر، وليست وجودية وإنما صح
 تعلق الحكم بها من كونها واجبة أو مستحبة لضبط أسبابها الشرعية، ومعنى توجب تستلزم والمستلزم
 للشيء، ماله دخل فيه وليس معناه تسبب، والمراد بالاستباحة التلبس بالصلاة من قولهم : فلان يستبشح الدماء
 وفلان يستبشح كذا أى يتلبس بفعله فالمعنى تستلزم لموصوفها جواز التلبس بالصلاة أو أن لفظ الجواز
 متبحر والسين والتاء زائدتان والمعنى توجب لموصوفها إباحتها للصلاة به ان كان ثوبا أو فيه ان كان
 مكانا أو له ان كان شخصا والمراد أنها توجب ذلك عند توفر الشروط وانتفاء الموانع كالموت والكفر
 وبدا صار التعريف شاملا لما قيل : إنه غير جامع له وبهذا تعلم ما فى الشرح .

إباحة الصلاة عليه لاله ولا فيه ولا به وطهارة الذميمة من الحيض ليطأها زوجها المسلم وقد يجاب عن هذين بأنه أراد «تعريف» الطهارة الواجبة على الفاعل في نفسه لا في غيره ولا لغيره وأنهما طهارة لولا المانع وهو الموت والكفر نالها الا وضعية المستحبة كزيارة الأولياء وأجيب بأنها ليست طهارة (١) شرعية (٢) فخروجها مسلم . رابعها طهارة الجسد من الخبث أو منه ومن الحدث . وأجيب بأن الباء في به للملابسة أى توجب لموصوفها جواز الصلاة بملابسته أى ملابس الموصوف ولا شك أن جسد الشخص القائم به الطهارة ملابس له لكن يرد على هذا أن قوله أوله أو فيه يصير مستدركا . ويقابل الطهارة النجاسة ويأتي تعريفها . ولما كانت الطهارة متوقفة على الماء المطلق ذكره مقدما له عليها . فقال «الرافع للحدث» بفتح الحاء والبدال المهملتين وهو لغة وجود الشيء بعد أن لم يكن وشرعا يطلق على أربعة معان على الخارج كما يأتي من قوله وهو الخارج المعتاد وعلى الخروج كقولهم من آداب الحدث الاعتماد على الرجل اليسرى وعلى الوصف

(١) قوله وأجيب بأنها ليست طهارة شرعية) كيف يصح هذا مع أن كونها مستحبة ومطلوبة من جهة الشارع بوجب كونها شرعية؟ فلاولى في الجواب أن يقال إن تخصيص زيارة الأولياء مثلا بنية الوضوء مانع من إباحة الصلاة فهي تبيح الصلاة لولا المانع فالتعريف شامل لها وعلى هذا فلا وجه لقوله فخروجها مسلم

(٢) قوله بأنها ليست طهارة شرعية) حاصله أنه أورد على التعريف أنه غير جامع لأمر أربعة فيكون باطلا وهذه الأربعة هي (أولا) طهارة الميت فانها أوجبت استباحة الصلاة عليه ولم توجب له ولا به ولا فيه ولو زاد في التعريف (أو عليه) لكان شاملا لها (ثانيا) طهارة الذميمة ليطأها زوجها لا يصدق عليه واحد من الثلاثة أيضا ولو زاد في التعريف (أو للتمتع بها) لكان شاملا لها ويجب بما أشرنا اليه سابقا من أن قيد توفر الشروط وانتفاء الموانع ملاحظ في التعريف وكل من هاتين الطهارتين يوجب استباحة الصلاة لولا وجود المانع وهو الموت أو الكفر وهذا هو المراد من جواب الشارح بقوله بأنها طهارة لولا المانع (الثالث) الأوضعية المستحبة بغير نية الصلاة كالوضوء لمس المصحف أو لزيارة ولي فإنها لا يشملها التعريف أيضا والجواب بأنها ليست طهارة شرعية غير صحيح لأنها مندوبة والندب حكم شرعى فكيف لا تكون شرعية؟ فلاحسن في الجواب أن يقال أيضا إن التعريف شامل لها بملاحظة القيد المتقدم لأنها إنما لم توجب إباحة الصلاة لا انتفاء شرطها وهو نية الصلاة فقول الشارح فخروجها مسلم يكون غير مسلم (رابعها طهارة)

الحكمي (١) المقدّر قيامه بالأعضاء قيام الأوصاف الحسية كما في قولهم يمنع الحدث الصلاة وعلى المنع المترتب على الثلاثة كما هنا وسواء كان موجه حدثاً أو سبباً أو غيرهما و يصح هنا إرادة المعنى الثالث الذي هو الوصف لأنهما متلازمان (٢) فإذا ارتفع أحدهما ارتفع الآخر ولا يصح إرادة المعنيين الاًولين إذ لا يرتفعان إلا بتقدير مضاف أي حكم الحدث فتصح إرادتهما فإن قيل المنع معنى من المعاني إذ هو حرمة قربان الصلاة مثلاً وقد وقع فكيف يرتفع ورفع الواقع محال؟ فالجواب أن المرتفع استمراره فتباح الصلاة وغيرها أو المعنى بقدر رفعه والمحال إنما هو رفع الواقع لا تقدير الرفع وهو إعطاء الوجود حكم المعدوم وعكسه (٣) كعققت شخص عبده عن آخر فإن

الجسد من النجاسة أو منها ومن الحدث فإنها لم تدخل بواحد من الثلاثة فيكون التعريف غير شامل لها وقد أجاب الشارح عن هذا بأنها داخلية بقوله (به) لأن الباء فيه للملابسة أي بملابسة وإمكانه ذكر أن التعريف فيه حينئذ زيادة من غير فائدة وهي قوله (أو فيه أوله) ويدفع هذا أن المراد بالملابسة والملابسة مع الاتصال لا مطلق الملابس وعلى هذا فلا يكون كل من اللفظين مستنداً كما أي زائداً ويزاد (خامساً) الأوضعية المستحبة كالأوضعية المجردة بذية الصلاة والاعتسالات المسنونة كغسل الجمعة ونحوه وكذا المستحبة وهذا الأخير لم يذكره الشارح فإن التعريف لا يشملها لأنها لم توجب استباحة الصلاة لا باحتها بدونها فلا يشملها التعريف وأجيب بما تقدم وهو أنها طهارة شرعية لولا المانع وهو وجود مثلها وهو الأوضعية والاعتسالات الحاصلة قبلها ولم تنقض وبهذا عرفت أن ملاحظة القيد تصحح التعريف من كل ما يرد عليه (١) (قوله وعلى الوصف الحكمي الخ) أي الوصف الذي حكم به الشارع أو المراد الوصف الذي ليس حسياً ولا وجودياً بل هو وصف اعتباري ، وقد أنكر بعضهم هذا المعنى الثالث وقال إن ذكر بعض الفقهاء له من غير دليل لا يقتضي ثبوته لأنه منفي بالحقيقة

(٢) (قوله لأنهما متلازمان) معنى تلازمهما أنه لا يرتفع أحدهما دائماً ويبقى الآخر دائماً ولذا فقد يرتفع المنع ارتفاعاً مؤقتاً لا دائماً مع بقاء الوصف كما يرتفع بالتييم ثم يعود بعد الصلاة به أو عند وجود الماء ثم اعلم أن المنع من الصلاة ونحوها هو حكم الله تعالى لأنه عبارة عن تحريم قربان العبادة وإذا كان كذلك فكيف يتصور رفعه مع أن حكم الله قديم واجب الوجود؟ ويقال نعم إن خطاب الله قديم ولكن تعلقه متجدد فالرفع إنما هو للتعلق لا لأصل الخطاب

(٣) قوله (وهو إعطاء الوجود حكم المعدوم وعكسه) يريد أن من قواعد الشرع إعطاء الوجود الخ كعققت شخص عبده عن آخر فإن الولاء للمعتق عنه لدخوله في ملكه فقد أعطى الوجود حكم المعدوم

وحكم الخبث الماء المطلق وهو ما أطلق عليه اسم ماء من غير قيد

الولاء للمحقق عنه لتقدير دخوله في ملكه فقد أعطى المعلوم حكم الموجود (وحكم الخبث) أي عين النجاسة (١) القابلة للتطهير لا ماذا ته نجسة ولا مالا يقبل التطهير مما عرضت نجاسته كزيت تنجس كما يأتي : وعرف ابن عرفة حكمها بقوله صفة حكمية توجب لموصوفها منع الصلاة به أو فيه انتهى ولم يقل أوله كالطهارة لأن الحدث لا يطاق عليه نجاسة وخرج بقوله حكمية عين النجاسة (٢) إذ التعريف للحكمية لا لعينها التي تزال بكل قلاع (٣) ولذا زاد المصنف حكم الحكم أهم من الخبث لأنه يوجد مع الخبث وبدونه والعين أخص لأنه يلزم من وجودها وجود الحكم ورفع الأعم يستلزم رفع الأخص ولا يقال إن الحكم قديم وهو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين فكيف يرتفع؟ لأنه نقول حكم الخبث هو الصفة الحكمية وهي حادثة نعم توجه أن يقال إنه وقع فكيف يرتفع ويجاب بما مر « الماء المطلق » لا غيره فالخصر مستفاد من تعريف الجزأين المبتدأ والخبر ونسبة الرفع الماء مجاز لكونه سببا والرافع حقيقة المتطهر لأنه الفاعل في الظاهر وإن كان الرافع في الحقيقة هو الله « وهو ما أطلق عليه (٤) اسم ماء من غير قيد » أي ماصح أن يقال فيه هذا ماء من غير قيد أصلا أو بقيد غير لازم وصف كماء عذب أو ملح وإضافة (٥) كماء مطر أو ماء ندى فإن ذلك من باب الصفة والموصوف أي ماء ممطر وماء ندى فالمنفي في كلامه من قيد لازم فما أطلق عليه اسم ماء كالجنس يدخل فيه المطلق وغيره ومن غير قيد أخرج به ماعدا المطلق مما قيد بقيد لازم كماء الورد والبطيخ فإنه لا يصح أن يقال فيه ماء من غير قيد عرفا والمتبادر صحة ذلك لغة إذ الأصل اختلاف المعنى العرفي واللغوي ودخل في الحد الماء الناجع من بين أصابعه ﷺ وكذا في تعريف ابن عرفة بأنه الباقي على أوصاف خلقتة غير مستخرج من نبات ولا حيوان بناء على أنه كثير موجود

(١) (قوله أي عين النجاسة الخ) تفسير للخبث لا لحكمه وأما حكمه فهو الوصف المترتب على الأعضاء عند إصابة عين النجاسة للشيء الطاهر من بدن أو ثوب أو مكان
(٢) (قوله وخرج بقوله حكمية عين النجاسة) النجاسة لا تدخل في مفهوم لفظ صفة حتى يحتاج إلى إخراجها

(٣) (قوله بكل قلاع) أي بكل شيء يقطعها ويزيلها
(٤) (قوله وهو ما أطلق عليه الخ) أي حمل عليه بأن يقال هذا ماء بدون قيد لازم
(٥) (قوله أو إضافة) ومثل الوصف والإضافة غيرها كالعهد المدلول عليه بأل مثل قوله عليه الصلاة والسلام (نعم إذا رأيت الماء) أي فعلها الفصل فإن لفظ أل داخل على ماء معهود مخصوص وهو المني فهي بمثابة القيد فلا يرد أن غير المطلق قد يذكر من غير قيد

باقياً على أوصافه

لا إيجاد معدوم فإن قلت هو إيجاد معدوم على كلا القولين فكيف يكونان قولين متقابلين؟ قلت مراد من قال إيجاد معدوم أنه خرج من ذاته ﷺ واعظة بين زائدة لأنه لم يثبت أنه خرج من بين أصابعه ومراد الآخر أن الذي وضع يده فيه كثر ببركته ولم يخرج من ذاتها ثم على القول بأنه إيجاد معدوم هو أشرف من مياه الدنيا والآخرة وأما على الآخر فيحتمل أنه أشرف منها أيضاً ويحتمل أن كلا من ماء زمزم أفضل من ماء الكوثر لغسل قلبه ﷺ به ليلة الاسراء وإن كان السيوطي بحث معه ورد بحثه ودخل في الحد أيضاً ما، آبار تمود وغيرها كأبار قوم لوط فإنه مطلق لكن يكره استعماله على الأصح عند الشافعية لأنه ماء غضب ولا يحرم وقال الخطاب جزم ابن فرحون في الفائزة بأنه لا يجوز الوضوء به ولا الانتفاع به ويستثنى منها البئر التي كانت تردها ناقة صالح ويكفي في علمها التواتر ولو من كفار كذا قاله البلقيني وقال تلميذه الحافظ بن حجر يظهر أنها علمت للنبي بالوحى، ويحمل كلام شيخنا البلقيني على من يجيء بعده انتهى ثم على أنه يمنع استعمال ماء آبار تمود فإن تطهر به وصلى صحت (١) صلاته كذا ينبغي الجزم به بالأولى من صحتها بالماء المغصوب قطعاً لعدم نجاسته كما قال ابن فرحون أنه ليس في الحديث تعرض للنجاسة وإنما فيه هو ماء سيخط وغضب انتهى ونحوه لزروق وزاد أنه لم يرواه ﷺ أمرهم بغسل أوعينهم وأيديهم وما أصاب ثيابهم منه ولو وقع ذلك لنقل على أنه لو نقل لما دل على النجاسة لاحتمال أنه مبالغة من اجتناب ذلك الماء وهو الذي يؤخذ من كلام الفاكهاني وصرح النووي بعدم نجاسته انتهى وكما يمنع الوضوء بماء آبارها يمنع التيمم بأرضها كما نص عليه ابن فرحون وابن العربي قالا وهي مسبرة حسنة أميال انتهى ولا يعترض على الحصر بتأخير تعريف المطلق بعد حكمه عليه بأنه رافع للحدث الخ. فمnie تقديم الحكم على التصور لأننا نقول الواقع هنا تقديم الحكم على التصور لا التصوير الذي هو ممتنع لاستحالة الحكم على الشيء قبل تصويره ودخل أيضاً في تعريف المطلق المياه المكروهة الآتية وماء زمزم لقول الجزولي أن ماء زمزم يتوضأ به ويزال به النجاسة بلا خلاف إلا أن ابن شعبان قال لا تزال به النجاسة شريفاً له انتهى ونحوه لابن عمر، فقوله شريفاً له صريح في أنه قائل بطهوريته قال الخطاب والظاهر كراهة إزالتها به وغسل به الميت بل قال اللخمي إنه أولى لما يرجى من بركته حالة كون الماء المطلق « باقياً على أوصافه » أى لم يتغير لونه ولا طعمه ولا ريحه وإن جمع من ندى والظاهر

(١) قوله فإن تطهر به وصلى صحت صلاته الخ (وفي الدسوقي مانصه وفي الرصاع على الحدود عدمها واعتمده كما ذكره شيخنا وعدم الصحة تعبدى لا انجاسة الماء لما علمت أنه طهور اهـ وحيث كان عدمه تعبدى غير معلل كما ذكر فيكون قياس ماء آبار تمود على الماء المغصوب قياساً أولوياً غير صحيح والجزم به كذلك

أو متغيرا بقراره أو بما تولد منه أو بطول مكثه لالونا أو طعما أوريجا

أنه لا يضر تغير ريحه بما جمع من فوق كالبرسيم لأنه كالتغير بقراره وكذلك إذا ذاب الماء بعد جموده فهو مطلق ذاب بنفسه أم لا ما لم يوجد داخله شيء مفارق أو غيره فان وجد فانه يجري على ما يأتي «أو متغير بقراره» كملح (١) و تراب و كبريت و زرنيج إذا لم يطرح بل ولو طرح فيه قصدا فلا يسلب الطهورية سواء أكان الملح معدنيا وهو الذي يوجد في معنه حجارة أو أصله ماء وجمد أو أصله من تراب وصنع بالنار على الأرجح في هذا وأما ما صنع من نبات الأرض فانه يسلب الطهورية وظاهره أنه لا يضر التغير بقراره ولو طبخ به ولا يضر التغير بالجير ولو بعد طبخه على المشهور «أو بما تولد منه» كالطحلب بضم الطاء واللام وفتح اللام أيضا وهي خضرة تعلو الماء ولو فصل وألقي في ماء آخر فلا يسلب الطهورية ومثله الخبز بالخاء المعجمة والزاي ما ينبت في جوانب الجدران الملاصقة للماء والزغلان حيوان صغير يتولد في الماء ولا يضر التغير بالسّمك الحى كزفرته احتاج إلى ذكور وإناث أم لا لانه إما متولد من الماء أو مما لا ينفك عنه لا إن مات فيضر التغير به والظاهر أن التغير بخبز السمك يضر لانه ليس متولد من الماء ولا من أجزاء الأرض وقد أخبر الاجهوري بأن فضلة التمساح لها رائحة كريهة تغير الماء وإن كان مخالما لقول حياة الحيوان : من عجائب أمره (٢) أنه ليس له مخرج فذا امتلأ جوفه بالطعام خرج إلى البر وفتح فاه فيجىء طائر يقال له القطقاط فيلتقط ذلك من فيه ، وهو طائر أرقط صغير يأتي لطاب الطعم فيكون في ذلك غذاؤه وراحة للتمساح ولهذا الطائر في رأسه شوكة فاذا أغلق التمساح فمه عليه نخسه فيفتحه انتهى . لانه يقتضى عدم نزول الفضلة في الماء إلا أن يحمل على ما اذا لم يلتقطه ذلك الحيوان فيتقايه في الماء فلا مخاضة ومحل كون التغير بالمتولد لا يضر ما لم يطبخ فيه فان طبخ فيه فانه يضر بخلاف القرار كما تقدم وأعمل الفرق قوة التغير بالطحلب دون القرار «أو بطول مكثه» كاصفراره وغلظ قوامه ودهنية تعلوه من ذاته كل ذلك لا يسلب الطهورية «لا» يرفع الحدث ولا حكم الخبث الماء المطلق حالة كونه «متغيرا» تحقيقا أو غلبة ظن «لونا أو طعما» اتفاقا «أوريجا» على المشهور خلافا

(١) (قوله كملح و تراب الخ) لما ثبت أنه عليه الصلاة والسلام كان يتوضأ من اناء صفر ومعلوم أنه

يتغير به الماء وكان ابن عمر يستخن الماء في إناء صفر ، والصفر بضم الصاد من النحاس

(٢) (قوله من عجائب أمره الخ) الذي في حياة الحيوان من أن التمساح لا يخرج له مخالف لما هو معروف

ومشاهد بل ولما هو مقرر أيضا في علم الحيوان من أن التمساح له مخرج

بما يفارقه من طاهر أو نجس وحكمه كغيره . وكره ماء

لابن الماجشون في الغاية مطلقا ونسب ابن عرفة لسحنون التفرقة بين كون تغير الريح كثيرا فيضر أو خفيفا فلا يضر « بما يفارقه » غالبا تحقيقا أو غلبة ظن لا ما لا يفارقه أصلا كسمك حي أو يفارقه قليلا كما مر ثم بين المارق بقوله « من طاهر » كغسل ولبن « أو نجس » كبول وعذرة كان التغير بينا أم لا إلا حبل الاستقاء فإنه لا يضر التغير به إلا إذا كان بينا أي فاحشا عند أهل المعرفة ومثله وعاء الماء الذي يخرج به حيث كان من غير أجزاء الأرض كحلفاء وخوص فإن كان منها فلا يضر التغير به ولو بينا كان من حجر أو حرق بالنار كآنية الفخار وكغيره بآنية حديد فلا يضر وإلا تغير الريح بالمجاور كجيفة أو ورد على شباك قلعة مثلا فلا يضر لا الملاصق فيضر على الأصح وأولى المازج وإلا تغير الريح برائحة القطران أو بجرمه الراسب في أسفله فلا يضر لحاضر ومسافر وأما تغير الطعم واللون فيضر ما لم يكن دباغا وإلا فلا مطلقا كغير القطران إذا كان دباغا كجلد ولو بينا كما لزروق وقال الخطاب ينبغي أن يكون كحبل « الساقية » وقولنا تحقيقا أو غلبة ظن احترازا عما إذا شك في التغير فقط أو فيه ، وفي المغير هل هو من جنس ما يضر أم لا ، لا إن تحقق التغير وشك في المغير فلا يسلب الطهورية في الصور الثلاث وأما إذا تحقق التغير وأن المغير من جنس ما يضر وشك هل هو طاهر أو نجس فهو طاهر غير ظهور وكذلك يضر التغير بالبخار للماء أو لمحلله وبقي دخانه حتى وضع فيه لا أن لم يبق فلا يضر تغير ريحه به وأما تغير اللون والطعم فيضر ولا يضر التغير بورق الشجر والتبن حيث كان كل منهما غالبا وعسر الاحتراز منهما « وحكمه » أي الماء « كغيره » أي كحكم مغيره ثم يحتمل أن يكون المراد بالحكم الوصف المحكوم له به شرعا وهو الطهارة أو النجاسة أي وصفه كوصف مغيره فإن كان مغيره طاهرا فهو طاهر يستعمل في العادات من عجن وطبخ وغيرها وإن كان نجسا فهو نجس وفيه مسامحة لأن الماء وصفه نجس بكسر الجيم أو متنجس وصف مغيره نجس بفتح الجيم لكن الفقهاء كثيرا ما يتسامحون في إطلاق كل على الآخر ويحتمل أن يكون المراد بالحكم حقيقته وهو الحكم الشرعي فيكون حكمه الجواز أن كان مغيره طاهرا والمنع أن كان نجسا وهذا أولى لعدم المسامحة (١) « وكره » استعمل « ماء » يسير وجد غيره في طهارة

(١) (قوله وهذا أولى لعدم المسامحة) كيف يتأتى هذا مع أن النجس ممنوع تناول مطلقا وأما

التغير به وهو المتنجس فيجوز الانتفاع به في غير مسجد وأدمى من سقى زرع وماشية مثلا فلا يكون حكمه

كحكم النجس حينئذ فحمل الحكم على الصفة مع التساهل أولى

استعمل في حدث وفي غيره قولان وبسير ولم تغيره النجاسة

لا تفعل إلا بطهور كان المصلي بها كوضوء لزيارة الأولياء ولنوم جنب موصوف بأنه « استعمل » قبل ذلك « في » رفع حدث أكبر أو أصغر ولو من صبي وكذا في إزالة حكم خبث فيما يظهر لوجود علة الكراهة فيه وهي الخلاف في طهوريته لأن أصبح يقول بعدمها وتخصيص الكراهة بالماء يخرج التراب فلا يكره التيمم على تراب يتهدم عليه والفرق أن الماء لا بد أن يتعلق به شيء من البدن والمستعمل ما تقاطر من الأعضاء أو اتصل بها واستمر على اتصاله أو انفصل عنها وكان يسيرا والمتصل لا يكون إلا يسيرا كبكل ذراعه اليسرى فلا مسح به رأسه ومثال المنفصل عنها ماء في قصيرة غسل عضوه به وذلك فيه وكذا خارجه بناء على أن ذلك الواقع بعد الماء بمنزلة المقارن ويحتمل عدم كراهته وهو الظاهر بناء على ما لسند من أنها لا تسمى غسلة إلا مع ذلك وهو إنما ذلك خارجها ثم إن ما تقاطر من العضو الذي تتم به الطهارة أو اتصل به مستعمل قطعاً

وأما ما تقاطر من غير العضو الأخير أو اتصل به ، فإن استعماله بعد تمام هذه الطهارة في طهارة أخرى أو إزالة حكم خبث كره أيضاً ، وإن استعماله في باقيا قبل تمامها ، فكذلك إن قلنا إن الحدث يرتفع عن كل عضو بانفراده وإلا لم يكره كما أن الماء إذا كثر لا يكره أو صب عليه مطلق فإن صب عليه مستعمل مثله فاستظهر ابن عبد السلام انتفاء الكراهة وابن الإمام والحطاب بقاءها لثبوت الكراهة لكل جزء فتثبت للمجموع أيضاً فإن فرق حتى صار كل جزء يسيراً فالظاهر على ما لا بن عبد السلام لا تعود له لزوالها ولا موجب إهداها ، ومفهوم وجد غيره انتفاء الكراهة إذا لم يجد غيره لوجوب استعماله « وفي » كراهة استعمال ما استعمل في (غيره) أي غير حدث ، وحكم خبث مما يتوقف على مطلق كغسل الجمعة وعيد وماء غسلة ثانية وثالثة وأريد استعماله في متوقف على مطلق وعدم كراهته (قولان) وخارج عن القولين ماء غسل الذميمة من الحيض ليطأها زوجها ، أو ما لكها فيكره استعماله في متوقف عليه وماء الغسلة الرابعة ، ووضوء الجنب للنوم ونحوهما مما لا يصلح إلا به فلا يكره استعماله قطعاً ، ويقيد محل القولين بما تقدم من كونه يسيراً وجد غيره (و) كره ماء (يسير) كآنية وضوء وغسل المتوضي* ومغتسل لا أكثر فآنية يسيرة بالنسبة للمتوضي أيضاً (حلت فيه نجاسة) زائدة على قطره ، ويرجع في قدرها لأهل المعرفة على الظاهر ووجد غيره وأن لا يكون له مادة ، وأن لا يكون جارياً (ولم تغيره) النجاسة ، أي يكره استعماله في متوقف على طهور لا في عادات ودخل في كلامه ما كان أقل مما ذكر ولا إعادة على مستعمله على المشهور

(فصل) الطاهر الحى

لا على قول ابن القاسم أن قليل الماء ينجسه قليل النجاسة وإن لم يغيره فيعيد أبدأ انصه على أنه يترك دويتميم أن لم يجد غيره ، وحمل ابن رشد الإعادة على الوقت خلاف قوله يترك دويتميم ، وخلاف إبقاء غيره كلام ابن القاسم على ظاهره ، وذهب الشافعى إلى أن الماء إذا لم يبلغ قلتين وحلته نجاسة ولم يغيره فإنه ينجس . واستدل مالك (١) بحديث خلق الله الماء طهورا لا ينجسه إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه ، وبأنه عليه الصلاة والسلام أصفى الاناء للهرة ، وبأن عمر رضى الله عنه توضأ من جرة نصرانية ، والغالب على الهرة والنصارى النجاسة ، واستدل الشافعى بمفهوم حديث إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا ، فإن مفهومه أنه إذا كان دون القلتين ينجس ، وإن لم يغير وهما بالبغدادى خمسمائة رطل ، وبالمصرى على مارجحه الرافعى أربعمائة رطل وواحد وخمسون رطلا وثلاث رطل ، وثلاث أوقية ، لا أربعة أخماس أوقية كما توهمه بعضهم ، ورجح دليل مالك بأهور . منها أن فى حديثه الاستدلال بالمنطوق ، ولا كذلك ما استدل به الشافعى ، ومنها أن حديث « إذا بلغ الماء قلتين » ضعيف السند كما قال بعضهم ، فإن ابن اسحاق أحد رواة ، وقد تكلم فى روايته مالك ، وهشام بن عرفة ، ويحيى بن معين القطان وغيرهم ، وقال ابن حنبل لا يؤخذ به . رواه ابن اسحاق إلا فى المغازى ، ومن رواه أيضا ابن الوليد ، وهو كثير الخطأ ، ومن غير هذا وهذا بين فى ضعيف السند ، ولذا لم تقم به حجة العلماء ، وإنما قال به الشافعى وحده انتهى ، وقال الغزالي كنت أود أن الشافعى يتبع ما مالكا فى المياه ولما قدم أن ما تغير من الماء بطاهر طاهر ، وبنجس متنجس احتاج إلى بيان الطاهر والنجس . فقال « فصل » هولة الحاجز بين شيئين ، واصطلاحا قطع بحث سابق عن بحث لاحق أو اسم لطائفة من مسائل الفن مندرجة غالبا تحت باب كها هنا أو كتاب « الطاهر الحى (٢) » آدميا مسلما ، أو كافرا ، أو شيطانا ، أو متولدا من عذرة ، أو كلبا ، أو خنزيرا ، وقيل

(١) (قوله واستدل مالك بحديث الخ) واستدل أيضا فى المدونة بما روى ابن وهب عن ابن جريج أن رسول الله ﷺ ورد معه أبو بكر وعمر على حوض فخرج أهل ذلك الماء فقالوا يا رسول الله إن السباع والكلاب تلغ فى هذا الحوض فقال : لها ما أخذت فى بطونها ولنا ما بقى شرابا وطهورا (قال فيها) وأخبرني عبد الرحمن بن زيد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة به هذا عن رسول الله ﷺ اه وهذا وبما ذكره الشارح من الأدلة ترى مذهب مالك واضحا جليا فله در الغزالي حيث سلك سبيل الانصاف

(٢) (قوله الطاهر الحى الخ) فهم من ذلك أن علة الطهارة هى الحياة فإدام الحيوان حيا فهو طاهر إلا أن تتطرا عليه نجاسة فيصير متنجسا لا نجسا فتكون طهارته هى الأصل

بنجاستها ، وحجة المشهور العمل بالأصل ؛ ولأن الحياة علة الطهارة في الأنعام لوجودها فيها معها وفقدها
 عند فقدانها فيلحق بها محل النزاع (١) من كلب وخنزير ، ولا يبطل الدوران وهو اقتران الشيء بغيره وجودا
 وعدمًا بوجود الطهارة في الأنعام المذكاة مع فقد الحياة ، لأن الذكاة علة أخرى والعلل الشرعية يخلف
 بعضها بعضها ، وكذا الشرف في ميتة الآدمي علة أخرى على ما يأتي من أن الصحيح طهارة ميتته ، فعلم أنه
 يلزم من الحياة الطهارة ، ومن عدمها عدمها إلا لعلة أخرى كالذكاة في المذكي ، والشرف في ميتة الآدمي
 وكون الميتة لا نفس لها سائلة كما يأتي ثم نبيه على طهارة فضلات من الحي لا مقر لها في جسده ، وإنما خروجها
 منه على سبيل الرشح . فقال «ودمعه» لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة وتابعيهم من أنهم كانوا
 يكونون وتتحدث دموعهم على خدودهم ولحاهم ، ويمسحون ذلك في ثيابهم ولا يتوقون ذلك في صلاة
 ولا غيرها ولا يغسلونه «وعرقه» ولوجلالته أو كافرًا أو سكران حال سكره أو بعده بقرب أو بعده .
 والدليل على طهارة عرق الحي غير الآدمي أنه صلى الله عليه وسلم أجرى فرسا عريا ولا يخلو غالبًا حال
 الجري من عرق وعريا بضم العين المهملة وسكون الراء ليس عليه سرج ولا أداة ولا يقال في الآدمين
 إنما يقال عريان قاله السيوطي على البخاري وعلى طهارة عرق الآدمي أن أم سلمة أخذت من عرقه صلى
 الله عليه وسلم وجلسته في طيبها وأقرأها على ذلك ، والأصل عدم الخصوصية إلا لدليل «ولعابه» وهو
 ما سال من فمه (٢) لما رواه الدارقطني أتوضأ بما أفضلت الحمر . فقال عليه الصلاة والسلام «نعم ومما
 أفضلت السباع» وقوله أتوضأ بثنتين وفي الموطأ (٣) أنه عليه الصلاة والسلام أصغى الاناء للهرة حتى

(١) (قوله فيلحق بها حمل النزاع) معناه فتكون طهارتهما ثابتة بالقياس ولا حاجة إليه لأن علة الطهارة
 متحركة فيهما وأيضًا لما سبق نقله عن المدونة من ولوغ الكلاب في الخوض يؤيد ذلك

(٢) (قوله وهو ما سال من فمه) وأما ما سال من المعدة فنجس ويعرف بنتنه وصفرتة ويعني عما لازم منه

(٣) (قوله وفي الموطأ) الذي في الموطأ عن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة أن أبا

قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءا فجاءت هرة لتشرب منه فأصغى لها الاناء حتى شربت قالت كبشة

فرآني أنظر إليه فقال أتعجبين يا بننة أخى قالت فقلت له نعم فقال إن رسول الله ﷺ قال إنما ليست

بنجس إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات قال مالك لا بأس إلا أن يرى على فمها نجاسة اه وانفط

ومخاطبه وبيضه غير المذر والخارج بعد الموت

شربت ، ثم قال انها ليست نجسة ، ولخير لها ما أخذت في بطونها ولنا ما بقي شرابا وطهورا ، وسواء خرج اللعاب في نقطة أو نوم إن كان من فمه لا من معدته ، ويعرف كونه منها بنتنه وصفرته ، وقيل إن كان رأسه على نخوة فمن الدم وإلا فمن المعدة وعلى كل حال يعفى عما لازم منه ، وإذا تحقق أو غلب على الظن وجود النجاسة باللعاب والبصاق فهما نجسان «ومخاطه» السائل من أنفه لمسح السلف له في ثيابهم ﴿تنبيه﴾ لا تذكر الصلاة بثوب فيه شارب خمر أو ذمي أو عرقه أو بواقه أو مخاطه أو لبنه ، وظاهر الخطاب أن هذا هو الراجح . وقال زرروق : تذكر الصلاة بثوبها : أي حيث لم يتحقق نجاسة ولا طهارة . ويستفاد منه أنه إذا حل شيء من ذلك في بئر الماء فإنه يكره استعماله كسؤر شارب الخمر ونبه على ما يشبهه الرشح بقوله « وبيضه » أصاب أم لا كان من سباع الطير أم لا أو من حشرات وإن لم يأمن سمي لا لأن كلامه في الطهارة لا في إباحة الكل (١) وتقييد التوضيح بأن سمي فيه نظرا لأن التقييد إنما هو لإباحة الكل « غير المذر » بذال معجزة مكسورة وهو ما عفن أو صار دما أو مضغعا ، أو فرخا ميتة وأما ماء اختلط بياضه بصفاره فالظاهر طهارته كما أن الظاهر طهارة ما وجد في بياضه أو صفاره نقطة دم لعدم السفع (و) غير (الخارج بعد الموت) مما ميتته نجسة ولم يذك ذلك فإذا ذكي فبيضه طاهر كالخارج مما ميتته طاهرة بعد الموت فيما لا يفتقر لذكاة كترس وتمساح كأن افتقر لها جراد فيما يظهر ، ومن النجس أيضا العرق والدمع واللعاب والمخاط الخارج بعد الموت من حيوان ميتته نجسة ولم يذك فما قيل هذا خاص بالبيض وهذا عام فيه وفي الدم وما بعده فلا استثناء فيه منقطع اذ هو من

نجس بفتح الجيم مصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث ووجه دلالة الحديث أن الشأن في ماء الاناء والوضوء أن يكون قليلا وأن لعابها يمتزج بالماء حتما حال شربها منه فلو كان نجسا لما أصغاه لها وفي المدونة وقال مالك لا بأس بعرق البرذون والبغل والحمار . وقال مالك في الاناء يكون فيه الماء بلغ فيه الكلب قال قال مالك إن توضأ به وصلى أجزاءه اهـ

(١) (قوله لأن كلامه في الطهارة لا في إباحة الكل) لأن بين الطاهر ومباح الكل عموما وخصوصا من وجه فقد يكون الشيء مباح الكل وهو غير طاهر كالميتة للمضطر وقد يكون طاهرا وهو ليس مباح الكل كالسلم وقد يكون طاهرا ومباحا كالخبز فقد اجتمعا وانفرد كل منهما وأما حكم البيض فتابع لحكم اللحم فما أبيض لحمه أبيض ببيضه وما لا فلا

وميتة البحرى ومالا دم له

ميت وما قبله متصل لأنه من حي وهو جائز «و» الطاهر «ميتة البحرى» (١) «مات حنفائه أو بسبب شيء
فعل به من اصطیاد مسلم أو مجوسى أو ألقى فى نار أودس فى طين أو وجد فى بطن حوت أو طير ميتا فيفسل
ويؤكل وسواء طالت حياته فى البر كتمساح وضفدع بحرى لا يرى أم لا فلو وجد ضفدع ميت ولم يدر
أبحرى أم برى لم يؤكل ولا يرد أن الطعام لا يطرح بالشك لأنه فى محقق الاباحة أصالة لافى مشكوكها
كهذا «و» الطاهر ميتة «ما» أي حيوان برى «لادم له» (٢) «كعقرب وذباب وخنافس وبنات وردان لعدم
الدم له الذى هو علة الاستقذار ولم يقل فيه لأن ما فيه دم غير ذاب كبرغوث وبق ميتته طاهرة أيضا
وشمل كلامه خشاش الأرض كدود وسوس ونمل لكن لا يازم من طهارته أكله بغير ذكاة بل يفتقر
لها بما يموت به فان وقع فى طعام فان كان حيا أكل معه مطلقا وإن مات فيه وتميز أخرج مطلقا وإن لم
يتميز أكل مع الطعام ان كان الطعام أكثر منه لأقل فلا يؤكلان كأن تساويا على المعتمد عند ابن بونس
خلاف قول التلقين يؤكلان وهذا التفصيل فى غير دودالتين وسوس الفول والطعام وفراخ النحل وأما هي
فتؤكل تبعالها من غير تفصيل كما نص عليه ابن الحاجب واختاره غيره خلافا لابن عرفة وحديث أنى

(١) (قوله والطاهر ميتة البحرى) لما روى فى الموطأ عن المغيرة بن أبى بردة وهو من بنى عبد الدار
أنه سمع أبا هريرة يقول جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله إنا نركب البحر ونحمل
معنا القليل من الماء فان توضأنا به عطشنا أفنتوضأ به ؟ فقال رسول الله ﷺ هو الطهور ماؤه الحل
ميتته اه والضمير فى قول السائل أفنتوضأ به راجع إلى ماء البحر ولما عرف النبي ﷺ اشتباه ماء البحر
على الماء أشفق أن يشبهه عليه حكم ميتته مع كون ركب البحر قد يتلى بها فأفاده حكم ميتته كما أفاده حكم مائه أو أنه
ﷺ كما أفاده حكم ماء البحر أفاده حكم طعامه لان الراكب فى البحر قد يحتاج إلى الطعام كما يحتاج إلى الماء
(٢) (قوله مالا دم له) فى المدونة وقال مالك كل ما وقع من خشاش الأرض فى إناء فيه ماء
أو فى قدر فإنه يتوضأ بالماء ويؤكل ما فى القدر وخشاش الأرض الزنبور والعقرب والمصرصار
والخنفساء وبنات وردان وما أشبه هذا من الأشياء (وفىها) وقال مالك فى نبات وردان والعقرب
والخنفساء وخشاش الأرض ودواب الماء السرطان والضفدع مامات من هذا فى طعام أو شراب فإنه
لا يفسد الطعام ولا الشراب اه

وأجزاء المذكي المحرم الأكل وفضلة مباح الأكل إن اغتذى بطاهر ودم لم يسفح
ولبن آدمي

بتمر فجعل يفتشه محمول على أنه ماء، كالضب «و» الطاهر «أجزاء المذكي (١)» كبده وعظمه وغيرهما إلا
الدم المسفوح كما يأتي «المحرم الأكل فلا يطهر بالذكاة اتفاق على تحريمه كخنزير أو اختلاف فيه كحمار
وهذه طريقة الأكثر وطريقة غيرهم طهارة المختلف فيه بالذكاة لكن لا يؤكل وأما مكروه الأكل فإن
ذكي لا كل لحمه طهر جلده تبعاً له وإن ذكي لا أخذ الجلد فقط طهر ولم يؤكل اللحم بناء على أن الذكاة
تبعض وهو الراجح لا على عدم التبعض فيؤكل «و» الطاهر «فضلة» بول ورجيع من «مباح الأكل»
حيث خرج كل حال الحياة أو بعد الذكاة ويستحب عند مالك غسل فضلة المباح بول وغيره من ثوب
ونحوه إم لا استنذاره أو مراعاة للخلاف وانظر ما تولد من مباح وغيره من مكروه أو محرم هل فضله طاهرة أو
نجسة والطاهر أنه يلحق بالأمم كقولهم كل ذات رحم فولدها بمنزلتها وذلك كالتولد من عقاب وثلعب فإن العقاب
يعمل من ذكر غير هافعى حياة الحيوان العقاب كله أنثى ويسافده طائر آخر وقيل ذكر الثعلب ومحل كون الفضلة
من المباح طاهرة (إن اغتذى بطاهر) تعقياً أو ظناً أو شكاً كنافي وصوله للنجاسة ولم يكن شأنه استعمالها وسيأتي
ما إذا اغتذى بنجس (و) الطاهر دم لم يسفح (٢) أي لم يخرج عند مخرج خروجه من ذبح ونحر وعقر
وجرح كالباقي في العروق بعد الذبح فإذا أصاب الثوب منه أكثر من درهم لم يؤمر بغسله وتجاوز الصلاة
به وما يوجد في قلب الشاة غير مسفوح بخلاف ما في بطنها (و) الطاهر (لبن آدمي) حي أو ميت على
المشهور من طهارة ميتته (٣) ذكرنا وأنتي مسلم أو كافر مستعمل للنجاسات أم لا لاستحالة إلى صلاح

(١) قوله وأجزاء المذكي (و) يدخل في الأجزاء الجنين إذا كان غير محرم الأكل وبشرط أن يتم
خلقه وينبت شعره أما إذا كان محرم الأكل كوجود خنزير ببطن شاة أو لم يتم خلقه أو ينبت شعره فلا
يكون طاهراً

(٢) قوله ودم لم يسفح (غير المسفوح هو الدم الباقي في العروق

(٣) قوله على المشهور من طهارة ميتته) لما سيذكره الشارح من الأدلة

ولبن غيره تابع للحمة وقىء لم يتغير عن حالة الطعام وصوف ووبر وشعر وزغب ريش إن
جزت من حي أو ميت

ولجواز الرضاع بعد الحولين لأنه لو لم يكن طاهرا منع (ولبن غيره تابع للحمة) فإن كان لحه مباحا فشرب
ابنه مباح ولو أكل نجسا وإن كان محرما فشرب لبنه حرام ! أو مكروها فشرب لبنه مكروه وأما الصلاة
به فجائزة كما قاله ابن دقيق العيد والظاهر أن ابن الجن كابن الآدمي لجواز مناكيحتهم وإمامتهم (و)
الطاهر (قىء) وهو ما خرج من الطعام بعد استقراره في المعدة (ولم يتغير عن حالة الطعام) فإن تغير بجموخة
ونحوها وإن لم يشابه أحدا و صاف العذرة فنجس والقلس وهو ما تنظفه المعدة (١) وقد يكون معه طعام
كالقىء فإن تغير فنجس والافتاخر وعليه يحمل قول مالك في الموطأ رأيت ربيعة بعد المغرب يقلس
في المسجد مرارا ثم لا ينصرف حتى يصلي نقله سند (و) الطاهر (صوف) من غنم (ووبر) بموحدة مفتوحة
فراء مهملة من أبل وأرب ونحوها (وشعر) بفتح العين وسكونها من جميع الدواب (وزغب ريش)
يشبه الشعر في الأطراف ويكون للطير وهو من إضافة الجزء للكل لأن الريش اسم للقصبية والزغب معا
(ان جزت) شرط لطهارة كل واحد من الأربعة وأراد به ما قابل التثف فيشمل الحلق والازالة بنورة
ونحوها وسواء جزت (من حي أو ميت) غير مذكي لأنه مما لا تحله الحياة فلا ينجس بالموت وأيضا هي
طاهرة قبل الموت فبعده كذلك عملا بالاستصحاب ويجب عند البيع بيان صوف جز من ميت الكراهة
النفوس له ولعدم قوته كالحى وكذا ما أخذ من مذكى فيما يظهر لضعف قوته بالنسبة لما يوجد من الحى

(١) (قوله وهو ماء تنظفه المعدة الخ) وقد جعله مالك في المدونة كالقىء فى أن المتغير نجس وغير
المتغير طاهر وقوله وعليه يحمل قول مالك (وفى المدونة قال مالك قد رأيت ربيعة يقلس فى المسجد
مرارا ثم لا ينصرف حتى يصلى (اه) وقد عرف بعضهم القلنس بأنه ماء حامض قد تغير عن حالة الماء وقال إنه
ليس بنجس وقد علمت نقل المدونة ثم اعلم أن فضلات الحيوان على قسمين (الاول) مالا مقرنه كالدمع
والخاط واللعب والعرق وهذا طاهر الثانى ماله مقر وهو قسمان أولهما ما يستحيل إلى صلاح كالبيض
واللبن وحكمه الطهارة وأما أباحه الاكل فتابع للحمة اللبن الآدمى فهو مباح قطعاً (ثانيهما) ما يستحيل
إلى فساد كالبول والعذرة والدم والرجيع وحكمها ما هو مفصل فى الشرح

وخمر حجر أو خلل والجماذ غير المسكر وميتة الآدمي ورماد نجس ودخانه

(و) الطاهر (حجر حجر) إذا زال منه الاسكار (١) بحيث لو استعمل أو بل وشرب لم يسكر أما لو كان بحيث لو استعمل أو بل وشرب اسكر فنجس قاله البرزلي عن المازري (أو خلل) بالبناء المفعول فالمتخل بنفسه أخرى ويظهر إناءه ولو فخارا غاص فيه وكذا لو تحجر وهذا يخص قولهم إن الفخار إذا تنجس بفواصر لا يقبل التطهر ومثل الإباء الثوب يقع في الخمر فتتخل فيطهر تبعالها وكذا إذا أصاب طرف الثوب منها شيء ونشف بحيث لو بل لم يتحلل منه شيء فيطهر ولا يحتاج لغسله بالمطلق ومحل طهارة الخمر إذا حجر أو خلل ما يقع فيه نجاسة قبل ذلك وإلا فلا يطهر (و) الطاهر (الجماذ) وهو لغة الأرض التي لم يصبها مطر والسنة لا مطر فيها وعند الفقهاء جسم غير حي وغير منفصل عن حي فدخل أئاع كزيت وعسل غير نحل والجماذ ويخرج الحي والميتة لأن الحياة قد حلتها قبل وما تولد من الحي كلبن وسمن وبيض وعسل نحل (غير المسكر) فالمسكر وهو ما غيب العقل دون الحواس مع نشأة نجس ويحرم تعاظمه وكثيره ويحدد شارب به بخلاف المفسد ويرادفه المخدر وهو ما غيب العقل دون الحواس لا مع نشأة كالأفيون وكذا خشبشة على الصنيع خلافا للمنفوق الفائل بأنها مسكرة والمرقد وهو ما غيبتها معا كحب البلاد والداتورة فطاهران ولا حاء على متسعملها ولا يحرم منها إلا ما أثر في العقل ولبس ثم مسكر جامد إلا الخشبشة على قول المنوفي (و) الطاهر (ميتة الآدمي) على المشهور كما استظهره ابن رشد وتبعه عياض لأن تفسيره وإكرامه كما في آية وقد كرما بني آدم بأبي تنجسه إذ لا معنى لغسل الميتة التي هي كالعذرة وإصلاته عليه الصلاة والسلام على سهل ابن بيضاء في المسجد وصلاة الصحابة على أبي بكر وعمر وتقبيله عثمان بن مظعون بعد موته وخبر لا تنجسوا موتاكم فإن المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا إلا أن هذا الحديث لا يهض دليل في ميتة الكافر مع أنه لا فرق بين مسلم وكافر والخلاف في غير أجساد الأنبياء وأما هي فطاهره إجماعا وكذا فضلاتهم طاهرة (و) الطاهر (رماد نجس ودخانه) على المشهور فالخبز المخبوز بالروث النجس طاهر ولو تعلق به شيء من الرماد وتصح صلاة حامله ومن لم يغسل فمه منه والمقابل يقول بنجاسة الرماد والدخان لكن قال المنوفي يرخص فيه على هذا القول لعموم البلوى ومراعاة لمن يقول إن النار تطهر وللقول بطهارة زبل الخيل وللقول بكرامة منها ومن البغال والحمير فيخف الأمر مع

(١) (قوله إذا زال منه الاسكار) أي لأن النجاسة متعلقة بالشدة المطربة فاذا ذهبت ذهب النجس

والتحريم فالنجاسة تدور مع العلة وجودا وعدما

والنجس ميتة غير ماذكر وما انفصل منه حيا أو ميتا

هذا الخلاف والحمد لله على خلاف العلماء فإنه رحمة انتهى فأرخصة على ما قال متعدياً لجملة في الصلاة ولعدم غسل الفم خلافاً للشيخ سالم (والنجس ميتة غير ما ذكر) من حيوان يرى له نفس سائلة كسحالي ووزغ وشحمة أرض (١) وهي دويبة إذا مسها الإنسان نجست كالخرزة وقال هرمس دابة صغيرة طيبة الريح لا تحرقها النار وتدخل من جانب وتخرج من جانب من طلى بشحمها لم تضره النار ولو دخل فيها نقله الشيخ أحمد الزرقاني وكذا جنى ميتته نجسة ومذكي زكاة غير شرعية كمذكي مجوسي أو كتابي لصنعه أو مسلم أم يسم عمداً أو محرم لصيد أو مرتد أو مجنون أو سكران أو مصيد كافر فحكم هذه الميتة النجاسة وكذا القملة على المشهور لا البرغوث لأنه ينشق من التراب وأفنى الغبريني تبعاً لابن عبد السلام بطلان صلاة من حمل قشرة لقملة في الصلاة عمداً البرزلي وكان شيخنا ابن عرفة يفتي بخفته ابن ناجي وأفنى شيخنا الشيباني بصحتها في ثلاث فأقل وبطلانها فيما زاد انتهى وينبغي أن يكون المعول عليه هذا الأخير لأنه كالجمع بين القولين المتقدمين وظاهر هذا ولو قتل ماذكر وهو في الصلاة لأن قتل الثلاثة عمل يسير وعفي عن صئبان (٢) ميت لعسر الاحتراز منه وعن محل طبوع أي لا يكون لمعة وظاهره ولو أمكن زواله بفعل شيء وينبغي أن يقال إذا قدر على زواله أن يغفر له مدة التداوي كما في مسألة السلس (و) النجس (ما انفصل) حقيقة أو حكماً بأن تعلق بسير لحم أو جلد بحيث لا يعود لهيئته (منه) أي من غير ماذكر وهو الحيوان البري الذي له نفس سائلة كما تقدم حالة كونه (حياً) ومنه ثوب الثعبان وما نحت من الرجل لأنه جلد لا الرأس فانه وسخ تجمد (أو ميتاً) آدمياً أو غيره لكن الآدمي على تنجيسه بالموت لا على طهارته وهو المشهور كما تقدم فظاهر (مما تحمله الحياة) أي يتألم بأخذه منه في حياته من قرن وعظم وظلف وقصبة ريش وجلد ولو دبغ إلا الكيمخت (٣)

(١) (شحمة أرض) الذي في القاموس أنها دودة بيضاء

(٢) (قوله صئبان) جمع صؤابة كغرابة وهي بيضة القمل أو البرغوث وتجمع على صوآب وصئبان والطبوع كشئور دويبة ذات سم أو من جنس القرودان أعضته ألم شديد اه قاموس

(٣) (قوله إلا الكيمخت) بفتح الكاف والميم وسكون التحتية بينهما وفتح الخاء بعد الميم وبالتاء بعدها وهو فارس معرب وقال ابن عطاء لا يكون إلا من جلد الخمر والبغال وقوله ووجه التوقف تعارض الخ) يعني

مما تحله الحياة وفضلة المكروه والمحرم والآدمي والجلالة والدم المسفوح

وهو جلد الحمار المدبوغ فتوقف فيه الإمام ثم قال رأيت تركد أحب إلى وقيل الراثي ابن القاسم ووجه توقفه أن القياس يقتضي نجاسته وعمل السلف من صلاتهم بسيوفهم في قرابها المعمول منه يقتضي طهارته وهو يقتضي أنه يطهر بالدباغ فيكون كالمستثنى من قولهم ولو دبغ ويحتمل أنه نجس معفو عنه والدباغ ما زال الريح والرطوبة وحفظ الجلد من الاستحالة كما تحفظه الحياة ويرخص في استعماله بعد دفعه سواء كان جلد ميتة مباح الأكل أو محرمه إلا جلد الخنزير فلا ينتفع به بحال لأن الذكاة لا تعمل فيه إجماعا فكذا الدباغ على المشهور وإلا جلد الآدمي لحرمه استعماله لشرفه وإنما يرخص في استعمال جلد غيرها في يابس لعدم السريان وفي ماء لقوة دفعه عن نفسه فلا يجوز أن يفعل به شيء رطبا كالشك والقمح المبلول في غراب من ميتة ويقلد في ذلك من يقول كاشافعي إن جلد الميتة يطهر بالدباغ إلا جلد الكلب والخنزير ومن استعماله في غير الماء إذا صنع منه نعل ووضعت عليه الرجل مبلولة كما قاله شيخ البرزلي (و) النجس (فضلة المكروه) ومنه الوطواط والفأر الذي يصل إلى النجاسات وإلا كان مباحا (و) فضلة (المحرم) ومنه حمار الوحش إذا دجن أي تأنس (و) فضلة (الآدمي) بول أو عذرة ذكر أو أنثى كبير أو صغير أكل الطعام أم لا غير الأنبياء ففضلتهم طاهرة كما تقدم وشربت امرأة بوله عليه الصلاة والسلام فقال لها لم تشك وجع بطنك أبدا وغسل عائشة مني المصطفى من ثوبه تشريع (و) فضلة (الجلالة) وهي كل حيوان يستعمل النجاسة تحقيقا أو ظنا كالشك مع كون شأنه ذلك (و) النجس (الدم المسفوح) ما انفصل عند موجب انفصاله من قطع أو جرح فيما لا يفتقر لذكاة كالسمك وأما ما افتقر لها فهو المنفصل بها أو عندها أو قبلها بجرح أو نحوه وأما ما انفصل عنه بعد الذكاة بغيرها فهو الدم الباقي في العروق وتقدم أنه ظاهر وأما قبل سيلانه من السمك فلا يحكم بنجاسته ولا يؤمر بإخراجه ولا بأس بالقائه في النار حيا ودخل فيه الدم الذي في الذباب ونحوه ولا يتأني ما تقدم من أن ميتة طاهرة لأن ما فيه منقول فلا يقتضي نجاسة ميتته وأما السمك الذي يملح ويجل بعضه على بعض بحيث لا يخرج منه دم فظاهر والافنجس (و) النجس أن تعارض الدليلين أحدهما قاض بنجاسته وهو القياس وثانيهما قاض بطهارته وهو عمل السلف جهل الإمام بتوقف في الحكم وقد نقل عن مالك في العتبية جواز حمله وذلك ترجيح لعمل السلف على القياس لأنه يبعد أن يكون عملهم غير مستند لنص ولا قياس مع النص

والمنى والمذى والودى والقيح والصدید والطعام المائع ان حلت فيه نجاسة

(المنى) (١) ولو مباح الاكل لاستقذاره بشرط الانفصال وهو من الرجل ماء أبيض نخين بمثلثة يترفق في خروجه رائحته كرائحة الطلح بالعين والحاء المهملتين وقريب من رائحة العجين وإذا بس كان كرائحة البيض ومن المرأة ماء أصفر رقيق .

(قائدة) إذا سبق ماء الرجل ماء المرأة جاء الولد ذكرا وعكسه أنثى . وأما الشبه فلصاحب الكثرة ، فإذا كان ماء الرجل أكثر أشبهه وعكسه أشبهها ، وإن تساويا أشبههما فالسبق علامة التذكير والأنثى والكثرة علامة الشبه فتقسم ستة أقسام . الأول أن يسبق ماء الرجل ويكون أكثر فتحصل الذكورة والشبه له . الثاني عكسه . الثالث أن يسبق ماء الرجل ويكون ماء المرأة أكثر فتحصل الذكورة وشبه للمرأة الرابع عكسه . الخامس أن يسبق ماء الرجل ويستويان فيذكر ولا يخص بشبه . السادس عكسه انتهى (و) النجس (المذى) بكسر الهمزة المعجمة وتشديد الياء وسكون الذال أيضا مع تخفيف الياء ولو من مباح ، وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند اللذة بالإيقاظ : أى قيام الذكر عند الملاعبة أو التذكار بفتح التاء : أى التفكير ويجب منه غسل الذكركاه بنية كما يأتى (و) النجس (الودى) ولو من مباح بدال مهملة وفي الياء وجهان التشديد والتخفيف وهو ماء أبيض نخين يخرج غالبا عقب البول يجب منه ما يجب من البول (و) النجس (القيح) وهو مدة لا يحاطها دم (والصدید) مدة مختلطة بالدم (و) النجس بمعنى المتنجس (الطعام المائع) ولو جمد بعد ذلك ، وسواء كان كثيرا أو قليلا (ان حلت فيه نجاسة) أو متنجس بتحال من كل منهما بشئ ولو ظنا لا شك إذ لا يتنجس الطعام به . قلت النجاسة أو كثرت ولو مغفوا عنها بالنسبة للصلاة كدون درهم من دم أمكن الاحتراز منها كبول آدمي لم لا كبول فأر يصل للنجاسة وشمل كلامه مسألة ابن القاسم . وهو من فرغ عشر قلال سمن في زقاق ثم وجد في قلة منها فارغة فارة يابسة لا يدري

(١) (قوله والنجس المنى الخ) اختلف في علة نجاسته فقيل لأن أصله الدم وهو نجس وقيل لمروره في مجرى البول ويتفرع على الثاني طهارة منى مابوله طاهر والكلام في المنى المنفصل لا فيما تخلق منه الولد وفي الموطأ أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه اغتسل وغسل ما رأى في ثوبه من الاحتلام ، وفيه أيضا أن عبد الله بن عمر سئل عن المذى (فقل إذا وجد ذلك أحدكم فليغسل ذكره وليتوضأ للصلاة)

(٤ عمروسى) جزء أول

كالحامد إن أمكن السريان والا يمكن فبحسبه ولا يقبل التطهير كالحام المطبوع والبيض المصلوق بنجس وينتفع بمنجس لانهجس

في أي الزقاق فرغها أنه يحرم أكل جميع الزقاق ويبيعها وليس هذا من تنجيس الطعام بالشك لأنه لما امتنع تعلق النجاسة بواحدة بعينها ولو تحرياً فكان النجاسة تعلقت بالجميع تحقيقاً (كالحامد) وهو الذي إذا أخذ منه شيء لا يتراد بسرعة (إن أمكن السريان) بجميعة أما بمضى زمن يناع فيه كالسمن ونحوه . وإما بطول الزمان طويلاً يعلم منه أنها سرت بجميعة (وإلا يمكن) السريان بجميعة لا تنفاه الأمرين (فبحسبه) تحقيقاً أو ظناً في الحالتين فيطرح منه ما سرت فيه النجاسة فقط بحسب طول مكثها وقصره والباقي طاهر يؤكل ويباع . لكن قال الجزولي بين ذلك ، لأن النفوس تقذفه انتهى (و) حيث حكم بتنجيس الطعام المائع أو الحامد فانه (لا يقبل التطهير) بعد ذلك على المشهور والفرق بين الطعام يتنجس بمجرد ملاقة النجاسة له وبين الماء لا يتنجس إلا إذا تغير قوة دفع الماء عن نفسه دون الطعام ، ومثل الطعام المضاف على المشهور (كالحام المطبوع) بنجس أو متنجس أو طال مقامه بعد الطبخ بنجاسة حتى يثر بها ، فانه لا يقبل التطهير فان لم يثر بها غسل وأكل وأشعر قوله المطبوع أنه إذا شوى وفيه دم فانه يغسل ويؤكل مالم يذهب النار الدم تحقيقاً أو ظناً فيؤكل من غير غسل لا شكا فيغسل وكذلك الرأس بشوط بدمه أو الدجاج لثف خوف رأسه ورشه فلا يتنجس ومثل اللحم المطبوع الزيتون إذا ملح في نجاسة والجبن إذا وقعت فيه نجاسة قبل أن تحولم (٢) فلا يقبلان التطهير ، وأما إذا وقعت النجاسة في الزيتون بعد طيبه وفي الجبن بعد أن تحولم ، وأخرجت منه سريه قبل أن تسري فانهما يقبلان التطهير (والبيض المصلوق بنجس) أو متنجس وتغير الماء قبل صلاته لا يقبل التطهير ، وأما ان لم يتغير فلمعل وجهه أن الماء حين صلقه فيه ملحق بالطعام أو أنه مظنة التغير أو مراعاة لقول ابن القاسم : وكذا الفخار إذا تنجس بغواص : أي كثير غوص والدخول في أجزاء الماء كبول فلا يقبل التطهير ولما ذكر أن الطعام إذا تنجس صار كالنجس في عدم قبول التطهير وكان المتنجس يفارق النجس في الانتفاع بالأول لا الثاني أشار إلى ذلك بقوله (وينتفع بمنجس (١)) أي يباح الانتفاع بمنجس لا يقبل التطهير كزيت تنجس أو بغسله كثوب تنجس إلا في حالة نومه فيه في وقت يعرق فيه فيكره (لانهجس) فلا يجوز الانتفاع به إلا بجلد الميتة

(١) قوله (وينتفع بمنجس الخ) ظاهره جواز الانتفاع به ولو بالبيع ولكن المشهور في المذهب أن

الذي يقبل التطهير كالثوب النجس يجوز بيعه ومالا يقبله كزيت متنجس لا يجوز بيعه

(٢) أي بعد ما غلظ واشتد والحالوم هو اللبن يغلظ فيصير شبيهاً بالجبن الطرى

في غير مسجد وآدمي ويحرم على الذكر البالغ استعمال الحرير والمحلى بأحد النقيدين إلا المصحف

المذبوح كما تقدم وشحم الميتة كدهن راحة أو ساقية فيجوز وكذلك الوقود بعظام الميتة على طوب أو حجارة جبر فيجوز (في غير مسجد) فلا يوقد بالزيت المتنجس إلا إن كان خارجة والضوء في المسجد فيجوز ولا يسقف ولا يفرش ولا يبنى بالمتنجس ، لكن لو بنى به ماء متنجس فإنه يلبس أى تكسى حيطانه بطاهر ولا يهدم (و) في غير أكل وشرب (آدمي) فالمنفي ماء كرم ومثلها البيع على ماسياتي في البيع فيستصبح بالزيت المتنجس ويعمل به صابونا يغسل به الثياب ويعلف الطعام المتنجس للدواب والعسل المتنجس للنحل ، ويكون غسله طاهرا ولو قيل بخروجه من نخرجه لاستحائه لصلاح (ويحرم على الذكر البالغ (١) مسلم أو كافر لخطابه بفروع الشريعة لا الضبي فيكره (٢) إلباسه الحرير والذهب ويجوز إلباسه الفضة (استعمال) لا إقتناء (الحرير) الخالص لا ماسداه حرير ولحمته صوف أو نحوه فيكره فقط (و) استعمال أو اقتناء (المحلى بأحد النقيدين) المتصل كسج وطرز أو انفصل كزولو كان المحلى منطقة وآلة حرب وأولى المحلى (إلا المصحف) مثل الميم فلا يحرم بأحد النقيدين أى تحلية جلده أو أعلاه وأما كتابته بالذهب أو الفضة أو كتابة أعشاره وأحزابه بذلك أو بالحمرة فيكره قاله الجزولي ويجوز

(١) (قوله ويحرم على الذكر النخ) لما ذكر ما يحرم استعماله من النجس والمتنجس وما يباح تكلم على ما يحرم استعماله من الطاهر فهذا وجه ذكر هذا المتنجس هنا . والأصل في حرمة استعمال الذهب والفضة للرجال قوله ﷺ (أن الذي يأكل أو يشرب في آنية الذهب والفضة إنما يجر جر في بطنه نار جهنم) أى يصب ويتجرع وفي رواية الاقتصار على الذي يشرب في آنية الفضة وورد قوله ﷺ في الذهب والحرير هذان حرامان على رجل أمتي حل لأئمتهم وأخرج الشيخان عن أبي هريرة أنه ﷺ (نهى عن تختم الذهب) أى للرجال وبالجملة فقد دلت الأحاديث الصحيحة على حرمة استعمال الذهب والفضة في الأكل والشرب والطهارة والأكل بملقعة من أحدهما والتجمر بمجمرة منهما والبول في إحداهما وحرمة الزينة بأحدهما وإتخاذها لافرق في ذلك بين رجل وامرأة وإنه فرق بينهما في التحلى لما يقصد في المرأة من الزينة لازوج انتهى ملخصا من الزرقاني على الموطأ

(٢) (قوله فيكره إلباسه الحرير) وقيل إنه يحرم على وليه إلباسه لما رواه الامام أحمد في مسنده أن النبي ﷺ (قال من تحلى ذهبا أو حلى ولده مثل خر بصيصه لم يدخل الجنة) فهذا صريح في الحرمة سواء في ذلك الصغير والكبير غير أن الحرمة في الصغير على وليه والخر بصيصه هي الهبة التي تراءى في الرمل

اه بناني

والسيف . والأنف والسن وخاتم الفضة ويجوز للمرأة الملبوس مطلقا ولو نعلا لا كسرير

كتابته في الحرير وتحليته به واحترز بالمصحف عن كتب العلم والحديث والأجازة فلا يجوز تحلية ذلك وكذلك الدواة والمقلمة لا يجوز تحليتهما (و) إلا (السيف) فلا يحرم تحليته بأحد النقيدين كانت الحلية فيه أوفى غمده لورود السنة بذلك غير سيف المرأة فيحرم تحليته ولو قالت لأنه بمنزلة المكحلة (و) إلا (الأنف) (١) فيجوز اتخاذه من أحد النقيدين لئلا ينتن فهو من باب التداوي (و) إلا السن أي جنسه ليشمل الواحد والمتعدد فيجوز اتخاذه من أحد النقيدين وربطه به وفعلهما معا وروى عن السلف أنهم كانوا يردونها ويربطونها بالذهب وأما غير الأنف والسن فلا يجوز وزاد الشافعية أيضا الأتملة دون الأصبع (و) إلا (خاتم الفضة) أن لبسه للسنة لا لمباهاة ونحوها واتحدو كان درهمين فأقل فإن تعدده منع ولو وزن درهمين وهو مندوب وندبه لا يه في الاستثناء لاستثنائه من المحرم فيصدق بالجائز والمستحب وتنب جعله في اليسرى لفعله صلى الله عليه وسلم كذا إذا كان بعضه ذهبا فيمنع إلا إذا كان الذهب أقل من النضة جزءا وطلاء يكره عن الراجح كما أنه يكره الختم نحاس ورصاص وحديد على الأصح إلا لتحفظ فيجوز لمنع النحاس المنغراء والحديد والرصاص الحن ولا يتقيد بدرهمين فيما يظهر كما يمنع من الجن أيضا حمل أترج أو حبه وجاز قتم بخلد وخشب كمعيق ويمنع من العين يتحمل بخشب مخيط (ويجوز المرأة) استعمال (الملبوس) أي ما هو ملبوس لها أو ما يجري مجراه كتميل الجيب وزر الثياب ولما نف الشعور وفرش (مطلقا) ذهبا أو فضة أو محلى بهما أو حريرا أو غيره (ولو نعلا لا كسرير) محلى ومرآة ومشط وقفل صندوق ومكحلة ومروود (تنبيه) يحرم على البالغ أن يصلي بلباس كافر ذكر أو أنثى كتابي أو غيره ولو بكرأسه ولو أسلم لم يصل هو بثيابه ومثل الكافر شارب الخمر إذا ظن نجاسة ثيابه فلا بد منه سوج الكافر ولو مجوسيا نسجه لنفسه أو غيره فيصلي به وتحرم الصلاة أيضا بلباس غير المصلي أصلا أو غالبا ألا لكرأسه فيجوز لحمله على الطهارة كما أن ما يصنعه الخادم والزوجة اللتان لا تمسلمان من الطعام يحمول على الطهارة ويؤكل وتحرم الصلاة أيضا بمجاذي فرج غير عالم بباب الاستبراء لا العالم فتجوز الصلاة بمجاذي فرجه والظاهر إنه بعيد بانفاق

(١) (قوله وإلا الأنف فيجوز الخ) لما رواه الترمذي عن عرفة بن أسعد أنه قال أصيب أنفي يوم الكلاب في الجاهلية فاتخذت أنفا من ورق فأنتن على فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اتخذ أنفا من ذهب ثم قال الترمذي وقد روى عن غير واحد من أهل العلم أنهم شذوا أسنانهم بالذهب فأشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن الذهب خاصيته أن لا ينتن اه نقله البهائي

فصل إزالة النجاسة عن ثوب المصلي وبدنه ومكانه

المذهب الطهارة المني عند الشافعي ولما فرغ من الكلام على الطاهر والنجس والمتنجس وكان من المتنجس ما يقبل التطهير شرع بتكلم على حكم إزالة النجاسة وما يعنى عنه منها ومالا يعنى فقال (فصل إزالة النجاسة) غير المشكوك فيها وغير المغف عنها (عن ثوب المصلي) أى محوله ولوحكا يدخل فيه طرف عمامته المتنجس إذا ألقاه بالأرض ولولم يتحرك بحركته لا طرف حميره وباطن فروته والمراد به مرید الصلاة لا الخائض والجنب فلو كانت بمجلين ووجد من الماء ما يزيل به أحدهما وجب غسله لأن تقليلها مطلوب بخلاف بعض ما في محل واحد فلا يجب لأن غسله يزيد انتشارا وسواء كان المصلي كبيرا أو صغيرا لأن هذا خطاب وضع إذ هو شرط والصبي مخاطب به كالبالغ كانت الصلاة فریضة أو نافلة ومثل المصلي الطائف إلا أنه يبنى إذا ذكرها فيه بخلاف المصلي كما يأتي (و) عن (بدنه) الظاهر وما في حكمه كداخل فم وأنف وأذن وعين كمكتحل بمرارة خنزير وإن كانت هذه الأربعة من الباطن في طهارة الحدث الأصغر والأكبر لعدم وجوب غسلها منها وأما باطن الجسد فمقره المعدة مما لم يستدخل بل تواد فيها فلا حكم له إلا بعد انفصاله وفيما أدخل فيها كخمر أو نجس خلاف الأول رواية محمد يعيد شارب قليل خمر لا يسكره صلاته مدة ما يرى بقاءه في بطنه وهي الراجحة والثاني للتونسي لا إعادة عليه إذا حفظ ثوبه وفمه من النجاسة وعلى الأول يجب عليه أن يتقيا إن أمكنه فإن ترك التقاؤ بطلت صلاته سواء شربه عمدا أو لا كظنه غيرا أو لا كراهة أو لغصة وقال الناصر لا تبطل في شربه غير عمد فان لم يمكنه التقاؤ صحت صلاته شربه عمدا أم لا لأنه عاجز بمنزلة من وضع على جسده نجاسة ولم يقدر على إزالتها قوله وبدنه أي مرید الصلاة وأما غيره فازالتها عن بدنه حيث تمنعها الطهارة واجب وحيث لا تمنعها تستحب وبقاؤها مكروه على المعتمد وقيل يحرم والخلاف في غير الخمر أما هو فيجزم التضمخ به اتفاقا (و) عن (مكانه) وهو ما تماسه أعضاؤه بالفعل لا الومي لمحل به نجاسة فصلاته صحيحة على الراجح ولا إن كانت تحت صدره أو بطنه أو بين ركبتيه ولا يضر استطراف رداء المصلي أو ثوبه على نجاسة فان كان المكان نجسا وسط عليه بعض رداءه مع حمله بقيته بطلت صلاته ولو لم يتعلق به شيء لأن الرداء يتمول له وجلس به على نجاسة جافة ودخل في قوله ما تماسه أعضاؤه من صلى بجنب من ثوبه نجاسة وجلس المصلي عليها ولو ببعض أعضائه أو سجد فان صلاته تبطل فان لم يجلس ولم يسجد عليها لم تبطل ولو كانت في كم غيره ووضعها عليه لأنها منسوبة للغير حقيقة وإن كانت محمولة المصلي ظاهرا وبدل على ذلك

واجبة مع الذكر والقدرة والأعاد في الوقت فان سقطت عليه

ما أتى قريبا في مسألة الدابة الحاملة للنجاسة ومثلها إذا تعلق الصبي بأييه في الصلاة وغلب على الظن نجاسة ثوبه فان جلس أو سجد عليها بطلت وإلا فلا ما لم يحمله أو يركب عليه فتبطل كحمله فعلة المتنجس لا إن حركه فقط حيث مسه من محل طاهر وقوله (واجبة مع الذكر والقدرة) خبر قوله إزالة أي وجوب شرط (١) بدليل ما أتى في شروط الصلاة فيجب غسلها مع تحقق الإصابة ونضحها وهو رش باليد مع الشك في الإصابة لا إن شك في نجاسة المصيب وأولى إذا شك في النجاسة والإصابة فلا غسل ولا نضح ولا تزال إلا بالمطلق كما تقدم فلو أزالها بغيره كخل أو مضاف وبقي حكمها ثم لا يقى ذلك المحل وهو دبلول شيئا أو لا فاه شيء دبلول بعد الجفاف أو قبله لم يتنجس ملاقى محلها عند الأكثر ولو طعنا ما لأن الباقي عرض وهو لا ينتقل ومثل إزالتها بغير المطلق إذا جف البول حتى لم يبق له لون ولا طعم ولا ريح ثم وضع في محله طعم لم يتنجس (والأولى) يكن ذا كرا أو قادرا بل ناسيا أو غير عالم بها أصلا أو عاجزا عن إزالتها (أعاد) أي (في الوقت) الضروري فيعيد الطهرين إلى الاصفرار لأنه لا ينتقل بعد دخوله والاعادة لكونها مستحبة أشبهت النافلة والعشاءين الليل كله لأنه ينتقل فيه الفجر والصبح إلى طلوع الشمس لأنه وإن كانت النافلة مكروهة بعد الاسفار قد قيل بأن وقتها الاختياري إلى طلوع الشمس ولا يرد على ما تقدم في الطهرين من كراهة النافلة في الاصفرار وعلى ما تقدم في الصبح من كراهة النافلة بعد الاسفار أن الكراهة حاصلة قبل الاصفرار والاسفار لأن الكراهة تشتد بعدهما بدليل سجود التلاوة وصلاة الجأزة قبلهما وكراهتهما فيهما فروعي كون الصلاة تعاد بذية الفرض فأعيدت قبل اشتداد الكراهة وكون الاعادة مستحبة فلم تعد بعد اشتدادها وما اقتصر عليه من وجوب إزالة النجاسة عما تقدم بالقيدين المذكورين أحد قولين والآخر أنها سنة بالقيدين وهو مشهور أيضا والخلاف بينهما معنوي لا لفظي فقط خلافا للخطاب لأنه يترتب على الوجوب بطلان الصلاة واعادتها أبدا وجوبا إن ترك إزالتها وعلى السنية صحة الصلاة واعادتها في الوقت استحبابا (فان سقطت) النجاسة (عليه) أي على بدن المصلي ولو مأموما أو ثوبه كمكانه حيث لم ينتقل عنه بطلت

(١) (قوله أي وجوب شرط الخ) يعني أن إزالة النجاسة عن ثوب من يريد الصلاة وعن بدنه ومكانه واجبة وجوب الشرط فلا يجوز له الدخول في الصلاة وهي في شيء من ذلك متى كان عالما بها وقادرا على إزالتها وسواء كان من يريد الصلاة صبيا أو بالغا والخطاب بالنسبة للصبي خطاب وضع وبالنسبة لوليّه خطاب فكيف فشروط صحة الصلاة معتبرة في الصبي كالبالغ

أو علم بها في الصلاة لأقبلها بطلت ويعفى عما يعسر منها من لون وريح

صلاته ، ولو نفلا أمكنه نزعا أم لا نزعا أم لا بخمسة قيود أن تستقر عليه أو يتعلق به شيء منها وأن لا تكون مما يعفى عنه وأن يجد لو قطع ما يزيلها به أو ثوبا آخر يلبسه وأن يتسع الوقت اختياريا أو ضروريا بأن يبقى بعد إزالتها ما يسع ركعة فأكثر وإلا تمادى . ثم إذا تمادى في الاختيارى فهل يعيدها بعده بمنزلة إذا كررها بعد الصلاة أم لا ؟ ولأنجل هذا القيد قال في التوضيح لو رآها في جمعة أو عيدين أو جنازة تمادى لعدم قضاء هذه الصلوات وفي الجمعة نظران قلنا إن لها بدلا انتهى ، ولهذا رجع سند في الجمعة القطع القيد الخامس أن لا يكون ما فيه النجاسة ملبوسا أو محمولا غيره والا لم تبطل بسقوط بعضه كوضع جبل دابة حاملة نجاسة بوسطه أو تحت قدمه وما تلبس به من الحبل طاهر فلا تبطل صلاته ، وكذا جعل سفينة بها نجاسة أن وضعه تحت قدمه وهو طاهر لا في وسطه فتبطل والفرق أن الحمل ينسب للدابة لحياتها بخلاف السفينة ، فلو كانت النجاسة بأثناء الحبل (١) المربوط به الدابة وطرفه الآخر الطاهر بعضه المصلى فالظاهر أنه لا يضر بمنزلة طرف ثوب متنجس ملبوس شخص سقط على مصلى لأن حملها إنما ينسب للابس (أو علم) المصلى (بها) أي النجاسة (في الصلاة) سواء تقدم له علم بها قبل الصلاة أم لا بطلت صلاته ولو نفلا ولو نسيها بعد العلم إذ بمجرد العلم بطلت خلافا لابن العربي ولا يستخلف الإمام على المشهور خلافا لابن رشد ولا بد أن يصحب علمه فيها بالنجاسة التلبس بها خلافا لابن عرفة الفائل بأنه لا يشترط حال العلم التلبس بها فمن رأى بعد رفعه من السجود نجاسة بمنحله سجوده أو رأى في عمامته نجاسة بعد سقوطها وهو في الصلاة لا تبطل على الأول لأعلى ما لابن عرفة (لا) إن ذكر النجاسة (قبلها) أي قبل الصلاة ثم نسيها قبل دخوله فيها واستمر نسيانه حتى فرغ منها فلا تبطل ولو تكرر منه الذكر والنسيان كمن ذكرها في الصلاة فقطعها ثم نسي غسلها ودخل في الصلاة ناسيا لها إلى فراغها كما استظهره الخطاب ويعيد في الوقت وقوله (بطلت) صلاته جواب قوله فإن سقطت أو علم بها في الصلاة (ويعفى عما يعسر منها) أي من النجاسة فالجار والمجور متعلق بـ يعسر وقوله (من لون وريح) بيان لما يعسر أي

(١) (قوله فلو كانت النجاسة بأثناء الحبل الخ) بل الظاهر في هذه الحال بطلان الصلاة لأن الحبل

محمول للدابة وليس بمنزلة طرف ثوب متنجس ملبوس شخص سقط على مصلى لأن الحمل في الحبل من الطرفين

وما يشق من حدث وثوب كمرضعة مجتهدة وطين كقطر إن اختلط بنجاسة وواقع على مار

يعنى عن اللون والريح المتعسرين ومقتضاه أن المحل نجس وهو ما قاله الثاني والذي قاله الخطاب أن المحل طاهر فإن تيسر زوالها بمطلق وجب ولا يتكف صاونا ولا غيره وأما الطعم فلا بد من زواله ولو تعسر (و) يعنى تن (ما يشق من حدث) بيان لما يشق أى يعنى عن الحدث الذى يشق بأن يأتى كل يوم مرة فأكثر قبول أو مذي أو غيرهما لا مالا يجب منه الوضوء لأن ذلك من باب الاحداث (١) وإذا من باب الاخبار وهذا أسهل من ذلك (و) يعنى تن (ثوب كمرضعة) وجسدها أم لزمها إرضاع أم لا كغير أم إن احتاجت أو لم يقبل غيرها (مجتهدة) فى در البول فقط كما قاله ابن الامام بحثا أو وانما خط كما قاله غيره فإذا اجتمعت أى تحفظت وأصابها شيء تحقيقا فلا يجب غسله أو شكا فلا يجب نضجه ودخل تحت الكاف الكفاف أى نزع الكنيف والجزار فيعنى عما أصابها إن اجتمعا أى يتوقف العفو على الاجتهاد لا أنه يحرم ترك الاجتهاد وغسل النجاسة بل هو جائز ويستحب للمرضعة ومن ألحق بها ثوب للصلاة (و) يعنى عن (طين) وماء (كمطر) ورش ومستنقع بكسر القاف كماء الحياض فى الطرقات (إن اختلط بنجاسة) وإلا فلا محل للعفو إلا أن تكرر النجاسة غالبية على الطين أى أكثر منه فلا عفو على المشهور وإن كان ظاهر المدونة العفو وإلا أن تكون عين النجاسة قائمة وأصابته تلك العين فلا عفو اتفاقا ثم يجب غسل طين المطر كما قال الخطاب إذا ارتفع المطر أو زمن المطر وجف الطين وقول ابن العطار يجب بعد ثلاثة أيام من نزوله غير مرضى وأما ماء الرش وطيبه والمستنقع فيعنى عنهما دائما ومثلهما الخف والنعل إذا أصابهما روث دواب أو بولها ودسا حتى لم يبق إلا الحكم فيعفى عنهما دائما لغلبة ما ذكر فى الطرقات لا غير ما ذكر فلا يعنى عنه (و) يعنى عن (واقع على) شخص (مار) ذكر أو أنثى أو جالس أو نائم أى يعنى عن غسله للضرورة إن كان من بيت مسلم أو مشكوك فيه أم كافر وإن كان الغالب عليه النجاسة أى بنجاسة مظنونة لا مشكوك فيها فلا يرد أن المشكوك فيه لا يغسل فلا محل للعفو لا من بيت كافر فلا عفو

(١) (قوله لأن ذلك من باب الاحداث الخ) حاصل هذه العبارة أنه فى باب ازالة النجاسة يعنى عن ازالة البول ونحوه الذى يأتى كل يوم مرة أو أكثر مع كونه يجب منه الوضوء أى يعتبر حدثا وأما الذى لا يجب منه الوضوء فلا بد أن يأتى نصف الزمن أو أكثره فالكلام هنا فى باب النجاسات المعفو عنها وفى باب نواقض الوضوء فى الاحداث المعفو عنها

وأثر دمل لم ينك وخرء براغيث ودون درهم من دم

لحمه على النجاسة إلا لقرينة وإذا سال أوقع عليه وأخبره بخلاف ما يحمل عليه عدل رواية صدق ويزاد إن أخبره بالنجاسة أن بين وجهها أو ينفذ مذهبها وأما إن أخبره بما يحمل عليه فلا يشترط فيه إسلام ولا عدالة إذ لا يحتاج إلى إخباره من أصله (و) يعني عن (أثر) أي مدة (دمل) بدال مهمل كسكر وعصر وسمى بذلك تفاؤلا لأنه من الدمل أي البرء كسمية المم - كمة مفارقة (لم ينك) أي لم يقشر ولم يعصر بل متمثل أي سال بنفسه قليلا كان أو كثيرا إن اتصل السيالان أو انقطع ولم يضبط وقت حصوله كما أحب السلس أو انضبط ولكن يشق بأن يأتي كل يوم مرة فأكثر فإن انضبط وأتى يوما بعد يوم لم يعف واستغنى عن هذا لأنه في تعداد جزئيات ما يشق ومفهوم لم ينك أن مخرج بعصر وكذا يقشر مع كونه وتوقف خروجه على قشره فلا يعني إلا عن السير كما سيأتي وأما ما تكون بعد قشره ومخرج غير عصر فيعفى عنه مطلقا سواء كان قشره قبل تكون مادته أو بعدها وأخرجت واستمر فيها مفتوحا كما انتهى فقشره ولو تركه لسال بنفسه لأنه بمنزلة ما لم يقشر ومحل قوله لم ينك في الدمل الواحدة وأما إن كثرت بأن زادت على الواحدة فيعفى عنها ولو قشرها وعصرها لا يضطراره لذلك للجرب والحكة كما في أبي الحسن بل فيه أن الدمل الواحدة إن اضطر إلى نكثها وشق عليه تركه فإنه يعفى عما سال منها مطلقا وهذا كله قبل البرء فإن برئ وجب غسله (و) يعني عن (خرء براغيث) عصر الاحتراز منه وإن كان نجسا لتغذيتها بنجاسة وأما الدم الذي فيها فلا يعني إلا عن السير منه وخرء القمة والبق ليس كخرء البراغيث على ظاهر المذهب خلافا لصاحب الحل لأن الكثرة هنا معذرة وقال ابن عمر ومثل البراغيث خرق الذباب والبعوض وقيل ليس ذلك مثله ويستحب غسل خرق البراغيث وما تقدم من المعفوات كلها إن تفاحش بأن استقبح النظر إليه أو لا يقع مثله غالبا أو يستحي أن يجلس به بين أقرانه (و) يعني عنه دون (١) مساحة (درهم) بفلى نسبة إلى الدائرة التي يبطن ذراع البغل (من) عين (دم) وأثره على الراجح كان دم حيض أو مينة أو خنزير من جسده أو جسد غيره في ثوبه أو ثوب غيره إن احتاج له وإلا لم يعف عنه في حقه رآه

(١) (قوله ويعفى عن دون مساحة درهم الخ) أي ولو كان مخطئا بمائع حيث كان دون الدرهم فلو كان دون الدرهم مخطئا للماء فصار أكثر من درهم فلا يعني عنه زعمي دون درهم أي دون مساحة درهم ولا عبارة بالكمية فقد يكون دونه في المساحة وهو قدره أو أكثر في الكمية كنقطة نخينة

(٥ عمروسي) جرز أول

وقيح وصديد (فصل)

في الصلاة أو خارجها وأراد الصلاة به أو المكث في المسجد فاندفع بقولنا وأراد النخ ما يقال لا محل للعفو
خرجها وإذا كان الدم بأكثر من موضع بحيث إذا جمع يحصل منه درهم لم يعف عنه فإن شك فيه هل
درهم أو دونه عفى عنه وإن شك فيه هل دونه أو أكثر لم يعف عنه وأولى شكك في أنه درهم أو أكثر
وهذا كله على خلاف ما رجحه ابن مرزوق وجزم به في الإرشاد من العفو عن درهم كالرعاف (ويعفى
عن دون درهم من (قيح) مدة لا يخالطها دم (وصديد) مدة مخلوطة بدم وخصت هذه الثلاثة بالعفو لعسر
الاحتراز عن سيرها ولما تكلم على ما هو وسيلة للطهارة من بيان الماء وبيان الأشياء الطاهرة والنجسة
لأن معرفتها يتوصل إلى معرفة صحة الطهارة من الحدث والخبث ووسيلة الشيء ما يوصل إليه وقدم
طهارة الخبث وهي إزالة النجاسة على طهارة الحدث وإن اشتركا في أن رافعهما المطلق لأن الوضوء قد
يتوقف على إزالة نجاسة إذا كانت باعثة شرع تكلم على طهارة الحدث الأسغر وهي الوضوء لتكريره
ولأنه مطلوب لكل صلاة إما وجوباً وإلزاماً بمقدمته على الاستنجاء إشارة إلى أن لا يجب تقديمه
عليه بل يستحب فنال (فصل) يذكر فيه فرائض الوضوء وسنة وفضائله من لم يميز بين المرض والسنة
في وضوء وصلاة فإمامته وشهادته باطلان وكذا صلاته هو في نفسه إن وجد معلماً قاله الأقفهسي وصحيح
سيدى أحمد زروق صحة صلاة من لم يميز بين فرائضها وسننها وفضائلها إن أخذ وصفها عن عالم انتهى
وأما من اعتقد فرضية جميع أفعال بآدته من وضوء أو صلاة أو حج أو صوم فلا خلاف بين أهل
العلم في بطلانها وحدنه باق وهو عاص الله ورسوله لتباين أحكام المرض وسنة من الجبر والابطل
وغيرهما حكاه العوفي عن الأشياخ انتهى والصحيح كما قال الحافظ ابن حجر على البخارى أن المختص
بهذه الأئمة الغرة والتحجيل فقط لا آثار وردت بالاشتراك في أصل الوضوء انتهى فق البخارى ومسلم
عن أنى هريرة مرفوعاً «إن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن
يطيل غرته فليعمل» والمراد بإطالة الغرة في الحديث الإدامة على الوضوء والمحافظة عليه وظاهره أن هذا
المعنى إنما يكون لمن توضأ في الدنيا أى لقوله من آثار الوضوء خلافاً للزناى الماكي في شرح الرسالة
عن العلمى أنه لهذه الأئمة (١) من توضأ منهم ومن لم يتوضأ وترك شروطه وهى ثلاثة أقسام شروط

(١) (قوله أنه لهذه الأئمة النخ) قد يقال إن الغرة والتحجيل مجرد فضيلة وتشريف للمتوضئ
فلا يكران لسواه وأما من يتيمم أعذر طول حياته فلا يظهر حصولها له لقيام التيمم مقام الوضوء

فرائض الوضوء

وجوب وصحة وهي ستة العقل والبلوغ دعوة النبي ﷺ وانقطاع الحيض والنفس ووجود الكافي من المطاق وعدم النوم والسهو () وشروط وجوب فقط وهي خمسة البلوغ وعدم الاكراه على تركه ودخول وقت الصلاة الحاضرة أو تكرر لفائتة والقدرة على استعمال الماء والشئ في الحدث وشروط صحة فقط وهي الاسلام ولو حكما كوضوء من عزم على الاسلام بقلبه وعدم ناقض حال فعل الوضوء وعدم حائل على الأعضاء والغسل كالوضوء في هذه الأقسام الثلاثة لا الأول فقط خلافاً للمحطاب وكذا التيمم والصعيد مكان المطلق الكافي ويخالف الوضوء في أنه لا يجعل دخول الوقت من شروط الوجوب فقط بل من شروط الوجوب والصحة معاً (فرائض) جمع فريضة بمعنى مفروضة (١) وهو ما يتنازع على فعله ويهاقب على تركه وتعبيره بجمع الكثيرين على أن مبتدأه من الثلاثة وهو الصحيح أو استعماله في جمع القلة (الوضوء) بضم الواو والفعل (٣) وفتحها الماء على المعروف في اللغة وحكى الضم والفتح فيهما وهل هو

(١) قوله وعدم النوم والسهو (الخ) عدم لعدم النوم وعدم السهو وعدم الاكراه والخلو من الحيض والنفس شروطاً يخالف لما عليه أهل الأصول من أن شرط لا يكون إلا وجودياً فقد تسمح الفقهاء في إطلاقهم على عدم المانع شرطاً قال القرافي وإنما لم يكن المانع شرطاً حقيقة لما يلزم عليه من اجتماع النقيضين فيما إذا شككنا في طريان المانع لأن الشك في أحد النقيضين بوجب شكاً في النقيض الآخر فمن شك في وجود زيد في الدار فقد شك في عدم كونه فيها وحينئذ فالشك في وجود المانع شك في عدمه وعدمه شرط فنكون قد شككنا في الشرط أيضاً فقد اجتمع الشك في المانع والشك في الشرط والشك في الشرط الذي هو عدم المانع يقتضي عدم ترتب الحكم والشك في المانع يقتضي ترتبه وترتب الحكم وعدم ترتبه جمع بين النقيضين اهـ دسوقي وأيضاً أننا إذا شككنا في النوم أو الحيض مما هو مانع من الوضوء فقد شككنا في عدم ذلك المانع وعدمه شرط فنكون شاكين في المانع وفي عدمه الذي هو شرط وهما متنافيان فلذا لم يكن عدم المانع شرطاً حقيقة

(٢) (قوله جمع فريضة بمعنى مفروضة الخ) هذا الجمع شاذ لأن شرط قياس فعائل في فعله أن لا تكون بمعنى مفعوله ومثال القياسي صحيحة وصحائف وعظيمة وعظامم وكذلك جعلهما لغرض يكون شاذاً لأن قياس جمع فعل أفعال إن كان معتل المين ككثوب وأثواب وقوله وهو ما يثاب على فعله الخ إنما ذكر الضمير باعتبار الخبر إذ المراد منه الفعل والمراد استحقاق الثواب أو العقاب لاحتصاها بالفعل (٣) (قوله بضم الواو والفعل الخ) المراد بالفعل في اللغة الصب أو ما نام مقامه مع ذلك سواء كان

وضوءاً شرعياً أم لا ومنه قوله ﷺ بركة الطعام الوضوء قبله والوضوء بعده

نية رفع الحدث عند وجهه أو الفرض أو استحبابه ما منعه الحدث

اسم الماء المطلق أو بعد كونه معدا للوضوء أو بعد كونه مستعملا خلاف ، وهو مأخوذ من الوضوء بالمداظافة والسن وشرعا لم يحد ابن عرفة ويمكن أن يقال فيه قرينة فعلية (ذاتية غسل الوجه وبد ورجل ومسح رأس بنية أولها) نية رفع الحدث وهو المنع المترتب على الأعضاء وقدم النية لكونها مصاحبة لأول الفرائض وأحوال تقدمها يسير على أحد قواين لا بكثير فلا تصح وحيثها القصد للشيء أن يقصد بقلبه ما يريد فعله وإن لم ينطق ، فإن نطقه لم ينو لم يجزئه وإن نوى ، ونطقه أتى بالمجزي وهو نية القلب وبالكمال ، وهو نطق لسان وإن كان عبد الوهاب يقول الأفضل الاقتصار على القلب لذكره محابا ، والمقصود منها تمييز العبادات عن العادات ، وتمييز مواقعها فرضا ونه لا وأما وقضاء وغير ذلك وشرطها عدم المنافي ، وتقدم حكمها وهو الوجوب وزمنها عند التلبس بالفعل وهو هنا أول فرائض واليه أشأ بقوله (عند وجهه) أن بدأ به وإلا فعند أول واجب لا عند غسل اليدين إلى الكوعين وإن استظهره في توضيحه لثلاث تعري السن السابقة للوجه عن نية بل نوى لها بنية مفردة على المشهور وكيفية تقع على ثلاثة أوجه . الأول : أشار إليه فيما تقدم بقوله رفع الحدث . الثاني : أشار إليه بقوله (أو الفرض) والمراد به هنا (٢) ما يتوقف صحة العبادة عليه فيدخل وضوء الصبي والمنافلة وقبل دخول الوقت . الثالث : أشار إليه بقوله (أو استحبابه ما منعه الحدث (٣)) بالمعنى المتقدم

(١) قوله قرينة فعلية الخ هذا التعريف لا يشمل جميع فرائض الوضوء ولا شيئا من سنده فهو تعريف ناقص فالأولى أن يقال في تعريفه طهارة مائية تتعلق بأعضاء مخصوصة على وجه مخصوص
(٢) قوله والمراد به هنا ما يتوقف صحة العبادة الخ أي ما يتوقف أصل العبادة أو كمالها عليه وليس المراد به ما يناف على فعله وما يقب على تركه وحيثما فيشمل الوضوء للصلاة قبل دخول وقتها والوضوء للسنن والنوافل وضوء الصبي والمجدد وأما لو أريد به ما يعاقب على تركه فلا يشمل الأخير قطعا إلا أن يتوسع في العقاب بحيث يشمل شاملا للتأديب في الدنيا

(٣) قوله أو استحبابه ما منعه الحدث بأن ينوي استحبابه كالأصل فيشمل الوضوء المجدد أو صحة فيشمل الوضوء الأصلي والمعتبر نية التوضي ، دون من يوضئه والمراد بالحدث هنا الوصف الحكمي لا غير والنية فرض على المشهور لقوله تعالى (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء) ومعنى مخلصين ناوين له عبادة وحده ولا يخفى أن هذا يفيد أن عبادة المرائي باطلة لأن النية على هذا الوجه لم تكن حاصلة عنده

وغسل الوجه مع تحليل شعر تظهر البشرة تحته وغسل الوتره وظاهر الشفتين، وأسابير جبهته

والثلاثة متلازمه ولذا إذا أثبت أحدها نافية للآخر فسد ولا يضر زيادة نية تبرد أو تدفئة أو نظافة
والثلاثة مباحة أو تعلم أي تعليمه الناس بوضوءه وهو مندوب، وإنما كانت نية الأربعة غير مضره
لتضمن غسل الأعضاء لها، فليست مضادة للوضوء، وكذا لا يضر إخراج بعض المستباح كما إذا نوى
الوضوء للصلاة لا لمس المصحف وله أن يفعل ما أخرجه وكذا لا يضر نية رفع حدث مع نسيان غيره
ولو تبين أن الذي نواه لم يخرج منه أو مع ذكر غيره ولم يخرج به فإن أخرجهما كانا محققين أو مشكوكين
أو أحدهما محققا والآخر مشكوكا وكذا إذا نوى غير ماصدر منه عمدا لتلاعبه والفرق بين ما إذا أخرجه
يضر وبين إخراج بعض المستباح لا يضر أن الأول تناقض في ذات النية. والثاني في متعلقاتها، وكذا
لا يضر الذهول عن النية بعد الإتيان بها في محلها لمشقة استصحابها وإن كان هو الأصل ولا رفضها بعد
الفراغ لافي الإتيان على الراجح والحج والعمرة لا يرتفعان مطلقا والصوم والصلاة يرتفعان في الإتيان
وأما بعد الفراغ فقولان مرجحان (و) القربضة الثانية (غسل الوجه) وحده طولا من منابت شعر الرأس
المعتاد إلى آخر الذقن إن كان لالحية له وإلى آخر اللحية إن كان له لحية. ودخل في المعتاد الغم وهو
من نزل شعر رأسه فلا بد أن يغسل من المعتاد لامن النازل وخرج الأصلع وهو ما انحسر شعره فلا يلزمه أن
يغسل منه بل المعتاد وحده عرضا ما بين وتدي الأذنين فيدخل البياض الذي بين العذار والأذن مما تحت
الوتد. وأما شعر الصدغين فيأتي أنه يمسح في الرأس (مع تحليل شعر) وهو إيصال الماء للبشرة (تظهر
البشرة) أي الجلد (تحت) عند المواجهة ونكر شعر يشمل اللحية والعنقه والشارب والحاجبين والهدب
وشعر المرأة لكن ذكر الألفهسي أنه يجب عليها خلق جسدها لأنه منزهة فيفيد وجوب خلق لحياتها
وشاربها وعنقها كما أن كلام غيره يفيد أنه الراجح خلافا لقول الرناقي يحرم عليها خلق ذلك، لأنه
تغيير لخلق الله فانه ضعيف. وخرج بتظهر البشرة تحته الكثيفة فيكره تحليلها على المعتدل لأنه قول
مالك في المدونة وقيل يجب وقيل يندب (و) مع (غسل الوتره) أي الحاجز بين طائفتي الأنف (و) مع
غسل (ظاهر الشفتين) وهو ما يظهر منهما عند انطباقهما انطباقا طبيعيا (و) مع غسل (أسابير جبهته)
جمع أسرة واحدها سرر كمنب. فهو جمع الجمع وهي التكالبش التي في الجهة يداسها إن أمكن بغير مشقة
وإلا اقتصر على إدخال الماء كالجرح إذا أبرئ غائرا والعضو الذي خلق غائرا فيقتصر على إدخال الماء
فيهما إن لم يمكن ذلكهما وإلا ذلكهما كما أنه يدلك ما غار من أجفان عينيه ويزيل القذاء إن كان يمنع

وغسل اليدين مع المرفقين وتخليل أصابعهما ونقض غير الخاتم

وصول الماء للجلد ولم يشق عليه ذلك (و) الفريضة الثالثة (غسل اليدين مع المرفقين (١)) ثلثية مرفق بكمرة أوله وفتح ثلثه وعكسه وبهما قرىء قوله تعالى « ويهيء لكم من أمركم مرفقا » أي ما يرتفق ويستفاد به ومعناه هنا آخر عظم الذراع المتصل بالعضد سمي بذلك لأن المتسكي يرتفق به إذا أخذ براحة رأسه متكئا على ذراعته فإن لم يخاف له إلا كف فقط بمنسكبه بفتح الميم وكمر السكاف وهو مجموع عظمي العضد والكف وجب غسله فإن خلق له يد زائدة فإن كان لها مرفق غسلت مطلقا وإلا غسلت إن نبتت بمحل الفرض أو اتصلت به فيغسل ما وصل فإن نبتت بغير محل الفرض ولم يتصل به فلا غسل بخلاف الكف الذي في المنكب فإنه يغسل كما تقدم لنيابته عن الأصلية ويجري في الرجل ما جرى في اليد ومثل اليد الزائدة لو كشط جلد الذراع وتعلق به أو بالمرفقين غسل وإن جاوزه إلى العضد فلا لأنها لا تعد من الذراع اعتبارا بمحلها . وأما محل المكشوط فلا يجب غسله إن كشط وهو منوضىء ، لقول الخرخشي في كبره . والحاصل أن كل ما كان ساترا لمحل بطريق الأصاله فزال لم يجب غسل ما تحته بخلاف ما لم يكن كذلك فإنه يجب غسل ما تحته انتهى (و) مع (تخليل أصابعهما) وجوبا ولو زائجة أحست أم لا ولا يتقيد التخليل بكونه من ظاهر الأصابع خلافا للتثائي ويحافظ على عقد الأصابع من ظاهرها بأن يحني المتوضىء أصابعه وعلى باطنها ورؤوسها بأن يجمع رؤوس الأصابع ويحكها في الكف فإن قطعت اليد من المرفق سقط غسلها لأن القطع أتى على الفرض بتمامه بخلاف الرجل إذا قطعت فيغسل الكعبين لأن القطع من تحتها ومثل ذلك إذا قطعت اليد وبقي بقية من الفرض فإنه يغسل (ونقض) وجوبا (غير الخاتم) المأذون فيه من كل ماله جرم بمنع من وصول الماء للبشرة كشع وزفت وطين وعجين وتغل حيا على جسد أو شعر لغير ضرورة ولم يكن في باطن الشعر فإن كان في باطنه دون أعلاه فلا ينقض لأنه لا يجب مسح باطنه وكخضاب أي جرمه لا أثره ولا يد الصباغ بشرط حكها وكدهن مستجد لا غيره فلا يمنع من غسل ولا مسح بشرط أن لا ينضاف الماء فيه قبل تمام غسل العضو فإن انضاف بعد تمام غسله فلا يضر لأنه لا يشترط انضمام الماء ظهورا على المتمد خلافا لظاهر قول المختصر بظهور

(١) (قوله مع المرفقين) إشارة إلى أن إلى في قوله تعالى وأيديكم إلى المرافق بمعنى مع على حد قوله تعالى (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) أي مع أموالكم وقوله تعالى (من أنصاري إلى الله) أي مع الله

ومسح الرأس مع شعر الصدغين ولا ينقض صفره رجل أو امرأة وغسله مجز

منفصل كذلك ومن المانع أيضا المداد المتجسد لغير الكتاب وكذلك إن رآه قبل صلاة فإن رآه بعدها فلا يضر إذا مر الماء على المداد لغير احترازه منه كغير المتجسد للكتاب وغيره ومثل الكتاب من يشبهه في غير احترازه منه كصانعه وبائعه وشمل كلامه نظرا للصفة المقدرة الخاتم غير المأذون فيه حراما كان كالذهب أو مكروها كالنحاس والحديد والرصاص فيؤمر بنزع ما ذكر ابتداء فإن لم ينزعه كفي تحريكه إن كان واسعا فإن كان ضيقا يمنع وصول الماء لما تحته وجب نزع الشوك ليست بالمعة قلعت أم لا والمرأة كما لرجل في المكروه لجواز غيره لها واحتراز بقوله غير الخاتم عن الخاتم المأذون فيه فلا يجب نزع (١) ولا تحريكه لا في وضوء ولا في غسل لا لرجل ولا لامرأة ضيقا كان أو واسعا لكن إن كان ضيقا ونزعه بعد الوضوء فإنه يبادر بغسل محله إن لم يتيقن وصول الماء تحته (و) القرينة الرابعة (مسح) جميع (الرأس) وهي من حد الجبهة إلى نقرة الفقا ولا يجب مسح الفقا ويدخل في الرأس البياض الذي فوق الأذن والذي بين الأذن وشعر الصدغين ما فوق الوتد قال ابن فرحون فمتى تركه ، فقد ترك جزءا من الرأس نقله الحرمشي في كبريه (مع) مسح (شعر الصدغين) ولو طال كالدلائل للمرأة أو محل الشعر إن لم يكن فيه شعر وهو ما فوق العظم النائي . وأما من العظم النائي فما تحته فهو من الوجه (ولا ينقض (٢) صفره رجل أو امرأة) أي لا يجب عليهما نقض شعرهما المصفور ولا يندب ولو اشتد بنفسه . وأما بخيوط كثيرة فيجوز في الوضوء والغسل اشتد أم لا كما أنه يجب نقضه في الغسل إذا اشتد بنفسه وأما الخيط والخيطان فلا يضران في وضوء ولا غسل ألا أن يشد وفي هذا تنبيه على جواز الصفرة للرجل والمرأة (وغسله) أي الرأس (مجز) بعد الوقوع والنزول . وأما ابتداء فقيل حرام وقيل مكروه وقيل

(١) (قوله فلا يجب نزع) حاصله أن المأذون في اتخاذ نبي الذي ندب إليه الشارع لا يطالب بنزعه مطلقا ضيقا أو واسعا وأما ما يكره لبسه أو يباح كخاتم الحديد والرصاص والنحاس والخشب فينزع إن كان ضيقا ويكفي تحريكه إن كان واسعا لافرق فيه بين الرجل والمرأة وأما المحرم كخاتم الذهب والفضة إذا كان أزيد من درهمين فلا بد من نزع مطلقا لكن إذا لم ينزعه ابتداء وكان يكفي تحريكه فالأمر الاجزاء ولا يقال إن ذلك حصل بغير اليد مع إمكانه بها لأنه كذلك إلى ما دلت عليه خرقه وهو مجز

(١) (قوله ولا ينقض صفره) أي مصفوره والصفرة هو قتل الشعر ببعضه ببعض وإنما لم يجب نقضه لأن موضوع المسح التخفيف وفي نقض الشعر عند كل وضوء مشقة

وغسل الرجلين مع الكعبين وندب تخليل أصابعهما ولا يعيد من قلم ظفره

خلاف الأولى ويشترط نقل الماء له فقط إذا مسح لا إن غسل فلا يشترط ويجدد الماء له على الراجح إذا جئت يده قبل تمام المسح الفرض لا الرد فلا يجدد له وأما بقية الأعضاء فلا يشترط نقل الماء إليه إلا إذا كان عدم النقل يفتضي المسح فلا بد من النقل والمرأة التي لو أمرناها بمسح جميع رأسها تركت الصلاة وإن أمرناها بمسح بعضه صلت فإنه يكتفى منها بمسح البعض لأن الاتيان بالامادة المختلف فيها خير من تركها وهذا بعد التهديد بالضرب (و) الفريضة الخامسة (غسل الرجلين (١) مع الكعبين) وهما العظامان الناتئان أي المرفعان بمفصلي الساقين تثنية مفصل بفتح الميم وكسر الصاد واحد مفصل الأعضاء وبالعكس اللسان وإنما كان المراد بالكعبين ما ذكر لا خذهما من التكعب وهو الظهور ومنه الكعبة وامرأة كاعب إذا ارتفع ثديها ويحافظ على غسل العرقوب وهو العصب الذي فوق العقب (و ندب تخليل أصابعهما) لأن شدة التصاقها صيرتها كالعضو الواحد، ولا بد من إيصال الماء لما بين الأصابع كما في الخطاب ويبدأ في التخليل من الأسفل بخصم اليمنى ويختتم بابهامها ثم بالسرى ويختتم بخصمها (ولا يعيد من) أي متوضيء (قلم) بتخفيف اللام (ظفره) ولو طال حيث لم ينتن ولم يتعلق به وسخ يستر بعض الأصبع أي لا يعيد غسل موضع التمام فإن طال وتعلق به وسخ يستر بعض الأصبع أو انتن على رأس الأصبع وجب قلمه ويجب على متوضيء غسل ماتحة استره لغير محله أصالة بخلاف ما إذا كان سائر المحله أصالة فلا يجب

(١) قوله والفريضة الخامسة غسل الرجلين الخ) وأما المسح على الخفين فريضة لا واجب فليس الواجب أحد الأمرين المسح أو الغسل بل الواجب هو الغسل فقط لذا قال الخرشي وجوب غسل الرجلين ثابت بالكتاب والسنة والاجماع والقياس اه قال العدوي أي ولا يكثر ممن يخرج عن ذلك كالروافض في وجوب المسح وابن جرير الطبري بالتخير بين المسح والغسل وبه قال داود وقراءة النصب في الآية ظهرة فيه لأنها معطوفة على الوجه واليدين ولا يضر الفصل بينهما بمسح الرأس وأما قراءة الجر فظاهرها يقتضي وجوب المسح لكن لا يمكن حملها عليه لأنه لم يرد من فعله ﷺ وفعل أصحابه إلا الغسل اه يعني إذا كان فعله ﷺ وفعل أصحابه مانعا من بقاء قراءة الجر على ظهرها وجب تأويلها بما يطابق قراءة النصب وذلك بأن يراد بالمسح في جانب الرجلين الغسل كما يقال تمسحت للصلاة ويكون التعبير بالمسح عن الغسل للاقتصاد في صب الماء عليهما أو أن المراد المسح على الخفين لا على الرجلين

أو حلق رأسه أو لحيته والدلك والموالاة

قلبه ولا إزالة ما تحته من الأوساخ لأنه من التعمق إلا أن يخرج في الطول عن المعتاد فيجب إزالة الوسخ وبه يقيد قول ناظم مقدمة ابن رشد :

ووسخ الأظفار إن تركته فلا عليك حرج أو زلته

(أو حلق رأسه) وهو متوضىء فلا يعيد مسح موضع الخلق ولا غسله في غسل طال الشعر أم لا ويجوز حلقها مع الضرر متعمدا أم لا وفي جواز حلقها حيث لا ضرر وكرهته قولان مرجحان خلافا لابن عمر المفرق بين المتعمد فيباح له لوجود العوض وبين غيره فيكره فاتها طريقة ضعيفة . وأما حلق الشارب أو اللحية أو العنققة فحرام في حق الرجل والمرأة لما تقدم أنه يجب عليها حلق ذلك (أو) حلق (لحيته) أو سقطت فلا يعيد غسل موضعها على المشهور خفيفة أو كثيفة لافي غسل ولا وضوء ومثل اللحية غيرها من شارب وعنققة (و) الفريضة السادسة (الدلك) (١) مع صب الماء أو بعده بقرب وهو إمرار اليد على العضو أى باطنها فيما يظهر أو باطن الأصابع أو جانبها لادخال تخليل الأصابع فالدلك بالمرفق مع إمكانه بباطن كفه لا يجرى وأولى بغير المرفق إله ذلك إحدى الرجلين بالآخرى فقال ابن القاسم يجرى لكنه ضعيف بخلاف ابن القاسم في الرجلين لافي غيرهما فلا يجرى قطعا ويجوز الاستنابة فيه لضرورة وينوي المستناب دون النائب وتمنع لغيرها وفي إجرائه قولان . وأما الاستنابة على صب الماء فتجوز اتفاقا ولو لغير ضرورة وقد تنجب كالأقطع انتهى قاله الأجهوري في كبره وإن تعذر الدلك سقط (و) الفريضة السابعة (الموالاة) بين فرائض الوضوء وهى الاثنيان (٢) بجميعها في زمن متمم أو مافي حكمه

(١) قوله والفريضة السادسة الدلك الخ (لأن الغسل المأمور به في قوله تعالى «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الآيات» لا يتحقق إلا مع وجود الدلك وهو إمرار اليد على العضو وعلى ذلك فيشترط في حصول مسمى الغسل الدلك للفرق بينه وبين الانفاس لفة فالدلك واجب لنفسه فلا يكفى الانفاس أو الصب مجردا بل لابد من إمرار اليد أمرارا متوسطا على نحو ما في الشارح ولو لم يزل الأوساخ إلا أن تكون متجسدة فتكون حائلا وقيل ان الدلك واجب لا لنفسه بل لتحقيق إيصال الماء وعلى هذا فمن تحقق إيصال الماء بالدلك أو بطول الممكث أجزأه

(٢) قوله وهى الاثنيان بجميعها الخ عرفها في الحرشي لغة واصطلاحا بقوله وهى حقيقة لفة في المجاورة والأما لن مجاز في الأفعال ومنه الولاء والأولياء والتوالى وشرعا عبارة عن الاثنيان بأفعال الطهارة في زمن متصل من غير تفريق فاحشاه

مع الذكر والقدرة وسننه غسل اليدين

بأن فرق يسيرا لانه لا يضر على المشهور ولو عمدا وبأني قدره مع الذكر (لا إن نسي فيبني بنية مطلقا ومثله من أعد من الماء ما جزم بانه يكفيه فتبين أنه لا يكفيه أو أراقه شخص أو غصبه أو أريق بغير اختياره أو أكره على التفريق وانظر الا كراه بماذا . لكن لا يحتاجون إلى نية فان ذكر الناسي بالقرب أعاد المنسى وجوبا وما بعده استأنانا وإن ذكر بعد طول لم يعد ما بعده (والقدرة) لا إن عجز فيبني ما لم يطل ومثله من أعد من الماء ما ظن أنه يكفيه فتبين أنه لا يكفيه أو أعد ما لا يكفيه قطعاً أو ظناً أو شكاً فان طال فلا يبني كالعامد . وإن لم يبين العاجز إذا طال لما عنده من التفريط بخلاف الناسي والطول بجفاف أعضاء شخص معتدل بين الشباب والشيوخوخة مع اعتدال مزاجه وفي زمان ومكان معتدلين بين الحر والبرد ، والعبارة بجفاف الغسل الأخيرة من العضو الأخير وهذا هو المشهور وقيل الطول بالعرف وعزى لابن القاسم وما اقتصر عليه من وجوب الموالاة أحد قولين مشهورين ذكرهما المختصر والآخر سنة وبنى عليه إن فرق ناسيا لاشيء عليه وكذا عامدا عند ابن عبد الحكم ولا بن القاسم يعيد الوضوء والصلاة أبداً أي استحباً بالاختلاف معنوي لا لفظي (١) فمط خلافاً للمحطاب . ولما فرغ من الكلام على الفرائض شرع يتكلم على السنن فقال (وسننه) جمع سنة وهي لغة الطريقة وشرعاً ما قوله صلى الله عليه وسلم وحافظ عليه وأظهره . أولها (غسل اليدين) الطاهرتين ولو جنباً أو مجدداً توضأً من نهر أو حوض أو إناء أو متنبها من نوم ليل أو نهار أو غير متنبه وإن كان ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في وضوئه فإنه لا يدري أين باتت يده القصر على النائم . لكن حملت حالة غير النائم على حالة النائم نظراً لقوله عليه الصلاة والسلام ويكره ترك الغسل على المشهور ويكون قبل إدخالها في الإناء كما هو المنصوص إن كان الماء قدر آنية وضوء أو غسل وأمكن الإفراغ منه وإلا أدخلها فيه إن كانا طاهرتين أو مشكوكا فيهما وكذا إن كانتا متنجستين وكان لا يتنجس منها فإن كان يتنجس تحيل إن أمكن (٢) وإلا تركه ويقيم لانه كعدم الماء . وأما إن كان الماء جارياً مطلقاً أو كثيراً فلا تتوقف السنة

(١) (قوله فالخلاف معنوي لا لفظي) أي لأن العامد للمتمريق على القول بالسنية في إعادته خلاف من غير ترجيح وإثمه إنما هو له وأنه بترك السنة وأما على القول بالوجوب فإنه يعيد أبداً ويأثم بترك فعل الواجب وهو أثم أعظم والناسي على القول بالسنية لاشيء عليه وعلى القول بالوجوب يبني على ما فعل كما هو مفصل في الشارح

(٢) (قوله تحيل إن أمكن الخ) أي إن أمكن أن يتوصل إلى الماء بأن ينقله بثوبه أو بفيه ففعل

إلى الكوعين والمضمضة والاستنشاق والاستنثار

على غسلهما قبل إدخالهما فيه (إلى الكوعين) ثنية كوع وهو العظم الذي يلي إبهام اليد والبوع العظم الذي يلي إبهام الرجل ولا يتوقف الغسل على كونه ثلاثاً على المشهور (١) بل يتوقف على كونه بمطلق ونية كنية الوضوء لكونه تعبداً على المشهور خلافاً لاشبه القائل بأنه للنظافة فلا يفقر إلى مطلق ولا نية وعلى المشهور يغسلهما ولو نظيفتين ولو أحدث في أثناء الوضوء خلافاً له أيضاً (و) السنة الثانية (المضمضة) بضادين معجمتين . أخذ الماء بالقم كله وبمهملتين بطرف اللسان وليس بمراد هنا وهي لغة النجريات واصطلاحاً قال عياض إدخال الماء فيه وخضخضته وبجه انتهى فلفظ إدخال يقتضي أنه بفعل فاعل فإن دخل بنفسه لم تعد مضمضة وأن يكون بقصد المضمضة لا بقصد شرب ثم بدالاه أن يتمضمض ومعنى الخضخضة الإدارة والتحريك في القم والمج طرح فإن لم يخضخضه بل أدخله وأخرجه من غير تحريك أو لم يمجه بل تركه يسيل من فمه من غير مج أو شربه لم تعد مضمضة أيضاً وفي المدخل لا يصوت بوجه كما لا يصوت بمضع الأكل فإن ذلك بدء انتهى (و) السنة الثالثة (الاستنشاق) وهو لغة التنشق وهو الشم وشرعاً جذب الماء بنفسه إلى داخل أنفه فإن دخل من غير جذب بأن وضع أنفه على الماء فدخل فيه فلا يكون آتياً بالسنة ولا تحصل السنة فيه وفي المضمضة إلا بالنية بخلاف رد مسح الرأس ومسح الأذنين فلا يقران لنية لاندراجهما في نية العرض (و) السنة الرابعة (الاستنثار) وهو طرح الماء من الأنف بنفسه مع وضع السبابة والإبهام من اليد اليسرى عليه ونحو ذلك شاذلي على الرسالة أنه من تمام السنة فإن تركه يسيل من أنفه من غير دفع أو لم يضع أصبعه لم يكن آتياً بالسنة وقيل إن وضع أصبعين مستحب (٢)

ولا يقال إن نقله بفيه يضيفه بلعابه لأنه وإن أضاف الماء بلعابه لم يكن ذلك ينفعه في إزالة عين النجاسة أولاً من يديه .

(١) (قوله لكونه تعبداً على المشهور الخ) وجه ذلك عند القائل به التحديد بالثلاث إذ لو كانت العلة النظافة لكفي فيها الواحدة . وأما من قال إنه معقول المعنى أي معلل بالنظافة فقد احتج بالحديث الذي ذكره الشارح فإن تعليقه بالشك المدلول عليه بقوله (فانه لا يدري أين بات يده) يدل على أن العلة هي النظافة وأما التحديد بالثلاث فللمبالغة فيها .

(٢) (قوله وقيل إن وضع الأصبعين مستحب) وكذا كون الموضوع أصابع اليد اليسرى وكونه بالسبابة والإبهام وكونه من أعلى الأنف كل منها مستحب .

ورد مسح الرأس ومسح وجهي كل أذن وتجديد الماء وترتيب الفرائض

وتستحب المبالغة المفطر في المضمضة والاستنشاق وخصها ابن مرزوق والمواق بالاستنشاق لا الصائم فتكره وفعلهما بست غرفات أفضل وجازا وإحداهما بغرفة (١) (و) السنة الخامسة (رد مسح الرأس) المراد بالرد مازاد على الواجب سواء حصل الواجب بالمرة الأولى أو مع الثانية كمن طال شعره فإنه يجب عليه بعد المسح الأول الرد ثانيا لأن الذي يمسح ثانيا غير الذي يمسح أولا ثم يطالب بالسنة فيعمه بالمسح كما فعل في الواجب ومحل كون الرد سنة حيث بقي يده بلل من المسح الواجب يعم الرأس وإلا لم يسن فإذا بقي بلل يكفي البعض فهل يسن بمدره وهو الظاهر لخبر إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم أو يسقط (و) السنة السادسة (مسح وجهي كل أذن) أي ظاهرهما (٢) وهو ما يلي الرأس وباطنهما وهو ما يلي الوجه لأنهما خلقتا كالوردتين ثم انفتحتا بأن يدخل سبابتهم فيهما ويجعل أهمايه على شحمة الأذن ويحركهما إلى آخر الأذنين ولا يتبع الغضون ففي كلامه تغليب الوجه على الباطن وذكر كل للالتواء ثنتين لوقال وجهي أذنين قال البرهوني ولم يذكر أي صاحب المختصر مسح الصماخين مع أنه سنة اتفاقا كما في المواق انتهى فعناد هذا أنه سنة مستقلة زائدة على مسح الأذنين (و) السنة السابعة (تجديد الماء لهما) فإذا مسحهما بما بقي يده أو ببلل لحيته فقد أتى بسنة وترك سنة وهو التجديد (و) السنة الثامنة (ترتيب فرائض) فيغسل الوجه قبل اليدين ثم يمسح الرأس قبل الرجلين لأنها معطوفة في القرآن بالواو التي لمطلق الجمع ولقول على رضي الله عنه لا أبالي إذا أتممت وضوئي بأى أعضائي بدأت فإن نكس أعاد المنكس استئنا ثلاثا ثلاثا وما بعده مرة إن كان قريبا سواء نكس عمدا أو سهوا إن كان بعده شيء احترازا عن تقديم الرجل اليسرى على اليمنى فإن بعد بأن جفت أعضاؤه على ما تقدم أعاد استئنا المنكس

(١) (قوله وجازا أو أحداهما بغرفة) المراد بالجواز خلاف الأولى لمقابلته لقوله وفعلهما بست غرفات أفضل لأن الجواز متى قوبل بالأفضل فالمراد به خلاف الأولى والغرفة بضم الفين اسم للمغروف وهو المراد هنا وبفتحها اسم للمصدر .

(٢) (قوله أي ظاهرهما الخ) فالمراد بالوجه ما كان ظاهرا واختلف فيه فقيل الظاهر ما يلي الرأس وهو الراجح ، وقيل ما يواجه ومنشأ الخلاف النظر إلى ابتداء الخلق وهي أنها كالوردة فانفتحت وإلى الحال أي ما هما عليه الآن إذا الظاهر الآن كان باطنا والباطن كان ظاهرا .

ومن ترك فرضا أتى به وبالصلاة وسنة فاعلمها

وحده مرة مرة إن نكس ناسيا فإن نكس عامدا أعاد الوضوء ندبا (١) وهو قول ابن القاسم وفي المقدمات لا يعيده ونقل المواق أنه يعيد الوضوء والصلاة أبدا أى ندبا فى الوقت وغيره وإذا أتى بالمنكس فلا يشترط الترتيب فيه لوقوعه أولا مثال ذلك إذا غسل وجهه ثم مسح رأسه ثم غسل رجله ثم يديه فلا يعيد غسل اليدين ويعيد غسل الرجلين ومسح الرأس ولا يشترط أن يرتب بينهما والمنكس هو المقدم على محله ولو حكما من عضو أو بعضه كمن غسل يديه لا كوعيه في أول وضوئه بنية الفرض واقتصر على غسل الزراعين بعد الوجه ودخل تحت رلوحكما غسل الأجزاء دفعة كما لو وضأه أربعة معا في الأربعة الأجزاء بلا ترتيب فهو تنكيس حكما وقد يقال إنه حقيقى لأن فعل كل عضو مع ما قبله تقديم له عن مرتبة الشرعية التى هى تأخيرها عما قبله (ومن ترك تحقيقا أو ظنا كشك لغير مستنكح وإلا لم يعمل به (فرضا) مفسولا أو مسحوا أوملعة من فرائض الوضوء أو الغسل غير النية أما هى فإن تركها أو شك في تركها أعاد الوضوء مطلقا عمدا أو سهوا طال أو لم يطل (أتى به) وجوبا بنية إكمال الوضوء (والصلاة) المفعولة قبل إتيانه فيعيدها بعد أن يأتى به ثلاثا إن تركه ناسيا مطلقا كعامد أو عاجز لم يطل فإن طال ابتداء الوضوء وجوبا كما إذا طال تذكره بعد نسيانه ويأتى بما بعده مرة مرة مع القرب إن فعله أولا ثلاثا أو مرتين وإلا فبما يكمل الثلاث وأمامع البعد فيأتى به وحده فى النسيان ويبطل الوضوء فى العمد والعجز كما علمت وإنه أتى بما بعد المنى مرة مع القرب ولو غسله أولا ثلاثا لأجل الترتيب فلا يرد أن الغسلة الرابعة تكره أو تمتنع على خلاف فيها (و) من ترك تحقيقا أو ظنا كشك لغير مستنكح (سنة) غير ترتيبه وأما هو فقد مر مافيه من التفصيل وغير نائب عنها غيرها فلا يفعل غسل اليدين لا كوعين حيث تركه أولا لنيابة الفرض عنه وغير مستلزم الاتيان بها. الوقوع في مكروه فلا يفعل الاستنثار إذا تركه لأنه يستدعى إعادة الاستنشاق وهو مكروه ولا تجديد الماء إلا ذنين إذا تركه ومسح بغير جديد لأنه يؤدي إلى تكرار المسح وهو مكروه ولا رد مسح الرأس إذا تركه وأخذ الماء لرجليه لأنه يؤدي إلى مسح الرأس ثانيا بماء جديد وهو مكروه فلم يبق إلا المضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين (فعلها) فقط دون

(١) (أعاد الوضوء ندبا) أى لا الصلاة وهو قول ابن القاسم فى المدونة ووجهه أن إعادة الوضوء

مرغب فيها بدليل الامر بتجديده ندبا بخلاف إعادة الصلاة فلا يؤمر بها .

لما يستقبل وفضائله السواك

مابعدھا (١) بعد الترك أو قرب لندب الترتيب بين السنن وبينها وبين الفرائض كما يأتي ويفعلها استئنا كما قال الناصر لاندبا كما قال الجمهوري (لما يستقبل) من الصلوات والظاهر أن الطواف ومس المصحف كذلك ولا يعيد ماصلي في وقت ولا بعده اتفاقا في السهو وعلى المعروف في العمد لضعف أمر الوضوء لكونه وسيلة عن أمر الصلاة لكونها مقصدا فان لم يرد صلاة ولا ما ألحق بها وإنما أراد البقاء على طهارته فقط أو مع قراءة القرآن متوخشا بغير مصحف فلا يؤمر بفعلها حيث طال الترك فان لم يطل كما إذا ذكر المضمضة والاستنشاق بعد شروعه في غسل وجهه أو بعد تمامه تمادى وأتى بها بعد تمام الوضوء إن كان الترك نسيانا قاله الشيباني والبرزلي وهو الجاري على قواعد المذهب من أنه لا يرجع من فرض لسنة فان كان عمدا رجع لفعل ما تركه قبل تمام وضوئه قطعا ولم يعد غسل وجهه قاله ابن ناجي (وفضائله) أي خصال الوضوء، وأحواله الفاضلة التي يثاب على فعلها ولا يعاقب على تركها كثيرة منها . استقبال القبلة ومنها استشعار النية في جميعه ومنها ستر العورة ومنها أن لا يتكلم بغير ذكر الله ومنها الجلوس المتمكن ومنها (السواك) أي الفعل بمعنى الاستياك بدليل تعلق الحكم وهو الاستحباب به لأن التكليف لا يكون إلا بالأفعال لا الآلة لأنه لا معنى لتعلق الحكم بها وإن كان يطلق على كل من المعنيين بطريق الاشتراك (٢) إلا أن يقدر مضاف أي فعل السواك ويكون قبل المضمضة ليخرج مأثها ما حصل به قاله سند وإذا بعد ما بين الوضوء والصلاة استاك وإذا حضرت صلاة أخرى وهو على طهارته استاك للثانية وكذا يتدب لطهارة ترايبه ولصلاة

(١) (قوله فعلهما دون مابعدهما) في الموطأ قال يحيى سئل مالك عن رجل توضأ فنسى فغسل وجهه قبل أن يتمضمض أو غسل ذراعه قبل أن يغسل وجهه ؟ فقال أما الذي غسل وجهه قبل أن يتمضمض فليتمضمض ولا يعد غسل وجهه . وأما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم يعد غسل ذراعيه حتى يكون غسلهما بعد وجهه إذا كان ذلك في مكانه أو بحضرة ذلك . قال يحيى : وسئل مالك عن رجل نسي أن يتمضمض أو يستنثر حتى صلى قال ليس عليه أن يعيد صلاته وليتمضمض ويستنثر ما يستقبل إن كان يريد أن يصلي اهـ .

(٢) (قوله بطريق الاشتراك) فلو قال استياك لكان أظهر واسلم من استعمال المشترك في أحد معنييه .

بدونهما (١) عند من يوجبها لقراءة قرآن وانتباه من نوم وتغير فم بسكوت أو أكل أو شرب أو كثرة كلام ولو بقرآن وأفضله الأراك يابساً أو رطباً إلا الصائم فيكره نهائياً بأخضر لم يجد له طعاماً وحرم على صائم أن لم يجد أراكاً فبشيء خشن فإن لم يجد فبأصبعه ويجب إذا حضرت الجمعة وقد أكل ماله راحة كريمة تمنعه من حضورها فقد اعترته أحكام أربعة وليس فيه قسم جائز جوازاً مستويًا وقول المختصر وجاز سواك كل النهار أراد به الأذن لا المستوى (٢) فلا ينافي أنه مستحب ومحل استحبابه إذا أراد به امتثال أمره ﷺ وأما إن أراد النفسوق فلا يؤجر كتطيب فمه لما لا يحل له ويستحب كون السواك متوسطاً بين اللينة واليوسة ولا يزيد طوله على شبر فإن زاد ولو قدر أصبح ركب الشيطان على الزائد فقط كما يفيد التناهي ويحتمل عليه بتمامه وركوبه يحتمل الحقيقة وغيرها كوسوسته لصاحبه وكونه باليمن ويقبضه كيف شاء كما قاله الخطاب أي حال استياكه خلافاً لما قاله الفيشي على العزية من أنه يجعل الأبهام والخنصر تحته والثلاثة فوقه ولا يقبض عليه حال استياكه فقط فيما يظهر لأنه يورث البواسير وكذا النسيان انتهى فإنه غير ظاهر ويمر على أطراف أسنانه وكراسي أضراسه ويستشف حلقه إمراراً لطيفاً ويندب بدؤه به من الجانب الأيمن فمن فمه وتسمية في يديه وكونه عرضاً في الأسنان حتى باطنها كما نص على نديه بها المناوي الشافعي لمخلة الشيطان وطولاً في اللسان والحلق قال الترمذي الحكيم وأبلغ ريقك من أول مانستاك فإنه ينفع من الجذام والبرص وكل داء سوى الموت ولا تبلغ بعده شيئاً فإنه يورث الوسوسة ولا تمس بالسواك شيئاً فإنه يورث العمى ولا تضع السواك إذا وضعته عرضاً وانسبه نصيباً فإنه يروى عن سعيد بن جبيرة أن من وضع سواكه بالأرض فجاءه فلا يلوم إلا نفسه ولا يستاك بعود رمان أو ريحان لتجريكهما عرق الجذام ولا يقصب لتوليد الأكله والبرص وكذا يقصب الشعير والخلفاء والعود المجهول مخافة أن يكون من المحذر منه ولا يفعله ذو المروءة بحضرة الناس لكن ردهذا الخطاب بفعله ﷺ بحضرة غيره ولا في المسجد لما فيه من إلقاء ما يستنقذ الناكهاني بشرح العمدة مذهبننا كراهة الاستياك في المسجد خشية أن يخرج من فمه دم ونحوه مما يثره عنه المسجد والحكمة في مشروعيته تطيب النعم للملائكة الذين معك حافظيك والملك الذي يضع فاه على فيك عند قراءة القرآن ابن عباس وفيه عشر خصال يذهب الحفر ويجلوا البصر ويشد اللثة ويطيب النعم وينقى البلغم وتفرح له الملائكة

(١) قوله بدونهما (أي عند فقد الطهورين .

(٢) قوله أراد به الأذن لا المستوى (أي ليس المراد بالجواز استواء الفعل والشرك بل المراد به الأذن الصادق بالندب .

والمكان الطاهر وشفق غسله وتثنيته وتقليل الماء مع إحكام الغسل والتيامن في الأعضاء

ورضى الرب ووافق السنة ويزيد في الحسات إلى السبعين وعن كعب من أحب أن يحبه الله فليكثر من السواك والتخلل فالصلاة بهما بمائة صلاة أى تخلل الأسنان من أثر الطعام لتأذى الملائكة ببقاياه عند صلاة الإنسان والمائة صلاة منها سبعون بسبب السواك لخبر صلاة بسواك بسبعين صلاة بغيره والثلاثون للتخلل ومن فضائله أنه سهل طلوع الروح كما في خبر في البدور السافره

(و) من فضائله (المكان الطاهر) بالفعل وشأنه الطهارة فيخرج محل الخلاف فيكره به ولو طاهرا (و) من فضائله (شفق غسله وتثنيته) أى الغسلة الثانية والثالثة بعد تميم الفرض أى كل واحد مستحب ويدخل في ذلك غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق فالأولى سنة والثانية والثالثة مستحبتان ولا تعد كل منهما غسلة إلا إذا فعل فيهما جميع ما تقدم في غسل الفرض وما زاد على الثلاث فيه قولان بالكراهة والمنع حيث تحقق الزيادة وقصد بها التعبد فإن شك هل ثالثة أو أربعة فقولان بالكراهة والاستحباب وإن كانت لكثرة فلا كراهة ولا منع وخرج بقوله غسله المسح فلا يستحب تكراره بل يكره بماء جديد لا بماء واحد لأنه إذا فعل به مرارا فلا يعد إلا مرة واحدة (و) من فضائله (تقليل الماء) الذى يأخذه لكل عضو لأن التقليل فعله وهو المستحب وليس المراد ما يتوضأ منه لأنه يلزم عليه أن الوضوء من الماء الكثير يكره وإن قال لا يأخذ منه مع أنه غير مراد قطعا فالمراد التقليل وإن توضأ بجانب نهر بلاحد بل بقدر ما يعم العضو (مع إحكام) بكسر الهمزة أى اتقان (الغسل) ولا يشترط سيلانه أى انفصاله عن العضو بل يشترط سيلانه أى جريه عليه فلا يقلل حتى يصير مسحا فلا يجزئه (و) من فضائله (التيامن في الأعضاء) بأن يقدم يمين اليدين والرجلين على يسارهما دون الأذنين والحددين والصدغين والفودين المراد بهما جانبا الرأس بفتح الفاء وسكون الواو تثنية فود بفتح الفاء وسكون الواو كما في الخطاب بلاهمز لاستواء ما ذكر في المنافع (١) فلم يقدم يمين ما ذكر على يساره . قال الخطاب : والظاهر أن الأعسر يقدم اليمنى انتهى وكذا

(١) (قوله لاستواء ما ذكر في المنافع) هذا التعليل أصله للقرافى ويرد عليه أن استحباب التيمن عام ففي الحديث كان يحب التيمن فى شأنه كله وفى الأحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يبدأ فى الاكتحال بالعين التيمن وقال العلماء انه يبدأ فى حلق الرأس بالجانب الأيمن وفى السواك يبدأ بالجانب الأيمن من ثمه فالأولى أن يقال أن الأذنين وما عطف عليهما لا يقع فيها التيمن ولذا قالوا فى صفة الغسل من الجنابة على التيمم قبل اليسرى لعدم تأتى غسلها دفعة واحدة اهـ ملخصا من البنائى .

والأثناء المفتوح وترتيب السنن أو مع الفرائض والبدء بمقدم كل عضو والتسمية

الأضبط (و) من فضائله التيامن في (الأثناء المفتوح) بأن يجعله جهة اليمين إن كانت تدخل يده فيه لا إن كان كالابريق فيجعل جهة اليسار هذا في الذي يفعل بيديه على المعتاد أو الأضبط وهو الذي يفعل بيديه على السواء . وأما الأعرس فيجعل جهة يساره ولم يخير الأضبط لأن الأصل تقديم اليمين عند فتح الأثناء فألحق النادر به (و) من فضائله (ترتيب السنن) بعضها مع بعض بأن يقدم غسل اليدين إلى الكوعين على المضمضة وهي على الاستنشاق وهو على الاستنثار وهو على مسح الأذنين . ولما كان لا يلزم من ترتيبها في أنفسها ترتيبها مع فرائضه قال (أومع الفرائض) بأن يقدم السنن الأربع على الوجه والفرائض الثلاث على الأذنين فقوله أومع الفرائض معطوف على مقدر أي مع أنفسها أومع الفرائض فكل منهما مستحب (و) من فضائله (البدء بمقدم كل عضو) فمن بدأ بمؤخر الرأس أو بالذقن أو بالمرقتين أو بالكعبين وعظ وفتح عليه إن كان عالماً وعلم الجاهل (و) من فضائله (التسمية) في ابتدائه بأن يقول باسم الله فقط كما هو ظاهر المدونة وقال النفا كهاني وابن المنير . الأفضل أن يأتي بها كاملة وإذا نسيها في أوله ثم ذكرها في أثنائه أتى بها والغسل كالوضوء في نيتها فيه ومن فضائله الدعاء بعد الفراغ منه بأن يقول (١) وهو رافع رأسه إلى السماء أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله : اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين أي من الذنوب وما يقال عند كل عضو فحديثه ضعيف جداً لا يعمل به بل قال النووي إن حديث الأعضاء لأصل له ونحوه للسيوطي نعم اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي وقنعني بما رزقتني ولا تفتني بما رزيت عني ورد في كلام المحدثين ما يفيد

(١) (قوله بأن يقول الخ) عن صحيح مسلم عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من توضأ فقال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء) وزاد أبو داود (ثم يرفع رأسه إلى السماء) ورواه الترمذي كأي داود وزاد فيه اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين اه بناني وفي أدكار النووي روى النسائي وابن السني بإسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء فتوضأ فسمعتة يقول اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي ، فقلت يا رسول الله سمعتك تدعوا بكذا وكذا ، فقال وهل تركت من شيء نقله الزرقاني .

(م ٧ عمروسي) جزء أول

أنه يقال حال الوضوء وعقبه كذكرهم أنه كان يحتمل أن يقول ﷺ حال الوضوء ويحتمل أن يقوله بعده فيجمع المتوضيء بينهما وفي الجامع الكبير من قال ح-ين يفرغ من وضوئه أشهد أن لا إله إلا الله ثلاث مرات لم يقم حتى تمحي عنه ذنوبه حتى يصير كما ولدته أمه . ابن السني عن عثمان ولا يستحب إطالة الفرة ، وهي الزيادة في المفسول على محل الفرض بل تكره . وأما خبر الصحيحين المتقدم فلا حجة فيه للمخالف لأن قوله فمن استطاع منكم الخ مدرج من كلام أبي هريرة كما نقله ابن تيمية وابن القيم وابن جماعة عن جمع من الحفاظ (١) ولو سلم عدم الإدراج فلم يبلغ الامام أو بلغه ولم يصحبه عمل أهل المدينة وهو عندنا من أصول الفقه (٢) أو المراد بها في الحديث إدامة الوضوء كما تقدم هذا ولا يستحب مسح الرقبة بل يكره ولا ترك مسح الأعضاء بخرقه بل يباح ولا حجة للشافعية في كراهته بخبر ابن عساكر مرفوعا عن أبي هريرة من توضأ فمسح بثوب نظيف فلا بأس به ومن لم يفعل فهو أفضل له لأن الوضوء يوزن يوم القيامة مع سائر الأعمال لأنه ضعيف الاسناد كما في البدور للسيوطي أو أن وزنه من حيث الطهارة الحكيمة لا المائية وسكت عن مكروهات الوضوء وهي ستة إلا كنفار من صب الماء بلاحد والواجب الاسباغ والوضوء في الخلاء وكشف العورة والاكلام فيه بغير ذكر الله والاقتصار على الواحدة للعالم وغيره والزيادة على الثلاث في المفسول وفي الممسوح على الواحدة .

(١) (قوله عن جمع من الحفاظ) وقال ابن حجر لم أر هذه الزيادة في رواية أحد من روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا ممن رواه عن أبي هريرة وغير زيادة نعيم بن عبد الله هذه ، ولهذا لم يعول عليها .

(٢) (قوله وهو عندنا من أصول الفقه) يعني أن عمل أهل المدينة من الأدلة التي يعول عليها عند المالكية والمراد أهل المدينة الذين كانوا في عصر الامام مالك رضي الله عنه وهم أبناء التابعين من أبناء المهاجرين وأبناء نصارى وإنما كان عملهم حجة لأنهم أدر كواما كان عليه الصحابة الذين حافظوا على آخر عمل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ففي الحقيقة عملهم مبنى عن عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو راجع الى السنة العملية التي هي أقوى من القولية إذا كانت عملهم مقدما لأنه لا يحتمل نسخا ولا تخصيصا .

فصل آداب قضاء الحاجة جلوس ومنع برخو نجس واعتماد على رجل يسرى واستنجاء بيد كذلك

« فصل »

يذكر فيه آداب قضاء الحاجة والاستنجاء وهو عبادة مفردة يجوز تفرقه عن الوضوء في الزمان والمكان فلا يهد في سنده ولا في فرائضه ولا في مستحباته وإنما المقصود منه إنقاء المحل من النجاسة خاصة . لكن يستحب تقديمه خلافاً للشافعي القائل بالوجوب ولا ينافي قول الرسالة وليس الاستنجاء مما يجب أن يوصل به الوضوء لا يسن ولا يستحب الخ انتهى لأنه في وصل الوضوء به ولا يلزم من تقديمه عليه وصله به كما لا يخفى فإذا أخره فليحذر من مس ذكره ابن ناجي يفهم من كلام الشيخ أن من حلف ليتوضأ فموضأ ولم يستنج لم يحنث بناء على اعتبار اللفاظ لا المقاصد فإن أكثر العوام يعتقدون أنه من الوضوء فينبغي أن يسألوا عن مقصدهم انتهى .

(آداب قضاء الحاجة) وهو البول والغائط وعبر بآداب (١) يشمل الواجب كعدم الاستقبال والاستدبار (جلوس) وببرخو طاهر وتأكّد بصلب طاهر إن كانت بولا فإن كانت غائطاً تأكّد نوب الجلوس فيهما وفي برخو النجس ومثله بول المرأة والحصى (ومنع) جلوس أي كرهه ويفعلها قائماً إن كانت بولا (برخو) مثلث الرء الهش من كل شيء كما في القاموس (نجس) ويشنحى عن صلب نجس قيامه وجلوساً كانت بولا أو غائطاً كما يأتي فصارت الأقسام ثمانية وعلم حكمها وقول غير واحد يجوز البول قائماً لأنه عليه الصلاة والسلام فعله . المراد بجوازه لعدم الحرمة فلا ينافي أنه مكروه أو خلاف الأولى كما هو ظاهر مما تقدم وإن أئيب عليه النبي ﷺ أن يكون فعله تشريعاً (واعتماد على رجل يسرى) عند قضاء الحاجة جالسا بولا أو غائطاً لأنه أعون على خروج الحدث فإن بال قائماً فرج بين رجله واعتمدهما معا (واستنجاء بيد) أي إزالة ما في المحل بماء أو حجر (كذلك) أي يسرى فيمسك الحجر ونحوه يميناه وذكره يسراه فمسكه الحجر يمينته بمنزلة صب الماء فلا يرد أنه إنما حصل

(١) (قوله وعبر بآداب الخ) الآداب جمع أدب وهو ما يستحسن التحلي به سواء كان فعلاً أو تركاً والفعل إما واجب كاستفراغ أخبثيه أو مندوب كالاعتماد على الرجل اليسرى أو جائز كاستقبال القبلة واستدبارها حال قضاء الحاجة في منزل لا في قضاء والترك إما حرام كاستقبال القبلة في قضاء أو مكروه كالبول في الأواني النفيسة غير النقيدين . وأماهما فيحرم فالعبر بلفظ الآداب يشمل الأحكام الخمسة .

وبلها قبل لقي الأذى وغسلها بكثراب بعده واجتناب ظل وريح وحجر وصلب
وطريق ومورد

بهما (وبلها قبل لقي الأذى) للثلاث قوى علوق الرائحة بها كان الأذى بولا أو غائطا (وغسلها بكثراب
بعده) أى بعد لقي الأذى إما بها وحدها كما إذا استجمر ابتداء وإما بها مع الماء كاستنجائه بها قبل
الاستجمار كان بعد بلها أم لا وأما إذا لاقى بها حكم الأذى فقط وكان قد أزاله بحجر ونحوه فلا يندب
غسلها بكثراب بعده (واجتناب ظل) (١) يستظل به الناس ويتخذونه مقبلا ومناخا لا مطلق ظل ومثله
مجلسهم بشمس وقر (و) اجتناب مهب (ريح) ولو ساكتا في بول وغائط رقيق ومن مهب الريح السكينف
الذى له منفذ يدخل منه الريح ويخرج من آخر مخافة رد الريح بوله عليه (و) اجتناب (حجر) ندبا المراد
به الشق في الأرض مستديرا أو مستطيلا وإن كان معناه لغة الأول وجمعه حجر بكسر ففتح وأما الثقب
المستطيل فهو السرب بفتح السين والراء المهملتين وإنما طلب اتقاؤه خوفا من خروج هوام مؤذية أو
اكونه من مساكن الجن وإذا بال بعيدا عنه ويصل إليه فهو مباح لبعده عن الحشرات وهو قول ابن حبيب
وعليه ابن عرفة إذا به على ابن عبد السلام القائل بالكراهة بأن حر كذا الجن في فراغ المهواة لا في سطح محيطها وظاهر
قوله وجحر عمومته في البول والغائط خلافا لابن عرفة الذى خصه بالبول قال زروق عن بعض الشافعية ينبغى أن يعد
ما يبول فيه ليلا فان لم يمكن فلا يبول في مرحاض ونحوه حتى يضرب برجله مرتين أو ثلاثا لتغير الهوام مخافة أن تؤذيه
أو تنجسه (و) اجتناب (صلب) بضم الصاد وسكون اللام أو فتحها مشددة كسكر كما في القاموس وفتح الصاد
واللام مخففة لا مع سكون اللام الموضع الشديد أى صلب نجس (و) اجتناب (طريق ومورد) أى موضع ورودهم
الأنهار والآبار والعيون كما فسره الخطاب كانت بولا أو غائطا وهو أشد فيما يظهر لما فيه من الأذى ويتقى أيضا

(١) (قوله واجتناب ظل الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام (اتقوا الملاعن الثلاث البراز في الموارد
وقارعة الطريق والظل) والبراز الغائط والملاعن جمع ملعنة وهى انفعلة التى يلعن فاعلها لان الناس يأتون
إليها فيجدون العذرة فيلعنون فاعلها أى أنها مظنة لذلك وقوله لا مطلق ظل أى لان النبي صلى الله عليه
وسلم قضى حاجته تحت حائش : أى نخل ملتف ومعلوم أن له ظلا ، وسمى حائشا لأنه لا لتفافه بحوش
بعضه إلى بعض .

وقبله واستدبارها في القضاء بغير ساتر وتبعيد ذكر الله وما هو فيه وإدامة الستر

الحدث مطلقا بماء راكد (١) قليل لا جار ومستبحر جداً كما في التلقين (و) اجتناب (قبلة و) اجتناب (استدبارها) وجوبا فيحرم استقبالها واستدبارها (في القضاء بغير ساتر) لانه فيجوز وهو الراجع ولا في المنزل فيجوز بساتر وغيره كان وطأ أو حاجة وليس المراد بالجواز المستوي الطرفين لأنه ينبغي للشخص أن لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها مطلقا لما في مسند البزار عنه عليه السلام من جلس يبول قبالة القبلة فتحول عنها إجلالا لها لم يقم من مجلسه حتى يغفر له انتهى وإن كان هذا الدليل لا يثبت طلب التحول عن الاستدبار والغائط كالبول. ابن ناجي لم أقف عندنا على قدر السترة وللنوى هي ثلثا ذراع وبينها وبينه ثلاثة أذرع فما دونها فإن زاد ما بينه وبينها على ذلك حرم قال الأبى عنهم وأظهر القولين أنه إذا أرخى ذيله بينه وبين القبلة كفى (وتبعيد ذكر الله) (٢) قرآن وجوبا وغيره ندبا (و) تبعيد (ما) أي شيء (هو) أي ذكر الله مكتوب (فيه) أي في ذلك الشيء قرآن وجوبا أيضا فتحرم قراءة قرآن أو بعضه بموضع معد للحاجة كغيره حال نزول خبث واستبراء واستنجاء وبين ذلك ودخول بمصحف أو بعضه حال قضاء الحاجة والاستبراء في المعد بعدهما وقبلهما إلا لارتياح أو خوف ضياع فيجوز به مستورا كالتحرز ببعضه فقط بساتر لا بجميعه فيما يظهر فإن كان غير معد كما إذا أحدث بموضع غير كنيف فهل تكره قراءته بعده فيه أو تحرم قولان ويحرم استنجاء بيد فيها خاتم فيه اسم الله وهو المفهوم من كلام صاحب المختصر في التوضيح واسم نبي من الأنبياء كاسم الله على الأصح وأعله حيث قرن بما يقتضى اختصاصه باسم أي نبي نحوه عليه الصلاة والسلام لا بمجرد اسم صاحب الخاتم الموافق لاسم نبي (وإدامة الستر) ندبا إلى محل خروج الأذى

(١) (قوله بماء راكد الخ) لما ورد في حديث مسلم (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم) قال القاضي عياض هو نهى كراهة وإرشاد وهو في القليل أشد لأنه يفسده وقيل النهى للتحريم لأن الماء قد يفسد بتكرار البائلين ويظن المار أنه تغير من قراره ويلحق بالبول التغوط فيه وصب النجاسة اهـ ورجح ابن ناجي أن الكراهة للتحريم في القليل جريا على أصول المذهب وهو المطابق لمقاصد الشريعة .

(٢) (قوله وتبعيد ذكر الله) أي تنجيته واجتنابه قراءة وحمل فلا يذكر الله في الكنيف ولا يدخل بمافيه ذكر الله وقال البناني مالم يخصه المعتمد حرمة قراءة القرآن في الكنيف . وأما الذكر فيه أو الدخول بمافيه ذكر أو قرآن فمكروه وأطلق الخطاب الدخول بما فيه قرآن ظاهره سواء كان كاملا أم لا واستظهر الأجهوري التحريم في الكامل اهـ

والآتيان بالذكر الوارد قبله وبعده والسكوت

فدبته إلى دنوه من الأرض إذا لم يخش تلوث ثيابه وإلا رفع قبله ما لم يره أحد وإلا وجب الستر (والآتيان) ندبا (بالذكر الوارد) في الخبر (قبله) وهو مافى الصحيحين وغيرها كان إذا دخل الخلاء وفي رواية إذا أراد أن يدخل الخلاء أي بالمد وفي أخرى الكنيف قال اللهم إني أعوذ بك (١) من الخبث والخبائث زاد في المدخل الرجس النجس الشيطان الرجيم والخبث بضم الباء وروى بسكونها جمع خبث ذكر أن الجن وقال الطيبي ما روى بسكون الباء يراد به الكفر والخبائث جمع خبيثة إنانهم وحكمة تقديم هذا الذكر ما رواه الترمذي أنه عليه الصلاة والسلام قال ستر أي بكسر السين ما بين أعين الجن وعورات بني آدم إذا دخل الكنيف أن يقول باسم الله وخص هذا الموضع بالاستعاذة لأنه خلاء وللشيطان فيه تسلط وقدرة ليس له في الملا ولا أنه موضع قد ينزع عنه ذكر الله فيفتنم الشيطان عدم ذكره فأمر بالاستعاذة عصمة بينه وبينه حتى يخرج فإذا نسي فإنه يذكره فيه ندبا على ظاهر المختصر إن لم يكن معدا ما لم يجلس لقضائها كما لا بن هارون واقتصر عليه الخطاب وقال اللخمي ما لم يخرج منه الحدث فيكره كما إذا أعد ودخل ولو برجل واحدة وإن لم يعتمد عليها فيما يظهر (و) الآتيان بالذكر الوارد (بعده) أي بعد الفراغ من قضاء حاجته كقوله عليه السلام اللهم غفرانك الحمد لله الذي سوغني طيبا وأخرجه عني خبيثا قال في العارضة وبذلك سمى نوح عبدا شكورا وروى الحاكم وصححه وابن جرير عن سلمان قال كان نوح إذا لبس ثوبا أو أطمع طعاما حمد الله فسمى عبدا شكورا وأهل الحمد على إخراج خبيثا دون مجرد إخراجهم لأن خروجه غير خبيث يدل على المرض ابن أبي زيد ويستحب أن يقول الحمد لله الذي رزقني لذته وأذهب عني مشقته وأبقى في جسمي قوته انتهى وبجمع مع الذكر النسمية دخولا وخروجا (والسكوت) ندبا حين قضائها وما يتعلق بها من استنجاء واستجار في مراقي الزلف أن الكلام في الخلاء يورث الصمم إلا من ضرورة فلا يرد سلاما ولا يجيب مؤذنا ولا يشمت عاطسا وكذا لا يحمد إن عطس هو وكذا الواطيء ولا يرد أن بعد الفراغ بخلاف المؤذن والملمى فيردان بعد الفراغ وجوبا فيما يظهر وإن لم يبق

(١) قال اللهم إني أعوذ بك الخ) إنما كان يقول ذلك مع كونه صلى الله عليه وسلم معصوما من أذى الشياطين الذي يحصل لقاضي الحاجة لأنه وإن كان معصوما من الأذى المعنوي وهو الوسوسة فلا ينافي ذلك خوف الأذى الحسني نعم بعد نزول قوله تعالى (والله يعصمك من الناس) كان صلى الله عليه وسلم محفوظا من الأذى مطلقا وعلى هذا فتكون استعاذته واستغفاره لتعليم أمته .

إلا لهم والبعد والتستر في القضاء وتقديم الرجل اليسرى دخولا واليمنى خروجاً وتقديم القبيل وتفريج الفخذين والاسترخاء وعدم الالتفات وإعداد مزيلها ووتره وتغطية رأسه

المسلم لا^١نهما في حالة لا تنافي الذكر ونهيا حال التلبس لئلا يقطعاً ماها فيه من العبادة بخلاف الأولين فان حالتها تنافي الذكر (إلا لهم) فلا يندب السكوت بل يندب الكلام لطلب مايزيل به أذاه وقد يجب لا نقاذ أعشى من نار أو مهواة أو خوف ضياع مال له بال (والبعد) ندبا في القضاء عن أعين الناس حتى لا يسمع ما يخرج منه على الوجه الغالب مما يخرج من الناس والبعد جدا فيمن يظن خروج شيء منه بصوت قوى زائد عن عادة الناس كذا يظهر وماورد من أنه عليه الصلاة والسلام كان إذا أراد قضاء الحاجة بمكة خرج نحو الميادين من مكة. ثمولى على قصد تعظيم الحرم لا للتستر (والتستر) عن أعين الناس بكشجرة بحيث لا تری جثته وقوله (في القضاء) يتنازع فيه البعد والتستر لا في غير القضاء فلا يستحب كل (وتقديم الرجل اليسرى دخولا واليمنى خروجاً) دخولا وخروجاً منصوبان على التمييز أى يقدم دخولا يسراه وخروجاً يمناه أو على نزع الخافض أى في حالة الدخول والخروج وهذا خاص بالكنيف لا^٢نه ليس فيه تشریف فذلك طلب التياسر فيه وأما ما فيه تشریف فيطلب التيامن فيه (وتقديم القبيل) على الدبر إلا لمن يقطر بوله عند ملاقة الماء للدبر فيقدم الدبر (وتفريج الفخذين) عند الحاجة والاستنجاء لئلا يتطاير عليه شيء من النجاسة لا يشعر به (والاسترخاء) ندبا حال الاستنجاء قليلا ولا يتقبض لئلا يتقبض المحل على شيء من الأذى فيؤدى لبقاء النجاسة فيه وربما كان خروجه بعد ناقضا للطهارة أو موجبا للشك في نقضها لاحتمال خروجها من المخرج بعد الوضوء وهذا يوجب نقض الطهارة ولا يقال مقتضى هذا التعليل وجوب الاسترخاء لأننا نقول حصول ما ذكر أمر محتمل قاله الأجهوري (وعدم الالتفات) بعد جلوسه للحاجة وتعلقها وهو الاستنجاء وأما قبل جلوسه فيندب التفاته يمينا وشمالا خوفا من شيء يؤذيه وندب عدم نظره للسماء وأن لا يعث بيده وأن لا ينظر للفضلة وأن لا يشتغل بغير ما هو فيه قيل من أدام النظر إلى ما يخرج منه ابتلى بصفرة الوجه ومن نفل على ما يخرج منه ابتلى بصفرة الأسنان ومن تمخض عند قضاء الحاجة ابتلى بالصمم (وإعداد مزيلها) أى الحاجة بولا أو غائطا كان المزيل مائعا أو جامدا (ووتره) أى المزيل الجامد ندبا إلا المساع من ثلاثة إلى سبعة إن أتق الشفع وإلا وجب الوتر فان أتق بتمان لم يطلب بتاسع وهكذا (وتغطية رأسه) عند قضاء الحاجة والاستنجاء خوفا من علوق الرائحة ولا^٣نه أسرع لخروج الحدث وهل

ويجب الاستبراء بأن يستفرغ مافى المخرجين من الأذى مع سلت الذكر ونثره الخفيفين

المراد أن لا يكون مكشوف الرأس أو بردا ونحوه زيادة على المعتمد كما كان يفعله الصديق طريقا والطريق الأول لا يقتضى تغطية لحيته بخلاف الثاني غالبا والتغطية على الأول أكد ندبا منها على الثاني (ويجب الاستبراء) اتفاقا ولا يجرى فيه الخلاف الذى فى إزالة النجاسة لأن به يحصل الخلوص من الحدث المنافى لطهارته وهى شرط من غير قيد اتفاقا وأما النجاسة فانها منافية لطهارة الخبز وتقدم الخلاف فيها ثم صور الاستبراء موقعا له فى جواب سؤال مقدر كأن سائلا سألته وقال له ما صورته فقال (بأن يستفرغ (١) مافى المخرجين من الأذى) أى يخلى محل البول والغائط منهما وذلك بأن يحس من نفسه أنه لم يبق شئ فى المخرجين مما هو بصدد الخروج ومحتاج إليه وهذا الاحساس كاف فى الغائط لقصر محله وأما البول فلا يكفي لأن البول لطول مجراه يبقى فيه ماخرج من البول عن محله فلذا قال (مع سلت الذكر) ماسكا له من أصله بأصبعيه السبابة والابهام أو غيرهما من اليد اليسرى فيجرهما لرأسه (ونثره) بمشاة فوقية أى ينفضه ليخرج مابقى فيه فان خرج مافيه أول مرة ولم يبق بلل برأسه كفى وإلا أعاد حتى لا يبقى شئ مما ذكر ولا حد فى عدد ذلك عندنا بل الجفاف قال ابن مرزوق وينبغى أن يطلب التعجيل فى ذلك بقدر الامكان ويحذر من التطويل واستقصاء الاوهام فان ذلك يؤدى إلى تمكّن الوسوسة فيحار فى زوالها وعلاجها بقدر تمكّنها ونفوت صاحبها ما لا يحصى من الخير ويقع فى أنواع من الشر نسأل الله السلامة والمامية انتهى ووصف السلت والنثر بقوله (الخفيفين) لأن العنف فى ذلك يضر الذكر ويؤلمه ويوجب استرخاء العروق بما فيها فلا تنقطع المادة ويضر بالمثانة وربما أبطل الانعاز أو أضعفه وهو من حق الزوجة والمثانة بضم الميم وبعدها ثاء مثلثة مخففة ثم ألف ثم نون مخففة ثم هاء محل اجتماع البول قال زرروق عن بعض

(١) (قوله بأن يستفرغ الخ) الباء للتصوير كأن قائلا قال ما صورة الاستبراء فقال مصور بأن يستفرغ إلى آخره وعلى هذا فالسين والتاء فيهما للطلب وكل من الاستبراء والاستفراغ بمعنى واحد ويصح أن تكون الباء للسببية والسين والتاء فى الاستبراء للطلب وفى يستفرغ زائدات والمعنى طلب البراءة بتفريغ المحلين .

وقوله مع سلت الذكر ماذكر من السلت والنثر فى حق الرجل . وأما المرأة فانها تضع يدها على عاتقها ويقوم لها ذلك مقام النثر والخني يفعل ما فعله المرأة والرجل والاستبراء واجب اتفاقا لأنه يحصل به الخلوص من الحدث المنافى للطهارة التى هى شرط لصحة الصلاة اتفاقا .

مزيلا له بماء أو يابس

شيوخه إذا طال الأمر عليه فينبغي له أن يهزم بأصبعه بين السبيلين فإنه يدفع الحاصل ويرد الواصل وقد جرب فصيح غالبا: ابن عرفة سمع ابن القاسم ليس القيام والفعود وكثرة السلت بصواب: اللخمى من عادته احتباس بوله فإذا قام نزل منه وجب عليه أن يقوم ثم يقعد فإن أبي نقض وضوءه ما نزل منه بعد انتهى قال الأجهوري يفهم منه أن السلت والنتر إنما هو لاخراج ما بقي فإذا تحقق خروجه بغير ذلك ومكثته مدة طويلة بعد البول وحيث تحقق أنه لم يبق فيه شيء يخرج السلت أن ذلك يكفي والعلة ترشد إلى ذلك (١) وهو معقول المبنى وليس من التعبد وقوله ويحذر التطويل فيه واستقصاء الأوهام يفيد أنه يستقصى ما حصل فيه الظن والشك إلا أن يكون مستكحجا وقال الخرشي في كبره اللخمى من وجد بعد تنظفه بالألا يدري بولا أو ماء قال مالك أرجو لا شيء عليه ولا سمعت من أعاد منه الوضوء وما حس به بعد البول أي والتنظيف جعله من الشيطان وسئل ابن رشد عن استنجي بالماء وتوضأ ثم يجد نقطة في الصلاة أي وهو سائر إليها فيفتش فيجدها وقد لا يجدها فأجابه لا شيء عليه إذا استنكحه ذلك ودين الله سر وسئل ربيعة عن مسح ذكره من البول ثم توضأ ووجد البلل فقال لا بأس به قد بلغ نجبه وأدى فريضة ومن آداب الاستبراء ألا يخرج بين الناس وذكره في يده ولو من تحت ثوبه وقد نهى عنه لأنه مشوه ومثله (٢) وإن اضطر للاجتماع بهم شد على فرجه خرقة وبعد الفراغ يتنظف وذكر بعض أصحاب ابن ناجي في جواز القراءة حال التنشيف نالها إن لم يبق بيده رطوبة قال والأقرب المنع من غير خلاف والصواب أيضا منع التنشيف في المسجد لما فيه من الأهانة وهو أشد من إدخال النجاسة ملفوفة وفيها قولان انتهت عبارته حال كونه (مزيلا له) أي للخارج من المخرجين (بماء) وهو أطهر للمحل لا زلته العين والحكم (أو يابس) (٣) لا مبتل لأنه ينشر النجاسة فيكره فقط على أرجح القولين في التضمخ

(١) (قوله والعلة ترشد إلى ذلك الخ) أي علة وجوب الاستبراء وهي إخراج ما بقي فإذا تحقق

خروج فلا يجب سلت ولا نتر وقوله وهو معقول المبنى أي أن هذا الحكم مالم وليس تعبديا

(٢) (قوله مشوه ومثله) بل هو من البدع الشنيعة التي تخل بالمروءة .

(٣) (قوله أو يابس) المراد به مطلق الجاف لا خصوص ما فيه صلابة وسواء أكان اليابس من أجزاء الأرض أم لا بخلاف التيمم كما يأتي فإنه لا يكون إلا بأجزاء الأرض والفرق بينهما مع كون كل منهما رخصة أن التيمم رخصة ضرورية فلم يتوسع فيه بخلاف الاستجمار فإنه رخصة ليست ضرورية فيتوسع

طاهر منق غير مؤذ ومحترم وندب جمع بين حجر وماء

بالنجاسة (طاهر) لا نجس فيحرم: (منق) فلا يجوز بألمس كالزجاج (غير مؤذ) فلا يجوز بمؤذ كالمحرف
(و) غير (محترم) فإن كان محترماً لطعمه أو لشرفه أو لحق الغير حرم فلا أول كالمطعمات والآدمي ولو
من أدوية أو عقاقير ومن ذلك ملح وورق لما فيه من النشاء ونخالة لم تخلص من دقيق وأما الخالصة
منه فيجوز بها كالنخالة بالنون والماء المهمة ما يخرج من الفأرة عند مسح الخشب والسيحالة بالسين والماء
المهملتين ما يخرج من الخشب عند النشر والثاني وهو ما كان محترماً لشرفه كالمكتوب لحرمه الحروف ولو
باطلا كسحر أو إنجيل وتوراة مبدلين وسواء كان بالخط العربي أو بغيره خلافا لما يقتضيه الدماميني من
اختصاص ذلك بما فيه اسم الله وقال ابن العربي ما فيه اسم نبي كذاك والثالث وهو ما كان محترماً لحق
الغير كالذهب والفضة والياقوت والجوهر ومنه البلور غير المصنوع ويدخل المصنوع تحت قوله وألمس
والجدار فيحرم به إن كان للغير مطلقاً كأنفسه من جهة ممر الناس وإلا كره مخافة تلوثه هو أو من يستند
إليه عند إصابة كطر لا لكونه محترماً قاله السهوري وظاهر النقل الكراهة في قسمي جداره والروث
والعظم النجسين ويكره بالطاهرين وإنما نهى عنهما لأن الروث طعام دواب الجن والعظم طعامهم ولا يقال
المراد بالمطعموم مطعموم الآدمي لأننا نقول خرج ماد كبر دليل خاص والمشهور جواز الاستنجار بالحمدة
وهي الفحم الأسود وقيل يكره وقيل يحرم لأنها تسود المحل ولا تزيل النجاسة ومما يكره الاستنجار به
الصوف المتصل بالحيوان والأجزاء المتصلة وأما حكم الاستنجار باليد ابتداء فيندب حيث قصد أن يتبعها
بالماء فإن قصد الاقتصار عليها فواجب أو سنة على حكم إزالة النجاسة وهذه حيث لم
يجد ما يستجمر به غيرها وإلا جاز أن يتبعها بالماء وكره إن اقتصر عليها قاله الأجهوري وأما بعد الوقوع
والنزول فالأجزاء مطلقاً حيث أتت كما أن ما تقدم من المحرم والمكروه كذلك (وندب جمع بين حجر
وماء) لأنهما العين والأثر ولأن أهل قباء كانوا يجمعون بينهما فمدحهم الله بقوله «إن الله يحب التوابين
ويحب المتطهرين» فإن أراد أن يقتصر على أحدهما فإلى أفضل من الاقتصار على الحجر فإن اقتصر على

فيه وأيضاً المقصود من الاستجمار إزالة عين النجاسة وهي تزال بكل باس والمقصود من التيمم الطهارة
وهي لا تحصل إلا بطهور وجنس الأرض مطهر لقوله عليه الصلاة والسلام «جعلت لي الأرض مسجداً
وتربها طهوراً» اه ملخصاً من الخرشي .

وتعين في حيض ونفاس ومني وبول امرأة وخصي ومنتشر عن مخرج كثيرا ومذي

الحجر أجزاءه وخالف الأفاضل ولا مفهوم للحجر (وتعين) الماء (في حيض ونفاس ومني) خرج بلذة معتادة وكان فرض من خرج منه الثلاثة التيمم لمرض أو عدم ما يكفي غسله فان خرج المني بلا لذة بل سلسا أو بلذة غير معتادة فكالبول إن لم يوجب وضوءا فان أوجبته تعين فيه الماء قاله الخطاب : وأما صحيح وجب عليه غسل جميع جسده ووجد الماء الكافي فيغسل جسده مرة يرتفع الحدث والخبث ثم حيث تعين الماء في مني فلا يجب غسل ذكره كله (و) تعين الماء في (بول امرأة) خرج على غير وجه سلس أو به ونقض الوضوء وإلا كفي فيه استجمار وتغسل المرأة كل ما يظهر من فرجها عند جلوسها للبول كفصل اللوح ان كانت ثيبا فان كانت بكرا (١) غسلت مادون العذرة كما في الحيض ولا تدخل المرأة يدها بين شفرها كفعل اللاتي لادين لهن وهو من فعل شرارهن وكذا يحرم إدخال أصبع في دبر كرجل أو امرأة (و) تعين الماء في ول (خصي) لتعديده مخرجه إلى جهة المقعدة (و) تعين الماء في بول أو غائط (منتشر عن مخرج) انتشارا (كثيرا) وهو مازاد على ما جرت به العادة بتلوثه دائما أو غالبا فيغسل ما جاوز محل الرخصة فقط ويجزئه الحجر في الباقي (و) تعين الماء في (مذي) (٢) خرج بلذة معتادة ولو بغير إنفاظ

(١) قوله فان كانت بكرا الخ) لا وجه للتفريق بين البكر والثيب في غسل البول لأن مخرج البول قبل البكارة والثيوبة بخلاف الحيض فان الفرق بينهما ظاهر ولذا خص صاحب الطراز التفريق بينهما في الحيض والنفاس وقوله (مادون العذرة) العذرة بضم العين وبالتاء تطلق على البكارة

(٢) (قوله وتعين الماء في مذي الخ) الأصل في ذلك ما روى في الموطأ عن المقداد بن الأسود « أن علي ابن أبي طالب أمره أن يسأل له رسول الله ﷺ عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذي ماذا عليه قال علي فان عندي ابنة رسول الله ﷺ وأنا أستحي أن أسأله قال المقداد فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك قال إذا وجد ذلك أحدكم فليتنضح فرجه وليتوضأ وضوءه للصلاة » اه والمراد بالتنضح الغسل وإن كان معناه لغة الرش بدليل ما ورد في بعض الروايات فليغسل بدل فليتنضح وقوله فليتنضح ضبطه النووي بكسر الصاد وضبطه أبو حيان بفتحها وقيل إنه الأفضح والكسر لغة وحمل على غسله كله لأنه المتبادر عند الإطلاق وفي هذا الحديث آداب كثيرة منها ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم من توقيره ﷺ وترك المواجهة بما يستحي منه وحسن المعاشرة مع الأنصار وترك ذكر ما يتعلق بالمرأة بحضرة أقاربها وجواز الأنابة في الاستفتاء وغير ذلك

مع غسل الذكر كله بنية ولا يستنجى من ريح الناقض للوضوء إما حدث وهو الخارج المعتاد

كغير لذة إن تقض الوضوء والا كفي فيه الحجر كذا ينبغي (مع غسل الذكر كله) فإن ترك غسله (١) بطلت صلاته (بنية) بناء على أنه تعبد وهو الصحيح وقيل لا يحتاج لنية لأنه لقطع مادة المذي فإن ترك النية فالمشهور صحة صلاته حيث غسله كله فلو غسل بعضه فقط ولو محل الأذى بنية أو بلا نية فقولان على حد سواء ثم إذا غسل بعضه وصلى وقانا بعدم بطلان صلاته فإنه يغسله لما يستقبل والمرأة إذا خرج منها مذي وهو بلة تعلو فرجها فتغسل محل الأذى والظاهر بنية (ولا يستنجى من ريح) أي يكره وهو نفي معناه النهي لخبر « ليس منا من استنجى من ريح » أي لبس على سنتنا ولما فرغ من الكلام على آداب قضاء الحاجة والاستنجاء شرع يتكلم على نواقض الوضوء فقال :

(فصل)

في الكلام على نواقض الوضوء وتسمى موجبات أيضا وهي مساوية للنواقض خلافا لمن قال إن الموجبات أعم لصدقها على السابق والمتأخر والناقض أخص لصدقه على المتأخر فقط لأنه يرد بأن الموجب متأخر فقط كالناقض وأما حصول الموجب قبل الوضوء البتة فالوضوء ليس لأجله وإنما هو لطابه بحسب الأصل ألا ترى أننا إذا فرضنا أن شخصا لم يخرج منه حدث منذ ولد إلى بلوغه فإنه يجب عليه الوضوء لطلب الشارع له (الناقض للوضوء) ثلاثة أقسام أشار لها بقوله (إما حدث وهو الخارج) خرج به الداخل (٢) من حقنة ومغيب حشفة لا يجابه ما هو أعم والقرقرة والحقن الشديدان (المقتاد) خرج به

(١) قوله فإن ترك غسله بطلت صلاته المراد أنه من لم يغسل منه شيئا تكون صلاته باطلة لا من ترك غسل كله وقد غسل بعضه فإن هذا فيه القولان المذكوران في الشرح

(٢) قوله خرج به الداخل الخ) أي خرج ما لبس بخارج بل هو داخل من حقنة ومغيب حشفة وقوله لا يجابه ما هو أعم أي مغيب الحشفة يوجب ما هو أعم من الوضوء وهو الفسل وهو ليس تعليل لما قبله لأن مغيب الحشفة خرج بقوله الخارج وإنما هو تعليل لمحدوف والتقدير وإنما صح إخراجه من الحدث لا يجابه الخ وقوله والقرقرة والحقن أي خرج ما لبس بخارج ولا داخل كالقرقرة والحقن والقرقرة هي حبس الريخ والحقن حبس البول بخلاف الحقب فإنه حبس الغائط والمراد بكونهما شديدين ألا يمنعنا من الأركان أو يحصل بهما مشقة بحيث يتعسر ضم الوركين وأما إذا منع أو حصل بهما مشقة كان الوضوء باطلا

في الصحة من المخرجين وأما سببه وهو ثلاثة

الحصى والدود المتخلفان في البطن ولو خرج معهما بلة أكثر منهما أو معهما أذى كما هو ظاهر المختصر لتبعيتهما لما لا نقض به ومثلهما دم وقيح إن خرجا خالصين من أذى وإلا نقضا والفرق أن حصول الفضلة مع الحصى والدود يغلب أى شأنه ذلك بخلاف حصولهما مع دم وقيح ويعني عن غسل ما خرج مع الحصى والدود حيث كان مستنكحا بأن يحصل كل يوم مرة فأكثر وإلا فلا بد من غسله ويكفي المسح ويقطع الصلاة إن خرج فيها وهذا حيث أكثر الخارج فإن قل عفى عنه أى في محله لا في الثوب والحصى والدود طاهران فإن خرج عليهما بلة فمتنجسان وظاهر كلامهم أنه لا نقض بحصى ودود خرج معهما بلة ولو قدر على رفعهما فليسا كالسلس لأن ما خرج معهما بمنزلة السلس ناقض باعتبار أصله وأما لو ابتلع حصاة ونزلت منه نقضت وضوءه ودخل في المعتاد من الرجل الخارج من فرج المرأة بعد وضوءها إذا دخل بجماح لا بغيره فلا نقض (في الصحة) خرج ما لم يكن كذلك كسلس مذى أو بول أو غيرهما لازم كل الزمن أو أكثره أو نصفه ولم يميزه من البول فلا نقض بما ذكر لكونه على وجه المرض إذا لم يقدر على رفعه ويندب الوضوء إن لازم أكثر وأن يكون متصلا بالصلاة لا أن يشق فلا يندب كما إذا عم الزمن فإن لازم أقل الزمن نقض كما إذا قدر على رفعه بتداو أو تزوج أو غيرهما فينقض وضوءه مطلقا ويفتقر له مدة الدواوى ومثل ذلك إذا ميز بين البول الحقيقي وبين السلس كنزوله دفعة بعد تقطيره نحو ثلاثين درجة فإنه ينقض البول الحقيقي لا السلس على ما تقدم قياسا على المستحاضة تميز بين الدمين وهل يعتبر جميع الزمن بالنسبة للسلس أو أوقات الصلاة فقط لا من طلوع الشمس إلى الروال فلا يعتبر تردد؟ (من المخرجين) المعتادين خرج به ما خرج من ثقبه فوق المعدة انسد المخرجان أو أحدهما أولا أو تحت المعدة ولم يندسا أو انسدا أحدهما فلا ينقض على الراجح في هذه الصور لا إن انسدا فينقض والمراد بما فوق المعدة المعدة فما فوقها من السرة إلى منخسف الصدر فالسرة منها وبما تحتها ما تحت السرة فليس لنا إلا قسمان كما إذا انسد المخرجان وصار يخرج من الفم دائما ما يخرج منهما فينقض لأنه عهد مخرجا لبعض الحيوانات كالتمساح وأشار للأسم الثاني بقوله (وأما سببه (هـ)) أى الحدث (وهو ثلاثة

(هـ) (قوله وأما سببه) أى سبب الحدث وهو ما لا ينقض الوضوء بنفسه وإنما يؤدي إلى الحدث

الناقض ولو ظنا

الأول زوال عقل مجنون أو مسكر أو إغماء أو نوم ثقل لاحف وندب أن طال ولمس
من يلتذ به عادة

الأول زوال) أي استتار (١) (عقل مجنون أو مسكر) بحلال أو حرام (أو إغماء) ولا يشترط الثقل في
الثلاثة لاستوائها في الغلبة على العقل (أو نوم ثقل) وهو ما لا يشعر صاحبه بصوت مرتفع قاله المازري
وينبغي التعويل عليه وسواء طال أم لا وحقيقة النوم حالة تعرض للحيوان من استرخاء أعضاء الدماغ
من رطوبات الأبخرة المتصاعدة بحيث تقف المشاعر عن الإحساس رأساً وقيل إنه فترة طبيعية تهجم على
الشخص تمنع عقله الإدراك وحواسه الحركة والسنة ما تقدم النوم من الفتور وحكمة ذكر النوم بعد السنة
في الآية دفع توهم (٢) أن النوم أقوى من السنة فيأخذه : تعالى الله عن ذلك : وشمل قوله ثقل نوم القائم
إذا سقط فإن لم يسقط خفيف إلا أن يكون مستنداً وكان بحيث لو أزيل ما استند له سقط أي ولا يشعر
ثقل فيما يظهر كمن يقود الأبل ماشياً مع ربط حبلها بوسطه أو كتفه وينقض الثقل ولو سد مخرجه
ونام وهو المستنفر وكذلك إذا زال عقله بهم فينقض أن اضطجع وهل كذا أن قعد أو يندب ؟ احتمالان
لا إن كان قائماً فلا نقض كما إذا زال في حب الله لا نقض على الراجح (لا) نوم (خف) فالمعطوف بلا مفرد
محدوف فلا يعترض بأن لا لا تعطف إلا المفردات لا الجمل وهنا قد عطفت جملة خف والخفيف هو الذي يشعر
صاحبه بالأصوات وإن لم يفهمها طال أم لا (ونذب) الوضوء مع الخفيف (إن طال و) الثاني من الأسباب
(لمس) بالغ (من يلتذ به عادة) أي عادة الناس لا الملتذ وحده كالزوجة والأمة والأجنبية ولو لظفر
أو شعر متصلين وكذا سن متصلة لأن المنفصل لا يلتذ به عادة وينقض اللمس من فوق حائل
ولو كشيئا وقيل إن كان خفيفاً وهو الذي يحس اللمس فوقه برطوبة الجسد ومحل القولين ما لم يضم
اللمس الملموس أو يقبض يده على شيء من جسده فيتفق على أنه كاللمس بغير حائل فينتقض إن قصد
لذة أو وجدها وما سري إلى بعض الأوهام من أنه ينتقض فيما ذكر وإن لم يقصد لذة ولم يجدها غير
صحيح ومن اللذة المعتادة اللذة بفروج الدواب لأجسادها فليس من المعتاد إلا جسد آدمية الماء فهو
وفها كالإنسان فيما يظهر وخرج بالتقييد بالغ الصغير فلا ينتقض وضوؤه بلمسه ولا بجماعه ثم إنه

(١) (قوله أي استتار عقل الخ) أشار بذلك إلى أن التعبير بالاستتار أولى من التعبير بالزوال لأنه
لو زال حقيقة لم يعد حتى يقال له قد انتقض وضوؤه

(٢) (قوله دفع توهم الخ) هذا جواب عما يقال إذا كانت السنة لا تأخذه تعالى لأنها نقص في حقه

مع لذة أو فقدتها لا انتفيا إلا القبلة في الفهم

لا يعتبر في اللبس (١) هنا كونه بعضو أصلي أو زائد له إحساس كما في مسألة مس الذكر فتى حصل اللبس هنا بعضو ولو زائدا لا إحساس له وانضم لذلك قصد أو وجدان نقض هذا ظاهر إطلاقهم قائله الأجهوري وقد يبعد وجدانها بما لا إحساس له وبشروط في نقض اللبس المذكور أن يكون (مع) وجدان (لذة) وهي الميل إلى الشيء وإثارة على غيره وتكون من الرجل والمرأة وهي فيها أكثر أي أن يكون اللبس مصاحبا للوجدان وأما إن لم يكن مصاحبا بأن حصل الوجدان بعد المفارقة فلا نقض (أو) لم يحصل وجدان لكن حصل لمس مع (قصدها) فقط وأولى معهما فينتقض في الأقسام الثلاثة ومن قصدها حكما قصده باللبس لا اختبار هل يحصل له لذة أم لا؟ فينتقض وضوءه (لا) إن (انتفيا) أي القصد والوجدان وهو القسم الرابع فلا نقض اتفاقا (إلا القبلة) من أحدهما لصاحبه (في الفهم ٢) فتنتقض مطلقا قصد لذة أم لا وجدها أم لا فيمن يلتذ به عادة لأن التقسيم فيه وإن بكره أو استغفال لا إن كانت كوداع أو رحمة أي رقة وشفقة فلا نقض إلا أن يلتذ كما أنه لا نقض إذا كان الملموس أو المقبل لا يلتذ به عادة ولا نقض بالنظر من غير لمس ولا بالأفعاض من غير مذى وأما اللذة بالمحرم فالراجح النقض بوجودها انضم له قصد أم لا وكذا بقصدها من فاسق عند ابن رشد والمراد بالفاسق من مثله يلتذ بمحرمة وإن لم يتقدم له فسق بل قصد الإلتذاذ بمحرمة لصيرورته فاسقا بذلك وخرج بقوله في الفهم القبلة على الخلد أو غيره من الجسد فتجربى على الملامسة وكذا القبلة على الفرج فيما يظهر خلافاً قال إنها أشد

فأولى النوم فما الحكمة في ذكره؟ وحاصل الجواب تسليم ما ذكر واسكن ذكر النوم لحكمة وهي دفع توهم أن النوم يأخذه لثقله

(١) (قوله ثم إنه لا يعتبر في اللبس الخ) أي لا يشترط في اللبس كونه بعضو أصلي بل ولو كان زائدا لا إحساس له حيث انضم قصد اللذة أو وجدانها أو هما معا بخلاف مس الذكر فإنه لما لم يشترط فيه انضمام القصد أو الوجدان اشترط فيه أن يكون بعضو أصلي أو زائد له إحساس وبشروط أن يكون بالكف أو بالأصابع كما سيأتي

(٢) (قوله في الفهم الخ) علل بعضهم ذلك بأن الفهم طبق القلب والقلب مسكن الحب فإذا انطبق الطبقان سكن ما في القلب من لذة وحب أي فالشأن في قبلة الفهم الإلتذاذ ومناطق الأحكام الشأن وقوله وإن بكره الخ أي وينتقض وضوء المقبل والمقبل جميعا

ومس ذكره المتصل بلا حائل ببطن الكف أو الأصابع أو جنبهما أو رؤوسها ولو خنثى
مشكلا وبأصبع زائد إن حس وأما غيرهما وهو الردة

من النعم لأنه يرد بأن الفرج ليس محلا للتقبيل بخلاف الفم (و) الثالث من الأسباب مطلق (مس ذكره «١»)
أى البالغ فقط (المتصل) عامدا أو ناسيا التذأم لا مسه من الكمرة بفتح الميم رأس الذكر أو العسيب
فيطلق من الناس والمسوس ولذا عبر بالمس الذى هو ملاقة جسم لآخر على أى وجه كان ولما اشترط
فيما تقدم القصد والوجدان عبر هناك باللمس الذى هو ملاقة جسم لآخر لطلب معنى فيه من حرارة أو
برودة أو صلابة أو رخاوة وخرج بذكره ذكر آدمى غيره فيجربى على الملاسة . البرزل لومس الفاسل
ذكر الميت فلا يعيد غسله ولا توضيته وموضع الجب فلا نقض به قال ابن عرفة وذكر البهيمة ليس
كذكر آدمى وبالمتصل المنفصل فلا نقض بمسه ولو التذأ لعدم الالتذاذ به عادة حالة كون المس متلبسا
(بلا حائل) فإن مسه من فوقه لم ينقض ولو خفيفا على الأشهر وينبغى أن يستثنى من الخفيف ما كان
وجوده كالعدم ويشترط فى المس أن يكون (بطن الكف أو) بطن (الأصابع أو جنبهما) أى
جنب الكف أو الأصابع (أو رؤوسها) أى الأصابع وأما المس بالظفر الطويل وحده مع عدم الشك
فى المس برأس الأصبع فلا نقض به (ولو خنثى) فينتقض بمس ذكره حال كونه (مشكلا) قيسا على
من تحقق الطهارة وشك فى الحدث لا بمس فرجه فلا نقض كالمرأة وخرج بالمشكل من تحققت أنوثته
فلا نقض بمسه ذكره وأما من تحققت ذكوريته وهو ما قبل المبالغة فالنقض بالاولى من المشكل هذا اذا
مسه بأصابع أصلية بل (و) لو (بأصبع زائد إن حس) وسأوى غيره إحساسا وتصرفا أى سأوى ما
يجانبه على الظاهر لا مطلق الأصابع تحقيقا أو شكاً فالشك فى المساواة ينقض والذى فى أبى الحسن على
المدونة أن الأصابع الأصلية لا بد فيها من الإحساس أيضا وهو المشهور خلافا لما فى المختصر ولما هنا
واطر لو خلق له ذكران أو كف بمنكب أو يد زائدة هل يجرى على ذلك أم لا ؟ أو يجرى الكف واليد الزائدة
على ما تقدم فما يجب غسله نقض المس به وما لا فلا ؟ وأشار الى القسم الثالث من النواقض بقوله (وأما
غيرهما) أى غير السبب والحدث (وهو) شيان ليسا بحدث ولا سبب للحدث أولهما (الردة) وهى

(١) (قوله مس ذكره) الأصل فى ذلك ما روى فى الموطأ عن بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله
ﷺ يقول (إذا مس أحدكم ذكره فلا يتوضأ) وفيه أيضا عن عبد الله بن عمر كان يقول (إذا مس أحدكم
ذكره فقد وجب عليه الوضوء) ولا شك أن مثله لا يقول هذا من قبل الراى

والشك في الحدث بعد الطهر أو في السابق منهما إلا المستنكح لامس امرأة فرجها أو دبره
أو أنثيين

كفر المسلم بلفظ صريح كالأشراك بالله وسب الله وسب نبي وقول بقدم العالم أو بقائه أو شك في ذلك
أو شد الزنار مع دخول الكنيسة وسأني إن شاء الله تعالى فإذا ارتد بشيء مما ذكر انتقض وضوءه لا
غسله على المشهور (و) ثانيها (الشك (١)) وهو التردد على حد سواء فلا عبرة بالوهم والتجوير العقلي أي
فينتقض الوضوء أيضا بالشك (في الحدث) المراد به الناقض ليشمل السب بخلاف الشك في الردة فلا
يعتبر (بعد) تحقق (الطهر) حيث كان شكه قبل الدخول في الصلاة فإن كان بعد الدخول فيها فلا يقطعها
الايهين. ثم بعد الفراغ منها إن بان له الطهر فلا إعادة وإن تبين الحدث أو بقي على شكه أعادها والذي
ينبغي أنه إن كان أما صحة صلاة المأمومين خلفه كالناسي بجامع أن كلا غير مخاطب بقطع الصلاة
وأما عكس كلامه وهو من تحقق الحدث وشك هل تطهر أم لا فإنه وإن كان النقض به أولى لا يفترق
فيه من كان في صلاته أو خارجها ولا مستنكح في غيره (أو) الشك (في السابق منهما) أي من الحدث
والطهر أي تحققهما وشك في السابق منهما فإنه ينتقض وضوءه وأولى في النقض إذا شك فيهما معا أو
في أحدهما مع الشك في السابق (إلا المستنكح) بكسر الكاف صفة للشك وهو الاظهر إذ هو المحدث
ننه وفتحها صفة للشخص فلا ينتقض وضوءه في صورتين بشك بل يجب عليه تركه والاعراض عنه
حيث كان يأتيه كل يوم مرة فكثر وهو المراد بالمستنكح أي يعتريه كثيرا فإن أتى يوما وانقطع يوما
وأولى أكثر نقض ولا يضم إتيانه في وضوءه لآتيانه في صلاة بل ينظر لآتيانه في الوضوء بمفرده وإن
اختلفت أنواعه كآتيانه مرة في نية وأخرى في ذلك وأخرى في مسح الرأس فإنه بمنزلة تكرره في
شيء واحد وكذا يقال في الصلاة (لا) ينتقض الوضوء (مس امرأة فرجها) ألطفت أم لا قبضت عليه
أم لا على المذهب وتؤوات المدونة على أن محل عدم النقض إذا لم تلتطف أي لم تدخل أصابعها بين
شفريرها بضم الشين حافتي الفرج فإن ألطفت نقض وروى عن مالك النقض بلا تقييد (أو) مس حلقة
(دبره) أي دبر نفسه ولوالثد (أو أنثيين) له كذلك لأنهما مما لا يلتزم بهما عادة ولا مس عانته ورفع بضم

(١) (قوله وثانيها الشك الخ) ومثل هذا في المدونة وهذا نصه قلت لابن القاسم أرأيت من توضأ
فأيقن بالوضوء ثم شك بعد ذلك أحدث أم لا وهو شك في الحدث قال إن كان ذلك يستنكحه كثيرا
فهو على وضوئه وإن كان ذلك لا يستنكحه فليعد الوضوء وهو قول مالك وكذلك كل مستنكح مبتلى
في الوضوء والصلاة اهـ.

أو فرج صغيرة ولا قي وقهقهة في صلاة ويمنع الحدث الصلاة والطواف ومس مصحف وحمله
لغير المتعلم

الراء وسكون الفاء والغين المعجمة وهو أعلى أصل الفخذ مما يلي الجوف وقيل العصب الذي بين الدبر
والأُنْثَيْنِ ولا مس إليته ولو التذ في الجميع (أو فرج صغيرة) ما لم يلتذ أو يقصد لأنّه يلتذ به عادة بخلاف
جسدها كما تقدم (ولا) ينقض الوضوء (في) (١) وقيل خلافاً لأبي حنيفة ما لم يخرج القيء بصفة
المعتاد مع انسداد المخرجين وإلا نقض كما تقدم (و) لا ينقض الوضوء (قهقهة) أي ضحك يصوت
وبطلت الصلاة بها مطلقاً كما يأتي (في صلاة) خلافاً لأبي حنيفة ولا أكل لحم جزور خلافاً لأحمد ولا ذبح
خلافاً لقوم ولا فصد وحجامة خلافاً لأبي حنيفة (ويمنع الحدث) أي المنع المترتب سواء نشأ عن حدث
أو سبب أو غيرها أي يحرم (الصلاة) كلها كانت فرضاً أو سنة أو نفلاً أو سجوداً أو تلاوة ويكفر إن
استحلها بدون وضوء (والطواف) فرضاً أو نفلاً (ومس مصحف) كتب بالعربي ومنه الخط الكوفي
ولو نسخ معناه نحو وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله لا مانع لمنعه نحو الشيخ
والشيخة إذا زيا فارجهما ألينة حيث كتب وحده فيجوز مسه كما إذا كان بغير العربية وكتوارة وإنجيل
وزبور وتفسير ولو كتفسير ابن عطية ولو قصد الآي وأراد بالمصحف ما يشمل جلده وأطوافه وورقه
وما بين الأسطر وسواء مسه بيده أو بعود أو بشيء من سائر جسده ولو لف على يده أو جسده شيئاً (و)
يمنع الحدث أيضاً (حمله) وإن بعلاقة أو وسادة إلا مع أمتعة مقصودة فقط بالحمل لا إن قصداً أو قصد
هو فلا يجوز ومنل حمله كتبه على المشهور ويحرم إمتئانه أو بعضه بغير قدر أو نجاسة وإلا كفر وليس
من إمتئانه حمله بشيء على كتفه بحيث يبقى خلف ظهره ومحل حرمة حمله إلا أن يجعل حرزا على أحد قولين
فقليل يجوز لأنه خرج عن هيئة المصحف وقيل يمنع لبعده تلك العلة في الكامل وأما جعل بعضه حرزا
فيجوز قطعاً بسائر بقيه من أن يصل إليه أذى ولو علق على حائض أو نفساء أو جنب أو حامل أو كافر
أو بهيمة كان حامله صحيحاً أو مريضاً ومحل التفصيل المتقدم في المصحف (لغير المتعلم) (٢) أما هو فيجوز

(١) (قوله ولا ينقض الوضوء قي الخ) الأصل فيه ما في الموطأ سئل مالك هل في القيء الوضوء قال
لا ولكن ليتمضمض من ذاك ويفسل فاه وليس عليه وضوء اه ولا شك أن مالكاً رحمه الله لا يقول ذلك
إلا مستنداً لسنة أو لعمل أهل المدينة وهو من الأصول كما بينا ولم يثبت ثبته ما استند إليه أبو حنيفة
وغیره في هذا وما بعده

(٢) (قوله بغير المتعلم الخ) ومثل المتعلم المحتاج الى الكشف عن آية توقف فيها فإنه يجوز له
مس المصحف لذلك .

فصل وموجبات الفسل انقطاع حيض ونفاس وخروج منى

للبالغ المتعلم مسه كما حكى ابن بشر الاتفاق عليه وقال ابن يونس لا يجوز وشمل المتعلم من لا يحفظ أو يفلط ويريد القراءة فيه ويجوز مس الجزء للمتعلم بالأولى ومس اللوح للمعلم والمتعلم حالة التعليم والتعلم وما ألحق بهما كحمله لوضعه بحمل أولدهاب به ليت . ولما فرغ من الكلام على الطهارة الصغرى وموجباتها شرع يتكلم على الطهارة الكبرى فقال

(فصل)

يذكر فيه موجباتها أي أسبابها التي توجبها وواجباتها أي فرائضها وسننها ومندوباتها وما يتعلق بها وهى الفسل بضم الفين الفعل وفتحها الماء على الأشهر وبكسرهما ما يغسل به من أشنان (١) ونحوه وعرفه بعضهم بقوله اتصال الماء لجميع الجسد بنية استحاحة الصلاة مع ذلك (وموجبات الفسل) جمع موجب بكسر الجيم بمعنى الناقض له أربعة أولها (انقطاع حيض) (٢) وسيأتى تعريفه بأنه الدم الخارج من قبل معتاد حملها (و) الثانى انقطاع (نفاس) وسيأتى تعريفه أيضا بأنه الدم الخارج للولادة ففقتضاه أنه لا يجب الفسل إلا للدم فلو خرج الولد جافا لم يجب الفسل وهو قول اللخمي لكن الرواية المشهورة عن مالك وجوبه أيضا إعطاء للصورة النادرة حكم الغالب ولأن النفاس لغة تنفس الرحم وقه وجد وأمام الاستحاضة فليس من موجباته لكن يستحب عند انقطاعه لاحتمال أن يكون خالطه حيض ولم تشعر (و) الثالث (خروج منى) أي انفصاله عن محله ولوربط بقصة ذكر بحيث لو لم يربط لخرج وسواء خرج من رجل أو امرأة خلافا لسند في أنه يكفي في وجوب الفسل إحساسها بانفصاله لأنه ينعكس للداخل الرحم إلا أن تحمل فيجب اتفاقا وإلا في حالة النوم فلا بد من بروزه منها قطعا وعليه يحمل خبر إنما الماء من الماء واحتراز بخروج منى من دخوله لفرجها بلاوطء ولو التذت فلا يوجب الفسل عليها ولا الوضوء حيث لا ملامسه لأنه ليس من نواقضه إلا أن تحمل منه فيجب الفسل وتعيد الصلاة من وقت وصوله

(١) (قوله من أشنان) بضم الهمزة والكسر لغة . وفى القاموس والأشنان بالضم والكسر (وقوله وعرفه بعضهم الخ) لا تعين نية استحاحة الصلاة بل يكفي أيضا نية فرض الفسل أو نية رفع الحدث الأكبر .

(٢) (قوله أولها انقطاع حيض الخ) الموجب للفسل وجود الحيض أو النفاس وأما انقطاع أحدهما فهو شرط لصحة الفسل فليس الانقطاع من موجبات الفسل كما توهمه عبارة الشارح .

بلذة معتادة في نوم أو يقظة ومغيب حشفة بالغ

لفرجها لأنها لا تحمل إلا بعد انفصال منيها وأما لو جلست على منى رجل في حمام فشر به فرجها فحملت فلا يجب عليها غسل لأنها لذة غير معتادة ويلحق الولد بزوجه ولو علم أن المنى الذي جلست عليه من غيره إن ولدته ستة أشهر فأكثر من يوم وطئها زوجها لخبر الولد للفراش وللعاهر الحجر لا أقل من ستة فلا يلحق به والظاهر أنه لا يلحق بصاحب الماء حيث علم وانظر إذا لم يكن لها زوج هل تحمد أم لا (١) (بلذة) لا إن خرج بلا لذة لمن ضرب أو لدغته عقرب فأمنى فلا غسل عليه ولدغ بدال مهملة فعين معجمة وأما من النار فبالعكس (٢) وإحجامهما وإهالهما متروك (معتادة) لا غير معتادة كنزوله بماء حار أو حكة لجرب أو هز دابة له فأمنى فلا غسل عليه إلا أن يحس بمبادئ اللذة فيستديم ذلك بالنسبة لهز الدابة ويبحث الأجهوري في قياس الماء الحار والبارد على هز الدابة بأن هزها أقرب لحالة الجماع منهما فلا يقاسان عليها انتهى وحيث قلنا لا غسل لخروج المنى بلا لذة أو غير معتادة فيتوضأ كمن جامع فاغتسل ثم أمنى فيتوضأ فقط وتقدم أن المرأة إذا دخل المنى فرجها بجماع ثم أخرج ينفخ لا بجماع ولا يعيد كل الصلاة التي صلاها قبل خروج المنى (في نوم) ذكره لدفع توهم أن الحاصل فيه لا يجب منه غسل لأنه غير مكلف لخبر رفع القلم عن ثلاث النائم حتى يستيقظ الخ فيتوهم أن المراد رفع الإثم وغيره مع أن المراد الأول ولا يشترط في خروج المنى في النوم أن يكون بلذة معتادة فتنبه ووجد المنى وجب الغسل اتفاقا إن رأى نفسه يجمع وعلى المشهور إن لم ير ومثله إذا رأى مناما أنه حك لجرب أو لدغته عقرب وأن منه خرج بذلك فيستيقظ فيراه خرج بالفعل فيجب الغسل على المشهور إلا أن يكون لدغ العترب ومثله الضرب في النوم حقيقة فيخرج منه فلا غسل عليه كاليقظة كما أنه إذا رأى نفسه يجمع وحصل له لذة ثم انتبه فلم يجد منيا فلا غسل عليه فإن خرج المنى بعد ذلك ففي وجوب الغسل قولان المشهور الوجوب (أو يقظة) بفتح القاف ضد النوم فعلم أن النوم يخالف اليقظة في أن منى اليقظة لا بد من خروجه بلذة معتادة بخلاف النوم وأن جماع النوم بمجرد لا بوجوب الغسل بخلاف اليقظة كما سيأتي (و) الرابع من الموجبات (مغيب حشفة) هي رأس الذكر (بالغ) بانتشار أم لا طائعا أو مكرها عامدا أم لا شابا أو شيخا أو عتينا فيجب الغسل على الفاعل والمفعول البالغ أيضا فتغيبها كلها ولو من خنثي في غيره لا بعضها ولو الثلثين ولا إن انف عليها خرقة كثيفة تمنع اللذة فيجب مع خفيفة والظاهر أن اشتراط البلوغ

(١) قوله وانظر الى قوله هل تحمد أم لا الذي في الدسوقي وإذا ادعت أنها حملت من منى شر به

فرجها لا يكون ذلك شبهة تدرأ عنها الحد بل الحد واجب لأنها ادعت ما لا يعرف اهـ.

(٢) قوله فبالعكس أي اللذع بالذال والعين .

أو قدرها في فرج مطيق

خاص بالآدمي فمن أدخلت ذكر بهيمة غير بالغة وجب عليها الغسل حيث كانت المرأة بالغة ولم تنزل وأما المراهق فلا يجب غسل بوطئه إذا لم تنزل لعدم نيلها منه وإن كان من نوعها ما تناله من ذكر البهيم من كمال اللذة (أو) مغيب (قدرها) من مقطوعها أو ممن لم تخلق له أو خلقت له ولم تقطع وثني ذكره وأدخل منه قدرها حيث أمكنه ذلك والظاهر أنه يعتبر طولها لو انفرد لا مثنيًا وانظر لو كان ذكره بصفة الحشفة (في فرج) دبر أو قبل ولو من خني على المشهور أو بهيمة أو ميت غيب فيه لا إن غابت امرأة ذكر ميت في فرجها فلا غسل إذا لم تنزل ولا يحد غسل ميتة وطئت بعده لعدم التكليف ويشترط في الفرج المغيب فيه أن يكون فرج شخص (مطيق) للوطء وإن لم يكن بالغًا كصغيرة مطيعة فيجب الغسل على من وطئها لا عليها فيستحب فقط كما أنه يستحب للمراهق ولو طوأته البالغ إن لم تنزل أو غير البالغ عند ابن بشير وخرج بالمطيق غيره فلا غسل على من غيب حشفته فيه لاشتغاله بالمعالجة فهو شبه الجرح كما إذا غيبها بين شفرين أو في هواء الفرج لعدم التقاء الختانين وكما إذا رأت إنسية (١) أن جنيا يطأها فلا غسل عليها إن لم تنزل ولم تشك في الإنزال وإلا وجب الغسل وأما الرجل يطأ جنية على وجه لاشك فيه كأنها إنسية فعليه الغسل وإن لم ينزل كما أفنى به الأجهوري رادًا لما استظهره الخطاب من عدم الوجوب ويجب على الكافر إذا أسلم أن يغتسل إذا حصل منه قبل الإسلام موجب مما تقدم لا إن لم يحصل فلا يجب عليه (٢) ويصح غسله قبل النطق بالشهادتين إذا صمم بقلبه على الإسلام وإن كان

(١) قوله وكما إذا رأت إنسية الخ نقل الدسوقي عن البدر القرافي مانصه الموافق لمذهب أهل السنة من أن الجن لهم حقيقة لا خيالات كما تقول الحكماء وأنهم أجسام نارية لهم قوة التشكل ولقول مالك بجواز نكاح الجن. ووجوب الغسل على كل من الرجل والمرأة وإن لم يحصل إنزال ولا شك فيه ووافقه على ذلك تلميذه الأجهوري اهـ.

(٢) قوله لا إن لم يحصل فلا يجب عليه في شرح الزرقاني مانصه لا إن لم يحصل منه واحد منها كبلوغه بسن أو إنبات فلا يجب عليه الغسل بل يندب فقط عند ابن القاسم قال مالك لم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحدا إذا أسلم بالغسل ولو أمرهم لاشتهر هذا قول أكثر العلماء. والمراد: بالشهادة ما يدل على ثبوت الوحدةانية لله تعالى وثبوت الرسالة لمحمد ﷺ بشرط عدم اعتقاد مكفر كزعم عدم عموم رسالته وأنها للعرب وعدم فعل أو قول مكفر اهـ.

وواجباته نية وموالة كالوضوء وتعميم الجسد بالماء وتحليل شعر وذلك

الأسلام لا يحصل إلا إذا نطق بالشهادتين أى لا يجرى عليه الأحكام إلا بعد النطق إذا لم يكن عاجزا وشك الجنابة كتحققها فإذا شك في التقاء الختانين أو شك في شيئين أحدهما منى وجب الغسل وأعاد الصلاة من آخر نومة حيث لم يلبسه غيره ممن يعنى وإلا لم يجب غسل بل يندب وإن شك في ثلاثة أحدهما منى فلا غسل وإن شك أمذى أم ماء وجب غسل ذكره . ولما فرغ من ذكر الواجبات شرع في الواجبات فقال (وواجباته) أى فرائضه خمسة الأول (نية و) الثانى (موالة كالوضوء) راجع لهما لئلا يكتفى بالتشبيه في الأول في الصفة فقط لوجوب النية هنا اتفاقا لظهور التعبد لتعلق الغسل بجميع البدن بخلاف الوضوء ففيها خلاف لئلا يكتفى بأعضاء الأوساخ فقد قيل انه للنظافة فلا يحتاج لنية ومعنى التشبيه في الصفة أنها تكون عند أول واجب ولو ممسوحا كمن فرضه مسح رأسه لعله وأن ينوى رفع الجنابة أو استباحة موانعها أو فرض الغسل ولا يضر إخراج بعض المستباح أو نسيان بعض الأحداث ويضر إخراجها ويجرى في تقديمها وتأخيرها ما تقدم ولا يكفي مطلق الطهارة إلى آخر ما مر والتشبيه في الثانى في الحكم لجريان الخلاف هنا أيضا في الموالة مع الذكر والقدرة وفي الصفة لبناء الناس مطلقا والعاجز ما لم يطل هنا أيضا فان نوت المرأة الحيض والجنابة معا أو أحدهما ناسية للآخر أو ذاكرة ولم تخرجه أجزأ فان أخرجه فلا يجزئ وإذا نوى الجنابة والجمعة معا أو نوى الجنابة وقصد نيابتها عن الجمعة حصلا معا وإن نسي الجنابة أو قصد نيابة غسل الجمعة عن الجنابة انتفيا معا (و) الواجب الثالث (تعميم) ظاهر (الجسد بالماء) ومنه تكاميش دبر فيجب استرخاؤه بحيث تنفتح التكاميش ويداسكها ولو كان المحل نظيفا دون قاضي الحاجة فمندوب كما مر لحكاية الخلاف في إزالة النجاسة وخرج الباطن كفم وأنف وصماخ أذن وعين (و) الرابع (تحليل شعر) ولو كثيفا ولذا لم يقيد بما يقيد به في الوضوء من قوله تظهر البشرة تحته فمن توضأ للصلاة وهو جنب ولم يخلل شعر لحيته الكثيفة فإنه يجب عليه تحليلها إذا اغتسل ويجب عليه أن يضم مضافه ويحركه حتى يداخله الماء رجلا كان أو امرأة ولا يكلف بنقضه حيث كان مضافه أو بنفسه أو بخيطين ولم يشتد فيهما وإلا وجب نقضه كما إذا كان بخيوط كثيرة وذكر شعر ليشمل شعر الرأس وغيرها من حاجب وهدب وإبط وعانة وأخرى الشقوق في البدن فيداسكها ما لم يشق فيعمها بالماء وأما الخاتم فلا يلزمه تحريكه حيث كان مأذونا فيه كالوضوء (و) الخامس (ذلك) وهو إمرار

بيده ولو بعد الماء ثم بخرقة ثم استناب فان تعذر سقط وسننه غسل اليدين إلى الكوعين
أولا ومضمضة واستنشاق واستنثار

العضو ولو باطن زراعته لتعميم الجسد هنا فالمراد باليد في قوله (بيده) العضو بخلاف الوضوء فيكون
باليد فقط كما تقدم ويجزىء (ولو بعد) صب (الماء) على المشهور خلافا في اشتراط المعية والمبالغة في
مقدر كما ترى لا في الوجوب لأنه واجب عند مقابل المشهور أيضا وإنما الخلاف في إجزائه بعد صب
الماء فقط ولا يكفي فيه غلبة الظن (١) بل اليقين إلا المستنكح ولم يأت بهذه المبالغة في الوضوء لأن الغالب
فيه المصاحبة لكونها مندوبة فيه دون الغسل وما ذكره من وجوب ذلك لنفسه لا لوصول الماء للبشرة
هو المشهور في المذهب وإن كان ضعيف المدرك (٢) فقط لا ضعيف المذهب كما توهم ويحرم عند
الجمهور ترك راجح المذهب والعمل براجح المدرك حيث كان ضعيفا (ثم) إن عجز عن ذلك بعضو
ذلك (بخرقة ثم استناب) فلا تجزىء الاستنابة مع القدرة بعضو أو بخرقة وتجزىء الخرقعة مع القدرة بعضوه
ومعنى ذلك بالخرقة أن يجعل شيئا بيديه كفوطه يجعل كل طرف منها بيد ويدلك بوسطها وأمالوجمل شيئا
بيده ككيس يدخل يده فيه ويدلك به فكذلك باليد حيث كانت الخرقعة خفيفة لا كشيقة قاله الأجهوري
وفيه توقف مع إجزاء الداك بالخرقة مع القدرة باليد فيقتضى إجزاء ذلك بالخرقة التي يجعلها على يديه
ولو كشيقة (فان تعذر) بواحد مما تقدم (سقط) ويكفيه صب الماء وليس من التعذر إمكانه بحائط في ملكه
غير حائط حمام حيث لا يتضرر بالدلك بها فان كان غير ملكه أو حائط حمام أو حبس أو ملكه ويتضرر بها فهو
من التعذر قال بهض لأن حائط الحمام يورث البرص ومادكره من وجوب ذلك بالخرقة والاستنابة عند
تعذره باليد قول سحنون وذهب ابن حبيب إلى سقوطه وصوبه ابن رشد وارتضاه ابن عرفة والفراfi
(وسننه) أي الغسل ولومندوب بخمسة الأولى (غسل اليدين إلى الكوعين أولا) أي قبل إدخالهما في الماء
أو قبل إزالة الأذى فالسنة لا تحصل إلا بغسلهما أولا بنية السنة وإن كان يغسلهما بعد ذلك بنية الفرض
لوجوب تعميم الجسد بالماء ويغسلهما ثلاثا تعبدا بمطلق ونية كما قال ابن مرزوق والشيخ سالم
(و) الثانية (مضمضة و) الثالثة (استنشاق و) الرابعة (استنثار) كل واحد مرة على الصفة المتقدمة في

() (قوله ولا يكفي فيه غلبة الظن) قال العدوي على الخرشى هذا نقله الخطاب عن سيدي أحمد
زرروق ، وانظره فانه إذا كان يكفي غلبة الظن في وصول الماء الذي هو فرض إجماعا فأولى
الدلك الذي وقع فيه الخلاف بالاستحباب والسنة ، فالأظهر أن غلبة الظن تكفى ، وقوله
بل اليقين أراد به الاعتقاد الجازم لا العلم الذي هو الجزم المطابق للواقع عن دليل الذي هو المعرفة اه
(٢) (قوله وإن كان ضعيف المدرك) أي الدليل : أي لأن ضعف المدرك لا يلزم منه ضعف القول
نفسه لما تقرر من أنه لا يلزم من بطلان الدليل فضلا عن ضعفه بطلان المدلول .

ومسح صماخ الأذنين وفضائله البدء بغسل الأذى والوضوء مرة مرة والبدء بالميا من وبالأعلى
وتنليت الرأس وقلة الماء مع الأحكام

الوضوء (و) الخامسة (مسح صماخ الأذنين) بكسر الصاد والسين أيضا النقب الذي في مقعر الأذنين وهو
ما يدخل فيه طرف الأصبع هذا هو الذي يسن مسحه لا غسله ولا صب الماء فيه وأما ما يمسح به رأس الأصبع
خارجا عن النقب المذكور فمن الظاهر يجب غسله ولا يصب الماء فيهما صبا لأن ذلك يضره بل يكفيهما
على كفه مملوءا ويدير أصبعه إثر ذلك أو معه إن أمكن وأما النقب الذي في الأذن يجعل الحلقة فيه
فيعمه بالماء إن أمكن وإلا فلا ومنه السن للغسل ولونقدم الوضوء المستحب على المشهور خلافا لمن فصل
(وفضائله) أي الغسل كثيرة على ما ذكر غيره منها التسمية كما تقدم ومنها (البدء بغسل الأذى) أي النجاسة
عن جسده فرجه أو غيره إن لم يغير الماء وإلا وجب البدء به ولا يحتاج إزالة الأذى لنية فإن نواها مع
نية الغسل لم تضر وإن نواها دون نية رفع الجنابة عند غسل فرجه فلا بد من غسله ثانيا بنية رفع الجنابة
ليعم جسده وكثير من الناس لا يفتطن لذلك فينوي رفع الجنابة بعد غسل فرجه ثم لا يمسح حفظا للوضوء
فيؤدي إبطالان غسله لعرو غسل الفرج عن نية والبدء هذا إصافي وما تقدم في الدين حقيقي فيقدمهما
على إزالة الأذى كما تقدم ثم يغسل الأذى بعدهما قبل فعل بقية السنن (و) منها (الوضوء مرة مرة) أي
يغسل كل عضو من الأعضاء القرآنية مرة واحدة (١) بنية رفع الحدث الأكبر فإن نوى رفع الأصغر
أجزأ على المشهور وليس لهذا الوضوء سنن لسكونه صورة وضوء فقط وإلا فهو من جملة الغسل فلو مس
ذكره بعد أن توطأ بطل الوضوء لا السنن المتقدمة لكونها ليست له كما تقدم (و) منها (البدء بالميا من)
فيقدم الشق الأيمن على الأيسر (و) منها البدء (بالأعلى) فيقدم رأسه ثم أعلى كل شق على أسافله هذا
هو المراد فلا يعترض بأنه قدم أسافل الأيمن على أعلى الأيسر ثم الظهر ثم البطن والصدر (و) منها (تنليت
الرأس) بأن يعمه بكل غرفة كما هو ظاهر كلامهم وبه الفتوى لأن المعنى غسله ثلاثا خلافا لمن قال إن
المعنى يجعله ثلاثا لكل ثلث غرفة بأن يجمع غرفتين لشق الرأس وغرفة لأعلاه لأن هذا ليس ثلاثا
(و) منها (قلة الماء) أي تقليل الماء الذي يغسل به كل عضو كما تقدم في الوضوء (مع الأحكام) بكسر

(١) (قوله مرة واحدة) في البناني ما نصه وأشار بقوله مرة إلى ما ذكره تياض عن بعض شيوخه
من أنه لا فضيلة في تكراره لأنه في التوضيح اقتصر عليه قال مصطفى ورد عليه ابن حجر في فتح
البارى أنه ورد من طرق صحيحة أخرجه النسائي والبيهقي من رواية أبي سلمة عن عائشة رضي الله
عنها أنهن وصفت غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجنابة وفيه ثم مضمض ثلاثا واستنشق
ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا ويديه ثلاثا ثم أفاض الماء على رأسه ثلاثا اه فقد علمت أن معتمد المصنف
مردود ثم قال البناني قلت وما في هذا الحديث هو ظاهر الأحاديث الواردة في ذلك اه

وتُمنع الجنابة كل ما منعه الأصغر والقراءة إلا كآية لتعوذ ونحوه

الهمزة أي الاتقان للغسل بلاحد في الماء ولا يقله حتى يصير مسحاً (وتمنع الجنابة كل ما منعه) الحدث (الأصغر) أي الأشياء المتقدمة في قوله ويمنع الحدث الصلاة الخ (و) يزداد على ذلك أنها تحرم (القراءة) للقرآن بحركة لسان من رجل أو امرأة إلا الحائض كما يأتي (الآية) ولو كآية الكرسي ودخل بالكاف الآيتان من آخر البقرة فإن له قراءة ما ذكر (لتعوذ) لخبر من قرأهما في ليلة كفناه أي شر الانس والجن أو كفناه بمعنى أجزأناه عن قيام الليل احتمالاً أن ذكرهما النووي وغرضنا هنا الأول وأولها «آمن الرسول» كما للسيوطي وظاهر كلام الباجي أن له قراءة أزيد من آيتين وأن له أن يقرأ المعوذتين وآية الكرسي معاً لقوله يقرأ البشير ولا حد فيه تعوذاً بل ربما يشمل كلامه قل أوحى والمراد بقوله (ونحوه) الرقيا من عين إنس وجن وهو مصدر رقى بفتح القاف في الماضي وكسرها في المضارع بمعنى الرقية وأما الرقي بمعنى الصعود فمصدر رقي بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع من باب علم عكس الأول والاستدلال على فرع فقهي أو غيره وانظر فتحه (١) على غيره وربما يقال هو أولى من الاستدلال والتعوذ لاسيما إن كان يترتب على عدم الفتح خلطه آية رحمة بآية عذاب واحتراز بقوله لتعوذ ونحوه من قراءة آية لا لما ذكر فانه يحرم ولو قصد الذكر المجرد عن القرآن خلافاً للشافعي ولذا كان الراجح في آية الدين «وهي يا أيها الذين آمنوا إذا تدانتم بدين إلى علم» عدم قراءتها للجنب لتعوذ أو رقياً لعدم وجود ذلك فيها ولا يرد على هذا قول الرازي إن من ليست تبعيضه وإنما هي يانيسة في قوله تعالى «ونزل من القرآن ما هو شفاء» فالقرآن كله شفاء انتهى بالمعنى والرقيا من جانب الشفاء لأن المدار على ما يتعوذ به أو يرقى به غالباً لا نادراً أو لقوم مخصوصين يختلف المال معهم لقوة يقينهم والحكم للغالب لا للنادر هذا ولا ثواب فيما تجوز قراءته لتعوذ ونحوه أصلاً لأن الثواب منوط بقصد الامتثال نعم إن قصد الذكر أيضاً مع قصد التعوذ فالظاهر حصول ثواب دون ثواب من قصد به امتثال الأمر كما ذكره الشافعية فيمن يقرأ بقصد الذكر المجرد من أن ثوابه دون ثواب من قصد قراءة القرآن امتثالاً والظاهر أن من الرقي بغير القرآن وبعضه ما يقال عند ركوب الدابة ليدفع عنها مشقة الحمل فيجوز للجنب فيما يظهر

(١) قوله وانظر فتحه الخ) يعني إذا وقف إمام في الفاتحة هل له أن يفتح عليه بأن يقول له ما وقف فيه

استظهر الدسوقي الوجوب في الفاتحة والسنية في السنة

ودخول مسجد (فصل) المسح على الخف

ومنه ما روى الطبراني من حديث أبي الدرداء عنه عليه الصلاة والسلام من قال إذا ركب دابة بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء سبحانه ليس له سمي سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي عليه السلام قالت الدابة بارك الله عليك من مؤمن خففت عن ظهري وأطعت ربك وأحسنيت إلى نفسك بارك الله في سفرك وأنجح حاجتك انتهى من مسالك الخفاء (ودخول مسجد) (١) ولو مجتازا أو بأرض مستأجرة ثم يرجع بيتا (٢) ودخله قبل رجوعه وكذا بمصوبة على أحد قولين والآخر يجوز وظاهر ما للاققهسي ترجيح القول بالمنع ودخل مسجد بيته كما لا ينحيب وقال الاققهسي يجوز مكثه فيه ونحوه الابي عن ابن عرفة بجنا لابن عرفة وهو لا يقاوم ما لا ينحيب وظاهره اختصاص هذا الحكم بصاحب البيت وانظره وليس للحاضر الصحيح أن يتيمم ويدخل إلا أن لا يجد الماء إلا في جوفه أو يتجنىء إلى المبيت به أو يكون بيته داخله فيريد الدخول أو الخروج فيتيمم أو كان الدلو فيه وضاق الوقت فان اتسع انتظر من يأتي فيناوله وأما المريض والمسافر فلم يحدوا دخوله بالتيمم وعلى المسافر حمل عابر السبيل في الآية مع تدبير لا تقر وأما مواضع الصلاة إلا مع التيمم وقيل المراد لا تقر ومواضع الصلاة إلا بمجتازين ويخرج من أصابته جنابة فيه من غير تيمم إلا أن يخشى على نفسه أو ماله فيبيت به وانظر هل يحتاج لتيمم أم لا وحكم سطحه وصحنه حكمه لافتاؤه ومثل الجنب الكافر فيمتنع دخوله وإن أذن له مسلم خلافا لنشافعي في دخوله بأذن المسلم ما عدا المسجد الحرام وخلافا لابن حنيفة في الدخول مطلقا ومحل منعه عندنا ما لم تدع ضرورة من بناء ونحوه والاجاز ولو بغير إذن مسلم والظاهر أن من الضرورة أخذه أجرة أقل من غيره وإحكامه العمل أكثر ويستحب أن يكون دخوله من جهة عمله ولما فرغ من الكلام على الطهارة الأصلية صغرى وكبرى شرع في الكلام على ما يتوب في الصغرى عن بعض مخصوص وهو مسح الخف فقال

(فصل) المسح على الخف

ولو تعدد في الرجلين أو في أحدهما لأنه لا يشترط التساوي لكن لا بد مع التعدد من لبسهما معا على طهارة كاملة أو على الأعلى قبل انتقاضها أو بعده وبعد المسح على الأسفل مع بقاء طهارته التي مسح فيها على الأسفل فيمسح على الأعلى بعد انتقاضها في هذه الصرر الثلاث فان لبسه بعد انتقاضها وقبل مسحه على الأسفل لم

(١) (قوله ودخول مسجد الخ) إلا لضرورة من بناء ونحوه كما يأتي في دخول الكافر

(٢) (قوله بيتا الخ) وذلك لأنه لا يشترط عندنا في الوقف التأيد اهـ

أو الجورب المجلد ظاهره وباطنه رخصة لرجل وامرأة بحضر وسفر بلا حد

يمسح على الأعلى بل ينزعه ويمسح على الأسفل أو ينزعها ويأتي بطهارة كاملة وكذا يقال في قوله (أو الجورب) حيث تعدد أو اجتمع مع الخف وهو ما كان على شكل الخف من قطن ونحوه وقوله (المجلد) صفة للجورب فقط (ظاهره) وهو ما يلي السماء (وباطنه) وهو ما يلي الأرض لا ما يلي داخل الرجل لايهامه أن الجورب المجلد أعلاه وأسفله ولا يجلد مما يلي داخل الرجل لا يصح (المسح عليه مع أنه يصح وقوله (رخصة) (٢) خبر عن قوله المسح أي جاز على المشهور والغسل أفضل عند الجمهور ووصفها بالجواز لا ينافي وجوب المسح وأنه ينوي به العرض لأن وجوبه حيث أراد عدم غسل رجله وقيل ذلك جاز إذ له المسح وله الغسل فالمسح واجب والانتقال جاز ولما كان يتوهم قصر رخصة المسح على الرجل لأنه الذي يضطر إلى أسبابه غالباً نص على العموم فقال (لرجل وامرأة) وإن مستحاضة لأنها ظاهرة حكمها على قول وحقيقة على المشهور فلا يتوهم عدم جمعها بين الرخصتين وكذا الصبي يمسح على أحد قولين وقوله (بحضر وسفر) متعلق بالمسح والباء ظرفية والمسح في السفر متفق عليه وفي الحضر على المشهور وإنما قدمه على المتفق عليه اهتماماً به نظير ما قيل في قوله تعالى «من بعد وصية يوصي بها أو دين» من أن الوصية قدمت اهتماماً بها لكونها غير معهودة عندهم على الدين المعهود عندهم وعند كل أحد وهو أكد منها لأنه متفق عليه حاله كون المسح كائناً (بلاحد) أي غير محدود بوقت وجوباً بحيث لا يتجاوزه فلا ينافي ما يأتي من قوله ويندب نزع كل جمعة (٣) ثم أنه يشترط في المسح المذكور عشرة شروط خمسة في

(١) (قوله لا يصح) خبر أن واسمها الجورب وما بعده صفة له ومتعلقته

(٢) (رخصة الخ) الرخصة حكم شرعي متغير من صعوبة لسهولة لعذر مع قيام السبب للحكم الأصلي والمتغير متعلق بالحكم لا بنفس الحكم فانه قديم والصعوبة ها وجوب غسل الرجلين أو حرمة المسح والسهولة جوازه والعذر مشقة نزع الخف ولبسه والسبب إرادة القيام للصلاة والاصل في المسح على الخفين ما روي في الموطأ عن المغيرة بن شعبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ في غزوة تبوك ومسح على الخف وما روي فيه عن كثير من الصحابة كذلك

(٣) قوله كل جمعة أي في حضر لا في سفر وإنما ندب نزع كل جمعة في الحضر لأجل غسلها وسواء في ذلك الرجال والنساء لأن النساء تجزئن الجمعة عن الظهر إذا حضرنها فتي أردن حضور الجمعة سن لهن الغسل كالرجال فكان حكم نزع الخف واحداً وسيأتي في الشارح بيان لذلك

بشرط جلد طاهر خرز وستر محل الفرض وأمكن تتابع المشى به بطهارة ماء كملت حسا ومعنى وبلا ترفه

الماسح وهو الشخص وخمسة في الممسوح وهو الخف فأشار إلى شروط الممسوح بقوله (بشرط) أى مع شرط (جلد) فلا يمسح على خرق رنحوها إذا صنعت على هيئة الخف ولم تجلد (طاهر) أو متنجس بمغفو عنه كما مر من أنه يعفى عن خف ونعل فيها روث دواب أو بولها إن دل كما فلا يمسح على نجس غير مغفو عنه كجلد الخنزير وجلد المأكول غير المأكول وإن دبغ (خرز) لا ماربط أو لصق برس راس أو صمغ أو عجين حتى صار على هيئة الخف (وستر محل الفرض) بذاته دائما لا ما نقص عن محل الفرض وخيط في سروال جوخ مثلا فلا يصح الممسح عليه لعدم ستره بذاته ولم يجلد ظاهره وباطنه لانه انتهى الفرض ولا إن كان في الخف خرق قدر ثلث القدم أى محل الممسح لا ما فوق السكبين فإن تحقق أو شك أنه قدر الثلث فلا يمسح عليه وإن كان أقل فإن التصق مسح عليه وإلا فلا وأما ما ستر بذاته فيه مسح عليه ولو كان ينزل عن محل الفرض لثقل ما به من سروال خيط به ويمكن تتابع المشى به بعد أن يرفعه حال الممسح وما ستر في حالة دون أخرى يمسح عليه في حالة ستره لا في حالة عدمه كالنعل المعنى بالزر بون الجمالى فاذا زلزال يمسح عليه وإلا فلا ولا يقال أزراره كالربط لأننا نقول لما كانت منه لم بعد ربطا (وأمكن تتابع المشى به) فلا يمسح على أوسع لا يمكن المشى فيه لعدم استقرار القدم أو جلها فيه ولا ضيق كذلك ثم أشار إلى شروط الماسح بقوله (بطهارة ماء) أى حالة كون الخف والجورب كائنين بطهارة أو ملبوسين على طهارة لا إن لبسها على غير طهارة فلا يصح الممسح ويشترط في تلك الطهارة أن تكون مائية ولو غسلا لم يحصل فيه ناقض للصغرى فإن كانت ترابية لبس خفا معها ثم وجد ماء فلا يمسح عليه وأن تكون كاملة كما أشار له بقوله (كملت حسا) بأن غسل أعضاء الوضوء كلها قبل لبسهما فإن قدم غسل رجله ولبس الخف قبل كل الطهارة أو لم يقدر لم يكن لما غسل اليمنى لبسها قبل أن يغسل اليسرى فلا يمسح حتى يغسلهما معا في الأولى ويلبسهما قبل انتقاض الطهارة واليمينى فى الثانية ويلبسهما كذلك (ومعنى) بأن تحمل بها الصلاة احترازا عما إذا قصد بها زيارة الأولياء مثلا فلا يصح الممسح إذا لبسهما فيها وسواء غسل رجله فيما تحمل بها أو مسح على خف ثم لبس آخر وأراد الممسح عليه بعد النقض كما مر (وبلا ترفه) بلبسه كان لبسه لحر أو لبرد أو اتقاء عقرب ونحوه وكذا من اعتاد لبسه أو لبسه اقتداء بالنبي ﷺ فإن لبسه لمجرد الممسح أو لينام فيه أو لحناء فى رجله أو لخوف كبراغيث فلا يمسح عليه فإن فعل لم يجزه على المشهور ويعيد أبدا (و) بلا (عصيان بلبسه) فإن عصي كحرم لم يضطر فلا يمسح عليه فإن اضطر مسح كالمرأة وإن لم تضطر لأن إحرامها في وجهها وكفها فقط وأما

وعصيان بلبسه أو سفره وبلا حائل إلا المہماز وكره غسله وتكراره وتبمع غضونه ويبطله موجب الغسل وتخرقه كثيرا

من لم يجد سواه فلا مسح عليه لأنه لا يلبسه إلا إذا قطعه أسفل الكعبين فلا يكون ساترا لمحل الفرض فلو لبسه من غير قطع حمار عاصيا فلا مسح (أو سفره) فإن عصي بسفره كآبق وعاقق فلا مسح حتى يتوب وصحيح سند (١) القول بمسحه وذكر ابن مرزوق ضابطا وهو كل رخصة لا تختص بسفر كمسح خف وتيمم وأكل ميتة فتفعل وإن من عاص بسفره وكل رخصة تختص بسفر كمسح صلاة وفطر برمضان فيشترط أن لا يكون عاصيا به (وبلا حائل) كطين وزفت ونحو ذلك بظاهره وباطنه فلا يضر حائل بين رجله والخف كما لو لف على رجله لفائف فإن مسح عليه وكان في أسفله حائل فكن ترك مسح أسفله وإن كان أعلاه فكن ترك مسح أعلاه ولا يرد أن عدم الحائل شرط يلزم من عدمه العدم لأننا نقول مسح أسفله على حائل ليس بأشد من ترك مسح أسفله بالكيفية بخلاف ما إذا تمزق من أسفله فإنه يتمتع مسح عليه لعدم وجود حقيقة الخف (إلا) أن يكون الحائل الذي على الخف (المہماز) المأذون في اتخاذه لراكب في سفر فقط فيمسح عليه لا من كذهب وغير راكب ولا حاضر لأنه وقع التقييد في النقل بالمسافر وأقره ابن رشد وغير واحد ولم يذكروا أنه لا مفهوم له ثم من زمن ركوبه غالب مسح عليه ركب بالفعل أولا ومن زمن ركوبه نادر يمسح عليه إن ركب لا إن لم يركب (وكره غسله) بنية المسح فقط أو مع إزالة طين أو نجاسة لا بنية إزالة طين أو نجاسة فقط أو لم يتوشئا فلا يجزىء (وتكراره) أي المسح عليه في وقت واحد بماء جديد لمخالفة السنة ولو جفت يد الماسح أثناء المسح لم يجدد للعضو الذي حصل فيه البتاف ويجدد لما بعده إن كان بعده لأن الماء يفسد الخف وهو بدل أيضا بخلاف الرأس إذا جفت اليد في الفرض فإنه يجدد لأنه أصل ولا يفسد بالماء (وتبمع غضونه) أي تجميدات الخف بالمسح لمناقاته التخفيف ولا يشترط نقل الماء في مسحهما (وبطله موجب الغسل) أي ينتهي حكم المسح بحصول الموجب وإن لم يغتسل بالفعل فلا مسح عليه إذا أراد الوضوء للنوم وهو جنب وظاهر المختصر أنه لا يبطل إلا بالغسل بالفعل فعليه له أن يمسح وهو جنب (و) ويبطله أيضا (تخرقه) كثيرا

(١) (قوله وصحيح سند الخ) وهو المعتمد لأن المسح رخصة سفر وحضرا فلا يختص بالسفر فلما جاز له المسح مع عصيانه حضرا جاز مع عصيانه سفرا سواء كان العصيان به أو فيه للضابط المذكور في الشارح

ونزع أكثر رجل منه ويندب نزع كل جمعة ووضع يمينه على طرف أصابعه ويسراه تحتها ويمرهما لكعبيه وهل اليسرى كذلك أو اليسرى فوقها تأويلان وندب مسح أعلاه مع أسفله وبطلت إن ترك أعلاه لأسفله ففي الوقت

قدر ثلث القدم تحقيقاً أو شكاً بعد لبسه صحيحاً ومسحه عليه فيجب نزع وغسل رجليه وإن حصل له ذلك وهو بصلاة بطلت (و) يبطله أيضاً (نزع أكثر) قدم (رجل منه) أي من الخف إلى ساقه وهو ما ستر ساق الرجل مما فوق الكعبين بأن صار ساق الخف تحت القدم وأما نزع العقب مع بقاء القدم في محايها كما كانت فلا يضر لأن الأقل تبع للأكثر سواء قصد نزع الخف أو من حركة المشي ومثله إذا توضأ وأدخل رجله في الخف فأحدث قبل أن يدخل العقب أو بعد أن أدخل نصف القدم في الخف نظراً لمفهوم أكثر كما قاله شراح المختصر فيكمل لبسه ويمسح عليه لأن إدخالها في الساق فقط ثم أحدث فلا يمسح عليه (ويندب نزع كل) يوم (جمعة) في حضر لا أجل غسلها ويبحث فيه ابن فرحون بأن النساء لا يلزمهن جمعة مع أنه يندب لمن نزع كل جمعة ويجاب بأنه لما كانت تجزئهن عن صلاة الظهر إذا حضرنها طرد التعليل فيهن لأنهن يسن لمن الفصل للجمعة إذا حضرنها كما قال في باب الجمعة ولو لم تازمه ثم ظاهر التعليل قصر الندب على من أراد الفصل بالفعل ويحتمل ندب نزع مطلقاً لأنه المطلوب فلا أقل من أن يكون الوضوء عرياناً عن الرخصة وكان القياس أن يكون النزع كل جمعة سنة لكونه وسيلة للفصل والوسيلة كالمقصد إلا أن النقل . الندب فقط (و) يندب (وضع يمينه على طرف أصابعه) من ظاهر قدمه ويمطف اليمنى (ويسراه تحتها) أي تحت أصابعه من باطن خفه (ويمرهما لكعبيه) ويمطف اليسرى على العقب حتى يجاوز الكعب وهو منتهى حد الوضوء (وهل اليسرى كذلك) يضع يده اليسرى تحت أصابعها (أو) اليد (اليسرى فوقها) لأنه أمكن وعلى هذا الثاني اقتصر في الرسالة (تأويلان) وقيل يبدأ في الرجلين من الكعبين وقيل اليد اليمنى من الأصابع واليسرى من العقب ويمرهما مختلفتين (وندب مسح أعلاه مع أسفله) أي الجمع بينهما فلا يتأني أن مسح الأعلى واجب بدليل قوله (وبطلت) أي الصلاة (إن ترك) مسح (أعلاه) عمداً أو جهلاً أو نسياناً واقتصر على مسح الأسفل فإن أتى به أيضاً لم تبطل ويبنى بنية إن نسي مطلقاً وإن عجز ما لم يطل (لا) إن ترك مسح (أسفله) ففي الوقت أي يستحب إعادة الصلاة في الوقت المختار إذا لم يأت به قبل الصلاة لقوة الخلاف فيه بالوجوب وعدمه

(فصل) يتيمم المريض

ولما فرغ من الكلام على ما ينوب عن بعض الأعضاء في الصغرى شرع في الكلام على ما ينوب عن جميع الأعضاء في الصغرى والكبرى وهو التيمم فقال

(فصل)

في التيمم وهو لغة مأخوذ من الأم بفتح الهمزة وهو القصد قال تعالى « ولا آمين البيت الحرام . ولا تيمموا الخبيث . فتيمموا صعيدا طيبا » وشرعا طهارة ترابية تتعلق بأعضاء مخصوصة تستعمل عند عدم الماء أو عدم القدرة على استعماله بنية ويراد بالترابية جنس الأرض وحكمة مشروعيته إدرانه الصلاة في وقتها مع استواء أجزاء الزمان عقلا صوابه أن ذلك تعبد انتهى وقيل الجمع لهذه الأمة في عبادتها بين التراب الذي هو مبدأ إيجادها والماء الذي هو سبب استمرار حياتها أشعارا بأنها سبب الحياة الإبدية والسعادة السرمدية جعلنا الله من أهلها بلا محنة وقيل لعلمه تعالى من النفس الكسل عن الطاعة والميل إلى تركها شرع لها التيمم عند عدم الماء لئلا يعتاد الترك فيشق عليها العود عند وجوده وقيل ليستشعر المكلف بعدم الماء موته وبالتراب أقباره فيزول كسله وليست أقوالا متباينة بل جميعها مراد انتهى وهو من خصائص هذه الأمة كالصلاة على الجنائز على هذه الكيفية وقسم الفنائم والوصية بالثلث والصلاة في أي محل وكون صفوفنا كصفوف الملائكة وجعلت لنا الأرض كلها مسجدا وجعلت تربتها طهورا إذا لم نجد الماء انتهى وقد كان من مضى من الأمم لا يصلون إلا بالوضوء على أنه كان فيهم (١) ولا يوقعون الصلاة إلا في مواضع اتخذوها للعبادة سموها بيعا وكنائس وصوامع فمن غاب منهم عن موضع صلاته لم يجز له أن يصل في غيره من بقاع الأرض حتى يعود إليه ثم يقضي كل ما فاتته وكذلك إذا عدم الماء لم يصل حتى يجده ثم يقضي ما فاتته انتهى وبدأ بأرباب الأعذار المبيحة للتيمم معبرا بصيغة الفعل المشعرة بالوجوب فقال يتيمم المريض الذي لا يقدر على استعمال الماء ولو كان بميدى (٢) بحر لا يمسك نفسه للوضوء ولا يجد من يوضئه

(١) (قوله على أنه كان فيهم) أي هذا جار على أن الوضوء كان في الأمم السابقة والمختص بهذه الأمة إنما هو الغرة والتحجيل لا الوضوء

(٢) قوله ولو كان بميدى بحر الخ أي بجانبه وحدائه والمكن في القاموس مانصه وميداء الشيء بالكسر والمد مبلغه وقياسه ومن الطريق جانباه وبعده وهذا ميداؤه وبميدائه وبميداه أي بجذائه وشرط تيمم المريض أن يكون عاجزا عن استعمال الماء لخوف تأخر براء أو زيادة مرضه وحينئذ فليس منه المبطلون المنطلق البطل القادر على استعمال الماء لأن هذا يتوصأ وما خرج منه غير ناقض أن كان سلسا وهذا خلاف ما في الشارح اه ملخصا من الدسوقي والبناني

والمسافر للفرض والنفل والحاضر الصحيح لفرض غير الجمعة وللجنازة المتعينة إن وجد سببه وهو عدم الماء الكافي أو القدرة على استعماله أو أن يخاف بطأه تلف مال

ومنطلق البطن كذلك (والمسافر) وإن كان سفره قصيرا لا تقصر فيه الصلاة والراجح تيمم العاصي بسفره فاطلاقه المسافر هو المعول عليه وأما المريض فيتيمم ولو كان مرضه غير مباح باعتبار ما نشأ عنه لتعذر زوال المرض دون السفر فيباح التيمم للمريض ومن في حكمه ممن يخشى استعمال الماء مرضا والمسافر من الحدث الأصغر والأكبر (للفرض) ولو جمعة حضرها كل (والنفل) استقلالاً وهو ماعد الفرض (و) يتيمم (الحاضر الصحيح لمرض) من الفروض الخمسة (غير الجمعة) وأما هي فلا يتيمم لها فان فعل لم يجزه بناء على أنها بدل عن الظهر ولو خاف خروج وقتها ويصلي به الظهر ولو في أول الوقت لأنه فرضه حينئذ وقيل يتيمم لها بناء على أنها فرض يومها وللجنازة المتعينة) بأن لا يوجد مصلى غيره وخشى تغيرها وهو أولى من قول الخطاب بأن لا يوجد متوضئ يصلي عليها ولا يمكن تأخيرها حتى يحصل الماء أو يمضي إلى الماء لاقتضائه أنه إذا وجد حاضر صحيح فاقد للماء ومريض أو مسافر فيتيمم لها الحاضر الصحيح ولبس كذلك لأنها حين وجود المريض والمسافر تصير نافذة في حق الحاضر الصحيح وهو لا يتيمم لها استقلالاً وهما يتيمان لها استقلالاً (إن وجد سببه) أي التيمم (وهو عدم الماء الكافي) بأن لا يكون هناك ماء أصلاً أو هناك ماء لا يكفي فان كان محدثاً أكبر ووجد ما يكفي للوضوء فقط يتيمم ولا يلزم استعمال غير الكافي مع التيمم وربما شمل الماء المسبل لشرب لأن وجوده كعدمه فيتيمم ولا يستعمله (أو) عدم (القدرة على استعماله) أي الماء بأن خافوا استعماله حدوث مرض أو خاف المريض زيادة مرض أو تأخر بره بتجربة في نفسه أو في مقارب له في مزاجه أو باخبار طبيب عارف بالطب قاله الخطاب وظاهره ولو كان الطبيب كافراً حيث فقد المسلم (أو أن يخاف) من لص أو سبع (بطلبه) أي الماء (تلف مال (١) له بال أو نفس وكذا فوات رفقة والذي له بال هو ما زاد على ما يلزمه بذله في شرايه وهذا

(١) قوله تلف مال له بال الخ (حاصله أن الانسان إذا كان مسافراً وكان له قدرة على استعمال الماء فان كان يعلم أو يظن أنه اذا طلب الماء من مكان تلف المال الذي معه مع كونه يعلم أو يظن وجود الماء فان كان المال الذي يخاف نفيه علماً أو ظاهراً بال تيمم والا فلا وأما ان كان يشك في وجود الماء أو يتوهم فأنه يتيمم مطلقاً قل المال أو كثر مع خوف تلفه

أو خروج وقت أو باستعماله خروج وقت ولا يصلي فرض آخر بتيمم واحد بخلاف غير الفرض

مع تحقق وجود الماء أو غلبة ظن وجوده وأما مع الشك في وجوده فتيمم ولا يلف المال ولو قل (أو) يخاف بطله (خروج وقت) هو فيه اختياري أو ضروري أي لا يدرك فيه ركعة لو طاب الماء فتيمم (أو) يخاف (باستعماله) استعمالاً متوسطاً مع حضوره وقدرته على استعماله (خروج وقت) هو فيه أيضاً فيترك ويقيم على المشهور ولو كان الحدث أكبر ثم إن تبين له بقاء الوقت أو خروجه بعد سلامه من الصلاة أو قبله ولو قبل عقدر ركعة لم يعد ولم يقطع في تبين بقائه أو خروجه لدخوله فيها بوجه جائز وأولى إن لم يتبين شيء وأما إن تبين بقاءه أو خروج قبل الإحرام بالصلاة وأولى في أثناء التيمم أو قبله فيتوضأ وكذلك تيمم فاقد الآلة أو المناول وإن لم يخف خروج الوقت بمنزلة عدم الماء فلا يسأله والراجح آخره كما يأتي إن شاء الله خلافاً لما قيد به الخطاب من خوفه خروج الوقت فإنه خلاف النقل والآلة التي يحرم استعمالها كذهب كعدمها وكذلك تيمم إذا خاف باستعمال الماء عطش محترم معه آدمى معصوم ولو قاتل مع غير مستحق دمه أو قاتل غيلة أو حراة وليس ثم سلطان أو نائبه المفوض له في قتله أو كلب مأذون في اتخاذه ودب وقرود وإن كان فيه قول بحرمة أكله أو دابة محتاج لركوبها أو حمل أمتعة عليها ونحوها وكاحتياجه للماء لعجن وطبخ فيترك الوضوء به في جميع ذلك وتيمم فإن توضأ به عصي وصح فيما يظهر بخلاف غير محترم ككلب غير مأذون في اتخاذه مع قدرته على قتله وقاتل نفس مع مستحق وغيلة وحراة مع وجود من له قتله شرعاً فيتوضأ حينئذ ويحرم تيممه فإن تيمم لم تصح صلاته فيما يظهر وهذا كله في غير القوافل الكبيرة التي أكثر الفقهاء فيها أملاً هي فلا شك أنه يغلب على الظن في مثل المفاوز لاسيما أيام الصيف إن يخاف على من معهم من الفقراء وغيرهم الموت من العطش فيباح التيمم حيث لم يخف موت أحد ممن معه وإلا وجب التيمم وبذل الماء العاقل عن شربه وشرب عاقل معه للفقراء أو غيرهم ممن عطش لا غير عاقل لم يضطر له إذ لا يقدم على عاقل فيبيعه أو يذبحه حيث لم يحذف ولم ينقص ممن لحمه عن ثلث ما يشتري به الماء الذي يتوضأ به عادة وسئل الشيبني عن الحصاد والحراث ونحوهما يعلم أنه لا يوجد الماء في الموضع الذي يشتغل فيه فقال لا يلزمه استصحابه لأن طاب الماء إنما يجب بعد دخول الوقت فإذا لم يجد تيمم ولا يلزمه إعداده وإن أعده فذلك حسن انتهى (ولا) يجوز أن (يصلي فرض آخر) ومنه طواف واجب ونقل نذر وجنزة تعينت (بتيمم واحد) ولو قصد عند التيمم وإذا وقع بطل الثاني ولو مشتركة خلافاً لأصبع القائل بالاعادة في الوقت في المشتركة (بخلاف غير الفرض)

(م ١١ عمروسي) جزء أول

فيجوز بتمام الفرض والنفل إن تأخر (وفرائضه) الصعيد الطاهر كالتراب والرمل والناج
والخضخاض والجص الذي لم يطبخ

من جنازة غير متعينة (١) وسنة ومس مصحف وقراءة وطواف غير واجب وركعتيه (فيجوز بتمام الفرض)
من الحاضر الصحيح وغيره (و) بتمام (النفل) من المريض والمسافر ويصح الفرض (إن تأخر) غير الفرض
مما ذكر على الفرض صح في نفسه دون الفرض فيعيد التيمم له كتمام لفجر فيعيد الصبح ولو كان المقدم
مس مصحف أو قراءة جنب ولو كآية كما هو ظاهر المختصر وأما تيمم النفل فلا يشترط في صحة النفل
المتوي به تقدمه على غيره مما ذكر بل يصليه بعد فعل ما ذكر ويشترط في صحة النفل اتصاله بالفرض
واتصال بعضه ببعض فإن فصل بطول أو خروج من مسجد أعاد تيممه ويسير الفصل مغتفر ومنه آية الكرسي
وقيد التوسعي النفل بأن لا يكثر جدا ولا يشترط في صحة النفل نية عند التيمم (وفرائضه) ستة أولها
(الصعيد) وهو ما كان من أجزاء الأرض وهو نحو تعريقه بأنه مأموم على وجه الأرض أي من
أجزائها فهو شامل لمن حفر حمرة وتعمم بباطنها لأنها صاوت من الصاعد لمن تيمم عليها وذكر قوله
(الطاهر) إشارة إلى أن المراد بالطيب في الآية الطاهر لا المنبت (٢) وقديراد بالطيب الحلال نحو «يا أيها
الرسول كلوا من الطيبات» والمستند «قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق»
والخلاص «إليه يصعد الكلم الطيب» يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيبا وذلك (كالتراب)
ولو نقل بأن جعل بينه وبين الأرض حائل خلاف النقل الآتي في المعدن لكن إن لم ينقل فهو أفضل
وإن نقل فيجوز فقط (والرمل) وهو الحجر الصغير (والنلج) تيمم عليه ولو وجد غيره (و) الطين (الخضخاض)
إن لم يجد غيره من أجزاء الأرض ويخفف يديه روى بجيم وخاء والجمع بينهما أفضل ولا يضر الفصل
بمدته ولعل الفرق بينه وبين النلج أن النلج شابه التراب فصح التيمم عليه مع وجود غيره بخلاف الخضخاض
(والجص) بكسر أوله وفتح هـ وهو الحجر الذي إذا سوى صار جيرا فلذا قال (الذي لم يطبخ) فإن طبخ
أي حرق بالنار لم يجز التيمم عليه ولو لم يجد غيره وضاق الوقت خلافا للخمى في تيممه عليه حينئذ وليس
مثل حرقه دخول صنعة فيه كنفقه فيباح التيمم على الرحي وأن لم تكسر وعلى البلاط ولو لمسجد وعلى
ترابه إن لم يؤد إلى تحفيره والا كره وعلى أرض الغير كالصلاة فيها ولا يجوز له منعه إن لم يتضرر بذلك
كاستصباحه بمصباحه وتظلمه بجواره كذلك وعلى حائط الحجر واللبن أي الطوب الذي لم يحرق ولم

(١) (قوله من جنازة غير متعينة الخ) هذا مبنى على أن صلاة الجنازة سنة وهو ضعيف وأما على القول
بأنها فرض فلا نفعل بتمام الفرض ولا لنفل تبعا تعينت أم لا .

(٢) (قوله لا المنبت بكسر الباء اسم فاعل وهو إشارة إلى رد ما قيل من أن المراد بالطيب في الآية
التراب الذي ينبت لا مالا ينبت كالرمل والسيباخ والصحيح أن المراد به الطاهر من أجزاء الأرض مطلقا

والمعدن غير النقد والجوهر والمنقول والضربة الأولى ونية استباحة الصلاة

يُخلط بنجس أو طاهر كثير والا لم يتيمم عليه ويباح التيمم أيضا على "الطلق" لأنه حجر لم يشتد تصلبه خلافا لمن قال بعدم التيمم عليه لأنه طعام تأكله النساء والمشهور في الرخام جواز التيمم عليه ولو دخلته صنعة غير الطبخ وقيل لا مطلقا وقيل بالتفصيل بين أن تدخله صنعة فلا يجوز أولا تدخله فيجوز (والمعدن) عطف على التراب فهو من أجزاء الأرض فيجوز التيمم عليه بقيود ثلاثة القيود الأولى أن لا يكون من النقد وإليه أشار بالصيغة الأولى السلبية للمعدن فقال (غير النقد) فإن كان من ذهب أو فضة ولو ترا منع التيمم عليه القيد الثاني أن لا يكون من الجواهر النفيسة وإليه أشار بالصيغة الثانية كذلك فقال (و) غير الجوهر فإن كان من زبرجد أو باقوت منع التيمم عليه لأن النقد والجوهر لا يقع بهما التواضع لله تعالى وإن كان من أجزاء الأرض ولو ضاق الوقت ولم يجد غيرها خلافا للخمى وسند في التيمم حينئذ القيد الثالث أن لا يكون منقولاً وإليه أشار بالصيغة الثالثة كذلك فقال (و) غير (المنقول) فإن نقل من أرضه وصار في أيدي الناس كالعقاقير منع التيمم عليه مثال ما اجتمعت فيه الأوصاف الثلاثة الشب والملح والزرنيخ والكبريت والمفرة والكحل والحديد والرصاص والنحاس فيتيمم عليها بموضعها وانظر هل الطفل المنقول كتراب أو كشب وهو الظاهر أي فلا يتيمم عليه كالأيتيم على حصير ولبد وبساط ولو عليها غبار (١) وخشب وزرع وحشيش على المشهور خلافا للخمى في تيممه عليه إن ضاق الوقت ولم يجد غيره ولم يمكن قلعه (و) ثاني الفرائض (الضربة الأولى) أي وضع يديه على الأرض فاطلاق الضرب عليه تسامح فإن تعلق بها شيء يذوب أن ينفذها نفضا خفيفا لئلا يكون بها ما يؤذي وجهه (و) ثالثها (نية استباحة الصلاة) وإن لم يعينها ويندب فقط على المشهور تعيينها من فرض أو نفل أوهما لكن عند عدم التعيين (٢) يصلح به النفل فقط لاحتياج الفرض إلى نية تخصه وكذا نية استباحة ما منعه الحدث ونية فرض التيمم وله صلاة ما عليه من ظهر فقط أو عصر فقط حاضر لافأت قبل تذكره لأنه تيمم له قبل وقته إذ وقت الفائتة تذكرها فإن تذكر ما عليه من ظهر بعد فراغ تيممه لعصر أعاده للظهر كما

(١) (قوله ولو عليها غبار) إلا أن يكثر ما عليها من التراب فيكون صعيدا يجوز التيمم عليه

(٢) (قوله لكن عند عدم التعيين الخ) الذي في البناني أن الصور ثلاث فإذا نوى استباحة الصلاة من غير تعرض لفرض ولا نفل أو قصد الفرض والنفل معا صح فيهما وإن نوى مطلق الصلاة إما فرضا أو نفلا لم يصل به الفرض وتجري الثلاث في نية استباحة الصلاة اهـ وبه تعلم ما في قول الشارح لكن عند عدم التعيين الخ

ونية أكبر إن كان وتعميم الوجه واليدين إلى السكوعين مع نزع الخاتم وتخليل الأصابع
والموالة ولزم

في المقدمات لأنه كان قد تيمم بنية العصر وكذا فيما ظهر إذا تيمم لظهر فذكر أنه صلاه فيعيد للعصر
والأفضل أن ينوي استباحة الصلاة من الحدث الأصغر فإن لم يتعرض له أو نسيه لم يضره وتكون
النية عند الضربة الأولى لأنها من فرائضه خلافاً لمن قال إنها عند الوجه فإنه يلزم عليه فعل بعض فروضه
بغير نية (و) يلزم (نية أكبر) (١) من جنابة أو حيض (إن كان) عليه أكبر ولو تكرّر التيمم فإن ترك
نيتة عامداً لم يجزه وأعاد الصلاة أبداً وكذا ناسياً على المعتمد خلافاً لقول البساطي يعيد الناس في
الوقت فإن نواه معتقداً أنه عليه فتبين خلافه أجزأه عن الأصغر لا إن اعتقد أنه ليس عليه وإنما قصد
بنية الأكبر خصوصاً الأصغر فلا يجزئه قال الجمهوري محل لزوم نية الأكبر إن نوى استباحة الصلاة
أو مأمّنه الحدث وأما إن نوى فرض التيمم فيجزئه ولو لم يتعرض لنية أكبر انتهى ولعل الفرق قوة
دلالة لفظ الفرض على الأكبر فكأنه من مألوفه وإذا تيمم المريض من الجنابة ثم أحدث حدث الوضوء
وهو قادر عليه لم يتوضأ لأن الجنابة تسقط حكم الأصغر ويقيم لكل صلاة (و) رابع الفرائض (تعميم الوجه)
فيراعى الوتر والغنقة ما لم يكن عليها شعر وما غار من العين ويمر يديه على شعر لحيته ولوطات كالوضوء
ولا يتبع غصونه (و) خامسها تعميم (يدين إلى السكوعين) ويحني أصابعه حتى تذهب التكاميش التي في
عقدها من ظهرها (مع نزع الخاتم) ولو مأذونا فيه أو واسعاً لأن التراب لا يدخل تحته فإن لم ينزعه
لم يجزه تيممه (و) مع (تخليل الأصابع) على المشهور يبطن أصبع أو أكثر لا يجنبه لأنه لم يمسسه تراب
ويخلل أصابع كل يد معها ويجمع رؤوس الأصابع ويتحركها في كفّه ويجوز التوكيل في التيمم لعذر (و)
سادسها (الموالة) بين أجزائه بأن يمسح اليدين عقب الفراغ من الوجه وبينه وبين ما فعل له فإن فرق
بين أجزائه أو بينه وبين ما فعل له ولو ناسياً وطال بتقدير جفاف الأعضاء أن لو كان متوضئاً بطل على
المعتمد لا من جهة الموالة كالوضوء بل من جهة عدم الاتصال المختص به التيمم كما قال في التوضيح
(ولزم) التيمم شراء الماء بثمن غير محتاج له معناه يعمه به في ذلك المحل وما قاربه والمتيمم أن يقول على
مالا شهب واللخمى في المعناد وحاصله أن يراعى عدم الزيادة على مثل ثمن الماء وعدم بلوغه عشرة دراهم

(١) قوله ويلزم نية أكبر النج محل لزوم نية الأكبر إذا نوى استباحة الصلاة أو مأمّنه الحدث
وأما إذا نوى فرض التيمم فيجزئ ولو لم يتعرض لنية أكبر فنية فرض التيمم تجزئ عن نية كل من
الأصغر والأكبر.

فعله في الوقت وسننه

فلا يشتره بزيادة على قيمته أكثر من مثليه وإن لم تبلغ العشرة ولا يشتره بما يبلغ عشرة وإن كانت الزيادة فيه دون ثلث القيمة ولزم الميمم (فعله) أي التيمم (في الوقت) لا قبله ولو اتصل بالصلاة كما إذا دخل الوقت عقب الفراغ منه فلا يصح بناء على أنه لا يرفع الحدث وهو المشهور (١) كما أنه ينبغي عليه كراهة إمامة الميمم المتوضئين وقيل يرفعه وينبغي عليه فعله قبل الوقت وجواز إمامته لمن ذكر وقال القرافي الخلف لفظي فمن قال لا يرفعه أي مطلقا بل إلى غاية التلويح لا يجتمع التقيضان إذ الحدث المنع والباحة حادثة إجماعا ثم إن الوقت يختلف باختلاف الميممين فإن كان آيسا من الماء فيندب أول الوقت المختار لنفاة فضيلة الوقت حيث فاته فضيلة الماء وإن كان مترددا في حوقه أو وجوده للجهل به ففي وسطه كالخائف من لصوص ونحوها والمريض الذي لا يجد منا ولا المسجون وإن كان يرجو الماء في آخره بقدر ما يتيمم ويصلي فإن خرج المختار تيمم من غير تفصيل بين آيس وغيره (وسننه) أربع

(١) قوله وهو المشهور الخ الخلاف في هذه المسئلة بين العلماء شهير في المذهب وخارجه فذهب مالك رحمه الله وجميع أصحابه وجمهور العلماء أنه لا يرفع الحدث جملة ولكن يستباح به ما يستباح بالوضوء والغسل وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن يرفع الحدثين جميعا وقال ابن المسيب وابن شهاب يرفع الأصغر دون الأكبر وقد ذهب القرافي إلى أن هذا الخلاف لفظي ووضحه بأن مراد من قال أنه لا يرفع الحدث ليس مراده أنه لا يرفعه مطلقا أي في حال الصلاة وبمدها بل مراده أنه لا يرفعه رفعا مقيدا بكونه بعد الصلاة فلا ينافي أنه يرفعه مادام في الصلاة ومن قال إنه يرفعه فمراد رفعا مقيدا بغاية الفراغ من الصلاة لا مطلقا أي ولو بعد الصلاة وقال إذا لم نقل ذلك لزم على مذهب مالك التناقض لأن معنى كونه لا يرفع الحدث المنع من الصلاة ومعنى كونه يستباح به ما يستباح بالوضوء والغسل إباحة الصلاة فيلزم الجمع بين التقيضين وهما المنع من الصلاة وإباحتها وأما غير القرافي فقد ذهب إلى أن الخلاف حقيقي بدليل تفريع مسائل على هذا الخلاف منها جواز وطء الحائض به أولا وإمامة الميمم للمتوضيء من غير كراهة أولا ولبس الخفين به أولا وغير ذلك وأجابوا عن اعتراض القرافي بأن المراد بالحدث في قولهم لا يرفع الحدث الوصف الحكمي المقدر قيامه بالأعضاء قيام الوصف بالحسي وليس مرادا به المنع والافتيمم رافع للمنع وإن لم يكن رافعا للوصف الحكمي إذ لا يلزم بينهما على الصواب فلا يلزم من ثبوت أحدهما ثبوت الآخر ولا من رفعه رفعة وقد بينا عند قول الشارح لأنهما متلازمان أنه قد يرتفع المنع أرفعا مؤقتا لا دائما مع بقاء الوصف الحكمي كما يرفع التيمم ثم يعود له ملخصا من البنائي والدسوقي مع زيادة وإيضاح

الترتيب والمسح إلى المرفقين والضربة الثانية ونقل مائع من الغيار وفضائله التسمية والبدء بظاهر يمينه يسراه إلى المرفق ثم مسح الباطن إلى آخر الأصابع ثم يسراه كذلك ويبطله ما يبطل الوضوء ووجود الماء قبل الصلاة

(الترتيب) بأن يقدم مسح الوجه على اليدين فإن نكس أعاد المنكس وحده مع القرب ولا يتصور هنا بعد إنبائة على التخفيف إن لم يكن صلى به وإلا أجزاءه وأعادته بتمامه لما يستقبل أى من النوافل بعد امرضة فلا ترد إعادة التيمم لكل صلاة وإن لم ينكس (والمسح) من الكوعين (إلى المرفقين والضربة الثانية) لليدين وإن كان يفعل بها فرض لأن مسح اليدين في الحقيقة إنما هو بالضربة الأولى بدليل أنه لو مسحهما بها وترك الضربة الثانية صح (ونقل مائع) باليدين (من الغبار) بأن لا يمسح على شيء قبل مسح وجهه ويديه فلا ينافي أنه يندب نقضهما نقضا خفيفا قبل المسح حيث تعلق بهما شيء فإن مسح على شيء قبل ما ذكر فإن كان المسح خفيفا صح تيممه وكان تاركا للسنة وإن كان قويا بطل (وفضائله) كثيرة منها السواك ومنها الصمت إلا عن ذكر الله ومنها استقبال القبلة ولا يأتي هنا ما تقدم في الوضوء من رفع رأسه إلى السماء بعد الفراغ ويقول أشهد أن لا إله إلا الله الخ لوجوب الموالاة بينه وبين ما فعل له دون الوضوء ولا يستحب أن يكون في موضع طاهر اعتد العلة المتقدمة في الوضوء هنا وهو الطائر ومنها تقديم التراب على غيره إذا لم ينقل كما تقدم ومنها (التسمية) ويجرى فيها ما تقدم في الوضوء من الخلاف هل يقتصر على بسم الله أو يزيد الرحمن الرحيم (و) منها (البدء بظاهر يمينه) الباء بمعنى من والباء في (يسراه) للاستعانة متعلق بمقدر أى ماسحا يسراه جاعلا لها فوق اليمنى ومتممها (إلى المرفق ثم مسح الباطن) أى باطن اليمنى (إلى آخر الأصابع) وينعكس معنى الباء في قوله (ثم يسراه كذلك) فمصدر باء اليمنى الآلة وباء اليسرى بمعنى من التي لا ابتداء الغاية وكون المندوب الهيئة الاجتماعية لا يقدح فيه كون الأفراد فروضا (ويبطله) أى التيمم الحدث أصغر أو أكبر (ما يبطل الوضوء) من حدث وسببه وردة وشك وتجري فيه ولو شك في صلاته ثم بان الطهر لم يعد ويحتمل عدم بطلانه في الأكبر ردة إنيابته عن الغسل وهي لا تبطله وانظره (و) يبطله أيضا (وجود الماء قبل الصلاة) واتسع المختار لا دراك ركعته بعد استعماله لخطاب وهو يفيد أنه إذا وجد الماء بعد تيممه في الضروري قبل الصلاة لا يبطل تيممه وعدم غيره في الوقت فشمم الضروري ويعتبر في استعمال قدر ما ندل عليه الآثار من خفة وضوئه عليه الصلاة والسلام لا على ما يكون من تراخ ووسوسة ومثل وجود الماء قبل الصلاة القدرة على استعماله قبلها وبعد تيممه ولو

لا فيها إلا ناسيه ومن تيمم وصلى فلا يعيد إلا المقصر

وجد الماء بعد تيممه فرأى مانعا من سبع ونحوه بطل تيممه فلو رأى مانعا قبل رؤية الماء فلا يبطل تيممه (لا) إن وجد الماء وهو (فيها) فلا تبطل صلاته ولو اتسع الوقت لأحرامه بوجه جائز ويحرم عليه القطع تغليباً لماضي منها ولو قل (إلا) أن يكون (ناسيه) فتيمم وصلى ثم ذكره فيها فتبطل إن اتسع الوقت وإلا فلا (و) كل (من تيمم) بوجه جائز (وصلى فلا يعيد) صلاته أي يحرم عليه إعادتها كان حاضراً صحيحاً أو غيره (إلا المقصر) فيعيدها في الوقت استجابة كواجب الماء الذي طلبه طلباً لا يشق به بقره بعد أن تيمم وصلى فإن وجد غيره لم يعد أو وجدته برحله بعد طلب فلم يجده كان يضعه غيره في رحله ولم يعلم به فإن لم يطلبه ممن بقره أو من برحله أعاد أبداً وإن وجدته في رحله غيره فلا إعادة فالصور ثلاث وهي إن وجد الذي طلبه أعاد في الوقت وإن وجد غيره لا إعادة وإن لم يطلبه أعاد أبداً لأن ضل رحله وطلبه حتى خاف فوات الوقت فتيمم وصلى ثم وجدته بمائه فلا إعادة عليه وكذلك الخائف من سبع أو نحوه يتيمم ويصلى ثم يجد الماء فيعيد في الوقت بأربعة قيود يتقن وجود الماء أو لحوقه لولا المانع وتبين عدم ماخفه ووجود الماء بعينه وكون خوفه جزماً أو غلبة ظن فإن لم يتقن أو تبين ماخفه أو لم يتبين شيء أو وجد غيره لم يعد وإن شك هل تيممه لخوف لص أو سبع أو لغيره ككسل أعاد أبداً وكذلك المريض الذي لم يجد مناوياً ولا يعيد في الوقت إذا تيمم وصلى حيث لا يتكرر عليه الداخلون وكذلك النامي للماء يتذكره بعد أن تيمم وصلى يعيد في الوقت ومن اقتصر على المسح للكوعين يعيد في الوقت المختار وإن لم يقصر في الماء لا إن اقتصر على ضربة لقوة القول بوجوبه إلى المرفقين ومثله من تيمم على موضع نجس فيعيد في الوقت الضروري واستشكت الاندادة في الوقت فقط بأنه كمن توضأ بماء نجس وأجيب بأن النجاسة مشكوك فيها وبأنها محققة ولم يعلم بها حين التيمم وبأنه علم بها واقتصر على الإعادة في الوقت مراعاة للقائل بطهارة الأرض بالجفاف أي وافق اجتهاد إمامنا اجتهداه فلا يرد أن مجتهداً لا يفتد مجتهداً ومحل إعادته في الوقت إن وجد طاهراً غيره واتسع الوقت وإلا وجب تيممه به ولا إعادة عليه مطلقاً كان الشك قبل الاستعمال أو حالته أو بعده أو في الصلاة واعلم أن كل من أمر بالإعادة فإنه يعيد بالماء إلا المقتصر على كوعيه والمتيمم على مصاب بول ومن وجد بثوبه أو بدنه أو مكانه نجاسة ومن يعيد لنذكر إحدى الحاضرتين بعد ما صلى الثانية منهما ومن يعيد في جماعة ومن يقدم الحاضرة على يسير المنسيات فإنهم لا يعيدون ولو بالتيمم وأن المراد بالوقت الوقت الاختياري إلا في حق هؤلاء فإنه

وتسقط الصلاة وقضاؤها بعدم الماء والصعيد (فصل) اذا خيف من غسل الجرح مرض أو زيادته أو تأخر براء مسح ثم جبيرة

ويؤدى ما عدا المقتصر على كوعيد فانه الاختيارى كما تقدم (وتسقط الصلاة وقضاؤها) عند مالك وهو المذهب (بعدم الماء والصعيد) كراكب سفينة لا يصل الماء أو مصلوب على غير شجرة أو عليها ولا يصل التيمم عليها وكغير قادر على استعمالها لأن طهارة الحدث عنده شرط في الوجوب والصحة مع القدرة بحيث كانت انشياً وتسقط القضاء لسقوط الوجوب لأن الفقهاء مرتب عليه وقال ابن القاسم يصلى ويقضى وقال الأصمى يقضى وقال أشهب يؤدى ونظم بعضهم الأقوال الأربعة فقال :

ومن لم يجد ماء ولا متيمماً فأربعة الأقوال يحكىن مذهبها

يصلى ويقضى عكس ما قال مالك وأصمى يقضى والأداء لا شهابا

وعلى الأقوال أنه يصلى فلا تبطل الصلاة بسبق حدث أو غلبته إن لم يرفع الحدث بظهور وأما تعمد الحدث فربما يبطل ولما كانت النظائر التي لا ترفع الحدث ثلاثة وترجع إلى ما ينوب عن الكل وهو التيمم وعن البعض وهو مسح الخف والجيرة وفرغ من الكلام على الأولين ختم بالثالث وفصله عن الخف مع اشتراكهما في ذكر بالتيمم لا اشتراكهما في العذر المبيح لهما وهو خوف المرض أو زيادته أو تأخر البراء فقال

فصل

(إن الخيف) (١) التماكهي الخوف غم لما يستقبل والحزن غم لما مضى (من غسل الجرح) بالضم اسم المحل وهو المراد وبالفتح المصدر وليس مراداً هنا كان الجرح في أعضاء الوضوء أو الغسل أو غيره كرمد كذلك حصول مرض أو زيادته أو تأخر براء مسح) وجوبا إن خاف مرضا شديداً وأولى هلاكاً وندباً إن خاف الذي غير شديد ويكون المسح مرة واحدة ولو في محل يغسل ثلاثاً ولا بد من تعميمه والا لم يجزه بعلام الخف (تم) ان لم يستطع المسح عليه فانه يمسح فوق (جبيرة) وإن لم يحتاج الجرح أو نحوه لما كرمد لا يحتاج في رمدته لما يجعله على عينه إلا يمسح عليه لعدم قدرته على مسحهما بيده مع قدرته على كشفهما فيسترهما للمسح قال الناصر وهي الدواء الذي يجعل على الجرح سميت جبيرة تقوياً ولا بجبر خلل

(٢) (قوله إذا خيف الخ) المراد بالخوف العام أو الظن وقوله في أعضاء الوضوء أى ان كان محدثاً حدثاً أصغر وقوله أو الغسل أى ان كان محدثاً حدثاً أكبر ولا بد أن يكون الخوف مستنداً الى سبب كإخبار طبيب صادق أو تجربة أو أخبار موافق له في المزاج

ثم عصابتها وإن بلا طهر وانتشرت إن صح جل جسده أو أقله ولم يضر غسل الصحيح بالجريح وإلا ففرضه التيمم كأن قل الصحيح جداً وإن غسل أجزأ وإذا تعذر مسحها وهي في أعضاء تيممه تركها وتوضأ وإلا

الجرح كالتفالة للجماعة الشارعة في السفر تعاولا بقولها أي رجوعها والذئب سلباً (ثم) إن لم يستطع المسح على الجبيرة مسح فوق (عصابتها) بكسر العين الخرقعة التي تشد على الجرح (وإن) لبسها (بلا طهر) فليست كالخف وإن كانت في أعضاء غسل موجب حرام لا تقطاع المعصية فتقع الرخصة غير متلبس بها (و) إن (انتشرت) العصابتها بأن جاوزت محل الألم لأن ذلك من ضروريات الشد حيث كان يحصل له بفكها ضرر والمسح على الجرح ثم الجبيرة ثم العصابتها كما يكون في الوضوء يجري في التيمم ومثل الجرح محل الفصد والمرارة من مباح أو محرم تجعل على الأصبع وتعذر قلعها والعمامة إذا خيف بثزعها ضرر إن لم يقدر على مسح ما هي عليه كالزوجة وإلا نقضها ومسح عليها إلا أن يشق عليه نقضها وعودها لما كانت عليه أو يضر نقضها فيمسح عليها فلو أمكنه مسح بعض الرأس فعله وكمل على العمامة وجوبا وذكروا شرط المسح من حيث هو بقوله (إن صح جل جسده) جميعه في الغسل وأعضاء الوضوء في الوضوء وتعتبر أعضاء الفرض دون السنة كالأذنين فيما يظهر ودخل في الجبل النصف بدليل ذكره الأقل بقوله (أو) صح (أقله) لأن الحكم مستوفى الأقل والأكثر فيكون النصف كذلك وكان الأقل أزيد من يد أو رجل بدليل ما بعده (و) الحال أنه (لم يضر غسل الصحيح بالجريح) في الصور الثلاث (وإلا) ينتفى غسل الصحيح بل ضر غسله بالجريح (ففرضه التيمم) أي الفرض له لا الفرض عليه بدليل قوله وإن غسل أجزأ (كأن قل الصحيح جداً) كيد أو رجل في وضوء وفي الغسل أكثر من ذلك ففرضه التيمم وإن لم يضر غسل الصحيح بالجريح (وإن) تكلف (وغسل أجزأ) في الخمس صور وهي إذا صح جل جسده أو أقله ولم يضر غسله فإن غسل في هاتين جميع الأعضاء أجزأ والثالثة والرابعة أن يغسل في الصورتين المذكورتين من فرضه التيمم جميع الأعضاء فيجزئ والخامسة أن يقل جداً أو يغسل الجميع فيجزئ فإن غسل ما يغسل ومسح ما يمسح في صور التيمم الثلاث لم يجزه لأنه لم يأت بالأصل وهو الماء ولا بالبدل وهو التيمم (وإذا تعذر مسحها) أو شق كما في ابن عرفة بالماء في الطهارة المائية وبالتيمم في الطهارة الترابية (وهي في أعضاء تيممه) الوجه واليدين الكوعين لا للمرفقين خلافاً للحطاب (تركها وتوضأ) وضوءاً ناقصاً ولا يتيمم ناقصاً لأن الطهارة المائية الناقصة مقدمة على الترابية الناقصة والغسل كالوضوء (وإلا)

(م ١٢ عمروسي) جزء أول

فأربعة أقوال يتيمم مطلقاً يتوضأ مطلقاً يتيمم إن كثر الجريح يجمع بين التيمم والوضوء وإذا
زعمها لدواء أو سقطت ردها ومسح وإن صح غسل (فصل الحيض) هو الدم الخارج بنفسه

كفى بأعضاء تيممه بل بغيرها من أعضاء الوضوء (فأربعة أقوال) القول الأول (يتيمم مطلقاً) كثر الجريح
أو قل والفول الثاني (يتوضأ مطلقاً) كثر الجريح أو قل ويسقط الجريح والقول الثالث (يتيمم إن
كثر الجريح) أي كان أكثر من الصحيح لا يتردد في نفسه وإن لم يكن أكثر من الصحيح بالدليل
تعليله بأن الأقل تابع الأكثر وليأني بظاهرة كاملة ومفهوم إن كثر أنه إن قل الجريح أي كان أقل
من الصحيح غسله وسقط الجريح وكذا إن تساوى والقول الرابع (يجمع بين التيمم والوضوء) فيفسل الصحيح
ويتيمم لأجل الجريح ويقدم المائية على الترابية لئلا يلزم الفصل بين الترابية وبين ما يفعل بها
والظاهر أنه يجمعها لكل صلاة لأن الطهارة إنما تحصل بمجموعها فلكل واحد جزء لها وعليه فليغز بها
ويقال لنا وضوء وجب من غير ناقض معروف ومثله الوضوء المجدد إذا نذر وإن قيل في اللفظ لنا وضوء
انقضى من غير ناقض لم يزد عليه المجدد المنذور والذي في ابن فرحون أنه إذا خشي من الوضوء
مرضاً ونحوه على هذا القول أنه يتيمم ويصلي (وإذا نزعها) أي الأمور الحائلة من جيرة وعصابة
ومرارة وعمامة بعد المسح عليها (لدواء) أو اختياراً (أو سقطت) بنفسها (ردها ومسح) وإن كان في
صلاة بطلت وبني بنية إن نسي مطلقاً وإن عجز ما لم يطل (وإن صح) من أبيح له المسح وهو باق على
طهارته (غسل) ما كان في الأصل مفسولاً كرأس في جنابة ومسح ما كان ممسوحاً كرأس كان مسح
فيها على العمامة أو أماناً لو دارت فقط ولم تسقط فيردها فقط وما فرغ من الكلام على الطهارة الكبرى
والصغرى ونائبها كلا أو بعضاً وتقدم أن الحيض والنفاس من موجبات الكبرى دون الاستحاضة
شرع في الكلام على حقيقة كل من الثلاثة وما يتعلق به من مدة وعلامة وجود أو انتهاء وغير ذلك وبدأ
بالحيض لكثرة تكرره دون الآخرين فقال :

(فصل الحيض)

نفسه السيلان يقال حاض الوادي إذا سال مأؤه وشرعاً (هو الدم) أو الصفرة شيء كالصديد تغلوه
سفرة أو الكدرة بضم الكاف شيء كدبر ليس على ألوان الدماء (الخارج) لا الداخل (بنفسه) لا بسبب
ولادة ولا افتضاض بوطء أو غيره ولا بعلاج كدواء خرج به قبل وقته المعتاد فليس بحيض قال المنوفي
والظاهر أنه لا تدخل به المعتدة وتوقف في تركها الصلاة والصيام قال تلميذه العلامة خليل والظاهر على بحثه

من قبل من تحمل عادة وأقله دفعة وأكثره يختلف باختلاف النساء فإن كانت مبتدأة

عدم تركها قال الأجهوي بل الظاهر (١) أنها تركها لما لاحتمال أنه حيض وتضميمها لاحتمال كونه غير حيض انتهى وأما لو فعلت دواء لتأخيرها عن وقته المعتاد ولم يكن بها رغبة حمل وتأخيرها فالظاهر أنها لا تكون حائضا في العبادة ولا في العدة طال زمن تأخيرها أو قصر اعربهم الحيض بأنه الدم الخارج وأما لو جعلت دواء لاثباته في زمنه المعتاد لولا مرضها فأتى في وقته المعتاد في الصحة حيض في البابين والذي في سماع ابن القاسم وكلام ابن كنانة أن وجوده بدواء قبل زمنه المعتاد حيض أيضا مع كراهة فعل ذلك لها وذكره الخطاب في معرض الرد على ابن فرحون ولم يذكر ما يخالفه فيدل على قوته وعليه فقوا خرج بنفسه شامل لما خرج بدواء وإن كان بعيدا ويحترز به عن دم الولادة والافتضاض (من قبل) لا من دبر أو ثقبه (من تحمل عادة) كراهة مقارنة مقارنة للبلوغ وأدلى ما يأتي حين وجود علامات كتمن إبط وبفور ثرى ونبات عانة لا ما يأتي قبل المراجعة فليس بحيض كفت ست أو سبع سنين إلى تسع وعنها احترز بقوله من تحمل عادة قال التتائي ومنتهى الصغير تسع وهل أولها أو وسطها أو آخرها أقوال انتهى ومقتضاه أن ما تراه بعد تسع حيض لكنه يقيد بما إذا لم يقطع النساء بخلافه وقال الشافعي أعجل النساء حيضا نساء تهامة فأنهن يحضن لتسع سنين هكذا سمعت ورأيت جدة لها إحدى وعشرون سنة انتهى واحترز به أيضا عن المحقق بأسها وهي بنت سبعين ولا يحتاج لسؤال النساء ويسأل النساء في بنت الخمسين إلى المبعين فإن قطعن بأنه حيض أو شككن فيه فحيض لا يمكن حملها عادة فإن قطعن بأنه ليس بحيض فلا وقال السهوري قول المختصر عادة لم يحترز به عن شيء إنما هو لبيان أن إمكان الحمل عادي لا غفلي ولا شرعى انتهى (وأقله) أي الحيض باعتبار الخارج دفعة) يضم الدال القطرة من المطر وغيره وبفتحها المرة وكلاهما هنا صحيح وهذا بالنسبة للعبادة لا العدة للرجوع في قدره فيها للنساء ولا حد لأقله باعتبار الزمن (وأكثره) باعتبار الزمان (يختلف باختلاف النساء) ولا حد لأكثره باعتبار الخارج (فإن كانت مبتدأة) وهي التي لم يتقدم لها حيض قبل ذلك وتماضي بها الدم فأنها تمكث خمسة عشر يوما حيث لم تكن حاملا وهو مراده

(١) (قوله بل الظاهر أنها تركها الخ) قد يقال لا نسلم أن هذا هو الظاهر لأن هذا شك في المانع الذي هو الحيض والشك في المانع لغو وحينئذ فالظاهر فعلها لاحتمال كونه غير حيض فلا يفوت الأداء في الوقت وقضاء الصوم فقط احتياطا لاحتمال أنه حيض انه يسوقى مع إيضاح

فنصف شهر كأقل الطهر وإن كانت معتادة فتلاثة استظهاراً على أكثر عاداتها لم تجاوز نصف شهر وإن كانت حاملاً في الثلاثة أشهر إلى ستة فنصف شهر عشرون يوماً ونحوها وإن انقطع لفقت أيام الدم فقط على ما تقدم ثم تكون مستحاضة ويجب الغسل

بقوله (فنصف شهر) أخذنا بالأحوط وليس المراد بتأديته استغراقه الليل والنهار بل لو رأت من الدم في يوم أو ليلة قطرة حسبت ذلك اليوم أو صبيحة تلك الليلة يوم دم فإن انقطع قبله ورأت علامة الطهر طهرت مكانها (كأقل الطهر) نصف شهر أي خمسة عشر يوماً على المشهور وفائدة ذلك أن المبتدأة إذا حاضت وانقطع عنها دون نصف شهر ثم عاودها قبل تمام طهر فتضم الثاني للأول حتى يتم نصف شهر كما يأتي وأكثر الطهر لأحدله (وإن كانت معتادة) غير حامل سبق لها حيض ولو مرة لثبوت العادة عندئذها (فتلاثة استظهاراً) أي أكثره ثلاثة أيام زيادة (على أكثر عاداتها) أي ما لا وقوعاً فإذا اختلفت بأن كانت نارة ثلاثاً ونارة أربعاً ونارة خمساً والثلاثة والأربعة أكثر وقوعاً استظهرت على الخمسة لأنها أكثر أياماً ومحل الاستظهار بالثلاثة (مالم تجاوز) أي مدة كون الثلاثة لم تجاوز (نصف شهر) بأن كانت عاداتها اثني عشر يوماً فأقل فإن جاوزت الثلاثة الخمسة عشر يوماً فلا تتجاوز هي الخمسة عشر فإن كانت عاداتها ثلاثة عشر يوماً فيومين وإن كانت أربعة عشر يوماً فيوم وخمسة عشر فلا استظهار وتكون المرأة بعد أيام الاستظهار وقبل تمام الخمسة عشر يوماً طاهراً حقيقة تصوم وتصل وتوطأ ولما كانت الحامل عندئذ حيض خلافاً للحنفية ودلالة الحيض على براءة الرحم ظنية اكتفى بها الشارع فقال بالنساء وقال مالك ليس أول الحمل كآخره ولذلك كثر الدم بكثرة أشهر الحمل فكما عظم الحمل كثر الدم أشار إلى ما فيها من التفصيل فقال (وإن كانت حاملاً) في شهر أو شهرين فالمشهور أن المبتدأة تمكث نصف شهر والمعتادة تمكث عاداتها ولا استظهار وقيل تمكث عشرين يوماً (في الثلاثة أشهر إلى) تمام (ستة) أشهر (فنصف شهر) أي أكثره لها نصف شهر (عشرون يوماً ونحوها) عشرة أيام (وإن انقطع) الحيض بأن أتاها وانقطع بعد يوم أو يومين أو أكثر أو ساعة وأتاها قبل طهر نام (لفقت أيام الدم فقط) دون أيام الطهر فتلغىها إن نقصت عن أيام الدم اتفاقاً إذ لا يكون الطهر أقل من أيام الحيض أصلاً وكذا إن زادت أو ساءت على المشهور وقد علمت مما مر أن أيام الدم ما حصل فيه الدم أو في ليلة ولو قطرة لاستحاضة به جميعه (على ما تقدم) من التفصيل فالمبتدأة تلغى نصف شهر والمعتادة عاداتها والاستظهار والحامل في شهر أو شهرين إن كانت مبتدأة نصف شهر أو معتادة عاداتها ولا استظهار عليها وفي ثلاثة أشهر فأكثر النصف ونحوه وبعد ستة أشهر عشرين يوماً ونحوها (ثم تكون) بعد تلغيق أيام الحيض على ما تقدم (مستحاضة ويجب) عليها (الغسل)

والعبادة كلما انقطع والطهر بجذوف أو قصة وهي أبلغ فتنتظرها معتادتها أو مع الجفوف
 لآخر المختار ويمنع الحيض صحة الصلاة والصوم ووجوبهما والطلاق وابتداء العدة

والعبادة كلما انقطع) عنها في أيام التلقيح إن علمت أنه لا يعود وقت صلاة بل بعده أو شكت أو لم تعلم
 شيئا فإن علمت بعوده وقتها ولو ضروريا لم يجب عليها غسل (والطهر) الذي لا يصحبه دم استحاضة يكون
 بأحدى علامتين (بجفوف) وهو أن تدخل المرأة في فرجها الخرق فتخرج جافة ليس عليها شيء من الدم
 ومأمعه ولا يضر بالله بغير ذلك من رطوبات الفرج إذ لا يخلو عنها غالبا (أو قصة) بفتح القاف وتشديد
 الصاد ماء أبيض يأتي في آخر الحيض كالجير لأنها مأخوذة من القص وهو الجير لأنها ما يشبهه وقيل
 يشبه العجين وقيل شيء كالخيط الأبيض وروى عن ابن القاسم كالبول وعلى كالمى قال بعضهم
 يحتمل اختلافها باعتبار النساء وأسنانهن والنصول والبدان (وهي أبلغ) لمعتادتها ولمعتادتها معا
 ولمعتادة الجفوف فقط فتطهر برؤيتها ولا تنتظره لأنها تنتظر القصة إذا رأتها (فتنتظرها) ندبا
 (معتادتها) فقط (أو) معتادتها (مع الجفوف لآخر المختار) باخراج الغاية فلا تستغرق المختار
 بالانتظار بل توقع الصلاة في بقية منه بحيث يطابق فراغها منه آخره فعلم أن الأقسام ستة
 معتادة القصة فقط معتادة الجفوف فقط معتادتهما معا وفي كل إما أن ترى القصة أولا أو الجفوف وأنها
 إن رأت القصة أولا ظهرت من غير انتظار في الأقسام الثلاثة وإن رأت معتادة الجفوف أولا فكذلك وإن
 رأت معتادة القصة فقط أو معتادتهما الجفوف أولا انتظرت القصة فإن لم تكن معتادة وهي المبتدأة فالراجح
 أنها تطهر بأى العلامتين رأت فيها سواء وقيل لا تطهر إلا بالجفوف وليس على المرأة أن تنتظر تطهرها قبل
 الفجر لاحتمال إدراك العشاءين والصوم إذ ليس من عمل الناس بل يجب عليها نظره عند إرادة النوم
 ليلا ليعلم حكم صلاة الليل والأصل استمراره عند النوم وكذلك يجب نظره عند دخول وقت كل صلاة
 وجوبا موسعا إلى أن يبقى من الوقت قدر الغسل والصلاة فيجب مضيقا (ويمنع الحيض صحة الصلاة
 والصوم) فرضا ونقلا أداءا وقضاء (ووجوبهما) ولا تقضى الصلاة وتقضى الصوم بأمر جديد من الشارع
 أى دليل دل على وجوب قضائه لعدم تكرره وخفة مشقته (و) يمنع (الطلاق) فهو عطف على صحة أى
 حرم الحيض الطلاق والمراد حرم الشارع طلاقا في حيض لدخول بها غير حامل ووقع وأجبر على الرجعة
 لا لغير مدخول بها ولا لحامل كما يأتي ولو أوقعه على من تنقطع طهرها (و) يمنع أيضا (ابتداء العدة) فيمن
 اعتد بالاقراء فلا تحسب أيام الحيض منها بل مبدؤها من الطهر الذى بعده كما يأتي لأن الاقراء هي الاطهار

والتمتع بما بين السرة والركبة ولو بعد النقاء والتميم ومس المصحف إلا القراءة والنفاس
هو الدم الخارج للولادة ولو بين توأمين أو أكثر ستون يوما فإن تخللها فنفاसान وتقطعه
كالحيض ويمنع ما يمنعه الحيض

وأما المتوفي عنها وهي حائض فتحسب الأربعة أشهر وعشرا من يوم الوفاة (و) يمنع أيضا (التمتع بما بين
السرة والركبة) وهما خارجان وشمل الوطء أيضا وأما ما زاد على الركبة والمرة فيباح التمتع به (ولو بعد
النقاء والتميم) الذي تحل به الصلاة لأنه لا يرفع الحدث لقوله تعالى «ولا تقربوهن حتى يطهرن» أي
يرين الطهر فإذا نظهرن أي بالماء كان التمتع بمسمة أو كتابية أو مجنونة ويجب التوبة من الوطء ويجبرهن
الزوج على الغسل لحلية الوطء ويحل وطؤهن بذات الفسل ولو لم تنوّه لأنه لحلية من باب خطاب الوضع
والصلاة من باب خطاب التكليف ولا يحرم النظر فيما يظهر لما بين المرة والركبة ومحل حرمة الوطء إلا
لطول يضر به فله وطؤها بعد التيمم استحبابا (و) يمنع أيضا (مس المصحف) وكذا بعضه إلا المتعلمة
كما تقدم (إلا القراءة) فتجوز ولو متلبسة بجنازة خوف النسيان إلا أن ينقطع عنها دمه حقيقة أو حكما
كمستحاضة فإنها لا تقرأ إن كانت متلبسة بجنازة لقدرتها على إزالة مانعها ولم يراع هذا التعليل فيما إذا كانت
حائضا فقط وانقطع لأن الأصل استمراره فتجوز القراءة (والنفاس) لغة ولادة المرأة لانفس الدم وشراعا
(هو الدم) أو الصفرة أو الكدرة (الخارج) من القبل (الولادة) معها أو بعدها لا قبلها فحيض على
أرجح قولين والثاني نفاس وفائدة الخلاف هل تحسبه من الستين أم لا ولو كان الدم الخارج للولادة ولم
يبلغ أ كثر النفاس حاملا (بين توأمين وهما ما ليس بين وضعهما ستة أشهر فنفاسان خلافا لمن قال إنه حيض
وعليه فتمكث عشرين يوما ونحوها كمن جاوزت ستة أشهر وأتاها الحيض وهي حامل ولا حد لا أقل
النفاس كالحيض وإن دفعة (وأكثره) إذا تداى مستقلا أو منقطعا ورجع قبل طهر (ستون يوما) ولا
تستظهر إذا بلغتها (فإن تخللها) أي تخال أو كثر وهو الستون توأمين (فنفاسان) فالضمير المستتر الفاعل عائد
على أ كثره والبارز المفعول على التوأمين فإن تخللها أقل من أ كثره فنفاسان واحد مالم يحصل طهر وإلا
فلثاني نفاس مستأنف لا تقطاع الأول بالطهر (وتقطعه) أي النفاس (كالحيض) فتتلفق من أيام الدم
ستين يوما كان لها عادة أم لا وتلغى أيام الاقطاع وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتصل وتوطأ مالم
يحصل طهر تام وإلا حيض (ويمنع) النفاس (ما يمنعه الحيض) من صحة الصلاة والصوم وجوبهما إلى
آخر ما سبق ولها أن تقرأ على المشهور لأن طوله يقوم مقام تكرار الحيض «فائدة» قال يوسف بن عمر

(باب)

على الرسالة ذكر في الاستفتاء عن ابن عباس أنه قال إذا عمر النفس أي الولادة على امرأة يكتب لها أربع آيات في إناء جديد ويمحي ذلك ويمسح بها فرجها وموضع الوجع بعد ما يكون ذاك طاهرا أيضا فتطلق . الآية الأولى قوله تعالى في سورة يوسف « لقد كان في قصصهم عبرة الخ السورة » والثانية في آخر الأحقاف قوله تعالى « كأنهم يوم يرون ما يوعدون إلى قوله بلاغ » والثالثة قوله تعالى في آخر سورة النازعات « كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها » والرابعة أول « إذا السماء انشقت إلى قوله وتخلت » انتهى وسمعت أن قوله وتخلت لا تكتب وعليه فتكون في كلام ابن عباس غير داخلة في الغاية انتهى التثاني على الرسالة ولما فرغ من الكلام على الوسيلة وهي الطهارة صغرى وكبرى وبدلها شرع في الكلام على المقصد وهو الصلاة مقدما لها على بقية الأركان لشرفها وكذا فرضت في السماء قبل الهجرة بسنة وفرضت سائر الشرائع في الأرض فقال .

(باب)

في الكلام على شروطها وأركانها وسننها ومندوباتها ومكروهاتها ومبطلاتها وما يتعلق بها من سهو وجاعة وغير ذلك والصلاة لغة الدعاء قال تعالى « وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم » ولتضمنها معنى العطف عدت بعل وتستعمل بمعنى البركة ومنه عند بعضهم قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل أبي أوفى وبمعنى القراءة قال تعالى « ولا تجهر بصلاتك » وبمعنى الاستغفار قال عليه الصلاة والسلام بعثت إلى أهل البقيع لا صلى عليهم وفي رواية لا تستغفر لهم وشرعا (١) قال ابن عرفة قرينة فعلية ذات إحرام وسلام

(١) (قوله وشع الخ) أعلم أنه اختلف في إطلاق الألفاظ الشرعية كالصلاة والصوم وغيرهما على معانيها هل على طريق النقل أو المجاز أولا نقل ولا مجاز وإنما اعتبر الشارع فيها قيودا زائدة على المعنى اللغوي والقول الثاني هو مذهب المحققين من المتأخرين فهي مجازات لغوية حقائق شرعية وأعلم أن الصلاة فرضت ليلة المعراج في السماء بخلاف غيرها من الشرائع وذلك يدل على تأكيد وجوبها والصحيح أن المعراج وقع في ربيع الأول قال النووي ليلة سبع وعشرين منه والصحيح وهو مذهب الجمهور من المحمدين وغيرهم أن الأسراء والمعراج كانا في ليلة واحدة واختلف في كيفية فرضها فعن عائشة رضي الله عنها أنها فرضت ركعتين ركعتين في الحضر والسفر إلا المغرب فأقرت في السفر وزيد فيها في الحضر وقيل فرضت أربعاً ثم قصرت في السفر ويؤيده آية (فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة) وحديث إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة اهـ مخلصا من البناني

(١) (قوله لأنها أول صلاة صلاها جبريل الخ) يدل على ذلك ما في الموطأ في باب وقوت الصلاة ونصه قال حدثني يحيى بن يحيى الليثي عن مالك ابن أنس عن ابن شهاب أن عمر بن عبد العزيز آخر الصلاة يوماً فدخل عليه عروة بن الزبير وأخبره أن المغيرة بن شعبة آخر الصلاة يوماً وهو بالكوفة فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري فقال ما هذا يا مغيرة أليس قد علمت أن جبريل نزل فصلى فصلى رسول الله ﷺ ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ ثم صلى فصلى رسول الله ﷺ ثم قال بهذا أمرت فقال عمر بن عبد العزيز اعلم ما تحدث به يا عروة أو أن جبريل هو الذي أقام لرسول الله ﷺ وقت الصلاة قل عروة كذاك كان بشير بن أبي مسعود الأنصاري يحدث عن أبيه أنه وهذا الحديث وإن لم يعين الأوقات وأولها إلا أنه ورد من طريق آخر عن أبي مسعود أيضاً وفيه أن جبريل جاء إلى النبي ﷺ حين دلت الشمس فقال يا محمد صل الظهر فصلى الخ آخر الحديث وفيه تعيين الأوقات وإن أولها هو الظهر اهـ من شرح الموطأ للسيوطي

وآخر القامة أول وقت العصر للاصفرار والمغرب غروب الشمس بقدر ما تفعل بعد شروطها

بين قولي لا نعم مسيرة خمسمائة عام وزوال تعرفه الناس وطريقة معرفته أن ينصب قائم معتدل في أرض معتدلة وينظر الى ظله في جهة المغرب وظله فيها أطول ما يكون غدوة وكثر ما ارتفعت الشمس نقص الظل حتي تنتهي إلى أعلى درجات ارتفاعها فتقف وقفة ويقف الظل فلا يزيد ولا ينقص وذلك وسط النهار ووقت الاستواء ثم تميل إلى أول درجات انحطاطها في المغرب فذلك هو الزوال أي ذاك إذا زالت الشمس وأخذ الظل في الزيادة من جهة المشرق عن تلك القطعة التي زالت عنها الشمس فمن تلك الزيادة ابتداء القامة ووقت الظهر ثم لا يزال يزيد إلى أن يصير ظل القائم مثله بعد الظل الذي زالت عليه الشمس فذلك آخر وقته وهو آخر القامة وقامة كل إنسان سبعة أقدام بقدم نفسه وأربعة أزرع بذراعه (وآخر القامة أول وقت العصر) وهو يقتضي أنها تشارك الظهر في آخر وقتها بقدرها أي فهي داخلية على الظهر وهو أحد قوانين ويرتب عليه أمران منع تأخير الظهر عن وقتها حتى يفعلها أول القامة الثانية وصحة صلاة العصر آخر وقت الظهر بقدر ما سمعها والفول الثاني أن الظهر داخلية على العصر ويرتب عليه أمران أيضا جواز تأخير الظهر حتي يوقعها في أول القامة الثانية وبطلان صلاة العصر في آخر القامة الأولى لكونها صليت قبل وقتها وانتهأؤه (للاصفرار) في الأرض والجدران لافي عين الشمس إذا لا تزال نقية حتي تغرب قاله الباجي وفي الصحيحين من صل البردين دخل الجنة والبردان يفتح الموحدة وسكون الرء الصبح والعصر وفي حديث حافظوا على العصرين صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها يريد الصبح والعصر لأن العصر مأخوذ من طرف النهار والعرب تسمى كل طرف من النهار عصرا (و) ابتداء الوقت الاختياري (للمغرب غروب الشمس) أي مغيب جميع قرصها وهذا هو الغروب الشرعي وأما الميقاتي فغروب مركزها وهو أقل من الشرعي بنصف درجة كما في الخطاب فالشرعي مغيب جميع قرصها عمن في رؤوس الجبال في العين الحمئة ويقبل السواد من المشرق ولا عبرة بمغيبها عمن في الأرض خلف الجبال بل المعتبر دليلا على غيبتها اقبال الظلمة لخير إذا أقبل الليل من هاهنا يعني المشرق وأدبر النهار من هاهنا يعني المغرب فقد أفطر الصائم أي دخل وقت فطره شرعا ولا ضرر أثار الحمرة ولا بقاء شعاعها في الجدران وانتهأؤه (بقدر ما تفعل) أي قدر ثلاث ركعات (بعد) مراعاة (شروطها) تحصيلها في فاقدها وقدرها في محصلها جواز تأخير صلاته بقدر تحصيل شروطها من طهارة حدث وخبث صغير وكبرى مؤنية وتراية وسترعورة واستقبال قبله لمن كان محسلا لها ويزاد على شروطها اقامه بعد الادان وقد استبرأ معتاد لمن

(م ١٣ عمروسي) جزء أول

والعشاء من غروب الشفق الأحمر لثلاث الأول وللصبح من الفجر الصادق للطلوع وهي الوسطى

احتاجه وأما من عادته التطويل فيه بحيث يخرج الوقت فإنه يصلى بحقه ان قدر وأتم أركانها والا وجب البول والاستبراء ولو خرج الوقت حيث لم يكن لمسا وما ذكره وقت افتتاحها وأما وقت امتدادها بعد الدخول فيها فآخر الشفق ولا يجوز تطويل القراءة فيها إلى ما بعد الشفق وغيرها مناه فيمتنع تطويله إلى أن يقع شيء منه بعد اختياره (و) ابتداء الوقت الاختياري (للعشاء من غروب الشفق الأحمر) عندنا كما كثر لعلماء وعند أبي حنيفة من غروب البياض وهو يؤخر عن غروب الأحمر ودليلنا أن الغوارب ثلاثة الشمس والشفقان والطوالع ثلاثة الشمس والفجران والحكم للوسط من الطوالع فكذلك من الغوارب وأتم هذه (لثلاث الأول) ويحسب من الغروب ولابن وهب أنه المألوف الفجر (و) ابتداء الوقت الاختياري (للمصبح من الفجر الصادق) وهو المستطير بالراء أي المنتشر بالضياء حتى يعم الأفق لقوله تعالى « يخافون وما كان شمره مستظيرا » أي منتشر والكاذب هو المستطيل باللام لصعوده في كبد السماء كثيثة الطيلسان ويشبه ذنت المرحان بكمر السين أي الذئب والأسد الظلمة لونه وبياض باطن ذنبه وانتهائه (لطلوع) أي طلوع الشمس وهو رواية ابن وهب في المدونة والا كثر وعزاه عياض لكافة العلماء وأئمة الفتوى قال وهو مشهور قول مالك « ابن عبد الله » وعليه الناس . ابن العربي ولا يصح عن مالك غيره فلا ضروري لها وقيل اختيارها الاسفار (١) الأعلى وهو الذي يميز الشخص فيه جلسه تميزا واضحا (وهي الصلاة الوسطى) في قوله تعالى « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى » على المشهور وهو قول مالك وعلماء المدينة وابن عباس وابن عمر تأييد الاسط بمعنى المختار والافضل كما في قوله تعالى « أمة وسطا . وقال أوسطهم » وقد تفضل مصلحة الأقل على الأكثر كالقصر على الإتمام والوتر على الفجر والفاعل المختار يفضل ما شاء أو بمعنى المتوسط بين شيئين وهو أولى لأن قبلها ليلتين وبعدها نهاريتين وهي منفردة بوقت لا يشاركها فيه غيرها من الصلوات وأيضا فإنها صلاة يضيعها الناس لنومهم عنها وعجزهم عن القيام بها فخصت بالتأكيذ لذلك وقيل هي العصر وهو الصحيح من جهة الأحاديث وما من صلاة إلا وقيل إنها الوسطى وقيل أخفبت ليجتهد في الجميع كما في ساعة الجمعة وإيلة القدر (والافضل

(١) (قوله وقيل اختيارها الاسفار الخ) القولان مشهوران ولكن الثاني الذي ذكره بقوله وقيل أشهر وأقوى كما في الدسوقي والعدوي وقوله وهو الذي يميز الشخص الخ أي بالبصر المتوسط في محل لا سقف فيه ولا غطاء

والأفضل للفتقديمها أول الوقت مطلقا وللجماعة تقديم غير الظاهر وتأخيرها لربع القامة وإن شك في دخول الوقت ووقعت لم تجز ولو وقعت فيه

للفذ « ومن ألحق به كجماعة لا تنتظر غيرها (تقديمها أول الوقت) المختار بعد تحقق دخوله (مطلقا) صباحا أو ظهرا أو غيرهما في صيف أو شتاء تقديمًا نسبيًا فلا ينافي ندب تقديم النفل على العصر كما بحثه صاحب المختصر وعلى الظهر كما استظهره الخطاب وغيرهما لا نافلة قبله فللمبادرة به أولى لأن المغرب سيد كر كراهة النافلة قبلها والصبح لا يصلى قبلها إلا الفجر والورد بشرطه والشنع والوتر كما يأتي والعشاء لم يرد شيء بخصوصية النفل قبلها والانضال للفتذ بمها فذا على إيقاعها في جماعة آخره ثم إن وجدها ولو في الضرورى أعاد فإن لم يقدمها وأخرها إلى آخره فلا إثم عليه إلا أن يظن الموت فقط دون بقية الموانع لا مكان زوالها في الوقت فيجب التقديم ويأثم بالتأخير لكن إن أخرها لم يمت وأوقعها في آخر الاختبارى كانت أداء (و) الأفضل (للجماعة) المجتمعة التي تنتظر غيرها (تقديم غير الظهور) الأفضل لها (تأخيرها) أى الظهر (لربع القامة) بعد ظل الزوال لاجتماع الناس صيفا وشتاء وربع القامة قدر ذراع الانسان ويزاد على ربع القامة لشدة الحر لغوله عليه الصلاة والسلام إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم ومعنى الإبراد بها إيقاعها في وقت البرد والمراد بفيح جهنم نفسها (وإن شك) مكلف (في دخول الوقت) (١) وعدم دخوله وحلى حينئذ (ووقعت لم تجز) مع تبين وقوعها قبله أو عدم تبين شيء بل (ولو وقعت فيه) لتردد النية وعدم يقين براءة الذمة والمراد بالشك مطلق التردد فيشمل الظن فلا يعمل عليه وشكك قبل دخوله في الصلاة وفي أثناءها بعد دخوله فيها جازما به وكذا شكك بعد فراغها مع جزمه به عند دخوله حيث لم يتبين وقوعها فيه وليس الشك في أثناءها هنا بمنزلة شكك أثناءها في طهارته بل يبطل ولو تبين الوقوع فيه لأن ما هنا شك في السبب وذلك في النطر والاول أقوى لأنه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم والشرط يلزم من عدمه العدم فقط ولأن الشك في الوضوء غير مؤثر عند جمهور العلماء

(١) (قوله وإن شك مكلف في الوقت الخ) وأما إذا شك في خروجه فانه ينوى الأداء لأن الأصل البقاء وقيل لا ينوى أداء ولا قضاء لأنه غير مطلوب مع المبادرة على الفعل حرصا على الوقت فلو ظن بقاء الوقت فنوى الأداء ثم تبين خروجه صححت صلاته انه انما واستظهر بعضهم انه لو ظن خروج الوقت فنوى القضاء ثم تبين البقاء صححة الصلاة كذلك اه ما خصا من الدسوقي

والضرورى بعد المختار للغروب ، فى الظهرين وللجهر فى العشاءين وتذكر فيه الصلاة بركعة
والكل أداء والظاهران والعشاآن بفضل ركعة عن الأولى

خارج المذهب بخلاف السبب (و) ابتداء (الضرورى) كائن (بعد) أى عقب ولو (المختار) فى حق كل أحد
ماعدًا الخائف على عقله عند وقت الثانية والمسافر يجمع جمع تقديم فهو قبل مختار الثانية لهما وبعد دخول
مختار الأولى لا قبله أيضا إذ لم يقل به أحد وسمى ضروريا لاختصاص جواز التأخير إليه بأرباب الضرورات
وأثم غيرهم وإن كان الجميع مؤدبين ويمتد ضرورى الظهر الخاص ضروريته بها من دخول مختار العصر
وهو أول القامة الثانية أو بعد مضي أربع ركعات الاشتراك فيها إلى الاصفرار منتهى العصر ثم يحصل
بينه وبين الظهر الاشتراك فى الضرورى (للمغرب فى الظهرين) ومقتضاه أن العصر لا تختص بأربع قبل
المغرب وهو رواية عيسى وأصبع عن ابن القاسم ورواية يحيى عنه تختص فعلى الثانى من صلت العصر
ناسية للظهر إن حاضت لأربع قبل المغرب قضت الظهر وإن قدمت لذلك قصرتها وإن سافرت لركعتين
أتمتها وإن صلتها بثوب نجس والعصر بطاهر وذكرت الأربع لم تعدها وعلى الأول العكس فى الكل
ومحل الخلاف إن صلت العصر وإلا اختصت اتفاقا ويجرى ذلك فى قوله (وللجهر فى العشاءين) فضرورى
المغرب من الفراغ منها إلى الثلث الأول الذى هو اختياري العشاء ثم يحصل الاشتراك بينهما للجهر (وتذكر
فيه) أى الوقت الضرورى (الصلاة بركعة) بسجديتها مع قراءة فاتحة على الراجح قراءة معتدلة ومع طمأنينة
بركوع ورفع منه وسجود وبين سجديتين واعتدال بعد الظهر كما يأتى وكذا يدرك الوقت الاختياري
بركعة على الراجح لكن لا يأتى فى الاختياري بفضل ركعة عن الأولى كالضرورى لعدم الاشتراك فى
الاختياري (والكل) أى الركعة التى فعات فى الضرورى وما فعل بعده (أداء) حكما فلو حاضت امرأة فى
ماعدًا الركعة الأولى سقطت عنها تلك الصلاة لأنها حاضت فى وقتها وكذا لو أغشى على شخص فيه ويجوز
الاقتداء به فيه على الراجح ولا يقال شرط صحة الاقتداء الأداء أو القضاء لكل من الامام والمأموم
وهذا قضاء خلف أداء فكيف صح لنا نقول إن ماعدًا الركعة التى فى الوقت وإن كانت أداء حكما فهو
قضاء حقيقة فصار قضاء خلف قضاء (و) تذكر فيه المشتركما الوقت وهما (الظهران العشاآن بفضل ركعة عن)
الصلاة (الأولى) عند مالك وابن القاسم لأنه لما وجب تقديمها وجب التقدير بها خلافا لابن عبد الحكم
القال بفضل ركعة عن الأخيرة لكون الوقت إذا ضاق يختص بها فيقدر بها ولا يلزم من التقدير بها على
كلامه تقديمها ولكن لا تظهر فائدة الخلاف فى النهاريتين لاتحاد ركعاتهما ولا فى الليليتين قصرهما وإتمامهما
لقصره الثانية إن سافر قبل الجهر ولو لركعة وإتمامها إن حضر ولو لركعة لما يأتى فذلك فرضوها فيهما

كحائض طهرت وأثم من آخر الصلاة إليه إلا لعذر والمعدوم غير كافر يقدر له الطهر

باعتبار الوجوب والسقوط لأرباب الأعذار حضرا وسفرا وقد أشار إلى مثاله بقوله (كحائض طهرت) ثلاث قبل الفجر في السفر فعلى القول الأول تدرك الأخيرة والى الثاني تدركهما بفضل ركعة عن العشاء المقصورة ولا ربع أو اثنتين حصل الوفاق وكذلك إذا طهرت قبل الفجر لا ربع في الحضر فعلى الأول تدركهما بفضل ركعة عن المغرب لا عشاء وعلى الثاني تدرك العشاء فقط وتسقط المغرب إذ لم يفضل لها في التقدير بالعشاء شيء وخمس أدر كتمها ولثلاث سقطت الأولى اتفاقا (وأثم من آخر الصلاة) كلها بناء على أن الاختياري يدرك بركة وهو الراجح (إليه) أي إلى الضروري لأن أوقعها أو ركعة منها في آخر الاختياري فلا إثم عليه ولا يشترط العزم على الأداء فيه عند التأخير على الراجح (إلا لعذر) فلا يأتى بالعذر الكفر (١) وإن برودة والاعناء والجنون والنوم ويجوز قبل الوقت ولو خشي الاستغراق حتى يخرج الوقت لأنها لم تجب بعد وأما النوم بعد دخول الوقت فإن علم أو ظن أنه يبقى حتى يخرج الوقت فإنه لا يجوز والنسيان والحيض والنفاس لا السكر بحرام لا دخاله على نفسه وأما بخلافه فكالمجنون ومقتضاه أنه لو استغرق به الوقت لسقطت عنه صلاة ذلك الوقت والصبا فإذا بلغ في الضروري ولو بأدراك ركعة وجب عليه صلاتها ولو كان صلاها قبل ولو نوى بها العرض ولا يعيد وضوءه إن بلغ بكتابات فإن بلغ بذلك في أثناءها كلها نافذة إن اتسع الوقت وإلا قطع وابتدأها (والمعدوم) المتقدم (غير كافر) (٢) أصلا أو ردة أما هو فيلزمه ما أدرك وقته من حين يسلم لا انتفاء عذره بتركه الإسلام مع تمكنه منه (يقدر له الطهر) الاخصر أو الأكبر بالماء إن كان من أهله وإلا بالصعيد وإذا حصلت الأعذار المتقدمة ماعدا الصبا لعدم تأنيبه في وقت صلاة سقطت إلا النوم والنسيان فلا يسقطان المدرك وإنما يسقطان الأثم كما مر ولما أنهى الكلام على الأوقات وعلى إثم المؤخر عن الاختياري لغیر عذر إلا الضروري وأولى عنهما وكان الأثم ربع التكليف شرع يذكر حكم غير المكف مجيبا به عن سؤال مقدر تقديره هذا حكم المكف فما حكم

(١) (قوله والعذر الكفر الخ) أي فإذا أسلم المكافر الأصلي أو المرتد في الوقت الضروري للظهر مثلا وصلى تلك الصلاة فيه فإنه لا يأتى سواء قلنا بأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أم لا لأن الإسلام يجب ما قبله اهـ

(٢) (قوله غير كافر) حاصله أن الكافر إذا أسلم وقد بقي من الوقت الضروري ما يسع ركعة فقط وجبت عليه الصلاة ولا يقدر له زمن للظهر ولا إثم عليه إن أداها بالطهارة وصلّاها خارج الوقت

ويؤمر الصبي بالصلاة لسبع سنين ويضرب عليها لعشر

غيره بقوله (ويؤمر) نداء الشخص (الصبي) ذكر أو أنثى كالولي على الصحيح (بالصلاة) المفروضة (لسبع سنين) أي لدخوله فيها كالحطاب واستظهاره الاجتهاد لمبادرته للعبادة خلافا لمن قال لتمامها (ويضرب عليها) ضربا غير مبرح (لعشر) أي لدخوله فيها لتمامها والصحيح أن الضرب هو كونه الاجتهاد المؤدب ومثل الصبي الزوجة فلزوجها ضربها على ترك الصلاة ضربا غير مبرح وهو غير محدود والضرب مقيد بقيادته أن لا يضر بوعيد أو تقريع لا يشتم فيمنع كما قرئ وأن يعلم أو يظن إفادته وإلا ترك لأن الوسيلة إذا لم يترتب عليها مصلحتها لا تشرع والأمر للصبي بالفعل ولوليه بالأمر بها من الشارع لخبر أبي داود مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع فهما مأموران (١) مأجوران لأن الصحيح كما قال الخطاب أن أعمال الصبي تكتب له ولا تكتب عليه السيئات انتهى وقوله عليه الصلاة والسلام رفع القلم عن ثلاث نص في أن المرفوع إنما هو ما يكون عليه لا ما يكون له فاجر عمله له لا غيره بدليل قوله عليه الصلاة والسلام للمرأة الخنعية التي أخذت بضبعي الصبي وقالت لهذا حبي قال نعم ولك أجر والحامله على الطاعة أجر عمله وقال أبو عمران وقد ثبت أن الصغار يتفاوتون في منازل الجنة بقدر تفاوتهم في الأعمال الصالحة في الدنيا كما أن الكفار في جهنم كذلك بقدر كفرهم انتهى وقول من قال لا أجر كله لا يؤيه إما على النصف أو الثلث الأب والثلثن للأم غلط سببه الجهل بالسنة والفرقة بينهم في المضاجع عند النوم مندوبة للحديث المتقدم وتكون عند العشر على الراجح وإن كان قول ابن وهب لا عند سبع وإن كان قول ابن القمام وتحصل الفرقة من حيث هي بثوب حائل بينهما خلافا للخمى في أنها لا تحصل إلا فرش لكل واحد على حدة وسواء كانوا ذكورا أو إناثا أو مختلطين ويكره عدم الفرقة بينهم وكذا بين صبي وأمه وأمه والمخاطب بذلك الولي وظاهره ولو مع قصد لذة (٢) ووجودها لأن لذتهما كلاً لذة ويحرم التلصق بالعين مع قصد أو وجدان مطلقاً بالعورة أو غيرها بحائل أم لا كبعورة من غير حائل وإن لم يحصل قصد ولا وجدان لا بحائل فيكره كغيرها بغير حائل من

(١) (قوله فهما مأموران الخ) أي الولي والصبي وقوله في الحديث بضبعي) مثني ضبع قال في القاموس (الضبع) العضد كلها أو وسطها بلحمها أو الأبط أو ما بين الأبط اهـ

(٢) (قوله ولو مع قصد المذلة الخ) فيه نظر بل الظاهر أنه يجب على وليه منعه حينئذ كما يجب عليه منعه من أكل الميتة وكل ما هو معصية في حق البالغ كشراب الخمر وإضافان القصد بالحديث المذكور تعليم الأمة الآداب المتعلقة بالصبيان لينشأوا على أحسن الآداب ومكارم الأخلاق

و يمنع النفل وقت طلوع الشمس وغروبها وخطبة الجمعة

غير قصد ولا وجدان وأما بحائل فحائز وإن تلاصق بالغ وغيره فيجوز الحكم في البالغ على ما مر ولا حرمة على غيره والنظر الى العورة حرام لخبر أبي داود عنه (عليه السلام) لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا المرأة إلى المرأة ولا يفضي الرجل إلى الرجل في نوب ولا المرأة إلى المرأة في نوب واحد وظاهر الحديث جواز اجتماع الرجلين والمرأتين في كساء واحد سواء جعل وسط الكساء بينهما أم لا حيث لا يرى واحد منهما عورة صاحبه ولا مسها ويؤخذ منه جواز اجتماع الرجلين في مستحجم واحد حيث لا يرى واحد منهما عورة صاحبه ولا مسها (و يمنع النفل) (١) وهو هنا وفيما يأتي في المكروه ما قاله الفرض فيشمل الجنازة وقضاء النفل المفسد وكذا المنذور إن قيد نذره بوقت منع أو كراهة لعدم لزومه أو أطلقه عند الوانوغى رعيًا لأصله (وقت طلوع الشمس) أى ظهور حاجبها من الأفق حمراء إلى ارتفاع جميعها (وغروبها) أى استتار طرفها الملاقي للأفق إلى زهاب جميعها لخبر إذا بدا حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى تبرز وإذا غاب حاجبها فأخروا الصلاة حتى تغيب وخبر لا تتجروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها فانها تطلع بقرنى شيطان قيل قرناه جانباً رأسه وقيل معنى القرن القوة (٢) أى تطلع حين قوة الشيطان والراجح كونه على ظاهره وهو أن المراد جانباً رأسه ومعناه أنه يدنى رأسه إلى الشمس في هذه الأوقات ليصير الساجد فيها كالساجد له (و) يمنع النفل أيضاً وقت (خطبة الجمعة) خوفاً من الاشتغال عن سماعها الواجب وسواء الداخل والجالس ولا مفهوم لقوله عند الخطبة بل وقت جلوسه وعند صعوده المبر وإما اقتصر على المتفق عليه انكالا على ما يأتي في باب الجمعة والمراد بالخطبة الجلوس ويشمل الخطبتين وكره فيما يظهر نفل عند خطبة غير جمعة ولم يذكر حرمة النفل حين إقامة الصلاة لعدم اختصاص النفل بها وإعدم اختصاصه بوقت

(١) (قوله و يمنع النفل الخ) اعلم أن منع النفل في الأوقات الثلاثة التي ذكرها إذا كان النفل مدخولاً عليه والا فلا منع كما إذا شرع في صلاة العصر عند الغروب أو في صلاة الصبح عند الخطبة وبعد أن صلى ركعة منها تذكر أنه صلاها فإنه يشفع تلك الركعة بركعة رخصت الصلاة نفلاً ولا حرمة عليه لأن هذا النفل وإن وقع في وقت نهى لكانه غير مدخول عليه

(٢) (قوله وقيل معنى القرن القوة) وتكون التثنية للإشارة على قوة تلك القوة كأنها قوتان واستعمال القرن في القوة مجاز من استعمال اسم السبب في المسبب لأنه يتسبب عن القرن القوة ولذا كان الأولى بقاءه على ظاهره لأن الأصل بقاء اللفظ على ظاهره إلا لداع ولاداعي هنا

ويكره النفل بعد فرض عصر إلى أن تصلي المغرب وبعد فجر إلى أن ترتفع الشمس قدر رمح إلا ركعتي الفجر والورد وتجوز الصلاة في مرائب البقر والغنم و

وإنما هو لوجوب الاشتغال بالمقامة ولئلا يطعن في الامام فهو لأمر آخر كنفل من خشي خروج وقت الفريضة ومن عليه فوائت ولا يقل النفل عند الخطبة أيضا ليس لمخصوص الوقت بل لأمر آخر هو السماع لأننا نقول لما كانت منضبطة بوقت وتكرر في كل أسبوع واختص التحريم فيها بالنفل شابهت الوقت المحدود المختص بذلك (ويكره النفل) بالمعنى المتقدم (بعد) أداء (فرض عصر) ولو قدمت على الوقت كما في جمع التقديم وأما قبل أدائه فلا بأس به ولو صلاه غيره ومحل الكراهة إذا كان مدخولا عليه فإذا ذكر بعد ركعة من العصر أنه صلاه شفعها لعدم الدخول عليه وتمتد الكراهة إلى غروب طرف الشمس فيحرم إلى استتار جميعها فتعود الكراهة (إلى أن تصلي المغرب) يكره النفل أيضا (بعد) طلوع (فجر) صادق إلى أن يطلع حاجب الشمس فيحرم إلى أن يكامل جميع قمرها فتعود الكراهة (إلى أن ترتفع الشمس قدر رمح) طويل وطوله اثنا عشر شبرا من الأشبار المتوسطة وبما تقرر اندفع الاعتراض بدخول وقت المنع في عموم وقت الكراهة ولم ينبه على ذلك لقرب العهد وإذا أحرم في وقت نهى قطع وجوبا في وقت الحرمة وندبا في وقت الكراهة (إلا ركعتي الفجر) والشفع والوتر فيصلي ما ذكر بعد الفجر قبل الفرض نام عنه أم لا فان صلى الفرض سقط الشفع والوتر وآخر الفجر لحل النافلة (والورد) قبل الفرض لمن عادته تأخيرها ونام عنه غلبة ولم يخف فوائ الجماعة وفعلا قبل إسمار لافيه فتجوز صلاته بهذه القيود وكذلك يجوز سجود التلاوة وصلاة الجأزة بعد صلاة العصر والفجر قبل الاصفرار والاسفار وكرها فيهما وتقدم ما يحرم ان فيه والمعتمد بجواز صلاة الجأزة وسجود التلاوة بعد المغرب وقبل صلاتها ومحل الحرمة أو الكراهة في الجأزة ما لم يخف عليها التغير وإلا وجبت الصلاة عليها ولا تعاد كما أنه إذا صلى عليها وقت كراهة وان لم يخف عليها التغير فلا تعاد وأصلي عليها وقت منع ودفنت فكذلك وإن لم تدفن أعيدت عند ابن القاسم لا عند اشهب (وتجوز الصلاة في مرائب البقر (١) والغنم) جمع مريض اسم مكان الربوض بمعنى البروك بوزن مقتل (و) تجوز الصلاة

(١) (قوله وتجوز الصلاة في مرائب البقر الخ) المرائب جمع مريض وهو اسم مكان الربوض بمعنى البروك بوزن مفعل كقعر أو وزن مجلس وجمعه أرباض ومرائب ويقال لموضع بروك كل ذي حافر ولمواضع بروك السباع والغنم وربض البطن ما يلي الأرض من البقر والشاة والدليل على ذلك حديث الصحيحين كان عليه الصلاة والسلام يصلي في مرائب الغنم اه بتصرف من الحرشي

في المقبرة والمزبلة والمحجة والمجزرة والحمام إن أمنت من النجاسة وتكره في الكنيسة ومعاطن الابل ومن ترك فرضاً آخر إلى بقاء ركعة من الضروري وقتل بالسيف حداً

(في المقبرة) بثلاث الموحدة كان لمسلم أو مشرك لأنه صلى الله عليه وسلم يش مقبرة المشركين وجعل مسجده موضعها وبناءه أي الجواز مالك على ترجيح الاصل أي الطهارة على الغالب أي النجاسة ولو جعل القبر بين يديه أو عامرة وتيقن نبشها وإن لم يجعل بينه وبينها حائلاً (والمزبلة) بفتح الميم وبضم الميم وبضم بائها وتفتح موضع طرح الزبل (والمحجة) جادة الطريق أي وسطه وقارعة الطريق أعلاه أي جانبه والحكم فيها واحد (والمجزرة) موضع الجزر وهو الذبح والنحر أي المحل بتمامه أي المحل المعد للذبح فيعدل عن محل الذبح ويصلي (والحمام إن أمنت) هذه البقاع الخمس (من النجاسة) وإلا تؤمن بأن شك أعاد في الوقت فإن تحقق أعاد أبداً (وتكره الصلاة) (في الكنيسة) عامرة أو دارسة إن لم يضطر النزول بها الكبرد وخوف وإلا لم تكره بدارسة كعامرة على ما يفهم من المدونة ولا إعادة عليه في الوقت إن كانت دارسة مطلقاً كعامرة اضطر النزول بها كان طاع وصلى بها على فراش طاهر وإلا أعاد بوقت خلافاً لسند والقرافي في عدم الإعادة فالكرهية لا تستلزم الإعادة (و) تكره الصلاة أيضاً في (معاطن الابل) وهي مبارك الابل عند الماء لشرب عللاً وهو الشرب الثاني بعد نهل وهو الشرب الأول ابن الكاتب وهذا إذا اعتيد لذلك أي اعتادت الابل أن تغدوا وتروح إليها وأما لو باتت ليلة في بعض المناهل لجازت الصلاة به لأنه صلى الله عليه وسلم صلى إلى بعيره في السفر وإذا صلى في المعاطن فهل تعاد في الوقت مطلقاً أو الجاهل والعامد أبداً أي استحباباً والناسي في الوقت؟ قولان (ومن ترك) صلاة (فرضاً) من الخمس وطلب بفعله بسعة وقت ولو ضرورياً طلباً متكرراً (آخر) أي أخره الامام أو نائبه فيما يظهر وجوباً مع التهديد بالقتل ويضرب كما في الجلاب عن أصبغ فإن لم يطلب بسعة الوقت بل بضيقه لم يقتل (إلى بقاء ركعة) بسجديتها من غير اعتبار تقدير قراءة فاتحة ولا طمأنينة ولا اعتدال على الأصح صونا للدماء ما أمكن هذا إن كان عليه صلاة واحدة فإن كان عليه صلاتان أخر لبقاء خمس ركعات في الظهرين حضراً وثلاث فيهما سفراً ولا ربع في الليلتين حضراً وسفراً ولا يعتبر في الصلاة الأولى طمأنينة ولا اعتدال مطلقاً ولا فاتحة سوى ركعة مراعاة للقول بأنها إنما تجب بركعة وكذا لا يعتبر في الركعة الأولى من الصلاة الثانية طمأنينة ولا قراءة ولا اعتدال (من الضروري) صونا للدماء والظاهر أنه لا يقدر له الطهارة للصون ويحتمل تقديرها له لعدم إجزائها بدونها وعليه فهل تقدر التزاية للصون أو المائية لاصالتها وإذا قدرت وخيف باستعمالها فوات ركعة فينبغي التيمم (وقتل بالسيف) إن كان ماء أو صعيد وإلا فلا لسقوطها (حداً) على

وصلى عليه غير فاضل ولا يطمس قبره والجاحد كافر (فصل الأذان)

المشهور (١) ولو قال أما أفعل ولم يفعل لان القول بلا فعل لا أثر له لانه إنما قتل لا أجل الترك والتارك محقق منه (وصلى عليه غير فاضل) وكره لفاضل صلاته عليه ردعا لغيره (ولا يطمس قبره) أى لا يخفى بل يسلم كغيره من قبور المسلمين وبكره اخفائه فيما يظهر ولا يقتل بالفائقة التى لم تطأ بسعة وقتها ومثل من قال لأصلى من قال لا أوضأ أو لا أغتسل من جنابة أو لا أصوم رمضان ويراعى قدر ما يسع الغسل أو الوضوء مع الزكوة من الضرورى ويقبل على ما استظهر ويؤخر في الصوم إلى أن يبقى لطلوع الفجر قدر ما يوقع النية فإن لم يفعل قتل ومن ترك الحج والله حسبه والزكاة تؤخذ كرها وإن بقتال أو الجاحد (لمشروعية الصلاة) ركوع أو سجود أو وضوء أو غسل وليس حديث عهد للإسلام (كافر) اتفاقا بل اجماعا ويستتاب كل مرتد ولما فرغ من الكلام على الوقت شرع يتكلم على ما يعلم به دخوله فقال

(فصل الأذان (٢))

عنه الاعلام بأى شيء قال تعالى «وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر» وأذن في الناس بالحج «وانطلاحا للأعلام بدخول وقت الصلاة المفروضة بالألفاظ المشروعة والأصل فيه من القرآن قوله تعالى «يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة الآية» ومن السنة حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه لا عبد الله بن زيد بن عاصم قال لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس ليعمل حتى يضرب به ليجمع الناس للصلاة طاف به وأنا نائم رجل يحمل ناقوسا فقلت له يا عبد الله أتبيع الناقوس فقال ما تصنع به قلت ندعو للصلاة فقال الأذان على خير من ذلك فقلت بلى قال تقول الله أكبر الله أكبر وذكر الأذان والإقامة فلما أصبحت أتيت النبي ﷺ فأخبرت بهما رأيت فقال إنها لرؤيا حق إن شاء الله تعالى فتم مع بلال وألقى عليه ما رأيت فليؤذن ففعلت فلما سمع عمر الأذان خرج عمر مسرعا ليسأل عن الخبر فقال يا رسول الله والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل ما رأى فقال الرسول الحمد لله وهذا وإن كان أصله رؤيا فاثبات

(١) (قوله على المشهور) مقابله قول ابن حبيب فانه يقول يقتل كفرا

(٢) (قوله الأذان) اسم مصدر اذن يقال أذن المؤذن للصلاة أعلم بها وصيغة فعال يفتح الغاء تأتي ائما من فعل بالتشديد مثل ودع وداعا وسلم سلافا وكلم كلاما وزوج زواجا واذن أذانا وقد مرع الأذان في السنة الأولى من الهجرة وقيل في الثانية وقيل في مكة ليلة الاسراء والمشهور الأول وهو الاعلام بدخول الوقت والاجتماع للصلاة وأن الداردار إيمان وكان النبي ﷺ إذا غزا فوما فإن سمع أذانا والا أغار

سنة للجماعة التي تطلب غيرها في الفرض العيني الحاضر والجمعة ويكون بالالفاظ المعلومة مثنى
مرجع الشهادتين بأعلى من صوته أولا

الرسول له إمامة أو حى الله إليه بسجته أولا أن اجتهاده أداه إلى ذلك على اختلاف الأصوات من
له أن يحكم اجتهاده أم لا وهو أفضل من الإمامة على أشهر القولين وقيل الإمامة أفضل واقتصر عليه
الاجهورى في نظمه وعلى أن الإمامة أفضل منه أيضا وهو واجب في المصير كناية عما قيل عليه أهل البيت
تركوه وحرام قبل وقته كعلى امرأة على أحد قولين وكره لها على الآخر (سنة للجماعة) لا للنفذ فيستحب
فقط إن كان مسافرا حقيقة أو حكما كمن بئلا من الأرض بخير الموطأ عن سعيد بن المسيب أنه كان
يقول من صلى بأرض فلاة صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك فإذا أذن وأقام صلى وراءه من الملائكة
كأمثال الجبال وخير أبي سعيد الخدرى وهو قول المصطفى له إني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت
في غنمك أو باديته فأذنت فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء
إلا شهد له يوم القيامة وقوله مدي بالفصر ويرسم بالياء ومعناه غاية وخصها بالذكر لأنها أخفى من
ابتدائه فإذا شهد له من بعده ووصل إليه منتهى صوته فأولى من سمع مبادئاه وهل معنى الشهادة بالشفاعة أو
اشتهاره يوم القيامة بالفضل وعلو الدرجة والاكرام (التي تطلب غيرها) لا التي لم تطلب فيستحب أيضا فقط إن
كانوا مسافرين حقيقة أو حكما وإلا كره لها (في الفرض) لا غيره ولو استتار أمة فيكره (العيني) لا الكفائي
فيكره أيضا فيما يظهر (الحاضر) لا الغائب فيكره كما قاله المصنف وأن يكون في الاختيارى لا الضرورى
فيكره وأن لا يخاف بفعاله خروج الوقت وإلحرام فيحيث وجدت هذه القيود يكون سنة كناية عن حصرها
وسفرا بكل مسجد وبكل موضع جرت العادة بالاجتماع فيه وبعرفة ومزدانة وبمنى ولا يكتفى في المسجدين
الملاصقين أو المتقاربين أو أحدهما فوق الآخر بأذان واحد لهما فتحصل أن الأذان يعتبره أحكام خمسة
ليس منها الإباحة بل السنة والوجوب والحرم والكراهة والندب وقد علم موضع كل (ولو جمعة)
صادق بالأول والثاني فإن كل واحد منهما سنة والثاني أكد لأنه الذي كان بين يديه صلى الله عليه وسلم وهو ما نس
على المنبر ولم يكن يؤذن لها إذ ذاك على محل مرتفع قبل الذي بين يديه فأحدث عثمان بن عفان في خلافته أذاناً
على المأذنة عند دخول الوقت أى أحدث فعله وإلا فهو سنة وأبقى بعده الأذان الذي كان بين يديه صلى الله عليه وسلم
وهو على المنبر فصار ما أحدثه عثمان أولاً في الفعل وثانياً في المشرعية والذي بين يديه أولاً في المشرعية وثانياً في
الفعل والعمل إلى الآن على فعل عثمان (ويكون) الأذان (بالالفاظ المعلومة) حاله كونه (منى) وهى الله أكبر الله أكبر
أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله (مرجع
الشهادتين) استأنانا بأن يعيدهما مرتين فلا يبطل الأذان بتركه (بأعلى من صوته أولاً) بالشهادتين ويكون

مجزوما بلا فصل

صوته في الترجيع مساويا للتكبير على المعتمد ويحتمل بأعلى من صوته أولا بالتكبير فيكون صوته بالشهادتين قبل الترجيع مساويا للتكبير ولا بد من إسماع الناس بالشهادتين قبل الترجيع إسماعا يحصل به الاعلام وإلا لم يكن آتيا بالسنة وحكمة الترجيع إغاطة الكفار ولأن أبا مخذورة أخفى صوته بهما حياء من قومه لما كان عليه من شدة بغضه للنبي صلى الله عليه وسلم قبل اسلامه فدعاه وفرك أذنه وأمره بالترجيع فهو لما زال سببه وبقي حكمه كالرمل في الحج ثم بعد الترجيع يقول حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح ويقول في نداء الصبح الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله فشروعيتها في الصبح منه صلى الله عليه وسلم وقول عمر (١) بن الخطاب للمؤذن حين جاء يعلمه بالصلاة فوجده نائما فقال له الصلاة خير من الصوم اجعلها في نداء الصبح انكار عليه أن يستعمل شيئا من ألفاظ الأذان في غير محله كما كره مالك التلبية في غير الحج لأنه إنشاء من عمر لحكمها ولو أوتر الأذان كله أو أكثره ولو غلطا لم يحزه وانظر في النص هل يغفر كالأقل أم لا وتجب فيه نية الفعل فلو بدأ في ذكر الله بالتكبير ثم بدله أن يؤذن ابتداءه ولا بدنى على ما تقدم لعدم النية وليحذر المؤذن من مد باء أكر فيصير أكر جمع كبر وهو الطبل الكبير فيخرج الأذان إلى معنى الكفر ومن مد همزة أشهد والجلالة لأنه يصير استفهاما ومن الوقف على لا إله إلا الله تعطيل ومن ترك إدغام الدال في الراء من محمد رسول الله لأنه لحن خفي عند القراء ومن فتح اللام من رسول الله فيكون بدلا من محمد ولم يأت بخبر أن فلا يكون مقرا بالرسالة ومن ترك النطق بالهاء من حي على الصلاة والحاء من حي على الفلاح فيخرج إلى الدعاء إلى صلاء النار وإلى الفلا جمع فلاة وهي المغازة ويكون (مجزوما) جزما لغويا أي ساكن الجمل جوازا إلا امتداد الصوت (بلا فصل) فيكره أن يفصل بين كلماتها كلها أو بعضها بكلام غير واجب لا واجب لأنقاذ أعنى إذ ما يجب لا يكره وبأكل أو شرب وقول العمدة يمنع بحمل على الكراهة ومثل ما ذكر في الكراهة الإشارة لسلام أو غيره وفرق بين المؤذن والمصلي حيث كره الرد إشارة للأول وأبيح للثاني بأنه عبادة لا وقع لها في النفس لعدم حرمة الكلام فيه فلو أجزى الرد إشارة لتطرق الكلام . والصلاة أعظمها في النفس لا تطرق فيها من الإشارة إلى الكلام

(١) قوله وقولي عمر الخ) هذا جواب عما يقال إن عمر هو الذي شرع هذا بأن ذلك منه انكار

على المؤذن أن يستعمل شيئا من ألفاظ الأذان في غير محله لا شرع منه لها فليس هو المشرع اهـ

وشروط صحته الاسلام والتكليف والذكورة وفعله في الوقت إلا الصبح فبسدس الليل
ويندب كونه متطهراً صيئاً

لحرمة فيها والملي كالمؤذن ويرد ان بعد الفراغ وإن ذهب المسلم وإذا حصل شيء مما ذكر فإنه ينبغي
مالم يطل فإن طال بأن اعتقد السامع أنه غير أذان ابتدأه كونه فيبتدئه غيره ولا ينبغي على أذان الأول
فان رعى فيه تمادى فان خرج لنفسه ابتدأه فان أذن غيره ابتدأه أيضاً (وشروط صحته الاسلام) فلا
يصح من كافر ولو عزم على الاسلام قبل شروعه ولو على قول ابن عطاء الله بأنه يكون بأذانه مسلماً وهو
المشهور لا نيابة بجملة من قبل إسلامه وإذا ارتد المسلم الأصلي بعد أذانه بطل وأعيد إن بقي الوقت
بعد رده وإلا لم يعد ويبطل ثواب فاعله كمن ارتد بعد ماصلي ثم عاد للإسلام فان عاد ووقتها باق أعادها
وإن عاد بعده لم يعدها وبطل ثوابها (والتكليف) فلا يصح من مجنون وصبي لا يميزه وسكران طافح
ولا من غير بالغ إلا أن يكون ضابطاً وأذن تبعاً للبالغ فيصح (والذكورة) فلا يصح من امرأة ولو على كراهة
منها ولا من خنثى مشكل (وفعله في الوقت) فلا يصح قبله انوات فائدته وهو الاعلام بدخوله فيعاد بعده
ليعلم من قد صلى من أهل الدور أن الأذان الأول قبل الوقت (إلا الصبح فبسدس الليل) أي فيستحب
تقديم أذانه في أول سدس الليل الأخير فالأذان سنة وتقديمه مستحب ويحرم تقديمه قبل السدس
الأخير على المشهور ومقتضى المدخل أنه يسن أن يؤذن لها أيضاً عند طلوع الفجر وأنه أكد من الأول
وأما التسيب والتكبير والدعاء والذكر فبدعة حسنة في الثالث الأخير من الليل عند كثير من العلماء خلافاً
لمن قال إنها مكروهة وإنما خرجت الصبح عن أصل المشروعية للأذان بدليل. فبقي ما عداها على الأصل
ولأنها تدرك الناس وهم نيام فيتأهبون إليها لادراك فضيلة الجماعة والتغليس بخلاف غيرها من الصلوات
فإنها تدركهم متفرقين في أشغالهم فلا يحتاجون إلى أكثر من الاعلام بدخول الوقت (ويندب كونه
متطهراً) أي من الحدث الأصغر والا كبر لأنه داع إلى الصلاة فيبادر إليها فيكون كالعلم العامل إذا
تكلم انتفع الناس بعلمه ويكره له تركها والكراهة في الجنب أشد أي في غير المسجد فيكثر الثواب في
تركه أكثر مما لم تشتد كراهته (صيئاً) أي حسن الصوت مرتفعة بغير تطريب وكره غايظه وممكنه قال
عمر بن عبد العزيز لمؤذن أذن أذانا سمحاً والافاعتزلنا ومرتفعه بتطريب لما فاته الخشوع والوقار ابن
رشد كأذان مصر ابن ناجي والكراهة على بابها ما لم يتفاحش فيحرم ويرجع في المتفاحش لأهل المعرفة والتطريب
تقطع الصوت وترعيده أصله خفة نصيب المزمرة شدة العرج والحزن من الاضطراب أو الطرب كما قاله
سند ويستحب أن لا يكون لحانا وكونه يقوم بأدور المسجد ويراثي الغريب ولا يغضب على من أذن

مرتفعاً قائماً مستقبلاً وحكايته لمن سمعه لآخر الشهادتين ولو متنفلاً لا مفترضاً والاقامة سنة للفرض وهي مستحبة سرّاً للمرأة

موضعه أو جلس فيه صادق القول حافظاً خلقه من ابتلاع الحرام محتسباً أذانه (مرتفعاً) بمحل عال إن أمكن (قائماً) فيكره جالسا إلا لعذر من مرض ونحوه أى فيؤذن لنفسه لا لئاس (مستقبلاً) القبلة إلا لاسماع الناس فيدور ويؤذن كيف يتيسر عليه (و) يندب (حكايته) أى الاذان الواجب أو السنة أو المندوب لا المكروه والحرام (لمن سمعه) بأن يقول مثل ما يقول المؤذن خير إذ سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول وصرف الأمر عن الوجوب تبعيته لغير الواجب فإن لم يسمعه ولو أراض من كصم فلا يحكيه ولو علم بأذانه برؤيته أو أخبار غيره وإن سمع منه جملة اقتصر على حكايتها للحديث المتقدم (لآخر الشهادتين) فقط لأن التكبير والشهد قرينة لكونه تمجيذاً وتوحيداً والخيملة دعاء (١) إلى الصلاة والسمع ليس بداع اليها ولا يمكن الترجيع إلا إذا لم يسمع الشهد الأول ويندب متابعتة والظاهر أن المؤذن إذا رجع التكبير أنه يحكي أولياه فقط (ولو) كان (متنفلاً) أى يصلى النافلة فإن حكى ما زاد على الشهادتين صححت إن أبدل الخيملتين بحوقلتين وإلا بطلت إن قالهما عمداً أو جهلاً لاسهوا وحكاية لفظ الصلاة خير من النوم يبطل حتى النفل لأنه كلام بعيد من الصلاة (لا) إن كان (مفترضاً) فيكره فيها ويحكيه بعد الفراغ منها ولو فرغ المؤذن من حكاية فيها فصحيحه فإن زاد على الشهادتين فكما تقدم (والاقامة سنة) كفاية للجماعة وعين المنفرد والبالغ المذكور (للفرض) العيني لا النفل والكفاية في مكروهة وسواء كان الفرض حاضراً لم يخف خروج وقته أو فائداً (وهي مستحبة) حال كونها (سرّاً للمرأة) حال انفرادها لا مع جماعة فلا تقم ولا تحصل السنة بإقامتها لهم لأن صوتها عورة ولا خصوصية للمرأة بالاسرار بل المستحب لكل منفرد ولو رجلا الاسرار وتستحب الاقامة أيضاً للصبي وتسقط عن الجماعة إذا أقام لهم وإن لم يكن ضابط

(١) (قوله والخيملة دعاء الخ) ويبدل الخيملة بالحوقلة بأن يقول لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أرمها ومعناها التبري من الحول والقوة وقد ورد في الصحيح أنها كنز من كنوز الجنة كما ورد عن ابن مسعود (قال كنت عند النبي ﷺ فقلت لا حول ولا قوة إلا بالله فقال ﷺ تدرى ما تفسرها قلت لا قال لا حول عن معصية الله إلا بمعصية الله ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله ثم ضرب يديه على منكبيه وقال هكذا أخبرني جبريل عليه السلام) وقيل معنى الحول الحركة أى لا حركة ولا استطاعة إلا بشيئة الله ويقول عند قول المؤذن في الصبح الصلاة خير من النوم صدقت وبررت بكسر الراء الأولى وقيل يقول صدق رسول الله ﷺ الصلاة خير من النوم اه عدوى

وتكون بالالفاظ المعلومة مفردة متصلة معربة ويقود معها أو بعدها بقدر الطاقة (فصل شروط الصلاة)

وقت حيث لم يأت فيها بخلل (وتكون بالالفاظ المعلومة) وهي الله أكبر الله أكبر إلى آخر ما تقدم في الأذان غير أنها تكون (مفردة) حتى قد قامت الصلاة ما عدا التكبير فإن شتمها كلاً أو جلاً بطلت ولا تبطل الصلاة بتركها عمداً خلافاً لابن كثر (متصلة) بالصلاة فإن تراخى ما بينها ولو بالدعاء بطلت واستأنفت (معربة) أي الإقامة (ويقوم) المصلي (معها) أي الإقامة (أو بعدها بقدر الطاقة) فلا تحديد فمن المصلين الضعيف ومنهم القوي ولما فرغ من الكلام على الاوقات ومابها الاعلام وكان الدخول في الصلاة كما يتوقف على دخول وقتها يتوقف على وجود شرطها بل عد بعضهم الوقت شرطاً . شرع في الكلام عليه والفرق بينه وبين الفرض المعبر عنه بالركن خروجه عن الماهية ودخول الفرض فيها فقال .

(فصل شروط الصلاة)

ثلاثة أقسام شروط وجوب وشروط صحة وشروط وجوب وصحة فشروط الوجوب اثنان البلوغ وعدم الإكراه (١) على تركها وتصح منه وإن لم تجب عليه حيث صلاها معه وإن لم يصلها وجب عليه قضاؤها عند زواله ولا يقال القاعدة الأصولية (٢) أن وجوب القضاء فرع وجوب الأداء لأننا نقول لما وجبت عليه بالنية ولم يفعل وجب عليه قضاؤها وانظر الإكراه على تركها يكون بماذا وشروط الصحة خمسة طهارة حدث وخبث واستقبال واسترعة وإسلام وأما ترك الكلام وترك الأفعال الكثيرة فاما أن يقال إنهما من الموانع وإما من الأركان وهو الأحسن لدخولها في الصلاة ولذلك اعترض على ابن الحاجب في عدها من الشروط وشروط الوجوب والصحة معا ستة قطع حيض ونفاس وعقل وبلوغ دعوة ودخول وقت ووجود طهر أو صعيد وعدم نوم وسهو وتعرض لشروط

(١) (قوله وعدم الإكراه الخ) نقل البناي أن من أكره على ترك الصلاة يسقط عنه ما لم يقدر على الاتيان به من قيام أو ركوع أو سجود ويفعل سائر ما يقدر عليه من احرام وقراءة وإيماء كما يفعل المريض ما يقدر عليه ويسقط عنه ما سواه فلا إكراه بمنزلة المرض المسقط لبعض أركانها فلا يسقط به وجوبها والإكراه المعتبر هنا ما كان بخوف مؤلم من قتل أو ضرب أو سجن أو قيد أو صفع لذي مروءة اه منه ملخصاً

(٢) (قوله ولا يقال القاعدة الأصولية الخ) ما ذكره ليس قاعدة عند الأصوليين بل هو قول ضعيف عندهم والجمهور منهم على أن وجوب القضاء إنما هو بأمر جديد وأنه لا يتوقف على وجوب الأداء في وقته فالحيض يمنع وجوب الصوم مع أنه يجب قضاؤه

طهارة الحدث والخبث وإذا رعف في الصلاة ورشح قتله بأنامل يسراه العليا ثم الوسطى فإن زاد ما فيها عن درهم قطع وإن سال أو قطر فله القطع ويندب البناء بشروط أن لا يجاوز المكان القريب في نفسه الممكن وأن لا يستدبر القبلة بلا عذر وأن لا يبطأ نجسا

الصحة هنا لما فيها من التفصيل ما عدا الاسلام لعدم اختصاصه بالصلاة وذكر طهارة الحدث والخبث وإن علم مما تقدم ليرتب على ذلك ذكر الرعاف فقال من شروط صحة الصلاة طهارة الحدث قطعاً أصغر أو أكبر بماء أو بدله في تيمم ومسح ابتداء ودواماً إذا كرا قادراً أولاً فلو صلى محدثاً أو طراً حدثه فيها ولو سهواً أو غلبة بطلت بخلاف قوله (والخبث) فإنه ذكر فيما مر أنها واجبة مع الذكر والقدرة فيتحصل من هنا وهناك أنها واجبة شرطاً فليساقولين والفرق بين الواجب الشرط والواجب غير الشرط أن الأول يلزم من عدمه العدم بخلاف الثاني كترك الحزب في الصلاة ولما كان الرعاف منافياً لطهارة الخبث وله أحكام تخصه تنفق بالصلاة شرع بينهما فقال (وإذا رعف) يريد صلاة أي خرج من أنفه دم سائل أو قطر أو رشح قبل الدخول فيها ورجا انقطاعه قبل خروج الوقت الاختياري أو شك آخر وجوباً وصلى بحيث يوقعها كلها أو ركعة منها فيه على الخلاف المتقدم في إدراك الاختياري بدون إثم مع تقدير الطهارة فإن لم يرج انقطاعه قبل خروج الاختياري لظن استغراقه له صلى به إن لم يخش تلطخ مسجد إذ لا فائدة للتأخير وإذا رعف (في الصلاة) وظن دوامه لا أخر الاختياري أتمها إن لم يخش تلطخ فرش مسجد وإلا قطع وأوماً تخوف تأذيه أو تلتخ ثوبه لا جسده وإن لم يظن دوامه لا أخر الاختياري (ورشح) أي لم يسال ولم يقطر (قتله بأنامل يسراه العليا) بأن يدخل أنملة غير الإبهام في أنفه ويحركها مديراً لها ثم يخرجها ويغسلها بالإبهام فكما امتلأت أنملة فتلمها بالإبهام وهكذا إلى أن تنتهي الخمس (ثم) إن ذهب الراشح المذكور القتل بأنامل يسراه الخمس العليا فواضح وصلاته صحيحة ولو زاد ما فيها عن درهم وإن لم يذهب فتل به بأنامل يسراه (الوسطى فإن) أذهب وهو دون درهم أو درهم فلا يقطع وإن (زاد ما فيها) أي الوسطى (عن درهم قطع) أي بطلت صلاته (وإن سال أو قطر) فإن لطخه أو خشي تلوث مسجد قطع وإلا (فله القطع) بسلام أو كلام وله التماضي (ويندب البناء) وفضل مالك مرة القطع وأخذ به أن القاسم قال زروق هو أولى بالعاصي ومن لا يحسن التصرف في العلم لجهله انتهى وإذا قلنا يندب البناء وأراد به فيخرج لغسل الدم ماسكاً أنفه من أسفله أو أعلاه وهو أولى لئلا يحبس الدم ولا يبنى إلا (بشروط) خمسة الأول (أن لا يجاوز المكان القريب في نفسه الممكن) في الغسل بالماء إلى أبعد منه فإن جاوزه مع الإمكان إلى أبعد منه أو بعد في نفسه جدا وجب القطع لا إن جاوزه مع عدم الإمكان ولم يبعد جدا فلا قطع (و) الشرط الثاني (أن لا يستدبر القبلة بلا عذر) بأن لم يستدبر أصلاً أو استدبر لعذر ككون الماء جهته فان استدبر لغيره بطلت (و) الشرط الثالث (أن لا يبطأ نجسا) أصلاً أو وطئه أي

سلم لا قبله ولا بين بغيره ومن زرعه قى لم تبطل صلاته ستر العورة بكشف إن ذكر وقدر وإن بخلوة

سلم (وجوبا واجزأته صلاته (لا) ان رعى (قبله) أى قبل سلام امامه وبعد فراغه من التشهد فلا يسلم بل يخرج لغسله ثم يرجع ويتشهد ولو تشهد قبل سلام امامه ما لم يسلم الامام بعده بالانصراف فيسلم وينصرف بل قال بعضهم لو انصرف لغسل الدم وجاوز الصنفين والثلاثة فسمع الامام يسلم فانه يجلس ويسلم ويذهب قال الخطاب وهذا حكم المأموم وانظر الحكم لو رعى الامام قبل سلامه أو الفذ على القول بينائه ولم أر فيه نصا والظاهر أن يقال ان حصل الرعاف بعد أن أتى بمقدار السنة من التشهد فانه يسلم والامام والمذ في ذلك سواء وان رعى قبل ذلك فان الامام يستخلف من يتم بهم التشهد ويخرج لغسل الدم ويصير حكمه حكم المأموم وأما الفذ فيخرج لغسل الدم ويتم مكانه (ولا بين بغيره) أى الرعاف كسبق حدث أو ذكره أو سقوط نجاسة أو ذكرها خلافا لابي حنيفة في البناء مع الحدث ولا شبه في بناء من رأى في ثوبه أو جسده نجاسة أو أصابه ذلك في الصلاة (ومن زرعه) بذال معجزة غلبة (قىء) طاهر يسير لم يزد منه شيئا (لم تبطل صلاته) فان ازدد منه شيئا بطلت ان كان عمدا ولو يسيرا لانسبانا على الراجح وكذا غلبة على أحد قوانين والآخر تبطل كان أكثر أو كان نجسا بان تغير عن حالة الطعام وان لم يشابه أحد أوصاف العذرة والفلس كالقنى في التفصيل ولما أنهى الكلام على الشرطين المذكورين شرع في الكلام على الثالث فقال من شروط صحة الصلاة (ستر (١) العورة) لمكلف مريد صلاة لا يصح فيعيد في الوقت إذا صلى عريانا وإذا صلى بلا وضوء قال أشهب يعيد أبدا أى ندبا وقال سحنون يعيد بالقرب لا بعد يومين وثلاثة وإنما قال أشهب يعيد أبدا لئلا تترك أنفسهم إلى التهاون بالصلاة ولأن عدم الستر أخف من عدم الوضوء ولا غير مريد صلاة فيستحب له سترها بخلوة (بكشف) أى بمثلثة أى غليظ وهو ما لا يشف أى لا يظهر منه البدن فالشاف وهو ما يظهر منه البدن بلا تأمل كالبندي الرفيع كالعدم والواصف وهو ما يظهر منه البدن بتأمل مكرر ودخل في قواه بكشف النجس إذا لم يجد غيره والحرير كذلك وهو مقدم على النجس إذا اجتمعا والخشيش وكذا الطين على أحد قوانين والآخر لا يستتر به إما لأنه يغلظ العورة وإما لأنه مظنة يسه وتطايره عنها والظاهر الاستتار بالماء لمن كان به ويخرج الوقت وهو به ويصلى بالايماء وأما إن كان في غير ماء وهو عريان فلا يستتر به بل يصلى قائما راعيا ساجدا لأن فيه تقيم الركن على الشرط (إن ذكر وقدر وإن بخلوة) في وضوء أو ظلام فان صلى مكشوف العورة عامدا

(١) (ستر) بفتح السين مصدر وهو المراد هنا وأما الستر بكسر السين فهو ما يستر به

وهي من رجل مع مثله وأمة مع رجل أو امرأة وحرّة مع امرأة بين سرّة وركبة ومن حرّة مع
أجنبي غير الوجه والكفين

قادرا بطلت صلاته ويعيدها أبدا لانسبا أو عاجزا في الوقت وإذا سقط ساتره في الصلاة بطلت ولورده
بالقرب واستخلف إمام وخرج فان تمادى بطلت عليه وعليهم وما ذكره من شرطية الستر أحد قولين
مشهورين والآخر ليس بشرط وإنما هو واجب فقط وعليه فان صلى مكشوف العورة عامدا قادرا أعاد
في الوقت مع الاتم كالعاجز والناسي مع عدم الاتم ومحل الخلاف في العورة المغلظة وما ذكره بعد بقوله
وهي من رجل الخ في العورة الشاملة للمغلظة والمخففة والمغلظة هنا من رجل السوأتان من المقدم الذكر
والاثنان ومن المؤخر ما بين اليته فلا يعيد أبدا لكشف احدى اليته أو بعضهما أوهما أو كشف عانة
وما فوقها لسرة فيما يظهر بل في الوقت فقط ولا يعيد في الوقت لكشف نخذ كما يأتي والمغلظة من مؤخر
أمة الايتان ومن مقدمها فرجها وما والاها فتعيد أبدا لكشف بعض الايتين وما يعيد فيه الرجل
بوقت والمغلظة حرّة بطنها وساقها وما بينهما وما حاذى ذلك خلفها كما يفيد قول ابن عرفة إن بدا
صدرها أو شعرها أو قدمها أعادت في الوقت وإلا أبدا انتهى ومثل الصدر الظهر في الاعادة في
الوقت فيما يظهر الالتذاذ به كصدرها عادة وكتفها وأما المخففة كفخذ لأمة أو رجل وصدر وشعر وأطراف
حرّة فليست من محل الخلاف المذكور وإن وجب الستر لصحة الصلاة مع كشف ذلك اختيارا ولما
اختلفت عدة المصلي بالنسبة لأحواله من ذكورة وحرية وضديهما أشار لتحديد مغلظة ومخففة
بالنسبة لما يطلب ستره بصلاة وللرؤية لا التي فيها الخلاف فقط بقوله (وهي من رجل مع مثله)
أو مع محرم (و) من (أمة) وإن بشائبة لحرية كأم ولد ومكاتب ومعتقة لاجل ومدبرة ومعتق بعضها
(مع رجل أو) مع (امرأة) حرّة أو أمة (و) من (حرّة مع امرأة) حرّة أو أمة ولو كافرة كائنة
(بين سرّة وركبة) وهما خارجان قوله وحرّة مع امرأة بالنسبة للرؤية وأما بالنسبة للصلاة فجميع جسدها
ولو صلت بحضرة مثلها ولا يلزم من ترك واجب بطلان الصلاة بل منه ما يبطلها ككشف بطنها
ومنه ما لا يبطلها كصدرها وأطرافها كما يأتي (و) هي (من حرّة مع) رجل (أجنبي) مسلم ولو عبدها
غير الوغد فيما يظهر جميع جسدها (غير الوجه والكفين) حتى دلاليتها وقصتها وأما الوجه والكفان
ظاهرها وباطنهما فله رؤيتهما مكشوفين ولو شابة بلا عذر من شهادة أو طب إلا لحرف
فتنة أو قصد لذة فيحرم كنظر لأمرد كما للفاكهاني والقلشاني بقصد لذة كخلوة به وإن أمنت
الفتنة كما نقله زروق عن نص الشافعية وقول ابن الفاكهاني مقتضى مذهبنا أن الخلوة به لا تحرم

وغير الوجه والاطراف وترى من الأجنبي ما يراه من محرمه ومن المحرم مع مثله وتعيد الحرة
لكشف صدرها وأطرافها بوقت ككشف أمة نخذاً لا رجل

كما أن النظر له بغير لذة لا يحرم حيث أمنت الفتنة منه فيهما قال الأجهوري ومذهب الشافعي أمس سد
الذرائع وأقرب للاحتياط لاسيما في هذا الزمان الذي اتسع فيه البلاء واتسع فيه الخرق على الراقع انتهى
واحتزنا بالمسلم عن الكافر غير عبدها فعورتها معه جميع جسدها حتى الوجه والكفين وبغير الوغد أي
قيح المنظر فيجوز له ولو مكاتباً أن ينظر أطراف سيدته كالمحرم (و) هي من حرة (غير الوجه
والأطراف) أي أطراف الذراعين والقدمين وما فوق المنحر وهو شامل كشعر الرأس والذراع من
المنكب إلى طرف الأصبع الوسطى فليس له أن يرى نديها ولا صدرها ولا ساقها ومحل جواز الرؤية
للأطراف إذا كان بغير شهوة وإلا حرم حتى ابنته وأمه (وترى) المرأة الأجنبية حرة كانت أو أمة
(من) الرجل (الأجنبي ما يراه من محرمه) الوجه والأطراف وتقدم ما يراه الرجل منها إن كانت حرة
وهو الوجه والكفان وإن كانت أمة ماعدا ما بين السرة والركبة وأهل الفرق بين رؤية الرجل من الأمة
ماعدا ما بين السرة والركبة وبين رؤية الأمة من الرجل الوجه والأطراف فقط وإن كان القياس العكس
قوة داعيتها للرجل وإن سترت بالحياء وضعف داعيته لها (و) ترى المرأة (من) الرجل (المحرم) لها نسباً أو
صهراً أو رضاعاً مسلماً أو كافراً (كرجل مع مثله) فتري منه ماعدا ما بين السرة والركبة وتقدم ذلك
أيضاً عند قوله من رجل مع مثله (وتعيد الحرة) صلاتها (لكشف صدرها) أي لا أجل لكشفه كله
أو بعضه عامدة أو جاهلة أو ناسية (و) لكشف (أطرافها) كظهور قدميها أو ذراعيها (بوقت) ضروري
وهو الاصفرار في الظهرين والليل كله للعشاءين والطلوع للصباح (ككشف أمة) ولو بشائبة في صلاتها
(نخذاً) أي جنسه فيشمل الاثنين فيعيد في الوقت بخلاف الحرة فتعيد لكشفه أبداً وإلا لم يكن
لتخصيص الأمة بالاعادة فائدة ويحرم النظر لفخذها ولو بغير شهوة فيما يظهر (لا رجل) فلا يعيد
لكشف فخذها أو فخذه وإن كان عورة لدخوله في قوله بين سرة وركبة لكنها خفيفة وشهر في المدخل
كراهة النظر له ويحرم تمكين دلائمه حتى على تشهير كراهة نظره لأن الحس أشد من النظر وظاهره
حرمة تمكينه منه ولو بحائل ككيس وأولى في التحريم تدليك إلبته لأن جس العورة أقوى من نظرها
والمنع ولو كان الحس على ذى شبهة لأن علة المنع ليست هي النظر أو الحس بشهوة وإنما هي لكونها
عورة فالنظر لها مستورة غير حرام بخلاف جسها مستورة وقال ابن عمر على الرسالة الفخذ عورة
خفيفة يجوز كشفها مع الخاصة ولا يجوز في المجموع وقد كشفه النبي ﷺ مع أبي بكر وعمر وستره مع
عثمان انتهى وتفطيته عن عثمان لاستحياء الملائكة منه لا لكونه لبس عنده من الخاصة فعن عائشة أنه عليه

واستقبال القبلة

الصلاة والسلام كان جالسا كاشفا عن فخذه فاستأذن أبو بكر فأذن له وهو على حاله فاستأذن عمر فأذن له وهو على حاله ثم استأذن عثمان فأرخى عليه الصلاة والسلام ثيابه فلما قاموا قلت يا رسول الله استأذن أبو بكر وعمر فأذنت لهما وأنت على حالتك فلما استأذن عثمان أرخيت عليك ثيابك فقال يا عائشة ألا أستحي من رجل والله إن الملائكة لاستحي منه رواء أحمد انتهى (و) الرابع من شروط الصحة (استقبال القبلة) وهي عين المكعبة لمن بمكة وما في حكمها من بجوارها بحيث تمكنه المعالجة فيجب عليه مسامتها بحيث لا يخرج شيء من بدنه ولو أصبحا عن سمتها سواء كان يخامعها أو بدور البعد أن يطلع على سطح أو غيره ويعرف سمتها ولو شق عليه الطلوع على المشهور فإن لم يقدر على الطلوع أو كان ليل استدل بأعلام البيت مثل جبل أبي قبيس على مسامتته لذاتها بحيث لو أزيل الحاجز بينه وبينها كان مسامتها لو حيث عرف المسامته في داره أول مرة بأعلامات المتقدمة كغاه ذلك دائما في الصلوات ببيته والحق بها قبلة المدينة المنورة وجامع عمرو بالقسطاط وأما من بغير مكة وما ألحق بها فيكفيه استقبال جهتها فقط بحيث لو نقلت هي أمام المصلي لجهتها من أى مكان لكان مواجهها لها فإن كان مجتهدا عارفا بالأدلة فلا بد من اجتهاده لكل صلاة إن تغير دليله بأن كان كل وقت بمحل أو نسيه وإلا كفاه اجتهاد واحد ولو كان أمي ويسأل عن الأدلة عدلا عارفا بها فلو أداه اجتهاده إلى جهة وخالفها بطلت صلاته وإن صادف القبلة ولا يجوز له أن يقلد مجتهدا غيره ولا محرابا إلا أن يكون لمصر من الأُمصار التي يعلم أن محرابه إنما نصب باجتهاد العلماء في ذلك كانت عامرة أو خرابا حيث علم أن الناصب لمحرابه جمع كبغداد واسكندرية وأما الخراب مع جهل ناصب محرابه فلا كرامة نصب فيها باجتهاد قطع بخطابه كما يفيد قول القرافي ليس بالديار المصرية بلد يقلد محرابيها المشهورة حيث قلنا بالتقليد إلا مصر والقاهرة والاسكندرية وبعض محارب دمياط وقوص وأما المحلة الكبرى ومنية بنى خصيب والفيوم فإن جوامعها في غاية الفساد فانها مستقبله بلاد السودان وليس بينها وبين القبلة ملاسة انتهى لكنها أصلحت الآن وإن كان غير مجتهد بأن يجهل الأدلة قلد عدلا عارفا بالأدلة أو محرابا وإن لم يكن من محارب الأُمصار ومثله المجتهد الذي خفيت عليه الأدلة وقد اجتهد غيره عند قيامها فيقلده فإن لم يجد المقلد مجتهدا أو محرابا يقلده أو تحير المجتهد ولم يجد من يقلده فإن كلا منهما يختار له جهة يصلي إليها وقال ابن عبد الحكم والليثي يصلي أربع صلوات إلى الجهات الأربع إن كان شكه فيها فإن كان شكه في ثلاث صلي ثلاثا وفي اثنتين صلي اثنتين وهذا في غير المسافرين وأما المسافر الراكب دابة عرفة سفر قصر مباحا فيجعل جهة السفر بدلا عن القبلة ويصلي النافلة فقط وإن وترا على الدابة بالإيماء ولو في محمل ويجلس فيه متريعا ويركع كذلك واضعا يديه على ركبتيه في ركوعه ويرفعهما إذا رفع منه ويعدل في

مع الأمن والقدر (وفرائضها) نية الصلاة المعينة

صلاته عليها مالا يستغني عنه من مسك عنان وضرب سوط وتحريك رجل ولا يتكلم ولا يلتفت ولا يسجد على قربوس سرجه والكي يومئ له لئلا أرض فلا يشترط خلافا لما يفهم من اللخمى ويرفع حين إيمائه له عمامته عن جبهته ويشترط طهارة ما يومئ له من سرج ونحوه وله تنحية وجهه عن الشمس لضررها ولا يصلى ابتداء لدبر الدابة ولا فى أثنائها ولو كان تلقاء الكعبة ولا ينحرف بعد الاحرام لغيرها الا أن يكون المنحرف لها القبلة ولو لدبر دابته أو يظن إنما انحرف له طريقه أو تغلبه دابته فلا يحرم ولا بطلان فلو لم يوم وصلى عليها النفل قائما راکعا ساجدا من غير نقص أجزأه على المذهب والظاهر أن جواز النافلة على الدابة يكون من محل التقصر لا من خروجه من منزله وراكب السفينة يدور مع القبلة إذا دارت السفينة إن أمكنه ذلك فى الفرض والنفل والإصلى حيث توجهت فتحصل أن القبلة ثمانية أقسام قبلة عيان لمن صلى عند البيت وقبلة استتار لمن غاب عن البيت من أهل مكة وقبلة تحقيق وهى قبلة الوحى وهى قبلة مسجده (ﷺ) والمساجد التى صلى فيها وقبلة إجماع وهى قبلة جامع عمرو بالقسطاط وقبلة اجتهاد لمن يعرف الأدلة وقبلة تقليد لمن لم يعرفها وقبلة تخيير للمجتهد إذا تخير والمقلد إذا لم يجد من يقلده وقبلة بدل للمسافر فى النافلة فقط واحترز بقوله (مع الأمن) مما إذا لم يكن أمن لحالة الانتحار فى قتال عدو وكالخوف من سباع ونحوها فإن الاستقبال حينئذ غير شرط وبقوله (والقدرة) عن المريض الذى لا يمكنه التحويل ولا التحول والاربوط ومن تحت الهدم فلا يشترط الاستقبال ووقت العاجز حينئذ كالتييمم فلا يس من نحوه يصلى أول المختار والراجى آخره والمتردد وسطه ولايزاد الذكر فيمن بمكة والمدينة المنورة وجامع عمرو بالقسطاط فإن الناسى فيها كالعامد ويزاد فى غيرها على أحد قولين وعليه فإن صلى بغيرها ناسيا جهة القبلة ومثله جاهل الجهة لا الحكم أعاد فى الوقت والقول الآخر تبطل ويعيد أبدا كجاهل الحكم مع علمه بالجهة وأولى العالم بالحكم والجهة وتعمد الصلاة كغيرها ابتداء أو علم فى الصلاة وكان الانحراف كثيرا وهو بصير فإن تبين له الانحراف المذكور بعدها صحت صلاته ويعيدها فى الوقت الضرورى كصحة صلاة الأعمى مطلقا والمنحرف يسيرا فى الصلاة ويستقبلانها فإن لم يستقبلها فصحيحة وكذلك تبطل الصلاة فوق ظهر الكعبة وتحتها ولما فرغ من الكلام على شروط الصلاة شرع فى الكلام على فرائضها فقال (وفرائضها) أى الصلاة جمع فريضة بمعنى مفروضة لاجمع فرض لأن جمع فعل على فمائل غير مسموع وإضافة فرائض إلى ضمير الصلاة من إضافة الجزء الى الكل والمراد بالصلاة ولو نفلا ماعدا القيام فليس بركن فى النافلة أربعة عشر أولها (نية الصلاة) بأن يقصد بقلبه الدخول فى الصلاة (المعينة) بكونها ظهرا

واللفظ واسع فان تخالفا فالعقد وتكبيره الاحرام على كل وهى الله أكبر

أو عصر أو وتر أو فجر فهو خاص بالفرائض والنوافل المقيدة كالكسوف والاستسقاء والفجر وأما النفل المطلق فلا يشترط فيه التعيين ويكفي فيه نية الصلاة المطلقة كالضحى ونحية المسجد كما أنه يجوز في الفرض أن يحرم بما أحرم به إمامه من غير تعيين ويجزئه ما تبين من ظهر أو عصر أو جمعة سفرية أو حضرية ولو تبين له في أثناء الصلاة أنها عصر وعليه ظهر فلا تبطل ويعيد في الوقت فقط ويستثنى هذه من كون ترتيب الحاضرين المشتركين في الوقت واجبا شرطا مع الذكر ابتداء ودواما ويكفي في الفرض نية الفعل وان ذهل عن كون الصلاة فرضا وان لم يلاحظ الامتثال حال النية ولا تتضمن النية بالمعنى المذكور الثواب حتى يقصد الامتثال مع الفعل فان قصده تضمنت الثواب ويستثنى من قوله المعينة من ظن الظهر جمعة فنواها فتجزئ على المشهور بخلاف العكس وفرق بأن شروط الجمعة أخص ونية الأخص تستلزم نية الأعم بخلاف العكس ويشترط في النية أن تكون مقاربة للتكبيرتان تأخرت مطلقا أو تقدمت بكثير فلا يصح ويسير فقولا بالصحة وعدمها ولا يلزمه أن يتعرض لعدد الركعات ولا الاداء أو القضاء ولا يضر عزوبها بعد الاتيان بها في محلها ومحل النية القلب (واللفظ) أى النطق باللسان بأن يقول نويت فرض الصلاة مثلا (واسع) أى جائز وان كان الأولى تركه (فان تخالفا) أى لفظه ونيته (فالعقد) أى قصده بقلبه هو المعتبر دون اللفظ ان فعل ذلك سهوا أو أعمدا فتلاعب (و) ثانيها تكبيره الاحرام على كل مصل ولو ما موافقا لحملها الامام واضافة التكبير للاحرام من اضافة الجزء للكل لأن الاحرام عبادة عن الدخول في حرمة الصلاة ولا يحصل إلا بالنية والتكبير حال الاستقبال (وهى الله أكبر) بعربية لقادر عليه مستقبلا قائما على ما يأتي بتقديم الجلالة ومدى طبيعيا وعدم مد بين الهمزة وبين لام الله لا إلهام الاستفهام وعدم مد باء أكبر وعدم تشديد رائها وعدم واو قبل الجلالة وعدم وقعة طويلة بين كلمتيه فلا تضر يسيرة ودخول وقت الفرض في الفرائض ووقت غيرها كوتر وعيد وكسوف واستسقاء وفجر وتأخيرها عن تكبيره إمام في حق ما مومه فاجملة اثني عشر شرطا لها إن اختلف واحد منها لم تنعقد صلاته ولا يضر خلافا للشافعي زيادة واو قبل همزة أكبر كما للغيثي على العشاوية ولو قلب همزة أكبر واو اقفى التثاني عن الذخيرة قول العامة الله أكبر له مدخل في الجواز لأن الهمزة إذا وليت الضمة جاز قلبها واو انتهى وقولها قول العامة يحتمل تخصيص مدخلة الجواز بالعامة ويحتمل أن المعنى قول العامة كذاله مدخل في الجواز حتى لغيرهم واستظهره الأجهوري بحاشية الرسالة وإن اشبع ضمة الهاء وأتى بها و ثم همزة أكبر فالظاهر أن ذلك يضر وقال الأجهوري الظاهر جواز اشباع ضمة الضمير حتى تصير هاء ومراده أنها هاء بصورة الضمير ولا

لايجزى غيرها وقراءة الفاتحة في كل ركعة على الامام والفند والقيام طبا

يخالف ما قبله لأن هنا لم يأت بواو بعد أن أشبع الهاء ولا يضر عدم جزم الراء من أكبر وخير، التكبير جزم، قال الحافظ بن حجر لأصل له وإنما هو قول النخعي انتهى وعلى تقدير وجوده فمعناه عدم التردد فيه والمختار من كلام الجزولي أن اللحن في السلام لا يضر ويجزى اللحن في تكبيرة الاحرام على اللحن في السلام (لا يجزى غيرها) أى غير الجلالة مع أكبر فلا يجزى الرحمن أكبر ولا الله الكبير أو العظيم أو أجل ولا زيادة بينهما كالله الذى لا إله الا هو الملك القدوس أكبر خلافا للشافعية ولا يشترط أن يسمع نفسه جميع حروفها إذا كان صحيح السمع ولا مانع من لفظ ونحوه خلافا لهم أيضا فان عجز عنها جملة لحرس أو عجمة دخل بالنية لا بمرادفه عربية ولا من لغته فان أتى بمرادف من لغته بطلت صلاته وإن كان بلسانه عارض يمنع النطق بالراء لم يسقط التكبير لأن كلامه يعد تكبيرا عند العرب ولو كان أقطع اللسان لا ينطق الا بالباء سقط عنه ومثل الباء غيرها من الحروف المفردة فان قدر على النطق باكثر من حرف لزمه إن عد تكبيرا عند العرب أو دل على المعنى لا يبطل الصلاة كذات الله أو صفته نحو، برء، خير إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه بما استطعتم وإن دل على معنى يبطلها لم ينطق به وتقدم أنه لا بد في الجلالة من المد الطبيعي فان تركه لم تجزه صلاته وكذا التاكر لا يكون ذا كرا بتركه قاله الاجهوري ولا ينافي هذا عدم من فقه الامام خطفه الاحرام والسلام لأن المراد لا يمدد أزيد من المد الطبيعي وأما هو فلا بد منه (و) ثالثها (قراءة الفاتحة في كل ركعة) من ركعات الصلاة كانت فرضا أو نفلا لخبر من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأتم القرآن فهي خداج خداج أى غير تمام بناء على أن المراد بالصلاة كل ركعة لأنه الظاهر من السياق إذ محل القراءة من الصلاة كل قيام كما قيل كل صلاة لم يركع فيها أولم يسجد (على الامام والفند) لا على المأموم لحمله إمامه عنه وإن لم يقصد الحبل وتجب قراءتها على من يلحن فيها على القول بأنه لا يبطلها إذ هي حينئذ بمنزلة مالا لحن فيها لا على أنه مبطل فلا يقرأوها فان كان يلحن في بعضها دون بعض وجب قراءة مالا لحن فيه وترك ما يلحن فيه إذا كان ما يلحن فيه متواليا وإلا ترك الكل كذا يظهر فان لم يعرفها وجب عليه تعلمها إن أمكن بان اتسع الوقت الذى هو فيه وقبل التعليم ووجد من يعلمه وان فرض في التعليم قضى من الصلوات ما صلى وذا بعد مضي قدر ما يتعلم فان لم يمكن التعلم لعدم ما تقدم ائتم وجوبا بمن يحسنه إن وجده فان تركه بطلت فان لم يجد من ياتم به سقطت عنه ويجب على الرجل تفقدها في ولده وعبدته أمته إلا لعجمة في بعضهم تمنع النطق فلا حرج (و) رابعها وخامسها (القيام لها) أى لتكبيرة الاحرام في حق كل مصل ولو مأموما غير مسبوق وأما هو فهل يجب عليه القيام أولا قولان وينبنى عليهما إذا

في الفرض استقلالاً إن قدر وإلا استند إن قدر وإلا جلس كذلك ثم اضطجع وندب على أيمن ثم أيسر ثم ظهر والركوع وأقلد أن تقرب راحتاه فيه من ركبتيه والرفع منه

أتى بعضها من قيام وأتمها حال الانحطاط أو بعده فهل تبطل الركعة بناء على الوجوب أولاً بناء على عدمه وأما إذا أتى بها كلها حال الانحطاط أو بعضها حال الانحطاط وبعضها بعده من غير فصل فتبطل الركعة باتفاق القولين فلو فصل بين جرأى التكبير بطلت الصلاة في الصور الأربع وللغائبة أى لأجلها على إمام وفد (في الفرض) ولو كفائياً كجنازة وكذا على مأموم مدتها لا لأجلها بل لئلا يخالف إمامه إن جلس حال قراءتها وتبطل صلاته للفعل الكثير لا إن استند حال قراءة الإمام لها فلا مخالفة لصدق القيام عليه فلا تبطل صلاته وخرج بالفرض النفل فلا يجب القيام فيه الاحرام وللافتحة حال كون القيام (استقلالاً) أى إذا استقلال للحصول الاستقلال فيه (إن قدر) عليه استقلالاً (وإلا) بأن عجز عنه أو كان يحصل له به مشقة فادحة أو خاف به ضرراً كإغماء أو دوخه أو أكره على تركه والظاهر أنه يخوف القتل (استند) لكل شيء من جهاد وحيوان لا جنب وحائض فيكره لها انجاسة أنوابهما وبعدهما عن الصلاة إن وجد غيرهما وإذا استند لهما أعاد في الوقت الضروري فإن لم يجد غيرهما وجب الاستناد ولا إعادة وهذا إذا كان جنب والحائض محرماً فإن كان زوجته أو أمه فلا يصح حيث تحقق حصول لذة أو مفسدة للصلاة ولو لم يجد غيرهما فإن تحقق عدم ذلك أو شك استند لهما ولو مع وجود غيرهما حيث لا حيض بهما ولا جنابة (إن قدر وإلا) يقدر على القيام بحالتيه (جلس كذلك) أى استقلالاً إن قدر وإلا استند كما تقدم إلا أن المعتمد أنه إذا جلس مستقلاً مع القدر على القيام مستنداً فنصح صلاته لأن الترتيب بينهما مستحب والترتيب بين القيامين والجلوسين واجب وإذا صلى جالساً فیتربع ويغير جلسته بين سجديته وفي تشهده ندباً وفي السجدين استناداً للسجود على الأطراف كما يأتي (ثم) إن عجز عن الجلوس مستنداً (اضطجع وندب) اضطجعه (على) شق (أيمن) ووجهه للقبلة وجوباً كما يوضع في لحدته (ثم) إن لم يقدر على الأيمن ندب اضطجعه على شق (أيسر) ووجهه للقبلة وجوباً (ثم) إن لم يقدر على الأيسر ندب اضطجعه على (ظهر) ورجلاه للقبلة وجوباً فإن لم يقدر فعلى بطنه ورأسه للقبلة وجوباً فالترتيب بين القيام مستنداً والجلوس كذلك وبينهما وبين الاضطجاع واجب وبين الشق الأيمن والأيسر وبينهما وبين الظهر مستحب وبينهما وبين البطن واجب (و) سادساً (الركوع) وهو لغة انخفاض الظهر (و) شرعاً (أقلد أن تقرب راحتاه) وهما بطناً كفيه والجمع راح يغير تاء والمفرد بالثناء (فيه) أى في انخفاضه (من ركبتيه) فإن لم تقرب راحتاه من ركبتيه لم يكن ركوعاً وإنما هو إيماء وأكمله أن يستوى ظهره وعنقه فلا ينكس رأسه ولا يرفعه ويمكن يديه من ركبتيه كما يأتي (و) سابعها (الرفع منه) أى (١٦ عمروسي) جزء أول

والسجود على الجبهة ويعيد الصلاة لترك الأنف بوقت والرفع منه والجلوس للسلام
المعرف بأل

من الركوع وثامنها (السجود) وهو لغة الانخفاض الى الأرض سجدت النخلة مالت وشرعا
السجود (على الجبهة) وهي مستدير ما بين الحاجبين وهو المحاذي للأنف أى وضعها بالأرض
أو ما اتصل بها من سطوح غرفة أو سرير خشب أو شريط للمريض العاجز على النزول
الى الأرض ويستحب الصاقها على ما أبلغ ما يمكنه بحيث تستقر منبسطة وكره مالك شد الجبهة
بالأرض حتى يؤثر فيها ولا يفعله إلا جهلة الرجال وضعفة النساء إذ ليس هذا هو المعنى فى قوله
تعالى « سيماء فى وجوههم من أثر السجود » وإنما هو ما يعترهم من الصفرة والنحول بكثرة
العبادة وسهر الليل قاله ابن رشد وقيل خضوعهم وخشوعهم ولا يشترط فى السجود ارتفاع أسافله
على أعاليه فلو ارتفعت أعاليه صح وكره خلافاً للشافعية نعم يشترط أن تستقر جبهته على ما يسجد عليه
فلو كان لنا كقطن ونحوه فلا يصح السجود عليه إلا إن اندك كالفرش المحش والمعتن وكذلك لا يصح
السجود على القش والتبن قبل أن يندك ومثله بزر الكتان بخلاف غيره من الحبوب فيصح السجود عليه
(ويعيد الصلاة لترك) السجود على (الأنف بوقت) اختياري كذا ينبغي لأن السجود على الأنف واجب
تبعاً للجبهة لا مستحب إذ لا تعاد الصلاة لترك مستحب والاعادة ولو تركه فى سجدة واحدة من رباعية
(و) تاسعها (الرفع منه) أى من السجود وفى اجزاء صلاة من لم يرفع يديه بين السجدين مع الرفع الفرض
قولان المشهور الاجزاء كما فى الخطاب عن الذخيرة (و) عاشرها (الجلوس للسلام) أى لا تجله بقدر ما يعتدل
ويسلم تسليمته التحليل وما زاد عليه من بقية جلوس السلام فسنة فلو اعتدل بعد رفعه من السجدة الأخيرة
جالسا وسلم كان ذلك الجلوس هو الواجب وفاته السنة ولو جلس وتشهد وسلم كان أتيا بالسنة والفرض
(و) حادى عشرتها (السلام) فلا يقوم مقامه تكبير ولا غيره من الاضداد أى منافية الصلاة (المعرف
بأل) والظاهر أن أم بدلها فى لغة حمير كهى اعدم قدرتهم على النطق بغير لغتهم وبشروط أن يكون
بالعربية فان عجز عنه بها سقط ويخرج بالنية فان قدر على بعضه أتى به إن كان له معنى ليس باجتناب عن
الصلاة وإلا فلا وأن يمد يده مداً طبعياً وأن يقدم المبتدأ فلو أخره فلا يجزىء كما إذا نكر السلام أو
نونه على المعتمد أو حذف الميم من أحد اللفظين والمشهور أنه لا يشترط فيه نية الخروج به من الصلاة
لأن الخروج ليس بعبادة فلم يحتاج لنية بخلاف تكبيرة الاحرام فتحتاج لنية لانها بها يحصل الدخول فى
الصلاة فطلبت النية لتمييز تلك العبادة عن غيرها لخبر إنما الاعمال بالنيات وأيضاً لتمييز تكبيرة الاحرام

والطمانينة وترتيب الأداء والاعتدال وسنتها السورة بعد الفاتحة في الأولى والثانية والقيام لها

عن غيرهما من التكبير (و) ثاني عشرتها (الطمانينة) وهي استقرار الاعضاء في أركان الصلاة زمنا ما زيادة على ما يحصل به الواجب من اعتدال وانحناء (و ثالث عشرتها (ترتيب الاداء) لا قولها وأفعالها بان يبدأ بالاحرام ثم القراءة ثم الركوع ثم السجود وهكذا إلى آخر الصلاة والمراد ترتيب الفرائض في أنفسها وأما ترتيب السنن في أنفسها أو مع الفرائض فليس بواجب إذ لو قدم السورة على الفاتحة لا تبطل صلاته غاية أنه مكروه (و) رابع عشرتها (الاعتدال) في الأركان بان لا يكون منحيا لأنه قد يطمئن غير معتدل وقد يعتدل غير مطمئن وقد يجتمعان فيبين الطمانينة والاعتدال عموم وخصوص من وجه (وسنتها) أي الصلاة المفروضة وكذا غيرها لأمام وفذ إلا الأربعة الأول والمراد بالصلاة الوقتية المتسع وقتها فلا فاتحة في صلاة جنازة فضلا عن السورة ولا في وقتية يخشى خروج وقتها بقراءة السورة سبعة عشرة الأولى (السورة بعد الفاتحة في الأولى والثانية) بكل ركعة بانفرادها لا بمجموعها كانت الصلاة رباعية أو ثلاثية أو ثنائية ثم السنة قراءة شيء بعد الفاتحة بكل ركعة ولو آية قصيرة نحو مدها متان لا بعضها مالم يكن له بال كعبض آتبي الدين والكرسى فيما يظهر وترك اكالم السورة مكروه على المشهور وإكالمها مستحب بدليل أنه لا سجود لتركه وكره قراءتها في ثلاثة ثلاثية وأخيرتي رباعية كما هو ظاهر كلام الاصحاب وفهم من قوله السورة أنه لو أعاد الفاتحة لا تحصل السنة وهو كذلك فليات بها بعدها وكونها بعد الفاتحة صفة لها أو شرط لاسنة مستقلة فلو قدمها فلا تحصل السنة أيضا ويكره قراءة سورتين وسورة وبعض أخرى في ركعة والكراهة تعلق بالثانية وجوزه الباجي والمأزري في النافلة خاصة من غير كراهة ولا بأس بزيادة المأموم في السرية إذا فرغ من سورة قراءة أخرى وهو أفضل من سكوته وحرم تنكيس آيات سورة واحدة بركة واحدة أو زمن واحد ولو بغير صلاة وتبطل به الصلاة إن كان فيها لأنه خروج عن هيئة القرآن فهو كالللام الاجنبى وكره تنكيس سورتين أو سورة بان يقرأ نصفها الاخير ثم الاول في ركعة أو ركعتين أو في غير صلاة إن قصد القرآن فان قصد الذكر المجرد كالذى يجمع تهليل القرآن أو تسبيحه فبخلاف الأولى والأولى ترتيبه على ما في القرآن ولا تبطل الصلاة بالتنكيس المكروه وتحصل به السنة ولا يكره تخصيص صلاته بسورة فيما يظهر والفرق بينه وبين كراهة دعاء خاص أن فيه إساءة أدب لأن المسئول واسع الكرم كثير العطاء فالاعتصار على شيء خاص يوهم خلاف ذلك (و) السنة الثانية (القيام لها) أي للسورة في كل ركعة لأن حكم الظرف حكم المظروف وفائدته صحة صلاة من استند حال قراءتها بحيث لو أزيل ما استند له لسقط وليس معنى نيتها لها أنه إذا ترك ذلك وجلس في حال قراءتها ثم قام للركوع

والجهر والسري محلها وكل تكبيرة وسمع الله لمن حمده لامام وفذ وكل تشهد

أنه لا يكون آتيا بالسنة وتصح صلاته إذ لو فعل ذلك وجلس في حال قراءتها ثم قام للركوع أنه لا يكون آتيا بالسنة وتصح صلاته إذ لو فعل ذلك بطلت لأنه فعل كثير (و) السنة الثالثة (الجهر) بمحله كأولتي المغرب والعشاء والصبح والجمعة وأقله لرجل وحده أن يسمع نفسه ومن يليه لأشئ فجهرها كسرهما أن تسمع نفسها فقط ولا من يقرب منه مصلي آخر بحيث إذا جهر يخلط عليه فحكمه في جهره كالمرأة وفي المدخل المسجد وضع للصلاة والقراءة تبع لها فلا تجوز قراءة من يخلط على مصلي وظاهره ولو كان القارئ حسن الصوت والمصلي في نفل والظاهر نهى المصلين عن الجهر ولو اختلفت صلاتهم بالقرض والنفل (و) الرابعة (السري) وأقله حركة لسان وإلا لم تجزه قراءته لعدم تسميته قراءة بدليل جوازه للجنب وأعله أن يسمع نفسه ويستحب للانسان أن يسمع نفسه به للخروج من خلاف الشافعي القائل بأن أقله أن يسمع نفسه والضمير في (بمحله) راجع للجهر والسري أي الجهر فيما يجهر فيه كما تقدم والسري فيما يسر فيه من الصلاة فكل منهما سنة في محله في جميع الصلاة لا في كل ركعة ولا يشكل عليه السجود فيما يأتي ترك أحدهما في الفاتحة في ركعة مع كونه بعض سنة لأن ترك البعض الذي له بالكثر الكل (و) الخامسة (كل تكبيرة) من تكبير الصلاة سنة إلا الاحرام والمراد الكل الجمعي أي كل فرد منه سنة لا المجموع أي جميعه سنة واحدة خلافا للابهرى (و) السادسة (سمع الله لمن حمده لامام وفذ) أي كل واحدة سنة على المشهور وعدي باللام لأنه آفة فيه ففي المصباح سمعته وسمعت له انتهى وبه كما في الأساس وجعل الحمد دعاء ويستجيبه الله لأن الحمد على النعمة يستدعي بقاءها وازديادها لنص لئن شكرتم لازيدنكم وبذلك وجه خبر أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الحمد لله والأصل في مشروعيته أن الصديق لم تفته صلاة خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قط فجاء يوما وقت صلاة العصر فظن أنها فاتته معه (ﷺ) فاغتم لذلك وهو رول ودخل المسجد فوجده صلى الله عليه وسلم مكبرا في الركوع فقال الحمد لله وكبر خلف رسول الله (ﷺ) فنزل جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فقال يا محمد سمع الله لمن حمده فقل سمع الله لمن حمده فقالها عند الرفع وكان قبل ذلك يركع بالتكبير ويرفع به فصار سنة من ذلك الوقت بركة أبي بكر انتهى وانظر هل أدرك ركوع الأولي أو غيرها (و) السابعة (كل تشهد) سنة مستقلة كان باللفظ الوارد عن عمر أو غيره وسواء كان في صلاة بها تشهد أو اثنان أو أكثر كما في مسائل البناء والقضاء والمشهور كما قال الشيخ سالم أن السنة لا تحصل إلا بجميعه وآخره وأشهد أن محمدا عبده ورسوله خلافا لما نقله ابن ترمكي عن سراح الرسالة من قوله بعد قولها فان سلمت بعد هذا أجزأك أي في تحصيل الفضل

ولفظه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأخير والجلوس الأول والزائد على قدر السلام من الثاني وعلى الطمأنينة

أو الاكمل وإلا فيجزى، فيه تهليلية انتهى وخلافا لابن ناجي في كفاية بعضه قياسا على السورة لأنه وارد بلفظ معين بخلاف السورة لم يرد عن الشارع قراءتها بمعين (و) الزامنة (لفظه) أي التشهد أي كونه باللفظ الوارد عن عمر رضي الله عنه سنة على أحد قولين والآخر مستحب وإنما اختاره مالك لجريه مجرى الخير المتواتر بذكره على المنبر وبحضرة جمع من الصحابة ولم ينكروه عليه ولا خالفوه فيه ولا قالوا إن غيره من التشهد جرى مجراه واختار أبو حنيفة واحدا تشهد ابن مسعود والشافعي تشهد ابن عباس والوارد عن عمر هو التحيات أي اللفاظ الدالة على التعظيم مستحقة لله الزاكيات أي التاميات وهي الأعمال الصالحة لله الطيبات أي الكلمات الطيبات وهي ذكر الله وما والاه الصلوات أي الخمس لله وقيل كل الصلوات وقيل الإدعية وقيل العبادات كلها السلام اسم من أسماء الله تعالى أي الله عليك حفيظ وراض وقيل أمان الله عليك أيها النبي ورحمة الله ما تجدد من نفحات احسانه وبركاته أي خيراته المتزايدة السلام أي أمان الله علينا وعلى عباد الله الصالحين المراد بهم هنا المؤمنون من الانس والجن والملائكة أشهد أي أتحقق أن لا إله معبود بحق إلا الله وحده لا شريك له في أفعاله وأشهد أي أتحقق أن نعبد عبده ورسوله (و) التاسعة (الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير) وقبل الدعاء سنة على أحد قولين والآخر مستحبة بأي لفظ كان والا فضل كونها باللفظ الوارد في الخير وهو اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم إنك حميد مجيد (و) العاشرة (الجلوس الأول) والمراد به ماعدا جلوس السلام ليشمل ما إذا كان في الصلاة أكثر من جلوسين (و) الحادية عشر (الزائد على قدر السلام من الثاني) والمراد به أيضا جلوس السلام سواء كان أول كما في الصبح أو ثاني أو ثالث أو رابع كمسائل البناء والقضاء وإنما كان الأول والثاني سنة لأن كلا طرف للتشهد والظرف يعطى حكم المظروف فيكون الجلوس للصلاة على النبي ﷺ جاريا على الخلاف والجلوس للدعاء مستحبا والدعاء بعد سلام الإمام مكروها والجلوس بقدر ما يشغل عن الإمام حتى يشرع في ركن آخر حراما بقدر السلام واجبا كما مر (و) الثانية عشر الزائد من الطمأنينة (علي الطمأنينة) الفرض وانظر ما قدر هذا الزائد والظاهر أنه إذا طول جدا بحيث يعتقد الناظر له أنه ليس في صلاة أنها تبطل إن كانت فريضة ويؤخذ هذا من عد صاحب الغزبة زيادة على غيره في الفرائض الموالاة بين أجزاء الصلاة لا النافلة فله أن يطول فيها ماشاء وهذا في الفذ وأما الإمام فلا يجوز له التطويل كما سيأتي حيث تضرر المأمومون به والمأموم

والسجود على أطراف القدمين والركبتين واليدين ورد المقتدى على إمامه ثم على من على يساره إن كان به أحد والجهر بتسليمه التحليل فقط وإنصات مقتدى في الجهر وفضائلها السترة للإمام والفد

تابع لإمامه فلا يتأق في حقه أيضا تطويل إلا تبعا (و) الثالثة عشر (السجود على أطراف القدمين والركبتين واليدين) ينبغي أن يكون الجميع سنة في كل ركعة ولا يقال إن ظاهر الحديث وهو أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء يدل على الوجوب لأننا نقول يرد هذا الظاهر قوله في آخره ولا أكدت الشعر والنياب فإن ضم ما ذكر لا يطل الصلاة فهذه قرينة صرفه عن الوجوب ولا يقال إذن لا يجب السجود على الجهة أيضا لأننا نقول أمر الله بالسجود وهو لفظ خاص بوضع معلوم على الانفراد وهو وضع الجهة بالأرض فتحصل حقيقة بوضعها وإن لم يضع غيرها (و) الرابعة عشر (رد المقتدى) الذي أدرك ركعة (على إمامه) مشيرا بها إليه بقلبه لأبرأه ولو كان إمامه وإن لم يبق إلى سلام الرد وسمى ردا لأن الإمام يقصد سلامه الخروج من الصلاة ويحصل سلامه على من معه وعلى الملائكة تبعا ولذا لم يجب الرد على المقتدى لعدم قصده استقلالاً بالسلام وأشار للخامسة عشر بقوله (ثم) بعد سلامه على إمامه يرد (على من على يساره إن كان به أحد) مأموم أدرك ركعة مع إمامه الذي طاب بالتسليم عليه مسامت له لا متقدم أو متأخر ولو لم يشاركه في صفة صلاته كالصبي وسواء بقي ذلك الأحـد أو انصرف كان مسبوقا أو الراد أو لا سبق على واحد منهما وسواء سبق من على اليسار بالسلام أو تأخر إذ لا بد من سلامه ولا يطلب ممن على يمينه أن ينتظر سلامه وسواء فصل بينه وبينه فاصل ككرسي أو منبر أو رجل لا يصلي أولا (و) السادسة عشر (الجهر بتسليمه التحليل فقط) لا تسليمة الرد على الإمام ولا على من على اليسار بالنسبة للمأموم فقط لأنه الذي يتصور فيه ذلك بل الأفضل السر بهما وكذا يندب السر بكل تكبيرات الصلاة لفد ومأموم لا إمام فيندب جهره بها وبسمع الله لمن حمده ليقتهى به من خلفه في الركوع كما يندب الجهر بتكبيره الاحرام لكل فصل ولعل الفرق بين ندب الجهر بها وسنية الجهر بتسليمه التحليل أن تكبيرة الاحرام لما طلب فيها النية ضعف أمر الجهر بها فيندب فقط وتسليمة التحليل في اشتراط نية الخروج بها خلاف فيسن الجهر بها جبرا لما قاتها من عدم الاتفاق على اشتراط نية الخروج ثم سنية الجهر بتسليمه التحليل في حق الرجل الذي ليس معه من يخلط عليه وجهر المرأة في القراءة وغيرها أن تسمع نفسها وكذا من معه من يخلط عليه بجهره (و) السابعة عشر (انصات مقتدى) لإمامه (في الجهر) بالفاتحة وغيرها ولو سكت الإمام وتكره قراءته سمع قراءة الإمام أم لا (و فضائلها السترة) على المشهور لأنه قول الأكثر لكل فصل ولو نفلا أو سجود سهو أو تلاوة لأن كلا صلاة كذا يظهر (للإمام والفد) للمأموم لأن الإمام سترة له كما قال مالك أن سترة الإمام سترة له كما لعبد الوهاب واختلف هل معناهما واحد ففي كلام الإمام حذف

إن خشيا المرور ورفع اليدين مع الاحرام

مضاف أى لأن ستره الامام ستره لهم أو مختلف فيبقى كلام الامام على ظاهره وتظهر ثمرة الخلاف في الصف الاول الذى خلف الامام فعلى بقاء كلام الامام على ظاهره يحرم المرور بينه وبين الامام لا على قول عبد الوهاب لأن الامام حائل بينه وبينها وأما المرور بين الصف الاول وبين ما يليه من الصفوف فلا يحرم على كلا القولين لوجود الحائل فالستره حكيمة لاحسية والمنع إنما هو في الثانية كما في الخطاب (إن خشيا) أى الامام والقذ (المرور) لشيء بين أيديهما ولوهرة والمشهور أن حریم المصلى الذى يحرم المرور فيه قدر ركوعه وسجوده فما زاد لا يحرم المرور فيه وتكون الستره بظاهر ثابت غير مشغل في غلظ رمح وطول ذراع لا نجس ولا غير ثابت كسوط جلد ونحوه اسقوطه ولا مشغل كئاثم وحلق المحدثين ومن يواجهه فيكره وحاصل الاستتار بالأذى أنه يكره بوجهه مطلقا ذكرا أو أنثى صغيرا أو كبيرا محرما أو غيره زوجة أو غيرها وبظهر الأثني غير المحرم كانت أجنبية أو زوجة أو أمة وفي ظهر الأثني المحرم قولان بالكراهة والجواز وبظهر الذكر يجوز محرما أو غيره بالغا أو غيره إن ثبت ويأثم المار بين يدي المصلى في غير المسجد الحرام إن كان له مندوحة كان للمصلى ستره أم لا وفي المسجد الحرام إن كان له مندوحة والمصلى له ستره فالأثم في غير المسجد الحرام بقيد وفيه بقيدين ومحل إثم المار إن كان غير مصلى وطائف فإن كان مصليا فلا يحرم ولا يكره مطلقا وإن كان طائفا فكذلك إلا أن يكون له مندوحة فيكره فقط ويأثم المصلى أيضا إذا تعرض بصلاته بدون ستره ومر بين يديه أحد وإلا لم يأثم ابن عرفة وأخذ ابن عبد السلام من تأثم المتعرض وجوب الستره يرد بأن اتفاقهم على تعليقه بالمرور نص في عدم الوجوب وإلا لزم دون مرور انتهى وأجاب في التوضيح بأن النذب متعلق بفعل الستره والأثم بالتعرض وهما متغايران في ظاهره أنت التعرض كاف وإيس كذلك بل لا يأثم إلا بمرور أحد بين يديه كما تقدم (و) من الفضائل (رفع اليدين مع) تكبيرة (الاحرام) أى مصاحبا لها يحاذى بهما منكبيه على المشهور وقيل حذوا الأذنين وقيل حذوا الصدر قائمتين رءوس أصابعهما مما إلى السماء على صورة النابذ للشيء لا الراهب بأن يجعل ظهرهما مما إلى السماء وبطنهما مما إلى الأرض ولا الراغب بأن يجعل بطنهما إلى السماء وظهرهما إلى الأرض ونذب كشفهما والا كان مذموما لقوله تعالى « وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى » ونذب سد لهما بوقار إلى جنبه ولا يدفع بها امامه ولا يخطب بهما لمنافاة ذلك للخشوع وسببه أن المذمومين كانت تجعل الأصنام تحت آباطها فأمروا برفع أيديهم فوقعت الأصنام فهو مما زال سببه وبقي حكمه أو للإشارة إلى أن المصلى

والقراءة خلف الامام في السر وتطويل قراءة صبح والظهر تليها وتقصيرها في المغرب والعصر
والتوسط في العشاء وتقصير الثانية عن الاولى والجلوس الاول وقول المقتدى والفذر بنا ولك
الحمد والتسبيح في الركوع والسجود وتأمين الفذ

رفض الدنيا وأقبل على الله (و) من الفضائل (القراءة خلف الامام في السر) أي إن كانت الصلاة سرية
(وتطويل قراءة صبح) أي يقرأ فيها من طوال المفصل وسمى بذلك لكثرة فصل سورة أو لفلة منسوخه
وأول الحجرات على المشهور فإن ابتداء سورة قصيرة قطعها وشرع في طويلة إلا لضرورة سفر وخوف
خروج وقت وحكمته أن الصبح ركعتان وتترك الناس وغالبهم ينام فطول فيها حتى يدر كها المسبوق
(والظهر تليها) لأنها تترك الناس مستيقظين وعددها أربع ركعات يمتضى عدم التطويل وكونها وقت
فراغ الناس من أشغالهم للناقلة والاعذية يمتضى التطويل فكانت دون الصبح (وتقصيرها في المغرب)
اضيق وقتها (والعصر) لأنها تأتي في وقت شغل فيقرأ فيهما من قصار المفصل وأولها الضحى (والتوسط
في العشاء) فيقرأ فيها من المتوسط وأولها عبس الى الضحى ومحل التفصيل المذكور في حق فذ وإمام طلبت منه
الجماعة التطويل أو فهم منهم ذلك بأن علم قدرتهم عليه وإنما يكون في معينين بموضع ليس بمطروق فإن علم
عذرهم أو جهله معينين أم لا فالتخفيف أحسن بل ينبغي لكل امام أن يخفف جهده إذا أكل الاركان
وإن علم قوم من خلفه فإنه لا يدى ما يحدث على من خلفه من شغل أو بون أو حاجة والتخفيف لكل امام في
فريضة أو نافلة يجمع على استحبابه ففى الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً إذا صلى أحدكم بالناس اى
إماماً فليخفف فإن فيهم السقيم والضعيف والكبير وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء وفيها أيضاً أن
منكم منفردين فأيكم صلى بالناس فليخفف فإن فيهم الضعيف والكبير وإذا الحاجة (و) يندب في الفرض
(تقصير) القراءة في الركعة (الثانية عن) الركعة (الاولى) ويكره كون الثانية أطول وله أن يطول قراءة
الثانية في النافلة إذا وجد حلاوة (و) يندب تقصير (الجلوس الاول) أي غير جلوس السلام (و) يندب
(قول المقتدى) بعد قول إمامه سمع الله من حمده (والفذ) بعد قوله سمع الله من حمده المسنون له (ربنا ولك الحمد)
فالفذ مخاطب بسنة ومندوب والامام بسنة فقط والمؤمن بمندوب فقط والاولى الايتان بالواو في ولك
الحمد لأن الكلام معها ثلاث جمل جملة النداء وجملة ولك الحمد وجملة محذوفة جواب النداء والواو منبهة
عليها تقديرها استجب لنا بخلاف حذفها فإن الكلام جملة النداء والثناء (و) يندب (التسبيح في الركوع
والسجود) من غير حد اغوله في المدونة لأعرف قول الناس في الركوع سبحان ربى العظيم وفي السجود
سبحان ربى الاعلى وأكره ابن رشد أي أنكر تعيينه لأن تركه أحسن لأنه من الفضائل التي يستحب
العمل بها (و) يندب (تأمين الفذ) أي قوله آمين بالمد وعدمه بمعنى استجب عقب ولا الضالين في قراءة

مطلقا والامام في السر والمأموم في الجهر والسر إن سمعه والاسرار به والقنوت سرا بصبح
قبل الركوع باللفظ الوارد

(مطلقا) كانت قراءته في الصلاة سرا أوجها (و) تأمين (الامام في السر) لافى الجهر فيكره (و)
تأمين (المأموم في الجهر و السر إن سمعه) راجع لهما أى سمع الامام أى قوله ولا الضالين لخبر إذا سمعتم
الامام يقول ولا الضالين فقولوا آمين فان من وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ونهى ومعنى موافقة
الملائكة في النية والاخلاص كأنه يقول من قال هذا القول مثل قول الملائكة في الاخلاص والخشوع وحضور
النية والسلامة من الغفلة غمرت ذنوبه وقال ابن حجر في الحديث اشعار بان الملائكة تقول ما يقوله
المأمومون قاله القرافي انتهى فان لم يسمعه فلا (و) يندب (الاسرار به) أى بالتأمين لانه دعاء
والأصل فيه الاخفاء (و) يندب (القنوت) وهو لغة الطاعة والعبادة إن إبراهيم كان أمة قانتا والسكوت
وقوموا لله قانتين والقيام في الصلاة قال عليه الصلاة والسلام أفضل الصلاة طول القنوت والدعاء بخير
وهو المراد هنا قيل إن سببه أن النبي ﷺ أراد أن يدعو على مضر في صلاته فنزل جبريل فقال يا محمد إن
الله بعثك رحمة ولم يعثك نقمة ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم فعلمه القنوت انتهى
وعبارة التائى تشعر بوقوع الدعاء منه عليه السلام فانه قال إن جبريل علمه للنبي ﷺ بعد ما كان يدعو
على مضر فأمره بالسكوت وقال له إن الله لم يعثك سببا إلى آخر ما تقدم ويندب أن يكون (سرا) وأن
يكون (بصبح) لا غيره فيكره وأن يكون (قبل الركوع) لما فيه من الرفق بالمسبوق وعدم الفصل به بين
ركنى الصلاة ولا يرجع إليه عن الركوع إذا تذكره فان رجع بطلت صلاته بخلاف تارك الجلوس إذا رجع
له بعد استقلاله فلا تبطل كما يأتي لأنه سنة وأن يكون (باللفظ الوارد) وهو اللهم أصله يا الله حذف يا وعوض
عنها الميم إنا نستعينك أى نطلب منه العون ونستغفرك أى نطلب مغفرتك أى سترك على معاصينا ونؤمن
بك أى نصدق بما ظهر من آياتك ونؤكل عليك أى نفوض أمورنا إليك ونخضع أى نخضع ونذل لك ونخلع
أى الأديان كلها لوحدانيتك ونترك من يكفرك أى نترك موالاته من يجحد نعمتك اللهم إياك نعبد أى
لا نعبد إلا إياك فقدم المفعول للتخصيص وكذا في قوله ولك نصلى ونسجد وإليك نسعى ونحفد أى
لا نصلى ولا نسجد ولا نسعى أى نبادر في طاعتك وعبادتك إلا لك وخص السجود وإن كان داخلا في
عموم الصلاة لشرفه ومعنى نحفد بكسر الفاء وفتحها نخدم ونبادر إلى طاعتك وعبادتك نرجوا رحمتك ونخاف
عذابك الجد بكسر الجيم على المشهور أى الحق ضد الهزل أو الثابت أو الدائم إن عذابك بالكافرين ملحق بكسر
الحاء أى لاحق بهم أو ملحق بهم الهوان وفتحها اسم مفعول وانفاد هو الله أو الملائكة ولو صلى ما لي

(١٧ عمروسى) جزء أول

والتكبير في الشروع إلا في القيام من اثنتين فلا استقلال والافضاء باليسرى إلى الأرض واليمين عليها وإيهامها للأرض في الجلوس كله ووضع اليدين على الركبتين في الركوع وتمكينهما منهما ونصبهما ووضعهما حذو الأذنين أو قريبهما في السجود ومجافاة الرجل فيه بطنه فخذه ومرفقيه ركبتيه وضبعيه جنبه فيه وفي الركوع والرداء وسدل اليدين

خلف شافعي يجهر بالقنوت فإن كان في الصبح أمن على دعائه أوقت وإن كان في غيره أمن فقط ولا يقنط لعدم مشروعيته (و) يندب (التكبير) وكذا التسميع (في) حالة (الشروع) في الركن ليعمره به (إلا) تكبيرة (في القيام من اثنتين فلا استقلال) أي يندب أن يؤخر حتى يستقل قائما إن كان إماما أو فذا وكذا المأموم لكنه يؤخر قيامه عن قيام إمامه لأنه كفتتح صلاة أو للعمل (و) يندب (الافضاء باليسرى) أي يورك الرجل اليسرى (إلى الأرض واليمين عليها) (و) ينصب (إيهامها للأرض) فتصير رجلاه من الجانب الأيمن (في الجلوس كله) بين السجدين وجلوس التشهد الأخير وكذا غيره ما عدا من يصلي جالسا فإنه يندب تربعه كما تقدم (و) يندب (وضع اليدين على الركبتين في الركوع) مفرقين أصابعهما (و) يندب (تمكينهما) أي اليدين (منهما) أي الركبتين (ونصبهما) أي الركبتين بأن يقيمهما معتدلتين فلا يبرزهما (و) يندب (وضعهما) أي اليدين (حذو الأذنين) يتوجه إلى القبلة (أو قريبهما) بحيث تكون أطراف أصابعه محاذية لأذنيه (في السجود) يندب (مجافاة الرجل) أي مباعده (فيه) أي في السجود (بطنه) عن (فخذه) ومباعده (مرفقيه) عن (ركبتيه) في الفريضة والنافلة التي لا يطول فيها لافيا يطول فيها فله وضع ذراعيه على فخذه لطول السجود في النوافل (و) مباعده (ضبعه) وهما مافوق المرفقين عن (جنبه فيه) أي في السجود (وفي الركوع) وخرج بالرجل المرأة فإنها تكون في صلاتها منضمة متروية (و) يندب (الرداء) في كل صلاة فريضة أو نافلة وهو ما يلقيه على عاتقه وبين كتفيه فوق ثوبه ولا يجعله على عنقه فقط وطوله أربعة أذرع ونصف ونحوها وعرضه ثلاثة أذرع دون أن يغطي به رأسه فإن غطاه به ورد طرفه على أحد كتفيه صار قناعا وهو مكروه للرجل لأنه من سنة النساء إلا من ضرورة حر أو برد أو الحسن ولئلا يراى آكدها لائمة مساجد الجماعات ويلبها صلاة المنفرد بمساجد الجماعات ويلبها صلاة إمام بداره أو فئاته ويلبها صلاة منفرد بداره أو فئاته انتهى وسكت عن صلاة المأموم في مساجد الجماعات وفي الدار والفناء والظاهر أنه فوق الفخذ ودون الامام (و) يندب لكل مصل ولو انتحلا (سدل اليدين) أي إرسالهما جنبه ويكره القبض في الفرض بأي صفة كانت ويجوز في النفل طول أم لا وقيل إن طول ويكره إن قصر لكن على صفة خاصة وهي أن يقبض كوع

وتقديم اليدين عند السجود وتأخيرهما عند القيام وعقد الخنصر والبنصر والوسطى من اليمنى في
 شهادته وبعد السبابة والابهام ويحركها دائماً بالتيامن بالسلام والدعاء بعد التشهد الأخير ومكروهاها
 البسملة والتعوذ في الفرض والدعاء قبل القراءة وبعد الفاتحة وأثناءها وأثناء السجدة والركوع
 وبعد التشهد وقبل السلام الامام والتشهد الأول

اليسرى يده اليمنى واضعاً لها تحت الصدر وفوق السرة وأما غير هذه الصفة فيجوز من غير خلاف (و) يندب
 (تقديم اليدين) على الركبتين (عند السجود) أي عند هويته للسجود (وتأخيرهما) عن الركبتين (عند
 القيام) منه (و) يندب (عقد الخنصر والبنصر والوسطى) ويجعل أطرافها على اللحمة التي تحت الابهام
 (من) اليد (اليمنى في شهادته) أو أكثر (ويمد السبابة) مع جعل جنبها إلى السماء والابهام بجانبها
 على الوسطى ومدّها صورة عشرين وما مر من وضع الثلاثة على اللحمة التي تحت الابهام صفة تسع فتصير
 صفة الجميع هيئة تسع وعشرين كما قال ابن الحاجب ويحتمل جعل الثلاثة وسط الكف والابهام محدوداً
 بحالها وهو صفة ثلاث وعشرين ويحتمل جعلها وسط الكف مع وضع الابهام على أنملة الوسطى وهي صفة
 ثلاث وخمسين وكلامه وان احتمل الصفات الثلاثة يحمل على الأولى لأنها قول الأكثر (و) يندب أن
 (يحركها) أي السبابة يمينا وشمالا ناصبا حرفها إلى وجهه كالمديّة (دائماً) في شهادته للسلام إشارة إلى أن
 الله إله واحد أو لأنها مطردة للشيطان واختصت بذلك لأن عروقتها متصلة بالقلب فإذا تحركت انزعج
 فيتنبه لذلك (و) يندب (التيامن بالسلام) الفرض بالكاف والميم إماماً أو فذاً وأما المأموم فيوقفها
 بتمامها عن يمينه من غير إشارة بها إلى قبالة وجهه لاستغناؤه بسلام الرد عن انقباع شيء من تسليمه التحليل
 قبالة وجهه ويندب الدعاء بعد التشهد الأخير أي تشهد السلام ومكروهاها البسملة والتعوذ في الفرض
 قبل فاتحة أو سورة لافي الفل فلا يكرهان ومن الورع البسملة أول الفاتحة في الفرض للخروج من الخلاف
 فقد كان المأزرى يبسمل سرا فقل له في ذلك فقال مذهب مالك على قول واحد من بسمل لم
 تبطل صلاته ومذهب الشافعي على قول واحد من تركها بطلت صلاته انتهى أي وصلاة يتفقان على صحتها
 خير من صلاة يقول أحدهما يبطلانها وكذا القراءة خلف الامام في الجهر وأسمع نفسه قراءته ولا يكتفي
 بحركة اللسان فحل الكراهة ما لم يقصد الخروج من الخلاف والا استحب الاتيان بها والدعاء بعد الاحرام
 وقبل القراءة وبعد الفاتحة لئلا يشتغل عن قراءة الصورة وهي سنة بما ليس بسنة وألحق بذلك المأموم
 والثالثة التي ليس فيها سورة طردا للباب (وأثناءها) أي الفاتحة لأنها مشتملة على دعاء فهي أولى وهذا في
 الفرض أما في النفل فيجوز الدعاء بعد الفاتحة وأثناءها (وأثناء السجدة) وأثناء الركوع وقبل التشهد
 وبعد (سلام الامام) ولو بقي في مكان (و) بعد (التشهد الأول) أي غير جلوس السلام لا بين السجدين ولا

والسجود على الثوب وعلى كور العمامة وطرف الكم والقراءة بالركوع والسجود والدعاء الخاص
بالعجمية للقادر والالتفات وتشبيك الأصابع وفرقتها والاقعاء والتخصر

في السجود فيندب ويدعوبما أحب من ممكن شرعا وعادة ويحرم بممتنع شرعا أو عادة وانظر هل تبطل
الصلاة به مطلقا أو بالمتنع شرعا لا عادة وكان النبي ﷺ يقول بينهما اللهم اغفر لي وارحمني واسترني واجبرني
وارزقني واعف عني وعافني انتهى ولا بعد القراءة وقبل الركوع فيجوز ولا في الرفع منه فيندب بخاص وهو
ربنا ولك الحمد (والسجود على الثوب) وكل ما فيه رفاهيه كبساط لم يعد لفراش بمسجد والا لم يكره
كان من الواقف أو من ريع وقفه أو من أجني وقفه كالخصير الذي لا رفاهيه به كحلقاء وان كان تركه أحسن وأما
ما فيه رفاهيه كالمعمول من السمر فيكره (وعلى كور العمامة) بفتح الكاف وسكون الواو مجتمع طاقتاهما
شد على الجهة ان كان قدر الطائفتين أي التعصبتين كلفات المغاربة مما يتقى به حر الأرض وبردها ولا إعادة
ان كان خفيفا لا إن كان كثيفا فيمتنع فان فعل أعاد (وطرف الكم) أو غيره من ملبوسه إلا للضرورة
كانقاء حر الأرض أو بردها (والقراءة بالركوع والسجود) لأنهما حالنا ذل فيكره أن يجمع بين كلام
الله وهذه الحالة بل الأفضل الذكر خبر نهيت أن أقرأ القرآن راكعا أو ساجدا فأما الركوع فعظموا
فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه بالدعاء فممن أن يستجاب لكم (و) يكره بالسجود (الدعاء الخاص)
الذي لا يدعوا بغيره مالم يكن متعلقه عاما كسعادة الدارين أو معنى الخاص الذي يخص به شخصا لأن
التعميم أفضل لكونه أقرب للإجابة ويكره الدعاء (بالعجمية للقادر) على العربية لا لغيره فلا يكره في
الصلاة ولا تبطل صلاة القادر خلافا لما في الذخيرة من البطلان والفرق بين ما هنا وبين عدم دخوله في
تكبيرة الاحرام بعجمية كما مر أي كخداي أنها متفق عليها بالصيغة العربية الواردة (و) يكره الالتفات
في الصلاة ولو بجميع جسده حيث بقيت رجلاه للقبلة بلا ضرورة والا فلا كراهة وهذا شامل لمعاين
الكعبة حيث لم يخرج شيء من بدنه عن بناءها لخبر لا يزال الله مقبلا على العبد وهو في الصلاة مالم يلتفت
فاذا التفت أعرض عنه وخبر ما التفت عبد في صلاته فقط إلا قال الله تعالى أنا خير لك مما التفت إليه ولعل
محل الكراهة مالم يكثر فان كثر بحيث يتخيل للناظر أنه ليس في صلاة بطلت صلاته للفعل الكثير وإن لم
أر من هو صرح به (و) يكره في الصلاة فقط ولو بغير مسجد (تشبيك الأصابع) ولا بأس به في غيرها
ولو في المسجد (وفرقتها) في الصلاة أيضا لا في غيرها ولو في المسجد (و) يكره (الاقعاء) وهو أن
يرجع من السجود على صدور قدميه كان بين السجدين أو التشهد ومن يصلي جالسا كذلك (و) يكره
(التخصر) بالصلاة وهو وضع اليد على الخاصرة في القيام لأن هيئته تنافي هيئة الصلاة وهو من فعل

وتغميض والتفكير بدينوى وحمل شيء بكم أو فهم وبطلانها القهقهة وتماذى المأموم إذا لم يقدر على الترك والتكبير بلا نية إحرام والحدث مطلقا

اليهود (و) يكره (تغميض البصر) خوف اعتقاد وجوبه إلا لخوف نظر لمحرم أو ما يشغله عن الصلاة ويضع بصره أمامه أو موضع سجوده كما عده عياض من المستحبات وكره قيام منكس الرأس قال عمر للمنكس رأسه ارفع رأسك إنما الخشوع في القلب (و) يكره (التفكير بدينوى) لا يشغله عنها فان شغله حتى لا يدري ما صلى أعاد أبدا لأنه بمنزلة الأفعال الكثيرة وأما التفكير باخروى فلا كراهة فيه بدليل ما في أثر أن عمر جهز جيشا وهو في الصلاة أى دبر تجهيزه وهو فيها وينبغي أن يجرى قيد التفكير بدينوى الذى فيه الاعادة وأما التفكير المتعلق بالصلاة فلا يكره أيضا ولا يجرى فيه القيد فيما يظهر (وحمل شيء بكم أو فهم) لا يمنعه عن ركن من أركان الصلاة وإخراج حروف قراءة والعبث بلحية أو غيرها من جسده كخاتم يده إلا أن يحوله في أصابعه لعدد ركعائه خوف سهو لأنه فعل لا صلاحها ومثله الذى يحصى الآى يديه في صلاته ولا تبطل صلاته بعينه بالحيث حيث طلع منها شعر (وبطلانها) أى الصلاة فرضا كانت أو نفلا (القهقهة) وهى الضحك بصوت من فذ أو إمام أو مأموم عمدا أو غلبة أو نسيان كونه في صلاة والفرق بين سهوها وسهو الكلام أنها يشرع جنسها في الصلاة فمناقاتها أشد وهو شرع بجنسه فيها لا صلاحها فاغتفر سهوه كالمعتكف فانه إن أفطر ناسيا بنى وإن جامع ناسيا ابتداء وخرج بالقهقهة التسم وهو الضحك بلا صوت فلا شيء فيه إلا أن يكثر فيبطل كالفعل الكثير فان كان المقهقهة فذا قطع مطلقا وإن كان إماما قطع أيضا ويقطع من خلفه ولا يستخلف على المشهور خلافا لابن القاسم في قوله يستخلف في النسيان والغلبة ويرجع مأموما (و) إن كان مأموما قطع إن تعمد ابتداء ولو غلبه بعد وإن نسي أو غلبه ابتداء (تماذى المأموم) الضاحك بقيود (إذا لم يقدر على الترك) بعد أن غلبه مراعاة لمن يقول بالصحة ويعيد أبدا فان قدر على الترك قطع ودخل ولم يكن في الجمعة وإلا قطع ودخل مع الإمام لئلا تفوته ولم يخف بتأديه خروج الوقت والاقطع ودخل ليدرك الصلاة فيه بدون ضحك ولم يلزم على تماذى ضحك المأمومين أو بعضهم والاقطع وخرج ولم يثن ذلك فهذه أربعة قيود زيادة على الموضوع وهو كونه ابتداء غلبة أو نسيانا (و) من مبطلاتها (التكبير للركوع من المأموم) (بلا نية إحرام) أى ناسيا له وهو نية الصلاة المعينة عند تكبيره للركوع وأولى غير المأموم إلا أن المأموم يتماذى مع الإمام وجوبا (و) من مبطلاتها (الحدث) أى حصوله فيها أو ذكره (مطلقا) لا إمام وفذوم مأموم غلبة أو اختيارا أو نسيانا ولا يسرى البطلان للمأموم بحدث الإمام إلا في العمد لا الغلبة أو النسيان فيستخلف وكذا

والأكل والشرب والنفخ والقيء والكلام عمداً وإلا فبكمثيرة والسلام وهو شك في إتمامها
ومسجود المسبوق مع الإمام البعدي مطلقاً والقبلي إن لم يلحق ركعة وترك القبلي المترتب عن ثلاث
سنين إن طال وترك شرطاً وركن عمداً وذكر مشتركة في حاضرة وزيادة أربع ركعات كركعتين
في الثنائية

إذا ذكره (والأكل والشرب) عمداً ولو من أنف (والنفخ) عمداً بغم وإن لم يظهر منه حرف لا من
أنف غير عبث وإلا جرى على الأفعال الكثيرة (والقيء) عمداً ولو ماء والقيء مثله لتلاعبه (والكلام)
وإن قل بصوت اشتمل على حرف فأكثر أم لم يشتمل على حرف كما لو نهق كالحمار أو نهق كالغراب
حالة كون الكلام وما قبله من الأكل مثلاً بعده (عمداً) لاسهوا فلا تبطل الصلاة مما ذكر وسيأتي فيه السجود
وتبطل بالكلام عمداً وإن بكره أو وجب لا تقاذاً عمى أو لا جابة أحد والديه حيث كان في نافلة ولم يسمع
التسبيح ولا رفع الصوت أعمى وصمم فيبطلها ويجيبه فإن سمع خفف وكمها وهذا إذا كان الكلام (غير إصلاحها
وإلا) بأن كان لإصلاحها حيث لا يمكن التسبيح (فبكمثيرة) أي فلا تبطل إلا بكمثيرة وأولى بكمثيرة لا يتعلق
بإصلاحها وكذا كثيره سهواً وكذا كثير فعل الجوارح عمداً أو سهواً (والسلام وهو شك في إتمامها)
أي حالة كونه شاكاً هل أتمها أم لا فتبطل صلاته ولو ظهر له بعد ذلك الكمال على المشهور لأنه شك في
السبب المبيح للسلام وأولى لو ظهر النقصان أو لم يظهر شيء خلافاً لابن حبيب القائل بالصحة لأنه شك
في المانع وهو لا يضرك (وسجود المسبوق مع الإمام) أو قبله أو بعده واقتصر على ما ذكر لتوهم الصحة باتباعه
(البعدي مطلقاً) لحق ركعة أم لا (والقبلي إن لم يلحق ركعة) حيث تعمد السجود أو فعله جهلاً لاسهوا فلا
تبطل فإن لحق ركعة فأكثر فسيأتي (و) من مبطلاتها (ترك) السجود (القبلي المترتب عن ثلاث سنين) قولية
كثلاث تكبيرات أو تسميعات أو تكبيرتين وتسميعاً وعكسه أو قولية وفعلية كترك الجلوس الوسط
أو السورة ومحل البطالان (إن طال) الترك سهواً وأما عمداً فتبطل وإن لم يطل قطعاً ولا يجري فيه الخلاف
الجاري في ترك السنن عمداً لأن هذا بمنزلة ترك بعض الصلاة إذ قد ترك السنن وما يترتب عليها (وترك
شرط) عمداً كستر عورة واستقبال قبلة وطهارة خبث مع ذكر وقدره (و) ترك (ركن عمداً) طال أم لا
حيث لم يقصر الإتيان به لأنه أعرض عنه (وذكر مشتركة في حاضرة) كما إذا ذكر الظهر وهو في العصر
أو المغرب وهو في العشاء قبل خروج الوقت فتبطل الصلاة مطلقاً ولا يستخلف الإمام ويتأدى المأموم
على صلاة باطلة وسيأتي حكم ما إذا ذكر فائتة في حاضرة (و) من مبطلاتها (زيادة أربع ركعات) متيقنة
سهواً في الرباعية والثلاثية على المشهور لا بمثلها ولا باثنين خلافاً لمن قال بذلك (كر كعتين في الثنائية) أصالة

سهوا وركن فعلى عمدا والسجود قبل لغير مؤكدة والشغل عن الفرض وإن شغل عن سنة
أعاد بوقت

« فصل »

يجب على المكلف قضاء ما فاته من الصلوات المفروضة فورا مطلقا

كصبح وجمعة لاسفريه فلا تبطل إلا بأربع رعايا لأصلها كما أنه إذا لم يتيقن ما ذكر من الزيادة بأن شك
فيها فتجبر بسجود السهو والظاهر أن عقد الركعة هنا رفع الرأس فإذا رفع رأسه في ثامنة في رابعة أو
سابعة في ثلاثية أو رابعة في ثنائية بطلت صلاته وهذا في الفرض ومثله النفل المحدود كفجر وعيد وكسوف
واستسقاء فيبطل بزيادة مثله إلا أنوتر فلا يبطل بزيادة مثله واحتز بقوله (سهوا) عما إذا كانت الزيادة
عمدا فإن البطالان لا يتقيد بما ذكر بل بزيادة ركن واحد كما أشار له بقوله (و) زيادة (ركن فعلى عمدا)
أو جهلا كسجدة في فرض أو نفل لا قولي فلا تبطل بتعمد زيادته على المعتمد كتكرير الفاتحة (و) من
مبطلاتها السجود قبل السلام (لغير مؤكدة) أي سنة خفيفة كتكبير أو تسمية عمدا أو جهلا أو مؤكدة
خارجة الصلاة كاذان وإقامة وأولى انفضيئة لادخاله في الصلاة ما لبس منها (و) من مبطلاتها (المشغل
عن) إتمام (الفرض) كقرقرة أو حنق أي حصر ببول منعه من إتمام الركوع أو السجود والحاقب المحصور
بالغائط والحازق الذي ضاق خفه فخرج قدمه (وإن شغل عن سنة) ظاهره ولو غير مؤكدة (أعاد بوقت)
هو فيه فيما يظهر (فصل) يذكر فيه أربع مسائل قضاء الفوات وترتيب الحاضرين والفوات في أنفسها
وبسيرها مع حاضرة وهي في كلامه مرتبة هكذا فإشار إلى الأولى بقوله (يجب على المكلف) لا الصبي
فيندب لخطابه بها (قضاء ما فاتته) وبين ما فاتته بقوله (من الصلوات المفروضة) لا النافلة مطلقا إلا نقضى إلا
ركعتي التمجيز كما يأتي وجوبا (فورا) من غير تأخير فيحرم التأخير إلا الوقت الذي يحصل فيه معاشه فلا
يحرم التأخير حينئذ وانظر هل درس العلم من ذلك أم لا ومراده بالعلم غير المتعين وأما المتعين فينبغي أن
يقدم مطلقا كتمريض وإشراف قريب ونحوه على الموت فيما يظهر حال كون القضاء (مطلقا) غير مقيد
بوقت فيقضي وقت طلوع شمس وغروبها وخطبة جمعة وزمن سفر وحضر وحال كون ما فاتته مطلقا أي فاته
عمدا أو سهوا وتحقينا أو ظنا أو شكًا مستندا لعلامة أم لا بمجرد وهم أو تجويز عقلي ولكنه يتوفى في المشكوك
فيه أوقات النهي وجوبا في المحرم وندبا في المكروه وإذا صلى في وقت النهي بحضرة الناس لبس عليه أن يعلمهم

على نحو ما فاتته ولا يجوز أن يتنفل قبل ذلك ومع ذكر ترتيب الحاضرتين شرطا والفوائت في أنفسها ويسيرها مع حاضرة ولو خرج وقتها وهل أربع أو خمس

إلا إن كان ممن يتنفل به فيتدب كمن ذكر الصبح والامام يخطب فليقم ويصليها بموضعه وليقل لمن يليه أنا أصلي الصبح وغير الصبح مثلها وكذا وقت طلوع شمس وغروبها فيما يظهر وسواء فاتته في دار اسلام أو كفر كمن أسلم في دار الحرب وبقي فيها مدة لم يصل لجمله وجوبها ثم دخل دار الاسلام فيقضيها على المشهور ثم القضاء (على نحو ما فاتته) إن سافر أمرا وان جهرا فجهرا وإن سفريه فسفريه وان حضريه فحضريه إلا من فاتته في مرض لا يقدر فيه على القيام ثم صح فيصليها من قيام وعكسه من جلوس ومن فاتته ولا قدرة له على الوضوء ثم قدر عليه فيقضيها به وعكسه بالتيمم (ولا يجوز) أي يحرم عليه (أن يتنفل قبل ذلك) أي القضاء لاستدعائه التأخير إلا ما خف من الصلوات المسنونة وفجر يومه والشفع المتصل بالوتر وأما ما كثر من النوافل المرغب فيها كقيام رمضان فلا فإن فعل أجر من وجه واثم من وجهه أي أجر من حيث أن مفعوله طاعة واثم من حيث إنه يتضمن تأخير القضاء وأشار إلى المسألة الثانية بقوله (و) يجب على المكلف (مع ذكر) ابتداء وكذا في الإثناء على المعتمد (ترتيب الحاضرتين) المشتركتين في الوقت واستغنى عن التصريح بذلك للزوم حاضرتين له وهما الظهران والعشاآن ولا يكون حاضرتين إلا إذا وسعها الوقت لا أن ضاق عن الأولى فلا يكون الترتيب حينئذ واجبا شرطا فيدخل في سير الفوائت مع الحاضرة (شرطا) أي وجوبا شرطا يلزم من عدمه العدم وخرج بقيد الذكر ما لو نسي الترتيب بينهما فإثم العصر وسلم منها ثم ذكر الظهر فإنه يصليها ويندب له فقط إعادة العصر في الوقت وكان عليه أن يزيد وقدرة ليخرج من أكره على تقديم الثانية فلا تبطل ويظهر ذلك في العشاءين والظهرين إن كانت أحدهما سفريه أو جمعة لا أن كانتا تامتين أو مقصورتين لا مكان نية الأولى بالقلب وإن خالف لفظه فلا يظهر فيها إلا كرادوا وأشار إلى المسألة الثالثة بقوله (و) يجب مع ذكر ترتيب (الفوائت) كثيرة أو يسيرة (في أنفسها) فقيد الذكر مسلط على هذا لكن الوجوب غير شرط إذ لو خالف ونكس ولو عامدا لم يعد المنكس إذ بالفراغ منها خرج وقتها فلا يلزم من عدمه العدم وأشار إلى المسألة الرابعة بقوله (و) يجب غير شرط أيضا ترتيب (يسيرها) أي الفوائت إذا اجتمع (مع حاضرة ولو خرج وقتها و) اختلف في اليسير وهلا أربع) صلوات أصلا أو بقاء وهو مذهب الرسالة وظاهر المدونة عند جماعة (أو خمس)

خلاف فإن قدمها ولو عمدا أعاد في الوقت وفي إعادة مأمومه خلاف وإن ذكر قطع إن كان فذا
وشفع إن ركع أو إماما ويقطع مأمومه أيضا لامأموما فيعيد في الوقت ولو جمعة فإن أتم الفذ
ركعتين من المغرب أو ثلاثا من غيره كل وإن جهل عين المنسية صلى خمسا وإن علمها دون يومها

صلوات كذلك وهو قول مالك وشهره جماعة منهم المازري في ذلك (خلاف) فالاربعة يسيرة اتفاقوا است
كثيرة اتفاقوا والخلاف في الخمس وتندب البداءة بالحاضرة مع الفوائت الكثيرة إن لم يخف خروج الوقت
والا وجبت (فإن قدمها) أي الحاضرة على يسير الفوائت نسيانا بل (ولو عمدا أعاد) ندبا الحاضرة
بعد اتيانه بيسير الفوائت (في الوقت) الضروري (و) إذا كان إماما وأمر بالاعادة في الوقت (في
إعادة مأمومه) تبعاً له بناء على أن الخلل الذي في صلاة الإمام سري لصلاة المأموم وعدم الاعادة وهو
الراجح بناء على عدم سريان خلل صلاة الإمام لصلاة المأموم في ذلك (خلاف وإن ذكر) مصل فذ أو
إمام أو مأموم (اليسير في صلاة ولو جمعة) بالنسبة للإمام لا للمؤذن لعدم صلواته الجمعة ولا للمأموم لتماديه
(قطع إن كان فذا) وهل قطعه مندوب أو واجب قولان واستشكل الأول بأنه إن وجب
الترتيب وجب القطع وإن لم يجب فكيف يبطل العمل لتحصيل مندوب؟ وينجذب بأنه مراعاة لمن يقول
بوجوب الدطع (وشفع إن ركع) أي يكمل ركعة بسجدة فيها فيضم إليها أخرى ويجعلها نافلة ويسلم حيث
كانت فرضا ولو صبحا أو جمعة على المذهب خلافاً لابن الحسن في أن يتمها بنية الفريضة لا مغرباً فيقطعها إن ركع كما
اعتمد أبو الحسن على المدونة خلافاً لابن عرفة لقائل بأنه يشفعها فإن كانت نافلة قطعها مطلقاً ركع أم لا (أو) كان
الذكر لليسير وهو في صلاة (إماماً) فيقطع (ويقطع مأمومه أيضاً) تبعاً له ولا يستخلف الإمام ويشفع إن ركع
ومأمومه تبع له (لا) إن كان الذاكر لليسير في صلاة (مأموماً) خلف إمامه فلا يقطع بل يجب عليه التماهي
خلف الإمام وإذا سلم مع إمامه (فيعيد) غير المشاركة (في الوقت) ندبا بعد اتيانه بما ذكره من الصلوات
اليسيرة (ولو جمعة) ويعيدها جمعة إن أمكن وإلا ظهرها (فإن أتم الفذ) وأولى الإمام (ركعتين) نامتين (من
المغرب أو ثلاثاً) تأت (من غيرها كل) وجوباً لأنه أشرف على التمام ثم بعد التكميل يأتي بما عليه ويعيد
ما كمله في الوقت (وإن جهل عين) الصلاة (المنسية) أي المتروكة كان الترك عمداً أو جهلاً أو نسياناً أي
لم يدر هل هي من الليل أو النهار؟ (صلى خمسا) من الصلوات لحصول الشك فيها فلا يتيقن براءة ذمة إلا بصلاة
الخمس وينوي في كل واحدة أنها المنسية (وإن علمها) أي علم عين المتروكة (دون يومها) أي لم يعلم اليوم
(١٨ عمروسي) جزء أول

صلاها قاصده «فصل» سجود السهو سنة وهو سجدتان يكبر ويتشهد لهما ويسلم منهما فان
سهى عن سنة مؤكدة كترك جهر وسورة بفرض

المتروك منه (صلاها) فقط حال كونه (قاصده) أى ناويا بها اليوم الذى بعلمه الله هذا هو المراد وإلا
فاليوم المجهول لا ينوى تم النية المذكورة مندوبة فيما يظهر لأن تعيين الزمن لا يشترط في صحة الصلاة
ولا يلزمه تكرارها بعدد أيام الأسبوع لأنه وإن كرر لا يحيل في نيته إلا على يوم مجهول فلا فائدة في
التكرار ولما فرغ من الكلام على السهو عن جملة الصلاة شرع في الكلام على السهو عن بعضها فقال (فصل
سجود السهو) وهو الذهول عن المعلوم بحيث لو نبه أدنى تنبه لأدركه والنسيان الذهول عن المعلوم
أيضا لكن لا يتنبه له بأدنى تنبه والمراد بالسهو هنا ما يشمل النسيان (سنة) على المشهور قبلها أو بعدا
للإمام والمنفرد ولو حكما كالمسبوق إذا قام للقضاء بعد سلام الإمام إذا لم يستكبح كل منهما السهو
أو الشك فإن استنكحه السهو فيصح ولا سجود عليه وإن استنكحه الشك فيستحب له السجود فقط
كما يأتي كل منهما (وهو) أى السجود للسهو ومثله الشك (سجدتان) فقط بعد اكمال صلاته رفقا
به وإن كان الأصل أن يؤتى بالجابر عند مجبوره لأنه لو أتى لكل سهو بسجود عنده لربما تكرر سهوه وشق
عليه فذلك أخره الشارع إلى تمام الصلاة واكتفى منه بسجدتين ولو تكرر موجب السجود حيث كان
التكرار أي قبل السجود للسهو أما إن كان بعده فإن السجود يتكرر كما إذا سجد المسبوق مع إمامه القبلي
كما يأتي ثم سها في قضائه بقص أو زيادة فانه يسجد للسهو ولا يجزئ عنه سجوده السابق مع الإمام وكما
إذا تكلم المصلي بعد سجوده القبلي وقبل سلامه فانه يسجد بعد السلام أيضا (يكبر) لهما أربع تكبيرات
خفضا ورفعاً بنية مع تكبيرة الهوى في البعدى (ويتشهد لهما) فالقبلي بعيد التشهد بعده استئنا قبل السلام
والبعدى كذلك بعد السلام (ويسلم منهما) فالسلام بعد القبلي فرض وبعد البعدى واجب غير شرط
فلا يبطل بتركه ومحل السجود مختلف (فإن سها عن سنة مؤكدة) داخل الصلاة تحقيقا أو شكاً أو تردد
فيما حصل منه هل زيادة أو نقص كما قال في الذخيرة سجد قبل السلام في الثلاث صور وذاك (ترك
جهر) في الفاتحة أو هي والسورة ولو من ركعة أو في السورة في ركعتين لا في ركعة فقط ومحل السجود
إن أبدله بأدنى السر في الفرض لا بأعلاه فلا سجود (و) ترك (سورة) أى مازاد على أم القرآن ولو
في ركعة من الأولين وقوله (بفرض) راجع للجهر والسورة فخرج بالسهو العمد ففيه قولان بالبطلان
وعدمه وعدم السجود فيما إذا كان المتروك عمدا سنة مؤكدة داخل الصلاة لم تشتر فرضيتها والتارك لها
إماما أو فذالا مؤموما ولا إن كانت غير مؤكدة أو خارجة الصلاة فصحيحة باتفاق القولين ولا إن

أو مع زيادة سجد قبل السلام وإلا فبعده ولو طال كمكمل عند الشك وترك سر بفرض وسلام
أو أكل أو شرب أو نفخ سهوا وزيادة ركن سهوا أو استنكحه الشك ولهي عنه فإن قدم
البعدي أو آخر القبلي صح إلا إن استنكحه السهو ويصح

شهرت فرضيتها فبطل باتفاق الفواين كالفاتحة في ركعة وخرج بالسنة المستحب فإن سجد له قبل السلام
عمدا أو جهلا بطلت صلاته لا سهوا ولا بعد السلام والفرض فلا يجبر بالسجود ويأتي ما فيه من التفصيل
وبالمؤكدة الخفيفة فهي كالمستحب في تفصيله كما تقدم في المبطلات وبداخلة الصلاة الاذان والاقامة
فيفصل فيهما تفصيل المستحب أيضا وبفرض النفل فلا سجد فيه بترك الجهر والسورة لادم سنتهما فيه
فقوله كذلك جهر الخ إشارة الى أن الموجب للسجود من سنن الصلاة الثمانية عشر سبعة فقط الجهر والسر
والسورة والتكبير والسميع والشهدان والجلوس للشهد (أو) سهوا عن سنة مؤكدة على المشهور من القولين
فإن كانت غير مؤكدة فبعد السلام والآخر يعمم في السنة (مع زيادة) كقيامه لخامسة (سجد قبل السلام)
للتقص مع الزيادة كانا محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققا والآخر مشكوكا فيه فهذه أربعة صور مضمومة
لصور النقص الثلاثة يسجد فيها قبل السلام (والا) يحصل نقص فقط ولا مع زيادة بل تمحضت الزيادة
المحققة أو المشكوكة (فبعده) أي يسجد بعد السلام في هاتين الصورتين (ولو طال) الزمان بين تركه
وتذكره جدا ثم مثل للزيادة المشكوكة فاولى المحققه فقال (كمكمل) لصلاته (عند) حصول (الشك)
فيما صلى هل ثلاثا أم أربعا مثلا أي فيبني على الثلاث ويأتي برابعة ويسجد بعد السلام لاحتمال زيادتها
(وترك سر بفرض) وأبدله بأعلى جهر فيسجد بعد لانه زيادة محضة فإن أتى بدله بأقل جهر لم يسجد وهذا
مذهب ابن القاسم وقال غيره يسجد ترك السر قبل السلام لانه زاد الصوت ونقص السر وهو سنة فليس
محض زيادة بل نقص وزيادة والمشهور الاول (وسلام) من ركعتين سهوا (أو أكل أو شرب أو نفخ سهوا)
ولم يكتر ما ذكر فيسجد بعد السلام لذلك كله (وزيادة ركن سهوا) كسجدة أو ركعة فالمراد زيادة فعل من
جنسها قليل فيسجد له بعد السلام وتقدم الكثير في المبطلات (أو استنكحه) أي اعتراه
وداخله (الشك) كثيرا في كل صلاة أو في كل يوم مرة فأكثر فيسجد بعد السلام استحبابا
فقط ترغيبا للشيطان وإن كان الى النقص أقرب من الزيادة لبنائه على الأكثر وهو معنى قوله (ولهي) تكسر
الهاء وفتح الياء فقط كما في الصحاح بمعنى أعرض (عنه) وجوبا وبني على الأكثر (فإن قدم) السجود
(البعدي) عمدا صح رعا لمذهب الشافعي ولا يجوز ابتداء (أو آخر) السجود (القبلي) عمدا (صح) رعا
لمذهب أبي حنيفة ويكره ابتداء وإنما قلنا عمدا لأن أفعال الساهي لا تنصف بصحة ولا فساد لانه غير
مكلف (لا إن استنكحه السهو) أي كثر عليه بأن اعتراه في كل يوم مرة فأكثر فلا سجود عليه (ويصلح)

أوشك هل سها أو سلم أم لا وفي سجدة السهو أو قاء غلبة أو قلنس أو سها عن فرض وتداركه
مطلقا إن لم يسلم من الأخيرة أو لم يعقد ركوعا من غيرها

إن أمكنه الإصلاح كسهو عن سجدة ثانية بركة أولى فتذكر بعد تمام قراءة ركعة ثانية فيعود ويسجدها
وتجب إعادة الفاتحة فإن لم يمكنه أتى بركة ولا سجود عليه هذا في الفرائض وأما السنن فإن أمكنه الإصلاح
بأن تذكر الجلوس الوسط قبل مفارقة الأرض بيديه وركبتيه بعد أن نسيه فإنه يأتي به والا فلا يأتي
به ولا سجود عليه وظاهر كلام أبي الحسن على الرسالة أنه يصلح ولا يفوت بمفارقة الأرض بيديه
وركبتيه ولو استقل فابس كغير المستنكح (أو شك هل سها) عن شيء يتعلق بالصلاة من زيادة أو نقص
أم لا فتفكر قليلا ثم يتيقن أنه لم يسه فلا سجود عليه (أو) شك هل (سلم أم لا) سلم ولا سجود عليه إن كان
قريبا ولم ينحرف عن القبلة ولم يفارق مكانه فإن انحرف عنها سجدة وإن طال جدا بطلت وإن توسط
أو فارق مكانه وتشهد بنى باحرام وسلم وسجد بعد السلام كما يأتي (أو) شك (في سجدة السهو) هل سجدة
اثنين أو واحدة فيأتي بواحدة ولا سجود عليه ثانيا كان المشكوك فيه قبلها أو بعدا إذ لو أمر بالسجود
لهذا الشك لا يمكن أن يشك أيضا فيتسلسل وكذا لو شك هل سجد السجدين أولا فيسجدهما ولا سهو
عليه ولو سجد القبلي ثلاثا سهوا سجد بعد السلام فإن كان بعدا فلا شيء عليه ولو شك في السجدين هل
هما للفريضة أو للسهو أتى بأربع سجعات (أو قاء غلبة أو قلنس) فلا سجود عليه ولا تبطل صلاته إن كان
كل طاهرا يسيرا لم يزدرد منه شيئا فإن كان نجسا أو كثيرا بطلت أو اذدرد شيئا بطلت أيضا إن كان
عمدا فإن كان سهوا تمادى وسجد بعد السلام وفي بطلانها بغلبة ازدراده وعدمه قولان ولا سجود عليه
على عدم البطلان فيما يظهر (أو سها عن فرض) فإن لم يعرفه جعله الاحرام والنية فلو أيقن بهما جعله الفاتحة
فبو أيقن بهما أيضا جعله الركوع وهكذا أبدا يجعل الفرض المشكوك فيه ما بعد المتيقن ويبني على المتيقن
ويأتي بما شك فيه كما إذا عرفه ابتداء فإنه يأتي به وهو معنى قوله (وتداركه) أي الفرض المتروك سهوا
حالة كونه (مطلقا) أي غير مقيد بفرض معين من الفرائض أي سواء كان الفرض سجدة أو ركوعا
أو رافعا منهما أو غير ذلك (إن لم يسلم) التارك نفسه أصلا أو سلم ساهيا عن كونه في الصلاة أو غلطا
فيأتي به كالسجدة الأخيرة ويعيد التشهد ومثله ما لو سلم إمامه فلا ينعنه من الاثنيان بالسجدة المذكورة
حيث لم يسلم هو ولذا قلنا إن لم يسلم التارك نفسه ويأتي مفهوم إن لم يسلم وهذا إذا كان الفرض المتروك
(من) الركعة (الأخيرة) فإن كان من غيرها فأشار إليه بقوله (أو) إن (لم يعقد) التارك للفرض (ركوعا)
من ركعة أصلية نلى المتروك منها الفرض حيث كان الفرض المتروك (من غيرها) أي الأخيرة وأما عقد

وإلا رجعت الثانية أولى، يبطلانها لفظ وإمام وهو رفع رأس إلا في مسائل فإن سلم بنى إن قرب
أو لم يخرج من المسجد

الامام فيفوت ان كان لغير عذر والافوت الأولى كما يأتي في قوله وان ترك مؤتم ركوعا الشيخ وخرج
بقيد الأصلحية عقده الخامسة: تلى ركعة النقص سهوا فلا يمنع عقد ركوعها تدارك ما تركه من الركعة الرابعة
لأنها لا حرمة لها فيرجع بكل ركعة النقص (وإلا) بأن عقد ركوع الركعة التي تلى ركعة النقص وهو مفهوم
أو لم يعقد ركوعا (رجعت الثانية أولى ببطلانها) أي الأولى ترك ركن منها وفات تدارك بعقد ما بعدها (لفظ
وامام) وتنقلب ركعات مأموه تبعاً والثالثة ثانية والرابعة لئلا وقوله ورجعت الثانية أي مثلاً ومفهوم لفظ
وامام أن ركعات المأموم لا تنقلب حيث لم تنقلب ركعات امامه بل تبقى على حالها لأن صلاته مبنية على
صلاة امامه فيأتي ببدل ما بطل على صفته فإن كانت الثانية هي التي حصل فيها الخلل أني بعد سلام الامام
يبدلها بام القرآن وسورة جهر في جهرية وسرا في سرية وإذا انقلبت ركعات الامام أو اللفظ سجد قبل
السلام إن حصل منه نقص أو مع زيادة والافعه (وهو) أي عقد الركعة المفيت لتدارك الركن الموجب
لبطلان ركعة (رفع رأس) من ركوع الركعة التالية لركعة النقص عند ابن القاسم مطلقاً معتدلاً فإن
رفع دونهما فكمن لم يرفع لا مجرد انحناء خلافاً لا شهب (إلا في مسائل) يكون عقد الركعة فيها بالانحناء
عند ابن القاسم أي وافق اجتهاد ابن القاسم فيها اجتهاد شهب منها إذا ترك ركوعاً من ركعة وتذكره
بعد أن انحنى فيما بعدها فيفوت تداركه وتبطل ركعة النقص وتقوم هذه مقامها عند ابن القاسم كاشهب
ومنها إذا ترك السر أو الجهر أو السورة أو قدم السورة على الفاتحة أو ترك تكبير العيد كلاً أو بعضاً أو
سجدة التلاوة وتذكر ما ذكر بعد الانحناء فانه يفوت ويأتي بسجدة التلاوة في ثانية النفل دون الفرض
ومنها إذا ذكر بعض صلاة بعد انحناؤه في صلاة أخرى فإن الأولى تبطل ومثل بعض الصلاة السجود
القبلي فإن كانت الأولى فريضة والثانية نافلة كلها مطلقاً أو فريضة قطعها ما لم يعقد ركعة بان يتمها بسجدة فيها
والا شفعها ندباً وإن كانت الأولى نافلة والثانية فريضة أو نافلة كلها ولا يعيد النافلة التي طلّت بانحنائه
في غيرها لانه لم يعتمد إبطالها وأشار إلى مفهوم ولم يسلم قوله (فإن سلم) معتقداً الكمال قصد التحليل أم لا
ثم تبين له فساد اعتقاده فات التدارك و(بنى) على مامعه من الركعات وألغى ركعة النقص وأتى بدلها بركعة كاملة
(ان قرب) سلامه من الصلاة صلى في مسجد أم لا بالعرف عند ابن القاسم وهو المشهور (أو لم يخرج من المسجد) عند
أشهب ما لم يطول فيه جداً فإن طول بالعرف عند ابن القاسم أو خرج من المسجد ولو صغير أو صلى بأزاء باب أو طول في

بنية وتكبير ولم تبطل بتركه وجالس له وأعاد تارك السلام التشهد وسجد إن انحرف عن القبلة
ومن ترك الجلوس الأول رجع ماله يفارق الأرض بيديه ور كبتيه ولا سجود وإلا فلا

المسجد جدا حتى عند اشبه بطات صلاته فان صلى في الصحراء عنده فالقرب مالم يجاوز من الصفوف
بقدر ما يمنع أن يصلي بصلاتهم وعلق بقوله بنى قوله (بنية وتكبير) ولو قريبا لبناء جدا والظاهر ندب رفع
يديه فيه حين شروعه (ولم تبطل) الصلاة (تركه) أى التكبير وأما النية أى نية إتمام ما تبنى فلا بد منها
(و) من سلم من اثنتين وبنى وتذكر قائما (جلس له) أى للتكبير أى ليأتى به من جلوس لأنها الحالة التي
فارق فيها الصلاة ونهضته قبل لم تكن لها وهذا هو المشهور خلافا لمن يقول لا يجلس له ويكبر قائما ولمن
يقول يكبر ثم يجلس والظاهر وجوب الجلوس على الأول ولكن لا تبطل بتركه فيما يظهر مراعاة لمن
يقول يحرم قائما وأما إن سلم عدد ركعة أو ثلاث فانه يرجع إلى حال رفعه من السجود ويحرم حينئذ
لأنها الحالة التي فارق فيها ولا يجلس له قاله ابن رشد وظاهره ولو كان جلس قبل المفارقة مما ذكر وهو
الظاهر لأنه جلوس في غير محله وكذا لو لم يسلم مما ذكر حتى استقل قائما فانه يرجع لحال رفعه من
السجود ويحرم منه فيما يظهر لتكون حركته مقصودة للركن المكمل كما إذا ذكر وهو جالس فيأتي به
حينئذ ولما قدم أن من ترك ركعتا يتداركهما إذا كان من الأخيرة مالم يسلم والافات فكان سائلا قال
له فلو كان المتروك هو السلام نفسه الذي لا ركن بعده فما الذي يفي بتداركه فأجاب بقوله (وأعاد تارك
السلام) سهوا (التشهد) استثناء بعد أن يرجع باحرام على المشهور جالسا ليقع سلامه عقب تشهده ويسجد
بعد السلام وهذا إذا طال طولا متوسطا من غير مفارقة موضعه أو فارق موضعه ولو بالقرب وهذا
قسمان فإن انحرف عن القبلة من غير طول ولا مفارقة موضع وهو القسم الثالث فأشاره بقوله (وسجد) بعد
اعتداله للقبلة وسلامه (إن انحرف عن القبلة) كثيرا أو متوسطا سهوا لأن ما يبطل عمده يسجد لسهوه وهذا في
غير مكة وما الخلق بها ولا يحتاج هذا إلى تكبير ولا إعادة تشهد وسكت عن السجود في القسمين السابقين لوضوح
الريادة ومفهوم إن انحرف أنه إن لم ينحرف أصلا أو انحرف يسيرا وهو القسم الرابع سلم فقط ولا سجود لا تنفاء
موجبه وأما إن طال جدا بطلت صلاته وهو القسم الخامس (ومن ترك الجلوس الأول) أى جلوس غير
السلام سهوا (رجع ما) أى مدة كونه (لم يفارق الأرض بيديه ور كبتيه) جميعا بأن فارق بيديه فقط أو
بركبتيه فقط أو بأحدى كل أو بيد ور كبة واحدة أو بركبتيه ويد واحدة أو عكسه وهل رجوعه واجب
أولا قولان مبنيان على أن ترك السنة عمدا مبطل أولا (ولا سجود) عليه في تزحزحه ذلك لأنه لا يبطل
عمده فلا سجود في سهوه (وإلا) بأن فارق الأرض بيديه ور كبتيه معا ثم تذكر (فلا) يرجع لأنه

ولا تبطل إن رجع ولو استقل وتبعه مأموه وسجد بعده كنفل لم يعقد ثالثته وإلا كل أربعاء في الخامسة مطلقا وسجد قبله فيهما ويسجد المسبوق القبلي مع الإمام إن أدرك ركعة ولو لم يدرك موجهه أو ترك إمامه

تلبس بركن فلا يقطعه لما دونه وهل يحرم أو يكره ويسجد قبل السلام (ولا تبطل إن رجع) ولو عمدا على المشهور (ولو استقل) قائما بل ولو قرأ إلا أن يتعمها كما في الطخيخي وانظر ما المراد بتعمها هل الفاتحة فقط أو هي والسورة ويتصور ذلك في مسائل البناء والقضاء فقد تكون قراءة الركعة التي تلي التشهد لفاتحة وسورة ثم حيث رجع فلا ينهض حتى يتشهد لأن رجوعه معتد به عند ابن الناسم فإن قام عمدا قبل التشهد بطلت صلاته عنده بناء على بطلانها بتعمد ترك سنة خلافا لأشهب لاسهوا فلا تبطل ولا يرجع فإن رجع ثانيا فالظاهر بطلانها (و) إن كان إماما (تبعه مأموه) وجوبا في الصور الثلاث وهي رجوعه المشروع وغير المشروع وعدم رجوعه (و) إذا قلنا بعدم رجوعه بعد مفارقة الأرض يسيديه وركبتيه ورجع وتشهد (سجد بعده) أي السلام لأن رجوعه وتشهده معتد بهما فينقلب القبلي بعديا ثم شبه في الرجوع والسجود بعده بقوله (كنفل) فأقام فيه من اثنتين و (لم يعقد ثالثته) فيرجع ويسجد بعد السلام بل السجود فيه برجوعه بعد مفارقة الأرض يسيديه وركبتيه لا إن لم يفارق بهما فلا سجود فإن لم يرجع بطلت صلاته (والا) بأن عقدها سهوا رفع رأسه من ركوعها (كل أربعاء) لقول بعض العلماء بجواز النفل بأربع في ليل أو نهار إلا الفجر لأن زيادة مثلها يبطلها والعيد والكسوف والاستسقاء كالفجر (و) يرجع (في) قيامه في النفل إلى (الخامسة مطلقا) عقد ركعة أم لا بناء على أنه لا يراعى من الخلاف إلا ما قوى واشتهر عند الجمهور والخلاف في الأربع قوى بخلاف غيره فإن لم يرجع بطلت (وسجد قبله فيهما) أي في تكيله أربعاء وقيام خامسة فيه سواء رجع قبل إتمامها أو بعده لنقص السلام في محله ولا يقال إنه إذا صلى الظهر خمسا فقد نقص السلام في محله مع أنه يسجد بعد السلام لأننا نقول خامسة الظهر متفق على نفيها فهي محض زيادة بخلاف الثالثة والرابعة في النفل فم من يقول النفل أربع وإن كان عندنا اثنتين فقد نقص السلام من اثنتين عندنا حال تكيله أربعاء ولا ينقص بالسلام فرض ولا يجبر بالسجود لأن رعى كون النفل أربعاء يصير السلام من ركعتين كالسنة (ويسجد المسبوق) السجود (القبلي) المترتب على الإمام (مع) الإمام قبل قضاء ما عليه عند ابن القاسم وبعده عند أشهب فإن أخره لتمام صلاة نفسه عمدا أو جهلا بطلت على الأول وهو الراجح لمخالفته للإمام في الأفعال لاسهوا وعلى الثاني فلا تبطل قدمه قبل سلامه أو أخره وهذا (إن أدرك) المسبوق (ركعة) كاملة فأكثر (ولو لم يدرك) المأموم (موجهه) بأن حصل للإمام السهو قبل دخول المسبوق معه (أو ترك إمامه) السجود عمدا أو سهوا أو رأيا وإذا تركه الإمام

ولا تبطل ويؤخر البعدي ويحمل الامام سهو المأموم عن غير فرض حالة القدرة «فرع» ومن شك في سجدة لم يدر محامسجدها فان كان في التشهد الأخير

وكان عن ثلاث سنين وطال بطلت صلاته وصحت صلاة المسبوق الفاعل له وتزاد هذه على قاعدة كل صلاة بطلت على الامام بطلت على المأموم إلا في سبق الحدث ونسيانه (ويؤخر) المسبوق المدرك ركعة (البعدي) لتام صلاة نفسه فان قدمه عمدا أو جهلا بطلت صلاته والاولى له ان لا يقوم إلا بعد سلام الامام منه فان حصل له فيما يقضى سهو بنقص سجدة لزيادة الامام ونقص نفسه قبل السلام وزيادة سجدة بعد السلام (ويحمل الامام سهو المأموم عن غير فرض) ولو سنا كثيرة ولو نوى أنه لا يحمله لأنه عليه بطريق الاصل ولا مفهوم لسهو المأموم بل وعمده لنقص السنن كذلك وأما الفرض فلا يحمله عنه وحمله للسنن إنما هو حيث وقع السهو للمأموم (حالة القدرة) مثبث القاف فان انقطعت بأن قام المسبوق لقضاء عليه فحصل له سهو بعد المفارقة فلا يحمله الامام لصيرورته منفردا «فرع» قال ابن عرفة ولو سلم المأموم لظن سلام إمامه ثم رجع قبل سلام إمامه حملة عنه وبعده سلم وسجد بعد ابن القاسم عن مالك يسجد قبل انتهى أي لأنه نقص السلام مع الامام وزاد هو سلاما فان كان مسبوقا وفل بعد ما ظن سلام امامه فعلا وتبين أنه ذلك قبل سلام إمامه رجع اليه ولا سجود سهو عليه لأنه حالة القدرة وإن لم يتبين له حتى سلم لم يرجع لأنه إنما كان يرجع إلى الامام وقد زال ولا يعتد بما فعله قبل سلامه فان فعل بعض الفعل قبل السلام وبعضه بعده لم يعتد بما قبله واعتد بما فعله بعد سلامه إلا أن يكون ما بعد يتوقف على ما قبل كفعل سجود ركعة ركع فيها قبل سلامه وسجد لها بعد سلامه فلا يعتد بجميعها ويعيدها بتمامها وسجد بعد السلام (ومن شك) اما ما كان أو مأموما أو فذا (في سجدة) تحقق تركها و (لم يدر محلها) فهو بدل من شك أي معنى شك فيها أنه لم يدر محلها فلا ينافي أنه تحقق تركها ويحتمل أن يكون صفة لسجدة أي شك في سجدة مجهولة المحل فهو ثمان في محلها وحكم المسألتين واحد وهو قوله (سجدها) لاحتمال كونها من الركعة التي لم يفت تداركها فان ترك الاثنيان بها بطلت صلاته لأنه تعمد إبطال ركعة أمكنه تلافيها وان تحقق تمامها لم يسجد وحيث سجدها فمد تيقن سلامة تلك الركعة وصار الشك فيها قبلها فلا بد من ازالة الشك عنه أيضا بما أشار اليه بقوله (فان كان) شك (في التشهد الأخير) أي بركعة (بعد سجوده لها بالتحمة فقط ان كان فذا أو اماما لا انقلاب الركعات في حقه أو يحتمل أن تكون من إحدى الثلاث وكل منها يبطل بعقد

وفي قيام الرابعة بركعتين ويتشهد والثالثة بثلاث ومن ترك أربع سجديات من أربع ركعات ألغى الأول وإن ترك الركوع رجع قائماً وندب أن يقرأ وسجدة يجلس لاسجدتين ولا يجبر ركوع أولاه بسجود ثانيته

ماليه ولا يشهد لأن المحقق له ثلاث وليس محل تشهد ويسجد قبل السلام وإن كان مأموماً أتى بالفاتحة وسورة لاحتمال أن تكون السجدة من الأولى أو الثانية مع كون الركعات لا تنقلب في حقه ويسجد بعد السلام لاحتمال أن تكون المأني بها بعد السلام زائدة (و) إن حصل له الشك (في قيام الرابعة) أتى (بركعتين) بالفاتحة فقط بعد أن يسجد السجدة (ويتشهد) عقبها قبل الاتيان بالركعتين لأن كل ركعتين يعقبهما تشهد وإنما أتى بركعتين لاحتمال أن تكون السجدة من واحدة من الثلاث ركعات فبطات فصار المحقق ركعتين ويسجد قبل السلام لاحتمال أن تكون من أحدي الأولين إن كان اماماً أو فذاً أيضاً فإن كان مأموماً أتى بركة مع الامام وبعد سلامه بركة بالفاتحة وسورة ويسجد بعد السلام لما تقدم (و) إن حصل الشك في قيام (الثالثة) أتى (بثلاث) ركعات بعد اتيانه بالسجدة منها واحدة بالفاتحة وسورة لبطلان واحدة من الأولين وصار المحقق واحدة واثنان بالفاتحة إن كان فذاً أو اماماً فإن كان مأموماً أتى بركعتين مع الامام ثم بعد سلامه يأتي بركة بالفاتحة وسورة بمثابة من سبق بركة ويسجد بعد السلام لما تقدم ومثله الامام والفذ في هذا (ومن ترك) اماماً أو مأموماً أو فذاً (أربع سجديات من أربع ركعات ألغى) الثلاث ركعات (الأول) لفوات تدارك اصلاح كل ركعة بعقد التي بعدها وتصير الرابعة أولى فيتداركها بان يسجد سجدة إن لم يسلم فإن سلم بطأت صلاته على المشهور ثم يأتي بركة بام القرآن وسورة ويجلس ثم بركعتين بأم القرآن فقط ويسجد قبل السلام لنقص السورة من الرابعة التي رجعت أولى والزيادة واضحة وكذا لو ترك الثمان سجديات أصلح ركوع الرابعة بسجدتين ويبني عليها (وإن ترك الركوع) سهواً وخر للسجود (رجع قائماً) على المشهور لينحط له من قيام وقيل محدوداً فإن رجع محدداً لم تبطل صلاته على الأول (ونددب أن يقرأ) قبل انحطاطه شيئاً من القرآن لأن شأن الركوع أن يعقب قراءة وأماماً شارك الرفع من الركوع فقال عند رجع محدوداً حتى يصل إلى الركوع ثم يرفع فإن رجع قائماً بطأت للزيادة وهي التمام والركوع بعده بخلاف من رجع محدوداً في ترك الركوع (و) إن ترك (سجدة) ثانية (يجلس) ولو جلس قبل نهضته وقيداً بثانية احترازاً عما لو ترك الأولى فإنه ينحط له من قيام ثم يأتي بالثانية ولو فعلها أولاً وجوب ترتيب الأداء (لا) إن ترك (سجدة) ثم تذكرها بعد قيامه فلا يجلس بل ينحط لها من قيام اتفاقاً لمن لم ينسها (ولا يجبر ركوع أولاه) انتهى سجدة (بسجود ثانيته)

وإن ترك مؤتم ركوعاً مع إمامه فعل ما فاته به في غير الأولى مالم يرفع من سجودها أو سجدة
وزسمع فيها قبل عقد إمامه سجدها وإن لم يطمع تمادى وقضى ركعة ولا يسجد للسهو إن يتيقن

مسمى ركوعها لا به فعله بنية الركعة الثانية فلا ينصرف للأولى بل يسجد للأولى سجوداً آخر ويسجد
بعد سلام أما لو سعى الركوع من الأولى والسجود من الثانية لم يجز سجود الأولى المتروكة ركوعها بركوع
الثانية اتفاقاً للزوم تقديم سجود الأولى على ركوع الثانية لوجوب ترتيب الأداء فانما نص على محل الخلاف
بتنا وبين الشافعي (وإن ترك مؤتم ركوعاً مع إمامه) لغير عذر وأولى لعذر كرحام أو نعاس خفيف إلا
أن ذا العذر لا يأتى دون غيره (فعل ما فاته به) إمامه حيث كان (في غير) الركعة (الأولى) للمأموم
لانسحاب المأمومية عليه بأدراكه معه الأولى ومحل اتباعه في غيرها (ما) أى مدة كون الإمام (لم يرفع)
رأسه (من سجودها) أى سجود غير الأولى كله كما يفيد النقل فاذا كان يدرك الإمام في ثانية سجديته
ويفعل الثانية بعد رفع الإمام من ثانيته فانه يفعل ما فاته ويسجد بها ويتبعه خلافاً لقول الشيخ سالم لا يفعل
إلا إذا كان يدرك السجدين معاً أو يسجد الأولى حال رفع الإمام من الأولى ويسجد الثانية مع الإمام
انتهى فان ظن أنه لا يدركه في شيء منها لم يفعل وقضى ركعة فان خالف وأدرك صحت صلاته ولم يلزمه
شيء عملاً بما تبين فان لم يدرك بطلت فان فعل مع ظن الإدراك وتخلف ظنه ألغى ما فعل من التكميل وقضى
ركعة ومنه مأموم في غير الأولى ألغى الأولى للمأموم وإن لم تكن أولى الإمام فلا يفعل ما فاته بل يتبعه في
أنه يخبر ساجداً لأنه لم ينسحب عليه حكم المأمومية وقضى ركعة بعد سلام الإمام ولو علم إدراك السجدين
وركع بعد رفعه منه فإن تبعه في غير الأولى بعد رفعه من ركوعها عمداً أو جهلاً بطلت صلاته وأولى في
البطلان ما يقع لبعض العوام أنه يحرم مع الإمام حال رفعه من ركوع أو بعده فيركع ويسجد (أو) ترك
مؤتم (سجدة) أو سجدين مع إمامه من أولى المأموم أو غيرها تحقيقاً أو شكاً (فان طمع فيها) أى يتيقن
أو ظن أنه يأتى بها أو بهما (قبل عقد إمامه) أى قبل رفع رأسه من الركعة التالية للمتروكة منها السجدة
(سجدها) وأدركه في عقد ما بعدها فان تخلف ظنه بطلت عليه الركعة الأولى لعدم الاتيان بسجودها
على الوجه المطالب والثانية لعدم إدراك ركوعها مع إمامه (وإن لم يطمع) فيها قبل عقد إمامه بأن يتيقن أو
ظن أن إمامه يرفع رأسه منها قبل أن يدركه (تمادى) على ترك السجدة وتبع الإمام فيما هو فيه (وقضى)
بعد سلام الإمام بدل ركعة النقص (ركعة) يقرأ فيها بأم القرآن وسورة إن كانت إحدى الأولىين وإلا
تتلى بها بالعائذ فقط لعدم انقلاب ركعات المأموم (و) حيث تركها وتمادى وقضى ركعة (لا يسجد للسهو)
أى لا يسجد لزيادة ركعة النقص (إن يتيقن) ترك السجدة منها لأن الإمام يحمله عنه وإما أن شك في تركها

وتارك سجدة من ركعة لا تجزئه الخامسة إن تعمدتها

فيسجد بعد السلام لاحتمال أن تكون الأولى ركعة تامة فيكون المأتي بها بعد سلام الامام محض زيادة فاستلزم ذلك الشك فيها وفيه السجود كما تقدم فقوله ولا يسجد الخ راجع لقوله وإن لم يطمع فقط لما قبلها لعدم الزيادة فيها لانيانه بالسجدة (وتارك سجدة من ركعة) أولى أو ثمانية أو ثلاثة وفات تاركها ولم ينتبه لذلك واعتقد كمال صلاته وعقد خامسة يظنها زائدة فإذا علمه مثلها (لا تجزئه الخامسة أن تعمدتها) أي تعمد عقدها لأنه لا عب حين عقدها عمدا ولا بد من الاتيان بركعة وصحت صلاته مع إن تعمد كسجدة مبطل نظرا لما في نفس الأمر من انقلاب ركعته بترك سجدة من كآوله سهوا ولم تجزه الخامسة احتياطا في العبادة وهذا إذا عقدها يظنها خامسة كما تقدم وأما إذا ذكر مانسيه قبل عقدها فلا يكون ما يأتي به خامسة بل عوضا عما حصل فيه الخلل ومفهوم تعمدتها إجزاؤها إن عقدها سهوا «تتمة» سجدة تلاوة القرآن سنة وقيل مندوبة وهي واحدة يكبر في الخفض والرفع بلا احرام وسلام أي بلا تكبير زائد على تكبير الهوى ولا نية قرينة زائدة على نية الفعل يسجدتها القاري، والمستمع بشروط الصلاة ويشترط في سجود المستمع أي قاصد الاستماع أن يكون القاري، صالحا للإمامة يشمل العاجز ومكروه الإمامة وأن يكون غير قاصد اسماع الناس حسن قراءته فإن قصد ذلك فلا يسجد المستمع لما دخل قراءة القاري، من الرياء فليس أهلا للاقتداء به وأن يجلس المستمع ليتعلم أحكام القرآن أو للتواب على ما قال أبو الحسن لأن جلس للسجود أو ليتعلم النعم فلا يسجد فإذا وجدت هذه الشروط سجد المستمع ولو ترك القاري، لأن كلا منهما مأمور فترك أحدهما لا يستغنى عن الآخر إلا أن يكون القاري، إماما وترك فيتبعه مؤمنا ولو فعلها المأموم عمدا أو جهلا بطلت صلاته وأما لو تركها هو ولو عمدا وفعلها إمامه فلا تبطل صلاته كما ذكره ابن عرفة وغيره ومحل السجود ان كان الوقت وقت جواز وإلا فينبغي أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أربع مرات قياسا على التحية كما سيأتي وبسبب الساجد أن يدعو وفي الحديث اللهم اكتب لي بها عندك أجرا وضع عني بها وزرا واجعلها لي عندك ذخرا واقبلها مني كما قبلتها من عبدك داود انتهى أي قبلت من داود السجدة لا بوصف سجدة التلاوة لأنها كانت شكرا لله على إراءته الحق في الزوجة بيعت المالكين مختصان وعدتهما إحدى عشرة سجدة وموضعها كما قال ابن عرفة آخر الأعراف والآصال في الرعد ويأمرون في النحل وخشوعا في سبحان وبكيا في مريم وما يشاء في الحج ونفورا في الفرقان والعظيم في النمل ولا يستكبرون في السجدة وأب في ص وقيل حسن ما ب وتعبدون في فصات

(فصل)

يندب النفل قبل الظهر وبعدها وقبل العصر وبعده المغرب والعشاء بلاحد والضحي

وقيل لا يسأمون وأما ثانيه الحج والنجم والاشقاق والقلم فلا يسجد لها (وسل يندب النفل) وهو لغة الزيادة والمراد به هنا ما زاد على الفرض والسنة والرغبة بدليل ذكرهما بعد واصطلاحا ما فعله النبي عليه الصلاة والسلام ولم يداوم عليه والسنة لغة الطريقة واصطلاحا ما فعله عليه الصلاة والسلام وداوم عليه وأظهره في جماعة ولم يدل دليل على وجوبه والمؤكدة من السن ما كثرت ثوابه كالتوتر والرغبة لغة التحضيض على فعل الخير واصطلاحا ما رغب فيه الشارع وحده ولم يفعله في جماعة كالنجر ويتأكد النفل أي ندب النفل (قبل الظهر) ان اتسع الوقت والا منع لئلا يفتقر واما مأموم (وبعدها) أي بعد أن يأتي بالذكر الوارد عقبها لخبر من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار (وقبل العصر) لخبر رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً ودعاؤه عليه الصلاة والسلام مستجاب فإذا صلى دخل في دعائه (وبعد المغرب) لخبر من صلى ست ركعات بعد المغرب غفرت ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر ولما قيل انها صلاة الاوابين وصلاة الغفلة وناشئة الليل أي أول أوقاته وقال الغزالي هي المراد بقوله تتجافى جنوبهم عن المضاجع (و) بعد (العشاء) وأما قبلها لم يرد فيه شيء عن مالك وأصحابه (بلاحد) بعدد خاص بحيث تكون الزيادة عليه أو النقص عنه ممنوتا للمطلوب قبل الفرائض أو بعدها والاعداد الواردة في الحديث ليست للتحديد بل للمفضل الخاص المترتب عليها وفي المدخل وينبغي أي لطالب العلم أن يشد يده على مداومته على فعل السنن والرواتب وما كان منها تبعاً للفرض قبل أو بعد وأظهارها في المسجد أفضل من فعلها في بيته وفي التوضيح حكمة تقديم النوافل على الصلاة أن العبد مشغول بأمور الدنيا فتبعد النفس بذلك عن حضور القلب فإذا تقدمت النافلة على الفريضة تأنس النفس بالعبادة فكان ذلك أقرب إلى الحضور وحكمة التأخير ما ورد أن النوافل جارية لنقصان الفرائض انتهى فهي لتكميل ما عسي أن يكون نقص واعلم أنه لا ينفل وينته ذلك لكرهية النفل بهذه النية (و) يندب متأكدا (الضحى) وأقله ركعتان وأكثره ثمان وأوسطه ست والمراد أوسط في الفضل لا في العدد فلا يستشكل بأن الوسط ما انقسم بمساويين وتكره الزيادة على أكثره بنيته لا بنية نفل مطلق ووقتها من حل النافلة للزوال وأحسنه إذا كانت الشمس من المشرق منها من المغرب وقت العصر أي بأن يحسب بعد الطلوع قدر حصص ما بين العصر إلى الغروب كترعين درجة فيصلي الضحى إذا مضى من طلوع الشمس أربعون درجة حينئذ «فائدة» في الجامع الصغير قال الله تعالى يا ابن آدم صل أربع ركعات من أول النهار اكفك آخره أخرجه الترمذي عن أبي

والسر به نهارا والجهر ليلا وتحية المسجد إلا مسجد مكة فالطواف وبدء بها بمسجد المدينة قبل السلام عليه ﷺ وتأدت بفرض وإيقاع الفرض بالصف الأول

الدرداء وكتب عليه الجلال علامة الصيحة وقوله آخره أى شر ما يحدث في آخره والمراد بآخره بقيته وحمل ابن تيمية وابن القيم الأربع ركعات المذكورة على صلاة الصبح والفجر وحملها غيرهما على سنة الضحى ثم لم يركها إلا عرجت إلى الله تعالى وقالت يارب إن فلانا حفظني فاحفظه وإن تركها قالت يارب إن فلانا ضيعني فضيعه وفي الحديث أيضا ركعتان من الضحى تعدلان عند الله بحجة وعمرة متقبلتين وفي اليهود المحمدية للشعراني من واطب على صلاة الضحى لم يقربه جنى إلا احترق وما شاع عند العوام من أصابة من لم يواظب عليها بمكروه في نفسه وأولاده فباطل بل هى كبقية النوافل لا حرج في تركها لخبر الترمذي المتقدم ولا يعارضه قوله في المار وإن تركها قالت يارب الخ فحمله على تركها كسلا وما في الترمذي على تركها لا كسلا (و) يندب (السر به) أى النفل (نهارا والجهر ليلا) لأن صلاة الليل في الأوقات المظلمة ينه بالجهر فيها المارة أن هنا جماعة تصلى ولأن الكفار اذا سمعوا القرآن ألغوا فيه فأمر بالجهر وقت اشتغالهم بالنوم وترك الجهر في حضورهم وإنما جهر في الجمعة والعبدن لحضور أهل البوادي والقرى كي يسمعه فيتعلموه ويتعظوا به (و) يندب (تحية المسجد) ركعتان لداخل متوضىء وقت جواز يريد به جلوسا وكره قبلها ولا تسقط به فان كثر دخوله بأن زاد على مرة كفته الأولى إن قرب رجوعه له عرفا وإلا طلب بها ثانيا وكفى سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر أربع مرات وقت النهى عن التحية ولا يقان إنها وقت النهى غير مطلوبة فكيف يطلب حينئذ يبدلها لأننا نقول لا نسلم أنها وقت النهى منى عنها وعن بدلها بل هى مطلوبة لمكن لا بعينها بل يبدلها ذكرنا (إلا مسجد مكة فالطواف) أى فتحية الطواف لمن طلب منه ولوندا أو أراده آفاقا فيهما أم لا أو لم يردده وهو آفاق في هذه خمس صور فان كان مكيًا ولم يطلب منه طواف ولم يردده بل دخله الصلاة أو مشاهدة البيت فتحية ركعتان في هذه السادسة إن كان وقت تحل فيه النافلة والا جلس كغيره من المساجد (و) يندب (بدء بها) أى بالتحية (بمسجد المدينة قبل السلام عليه صلى الله عليه وسلم) لأنها حق الله والسلام عليه حق مخلوق وحق الله آكد وان كان كل منها مندوبا ولان من جملة اكرامه صلى الله عليه وسلم امتثال أوامره والركعتان مما أمر به فقيهما من اكرامه ما في السلام عليه (وتأدت) التحية (بفرض) أى قام مقامها في إشغال البقرة واسقاط الطلب مع حصول نوابها اذا نوي الفرض والتحية أو نيابته عنها حيث طابت كفعل جنابة وجمعة ولا مهور للفرض بل السنة والرغبة كذلك وإنما نص على الفرض لأنه المتوهم لأنها إذا تأدت بغير جنسها فأولى بجنسها (و) يندب (إيقاع الفرض بالصف الأول) في كل مسجد كان مسجد النبي عليه السلام أو غيره لما ورد أن

والترابيح والافراد فيها ان لم تعطل المساجد وهي عشرون ركعة وقراءة شفيع بسبح والكافرون
ووتر باخلاص ومعزتين وان يتقدمه شفيع منفصل بسلام الا ان يقتدى بواصل والفجر رغبة
تفتقرانية تخصها ووقتها كالصبح وينسب الافتصار فيها على الفاتحة

الله وملائكته يصلون على اهل الصفا المقدم وواحدة على ما يليه (و) تندب (الترابيح) ووقتها
كالوتر فان فعلت بعد المغرب لم تسقط وكانت نافلة لالترابيح (و) تندب الافراد فيها (اي فعلها في البيوت
ولو جماعة خير فضل صلاة الخلوة في التطوع على صلاة الجماعة في العلامية اي في التطوع ايضا كفضل
الجماعة في الفريضة على صلاة الغد (ان لم تعطل المساجد) عن صلاتها باجملة كما اقتصر عليه الثنائي وشيخه
السنهوري ويحتمل عن صلاتها بها جماعة وان لا يكون آفاقا في المدينة وان ينشط لعلها بيته فان اخل
شرط من الثلاثة فعلت في المسجد (وهي عشرون ركعة) غير الشفيع والوتر وهو الذي عليه عمل الناس (و)
بندب (قراءة شفيع بسبح والكافرون ووتر باخلاص ومعزتين) ولو كان له حزب اي قدر من القرآن
يقرؤه في نافلة ليلا كما عليه جمهور ائمة المذهب خلافا للمختصر (و) بندب (ان يتقدمه) اي الوتر (شفيع)
ركعتان فكثر والا كره فان طال ما بينهما ندب إعادة الشفيع (منفصل) في الوتر (بسلام) ندبا ويكره
وصله به (الا ان يقتدى بواصل) فيوصله معه من غير كراهة اقتداء به كما استظهره الاجهوري ثم ان
علم حين دخوله معه انه يوصله وصل معه وان كان ينوي بالاوليين الشفيع وبالاخيرة الوتر ولو نوى الامام
بالثلاث الوتر ولا تضره هذه المخالفة فان دخل معه في الركعة الثانية صار وتره بين ركعتي شفيع وفي
الثالثة صار وتره قبل شفيعه ويلغز بهما وان لم يعلم حين دخوله انه يوصل ونوى خلفه الشفيع فقط احدث
نية للوتر من غير تعلق عند فعل الامام له (والفجر رغبة) لاستنة بل دونها وفوق النافلة (تفتقرانية تخصها)
عن مطلق النافلة بخلاف غيرها من النوافل المطلقة فيكفي فيه نية الصلاة فان كانت في ايل او في رمضان
سميت قياما وعند اول النهار سميت ضحى وعند دخول المسجد سميت تحية (و) ابتداء (وقتها كالصبح)
من الفجر الصادق فان تقدم احرامها على الفجر ولو مع التحري فلا تجزىء وأما ان تبين وقوع احرامها
بعد طلوعه او لم يتبين شيء مع التحري حال الاحرام اجزأت والمراد بالتحري ظن طلوع الفجر وأما مع الشك فلا
تجزىء سواء تبين ان احرامه بعد الفجر او قبله او لم يتبين شيء فلا تجزىء فالصور ست من ضرب هذه الثلاثة
في الشك والظن (ويندب الافتصار فيها على الفاتحة) لانها مع الصبح كربعيته ركعتان بالفاتحة وسورة
وركتان بالفاتحة فقط ولذا استحب فيها الاسرار وما جرب لدفع المنكاره وقصور يد كل عدو ولم يجعل
لهم سبيلا قراءة ألم نشرح وألم تر كيف فيها قال الغزالي وهذا صحيح لاشك فيه نقله الثعالبي في

وإيقاعها بمسجد وتنوب عن التحية إن لم تصل بالبيت إلهي فلا زوال ويندب التماس في الذكر
بأثر صلاة الصبح لقرب الطلوع وأكد السنن أنه تر ووقته بعد عشاء صحيحة وشفق ففعاله للفجر
وضروبه للصبح فإن لم يتسع الوقت إلا ركعتين تركه للاثلاث والخمس صلى الشفع

تفسيره سورة الميعاد (و) يندب (إيقاعها بمسجد) بناء على أنها سنة واظهار السنن خير من كتابها وأما على أنها
رغبة فلا يندب إيقاعها بمسجد (وتنوب عن التحية) في إشغال البقرة ويحصل له ثواب التحية إن نواها
فإن قلت هي غير مطلوبة منه حينئذ والثواب يتبع الطلب قلت هذا مبنى على القول بطلبها في هذا الوقت كما
ذهب إليه بعضهم أو أنه فيا إذا صلاها بعد الشمس قضاء (إن لم تصل بالبيت) وإلا فلا يصليها ولا يصلي
تحية ولا يتمضي أي يحرم كما قال بعض (نملا) المراد به مقابل انقراض (إلهي) أي ركعتي الفجر (فلا زوال)
أي فتقضى من حل النافذة للزوال (ويندب التماس في الذكر بأثر صلاة الصبح لقرب الطلوع) للشمس
تغرب من صلى الصبح في جماعة وجلس في مصلاه يذكر الله حتى تطلع الشمس وصلى ركعتين كان له ثواب
حجة وعمره تامتين تامتين قاله ثلاثا وأكد السنن الوتر) لأنه قيل بوجوبه عينا وأكد منه العمرة
وأكد منها ركعتا الطواف لتشير القول بالوجوب فيهما ومثلها صلاة الجنازة (ووقته) أي الوتر الاختياري
(بعد عشاء صحيحة و) بعد (شفق ففعاله) ولوسهوا قبلها أو بعدها وقبل شفق ليلة مطر لغو وينتهي (للفجر)
ثم إن ذكر صلاة ترتبت مع العشاء صلاها وأعاد العشاء والوتر عند ابن القاسم وكذا من أعادها
لصلاتها بنجاسة غير عالمها وأما من صلاها في بيته منفردا وأوتر ثم اقتحم النهي وأعادها جماعة ففي أعادته
قولان (وضروبه) من طلوع الفجر (للصبح) أي إلى أن تصلى الصبح فلا تفعل ويكره تأخيرها إلى
وقتها الضروري وأما لو تذكرها في الصبح فإن كان فذا قطع عقد ركعة أم لا كالامام على إحدى الروايتين
ليصليها لا مأوما فلا يقطع ويندب تأخيرها لمن أعادته إلا نباه آخر الليل واستوى عنده الأمران فإن كانت عادته
عدم الانباه فيندب تقديمه ولو قدمه ندبا أم لا ثم انتبه وصلى فيكره أعادته فيما يظهر لخبر لا وتران في ليلة وهو مقدم
على خبر اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتر لتقديم النبي على الأمر ويقال محل قوله اجعلوا الخ ما لم يقدمه
فيكون مخصوصا به ومحل جواز صلاته بعد الوتر أي ندبها إذ طرأت له نية النفل بعد الوتر أو فيه وفصل
بين تنفله وبين وتره بفاصل عادي كما في النفل فإن طرأت نيته قبله أو لم يفصل بين تنفله ووتره كره
تنفله بعده (فإن لم يتسع الوقت) الضروري (إلا ركعتين تركه للاثلاث فيصليها كلا ربيع) (و) إن اتسع
(خمس) ركعات أو ست (صلى الشفع) لندبه وندب وصله بالوتر والمندوبان أقوى من رغبة ولا أنه من

مالم يقدم ولسمع زاد الفجر

(فصل)

الجماعة في الفرض العيني غير الجمعة سنة ولا يحصل فضاها إلا ركعة فلا يعيد إلا في المساجد الثلاثة

جملته على قول أبي حنيفة بوجوبه ولم يقل أحد بوجوب الفجر ولأنه يقضى لازوال دون الشفع (مالم يقدم) الشفع أى النفل أول الليل بعد العشاء فان قدم فلا يعيد كما حكى عليه ابن رشد الاتفاق بل يأتى بركعتي الفجر بذله لان الوقت لهما وهما تابعان للفرض (واسمع زاد الفجر) أى صلى الفجر والشفع والوتر والصبح ولما فرغ من الكلام على النفل المنفصل عن الفرائض شرع فيما هو متصل به من حكم الجماعة وما يتعلق بها من شروط الامام والمأموم فقال (فنسل) إقامة الجماعة (أى فعل الصلوات الخمس جماعة أى بإمام ومأموم) فى الفرض العيني (حاضرا أو قائما) غير الجمعة سنة (عند الأكثر مؤكدة فى البلد وفى كل مسجد وفى حق كل متصل والذي جمع به ابن بشر بين الأقوال أنها فرض كفاية بالبلد يقاتل أهلها عليها إن تركوها وسنة فى كل مسجد وفضيلة للرجل فى خاصة نفسه واحتراز بالفرض عن غيره فان منه ما الجماعة فيه مستحبة كبرايح وعيد وكسوف واستسقاء ومنه ما نكره كالجمع الكثير فى النفل أو التمايل بمكان مشتهر ومثله فيما يظهر رغبة وبالعيني عن الجنازة فان الجماعة فيها مستحبة على المشهور وبغير الجمعة عن الجمعة فان الجماعة فيها واجبة (ولا يحصل فضلها) الوارد فى خبر صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءا أى صلاة وفى لفظ بسبع وعشرين درجة أى صلاة وجمع بينهما بان الجزء أكبر من الدرجة أو باحتمال أن الله أخبره بالأقل أو لاتم تفضل بالزيادة فأخبره بهانانيا أو التفاوت بحسب الجماعات والائمة (الا) بإدراك (ركعة) مع الامام بأن يمكن يديه من ركبتيه أو مما قاربهما قبل رفع الامام رأسه وان لم يطمئن إلا بعد رفعه على المعتمد فان شك فى الإدراك ألغاه فان تحققه فلا بد من إدراك سجديتها قبل سلام الامام فان زوحم أو نعت عنهما حتى سلم الامام وفعلهما بعد سلامه فلا يحصل له فضل الجماعة ولا يمكن لا يعيدها فى جماعة مراعاة لمن يقول بحصولها فان أدرك ركعة بسجديتها حصل له فضل الجماعة سواء فاته ما قبلها اضطرارا أو اختيارا على المشهور مع إتم الاختار خلافا لحفيد ابن رشد المقيد لقوائمه بالاضطرار وحيث حصل له الفضل على المشهور (فلا يعيد) فى جماعة ويلزمه السجود القبلى والبعدى المترتب على إمامه ولا يتمدى به ويسلم على الامام وعلى من على يساره (إلا فى المساجد الثلاثة) فيعيد فيها فى جماعة

وإن صلى في غيرها لأقل فيندب أن يعيد مأموماً غير مغرب. وعشاء بعد وتر فإن أعاد ولم يعقد قطع وإلا شفع فإن أتم أتى برابعة ولو سلم إن قرب

(إن صلى في غيرها) في جماعة فإن صلى في غيرها منفرداً فإعيد فيها ولو منفرداً وإن صلى فيها منفرداً فلا يعيد في غيرها في جماعة ويعيد فيها في جماعة (لأقل) من ركعة فلا يحصل له فضلها ولا يسلم على الإمام ولا على من على يساره ويصح الاقتداء به لا أن له أجراً وأنه مأموماً بالدخول مع الإمام في السجود أو الشهادتين لم يكن معيذاً لفضل الجماعة وإلا فلا يؤمر بالدخول وحيث قلنا لا يحصل لمن أدركه أقل من ركعة فضل الجماعة وأولى إن لم يدرك شيئاً بأن صلى منفرداً أو بصحبة لا امرأة (فيندب أن يعيد) بوقت أداء ولو بالضرورة غير مسجد وأما به بعد صلاته منفرداً فتلزمه الإعادة مع إمامه ويتقيد أيضاً بأن تطرأ له نية الإعادة ولو بعد الدخول في الأولى وكذا قبلها إن جرم بفرضيته المردة فإن ترددت بطلت ووجب عليه فعلها بعد لا ندباً فقط حاشا كونه (مأموماً) لا إماماً لأن صلاة المعيد تشبه النفل والمنتفل لا يؤم مفترضاً وينوي بالمعادة الفرض أو التفويض مع الفرض ثم إن تبين عدم الأولى أو فسادها أجزأته المعادة في صورتين وأما إن نوى التفويض فقط صححت المعادة ما لم يتبين عدم الأولى أو فسادها وإلا فلا تصح أيضاً وإذا أعاد مأموماً فإعيد مع اثنين إمام ومأموماً على المشهور لا مع واحد إلا أن يكون راتبا (غير مغرب) لاهي فيحرم لئلا نصير شفعا وهي إنما شرعت لتوتر عدد ركعات اليوم والليلة ويلزم من إعادتها وتران في ليلة والتنفل بثلاث وهو لأصل له في الشريعة (و) غير (عشاء بعد وتر) صحيح لا جماع وترين في ليلة إن قلنا إنه يعيد الوتر وإن قلنا لا يعيده فقد خالف قوله عليه السلام اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا (فإن أعاد) المغرب من غير رفض الأولى بل سهوا (ولم يعقد) ركعة (قطع) وخرج واضعاً يده تلى ألقه كالراعي مخافة الطعن على الإمام بخروجه على غير هذا الوجه (وإلا) بأن لم يتذكر صلاتها إلا بعد عقد ركعة برفع رأسه فيها مع الإمام (شفع) مع الإمام وتصير له نافذة وسلم قبله وشفعه معه ولو فصل بين ركعتين بنجوس كن دخل معه في ثانية المغرب وقولى سهوا احتراز عن إعادته عمداً أو جهلاً ولم يرفض الأولى فيقطع عقدر ركعة أم لا واقتصرنا على المغرب لأنه المنصوص وانظر في العشاء هل يشفعها مطلقاً أو يقطعها مطلقاً عقدر ركعة أم لا وهو الظاهر والفرق على هذا أنه قد قيل إنه لا يتنفل بعد وترها ولم يقل أحد مثل ذلك في المغرب قوله شفع أي إن شاء والقطع أولى (فإن أتم) المغرب سهوا مع الإمام ولم يسلم المأموماً (أتي برابعة) بل (ولو سلم) فيأتي برابعة أيضاً (إن قرب) تذكره أنه كان صلاتها

والامام الراتب كجماعة ولا يطل ركوع لداخل ولا تبدأ صلاة بعد الاقامة وإن أقيمت وهو في صلاة قدام بسلام أو مناف إن خشي فوات ركعة

منفردا وسجد بعد السلام حيث أتى بالرابعة بعد سلامه فان تذكر قبله لم يسلم وأتى برابعة ولا سجود عليه وفي الحالتين يصير مصليا امام بنوه وإن بعد فلا شيء عليه والقرب والبعد كما تقدم (والامام الراتب) وهو من نصبه من لدولة نصبه من واقف أو سلطان أو نائبه في جميع الصلوات أو بعضها على وجه يجوز أو يكره لأن الواقف إذا شرط المذكور مضى وكذا السلطان أو نائبه إذا أمر بذكره تجب طاعتهما على أحد قواين (كجماعة) في هو راتب فيه فضلا وحكما فينوي إذا صلى وحده الإمامة ولا يبد في أخرى ولا يصلي بعده جماعة ويعيد معه مريد الفضل اتفاقا ويجع ليلة المطر ولا يجمع مع «سمع الله من حمد» تحميدا ومحل كونه جماعة إن حصل أذان وإقامة ولو من غيره وانتظر الناس على العادة والظاهر أنه لا بد من نية الإمامة كما مر لأنه لا يتميز صلاته إماما عن صلاته فذا هنا إلا بالنية بخلاف ما إذا صلى معه جماعة ويكون كالغنى في التطويل لا تناء عنه ليخفيف (ولا يطل ركوع) وأولي غيره مما ليس به إدراك (لداخل) أي يكره بثلاثة قيود أن لا ترتب على ترك التطويل مفسدة كبطلان صلاة الداخل باعتداده بتلك الركعة التي لم يدرك ركوعها وأن لا يخشي ضرر الداخل إن لم يطول له وانظر ماهر الضرر هل القتل أو ما يحصل به الإكراه على الطلاق وأن يكون الخاس إماما لجماعة لأن من وراء أعظم حقا ممن يأتي أو لصرف نفوسهم إلى انتظار الداخل فيذهب إقبالهم على صلاتهم وأدبهم مع ربهم وأما المصلي وحده إذا أحس بدخول شخص فله أن يطيل له الركوع (ولا تبدأ) أي يحرم ابتداء (صلاة) نفل أو فرض من فذا وجماعة بمسجد أو أفئته التي تصلي فيها الجمعة (بعد الإقامة) أي الأخذ فيها إن كانت الصلاة لإقامة وهي الفريضة بخبر إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة وأما التي لا إقامة لها فلا يس حكمها كذلك فمن عاينه فريضة تصلي والامام الراتب يصلي كالترابيح والعديد وإن أقيمت الصلاة لراتب المسجد (وهو في صلاة) نافلة أو فريضة بالمسجد أو رحبته (قطع) حيث كان مخاطبا بالدخول مع الامام عقده ركعة أم لا لا من صلى في جماعه ولا إن كانت مما لا تماد فلا يقطع لدخوله بوجه جائز والقطع يكون (بسلام أو مناف) كلام أو رفض أو غيره فان أحرم مع الامام من غير ما ذكر أعاد كلاما من الصلاتين لأنه أحرم بصلاة وهو في صلاة لكنه إنما يعيد الأولى حيث كانت فريضة ومحل القطع (إن خشي فوات ركعة) قبل

والأتم النافلة أو فريضة غيرها وإلا انصرف في الثالثة عن شفع كأولى إن عقدها وعلى محصل الفضل هو في المسجد خرج وشروط الإمامة الأسناد والذكورة المحققة والعقل وعدم الفسق بخارحة

الدخول مع الإمام (وإلا) يخفى فوات ركعة مع الإمام من المقامه (أتم النافلة) عقد ركعة منها أم لا لأن الذمة ليست مشغولة بما يمنع التعمد وهو يدرك مع إتمام النافلة فريضته بأكملها مع الإمام بخلاف من أحرم بنافله ثم ذكر فريضة فيقطع ما لم يعقد ركعة لا اشتغال ذمته بفريضة وقد تعين الوقت لها بذكرها (أو فريضة غيرها وإلا) تكن غيرها بل عينها (انصرف في) قيام (الثالثة) قبل عقدها (عن شفع) فيرجع ويجلس ويسلم ثم يدخل مع الإمام فإن عقدها بالمراغ من سجودها كملها فريضة بركعة (كأولى إن عقدها) بالفراغ من سجودها أيضا فيضم لها أخرى ويخرج عن شفع في غير المغرب والصبح وأما مما فيقطعها ولو عقد ركعة لئلا يصير متغفلا في وقت نهى عن التغفل فيه (و) إن أقيمت صلاة راتب بمسجد أورشته (على محصل الفضل) أي من صلى تلك الصلاة في جماعة (وهو في المسجد) أورشته لا طرق متصلة به (خرج) منه ومن رجبته فقط وجوبا لئلا يطعن على الإمام واضعا يده على أنفه ولا يصلحها ولا غيرها فإن لم يكن صلى في جماعة بأن لم يصل أو صلى في غير جماعة تعاد وهي مما وجب عليه الدخول مع الإمام خوف الطعن على الإمام بخروجه أو مكثه وإن كانت الأعادة مندوبة (وشروط الإمامة الاسلام) لا إن ظهر كفر الإمام فتبطل خلفه ولا يكون بصلاته مسلما ولو صلى بمسجد خلافا لابي حنيفة مع ما لا يأنه من شعار الاسلام وهذا حيث لم يتم الصلاة أو يتحقق منه فيها النطق بالشهادتين والإسلام ويصدق الاقتداء به إن أقامها لا إن نطق بها في شهادته لتقدم جزء منها وهو كافر (والذكورة المحققة) فتبطل حائفا لمرأة والخفي المشكل مادام مشكلا وأولى لو ظهرت أنوثته ولو لمثلها فريضة أو نافلة وصلاتها صحيحة ولو نوى كل الإمامة عمدا فلواتضح ذكره قبل الصلاة صححت خلفه (والعقل) فتبطل خلف المجنون المطبق أو يتيقأ أحيانا وأم حال أفاقته على المعتمد لاحتمال طر و جنونه في أنثامها ففيه تردد في النية (وعدم الفسق بخارحة) فتبطل خلف الفاسق بخارحة بارتكاب كبيرة غير مكفرة عند ابن بريزة كان لها تعلق بالصلاة كنهاون بها أو شروطها أم كغيبه وعقوق وأخذ مرتبات من كمكاس ودفع دراهم لزوجته تدخل بها الحمام على وجهه لا يجوز وإمامة أو كتابة لطالم على ما يظلم فيه لا كتابة كتاب بأجرة ولا إن كان فسقه بصغيرة ثم المعتمد خلاف كلام ابن بريزة بأن الصلاة خلف الفاسق صحيحة مع المكرامة إذا

والتبعية لغيره والاعادة والطهارة أو عدم علم المؤتم والقدره على الأركان لا إن عجز إلا المائل
وعلى الفقه

فسقه غير متعلق بالصلاة فان تعاقبها ككبر بأمامة أو تهاون بها أو بشر وطها فتبطل حال التهاون فكل من الضعيف
والمعتمد مقيد بغيره واحترز بالنسب بخارحة من النسب بالاعتقاد فان خلفه صحيحة وتعاد في الوقت كالحروري
والقدرى وكل من اختلف في تكفيره ببدعته بخلاف من قطع بكفره كمنكر علم الله أى زعم أنه لا يعلم الا شيئا منفصلة
بل جملة فقط فالصلاة خلفه باطلة (و) عدم (التبعية لغيره) أى أن لا يكون الامام تابعا لالامام فتبطل خلف
المأموم المدرك ركعة مسبوقا أم لا (و) عدم (الاعادة) لصلاته فتبطل خلف المعيد لأن المعادة تشبه
النافلة لسقوط الفرض بالاولى (و) من شروط الامامة إماما (الطهارة) للامام من الحدث (أو عدم علم
المؤتم) بحدث امامه قبل الصلاة وفيها حيث نبه الامام للأعراغ منها وتصح صلاة المأموم حينئذ ويحصل
له فضل الجماعة فتبطل خلف المحدث المتعمد الحدث أو غير المتعمد لكن علم المؤتم بحدثه في الصلاة أو
قبلها ودخل معه ناسيا لتفريطه فليس كأنجاسة إذا علم بها قبل الدخول في الصلاة ونسيها حين الدخول
فيها حتى فرغ فتصح (والقدرة على الأركان لا إن عجز) الامام فتبطل خلفه عجز عن ركن قولى
كالناتحة أو فعلى كركوع (الا) الامام (المائل) للمأموم في العجز عن الركن العاجز عنه الامام فلا تبطل
خلفه بل تصح ومثله إذا جلس المأموم خلف الامام الجالس لعجز أو غيره في النفل واحترز بالمائل
عما إذا لم يتأثلا في الركن المعجوز عنه كعجز أحدهما عن القيام والاخر عن الجلوس مثلا فلا يصح اقتداء
أحدهما بالآخر وأفتى أبو عبد الله القورى بصحة إمامة شيخ مفوس الظهر للسالمين من ذلك قال الخطاب
وهو الصحيح وقال اللقاني المذهب ما أفتى به العبدوسى من عدم الصحة وهو مامشى عليه المختصر انتهى
(و) القدرة (على الفقه) من معرفة أحكام وضوء وغسل وصلاة وإن لم يعرف أحكام السهو حيث سلمت
له فتبطل خلف العاجز عنه حقيقة أو حكما كاعتقاد أن الصلاة كلها فرائض أو سنن أو فرض سنة وكذا
صلاته هو باطلة أيضا بخلاف عالم ولو حكما فصحيحة خلفه كن أتى بها على الوجه الذى تصح به وإن لم يميز بين سننها
وفرائضها وفضائلها على المشهور كما قال زروق حيث علم أنها فيها وأخذ وصفها عن عالم لخبر صلوا كما
تموني أصلى فلم يأمرهم إلا بفعل ما رأوا وانظر لو اعتقد أن السنة فرض أو فضيلة أو الفضيلة سنة وإنما بطلت
باعتقاد أنها فرائض لأنه ربه يرجع من فرض كركوع لفضيلة كفتوت يعتقد فرضيته (و) القدرة

والقراءة غير الشاذة والبلوغ في الفرض والحرية في الجمعة وعدم اللحن في الفاتحة

على القراءة غير الشاذة (فتبطل خلف الائمى وهو العاجز عنها وكذا صلاته أيضا إن وجد قارئ فان لم يوجد قارئ صحت خلفه ولو طرأ فيها وجود قارئ لم يقطع له وكذا تبطل خلف القارئ بالشاذة حيث خالفت الرسم العثمانى وجد قارئ أم لا لا يثبته بكلام أجنبي كقراءة ابن مسعود ثلاثة أيام متتابعة أدخل التفسير في القرآن وكقراءة عمر فامضوا إلى ذكر الله وأما ما وافق الرسم العثمانى وقريء به شاذ فلا تبطل الصلاة خلف فاعله ومعني موافقته أنه يحتمله كإساءة في قوله تعالى « قال عذابي أصيب به من أشاء » فإنه قريء شاذ فاعلا ماضيا مهمل السين وهو موافق للرسم العثمانى إذ لا نقط فيه ولا شكل والسبعة قرأته مضارعا بشين معجمة ونحو « مالك يوم الدين » فإنه يحتمل أنه بفتح الميم واللام وأنه بفتح الميم وكسر اللام كالسبعة (والبلوغ في الفرض) فيبطل الفرض خلف الصبي لأن صلاته نفل والفرض خلف النفل لا يصح إلا أن الصبي لا يتعرض له في صلاته لنفل ولا لفرض وإنما ينوى فعل الصلاة فان تعرض للنفل لم تبطل وللغرض ولو جهلا فالظاهر بطلانها ويصح النفل خلف الصبي للبالغ ولا يجوز ابتداء (والحرية في الجمعة) فلا تصح خلف العبد لعدم وجوبها عليه ففيه صلاة مفترضة خلف متنفل وإن سقط عنه الظهر بصلاتها إذا كان مأموما وأما العبد فيصح خلفه مع الكراهة وإن لم يكن راتبا (وعدم اللحن في الفاتحة) فتبطل خلف اللحن فيها وقيل فيها وغيرها مطلقا وقيل إن غير المعنى كضم تاء أنعمت لا إن لم يغير كضم لام لله وقيل يكره ابتداء واختاره ابن رشيد وقيل يمنع ابتداء مع وجود غيره وتصح بعد الوقوع واختاره اللخمي وقيل يجوز ابتداء وأرجح الستة الأقوال الصحة مطلقا لاتفاق ابن رشد واللخمي عليها وإن اختلفا في الحكم ابتداء كما أن الراجح من قولين في من لم يميز بين ضاد وظاء أو صاد وسين الصحة لحكاية ابن رشد الاتفاق على صحة الصلاة خلفه ومحل الخلاف في المسألتين فيمن عجز عن تعلم الصلوات لضيق الوقت أو لعدم من يعلمه مع قبول التعلم ولم يجد من يأتم به وائتم به من هو أقرأ منه وأما من نعد فصلاته وصلاة من اقتدى به باطلة لأنه أتى بكلمة أجنبية في صلاته ومن فعله ساهيا لا تبطل صلاته ولا صلاة من اقتدى به قطعا بمنزلة من سها عن كلمة أو كثر في الفاتحة أو غيرها وإن لم يقبل التعليم فصلاته وصلاة من اقتدى به صحيحة كالأول لكن وإن وجد من يأتم به فصلاته وصلاة من ائتم به باطلة وإن ائتم به من هو مثله فصلاتها صحيحة ولا يقال إذا وجد من يعلمه مع ضيق الوقت صار واجدا

وتكره إمامة الأقطع والأش وصاحب الساس والقرح للصحيح ومن يكره وترتب الخصى
والمأبون والأغلف ولد الزنا ومجهول الحال والعبد في الفرض والصلاة بين الأساطين أو أمام الإمام
بلا ضرورة وإمامة بمسجد بالارداء وتنقله بمجرا به وصلاة جماعة بعد الراتب

لمن يأتى به فلا محل للخلاف فيه لأننا نقول قد يكون من يعلمه لا يقتدى به كامرأة وخشى وصي وكذا
يقال في قولنا : ائتم به من هو أقرأ منه (وتكره إمامة الأقطع والأش) يد أو رجل ولو لمناهما حيث
لا يضمن العضو بالأرض وإلا لم يكره والمعتمد عدم الكراهة مطاقا (و) تكره إمامة (صاحب السلس
والقرح) المعزو عنهما جمع قرحة كخرجة وفرج (للمصحح) أى لمن ليس به سلس ولا قرح (و) تكره
إمامة (من يكره) لأمر دين أى حيث كرهه كل قوم أو أكثرهم أو ذو الفضل منهم وإن قلوا إلا لأمر
ديوي أو لدينه لكونه عادلا كالتقاضي فلا يكره (و) يكره (ترتب الخصى والمأبون) أى أن يكون كل
منهما إماما راتبا في الفرائض والسنن بحضور لا إن لم يكن راتبا ولا في قيام رمضان ولا في السفر وليس
المراد بالمأبون الذى يفعل به كما فهم ابن عرفة لأنه أرذل العاسقين بل المراد به المتكبر في كلامه كالنساء
حيث تكفه أو من به علة بدبره بحيث يشتهى ذلك أو من به داء ينفعه ذلك أو من كان متصفا بذلك ورتب
وصارت الأسن تكلم فيه والمتهم (و) يكره ترتب (الأغلف) بالغين وبالقاف بدلها وهو من لم يحنق لنقص
سنة الختان تركه لعذر أم لا والنقص كراهة إمامته راتبا أم لا (و) ترتب (ولد الزنا) يكره ائتمام بشخص
(مجهول الحال) أى لا يعلم هل هو عدل أو فاسق لا إن كان راتبا فلا يكره أن يؤتم به والمجهول الخذل
مجهول الأب (و) ترتب (العبد) وقوله (في الفرض) راجع للست قبلها وقد علمت ما في بعضها (و) تكره
(الصلاة بين الأساطين) جمع اسطوانة وهى السوارى لمصلى فى جماعة له دية لتقطيع الصفوف وهذا إذا
كانت كشيعة لا خفيفة كعمدة الجامع الأزهر (أو أمام الإمام) أو محاذاته (بلا ضرورة) راجع للمسألين
قبله وظاهر نقل المواق ولو تقدم كل المأمومين فى الثانية من غير إتم وعلة الكراهة خوف أن يقرأ
على الإمام ما لا يعلمونه مما يبطأها وقد يخطئون فى ترتيب الركعات (وإمامة بمسجد بالارداء) وإن كان
على أكتفه غيره وكره لغيره تركه إن لم يكن على كتفه شىء (وتنقله) أى الإمام (بمجرا به) أى المسجد
وكذا جلوسه على هيئة العملاة من غير تنفل والمطلوب منه أن ينحرف بأن يشرق أو يغرب (وصلاة
جماعة) لا فذ (بعد الراتب) لجميع الصلوات أو بعضها وأريد فعلها فيما هو راتب فيه فقط وقوله بعد

وإن أذن وقتل كبرغوث بمسجد وتجاوز إمامة الأعمى والمخالف في الفروع والألسن والعنبن
والمحدود والمجذم إلا أن يشتد جذامه والصبي بمنزلة وقتل العقرب أو الفأر في المسجد

الراب وكذا قبله وحرم معه (وإن أذن) لتفريق الجماعة (وقتل كبرغوث) أو قتلته أو بقى أو بعوض
أو ذباب (بمسجد) ولو في صلالة ورمى قشر البرغوث ونحوه به مكروه ما لم يلزم منه تعففيه
وإلا حرم كرمي قشر القملة لنجاسته وطرحها فيه حية مكروه كما في شرح الأجهوري
(وتجاوز إمامة الأعمى) أطلق الجواز على خلاف الأولى إذ إمامة البصير المساوي في الفضل للأعمى أفضل
على المذهب (والمخالف في الفروع) الظنية حيث تحقق فعله للشرائط والأركان كما قال سنده وإن كان
لا يعتقد وجوبها كما لو مسح الشافعي جميع رأسه ولا يضر اعتقاده سنيته وذكر العوفي طابطا من عند نفسه
وهو كل ما كان شرطاً في صحة الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الإمام كما إذا كان الإمام لا يرى الوضوء من القبلة
أو مس الذكر أو اللمس فأنها لا تنقضه عند الحنفية وكاستقاط الحنفى أيضاً الرفع من الركوع أو السجود
فيجب على المالكى الرفع ولا يضر ترك الإمام له وكل ما كان شرطاً في صحة الاقتداء فالعبرة فيه بمذهب المأموم
كما إذا كان الإمام متنفلاً أو معيداً فلا يأنم به المفترض وينبغي التعويل على مالك عوفي (والألسن) لسالم
أو لئلته وهو من لا يستطيع إخراج بعض الحروف من مخارجها سواء كان لا ينطق بالحرف ألبتة أو ينطق
به مغيراً فيشمل التمام وهو من ينطق ببناء مكررة أول كلامه والارت وهو من يجعل اللام تاء والالتغ
وهو من يجعل السين تاء أو الراء غينا والطمطام وهو من يشبه كلامه كلام العجم والغمغام وهو من
لا يكاد صوته ينقطع بالحروف والأخن من يشوب صوته وخياشيمه شيء من الخلق وغير ذلك (والعنبن)
وهو من لا ينتشر ذكره أو من له ذكر صغير لا يتأتى به جماع ولا مانع من إرادتهما هنا (والمحدود) بالفعل
إن حسنت حاله وتاب بناء على أن الحد زاجر والصحيح جابر فيكفى الشرط الأول وهو لا يتضمن
توبة لأنه قد يوجد مع العزم على العود وعدم ندم على ما فعل (والمجذم) أي من حصل له الجذام داء
معروف يأكل اللحم أعاذنا الله منه (إلا أن يشتد جذامه) بأن يؤذى من خلعه فلينج وجوباً عن الإمامة
وكذا عن حضور الجماعة فإن أبى جبر وينبغي إلحاق الأبرص به (والصبي بمنزلة) لا يبالغ كما تقدم
(وقتل العقرب أو الفأر في المسجد) ولو الحرام أو في صلاة أرادته الفأر أم لا وأما العقرب ففي غير الصلاة
كذلك وفي الصلاة إن أرادته أي جاءت جهته لأنها عمياء ولأن الإرادة من شأن العقلاء لا إن لم ترده

وإحضار الصبي الذي لا يعيثر به ويكف إذا نهى وخروج المتجالة لسكا العيد والشابة للمسجد ولا يقضى على زوجها به واقتدى ذووا سفن بإمام وفصل مأوم بنهر صغير أو طريق وعلوم مأوم ولو بسطح لا عكسه إلا بكالشبر

فيكره (وإحضار الصبي الذي لا يعيثر به) أى فى المسجد فالجار متعلق بإحضار (و) على تقدير عبثه نادرا (يكف إذا نهى) فإذا فقد الفيدان بان كان شأنه أن يعيثر ولا يكف إذا نهى لا يجوز إحضاره لحديث جنبوا مساجدكم مجانينكم وصبيانكم وأما من شأنه أن يعيثر وهو مفهوم التمد الاؤل واكن علم من عادته أنه يكف فالمشهور جواز إحضاره فتجعل الواو فى ويكف للرجال لا بمعنى أو ويحصل أنه اذا كف عن النهى جاز والافلا (وخروج المتجالة) وهى المسنة ائى لا أرب للرجال فيها (للكاليد) والاسنقاء وأولى للفرض ان لم ينقطع أرب الرجال منها جملة فتخرج المسجد ولا تكثر التردد (و) يجوز جوازا مرجوحا خروج (الشابة) غير الخشبة الفتنة (للمسجد) فى الفرض وجنازة أهلها وقرابتها غير مطيبة ولا مزينة ولا مزاحمة للرجال لالذكر وجالس علم وان انعزات خشية فتنة فلا تخرج مطلقا (ولا يقضى على زوجها) أى المتجالة والشابة (به) أى بالخروج المسجد لصلاة الجماعة ان طلبتا ذلك وان كان الاولى للزوج عدم المنع كما قال ابن رشد لخبر لا تمنعوا اماء الله مساجد الله (واقتهى ذووا سفن) متقاربة كانوا فى المرمى أم لا (إمام) واحد بحيث يسمعون تكبيره أو يرون أفعاله أو من يسمع عنده ويندب كونه فى التى تلى القبلة لأن الاصل السلامة وعدم طرو وما يفرقهم من ربيع أو غيره فان طرأ عليهم ما فرقهم استخلفوا وصلوا أن اذا فان اجتمعوا بعد ما استخلفوا أو عملوا عملا كركوع لم يدخلوا معه فان دخلوا بطلت صلاتهم فان لم يستخلفوا ولا عملوا عملا أو عملوا كركوع فهم على مأوم ميتهم فينبعونه وجوابا فان لم تبعوه بطلت صلاتهم (وفصل مأوم) عن إمامه (بنهر صغير) وهو ما يسمع معه قول الامام أو مأومه أو يرى فعل أحدهما (أو طريق) ومنع أو حنيقة كل فاصل (وعلو) بضم العين المهملة واللام وتشديد الواو أى ارتفاع (مأوم) على إمامه (ولو بسطح) فى غير الجملة (لا عكسه) وهو علو الامام على المأوم فلا يجوز أى يكره فقط على المعتمد واستثنى من قوله لا عكسه قوله (إلا بكالشبر) دخل بالكاف عظم الذراع من طى المرفق الى مبدأ الكف أو لفند تعلم كصلاته ﷺ على المنبر أو لضرورة كضيق مكان ونحوه أو لا يدخل على ذلك كصلاته شخص منفرد بمكان عال ثم يصلى شخص خلفه من غير أن يدخل على ذلك وكصلاته إمام بجماعة ثم أتى شخص أو أكثر فيصلى خلفه بمكان أسفل من غير ضرورة ضيق ونحوه

وبطلت بقصد إمام ومأموم به التكبير وصلاة مسمع واقتداء به أو برؤية وشرط الاقتداء
النية بخلاف الامام الجمعة وجمعا وخوفا

فيجوز من غير كراهة في جميع ذلك (وبطلت) الصلاة (بقصد إمام ومأموم به) أي بالعلو ولو سيرا (الكبير)
على المأمومين (و) تجوز (صلاة مسمع) ومن لا رم جوازها صحتها ولو قصد بالتكبير وسمع الله من حمده مجرد
إسماع المأمومين خلافا للشافعية (واقتراء به) أي بساءء العمل الا بمصار من غير تكبير ولصلاته عليه الصلاة
والسلام وأبو بكر وراءه يسمع الناس والا فضل أن يرفع الامام صوته ويستغنى عن مسمع وجواز الاقتداء
بالمسمع ولو صغيرا أو امرأة أو غير متصل أو غير متوضيء (أو برؤية) لامام أو مأموم فاشتمل كلامه على
أربع مراتب الاقتداء هذان اثنان وقوله واقتراء به أي بالمسمع أي اقتداء بالامام بسبب سماع المسمع
وأولى سماع الامام أعلاها رؤية فعل الامام فسماع قوله فرؤية فعل المأموم فسماع قوله ولما ذكر شروط
الامامة ذكر شروط الاقتداء فقال (وشروط) صحة (الاقتداء) أي متابعة المأموم للامام في أي صلاة ثلاثة
أولها (النية) أي نية تباعه فان تابعه في أفعاله على أن يعمل سهوه والفتحة والسورة وغير ذلك مما يحمله الامام
عن مأموم ولم ينو الاقتداء به بطلت صلاته وإن تابعه لا على أن يحمل عنه ما ذكر وأتى بما يتوقف صحتها عليه
فهذا إنما تابعه صورة لاحقية فلا تبطل صلاته ولا يحصل فضل الجماعة غايته أنه منفرد وإنما يفعل هذا
غالبا من يعلم قادحا في صلاة الامام ويخشى ضررا بصلاته منفردا عنه (بخلاف الامام) فليست
نية الامامة شرطا في صحة الاقتداء به ولا في صحة صلاته ولو جنازة إذ الجماعة ليست شرطا في صحتها
بل شرط كمال (إلا) أربعة (جمعة) فيجب عليه أن ينوي الامامة فيها لأن الجماعة شرط في صحتها فان لم
ينوها بطلت عليه لا أفرادهم وعليهم لبطلانها عليه (وجمعا) ليلا المطر خاصة لأنه لا بد فيه من الجماعة وإن
كان الامام الراتب يجمع وحده وتحصل له فضيلة الجماعة لأن هذه خصوصية للامام بخلاف غيره من
بقية الجموع كالجمع بعرفة وغيرها فلا يشترط فيها الجماعة إذ للانسان أن يجمع فيها لنفسه وتكون نية الامامة
عند الصلاتين على المشهور لأنه لا يعقل جمع إلا بين اثنين وقيل عند الثانية لظهور أثر الجمع فيها فان تركها
بطلنا على الاول وبطلت الثانية على الثاني وأما نية الجمع فتكون عند الاول (وخوفا) أدت الصلاة فيها على
حيثها بطائفتين إذ لا تصح كذلك إلا بجماعة الا يعترض على ذلك بأنه لو صلى كل بامام أو بعض فذا جاز

ومستخانا والمساواة في الصلاة إلا نفلا خلف فرض والمتابعة في الاحرام والسلام

كما يأتي فان لم ينوها بطلت صلاة الطائفتين والامام وقال الشيخ سالم السنهوري لا تبطل إلا على الاولى لمفارقتها في أثناء الصلاة انتهى أي وأما الامام والطائفة الثانية فلا وجه لبطلان صلاتهما (ومستخلفنا) يلزمه أن ينوي الامامة في نية الامامة والمأمومية إذ شرط الاستخلاف أن يكون خلف الامام جماعة فلو لم يكن خلفه إلا واحد لم يصح له الاستخلاف فان لم ينو الامامة فصلاته صحيحة غايته أنه منفرد إلا أن ينوي كونه خليفة الامام مع كونه مأموما فتبطل صلاته للتلاعب وأما صلاة من خلفه فتبطل عليهم إن اقتدوا به وإلا فلا (و) ثاني شروط الاقتداء (المساواة) من المأموم لمامه (في) عين (الصلاة) كظهور خلف ظهر وفي صفتها من أداء أو قضاء وفي زمنها فان انتفت المساواة في عينها كمصر خلف ظهر أو في صفتها كدعاء من مالكي يصلي الظهر بعد دخول وقت العصر خلف قضاء من شافعي يصلي الظهر المذكورة أو في زمنها كظهور يوم مضى خلف ظهر يوم قبله بطلت صلاته في جميعها لعدم المساواة ولا بد من المساواة في الواجب أيضا كما إذا تركها كل من الامام والمأموم تحقيقا واقتدى به فتصح لها فان لم يتساويا في الواجب كما إذا تركها أحدهما تحقيقا والآخر شكافيه تفصيل فان اقتدى الشاك بالمحقق صححت لهما وإن اقتدى المحقق بالشاك بطلت صلاة المأموم لاحتمال أن يكون الامام الشاك صلاها كما إذا تركها كل شكافيه فتبطل صلاة المقتدى منهما بالآخر لاحتمال صلاة الامام لها دون المأموم وصلاة الامام منهما صحيحة احتمل أنه صلاها أم لا وإن كان يجب على كل منهما وعلمها عند الشك لاحتمال عدم صلاتها قبل (إلا نفلا خلف فرض) كضحي خلف صبيح صلى بعد شمس وكفجر خلف صبيح بوقته أو بناء على جواز النفل بأربع أو في سفر فهذه أربعة أجوبة عن إشكال كون النفل ركعتين والفرض غير ركعتين غالبا والتنفل بأربع مكروه فكيف يتأتى صلاة النفل الجائزة خلف الفرض ومقتضى هذه الأجوبة أنه يكره صلاة ركعتين خلف أخيرتي الظهر كما أنه يكره أن يصلي أربعاً خلف مصلي ظهر بحضور وإذا وقع فان نوى أربعاً خلف أخيرتي الظهر فله أن يقتصر عليهما ويسلم مع الامام كما في النفل بل يفيد أنه مأمور بذلك فان دخل معه من أولها أنتم أربعاً وكذا إن نوى اثنتين مع علمه بأنه في أولها وأنه مقيم فان نوى اثنتين خلفه معتقدا أنه مسافر فتبين أنه مقيم أنتم أربعاً لأن الاتمام أربعاً لا يتوقف على نية (و) ثالث شروط الاقتداء (المتابعة) من المأموم لمامه (في الاحرام والسلام) أي يعمل كلامهما بعد فراغ الامام منه وبالبطلت إن سبق الامام ولو بحرف أو ساواه

لا في غيرهما فالسابق ممنوع ويؤمر بالعود وإلا كره ويقدم الأولى بالامامة على غيره فان يتشاح فيها المتساوون لغير كبر افترعوا ويكبر

في البدء سواء ختم معه أو قبله أو بعده فهذه ستة فان سبقه الامام بحرف بطلت على المأموم أيضا على المتعمد إن ختم قبل إمامه فان ختم معه أو بعده صحت فتبطل في سبعة وتصح في اثنين والأقسام السبعة جارية في كل من الاحرام والسلام عمدا أو جهلا مطلقا وفي الساهی فيما يتعلق بالاحرام فيلغى إحرامه قبله أو معه سهوا وأما إن سلم قبله سهوا أو نسج عليه حكم المومنية بخلاف المسلم (لا في غيرهما) أي الاحرام والسلام من ركوع وسجود ورفع منهما فلا يشترط في صحة الاقتراء المتابعة فيه فان لم يتابعه بان سبقه أو ساراه (فالسابق) عمدا للامام في غير الاحرام والسلام (ممنوع) لاسهوا أو غفلة (ويؤمر) من سبق الامام في رفع أو خفض (بالعود) الامام استئانا وقيل وجوبا إن علم إدراكه فيما هو متلبس به وإلا لم يرجع وهذا إذا أخذ فرضه معه في الركوع أو السجود مثلا وإلا وجب العود اتفاقا فان تركه عمدا بطلت ولو كان رفعه أو خفضه سهوا وأما إن ترك العود سهوا فكأن فاتته انعاس أو غيره ولورفع أو خفض سهوا وتقدم حكمه (والا) يسبقه لساواه في غيرهما (كره) لذلك والأولى أن يفعل بعده ويدركه فيدوم مثل المساواة المكرهه سبقه في الأقوال ومثل السابق الممنوع تأخره عنه في فعل من أفعالها حتى يفرغ منه (و) إذا اجتمع جماعة كل يصلح للامامة فانه (يقدم) ندبالمباشرتها (الأولى بالامامة) أي الأحق بها (على غيره) فيقدم السطان أو نائبه ولو غيره أفضله وأفضل منه ثم رب المنزل وإن عبدا أو امرأة واستنابت غيرها ويقدم المستأجر للمنزل على المالك لذاته لأنه أدري بقبلته ثم زائد الفقه ثم زائد الحديث ثم زائد القراءة ثم زائد العبادة ثم المسن في الاسلام ثم شريف النصب أي معلوم النصب شريفا أو غيره ثم جميل الخلق ثم حسن الخلق ثم جميل اللباس إن لم يرقم بكل نقص منع أو كره والاستناب السلطان ورب المنزل وسقط حق غيرهما وإذا كان مع الامام ذكر بالغ أو صبي عقل القربة فيندب وقوفه عن يمينه واثنين خلفه والمرأة والنساء خلف الجميع (فان يتشاح فيها) أي تنازع في الامامة (المتساوون) في المرتبة فان كان لكبر سقط حق الجميع وإن كان (لغير كبر) بل لعضلها (افترعوا) بأن يكتب في ورقة يقدم ثم تخلط بأوراق بعدد الباقيين مكتوب فيها لا تقدم أو بدون كتابة دفعا للضغائن والاحقاد والرضى بما جرت به الأقدار

المسبوق إذا دخل مع الإمام في الركوع أو السجود بلا تأخير لا اجلاس يقوم بعد سلام الإمام
قضية القول بأنها الفعل بتكبير إن جلس في ثانيته لا في غيرها إلا مدرك التشهد وإن شك

وقسم الملك الجبار (ويكبر المسبوق) تكبيرة الأحرار (إذا دخل مع الإمام في الركوع) ويعتد بالركعة إن
تيقن إدراكها (أو السجود) ولا يعتد بها ويدخل معه في الحالة التي وجدته متلبسا بها (بلا تأخير) فهو متعلق
بفعل مقدر ومحل عدم تأخير في الركوع إلا أن يشك في الركعة فلا يستحب مالك ترك إحرامه وفي السجود
حيث لم يرد الإعادة لفضل الجماعة وإلا أخر دخوله فيه كالتشهد لاحتمال كونه الأخير والتأخير في الركوع
ممنوع وفي السجود بقيده مكروه (لا) إن دخل مع الإمام في (الجلوس) الأول أو غيره فلا يكبر زائد على
الأحرار وإن طلب بالدخول فيه أيضا (و) حيث دخل المسبوق مع الإمام على ما تقدم فإنه (يقوم بعد سلام
الإمام) حاشا كونه (قاضي القول) بأن يجعل ما فاتته قبل الدخول مع الإمام أول صلاته وما أدركه آخرها
(بأنها الفعل) بأن يجعل ما أدركه معه أول صلاته وما فاتته آخرها والمراد بالقول القراءة خاصة وأما
غيرها من الأقوال فهو بان فيه كالفعل فلذا يجمع بين سماع الله لمن حمده وربنا ولك الحمد وإذا أدرك ثالثة
الصباح قنت في فعل الأولى على المشهور وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقضي الأقوال والأفعال والشافعي
إلى أنه يبنى فيهما ومنشأ الخلاف خبر إذا أنتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها وعليكم السكينة
والوفاء فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا وروى فاقضوا فآخذ الشافعي برواية فاتموا وأخذ أبو حنيفة
برواية فاقضوا وعمل مالك بكليتهما لقاعدة الأصوليين والمحدثين وهي أنه إذا أمكن الجمع بين الدليلين
جمع فحمل رواية فاتموا على الأفعال ورواية فاقضوا على الأقوال وتظهر ثمرة الخلاف فيمن أدرك أخيرة
المغرب فعلى ما ذهب إليه الشافعي يأتي بركعة بعد سلام الإمام بأتم القرآن وسورة ويجلس ثم بركعة بأتم
القرآن فقط وعلى ما لا يبي حنيفة يأتي بركتين بالفاتحة وسورة جهر أو لا يجلس بينهما وعلى ما لا يبي مالك يأتي
بركعة بأتم القرآن وسورة جهر أو لا يبي قاض القول ويجلس لأنه بان في الفعل ثم بركعة بأتم القرآن وسورة
جهر أو أيضا لأنه قاض القول ويشهد ويسلم وعلق بقوله يقوم قوله (بتكبير إن جلس في ثانيته) أي ثالثة
المسبوق نفسه بأن أدرك الركتين الأخيرتين من رباعية أو ثلاثية لا ثالثة الإمام لصدقه حينئذ بما
إذا جلس في ثالثة الثالثة مع أن المسبوق يقوم بغير تكبير (لا) إن جلس (في غيرها) أي غير الثالثة كما
لو جلس في أولاه كمدر كالأربعة أو الثالثة في الثلاثية أو الثانية في الثالثة أو ثلثه كمن فاتته ركعة من
رباعية أو أدرك التشهد الأخير فإنه يقوم بلا تكبير على المشهور فيما عدا الأخير واستثنى الأخير بقوله
(إلا مدرك التشهد) الأخير مع الإمام أو دون ركعة فيقوم بتكبير لأنه كفتتح صلاة (وإن شك)

في الادراك ألغائها .

(فصل)

ويندب للامام الاستخلاف لعجز ورجع مأموما

مسبوق وجد الامام راكعاً وأحرم معه فتردد (في الادراك) للركعة قبل رفعه سواء استوى تردد أو ظن الادراك أو عدمه (ألغائها) أي الركعة في الصور الثلاث سواء جزم قبل إحرامه بالادراك أو بعدمه أو ظن الادراك أو عدمه أو تردد على حد سواء فهذه خمس مضرورة في الثلاثة المتقدمة وهي صور المنطوق ولا تبطل برفعه معه ولو عامداً أو جاهلاً ومفهوم شك أنه إن جزم بعد الانحناء بعدم الادراك ألغائها بالاولى وفيه خمس أيضاً كالتقدمة وتبطل إن رفع برفعه معه عمداً أو جهلاً إن كان حين انحنائه متيقناً عدم الادراك أو ظاناً عدمه لأنه من زيادة تعدد كسجدة ولم يعد انحناءه معه من تعدد كسجدة لأنه لا يتحقق به ركوع إذ يعتمد أن يهوى معه ساجداً حيث ألغائها لشك في الادراك لا إن كان حين انحنائه متيقناً الادراك أو ظانه أو شاك فلا تبطل برفعه معه عمداً أو جهلاً بل ظاهر ابن عبد السلام أنه مطلوبه برفعه معه في هذه الصور الثلاث وإن جزم بعد الانحناء بالادراك اعتبرها وفيه حين انحنائه خمس صور أيضاً فنأمل تلك الخمس وعشرين صورة في منظوقه ومفهومه ولما كان الاستخلاف من جملة مندوبات الامام أفردته بفصل لذكره حكمه وأسبابه متبعا لمسا به فقال عاطماً له على قوله وبقدم الاولى بالامامة

(فصل)

(ويندب للامام) الثابتة امامته فلا يستخلف من تذكر النية أو تكبيرة الاحرام أو شك في ذلك لأنه لم يدخل في الصلاة (الاستخلاف) لغيره وإن ركوع أو سجود حيث كان خلفه متعدد فإن كان خلفه واحد فقط فلا إذ لا يكون خليفة على نفسه فيتم وحده قاله ابن القاسم وظهر كلام الشيخ سالم السنهوري أنه الراجح وقال أصبغ يقطع ويبتدىء وقال غيرهما يعمل عمل المستخلف فإذا أدرك رجل ثانية الصبح فاستخلفه الامام ولم يكن خلفه غيره فعلى الاول يصلي ركعتي الصبح كصلاة الفذ ولا يبني على قراءة الامام وعلى الثاني يقطعها وعلى الثالث يصلي الثانية ويبني على قراءة الامام فيها ويجلس ثم يقضي الاولى ومقابل الندب خروجه ويترك القوم هملاً من غير استخلاف (لعجز) عن ركن فعلي أو قولي لا عن سورة (ويرجع) الامام وجوباً بالنية (مأموماً) لأجل العجز الحاصل له أي بنوى المأمومية فإن لم ينوها بطلت صلاته لأن شرط الاقتداء النية واغتفر كونها في الصلاة للضرورة فإن قلت وجوب اتمامه ونية الاقتداء يناقيا ما يأتي

أو لرعاuf أو خوفه تلف نفس أو مال أو سبق حدث أو ذكره فإن لم يستخلف ندب لهم واستخلاف الأقرب وتقدمه إن قرب وترك كلام في كحدث ومساك أنفه في خروجه وتصح الصلاة إن تقدم غيره

من صحة صلاتهم فإذا وجوابه أنه لو صلى فإذا لبطلت عليه لا تنقذه من جماعة مع المستخلف بالفتح إلا أفراد بخلاف مسألة إمامهم فإذا فان الجماعة زالت بحصول العذر لإمامهم (أو لرعاuf) بناء منعه من إتمام الصلاة وأما رعاuf القمط فتبطل عليه وعليهم ولا يستخلف فيه (أو خوفه) أي الإمام بإتمامه الصلاة (تلف نفس) معصومة كخوف على صبي أو أعمى أن يقع في بئر أو نار أو غير معصومة ولم يكن من يتولى القتل من إمام أو غيره (أو) خوف تلف (مال) كثير أو قل ضاق الوقت أم لا إن خشي بتركه هلاكاً أو شديد أذى أو لم يخش ذلك ولكن كثير أو اتسع الوقت فبستخلف في هذه الخمس فإن لم يخش وكثير وضاق الوقت أو لم يخش وقل ضاق الوقت أم لا تمامي في هذه الثلاث والقلّة والكثرة بحسب الأشخاص ومال الغير كماله وشمل انفلات دابته ومثل الإمام في القمط وعدمه المأموم والقد واختص الإمام ندب الاستخلاف فقط (أو سبق حدث) أي خروجه فيها غلبة أصغر كريح أو أكبر كني انعاس خفيف (أو ذكره) أي الحدث بنوعيه كذلك بعد دخوله فيها (فإن) ترك المندوب في حقه وخرج و(لم يستخلف) عليهم أحداً (ندب لهم) أن يستخلفوا غيره ولو أشار لهم بأن ينتظروه فلا ينتظروه ويستخلفوا فإن انتظروه حتى رجع إليهم بطلت صلاتهم إلا في رعاuf الباء حيث لم يعملوا بعده عملاً ولم يستخلف عليهم أو استخلف أو استخلفوا ولم يفعل المستخلف بهم فعلاً ورجع وأتم فلا تبطل (و) ندب (استخلاف الأقرب) من الصف الذي يليه لأنه أدري بأحوال الإمام ويسهل لهم الاقتداء به وإلا خالف الأولى (و) ندب (تقدمه) أي الخليفة (إن قرب) موضعه من الأصلي كالصفين فإن عد لم يجز له أن يتقدم ولو بقدر الصنفين فإن تقدم صحت في الصنفين لا أزيد فتبطل (ب) ندب ترك كلام في كحدث) سبقه أو ذكره وفي كل ما يبطل الصلاة كرهاق قمع وأما ما لا يبطلها كرهاق بناء وعجز فتركه واجب (و) ندب لمن استخلف في كحدث (مسك) أنفه في خروجه) لا يستر على نفسه لإيها أن به رعاuf ولا يدخل في باب الكذب لأنه من باب التجميل واستعمال الحياء وطلب السلامة من الناس قال بعضهم ويؤخذ من هذا التعليل أن إخراج الربيع بحضرة الناس منهي عنه مذموم حيث كان بصوت وإن لم يتأذوا به أو تأذوا به كما إذا كان له راحة وإن لم يكن بصوت فإن لم يكن بصوت ولا تأذوا به ولا (وتصح الصلاة إن تقدم غيره) أي غير المستخلف بالفتح عمداً أو اشتباهاً ككشار كهما في الاسم ابن بشير وهذا يدل على أن المستخلف لا يحصل له رتبة الإمام بنفس الاستخلاف بل

أوصلوا أفذاذا أو بعضهم أو بامامين إلا الجمعة وصحة الاستخلاف بادراك جزء يعتد به وإن جاء بعد العذر فكأجنبي

حتى يقبله و يفعل بعض الفعل انتهى أي بهم مع اتباعهم (أوصلوا) لأنفسهم (أفذاذا) ولو استخلف الأصلي عليهم فتصح صلاتهم لأنه لا يثبت للخليفة حكم لأصلي إلا إذا اتبع (أو) أنهم (بعضهم) بامام و بعضهم وحدا ما مع إمام بمنزلة من وجد جماعة تصلي فصلي وحده وكذا يقال في قوله (أو بامامين) فيحرم على الثاني الذي لم يستخلف الأصلي وتصح (إلا الجمعة) مستثنى من الفروع الثلاثة قبله وتصح جمعة من صلى مع الإمام في الفروع الثاني إن كان معه اثنا عشر تنعقد بهم وأما الفروع الثالث فتصح مع من قدمه الإمام فإن لم يقدم أحدا وقدموا اثنين أو قدم هو اثنين فتصح صلاة من سبق بالسلام فإن استويا بطلت عليهما ويعدونها جمعة مادام وقتها باقيا وقولنا تصح مع من قومه أو من سبق بالسلام محله حيث وجدت الشروط فإن لم توجد فإنها تبطل وحيث بطلت فلا تصح جمعة الثاني حيث وجد شرط أم تبطل واستظهر الجمهور الأول (وصحة الاستخلاف) حاصلة (بادراك جزء) للمستخلف قبل العذر من الركعة التي وقع فيها الاستخلاف (يعتد به) وهو ما قبل تمام الركوع الذي هو رفع الرأس وذلك بأن يدرك الإمام في الركوع فقط وإن لم يضمثن إلا بعد حصول العذر أو هو وما قبله ولو الاحرام إذعقده هنا تمام الرفع فمن أحرم والإمام مبتدئ في حال الرفع فيحصل له عذر قبل تمام الركوع فيصح للإمام أن يستخلفه ويأتي بالركوع من أوله لأنه لما حصل للإمام العذر قبل تمام الركوع واستخلفه حينئذ لم يعتد بما فعله الإمام منه وكأنه استخلفه قبل شروعه فيه وحينئذ لما يأتي به من السجود معتد به فلا يؤدي إلى اقتداء مفترض بمنفصل وقت من الركعة التي وقع فيها الاستخلاف لبشمل ما لوفاته ركوع ركعة وأدرك سجودها واستمر مع الإمام حتى قام لما بعدها فحصل له العذر حينئذ فإنه يصح استخلافه لأدراكه قبل تمام ركوع الركعة المستخلف فيها ولا يضر عدم إدراكه ما قبلها فإن لم يدرك المستخلف جزءا يعتد به كما إذا اقتدى به بعد انتهاء رفع رأسه من الركوع فما بعده ثم حصل للإمام عذر قبل قيامه لما بعدها فلا يصح استخلافه وإن قدمه الإمام فليقدم هو غيره فإن لم يتأخر وتمادى بالقوم في سجودها بطلت عليهم صلاتهم على المشهور لاعتدادهم بذلك السجود وعدم اعتداده هو به إذ لم يجب عليه إلا متابعة الإمام فهو كمنفصل أم مفترضا وأما هو فصلا أنه صحيح إن بنى على فعل الإمام بأن يأتي بما كان يأتي به مع الإمام لو لم يحصل عذرا فياني بالرفع والسجود فإن تركه بطلت صلاته أيضا (وإن جاء) من استخلفه الإمام (بعد) حصول (العذر) للإمام (فكأجنبي) فلا يصح استخلافه على القوم وبطلت صلاتهم إن اقتدوا به وأما هو فإن صلى صلاة مفردا لم يقبل الاستخلاف أو قبله بحسب ظنه وكان في الركعة الأولى أو الثالثة في الرباعية وبنى على صلاة الإمام صححت الجلوسه

وجلس لسلامة المسبوق كالمقيم يستخلفه مسافر لتعذر مسافر أو جهله .

(فصل)

قصر الرباعية في السفر الجائر الطويل

في محل الجلوس ولو اقتصر على الفاتحة كالإمام وأما لو بني على صلاة الإمام في الثانية أو الرابعة بطلت جلوسه في غير محل الجلوس إذا استخلف مسبقا وكان في القوم مسبق أيضا وأتم الخليفة ما بقي من صلاة مستخلفه أشار إليهم جميعا أن اجلسوا وقام لفضاء ماعليه (وجلس لسلامة المسبوق) من المأمومين إلى أن يكمل صلاته ويسلم فيسلم معه غير المسبوق ويقوم المسبوق لفضاء ماعليه فإن لم يجلس بطلت صلاته ولو لم يسلم قبله لفضائه في صلب من صار إمامه كما إذا كان المستخلف بالفتح مسبقا فقط فينتظر ونه حتى يسلموا بسلامه (كالمقيم يستخلفه) إمام مسافر) فيجلسون جميعا لسلامة المسافر بسلامه ويقوم غيره لا تيان ماعليه ولا يصح أن يقتدى بالخليفة فيه لأنه بناء لا قضاء فيؤدي إلى اقتداء شخص في صلاة واحدة بإمامين غير مستخلف عن الأول فيما يفعله ولما كانت السنة أن يستخلف مسافر مثله لكرهه إمامة المقيم للمسافرين لغير عذر أشار للعذر بقوله (تعذر) استخلاف (مسافر) بأن لا يصلح الإمامة وليس من التعذر بعده لا مكان استخلافه مع صلاته في مكانه من غير كراهة لأن المحل محل ضرورة (أو جهله) أي جهل تعيينه من المقيمين أو جهل أنه خائفه أو لكونه جامعا ومثل ذلك إذا استخلفه لغير عذر أصلا إلا أن مراده بيان الوجه الذي يجوز فيه استخلاف المقيم على المسافرين إذا اختلف عليهم في غير ما ذكر مكرهه .

« فصل »

(قصر) الصلاة (الرباعية) الحاضرة ولو في وقت الضرورى فيقصر الظهرين من مسافر قبل الغروب لثلاث فأكثر ولو أخرجه عمدا ولا أقل من ثلاث إلى ركعة صلى العصر سفرية وترتيب الظهر حضرية أو الفاتحة في السفر ولو أداها في الحضر وخرج بالرباعية الثلاثية والثنائية فانهما لا يقصران اتفاقا (في السفر الجائر) دخل فيه الواجب كل حج القرينة والمندوب كالزيارة الرحم والمباح كل تجارة وخرج الحرام كالغصى به كالأبقى وفاطع طريق فيمنع قصره فإن قصر لم يعد على الصواب رعا للخلاف وأما العاصي فيه فيقصر والمكروه كل صيد من غير حاجة فيمنع قصره أيضا كما تناول الأكل المدونة عليه وتأولها الأقل على الكراهة ولعل وجه الأول إخراج الأوضاع الشرعية وهو قصر اللاه عن موضوعها فإن قصر لم يعد على كليهما بالأولى من العاصي به (الطويل) وهو أربعة برد فأكثر كل بريرة أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل ثلاثة آلاف ذراع والذراع ستة وثلاثون أصبع كل أصبع ست شعيرات بطن إحداهما إلى ظهر

سنة مؤكدة إن قصد دفعة وعدى البلدى البساتين المسكونة

الأخرى كل شعيرة ست شعرات من شعر البرذون والأربعة برد باعتبار الزمان سفر يوم وليلة سير
الحيوانات اثنتي عشرة بالاحمال على المعتاد كان السفر المذكور برا أو بحرا أو بمضها برا وبمضها بحرا تقدمت
مسافة البحر أو تأخرت فتتفق من غير تفصيل على ما قال عبد الملك خلافا لابن المواز ولو كان المسافر نوتيا
بأهله (سنة مؤكدة) خبر قوله قصر الرباعية وهي آكدتها على الجماعة وعكسه قول ابن رشد واللخمي
واستدل الأول بخبر خيار عباد الله الذين إذا سافروا قصرُوا وخبر صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا
صدقته وهي متعلقة بالبالغ العاقل فلا نسئ لعمي لكن إن قصر أجزاءه عن الرباعية فإن بلغ أثناء المسافة
سن له القصر إن بقيت مسافته والا فلا ولو كان يقصر قبل بلوغه ومثله في خطابه بالسنية بقيد بقاء مسافة
القصر الحائض أو النساء يطهران والكافر يسلم والمجنون يفيق واستدل الثاني بخبر صلاة الجماعة
تعدل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة ومن المقرر عندكم أنه إذا اجتمع كلام ابن رشد واللخمي قدم
الأول (إن قصد) السفر المذكور فلو قطعه من غير قصد كالحائض والراعى كما يأتي فلا يقصر فلو قصده
وقصر ثم بدله الرجوع في اثني عشر صلاته (دفعه) بفتح الدال بأن لا ينوي إقامة في اثني عشر
تقطع حكم السفر ويعتبر السفر المذكور أيضا ذهابا فلا يحسب معه الرجوع بل الرجوع معتبر سفرا وحده
(و) إن (عدى البلدى) أى الحضرى (البساتين) المتصلة بها ولو من أحد جوانب البلد ولو حكما كارتفاع
ساكنها بأهل البلد بناء وطبخ وخبز وشراء من سوقها لأنها كمتصلة فإن لم يحصل ارتفاع لم يعتبر في
القصر مجاوزتها (المسكونة) ولو في بعض الأحيان ولا فرق بين قرية الجمعة وغيرها على المشهور وقيل لا يقصر
في قرية الجمعة حتى يجاوز بيوتها بثلاثة أميال من السور إن كان للبلد سور وإلا فمن آخر بنيانها وإن لم تكن
قرية الجمعة فيكفي مجاوزة البساتين فقط والظاهر أن هذا الخلاف حيث لا يزيد البساتين المسكونة على ثلاثة
أميال فإن زادت اتفق القولان على اعتبار مجاوزة البساتين وهذا إن كان ثلاث أميال وأما إذا كانت
الثلاثة الأميال تزيد فيجوز فيها زاد منها على البساتين التأويلان ومثله البساتين المسكونة البناء الخراب
والقرى المتصلتان أو بينهما فاصل ويرتفع أهل إحداها بالأخرى فلا يقصر مسافر من مصر في البحر ناحية
اسكندرية حتى يجاوز بيوت بولاق والحلى والجزيرة ولا يقصر مسافر لناحية الصعيد حتى يجاوز مصر العميقة
والأثر ولا في البر للحج حتى يجاوز سبيل علام فإن لم ترتفع أهل إحدى القرينين بالأخرى لنحو عداوة بينهم نظر

والعمودي حاتمته وانفصل غيرهما لا التقصير إلا كمكي في خروجه لعرفة ورجوعه ولا العادل
عن طريق قصيرة بالاعذر والهائم والراعي إلا أن يعلم قطع المسافة قبله ولا الانفصل الذي ينتظر
رفقة إذا لم يجزم بالسير دونها ويقطعه دخول وطنه أو مكان زوجته المدخول بها

لكل واحدة بنفردا (و) إن عدى (العمودي حمله) أي جوت حمله بكسر الخاء أي حمله وهي منزل قومه
ولو تفرقت بيوتهم حيث جمعهم إسم الحى والدار أو الثاني فقط كلاون إن ارتفق بعضهم ببعض وإلا
قصر عند مجاوزة داره هو فقط كما إذا لم يجمعهم إسم حى ولا دار (و) إن (انفصل غيرهما) أي غير
البلدى والعمودي ذى الحالة عن مكانه كما كنى الجبال أو قرية لا يسانين لها ولا عبرة بالمزارع (لا) السفر
(التقصير) وهو ما كان أقل من أربعة برد فلا يقصر فيه وليس المراد أن التقصير لا يسن القصر فيه بل المراد
لا يجوز القصر فيه والظاهر الحرمه فإن قصر بطلت في خمسة وثلاثين ميلا وصحت في أربعين وكذا فيما
بينهما فلا إعادة عليه كما يفيد الخطاب وقيل يفيد في الوقت وقيل أبدا لكن في ستة وثلاثين لا فى أكثر
إلا كمكي) ومختصي ومنوى ومزداني فانه يسن القصر لكل (فى) حال (خروجه) من وطنه (لعرفة) للنسك
فقط (ورجوعه) لبلده حيث بقى عليه بعض عمل النسك غيرها وإلا أتم حال رجوعه كمنوى لأن بقيه
اعمل وهو رمى أيام منى فى محله كما أن كل واحد ممن ذكر يتم فى محله ولو كان يعمل به بعض النسك
كمكي يرجع لمكة لأفصة يوم النحر وسن التقصير لمن ذكر مع قصر المسافة للسنة ولأن عمل الحاج لا يتم
فى أقل من يوم وليلة وهى مسافة القصر (ولا) يقصر المسافر (العادل عن طريق قصيرة) دون مسافة قصر
إلى طويل فيه مسافته (بالاعذر) بل القصد القصر فإن عادل لعذر من خوف على نفس أو مال منصوص
أو حاجة أو خوف مكاس وعمر طريق فيقصر والظاهر أنه إذا كان كل من الطريقين فيه مسافة القصر
أو أحدهما أطول وسلكه لغير عذر لا يقصر فيما زاد (و) يقصر (الهائم) فمر بالفقراء المتجردين لا يخرجون
موضع معلوم بل حيث طاب لهم بد أناموا به (والراعي) لمواشيه يرتع حيث وجد المكلا أعدم قصد عم المسافة
من ابتداء السفر (إلا أن يعلم) من ذكر من الهائم والراعي (قطع المسافة) الشرعية (قبله) أى قبل البلد
الذى يطيب له المقام به وقبل محل الراعى أى وقد عزم على قطع المسافة عند خروجه فيقصر كل حينئذ
(ولا) يقصر (المنفصل) عن محل إقامته عازما على سفر (الذى ينتظر رفقة) يسافر معها لاحتمال عدم السفر
لعدم إبان الرفقة (إذا لم يجزم بالسير دونها) فإن جزم بالسير دونها بأذن كان عازما على السفر على كل حال
يقصر (أو يقطعه) أي القصر (دخول وطنه) وهو ما نوى الإقامة فيه على التأيد سواء كان بلده أصالة أم لا
(أو مكان زوجته) أو أم ولده أو سريته (المدخول بها) ولو لم يتخذ وطنه ولو انتقلت لبلد بأذنه فانه

ونية إقامة أربعة أيام صحاح أو العز بها عادة واقتداؤه بمقيم لاعكسه مع الكراهة فيهما ولا
الاقامة وإن نواها بصلاة شفع ولم تجزده وإن نوى الاتمام وأتم مطلقا أو نوى القصر وأتم غير
عمده أعاد بوقت وإن نوى القصر وأتم عمدا أو الاتمام مطلقا

يصير وطننا أيضا فلو مات وعلم بها فلا يعتبر موضعها إذا كان متوطنا بغيره كغير المدخول بها (و) يقطع
(نية إقامة أربعة أيام صحاح) فيلغى يوم دخوله المسبوق بالتجزي ويوم حروجه ولا بد من وجوب عشرين
صلاة في الأربعة الأيام التي نواها فن دخل قبل فجر السبت مثلا ونوي أن يقيم إلى غروب يوم الثلاثاء
ويخرج قبل العشاء لم يقطع حكم السفر لأنه لم يجب عليه في هذه المدة عشرون فان نوى الإقامة
بدخول وقت لعشاء انقطع حكم السفر صلاة أم لا إلا العسكر في دار الحرب لا يران بقصر ولو نوى
مأذكر من المدة إذ لا يملك الخروج من ذلك حتى يدخل الأمن وقد أقام عليه السلام في حصار الطائف سبع
عشرة ليلة وثبوت عشرين بقصر (و العلم به) أي بإقامة أربعة أيام عادة) فيتم كما علم من عادة الحاج إذا
نزل العقبة أو دخل مكة أن يقيم أربعة أيام واحتز بالعلم عن الشك فيستمر على قصره لأن من خوطب
بالقصر لا ينتقل للاتمام بأمر مشكوك فيه (و) يقطعه (اقتداؤه) أي المسافر (بمقيم) فيجب عليه أن يتم معه
إن نوى الاتمام ولو حكما كإحرامه بما أحرم به إمامه أدرك معه ركعة أم لا فيهما فان نوى القصر لم يتم
معه وأتى بصلاة سفر إن لم يدرك معه ركعة فان أدركها معه بطلت صلاته (لاعكسه) وهو اقتداء المقيم
به فلا يقطع ويكون كل على سبيلتة فيسلم المسافر من ركعتين ويكمل المقيم أربعاً (مع الكراهة فيهما) أي في
الفرعين وهو اقتداء المسافر بالمقيم وبكسه والاول أشد كراهة لخالفته سنة (ولا الإقامة) المجردة عن النية
فلا يقطع حكم السفر بل بقصر ولو تأخر سفره (وإن) أحرم مسافر بسفريه على سنته ثم (نواها) أي
الإقامة القاطعة حكم السفر (بصلاة) أي في أثناءها (شفع) بأخرى ندبا إن عقد ركعة وجعلها نافذة (و لم
نجزه) حضريه إن أتمها أو ما لعدم دخوله عليها ولا سفريه وإن دخل عليها لتغير نيته أثناءها وإن نوى
الإقامة بعد الصلاة أعاد في الوقت المختار (وإن نوى) المسافر (الاتمام) عمدا أو جهلا أو تأويلا أو سهوا
(وأتم) كذلك وهو معنى قوله (مطلقا) فهو راجع لنوى وأتم أعاد بالوقت الضروري هو وما هو به إن
أنبه وإلا بطلت صلاة المأموم (أو نوى) المسافر (القصر) مطلقا (وأتم غير عمده) بأن أتم سهوا أو جهلا
أو تأويلا (أعاد بوقت) ضروري فهو جواب قوله وإن نوى الاتمام وما بعده والحق الجاهل والمتأول
هنا بالساهي لرجوعهما للأصل وهو الاتمام (وإن نوى) المسافر (القصر) مطلقا (وأتم عمدا) بطلت
صلاته لأنه لما خالف ما دخل عليه صار من تعمدر كمن فعل (أو) نوى (الاتمام مطلقا) عمدا أو سهوا أو
جهلا أو تأويلا وقصر بتخفيف المهمة وشدها عمدا أو جهلا أو تأويلا (بطلت) صلاته فهذا جواب

بطلت وإن قصر سهوا فكأحكام السهو وإن ظنهم مسافرين فظهر خلافه أو عكسه أعاد أبدا
ويرخص له في جمع الظهرين ببر وإن قصر إذا زالت عليه الشمس وهو نازل ونوى الاتمال والنزول
بعد الغروب وإن نواه قبل الاصفرار آخر العصر وفيه خير فيها

قوله وإن نوى القصر وما بعده (وإن قصر) عما دخل عليه من الاتمام (سهوا فكأحكام السهو)
الحاصل لمقيم يسلم من ركعتين فإن طال أو خرج من المسجد بطلت وإن قرب جبرها وسجد بعد السلام
فإن لم ينو قصرا ولا إتماما فقل يلزمه الاتمام وقيل بخير بين الاتمام والقصر فإن أمها صحت
انقافا ويستفاد من هذا الخلاف أنه لا بد من نية القصر عند كل صلاة (وإن) دخل متصل مع
قسوم (ظنهم مسافرين فظهر خلافه) أى ظهر أنهم مقيمون أو لم يظهر شيء أعاد
أبدا وإن كان مسافرا لأنه حين ظنهم مسافرين نوى القصر فإن انتظر الإمام إلى سلامه لبس لم بعده
خالفه نية وفعلا وإن أتم معه خالف فعلا بنبته فهو كمن نوى القصر فأتم عمدا وإن لم ينتظره لزم تسليمه
قبله وهو يوجب البطلان هذا في تبين خلاف ظنه وأما فيما إذا لم يتبين شيء كذاهم حين سلموا من ركعتين
ولم يدر أهي صلاتهم أو الأخيرتان فوجه البطلان احتمال حصول المخالفة المذكورة فقد حصل الشك في
الصحة وهو يوجب البطلان فلو كان مقيما لأتم صلاته معه ولا تنصره المخالفة في الظن لموافقته للإمام نية
وفعلا (أو عكسه) وهو أن بظنهم مقيمين فينوى الاتمام فتبين له أنهم مسافرون أو لم يتبين شيء (أعاد أبدا)
إن كان مسافرا فإن كان مقيما صحت صلاته ولا إعادة عليه لكشف الغيب أنه موافق لنية وفعلا ولأن
غاية ما يلزم فيها إذا لم يتبين شيء أنه كقيم اقتدى بمسافر بخلاف المسافر فإن نبته مخالفة لنية إمامه ومخالفة
فعله لنبته إن صلى بصلاة الإمام فإن صلى صلاة مقيم فلا يخالف فعله بنبته فكان القياس الصحة كما إذا اقتدى
مقيم بمسافر ولعل الفرق أن المسافر دخل على الموافقة فظهرت المخالفة فلم يغفر له بخلاف اقتداء المقيم
بالمسافر فإنه دخل ابتداء على المخالفة فاعتذر له (ويرخص له) أى المسافر (في جمع الظهرين) جمع تيميم
والأولى تركه إذا كان السفر (ببر) لا يبحر (وإن قصر) السفر عن مسافة القصر حيث كان مباحا (إذا
زالت عليه) أى المسافر (الشمس وهو نازل ونوى الارتحال والنزول بعد الغروب) فيقدم العصر قبل
ارتحاله مع الظهر لأنه وقت ضروري للعصر فيغتفر إيقاعها فيه لمشقة النزول وليس عليه تأخير الجمع بقدر
ما يمتنى من الزوال ما يصل فيه الظهر لمرعاة سيره عقب سلامه (وإن نواه) أى النزول (قبل الاصفرار
آخر العصر) وجوبا فإن قدمها أجزأت ويذبح أن تعاد في الوقت (وإن نوى النزول) فيه (أى الاصفرار
(خير فيها) أى العصر إن شاء قدمها قبل ارتحاله وإن شاء أخرها وهو الأولى لأنه ضروريها الأصلي

وإن زالت سائرا أخرها إن نوى النزول في الاصفرار أو قبله وإلا ففي وقتيهما كمن لا يضبط نزوله وكالمريض وللصحيح فعله والعشاء إن كالظهرين ومن خاف على عقله عند دخول وقت الثانية أو حصول كالميد قدمها فإن سلم أو لم يرتحل المسافر أعاد الثانية بوقت ويندب له تعجيل الأوبة والدخول نهارا وجمع العشاءين لمطار أو طين مع ظلمة يؤذن المغرب كإعادة وتؤخر قليلا ويؤذن للعشاء في المسجد إذا نامنخفضا وتصلى ثم ينصرفون من غير تنفل بينهما بعده.

(وإن زالت) الشمس على المسافر حالة كونه (سائرا) راكبا أو راجلا (أخرها) إلى نزوله (إن نوى النزول في الاصفرار) ولا يتم عليه إعادته بالسفر (أو قبله) أي قبل الاصفرار (وإلا) بأن نوى النزول بعد الغروب (ففي وقتيهما) أي يجمع بينهما جمعا صوريا الأولى في آخر مختارها والثانية في أوله (كمن لا يضبط نزوله) فيجمع جمعا صوريا (وكالمريض) الذي تلحقه مشقة بقيامه لكل صلاة فيجمع جمعا صوريا (وللصحيح فعله) أي الجمع الصوري مع فوات فضيلة أول الوقت دون ذي العذر (والعشاء إن كالظهرين) على المشهور في التفصيل المتقدم فينزل الفجر منزلة الغروب والثالث الأول منزلة ما قبل الاصفرار وما بعده للفجر منزلة الاصفرار وقيل ليس كالظهرين فيصلى كل صلاة لوقتها ومحل الخلاف فيمن غربت عليه الشمس نازلا وإلا انفق على أنها كالظهرين (ومن خاف على عقله) الانغماء (عند دخول وقت الثانية) قدم الثانية عند الأولى في أول وقتها ندبا (أو) خاف (حصول كالميد) أي الدوخة أي الحمى النافض بحيث لا يمكن نفسه للصلاة (قدمها) أي الثانية عند الأولى في أول وقتها (فإن سلم) من خاف على عقله ومن معه بعد أن قدم الثانية (أو لم يرتحل المسافر) بعد أن قدم الثانية (أعاد) كل (ثانية بوقت) والمكن المشهور أن المسافر إذا لم يرتحل لا يعيد الثانية لأنه قدمها بوجه جائز (ويندب له) أي المسافر (تعجيل الأوبة) أي الرجوع لوطنه (و) كذلك يندب له أيضا (الدخول نهارا) لأنه أبلغ في السرور وكره ليلافي حق دي الزوجة حيث لم يكن معلوم القدوم وإلا فلا يكره (و) يندب (جمع العشاءين) فقط لا الظهرين (لمطار) واقع يحمل أوساط الناس على نغطية رؤوسهم والمتوقع قرينة غيم أو سحاب كالواقع (أو طين) يحمل أوساط الناس على قلع مداسهم (مع ظلمة) للشهر فلا يعتبر ظلمة الغيم لالطين فقط أو ظلمة فقط (يؤذن المغرب) فوق المنارة (كإعادة) فهو سنة (وتؤخر) صلاتها ندبا بعد تحصيل شروطها أو قدره لمحصلها فيما يظهر (فليار) بقدر ثلاث ركعات (وتصلى) المغرب (ويؤذن للعشاء) ندبا (في المسجد) بمجرابه أو صحنه لا بالمنارة ولا بخارج المسجد لئلا يابس على الناس فيظنون أن وقت العشاء قد دخل (إذا نامنخفضا) ليس بالعالى خوف التلبس كما تقدم ولا تسقط به سنته عند وقتها (وتصلى) العشاء (ثم ينصرفون) وعليهم إسفار (من غير تنفل بينهما) أي يمنع التنفل بينهما (وبعدهما) وإذا وقع فلا يمنع الجمع

فصل

الجمعة فرض عين وشرط أدائها جماعة آمنة أولا إلا كفى إثنا عشر باقين لسلامتها وجامع مبنى بناء معتادا متحدا فان تعدد

إلا أن يكثر ما بينها حتى يؤدي الى دخول الشفق فلا تفعل العشاء قبل وقتها المحقق ولما كانت الجمعة تشبه ظهرا مقصورة ذكرها عقب صلاة السفر فقال

"فصل"

في بيان حكمها وشروطها وستنها ومندوباتها ومكروهاتها ومحرماتها ومسقطاتها والصحيح أنها بدل عن الظهر في المشرعية والظهر بدل عنها في الفعل ومعنى كونها بدلا في المشرعية أن الظهر شرعت ابتداء ثم شرعت الجمعة بدلا عنها ومعنى كونها بدلا عنها في الفعل أنها إذا تعذر فعلها أجزأت عنها الظهر والأشهر فيها ضم الميم وبه قرأ الجماعة وحكي إسكانها وفتحها وكسرهما وقرئ بهن شاذا وأشار إلى حكمها بقوله (الجمعة فرض عين) أي تطلب من كل مكلف بعينه فإذا فعلها البعض لا تسقط عن غيره وهذا مما لا خلاف فيه بخلاف فرض الكفاية إذا فعله البعض سقط عن الباقي وأشار إلى شروط الصحة معبرا عنها بشروط الأداء فقال (وشروط أدائها) أي الجمعة إجماعا فلا تصح بدونها وليس لها حد بل تكون (آمنة) على نفسها بأن تقرى بهم القرية ويمكنهم الإقامة فيها شيئا وشتاء والدفع عن أنفسهم في الأمور الكثيرة لا النادرة (أولا) أي في أول جمعة (وإلا) يكن في أول جمعة بل فيما بعدها (كفي) منها (اثنا عشر) شروطها الآتية (باقين) مع صحة صلاتهم مع إمامهم (لسلامتها) فإن فسدت صلاة واحد منهم ولو بعد سلام الإمام بطلت عليه وعليهم لكن قال الخطاب المعتمد أن وجود الجماعة الذين تقرى بهم القرية شرط وجوب إقامتها وصحتها بكل مسجد بإمام واثني عشر رجلا ولو في أول جمعة انتهى فإذا وجدت الجماعة المذكورة وجب عليهم إقامتها وتصح وإن لم يحضر منهم إلا اثنا عشر فقط في الجمعة الأولى وغيرها (و) من شروط أدائها أيضا (جامع) فلا تصح بدونه (مبنى بناء معتادا) لأهل بلده فيشمل بناءه من بوسي لأهل أخصاص فان كان البناء خفيفا ولو بني من الجهات الأربع فلا تصح فيه وشرط أن يكون داخل البلد أو متصلا بها بحيث ينعكس عليه دخانها كما قاله يونس بن عمر وحدهم ذلك بأربعين ذراعا أو مثله ما إذا كان داخل البلد ابتداء ثم تهدم البناء الذي حوله حتى صار الجامع خارجا عنها فإنه لا يضر إن كان قريبا وإلا ضار (متحددا فان تعدد) لم تصح صحة مطلقة بل على

صحت في العتيق وتصح في رحبته وطرق متعلقة به لاسيما حجه وغيره مما حجب وإمام مقبى
هو الخاطب

تفصيل وهو أنه إن كان هناك عتيق وجديد (صحت في العتيق) الذي أقيمت فيه أولا ولو تأخر بناؤه
عن بناء غيره ولو تأخر أداء الجمعة فيه في ثاني جمعة عن أدائها في غيرها لأن الجمعة الأولى أثبتت له كونه
عتيقا فلا يعتبر تأخرها فيه بعدها وبطل في الجديد فيعود أن لا يجرورها في العتيق ويصلوها في الجديد
فقط وأن لا يحتاجوا للجديد لضيق العتيق عنهم وأن لا يحكم حاكم بصحتها في الجديد تبعاً لنذرانيه عتيق عبد
بمينه إن صحت صلاة الجمعة فيه وإلا صحت في الجديد أيضاً أى حكم بالعتيق لكون الجمعة صحيحة عنده
فصار المقصود بالحكم إنما هو عتيق لعبد وحكم بالحكم بالجمعة تبعاً فمدحكم بهما فليس لغيره نقضه بخلاف
ما إذا حكم الخفي بصحتها في الجديد من غير نذر فلا يرفع الخلاف لغيره نقضه لأنه لا يدخل العبادات
وإن لم يكن هناك عتيق وجديد بل تعدداً في وقت واحد فتصح جمعة من حلى فيه بتولية السلطان أو نائبه
في ذلك وإلا فالمسابق بالاحرام إن علم قن إحراماً معاً حكم بفسادها وأعادوا جمعة لبقاء وقتها ولا يجزئهم
ظهوراً مع بقاء وقتها وإن لم يعلم السابق حكم بفسادها أيضاً كذات أوليين وأعادوها ظهراً لاحتمال صحتها
ولا يشترط في الجامع السقف ابتداء ودواماً على المشهور ولا إقامة الخمس فيه أيضاً (وتصح) الجمعة لما موم
للامام فلا تصح له ولا لهم (في رحبته) ما زيد خارج محيطه لتوسعته كالسنانية ببولاق ولا رحبة
للجامع الأزهر لأن ما زيد خارج باب الكبير إنما هو لمنع الدواب لا لتوسعته فهو من الطرق (وطرق
متعلقة به) أي بحيطانه أي لم يحل بينها وبين أرضه غيره من بيوت أو حوانيت ومثلها دور وحوانيت
تدخل بلا إذن والمدارس التي حول الجامع الأزهر بالقاهرة وسواء ضاق أو اتصلت الصفوف أم لا
على ما رجحه الخطاب (لا) تصح في (سطحه وغيره مما حجب) من دور وحوانيت وبيت قناديل ودكة
المبلغين لا غير المحجور فصح فيها (و) من شروط صحة الجمعة أيضاً (إمام مقبى) يبلدها ولو حكماً فتصح
إمامة مسافر نوي بمحل الجمعة إقامة تقطع حكم السفر لاجل الخطبة فقط ولو سافر من غير طرود عذر
بعدها وإمامة الخارج عن قريتها على كفر سخ فيؤتم به كما أفنى به أبو الفضل راشد وهو ظاهر لأنه
يلزمه السعي من محله إلى الجمعة وأما الخارج منها على أكثر من فرسخ وكسافر كما لا ين علاق وإن عمره وانما اشترط
في الامام الإقامة ولم يشترط فيه الاستيطان كالجماعة لأنه ما أب عن الخليفة وهو لا يشترط فيه الإقامة فاعطى
الامام حكماً متوسطاً وهو الإقامة دون الاستيطان وإذا مر الخليفة بقربة جمعة من قري عمله توفرت شروطها قبل
صلاتهم فيصح أن يكون إماماً بل يندب وإن كانت لا تجب عليه ويشترط في الامام أن يكون (هو الخاطب) فلو

وخمسة. ن قبل الصلاة تحضرهما الجماعة وشروط وجوبها المذكورة والحرية والاستيطان ببلد على كفر سخ من المنار لا إقامة إلا تبعاً ويسن غسل متصل بالرواح فان نام أو تغذى اختياراً

أم غير الخطب فلا تصح إلا لعذر كمرض أو جن فيخطب باغ حرد كرمقيم ويصلي غيره فان خطب غير بالغ وصلى غيره بطلت إلا أن يكون العذر يزول عن قرب كقصر أو لقي الرباعية وقرأتها فيجب انتظاره لزواله (و) من شروط صحتها أيضاً (خطبتان) مما اسميه العرب مخطبة وهو نوع من الكلام سجع يخالف النظم والنثر يشتمل على نوع من التذكرة فن هال وكبر لم يجزه ويشترط فيهما أن تكون بالعربية فان لم يكن من يعرف العربية إلا الإمام وجبت فان لم يعرف هو أيضاً لم تجب وأن يصل بعضهما ببعض وأن يتصلا بالصلاة ويسير الفصل عفو وأن يجهر بهما فإسراهما كالعدم وأن تكونا في الجامع وأن تكونا بعد الزوال لأنهما بمنزلة ركعتين من الرباعية لأنه لم يختلف في أن أول وقت الجمعة لزوال كالمظهر وإنما الخلاف في انتهائه هل ينتهي إلى الغروب حقيقة أو إلى أن يبقى للغروب مقدار ركعة للعصر حيث لم يقدموا العصر ناسين للجمعة؟ والا انفق على أنه للغروب وأن تكونا (قبل الصلاة) فلو خطب بعدها أعاد الصلاة فقط وأن (تحضرهما الجماعة) الاثنا عشر المنعقدة بهم من أولها فان لم يحضروا أو بعضهم من أولها لم تجز والذي قلناه عبس الوهاب أن القيام لهما سنة فان خطب جاساً غير عذر أساء وصحت وقيل واجب (وشروط وجوبها المذكورة) فلا تجب على المرأة وإن حضرتها أجزأتها (والحرية) فلا تجب على من فيه شائبة فان حضرها مكاتب باذن سيده أم لا أجزأته كغيره باذن سيده (والاستيطان) أي نية الإقامة على التأيد (ببلد) خارج عن بلد الجمعة على أقل من فرسخ بل ولو (على كفر سخ) ثلاثة أميال ودخل بالكاف ربع ميل ويعتبر (من المنار) الذي في طرف البلد فيما يظهر فالتوطن في بلد أو أخصاص خارج عن بلد الجمعة على كفر سخ شرط في وجوبها لا أكثر فلا تجب ولا إن كانت الإقامة في خيم وأما المتوطن في بلد الجمعة فهو شرط صحة ووجوب مع الأمن كما تقدم فيجب على المتوطن الحضور لها ولو كان منزله على ستة أميال فأكثر من المنار فلو خرج منها وأدركه الوقت قبل مجاوزة ثلاثة أميال فقط وجب عليه الرجوع فلو جاوز الثلاثة الأميال ولو سيرا لم يجب عليه الرجوع هكذا النص (لا الإقامة) فليست من شروط لوجوب فإذا لم يكن مترطناً وأقام في البلد إقامة تقطع حكم السفر فلا تجب عليه (إلا تبعاً) لأهل البلد فان كان العدد لا يتم إلا به لم يعتبر ولا تقام الجمعة بخلاف إمامته كما مر (ويسن) لمريض صلاة الجمعة ولو لم تلزمه (غسل) نهارة فلا يجزىء قبل الفجر بنيته (متصل بالرواح) أي الذهاب إلى الجامع لصلاة الجمعة ولو قبل الزوال فلا اتصال شرط في حصول السنة فإذا وصله بالرواح ووفى أول النهار أجزأه كما قال ابن عرفة ويسير الفصل عمو (فان نام) اختياراً (أو تغذى اختياراً)

أعاده ويندب تحسين الهيئة وجميل الثياب والتطيب والمشي والتهجير وقرأ الجمعة وهل أنك
فيها والجلوس قبل الخطبتين وبينهما وتقصيرهما وكون الثانية أقصر ورفع صوت بهما

في غير المسجد (أعاده) استثناء لان نام غيلة أو تغذى لشدة جوع أو أكره أو خف إلا كل وفعل ما ذكر
اختياراً في المسجد فلا يبطل الغسل (ويندب) لمريد حضور الجمعة من امام ومأموم (تحسين الهيئة) من قص
شارب وأظفار وتنف ابط واستعداد ان احتاج لذلك وسواك مطلقاً وقد يجب ان أكل كشوم يومها وان
حرم وتوقفت إزالة رائحته عليه فان لم يزلها سقط حضورها كما يأتي (وجميل الثياب) وهو الأيض وهو
عتيقاً فهو الصلاة لليوم بخلاف اليوم ويذهب فيه الجديد ولو أسود فان كان يوم الجمعة يوم عيسى ليس
الجديد غير الأيض أول النهار والأيض لصلوة الجمعة (وتطيب) بأي طيب ولو مؤثراً لغير النساء في هذا
وما قبله (والمشي) في ذهابه فقط لخبر من اغبرت قدماً في سبيل الله أي طاعته حرمة الله على النار أي
وشأن المشي اغبرارهما وان لم يكن في الطريق ما يغبرها (والتهجير) وهو الرواح في الهاجرة وهو شدة
الحر ويكره التبكير خيفة الرياء والمراد بالهاجرة الاذان في الساعة السادسة فالمراد بالساعات المذكورة
في قوله عليه الصلاة والسلام «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجمعة ثم راح في الساعة الأولى فكأنما قرب
بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً
أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب
بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يستمعون الذكر» أجزاء (١) الساعة السادسة التي يعقها
الزوال خلافاً لابن العربي القائل بأنها السابعة لأن الامام يطلب خروجه في أول السابعة
ويخروجه تحضر الملائكة (وقراءة) سورة (الجمعة ودل أنك فيها) أي الجمعة فيقرأ الجمعة في الأولى
وهل أنك في الثانية (والجلوس قبل الخطبتين) إثر صعوده لقراغ الاذان (وبينهما) للفصل والاستراحة
من تعب القيام قدر الجلوس بين السجدين وقيل قدر قل هو الله أحد والمعتمد سنية كل من الجلوسين
(وتقصيرهما) أي الخطبتين بحيث لا يخرجها عن تسمية العرب خطبة (وكون) الخطبة الثانية أقصر من الأولى
وكذا يندب تقصير الصلاة كما مر (ورفع صوت بهما) للاستماع ولذا استحب المنبر لأنه أبلغ في الاستماع وجميل
غربي المحراب ليدور على يمينه حين نزول وعدل عن جهتيهما إشعاراً بان الندوب رفعه وأما أصل الجهر بهما فواجب

(١) (قوله أجزاء الساعة الخ) خبر عن قوله المراد بالساعات المذكورة

(٢٣ غمروسي) جزء أول

وختم الثانية بيقول الله لما وليكم وتوكلوا على كتفوس ويجوز التخطي قبل جلوس الخطيب والمكالم بعدها للصلاة والاقبال على الذكر القليل سرا ويكره ترك الطهر في الخطبتين والعمل يومها وتنفل الإمام قبلها أو اجالس عند الأذان وحضور الشابة والسفر بعد الفجر ويجوز قبله ومحرم عند الزوال

كما تقدم (وختم الثانية بيقول الله لنا وليكم) ويجزىء مكانه في تحصيل المندوب اذ كروا الله بذكركم (وتوكلوا على كتفوس) وعصى غير عود المنبر بل ولو خطب بالأرض ويجعله يمينه خلافا للشافعي (ويجوز) لداخل المسجد يومها (التخطي) لرقاب الخالسين المرجحة (قبل جلوس الخطيب) على المنبر ويكره لغير فرجة وحرم بعده وان لم يتبع بالخطبة لغير فرجة وكذا لما عظم المرونة وأما بعد الخطبة وقبل الصلاة فخير ولو لغير فرجة ويجوز المشي بين الصفوف ولو في حال الخطبة (والكلام بعدها للصلاة) أي لا بداء اقامتها ويكره حينها ويعزم عند احرامه ولا يختص هذا التفصيل بالجمعة (والاقبال على الذكر) أي فعل الذكر (القليل) ويتلفى به (سرا) بخبر كذا النسيان لا الكثير ولا ان جهر به فيكره فيها وإلله ما لم يمنع الناس عن السماع والا حرم ومثله ما يفعل بدكة المبالغين فان لم يمنع من السماع كره والا حرر (ويكره) للخطيب (ترك الطهر) ولو من حدث أكر (في الخطبتين) اذ ليس شرطهما الطهارة على المشهور لانه ذكر قدم على الصلاة وان حرم عليه من حيث المكث في الجامع وهو جنب إن كان محمداً كبير (و) يكره ترك (العمل يومها) حيث قصد تنظيم اليوم كما يفعله أهل المكاتب في السبت والأحد اما لاستراحة فباح والاستغفار بتحصيل مندوباتها من غسل وتنظيف ثياب مندوب (وتنفل الإمام قبلها) حيث دخل ليرقى المنبر فان دخل قبل وقته أو انتظار الجماعة بدت له التحية (أو الجالس) أي وكره تنفل الجالس في المسجد (عند الأذان) الأول الذي قبل خروج الخطيب وأما عند الأذان الثاني فيحرم وتقييد الكراهة بما إذا فعله استئثانا من يقتدي به وهو جالس عند الأذان فان فعله في خاصة نفسه من غير اعتقاد سنيته أو كان لا يقتدي به أو كان داخلا عند الأذان فلا كراهة وما ذكره في مختصر الوفا من جهل الكراهة لغير الجمعة أيضا بقوله ويكره قيام الناس للركوع بعد فراغ المؤذنين من الأذان يوم الجمعة وغيرها انتهى يضعفه ما تقدم من ندب الدافئة قبل الطهر والعصر (وحضور الشابة) غير الخشبة منة لاجتماع الكثرة زحام الجمعة فهو مظنة مزاحمة الرجال لها وحازلها حضور فرض غيرها لعدم المظنة المذكورة وحرم حضورها على خشية فتنه وجار لمزاجه لا أرب الرجال فيها (والسفر) يومها لمن تلزمه (بعد فجر) إبداء ضرر عليه في التصبر لتحصيل هذا الخير العظيم (ويجوز قبله) أي الفجر (ويحرم عند الزوال) قبل انتهاء إتمام الخطاب به إلا أن يخشى بذهاب رفقته حينئذ على نفسه أو ماله إن سار بدونهم فلا يحرم وإلا

والكلام في الخطبتين لا قبلهما وبينهما إلا أن يلقوا بالصلاة عند خروجه والبيع وشبهه عند الأذان الثاني ويفسخ لا كمنكاح وأعدارها والجماعة وشدة وحل ومطر وجذام ومرض وتمريض وإشراف كالقريب وخوف حبس أو ضرب ظلما أو على مال وعري أو كل ثوم ورجب عفو قود

أن يتحقق لفصر سفره إدراكها بقريّة جمعة أخرى قبل إنائها فيها فيجوز (و) يحرم (الكلام) ونحو يكدمائه صوت كحديث وثوب جديد (في الخطبتين لا) قبلها ولو في حال جلوسه على المنبر والأذان فدون (بينهما) ولو أغبر سماع حيث كان بالمسجد أو رحبته مع من هو أحدهما وخارج عنهما أو بإباح لخرجين عنهما ولو سمعا الخطيب على المتمد ولا يشرب أحد الماء ولا يدور به ولا يسلم على أحد ولا يرد ولو بإشارة ولا ينهي من لغى ولا يشير له (إلا أن يلقوا) الخطيب أي يتكلم بالكلام اللاغى أي الساقط من القول كان محرما كسب أو مدح من لا يجوز سبه أو مدحه أو غير محرم كقراءته كتابا غير متعلق بالخطبة وكسبكمه به لا بعين فلا يحرم كلام (و) يحرم (الصلاة) للنداء (عند خروجه) للخطبة جالسا كان أو داخلا (و) يحرم (البيع) حيث كان ممن تلزمه الجمعة ولو مع من لا تلزمه إلا إذا انقضى وضوءه وقت النداء ولم يجد ماء إلا بالشراء فلا يحرم (وشبهه) كالأجارة والتولية والشركة والاقالة (عند الأذان الثاني) وهو ما يفعل بعد جلوسه على المنبر إلى انقضاء الصلاة (ويفسخ) إذا وقع مطلقا فأت أم لا لكن إن لم يفت رد المبيع بعينه وإن فات رد القيمة حين القبض (لا كمنكاح) فلا يفسخ ولو لم يدخل وإن حرم العقد لأنه ربما تعلق أحدهما بالآخر ودخل بالكاف الهبة والصدقة فلا يفسخ إن لم يفسخ العوض فيها فلو فسخا بطلان أصلهما ولا لبيع وماله ولا ضرر فيه إرجوع عوض كل واحد له (وأعدارها) أي الجمعة (و) أعدار (الجمعة) فهو بخر (شدة وحل) بالتحريم على الإباح وهو الذي يحمل أو سخط الدس على قلع مداسهم (و) شدة (مطر) يحملهم على بغضه وسهم (وجذام) وإن لم يشهد بضرر برأيه أو مرض يشق معه الأمان إلى الجامع وإن لم يشهد بمثله كبر السن إلا أن يقدر على تركه لا يجحف به فتجب (و) تمريض) لغير قريب ليس له من يقوم به وخشي عليه بتركه الضيعة وأما تمريض قريب خاص كوند أو أب أو زوج فعذر مطلق لا غير خاص وكما جني (وإشراف كالقريب) كالصديق الملائف والمملوك والزوج والشيخ على الموت وإن لم يمرضه لما يدهم القريب ونحوه شدة المصيبة وأول موت كل وخوف حبس) ظلما أو من الغرماء حيث لم يثبت عمره (أو) خوف (ضرب ظلما أو) خوف (على مال) لئلا كان له أو غيره وكذا خوف على عرض أو دين كخوفه إلزام قتل رجل أو ضربه ظلما (وعري) مما يستر عورته ولا يجوز له الخروج حينئذ (وأكل ثوم) وكما له رائحة كريهة إلا أن يقدر على إزالته فيجب عليه (ورجا) بالفصر (عفو قود) في نفس أو غيرها وكذا ما ينفذ فيه عفو عن حد كقذف على تفصيله الآتي في باب

فصل

صلاة الخوف للقتال الجائر الذي يمكن تركه لبعض رخصة يقسمهم الامام طائفتين فيصل
بالأولى ركعة في الثانية وإلا فركعتين ثم يقوم ساكنا أو داعيا مطلقا

بخلاف مالا يفيد فيه العفو كسرقة لا عمى ولو لم يجد قاترا فليس من الأعذار لأن الناس في الشوارع كثير
يهدونه في ذهابه ويمكنه التبكير وكما كان الخوف من جملة ما يغير صفة الصلاة ذكره عقب الجمعة التي هي
من المغبرات أيضا فقال

(فصل)

ذكر فيه حكم صلاة الخوف وصفتها وما يتعلق بها وليس المراد بقولهم صلاة الخوف أن له صلاة تخصه
كالعيد ونحوه ولما كانت صلاة الخوف نوعين أشار للأول منها بقوله (صلاة الخوف) أي كبقية الصلاة
المفروضة حالة حصول الخوف (للقتال الجائر) أي المأذون فيه واجبا كان كقتال مشركين ومحاربين
وبغاة ومريد دم أو مباحا كقتال مريد المال والهزيمة الجائزة أي الفرار الجائر من العدو بأن زاد على
مثليهم (الذي يمكن تركه لبعض) بأن يكون في البعض مقاومة للعدو وخافوا خروج الوقت على أقسام
النيم من راج ومتردد وآيس (رخصة) أي مباحة كما هو ظاهر المختصر والذي عليه جمع أنها سنة وسواء
كان القوم مشاة أو ركباناً ويصلون على دوابهم أي وأيسح ذلك وإن تقدم عدم صحة صلاة المومئ
بمنه لضرورة احتياجهم للدواب وبين الكيفية بقوله (بأن) يعلمهم وجوبا إن جهلوا وخاف تخليطهم وندبا
أن تحقق علمهم بكيفية لاحتال نسيانهم في تلك الحالة العظيمة ويؤذن للصلاة استئنا بعد دخول الوقت
و (يقسمهم الامام طائفتين) ويقسم لها استئنا أيضا (فيصل بالأولى) من الطائفتين (ركعة في الثانية)
أصله كصباح وجمعة أو قصر ولو باعتبار الامام المسافر لأنه إذا كان في القوم الحاضر والمسافر يستحب
أن يكون الامام من أهل السفر لئلا يتغير حكم صلاتهم (وإلا) تكن ثمانية بن ثلاثية أو رباعية بالنسبة إليه
ولو كان خلفه مسافر ويلزمه الإتمام (فركعتين ثم يقوم) بهم مؤتمنين به إلى أن يستقل ثم يفارقونه فإن
أحدث قبل استقلاله عمدا بطلت عليهم كمن وسهوا أو غلبة استخلف هو أو هم من يقوم بهم ثم ثبت
المستخلف ويتم من خلفه ثم تأتي الطائفة الأخرى فيصل بهم ما بقى ويسلم بخلاف ما إذا أحدث ولو عمدا
بعد تمام قيامه فصلاتهم تامة فلا يستخلف عليهم لا تقطاع تعلقهم بهم (ساكنا أو داعيا) بما خطر له والأولى
بالنصر والنتج (مطلقا) أي في الثانية وفي غيرها وقيل يجلس في غيرها ساكنا أو داعيا وإن كره في

أوقارثا في الثنائية فتتم وتنصرف ثم يصلي بالثنائية مابقي ويسلم فتتم ولو صلوا بامامين أو بعض
فذا جاز وإن لم يمكن تركه لبعض صلوا في آخر المختار إيماء وبحمل للضرورة كالمنى والكلام
فإن أمنوا بها أتمت صلاة أمن وبعدها لإعادة وإن سها مع الأولى

التشهد الأول في غير هذا الحجب الطائفة الثانية وعليه فمفارقة الأولى بتمام تشهد بالشهادتين ويعلمهم
ذلك بإشارة أوجهه بآخره (أوقارثا في الثنائية) بما يعلم أنه لا يتمها حتى تأتي الطائفة الثانية
فيخير في الثنائية بين ثلاثة فإذا فارقت الطائفة الأولى (فتتم) ما بقي من صلاتهم أفذاذا فإن
أهم أحدهم أي باستخلافهم له أم لا فصلاته تامة وصلاتهم فاسدة (وتنصرف ثم يصلي
با) لطائفة (الثانية مابقي) عليه (ويسلم فتتم) صلاتها قضاء فيقرؤون بالعائحة وسورة
لا بناء (ولو صلوا) ابتداء (بامامين أو) صلى (بعض) ولو كثر (فذا) وطائفة بامام قبله أو بعده (جاز)
أي مضي وإلا فهو مكروه لخالفه سنها السابقة وأشار إلى النوع الثاني (وإن لم يمكن تركه) أي الذنال
(لبعض) لكثرة عدو أحوال الالتحام ورجوا بانكشافه قبل خروج الوقت بحيث يدركونها فيه أخرها
ندبا فيما يظهر لآخر وقت الاختيار فإذا بقي منه قدر ما يسعها (صلوا في آخر المختار إيماء) أفذاذا كما في
الرسالة وشرحهم وتنظير بعض الشراح قصور لأن مشقة الاقتداء هنا أقوى منها وهم على دوابهم كما مر
ومحل الإيماء حيث لم يمكنهم الركوع والسجود كما في الرسالة وشرحها (ونحل للضرورة كالمشى والكلام)
والركض للدابة والظعن وعدم التوجه للنبلة وإمسك سلاح أو غيره ما يخطئ بدم أو غيره إلا أن يستغنى
عنه ولم ينخش عليه وقدمت المحافظة على الوقت في هذا الفصل على المحافظة على الأركان والشروط غير
الوقت للضرورة (فإن) افتتحت صلاة الخوف مسابقة أو قسمات (أمنوا بها) أتمت صلاة أمن (فيتم كل في
المسابقة صلاته وأما في صلاة القسم فإن حصل مع الأولى قبل مفارقتها استمرت معه ودخلت الثانية معه
على ما رجع إليه ابن القاسم وإن حصل الأمن قبل دخول الثانية وبعد مفارقة الأولى رجع إليه منها من
لم يفعل لنفسه شيئا ومن فعل بعض صلاته أي عقد ركعة انتظر الامام حتى يفعل ما فعله ثم يقتدى به فيما
بقي ولو السلام ومن أتم صلاته أجزأته وأهل العرق بين رجوعهم هنا للامام ولو عملوا عملا وبين عدم
رجوعهم فيما إذا عملوا لأنفسهم عملا بعد تفريق الريح السفن حال صلاتهم مع الامام أن ارتباطهم بالامام
هنا أشد ممن فرقهم الريح لعدم جواز الاستخلاف هنا (و) إن أمنوا (بعدها) أي بعد تمامها على صفة
الخوف فالحكم (لإعادة) عليهم في وقت ولا غيره على المشهور (وإن سها) الامام (مع) الطائفة (الأولى)

سجدت بعد إكمالها ومع الثانية سجدت القبلي معه والبعدى بعد القضاء

فصل

صلاة العيدين سنة مؤكدة في حق مأمور الجمعة

سواء يترتب عليها به سجود (سجدت) لسهو (بعد إكمالها) صلاتها القبلي قبل سلامها والبعدى بعده وجاز سجوده قبل إمامها للضرورة وإذا ترتب عليها بعده مفارقة الإمام سجود قبلي وكان ما ترتب عليها من جهة الإمام بعدياتها تغلب جانب النص (أو) إن سها (مع) طائفة (ثانية) أو مع الأولى لما تقدم من لزوم السجود المسبوق المدرك لركعة ولو لم يدرك موجهه (سجدت) الثانية (القبلي معه) أي قبل إتمامها (والبعدى بعد القضاء) لما فاتها قبل الدخول معه ولا يلزم الأولى سجود سهوه مع الثانية لانفصاله عن إمامته حتى لو فسدت صلاته لم تفسد عليها كما تقدم فخصاله أن الطائفة الأولى تخاطب بالسجود إذا سها الإمام معها وأن الثانية تخاطب به سواء سها مع الأولى أو معها أو بعد مفارقة الأولى وقبل دخول الثانية فلو قسم الإمام النوم ثلاثا في الثلاثية وأربعاً في الرباعية وحل بكل طائفة ركعة بطلت صلاة الأولى والثالثة في الرباعية لمفارقتهم في غير محل المفارقة

« فخصاله »

يذكر فيه حكم صلاة العيد ووقتها وصفتها ومنه وبناتها وموضعها سمى بذلك قيل لا يؤخذ من العود وهو الرجوع والمعاودة لأنه يتكرر لا وقته ولا يرد مشاركة غيره له في ذلك كيوم الجمعة وعرفة فلا يقال لها عيد وإن ورد أن يوم الجمعة عيد المؤمنين فمن باب التسمية بدليل أنه عند الإطلاق لم يقبدر للذهن الجمعة البتة لأنه لا يلزم المراد وجه التسمية وقيل أعود بالفرح والسرور على الناس وهو من ذوات الواو قلبت ياء كميزان وجمع بالياء وحقه أن يرد لا أصله فرقا بينه وبين أعواد الخشب وأول عيد صلاها النبي ﷺ عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة وهي سنة مشروعيةها ومشروعية الصوم والزكاة وأكثر الأحكام واستمر مواظبا عليها حتى فارق الدنيا (وصلاة العيدين سنة) عين (مؤكدة) ليس أحدهما أكد من الآخر (في حق مأمور الجمعة) على سبيل الوجوب ولا يشك على جملها سنة عين نديها المن فاتته كما يأتي لأن سنتها عين مشروطة بإيقاعها مع الإمام فلا غنى في استحبابها لمن لم يحضرها مع الإمام ودخل في مأمور الجمعة من على كفر سخ لا عبد وصبي وامرأة ومسافر وخارج عن كفر سخ فتندب لهم فقط ولا حاج من أهل منى أو غيرها فلا يشرع له لا استئنا ولا ندبا لأن وقوفه بالمشعر الحرام يقوم مقام صلاتها وكذا لا يشرع إقامة

ووقتها من حل النافلة المزوال وصفتهار أعتن بحرم فيكبرست تكبيرات غيرها فاذا قام للثانية
كبر خمسا غير اقيام متواليا بلا بقدر تكبير المؤتم فار نسيه كبر إن لم يركع وسجد بعد
السلام وإلا تمادى

صلاة الاضحى لا أهل من المقيمين بها لتجر مثلا ولبسوا بحجاج لا لهم تبع لهم ولا نهذربعة إلى دخول
الحجاج معهم فلبسوا كأهل بلد غيرها ولا كالمسافر لندبها للمسافر (و) أول (وقتها من حل النافلة) عندنا
والجمهور وقال الشافعى بعد طلوع الشمس وإن لم تنتهى وينتهى وقتها (للزوال) فنصلى قبله ولو بادراك
ركعة والظاهر عدم جواز اقتداء بشافعى حالها عقب الطلوع لكونه قبل وقتها (وصفتهم ركعتان) ولا
أذان ذا ولا إقامة (يعر) بها (ببكر ست تكبيرات غيرها) أى غير تكبيرة الاحرام المفهومة من يحرم
والظاهر ندب تقريم التكبير على القراءة وقال الشافعى يكبر سعا غير الاحرام فلو افتدى به ما لكان يكبر
(فاذا قام للثانية كبر خمسا غير) تكبيرة (قيام) قبل القراءة ولو أتم بحنفى يؤخرها بعد القراءة فى الركعة
الثانية هذا هو الظاهر لا ما استظهره الخطاب من التأخير قياسا على القنوت للفرق بأن مخالفته فى القنوت
يلزم عليه عدم تبعيته فى ركن فالى وهو الركوع بخلاف ما هنا ولا يتبع الامام إن زاد عمدا أو سهوا ولا
إن نقص وكل واحدة سنة مؤكدة يسجد الامام والمفرد لنفس واحدة سهو قبل السلام فجملة تكبير
العید فى كما الركعتين إحدى عشر كتكبير الصلاة فى ركعتين وجملة اثنان وعشرون قدر ما فى الرابعة
من التكبير واختلف دل مشروعيته تعبد أو معل بأن الحسن والحسين لما أبطأ بالكلام وخرج بهارسول
الله ﷺ إلى المصلى أى يوم عيد فلما كبر أى تكبيرة الاحرام تعبد كبرا فكرر التكبير لينطلقا فى الكلام
فتابعاه فى الاولى سبعا وفى الثانية خمسا واستمرت السنة على ذلك ولعله وافق ذلك وحى بمشروعية التكبير
ولا يشكل على ذلك أن العيد سن فى السنة الثانية وهى سنة بناء على بغاطمة لاحتمال اندعائه الصلاة والسلام
كان يصليها قبل ولادتها للحسين بغير تكبير زائد على تكبيرة الاحرام حال كون التكبير (متواليا) أى
لا يفصل بين آحاده ندبا فيما يظهر لا بتسبيح ولا تحميد ولا تهليل فيكره أو خلاف الأولى خلافا للشافعى
(إلا) الامام فيندب له أن يفصل بين تكبيره (بقدر تكبير المؤتم) وندب متابعة الامام فيه وتحراه مؤتم لم
يسمع من الامام ولا من المأموم (فان نسيه) أى التكبير كلاً أو بعضاً كبر إن لم يركع (وأعاد القراءة
(وسجد) غير المؤتم (بعد السلام) لزيادة القراءة التى أعادها فاستغنى عن ذكر إعادة القراءة بذكر السجود
لأنه لا سبب له غير إعادتها ووقوفه لها يعمل فكذلك سجد لزيادته (وإلا) بأن ركع أى انحنى فقط لا رفع
رأسه كما توهم (تمادى) إذ لا يقطع ركن غيره وأولى إن رفع فان رجع للتكبير فانظر هل لا تبطل صلته

وسجد غير المؤتم قبله ومن أدرك القراءة كبر فان فاتته الأولى كبر خمسا ثم قضاها وكبر سبعا بالقيام ويستحب رفع اليدين في الأولى فقط وقراءتها بكسبح والشمس وخطبتان كالجمعة وبعدتيهما وافتتاحهما وتخللهما بالتكبير وأحياء أياهما وغسل

بمنزلة تارك الجلوس الوسط سهوا ورجع له بعد استقلاله لرجوعه في كل منهما من فرض لسنة أم تبطل لأن الركن المتلبس به هنا وهو الركوع أقوى من ذلك للاختلاف في وجوب الفاتحة في كل ركعة (وسجد غير المؤتم) من قد وإمام فهو يتنازع فيه سجد بعده وسجد غير المؤتم (قبله) لا يؤتم فلا سجود عليه لا بعد في الأولى ولا قبل في الثانية لحل الإمام له (ومن أدرك القراءة) مع الإمام (كبر) وأولى مدرك بعض التكبير معه فيتابعه فيما أدركه ثم يأتي بما فاتته ولا يكبر ما فاتته في خلال تكبيرة الإمام (فان فاتته) الركعة (الأولى كبر خمسا) غير تكبيرة الاحرام بناء على أن ما أدركه آخر صلاته وهو المشهور لاسباب على مقابله (ثم قضاها) أي الأولى (وكبر سبعا بالقيام) يشكل عليه ما تقدم من أن ما أدركه ركعة لا يقوم تكبير إلا أن يقال لم يعتبر تكبيرة الجلوس مع الإمام لمكونه فعلمها موافقة للإمام فلذا كبر للقيام وإن أدرك أقل من ركعة قضاها الأولى بست والثانية بخمس (ويستحب رفع اليدين في الأولى) من التكبير وهي تكبيرة الاحرام (فقط) لأولى كل من الركعتين خلافا للتثاني ويكره أو خلاف الأولى في بقيته (وقراءتها) أي صلاة العيد (بكسج) في الركعة الأولى (والشمس) وضحاها في الثانية (وخطبتان كالجمعة) في الصفة من الجلوس أولهما وبينهما والظهر فيها وتفصيلهما وإسرارهما كالعادم وانظر هل يندب قيامه لهما أم لا (وبعدتيهما) والانصات لهما واقتصر ابن عرفة على سنية بعدتيهما فلو قدمنا على الصلاة أعيدتا ندبا بالقرب ولو على قول ابن عرفة فبسنية بعدتيهما انضمامهما بفعلهما قبل كما في إمامتهما لمن فاتته (وافتاحهما) بالتكبير (وتخللهما بالتكبير) بلا حد في الاستفتاح بسبع والتخيل بثلاث خلافا لزاعمي ذلك وندب لمستمعه تكبيره بتكبيره سرا (وأحياء ليليهما) أي المطر والأضحى الخبر من أحبي أيلتى العيد وليلة النصف من شعبان لم يمت قلبه يوم تموت القلوب أي بمحبة الدنيا حتى تصده عن الآخرة كما جاء لانجاسوا الموتى يعني أهل الدنيا وقيل لم يتحير عند النزع ولا في القبر ولا في القيامة والمراد باليوم في يوم تموت القلوب على المعنى الثاني الزمن الشامل لوقت النزع وزمن القبر ويوم القيامة وأما على الأول فالمراد به الزمن الذي يحصل فيه موت القلوب بحب الدنيا وظاهر الخبر أن الندب باحياء جميعه والحق معظمه به بعضهم واستظهره ابن الفرات وقيل بساعة ونحوه للنزوى في الأذكار وقيل يحصل بصلاتي العشاء والصبح بجماعة (وغسل)

وتطيب وتزين ومشى في ذهابه وتكبيره فيه وفطر قبله في الفطر وتأخيرته في النحر وإيقاعها بالمصلى إلا بمكة ونحر ضحية بها وصلاتها لمن لم يؤمر بها فاتته والتكبير إثر خمس عشرة فريضة

وإن لغير مصل ومبدأ وقته السادس الأخير ويستحب أن يكون بعد الصبح (وتطيب وتزين) بالثياب الجديدة وإن لغير مصل أيضا وتحسين هيئة من قص شارب لأنه من كمال الطيب بل لا يظهر له فائدة إذا كان البدن نجسا وهذا في غير النساء وأما من فلا يقرب زينة ولا طيبا وإن كن عجائز إذا خرجن له ولا ينبغي لأحد ترك الزينة والطيب في الأعياد تقشفا مع الفطرة عليه فمن ترك ذلك رغبة عنه فهو مبتدع لا لكمر نفسه ولا عجزا (ومشى في ذهابه) وإلا خالف الأولى فقط من غير كراهة إلا أن يشق عليه اهله ونحوها لاني رجوعه لفراغ القرية وندب رجوعه من طريق غير التي ذهب منها (وتكبيره فيه) أى في ذهابه المصلى سواء ذهب قبل طلوع الشمس أم لا وندب للإمام تأخير خروجه عن خروج المأمومين (وفطر قبله) أى قبل ذهابه (وفطر) على تمر وترا (وتأخيرته في النحر) وإن لم يضح فيما يظهر حمضا لتأخيرته عليه الصلاة والسلام فيه وإن كان تعليل تأخيرته بالفطر على كبد أخصيته فيؤيد عدم ندب تأخير من لم يضح (وإيقاعها) أى صلاة العيد (بالمصلى) أى بالمعضاء بكل مكان حتى بالمدينة وصلاتها بالمسجد من غير ضرورة داعية لم يفعله عليه الصلاة والسلام ولا الخلفاء بعده (إلا بمكة) لا للقطع بقبلتها ولا للفضل لنقضه بالمدينة بل لمشاهدة الكعبة وهى عبادة منقودة في غيرها الخبر ينزل على البيت في كل يوم مائة وعشرون رحمة ستون للطائفين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين إليه أى ويقسم على جميع الطائفين وإن اختلف قدر طواف كل ستون هذا هو المتبادر من قوله ينزل على البيت واحتمال أنه ينزل على كل واحد ستون وأربعون وعشرون بعيد من لفظه ولا يؤيد بخبر نزول مائة للمتصافحين لأن المتن نص في مدلوله (ونحر) الإمام أو ذبح (ضحية بها) أى بالمصلى لتقتدي به الناس بخلاف غيره فيجوز فقط وهذا فى الأمصار الكبار وأما القرى الصغار فليس عليه ذلك لأن الناس يعلمون ذبحه ولو لم يخرجها أى ليس عليه ندبا (وصلاتها لمن لم يؤمر بها) استثناء من امرأة وصبي ومسافر أو يؤمر بها استثناءا لكن (فاتته) مع الإمام فيندب له فإذا جماعة على الأصح فيهما كما فى الشامل وندب لمن جاء والإمام يخطب أن يجلس ويقضيها بعد فراغه للإسلام يشغل عن سماع الخطبة كان بمصلى أو بمسجد (والتكبير إثر خمس عشرة فريضة) فيقدمه على التسبيح

من ظهر يوم النحر فإن نسيه كبر إن قرب ولفظه الله أكبر ثلاثا ويكره التفل قبلها وبعدها في المصلي وصلاة كسوف الشمس كالعيدين حكما ووقتا وصفتها ركعتان سرا في كل ركعة قيامان ور كوعان وتندب في المسجد وقراءة البقرة ثم موالياتها في القيامات

وآية الكرسي كما يشعر به إثر وأولها (من ظهر يوم النحر) وغايتها صبح الرابع منه (فإن نسيه كبر إن قرب) كاقرب في البناء في الصلاة أو عدم القيام من موضعه كما لا بن فرحون (ولفظه) أي التكبير وهو كافي المدونة (الله أكبر ثلاثا) متواليات ويخرج من عهدة التندب بذلك وإن لم بعد الثلاثة مرة أخرى وهو ظاهر النقل والحديث وعليه الشراح وذكر السنهوري أنه يكررها مرة بعد المرة وإن قال بعد تكبيرتين لا إله إلا الله ثم تكبيرتين والله الحمد فحسن وإن كان الأولى أحسن (ويكره) لامام ومأموم (التفل قبلها) لأن الخروج لصلاة العيد بمنزلة طلوع الفجر لصلاة الفجر فكما لا يصلي معه نافلة غير صلاة الفجر فكذا لا يصلي قبل العيد نافلة غيره (وبعده) خشية أن يكون ذلك بدلا من البدع له أو عنهم عدم صحتها كغيرها خلف إمام غير معصوم وهذا إذا صليت (في المصلي) لا إن صليت في المسجد فلا يكره قبلها لطلب النجاة فيه بعد الفجر عند جمع من العلماء وإن كان ضعيفا عندنا ولا بعدها لندور حضور أهل البدع لصلاة الجماعة في المسجد ولما فرغ من الكلام على صلاة العيد شرع في الكلام على حكم صلاة كسوف الشمس والقمر وصفتهما ووقتهما فقال (وصلاة كسوف الشمس) أي ذهاب ضوئها أو بعصه إلا أن يقل جدا بحيث لا يدركه إلا أهل المعرفة بذلك فلا يصلي له (كالعيدين حكما) أي من جهة الحكم فهي سنة عين في حق مأمور الصلاة صغيرا كان أو كبيرا ذكرا أو أنثى وإن مسافرا لم يجز سيرة ولا يستغرب أمر الصبي بها استئنا وبالفرائض ندبالأنه يفرق بتكرار الصلاة فيخفف طلبها منه ويكون الكسوف آية من آيات الله يخوف الله به عباده فتأكد طأنه منه حيث عمل الصلاة ورجا قبول فعله ولم يخاطب بكسوف القمر وإن كان آية أيضا لغلبة نومهم من الغروب (ووقتها) فوقتها من حل المائدة للزوال فإن طلعت مكسوفة انظر حل المائدة وهل يقعون للدعاء؟ قولان ولو كسفت بعد الزوال لم تصل على المشهور كعند الغروب اتفاقا ل إجماعا (وصفتها ركعتان) يقرأ فيهما (سرا) ولا أذان لها ولا إقامة (في كل ركعة قيامان ور كوعان) أي تحلف غيرها من الصلوات بأن كل ركعة فيها زيادة قيام ور كوع على القيام والركوع الأصليين (وتندب في المسجد) مخافة انبلاؤها قبل وصول المصلي وهذا إذا وقعت في جماعة كما هو المستحب وما الغد فله أن يفعلها في بيته ولا يندى الصلاة جماعة وإن صح عنه عليه الصلاة والسلام أنه يبعث مناديا ينادي الصلاة جامعة (و) تندب (قراءة البقرة) في القيام الأولى من الركعات الأولى (ثم موالياتها) آل عمران والنساء والمائدة أو ما ناربها كافي المدونة (في القيامات) الثلاثة الباقية بعد الفاتحة في

والوعظ بعدها وركع كالقراءة وسجد كل ركوع . تدرك الركعة بالركوع الثاني ولا تكرر

كل قيام لأن من سنة كل ركوع أن يكون قبله فتحة ولأن كل قيام تسن فيه القراءة تجب فيه الفاتحة ولا يرد عليه أن يقتضي أن يكون ذلك أطول من الثاني مع أن النص ندب كون كل قيام أقصر من قبله لأن سورة النساء مع إمراع قراءتها يكون قيامها أقصر من قيام آل عمران مع التريل ويحتمل أن يقال المندوب تقصير الركعة الثانية عن الأولى والنساء والمائة أقصر من البقرة وآل عمران لكن النص ندب كون كل قيام أقصر من قبله (و) يندب (الوعظ بعدها) أي بعد الصلاة لأن الوعظ إذا ورد بعد الآيات يرجى أن يره فليس له خطبة وإن كانت عائشة سمعت ما وقع منه عليه السلام من الوعظ خطبة لأن جماعة من الصحابة منهم علي بن أبي طالب والنعمان بن بشير وابن عباس وحابر وأبو هريرة رضى الله عنهم نقلوا صفة صلاة الكسوف ولم يذكر أحد منهم أنه عليه الصلاة والسلام خطب فيها ولا يجوز أن يكون خطب وعقل هو لا كلهم مع نقل كل واحد مانع عن تلك الحال فوجب حمل تسمية عائشة رضى الله عنها خطبة على معنى أنه أتى بكلام منظوم فيه حمد الله وصلاة على الرسول عليه السلام على طريق ما يفعل في الخطبة (وركع) كل ركوع (كالقراءة) التي قبله أي بقرب منها في الطول ندبا لأنه مثلها إذ المشبه دون المشبه به ويسبح فيه ولا يقرأ ولا يدعو (وسجد كالركوع) الثاني كما هو ظاهر كلامهم بحيث يقرب منه في الطول فقط ندبا لأنه كهو ولا يطل الفصل بين السجدين إجماعا فإن ترك التطويل المندوب فيها كله أو بعضه من قيام أو ركوع أو سجود لم يسجد بناء على ما مر من ندبه وقيل يسجد بناء على سنيته وندب التطويل فيها مقيد بما إذا لم يضر بمن خلفه تحقيقا وبما إذا لم يخف خروج الوقت (وتدرك الركعة) من كل من ركعها (بالركوع الثاني) لأنه الفرض فلا يقتضي من أدرك في الركعة الأولى شيئا ويقضي من أدرك الثاني من الركعة الثانية الركعة الأولى فقط بقيامه ومثل فرضية الركوع الثاني القيام الذي قبله والركوع الأول سنة كما في الشيخ سالم كالقيام الذي قبله وظاهر سند أن الفاتحة كذلك سنة في الأول وفرض في الثاني فإن ركع الأول بنية الثاني وسها عن كونه الأول اعتد بهذا الركوع وجعله الفرض ولم يرجع منه لفوات التدرك بانحنائه بنية الثاني الفرض ويسجد قبل السلام سجدين من غير تطويل فيهما بل كصفة سجود السهو ولو أدرك الركوع الأول وفاته ثماني برعاف بناء أو بزحام أو نحوه فإن كان الفاتح الثاني الركعة الأولى فانت بالرفع بمنزلة من زوحم عن ركوع أولاه وقضاها بعد سلام الإمام وإن كان ثاني الركعة الثانية أتى به ما لم يرفع من سجودها كمن زوحم عن ركوع غير أولاه فيها مر (ولا تكرر) إن أتوها قبل الانجلاء أي يمنع في يوم واحد لسبب واحد ولكن يدعون فإن استمرت مكسوفة لثاني يوم أو أزيد أو انجأت ثم كسفت في يوم قبل الزوال

وندى ركعتان ور كعتان لخسوف قرجهرا وصلاة الاستسقاء لزرج أو شرب كاللكسوف
وصفتها أن يخرج الناس والامام ضحى

كررت (وندى ركعتان ور كعتان) وهكذا حتى تنجلي فقيده حذف حرف عطف وحذف عاطف
ومعطوف وظاهره أن السنة لا تحصل بصلاة ركعتين فقط ولكن التقل يفيد حصولهما بر كعتين ويمكن
الجمع بأن أصل المندوبة يحصل بر كعتين فلا يتأفى مندوبية الزرد كالضحى تحصل بر كعتين فلا يتأفى
انتهاء اثمان (لخسوف قر) أى ذهاب ضوئه أو بعبارة إلا أن يقل جدا (جهررا) لأن وقتها الليل كاه فهو
نفس ليلي فإن طلع مكسوفاً بدىء بالمغرب وإن كسف عند الفجر لم يعملوا وكذا لو كسف فلم يعملوا حتى
غاب بليل خلافا للشاعى فيها ويكره الجمع لها لتعلقها في البيوت ولما فرغ من الكسوف شرع في الاستسقاء
بالمطرب استقى كالاستسقاء والاستسقاء وطاب لهم والرشد وشرعاً طاب السقى من الله لفتح نزل بهم
أو غيره ثم إن الاستسقاء يكون لأربع الأول للمجلى والجذب والثانى للاحتياج لشربهم أو دوابهم
ومواشيهم وأشار لحكمهما بقوله (وصلاة الاستسقاء لزرج) أى لأجل احتياج زرع لمطر ويقال له محل
بفتح الحاء واللام وجذب بدال مهملة ضد الخصب بكسر الخاء المعجمة (أو) لأجل احتياج آدمى أو
غيره من حيوان الى (شرب) بسبب تخلف نهر أو غيره من مطر وعين ولا يختص الاستسقاء بمن كان
في القرى والصحراء بل يشرع ذلك لمن في السفينة أيضاً عند شيء مما مر بأن يكون في بحر ملح أو عذب
لا يصل إليه (كاللكسوف) حكماً ووقتها فهي سنة عين في حق الذكر البالغ ولو عبداً وأما الصبي المأمور
بالصلاة ومتجالة مندوب ووقتها من حل النافلة للزوال والثالث استسقاء من لم يكن في محل ولا حاجة إلى
الشرب وقد أتاهم من الغيث ما إن اقتصروا عليه كانوا في دون السعة فيباح لهم أن يستقوا ويسألوا الله
المزيد من فضله والرابع استسقاء من كان في خصب لمن كان في محل وجذب فيندب عند اللخمى لخبر
من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينهه وهو من التعاون على البر والتقوى ولأن دعوة الأخ لا تخيه بظهر
الغيب مستجابة ورده المأزى ما به بالدعاء لا بالصلاة أى فلا تجوز أو تكره وأعدم فعل السلف لها (وصفتها
أن يخرج الامام والناس ضحى) أى بعد حل النافلة الجزولى في شرح الرسالة الذين يخرجون الاستسقاء ثلاثة
أقسام قسم يخرجون باتفاق وعم الرجال والصبيان الذين يعملون الصلاة والعباد والمتجالات من النساء وقسم
لا يخرجون باتفاق وهن النساء حال حيضهن ونعاسهن لأنهن منجوسات وكذلك الشابة الناعمة لأن خروجها
يتأفى الخشوع وقسم اختلف فيهم وهم البهائم والصبي الذى لا يعقل الصلاة والشابة التى ليست بناعمة وأهل
الكتاب اده والمشهور أن خروج الصبيان والبهائم والشابة التى لا يخشى منها الفتنة غير مشروع وأما أهل

فيصلي بهم الامام ركعتين جهرا ثم يخضب بالأرض كالعيد ويبدل التكبير بالاستغفار ويبالغ في الدعاء آخر الثانية ثم يحول هو والرجال أروديتهم فيجعلون يمينهم يسارهم بلا تنكيس ويندب صيام ثلاثة أيام وصدقة قباهم وأن يأمر الامام بها

الذمة فأباح في المدونة خروجهم لكن لا يفردون بيوم بل يخرجون مع الناس ويكونون في جهة خشية أن يسبق قدر ينزل المطر في يومهم لو انفردوا يفتن ضعفاء المسلمين بذلك وحيث قلنا بخروج القسم الأول اتفاقا فيخرجون مشاء لا يسين بذلة الثياب وهو ما يمتنع منها بالنسبة للابسة متخشعين متضرعين وجلين بسكينة ووقار لأن العبد إذا رأى العنوبة لم يأت مولاه إلا بصفة الذل (فيصلي بهم الامام ركعتين) يقرأ في الأولى بكسبح والثانية بكاالشمس قاله ابن بشير (جهرا) ندبا متأكدا كالوتر لأنها ذات خطبة كالعيد وليس فيها زيادة تكبير كالعيد (ثم) بعد الفراغ من الصلاة (يخضب بالأرض) خطبتين يجلس في أولها ووسطهما ويتوكل على عصا كما أفاد ذلك كله بقوله (كالعيد) ابن بشير ولا يدعو في هذه الخطبة إلا بكشف ما نزل بهم لا لأحد من المخلوقين انتهى أي حتى السلطان ولعله إن لم يخش منه أو نوى به (ويبدل) أي يترك ندبا (التكبير) المطلوب فعله في خطبة العيد (بالاستغفار) فيه خذ أي بفعله فالباء داخلة على المأخوذ لا المتروك (ويبالغ) ندبا الامام ومن معه (في الدعاء آخر) الخطبة (الثانية ثم) يستقبل القبلة بعد الفراغ من الخطبة ثم (يحول هو والرجال) فقط دون النساء حالة كون الرجال قعودا (أروديتهم) ومثلها البرانس والغفائر وهي اصطلاح المغاربة ما يجعل من جوخ على شكل البرانس إن لبس مثل الرداء وإلا لم تحول (فيجعلون يمينهم يسارهم) لكن يبدؤون يمينهم فيأخذون ماعلى العاتق الأيسر ويجعلونه على العاتق الأيمن وما على الأيمن على الأيسر تفاؤلا ولا بتحويل حالهم من الجذب إلى الخصب ويلزم من هذا التحويل قلبه فيصير ما يلي ظهره للساء وما يليها على ظهره (بلا تنكيس) أي يكره تحويله بجعل حاشية التي على كتفه جهة عجزه وحاشيته السفلى على كتفه ليلا يكون فيه تفاؤل بقوله تعالى «جئنا ناكليها سافلها» ثم بعد التحويل يدعو وهو قائم مستقبل القبلة جهرا ويكون الدعاء بين الطول والقصر ويستحب لمن قرب منه أن يؤمن على دعائه ويرفع يديه ويطونهما إلى الأرض وروى إلى السماء ومن دعائه عليه الصلاة والسلام اللهم اسق عبادك وبهيمةك وانشر رحمك واحي بلدك الميت ثم إذا فرغ الامام والناس من الدعاء فانه ينصرف وينصرفون (ويندب صيام ثلاثة أيام) قبل الاستسقاء ويخرجون مضطربين للتعوي على الدعاء كيوم عرفة خلافا لقول ابن حبيب يؤمرون بصوم يومه لخبر دعوة الصيام لا ترد (وصدقة قبلها) أي صلاة الاستسقاء رجاء مجازاتهم بحسن فعلهم فانه جاء من أطعم أطعم ومن أحسن أحسن إليه (و) يندب (أن يأمر الامام بها) أي بالصدقة على المعتمد

وبالتوبة ورد تبعة .

مصل

غسل الميت كالجنابة تعبدًا بنية

خلافًا لظاهر المختصر فاذا أمر بها ل وبالصوم أيضا وجبت طاعته (و) يأمر الامام أيضا (بالتوبة) من الذنوب وشروطها الاقلاع في الحال والعزم على أن لا يعود والندم أى تحزن وتوجع على أن يفعل وتمنى كونه لم يفعل واختلف في رابع وهو رد المظالم مع القدرة فذهب الجمهور وصحيحه الامام لا يشترط وقيل يشترط فان عجز لفقره تحال واغنية صاحبه أو موته يتصدق عنه إن أمكنه وإلا فعليه بتكثير إحسانه والتضرع الى الله أن يرضيه عنه واعلم أن توبة الكافر باسلامه مقبولة قطعًا وكذا المسلم من عصيانه على المشهور كما ذكره ابن عمر وظا عند معظم أهل الأصول فهما كما في الشيخ سالم قولان الاول المشهور ولو أذنب بعدها لا تعود ذنوبه على الصحيح انتهى ومحل القطع بقبول توبة الكافر إن لم يغرغر أى يشاهد ملائكة العذاب وإن لم تطلع الشمس من مغربها وإلا لم يقبل إسلامه فيهما بخلاف المؤمن يتوب بعد طلوعها من مغربها والصغير يسلم حينئذ مقبولة فيهما ودل كذا توبة المؤمن من ذنبه عند الغرغرة وعليه ابن جماعة أولا وعليه النووي وهو ظاهر خبر إن الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر خلاف (ورد تبعة) بمثابة فوقية مفتوحة ثم باء موحدة مكسورة ويقال تباعه ويلمع تبعات بفتح فكسر الى أهلها والتحال منها مخافة منع الغيث بمعاصيهم قال تعالى « وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير » ولما فرغ من الكلام على الصلوات المطلوبة عينا فرضا وثقلا شرع في الكلام على ما يطالب كفاية وهو ما يحتاج إليه الموقى من غسل وصلاة وغير ذلك فقال

مصل

(غسل الميت) المسلم ولو حكا لبشمل الفاع لاسلام الدار أو السابى الذى استقرت له حياة ووجد جله وليس بشهيد معتك بمطلق ولو زمرم فقول ابن شعبان لا يغسل بماء زمزم ميت ولا نجاسة إن حمل على الكراهة كان وفانا وإن حمل على المنع فلا وجه له عند مالك وأصحابه غسل (كالجنابة) أى كغسل الجنابة أجزاء وكما لا إلا ما يختص به غسل الميت كالانكرار ولا يكرر وضوءه على الراجح فيستفاد من التشبيه أنه يبدأ بغسل يدي الميت أولا ثم يزيل الأذى إن كان، ثم يوضئه مرة مرة ويثك رأسه ثم يفيض الماء على شقه الايمن ثم الايسر حال كون الغسل (تعبدًا) أو لاجل التعبد بدليل تيممه عند عدم الماء ولما كان كل تعبد يحتاج إلى نية خشى أن يتوهم أنه يحتاج الى نية دفعه بقوله (بلا نية) لأن ما يفعله في غيره

والصلاة عليه وكفنه ودفنه ويقدم الزجاء في الغسل بالقضاء، إن صح النكاح أوفات الفاسد
لأدعية وكتاية إلا بحضرة مسلم ثم الأقرب فالأقرب من الأولياء ثم الأجنبي ثم المرأة المحرم
ثم يم لمرفقيه كعدم الماء وتقطيع الجسد إن لم يمكن صب الماء

لا يحتاج إليها كغسل الأمام من ولوغ الكعب والنضح بخلاف ما يعمل في نفسه كغسل يديه في الوضوء
فيحتاج إليها (والصلاة عليه) حيث وجدت الأوصاف الأربعة المتقدمة (وكفنه ودفنه) بسكون الفاء
فيهما أي إدراجه في الكفن ومواراته في التراب (فرض كفاية) أي كل واحد من الأربعة فرض
كفاية اتفاقا في الكفن والدفن وعلى المشهور في الغسل والصلاة وقيل كل منهما سنة كفاية (وبقدم)
على العصة (الزوجان) أي الحى منهما (في) مباشرة الغسل للميت منهما ولو أوصى بخلافه ألا إن
يكون الحى محرما فذكره له وإن غسل أوف وأهد (بالقضاء) عند المنازعة حيث أراد المباشرة لا إن
وكل غيره وينبغي أن يقرع بين زوجتين فأكثر أو يشتركا فيه ويقدم الزوج على أولياء الزوجة في إنزالها
قبرها وفي لحدها كما في النص بالفناء فيما يظهر لا زوجة فلا تقدم في ذلك فيما يظهر أيضا (إن صح
النكاح) وإن كان قبل البناء بها أو بأحدهما عيب (أو فسد النكاح لكن) فأت الفاسد (بمقوماته الآتية
كالدخل في بعض الصور والطول في بعضها فيأحق حينئذ بالصحيح فيقدم فيه الزوجان فإن لم يفت فلا
تقديم إذ المأدوم شرعا كالمأدوم حسا (لأرجعية) فلا تغسل لواحد منهما على الآخر لحرمة استمتاعه
بها وأما المظاهر منها فيقتضى لها ولد وأولي المولى منها لأن السبب وهو الزوجية في كل منهما موجود وإن
كان ممنوعا من الأول حتى يكفر (و) لا تغسل (كتائية) زوجها المسلم (إلا بحضرة مسلم) ميمز عارف
بأحكام الغسل يؤمن موه إقرارها على خلاف ما يطالب في تفصيله فيما يظهر وهذا كالمستثنى من قوله تعيدا
فتقدم بالنضاء وإن لم تكن من أهل البيت ولو ماتت هي لم يغسلها زوجها المسلم ولا يدخلها قبرها إلا أن
تضيع فيواربها (ثم) إن لم يكن أحد الزوجين أو كان وأسقط حقه أو غاب فالرجل الميت
أحق بغسله (الأقرب فالأقرب من الأولياء) فيقدم ابن قابنه فأب فأخ قابنه فجده فعم قابنه والشقيق
وعاصب النسب على غيره ويقرع بين النساء بين (ثم) إن لم يكن له أولياء لا قريب ولا
بعيد أو كان وغاب غسله (الأجنبي) ولو كافرا بحضرة مسلم (ثم) إن لم يوجد الأجنبي غسلته (المرأة المحرم)
بنسب أو رضاع أو صهر كأم زوجته أو زوجة ابنه ولو كافرة ويقدم محرم الرضاع على الصهر عند النزاع
(ثم) إن لم يوجد إلا النساء الأجانب (يم لمرفقيه) على المشهور ولا يفتقر لنية كالغسل (كعدم الماء) وخوف
(تقطيع الجسد) أو بعضه وخوف نزله أي تسليخه فيمسم (إن لم يمكن صب الماء) فإن أمكن صب عليه من غير

وإن لم يكن للمرأة زوج فأقرب امرأه ثم أجنبية ثم محرم ثم يمت لكو عيها ويستتر الميت من سرته لركبته وإن زوجها وأركان الصلاة النية والقيام وأربع تكبيرات فإن زاد لم ينتظر

ذلك (وإن لم يكن للمرأة زوج) أو تعذر تفسيه لها (فأقرب امرأة) أي الأقرب فلا قرب إليها من أهلها النساء ولو كتابية محصورة مسلم على ترتيب العصبة في الرجل بنتها فبنت ابنها فلا تم فلا تخت فبنت الأخ فالجدة فالعمة فبنت العم والشقيقة تقدم على غيرها (ثم) إن لم يوجد من أقاربها النساء أحد غسلها امرأة (أجنبية ثم) إن لم توجد أجنبية غسلها رجل (محرم) من تحت ثوب يعاق بينها وبين الغاسل لينع النظر ويلف خرقة غليظة على يده ولا يباشرها بيده (ثم) إن لم يوجد إلا الرجال الأجانب (يمت لكو عيها) فقط ويمسها من غير حائل وإنما جاز مسها للأجنبي دون الحياة لدور اللذة هنا (ويستتر الميت) عند الغسل (من سرته لركبته وإن) سيدا أو (زوجا) وجوبا كما يفيد الشاذلي لا تقطاع الزوجية بالموت خرج الغسل بدليل وبقي ما عداه على الأصل وقال إن ناجى إن ستر أحد الزوجين الآخر مستحب إلا أن يكون معه معين فيجب اتفاقا وهو المشهور فتحمل المبالغة على ما إذا كان مع أحد الزوجين معين (وأركان الصلاة) على الميت خمسة أولها (النية) وهي قصد الصلاة على الميت ولا يضر نسيان استحضا ركونها فرض كفاية كما لا يضر ذلك في فرض العين ولو صلى عليها على أنها أنثى فوجدت ذكرا أو بالعكس أجزاء وإن خالف دعاؤه في اعتقاده الواقع لأن الفساد عين الشخص ولا يضر جهل صفته وإذا لم صلى ولا يدري أرجل أو امرأة فالصلاة مجزئة لأنه إن شاء ذكر ونوى الشخص أو الميت وإن شاء أنثى ونوى الجنازة أو النسمة فإن علم أثناء الصلاة بتعيينه خصه فيما بقي بما يدعى له ولو صلى عليها على أنها جماعة فإذا هي واحدة أجزاء وإن ظن الإمام أنها واحدة فإذا هم جماعة أعيدت ولو ظن المأموم أنهم جماعة لأن صلاته مرتبطة بصلاة إمامه وكذا تعاد إن كانا اثنين وظنهما واحدا أو نوى عليه فقط فتعاد عليهما إن لم يعينه باسمه مثلا وإلا أعيدت على غيره أو (ثامها) (القيام) فإن صلى عليها من جلوس أعيدت وانظر هل يشترط وضعها بالأرض ولو على مرتفع فن صلى عليها وهي على أعناق الرجال لم تجز أم لا (و) ثامها (أربع تكبيرات) كل تكبيرة بمنزلة ركعة في الجهة فن أتى بخاتمة والإمام يصلي على أخرى وسبق فيها بالتكبيرة الأولى فقط فلا يشر بها معها على المشهور خلاف للزائي وهو تكبيرتين فلا يشر بها اتفاق (فإن زاد) الإمام خامسة عمدا رآه مذهبا أم لا (لم ينتظر) بل يسلمون وصلاتهم صحيحة كصلاته لأن التكبير فيها ليس بمنزلة الركعات من كل وجه فلا يرد أنه لو قام إمام لخامسة عمدا طالت عليه وعليهم وأيضا الخامسة في فرض العين زائدة إجماعا

والدعاء ولو بعد الرابعة وتسليمة خفيفة ويصبر المسبوق للتكبير ، يدعو أن تركت وإلا وإلى

والزيادة هنا قيل بها للاختلاف في تكبيراتها من ثلاث إلى تسع وإن انعقد الاجماع زمن الفاروق على أربع فإن
انتظر فينبغي عدم البطالان فإن زاد سهوا فينبغي انتظاره كالخامسة سهوا وكذا جهلا فيما يظهر فإن لم ينتظر
فينبغي الصحة ومفهوم زاد أنه إن نقص انتظار حيث كان سهوا ويسبحون له ولا يكلمونه فإن لم يتنبه
وتركهم كبروا وصحت صلاتهم إن تنبه عن قرب وإلا بطلت صلاتهم تبعا لبطالان صلاته كما هو الأصل
فإن نقص عمدا وهو يراه مذهبا لم يتبعوه وأتوا بنام الأربع وانظر إن نقص عمدا دون تقليد فهل هو بمنزلة
نقصه سهوا لأن تم من يقول أن التكبير ثلاث أو تبطل عليهم ولو أنوا برابعة لبطالانها على الإمام؟ (و) رابعها
(الدعاء) بعد كل تكبيرة حتى من المأموم فليس كإتاحة في حق المأموم لأن القصد تكثير الدعاء للميت
ولا قراءة فاتحة فيها إلا أن يقرأها مراعاة للخروج من خلاف الشافعي فلهذا ولا يستحب دعاء معين عياض
أقله بعد كل تكبيرة اللهم اغفر له أي أو مافي معناه قال مالك أحسن ما سمعت من الدعاء على الجنائزة دعاء أبي
هريرة كان يتبع الجنائزة فإذا وضعت كبر وحمد الله وصلى على بيته عليه السلام ثم قال اللهم إنه عبدك وابن
عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم
به اللهم إن كان محسنًا فزد في إحسانه وإن كان مسيئًا فتجاوز عن سيئاته اللهم لا نحرمنه أجره ولا تفتنا بعده
انتهى ويقول في الصغير بعد الحمد لله والصلوة على نبيه اللهم إنه عبدك وابن عبدك أنت خلقتهم وزرقتهم وأمتهم
وتحييهم اللهم فاجعل له لوالديه سلفا وذخرا وفرطا وأجرا وثقل به موازينهما وأعظم به أجورهما ولا تفتنا
وبإيها بعده اللهم وألحقه بصالح سلف المؤمنين في كفالة إبراهيم عليه السلام وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا
خيرا من أهله وعافه من فتنة القبر ومن عذاب جهنم تقول ذلك بعد الرابعة أيضا وتزيد اللهم اغفر لأسلافنا
وأفرادنا ومن سبقنا بالإيمان اللهم من أحييته منا فاحييه على الإيمان ومن توفية منا فتوفه على الإسلام واغفر
للمسلمين والمسلمات ثم تسلم وتقول في الأثني الكبيرة اللهم إنها أمتك وبنات أمتك كانت الخ وفي الجماء
الذكور أومع الإناث اللهم إنهم عبيدك وبنات عبيدك وإماء إماءك كانوا يشهدون الخ وفي الإناث فقط
اللهم إنهن إماءك وبنات عبيدك وبنات إماءك كن بشهدن الخ فإن كان المصلي على الصغير أحد والديه
قيل اجعله لى ولوالديه سلفا وثقل به موازيننا الخ ولو لم يدر الميت أذكر أو أنثى مفردا أو غيره أنثى بمن وأعيد
الضمير عليها لوقوعها على الجميع وإن لم يدر المأموم من صلى عليه إمامه نوى على من صلى عليه إمامه (و)
يدعو (و) (نوبعد الرابعة) وجوبا على ما اختاره اللخمي من قول غير الجمهور ومذهبهم لا يجب لأن الدعاء
في صلاتها كالقراءة في غيرها من الفرائض الرباعية فكما لا يقرأ بعد الركعة الرابعة فلا يدعو بعد التكبيرة
الرابعة ونحوه اسند وهو المشهور (و) خامسها (تسليمة) واحدة (خفيفة) أي بسرها فإن أسمع من يليه فلا

والأولى بالصلاة وصى رجب خيره ثم الخليفة ثم أقرب العصابة وأفضل ولي ولو ولي المرأة وتصلى النساء دفعة ويقدم الكفن كقوة الدفن على دين غير المرتين والواجب منه ما يستتر

بأس ويسمع الامام ندبا من يليه في الصف الأول خلفه فقط فالركن التسليمة وكونها خفيفة مندوب وكذلك تسميع من يليه (و) من سبقه الامام ببعض التكبير وتباعد بأن فرغ المأمومون منه فانه (يصبر المسبوق) وجوبا (للتكبير) أي ينظره ساكتا أو داعيا إلى أن يكبر ولا يكبر حال اشتغال الامام بالدعاء لأن التكبيرات كالركعات ولا تقضى ركعة كاملة في صلب الامام فإذا كبر الامام دخل معه فإن لم يصبر لم تبطل صلاته ولكن لا يعتد بها عند الأكثر ومقتضى سماع أشهب اعتداده بها واختاره ابن رشد وسند فلو أدرك المأمومون في التكبير كبر ودخل من غير صبر وأشهر قوله للتكبير أنه لو سبقه بجميعه ولم يبق إلا السلام فلا يدخل وصوبه ابن يونس لأنه في حكم التشهد والنداخل حينئذ كالفوضى لجميع الصلاة بعد الاسلام وعن مالك يدخل ويكبر أربعاً (و) حيث بقى بعض التكبير ودخل ثم سلم الامام فانه يقضى ما فاتته و (يدعو) بين كل تكبيرتين (إن تركت) وأمهل فيه إن لم يخف رفعها والاختفقه (وإلا) ترك بل رفعت فوراً (والى) بين التكبير ولا يدعو لثلاث نصير صلاة على غائب أي فيكون الدعاء حينئذ مكروها بناء على أن الدعاء لبس بواجب وإلا فيكيف يترك واجب خوف الوقوع في مكروه (والأولى) أي الأحق (بالصلاة) على الميت إماماً من وليه وسلطان و (وصى) أوصاه بالصلاة عليه لأن ذلك من حقه وهو أعلم بمن يشفع له (رجا خيره) أي أوصاه لرجاء خيره فهي صفة مشعره بالليل ليخرج ما إذا أوصاه لعداوة بينه وبين الولي ليغيظه فلا تنفذ وصيته لعدم جوازها والولي حينئذ أحق إن رجا خيره وإلا قدم الوصى (ثم) إن لم يكن وصى فالأولى من الولي (الخليفة) خبر لا يؤم الرجل في سلطانه لاثانية (ثم) إن لم يكن خليفة فالأول (أقرب العصابة) أي الأقرب فالأقرب من العصابة كما في ولاية الكاخ (و) إذا تعدد ولي جنازة أو أكثر فالأولى (أفضل ولي) بزيادة فقه أو حديث أو غيرها من المرجحات المتقدمة في باب الامامة (ولو) كان الأفضل (ولى المرأة) فيقدم على ولي الرجل المتفضل اعتباراً بفضله لا بفصلها وقدم ابن الماجشون ولي الرجل اعتباراً بفضل الميت (و) إذا لم يوجد رجال يصلون على الميت فانه (تصلى) عليه (النساء دفعة) أفذاذا ولا ينظر لتفاوت تكبيرهم ولا سبق بعضهم بعضاً بالتسليم وإذا فرغ من كره لمن فاتته منهن الصلاة (ويقدم الكفن) من رأس المال (كقوة الدفن) أي مؤن المواراة من غسل وحنوط وحمل وحفر وحراسة إن احتسج إليها (على) ما يتعلق بالذمة من (دين غير المرتين) أمادين المرتين الحائز للرهن فيقدم على الكفن لانه حازه عن عوض وإلا لم يكن للحوز فائدة ومثله ما تعلق بالاعيان كالعبد الجاني

العورة والزائد سنة وهو على المنفق بقراءة أو رق لازوجة والفقير من بيت المال وإلا فعلى المسلمين ويندب تحسين ظنه بالله تعالى وتقبيله عند شخوصه بصره على شق أيمن ثم ظهره وتلقيته الشهادتين بعد حائض وجنب عنه وتغميضه وشد لحيته إذا قضى وستره بثوب

وأم الولد وزكاة الخبز والماشية (والواجب منه) أي من الكفن (ما يستر العورة) كالخى حينئذ كان الميت رجلا (والزائد) على ما يستر العورة (سنة) وقيل الواجب ستر جميعه بخلاف الخى وأما المرأة فيجب ستر جميع جسدها قولاً واحداً (وهو) أي ما ذكر من الكفن ومؤن تجهيزه (على المنفق بقراءة) من أب على ابنه أو عكسه (أورق) من قن أو من فيه شائبة ولو مكاتباً لأن سيده ترك له جزءاً من الكتابة في نفقته فكانها عليه ولومات شخص وعبد ولا يخلف السيد إلا كفناً واحداً كفن العبد به لأنه لاحق له في بيت المال بخلاف أسيد له حق فيه والمراد بالانفاق القدرة عليه لا الجارية بالعمل (لازوجة) فليس على الزوج أن يكفن زوجته ولو فقيرة لأن نفقتها في منابة الاستمتاع وقد انقطعت العصمة بالموت (والفقير من بيت المال وإلا) يمكن بيت مال أو ثمن ولا يمكن الوصول إليه (على المسلمين) كفاية إن لم يكن وقف مرصداً على ذلك ولما فرغ من الكلام على الواجبات شرع يكلم على المستحبات المتعلقة بمن حضر أجله وبعده موته وتقبيله وكفنه وتشيعه على هذا الترتيب وبدأ بمندوب المريض ومن حضر وقت موته وبعده فقال (ويندب) لمن حضرته أسباب الموت وعلاماته زيادة (تحسين ظنه بالله تعالى) على حالة الصحة وإلا فأصله واجب عياض يستجب غلبة الخوف مادام الإنسان في مهلة العمل فإذا دنا الأجل وانقطع الأمل استجب غلبة الرجاء قال غيره لأن ثمرة الخوف تتعذر حينئذ انتهى فلرجاء والخوف كجناح طير إذا ترك أحدهما سقط والمراد بتحسين الظن بالله رجاء رحمة وتأمل عفو له لأنه جواد كريم زيادة على حالة الصحة (و) يندب (تقبيله) لتقبيله (عند شخوص بصره إلى السماء) (على شق أيمن) تناؤلاً لأنه من أهل اليمين (ثم) إن لم يقدر فعلى (ظهره) ورجلاه القبلة ومقتضاه أنه لا يحصل على الأيسر وهو ما في الطراز ومقتضي التوضيح من جريه على صلاة المريض أنه يجهل عليه (و) يندب (تلقينه الشهادتين) أي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله لخبر لقنوا موناكم لا إله إلا الله أي تذكر بحضرته ولا يلج عليه بل يسكت بين كل تلقينة سكتة ولا يقال له قل لأنه تكليف وليس بمحل تكليف ولا أنه لو قيل له قل لما قال لا جواباً لرد فتنة الفنانين أو إبليس كما وقع للإمام أحمد فبساء الظن به وإنما يندب ذلك ليكون آخر كلامه أو ليطرد به الشياطين الذين يحضرون لدعوى التبديل والعياذ بالله وجهان ذكرهما المازري ابن نافع والصواب ما معاورد أن جبريل يحضر كل من مات من أمة محمد صلى الله عليه وسلم حيث لم يكن جنباً وما اشتهر على ألسنة الناس أنه لا ينزل إلى الأرض بعد موت النبي ﷺ فلا أصل له (و) يندب (بعد حائض وجنب عنه) أي عن البيت

ورفعه عن الأرض ووضع ثقيلا على بطنه وإسراع تجهيزه إلا الغرق وتجريده عند الغسل
ووضعه على مرتفع وجعل سدر في غير الأولى وكافور في الأخيرة وإيتاره لسبع وعصر بطنه

الذي هو فيه المأزى لأن الملائكة لا تدخل بيتا فيه جنب أو حائض والظاهر أن النساء كالحائض وكذا
يئيب بعد كلب مطلقا وتمال وآلة لهم و شيء تكرهه الملائكة عنه و كونه طاهرا وما عليه طاهر
وحضور طيب عنده وأحسن أهله وأصحابه سمنا وخلصنا وكثرة الداء له وللحاضرين لأن الملائكة يحضرون
وؤمنون وهو من مواطن استجابة الداء وأن لا يئيب أو يسترجع عنده نيت يعلم (و) يئيب (تغميضه)
لأن فتح عينه يحصل به قبح منظره (وشد حخته) أي الأسفل مع الأعلى بمصابة عريضة ويربطها من
فوق رأسه لئلا يسترخى لحياه فيفتح فاه فتدخل الهوام منه إلى جوفه ويتبع بذلك منظره فقوله (إذا
قضى) أي تحقق خروج روحه راجع لهما ولذا عبر بأذا دون إن لأن إذا للتحقق وعلامة الموت أربعة
انقطاع نفسه واحدا بصره وانفراج شفثيه فلا ينطمان وسقوط قدميه فلا ينتصبون ومن علامة ابشرى للميت
أن يصفر وجهه ويعرق جبينة وتذرف عيناه دموعا ومن علامات السوء أن تحمر عيناه وتربد شفثاه ويفط
كغطيط البكر انتهى وتربد بالبلاء الموحدة بعدها دال مشددة قال في القاموس الربدة بالضم لون إلى الغبرة
(و) يئيب (ستره بثوب) زيادة على ما علمه حال الموت فيسترحتي وجهه لأنه ربما تغير تغيرا ظاهرا فيظن
من لا معرفة له مالا يجوز (و) يئيب (رفعه عن الأرض) خوفا من الهوام ومن إسراع الفساد اليه (ووضع
ثقيلا) كسيف أو حديدة أو غيرها (على بطنه) خوف انتفاخه فان لم يكن فطين مبلول (وإسراع تجهيزه
خوف تغيره) (الالغرق) والصمق ومن يموت فجأة ومن به مرض السكتة ومن مات تحت هدم فلا
يئيب إسراع بهم بل في كلامهم ما يفيد وجوب تأخيرته ولو أنني عليه يومان أو ثلاثة حتى يتيقن موته
أو يظهر تغيره ثم شرع في مندوبات الغسل فقال (وتجريده) من ثيابه التي مات فيها إلا من سائر عورته
(عند الغسل) لأنه أمكن (ووضعه) حال الغسل (على مرتفع) لأنه أمكن ولئلا يقع من غسله على غاسله
شيء (وجعل سدر) وهو ورق النبق وقيل نبت باليمن له رائحة زكية وخصه بالذكر وإن كان غيره
عند عدمه من أشنان وغاسول وخطمي وصابون ونظرون يقوم مقامه تفاؤلا بالعروج إلى سدرة المنتهى
التي ينتهي إليها أرواح المؤمنين (في غير) الغسل (الأولى) أما هي فلا بد أن تكون بالماء الفراح عياض
ليس معناه عند كافتهم أن تلقى ورقاته في الماء فانه منكر ومن فعل العامة بل يطحن ويجعل في الماء ويخض
حتى تبدو له رغوته ويعرك به جسد الميت والمراد بغير الأولى ما عدا الأخيرة لأجل قوله (و) جعل
(كافور في الأخيرة) لأنه لشدة برده يسد المسام فيمنع سرعة تغير الجسم وانطيب رائحة المصلين والملائكة

برفق وصب الماء في غسل مخرجه بخرقه إن لم يضطر وتعهده أسنانه وأنفه بخرقه وإمالة رأسه برفق لمضمضة وعدم حضور غير معين وعدم تأخير الكفين عند الغسل وبياضه وتكفين بلبوسه لجمعية الزيادة على الواحد ووتره وتجميعه وتعميمه وعذبه فيها وأزره ولفافتان والسبع للمرأة وجعل حنوط في كل لفافة وعلى قطن يصدق بمنافذه ومشى مشيع وإسراعه

(وإيتاره) أي الغسل إن حصل انقاء بما قبله (لسبع) فن لم يحصل انقاء بالغسلة السابعة فلا يطلب وتر بعدها بل ينقى ولو شفع فإن خرج منه نجاسة بعد الغسل فلا يعاد غسله ولا وضوءه وتغسل فقط وكذا لا يعادان لو طء الميتة (وعصر بطنه) مخافة خروج شيء منها بعد تكفينه (برفق) لئلا يخرج شيء من أمعائه (وصب الماء) متتابعاً (في) حال (غسل مخرجه) ويغسل (بخرقه) كثيفة يلصقها على يده لفات بحيث لا يجد معها إن ماء يمر يده عليه ويحرم مباشرة العورة (إن لم يضطر) والا فله المباشرة (وتعهده أسنانه وأنفه بخرقه) مبلولة لازالة مايكره ريجه أو رؤيته إن حبيب ويدخل الماء في أنفه ثلاثاً (وإمالة رأسه برفق لمضمضة) ليخرج الماء مافيه من الأذى (وعدم حضور غير معين) للعاسل بل يكره حضور ذاك الغير (وعدم تأخير الكفين عن الغسل) خوف خروج شيء منه قبل الإدراج في الكفن لو تأخر لا يقال الخوف موجود مع عدم تأخيره لأننا نقول هو نادر أو فعل ما هو المقدور ثم شرع في مندوبات الكفن فقال (وبياضه) أي الكفن قطناً أو كتاناً والقطن أستر غالباً (وتكفين بلبوسه لجمعية) وعيد واحرام وشهود خير به (والزيادة على الواحد) فلو واحد مفضول لمرتبتى الشفع والوتر غيره (ووتره) من ثلاثة لسبعة فلاثان مندوب واحد وهو الزيادة على الواحد والثلاثة والخمسة والسبعة في كل مندوبان الزيادة على الواحد والوترية (وتجميعه وتعميمه وعذبه) بذان معجمة (فيها) أي في العمامة المدلول عليها بتعميمه يغطي بها وجهه وكل واحد من هذه الثلاثة مندوب لأنها مندوب واحد (وأزره) تحت القميص أو سروال وهو أستر (ولفافتان والسبع للمرأة) أي أزره وخمار بدل عمامة الرجل يغطي بها وجهها وقميص وأربع لفائف وخمس الرجل أزره وقميص وعمامة ولفافتان سند تبسط الاكفان ويجعل أسفلها أي الوالى الارض لا لجسد الميت أحسنها لأن أحسن ثياب الخى يكون ظاهرها ابن حبيب يعطف الثوب الذى يلي جسده بضم الایسر إلى الایمن ثم أيمن إلى اليسر كما ياتجف في حياته ويقعد هكذا في كل ثوب فيدرج فيها إدراجاً أبو عمرو ولا تحاط لعائته بل يشد الكفن من عند رأسه ورجليه ثم يحل ذلك في القبر وإن ترك عقده فلا بأس (وجعل حنوط) بفتح الحاء (في كل لفافة و) يذر منه (على قطن يصدق بمنافذه) بذال معجمة عينيه وأذنيه وأنفه وفه ومخرج الذكر ومخرجى الأنثى وعبر يلاصق لانه

وتقدمه وتأخر راكب وامرأة ورفع اليدين بأولى التكبير وابتدأ بحمد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واسرار دعاء ووقف امام بالوسط رمنكبي المرأة رأس الميت عن يمينه ورفع قبر كشير مسنما وتعزية والحد وضجع به على أيمن مقبلا وأقله مامنع رانحتته وحرسه

لا يدخل فيها فنى التوضيح والحذر الحذر مما يفعله بعض الجهلة من إدخال القطن داخل دبره وكذلك يحشون أنفه وذات لا يجوز انتهى وكذلك يحج الخنوط كافورا وغير من غير قطن في مساجده السبعة الجبهة مع الأذن والكفين مع الأصابع والركبتين وأطراف أصابع الرجلين وفي مارق من جسده رفيعه تنفية رفع ضم الرء وفتحها باطن المخذ وقيل ما بين الدبر والذكر وعكن بطنه وخلف أذنيه وتحت حلقه وفي سرتة وفيها ين فيخذه وأسافل ركبتيه وقعر قدميه لاسراع التغير لها دون غيرها من باقى الجسد ثم شرع في مندوبات التشيع فقال (ومشي مشيع) لمحل صلاة ودفن وكره ركوبه في ذلك كما قال ابن حبيب وجاز بالرجوع بعد الدفن (واسراعه) أى المشيع حاملا الميت أم لا بلا خيب إن لم يخف بالاسراع به أو بعدم الخيب تغيره والا كان أولى بل يجب ان غلب على الظن بالاسراع أو بعدمه وتقدمه وتأخر راكب) عن الجنائز لا عن المشي الصادق بتقدمه عن الجنائز (و) تأخر (امرأة) ويتقدم راكب على امرأة فإن كان الميت امرأة ندب سترها بقبة تجعل على ظهر الدمش لأنها تبلغ فى السر (ورفع اليدين بأولى تكبير) وخلاف الأولى فى غيرها (رابدأ بحمد وصلاه على النبي ﷺ) عقب كل تكبيرة (واسرار دعاء) لكل مصلى ولو بليل (ووقوف امام بالوسط) بفتح السين للميت الذكر (و) عند (منكبي المرأة) ولا يلاصقها بل تكون بينهما فرجة قدر شبر أو عظم الزراع خلاف (ورأس الميت) ذكر أو أنثى (عن يمينه) أى المصلى ندبا حيث صلى عليه فى غير الروضة الشريفة والاجعل رأس الميت عن يساره لتكون رجلاه لغير جهة القبر الشريف وليس من شرط صحة حملاته تقدم الميت على المصلى بل شرط كمال فيكره لشرد أو إمام أو مأموم تقدمه عليها فإن تقدم المأموم عليها أو على امامه المتأخر عنها فقد فعل مكروهاين تقدمه على الامام وعلى الجنائز كذا يفيد الخطاب عن اندخل (ورفع قبر) بالتراب عن الأرض (كشير) حالة كونه (مسنما) أى يجعل كسنام البعير (وتعزية) أى حمل على صبر يوعد الأجر ودعاء للميت وللصاب خير عظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغمر لميتك ونسبت لخبر ان الله يلبس الذى عزاه لباس تقوى وخبر من عرى مصابا فله مثل أجره وخبر من عرى نكلى لبس رداء فى الجنة وهى فاقدة الولد بالموت ويعزى الرجل والمميز لا غيره ولا الشابة ولا مسلم بكافر قريه وأوجارا ويعزى الكافر الجار لحق الجوار حتى بكافر قال مالك يقول بلغنى ما أصاب ابنك ألحقه الله بكتار أهل

ولا ينبش مادام به ويجوز جمع أموات بقبر لضرورة وبلى القبلة الأفضل أو بصلاة بلى الامام
الأفضل فالأفضل أو يجعلوا صفا

دينه وخيار ذوى ملته انتهى والاولى فيها أن تكون في بيت المصاب وأما
عند القبر وتسوية التراب فواسع في الدين لاني الادب وقال اللخمي مكروه لكنه مستعمل وندب لمصاب
استرجاع للآية ولخير من استرجع عند المصيبة جبر الله مصيبتة وأحسن عقباه وجعل له خلفا صالحا يرضاه
ويقول عقب الاسترجاع اللهم أجرني في مصيبتى واخلفني خيرا منها لحديث في ذلك وفي أجرني ثلاث
لغات مد الهمزة وكسر الجيم وسكون الهمزة الثانية مع كسر الجيم أو ضمها وانظر ما الرواية (واللحد)
فهو أفضل من الشق في أرض صلبة لا يخاف تهالها وإلا فالشق أفضل (وضجع به على أيمن مقبلا)
ويقول واضعه بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم تنبله بأحسن قول وإن ترك أودعا غيره فواسع (وأقله)
أى القبر عمقا (ما منع رائحته وحرسه) وأكثره لا حمله ويبدب عدم عمق وجاز اتخاذه قبل الموت بمملوك كذا بحسبة
(ولا ينبش) أى يحرم نبشه (مادام) أى ظن دوام شيء من عظامه غير عجب الذنب لصغره (به) ولما فرغ
من المندوبات شرع في الجائزات المتعلقة بالميت فقال (ويجوز جمع أموات بقبر لضرورة) كضيق مكان
أو تعذر حافر أو تربة أخرى ولو بيلد أخرى بأن خشى تغيره إن ذهب به وسواء أكانت الضرورة بوقت
أو أوقات فقوله لا ينبش مخصوص بغير الضرورة وسواء أكان الميت الآن قريبا لصاحب القبر الاصلى
أو أجنبياد كورا كانوا أو إنا أو البعض ثم ان أمكن جمعه بجانب الاصلى وجب ذلك ولا يجوز لم عظام
متصلة أو منفصلة ولا تقطيع العظام المتصلة لما روى أنه يؤذي الميت ما يؤذي الحى ويجعل بينهم حائل
ولو التراب ولا تتصف مصر القاهرة ونحوها بضيق لسعة مقابرها وتعدددها وكره لغير ضرورة وإن كانوا
محارم (و) حيث جمع أموات بقبر فانه (بلى القبلة) ندبا (الأفضل) لجمعه صلى الله عليه وسلم بين الرجلين من قتلى أحد
في قبر واحد ثم يقول أيهم كان أكثر أخذنا للقرآن فان أشير الى أحد قدمه في اللحد ثم عطف على بقبر
لا بقيد الضرورة قوله (أو بصلاة) وليس المراد بالجواز في هذه المستوى الطرفين بل الجمع مندوب كفا في
المدونة وينعقد الفيراط بعدد كما قال أبو عمران والشيخ سليمان البحرى شارح المجمع (بلى الامام) ندبا
(الأفضل فالأفضل) فيليه رجل حر كبير فصغير فعبد كبير فصغير فخصي كذا في مجرب كذا في فختني كذا في فانتني
كذلك فالجمعة عشرون مرتبة من ضرب الأربعة الأول وهى حر كبير فصغير فعبد كذا في خمسة (أو يجعلوا
صفا) من المشرق المغرب ويقف الامام عند أفضلهم ويجعل عند رأسه رجلا مفضولة وهو الحر الصغير ثم
مفضولة عند رجلى الأفضل وهكذا الخ المراتب عند ابن رشد وابن عبد السلام واستظهره الشيخ أحمد

وزيارة القبور ونفسيل المرأة ابن كسيع

القبشى دون ما للنوضح من جعل رجل مفضل الا فضل عند رأس الا فضل وباقي الاصناف تجعل كلها على يسار الامام على الترتيب المتقدم فان تفاضلوا في العلم والفضل والسن قدم إلى الامام أعلمهم ثم أفضلهم ثم أسنهم فان تساوا أقرع إلا أن يتراضى الاولياء على أمر العاكهاني في الحديث من شهد الجنائز حتى يصلى عليها فله قيراط ومن شهدا حتى ترفن فله قيراطان تحتمل عندي أن يكون له بالصلاة قيراط وشهود الدفن قيراطان فتكون ثلاثا وقول الرسالة وذلك في التمثيل مثل أحد نوابا خصه بالتمثيل لأنه أكبر الجبال وقيل مثل لهم بما يعرفون وقيل لأنه متصل بالارضين السبع أى وقيل لورود خبر فيه وهو «أحد يحبنا ونحبه» والتمثيل به يحتمل معنيين أحدهما أن كان هذا الجبل من ذهب أو فضة تصدق به كان نواب القيراط مثل نوابه وقيل لجعل هذا القيراط في كفة والجبل في كفة لكان يساويه انتهى كلام الفكهاني والاول هو الذى عليه أكثر من رأيت في الشراح قاله الاجهوري والاول ناظر للتصديق برزته نقدا والثاني ناظر لمثله نوابا وقول الفكهاني فتكون ثلاثة متعقب والصواب اثنان فقط بدليل خبر البخارى من اتبع جنازة مسلم إيمانا واحتسابا وكان معها حتى يصلى عليها ويفرغ من دفنها فانه يرجع من الأجر بقيراطين كل قيراط مثل أحد ومن صلى عليها ثم رجع قبل أن تدفن فانه يرجع بقيراط ثم القيراط منسوب إلى خمسة عشر قيراطا تتعلق بمؤن تجهيزه ودفنه لا إلى أربعة وعشرين لكن الظاهر أن ماعدا قيراطي الصلاة والدفن لا يقال فيه مثل أحد نوابا لعدم ورود خبر فيه ثم حضور الجنائز امارغبة أو رهبة أو مكافأة فالاول فيه الأجر ونقل ابن العماد عند ابن سيرين أن حضورها لرعى أهلها لا يمنع من حصول الثواب بل فيه صلاة الحى والميت فله أجران (و) يجوز (زيارة القبور) بل هي مندوبة بلا حد يوم أو وقت أخرج ابن أبي شيبة عن الحسن وقال من دخل المقابر فقال اللهم رب هذه الأجساد البالية والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهى بك مؤمنة أدخل عليها روحا منك وسلاما منى استغفر له كل مؤمن مات منذ خلق الله آدم وأخرجه ابن أبي الدنيا بلفظ كذب له بعدد من مات من ولد آدم إلى أن تقوم الساعة حسنات انتهى وظاهر الاول استغفار من لم يدخل مقبرتهم أيضا وظاهر الثانى العموم فى عددهم أيضا وفى القرطبي أنه عليه الصلاة والسلام قال من مر على المقابر وقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجره للأموات أعطى من الأجر بعدد الأموات (و) يجوز (نفسيل المرأة ابن كسيع) وتمان لأنه يجوز لها أن تنظر إلى بدنه كما فيها لما لك ورواية ابن وهب وابن تيسع ضعيمة اللخمى والمناهر ككبير وهذا يقتضى أن ما قابل المناهر للجلم لها نظر عورته وهو يصدق بمن عمره نحو اثنتى عشرة سنة لأنه غير

والرجل كرضيعة وخروج متجالة وشابة في كآب وتكفين بملبس أو مزعفر وعدم الدلك
لكثرة الموتى والماء الساخن وبكاء عند موته وبعده بلا قول قبض ونقله ويكره إدخاله المسجد

منازه وفي كلام القرطبي ما يفيد أن له نظرا عورتها أيضا (والرجل كرضيعة) ومقارنها مدة الرضاع كشهريين
زائدين إما على الحولين وإما على الشهرين الملحقين بمدة الرضاع لا بنت ثلاث سنين أو أربع فيمتنع كما هو
مذهب المدونة وقول ابن القاسم لأن مطلق الأنثى يميل له الرجل كمطابقة اتفاقا (و) يجوز (خروج
متجالة) لجنازة كل أحد (وشابة) لا يخشي منها الفتنة (في) جنازة من عظمت مصيبتها به (كآب) وأم
وزوج وابن وبنت وأخ شقيق أولاد أولاد وأخت كذلك وكره لغير من ذكر فإن خشي منها الفتنة
حرم مطلقا (و) يجوز (تكفين بملبس) غير وسخ ولم يضمن نجس وسالم من قطع يكشف العورة ولم يشهد
به مشاهد الخير وإلا كره في الأولين ومنع في الثالث وندب في الرابع (أو مزعفر) أو مورس لما فيهما
من الطيب (و) يجوز (عدم الدلك) أو الغسل كنزول أدر فطبع بالناس من كثرة وباء (لكثرة الموتى)
كثرة موجبة للمشقة وينبغي أن يتقيد بالفادحة ويمم من لم يمكن تفصيله ثم صلى عليه فإن لم يمكن تيممهم
لم يصل عليهم وقال اللقاني ينبغي أن لا يحرموا منها (و) يجوز (الماء الساخن) كالبارد خلافا لقول الشافعي
البارد أحب إلى لأنه يمسكه ويقول أبي حنيفة الساخن أحب لأنه أكثر إنقاء (و) يجوز (بكاء) بالمصغر
وهو إرسال الدموع بلارفع صوت (عند موته وبعده) والأفضل تركه لمن استطاع (بلا قول قبض) فيحرم
معه أو مع رفع الصوت بخير ليس مناهن حلق ولا حرق ولا زلق ولا ساق والحاق حلق الشعر والحرق حرق الثوب
والذائق ضرب الحدود والسلق الصياح في البكاء وقبح القول انتهى أي ليس على سنتنا ور بما ظن العوام
ظاهرة فزعموا أن من خرج من ثوبه بشقة خرج من دينه وهو ظن فاسد (و) يجوز (نقله) أي الميت قبل الدفن
وبعده بشرط أن ينفجر حال نقله ولا تهتك حرمة وأن يكون لمصلحة كأن يخاف عليه أن يأكله البحر
أو ترجى بركة الموضع المنقول إليه ككونه بجوار صالحين أو ليدفن بين أقارب أو لأجل قرب زيارة أهله
ويكون النقل مستثنى من قوله ولا يلبس مادام به وانظر ما طبعته من أي الترتين لأنه ورد في الخبر عن أبي
هريرة ما من أحد خلق من تربة إلا ألبس فيها وينبغي أن تكون من التربة التي استقر فيها وقال الحافظ
ابن حجر يجوز أن تكون من الترتين جميعا قال وهل يسأل فيها جميعا أو في الأولى فقط والأظهر أنه إن
وضع في الأولى على نية النقل فيجوز أن يسأل في الأولى فقط ويجوز أن يؤخر سؤاله حتى يدفن بالثانية وانظر
ما تربة مأكول السبع ونحوه انتهى وورد في الحديث لا غربة على المؤمن مامات مؤمن بأرض غربة غابت
عنه فيها وإياك عليه فيها السماء والأرض وورد أيضا إدامات في غير مولده قيس له في الجنة من

والصلاة عليه فيه وتكرارها وحاق شعره وقلم ظفره وقراءة عند موته وبعده وعلى قبره وتجمير الدار
وتكفين بحريز ونجس وتطين قبر وبناء عليه وإن يوهى به حرم ووجاز للتميز والصلاة لازمة
للغسل فلا يغسل شهيد معترك ويدفن بثيابه من سترته ولا دون الجل ولا محكوم بكفره وإن اختلط

موطنه إلى منقطع أثره انتهى ثم أخذ يتكلم على المكروهات فقال (ويكره إدخاله) أي الميت (المسجد) ولولغير
صلاة خوف انفجاره أو حصول نجاسة منه ولو على القول بطهارته ولمراعاة القول بنجاسته ولم يحرم إدخاله
عليه رعايا للقول بطهارته (والصلاة عليه فيه) والميت خارجه أو داخله ويتعلق بالحى مكروهان في الثاني
وكرهت وهو خارجه لئلا يكون ذريعة لإدخاله إلا أن يضيق خارجه بأهله فلا بأس أن يصلى من بالمسجد
صلاة الامام (و) يكره (تكرارها) أي الصلاة حيث صلى عليها أولا بامام فأنصلى عليها أولا فذ أو متعدد
غير إمام كرهت إعادتها أيضا غير إمام لا بامام فتندب (و) يكره (حلق شعره) أي الميت الذي لا يحرم على الحى
حلقه وإلحرم حلقه من ميت (وقلم ظفره) وهو بدعة وإذا فعل فانه يضم معه ندبا ويكره لمريض فعل
ذلك إن قصد أن يكون موته على هذه الحالة ويضم معه أيضا لا إن قصد راحة نفسه (وقراءة عند موته) إن
فعلت استنانا وإلا فلا بأس بها عند رأسه بيس أو غيرها (وبعده) أي موته (وعلى قبره) لأن القصد بزيارته
تدريما وقع له وما هو فيه والقراءة يطالب فيها التدبر ولا يجتمع التدبران غالبا (و) يكره (تجمير الدار) أي
الطواف فيها ببخور بعد موته إن قصد زوال رائحة الموت لارائحة ما يستكره فلا كراهة ولا عند خروج
روحه وغسله فيستحب (و) يكره (تكفين بحريز) ولولرجل لا تقطاع التكليف بالموت ولم يبيح للمرأة
لظهور قصد انفخر والعظمة (ونجس) ولم يحرم لأنه آيل لها (و) يكره (نطين قبر وبناء عليه) بأن يبنى
حواله حيطان تحوق به أرض ملكه أو ملك غيره بأذنه أو بموات ولو كان البناء كثيرا في الاراضى الثلاثة
الذكورة كقبة أو مدرسة وبيت لغير قصد مباهاة فلا يهدم (وإن يوهى به) أي بما ذكر من تطيين وبناء
(حرم) الاراضى الثلاثة المتقدمة أو بموقوفة للدفن صرح بوقفيها أو أرصدت له من غير تصريح ووجب
هدم ما حرم كقراة مصر المحبسة لدفن أموات المسلمين وإن لم يقصد به مباهاة (وجاز) بناء (للتميز)
كحجر أو خشبة بلا نقش ويكره به وإن يوهى به حرم (والصلاة لازمة للغسل) فمن غسل بوجود
القيود الاربعة صلى عليه ومن لم يغسل لا تنفاه قيد منها فلا يصلى عليه وأشار للقيود الاربعة بذكر أصدادها
مكتفيا بنفي أحد المتلازمين وهو والغسل عن نقي الآخر وهو الصلاة وأطلق النفي من غير
بيان لعين الحكم فقال (فلا يغسل) أي يحرم فيما يظهر أن يغسل (شهيد معترك) لدنيا كلنية غنيمة
أو اشتهاى بشيعة أو لدنيا وآخرة معا كقتيل معترك الكفار لائلاء كلمة الله فالمراد بشهيد
المعترك من قتله حربى سواء قتل في حالة القتال في بلد أو في غيرها بأن كان غافلا أو نائما

بمسلمين غسلوا وكفنوا وميز المسلم بالنية في الصلاة ولا سقط يستهل وغسل دمه ولف بخرقه وووري ولا يصلى على قبر إلا أن يدفن بغيرها ولا غائب ويبقر عن مال كثير ولو بشاهد ويمين

ومثله من مات عند المعركة وإن لم يقتله كافر بأن قتله مسلم يظنه كافرا أو داسه الخيل أو رجع سيفه أو سهمه عليه أو وجد ميتا لبس به أثر قتل إذ لعله رفس أو سقط عن دابته أو حمل على العدو وتردى في بئر أو سقط من شاهق ولو أجنب أو رفع حيا منفوذ المقاتل أو دغمورا لم يأكل ولم يشرب إلى أن مات (ويدفن) وجوبا (بئياه) المباحة فلبس لوليه نزاعها وتكفيته بغيرها وغير المباحة يجرى على قوته وتكفين بحريز ولا يزداد عليها (إن سترته) أي جميع جسده ويمنع أن يزداد عليها حيث سترته فإن وجد عربا ستر جميع جسده ولا يجرى فيه الخلاف في غيره ولعل الفرق كسر هذا بقتله في سبيل الله ولا يدفن معه آلة حرب (ولا) يغسل (دون الجمل) أي دون ثلثي جسد ميت غير شهيد والمراد بالجسد ماعدا الرأس فإذا وجد نصف جسده ورأسه لم يغسل على المعتمد أي يكره ولا يقال كيف يترك واجب وهو الغسل والصلاة عليه خوف ارتكاب مكروه وهو الصلاة على غائب إذ هي مكروهة؟ لأننا نقول ما هنا مشهور مبنى على ضعف وهو القول بالسنية كما مر (ولا) يجوز أن يغسل (محكوم بكفره) من زندق وساحر وكنابي ومرند وإن كان صغيرا مميزا لا اعتبار رده من هذه الحيثية لا من حيثية قتله لعدم قتله قبل البلوغ (وإن اختلط) أي المحكوم بكفره (بمسلمين) يغسلون (غسلوا وكفنوا وميز المسلم بالنية في الصلاة) تعظيما للمسلمين ولو على القول بسنيتها مع الجزم بحرمتها في الكافر ودفنوا في مقابر المسلمين فإن اختلط بمسلمين لا يغسلون لم يغسل أحد منهم ودفنوا بمقبرة المسلمين فإن اختلط مسلم يغسل بشهيد معترك غسلوا وكفنوا مع دفنهم بشيائهم احتياطا في الجانبين وصلى عليهم وهل يميز غير الشهيد بالنية أم لا ؟ (ولا) يغسل (سقط) أي يكره غسله والصلاة عليه وفسره بأنه الذي لم (يستهل) أي لم يصح عند ولادته ولا وجد فيه علامات الحياة ولو تحرك أو عطس أو بال حتى تحقق حياته (و) حيث عدت منه علامات الحياة (غسل دمه) وجوبا كذا يظهر والمنفى الغسل الشرعي (ولف بخرقه وووري) وجوبا (ولا يصلى على قبر) من صلى عليه قبل أي يمنع على المشهور (إلا أن يدفن) في القبر (بغيرها) ويخاف تفرقه لو أخرج فتجب الصلاة على القبر ما لم يطل حتى يفلب على الظن فناء الميت (ولا) يصلى كراهة على (غائب) من غريق وأكيل سبع ونحوهما على المشهور وصلاته عليه السلام على النجاشي من خصوصياته أو رفعته الأرض له فصار حاضرا (ويبقر) أي يشق بطن الميت (عن مان) ابتاعه له أو لغيره (كثر) بأن كان نصابا وهل للزكاة أو للمدرة؟ قولان وقال ابن حبيب لا يبقر ومحل الخلاف إذا ابتاعه لقصد صحيح كخوف عليه أو لداواة وأما إن قصد قصدا مذموما كحرمان ورثته فلا ينبغي أن يختلف في وجوب البقر لأنه كالغاصب

لأن جنين إن لم يقدر على إخراجها من محله ولا يجوز أكله لمضطر وميت البحر يرمى به مكفنا

إن لم يرج البر قبل تغيره ولا يعذب بيكاء لم يوص به

« باب »

زكاة النعم واجبة إن تم الملك والحول والنصاب وله بالنتاج ووصل الساعي إن كان أما

وهذا إذا ثبت بشاهدين بل (ولو بشاهد ويمين) المدعى لذلك معه فإن تبين بعد البقر كذبه عزز فقط ولا قصاص عليه (لا) يقر بطن الميتة (من جنين إن لم يقدر على إخراجها من محله) فإن قدر على إخراجها من محله بجيلة مع رفق فعل (ولا يجوز أكله) أي الميت الآدمي (المضطر) لم يجد ميتة غيره (وميت البحر يرمى به) مفسلا محنطا (مكفنا) مصلى عليه مستقبل القبلة على شقه الأيمن غير مثقل قاله أصبغ وابن الماجشون وعلى واجده بالبردفند وقال سحنون يثقل (إن لم يرج البر قبل تغيره) وإلا وجب تأخيرها إليه (ولا يعذب) الميت (بيكاء) عليه حرام برفع صوت أو نوح مثلاً أي لا يتألم بذلك قاله عياض حيث (لم يوص به) فإن أوصى به عذب به وكذا إن علم منهم أنهم يكون عليه ولم يوصهم بتركه ويجب عليه أن ينههم عنه إن علم امتثالهم لأمره وإلا لم يجب ولما أنهي الكلام على أعظم أركان الإسلام بعد الإيمان بالله تعالى وهو الصلاة شرع فيما يليه رتبة وهو الزكاة ولم يصل بينهما بفصل لأنهما لم يقعا في كتاب الله إلا هكذا وهي لغة النمو يقال زكى الزرع إذا نمى وطاب. والبركة يقال زكى البقرة إذا بورك فيها. وزيادة الخير فلان زاك أي كثير الخير وسُميت به وإن كانت تنقص المال حسانتها في نفسه عند الله وشرعاً مصدراً لإخراج جزء من المال شرط وجوبه لمستحقه بلوغ المال نصاباً واسماً جزء من المال شرط وجوبه الخ وقدم الكلام على زكاة الحيوان لشرفه فقال

(باب)

(زكاة النعم) بالمعنى المصدري وهو الإخراج ويحتمل المعنى الاسمي وهو المال المخرج والأول أولى للأخبار عنه بقوله (واجبة) لأن الوجوب من الأحكام التكليفية لا تنكف إلا بفعل ولعدم احتياجه إلى تقدير بخلاف حمله على المعنى الثاني فيجوز إلى تقدير مضاف وهو إخراج ولو كانت النعم معلوفة أو عاملة واحتتز بالنعم وهي الأبل والبقر والغنم عن غيرها من الحيوانات كرقيق وخيل وبغال وحمير أو متواد منها ومن الوحش مباشرة أو بواسطة أو وسائط ولا تجب إلا على المسلم الحر ولو مجنوناً وصديداً (إن تم الملك) لعين النصاب أو لا صلة كالأمهات المنكحة بالنسل واحتتز به عمالاً ملك له كالغاصب والمودع وعن ملكه غير تام كالعبد ومن فيه شائبة رق لعدم تمام تصرفه لانساط سيده عليه لانتقاضه بالملك

الابل ففي كل خمس ضائنة إن لم يكن جل غنم البلد المعز ويجزى عنها بعير الى خمس وعشرين
فبنت مخاض أو فت سنة فإن لم تكن سايمة فإن لبون وفي ست وثلاثين بنت لبون أو فت سنتين وست
وأربعين حقة أو فت ثلاث سنين وإحدى وستين جذعة أو فت أربع سنين وست وسبعين

ومن في معناه ممن ليس للسيد انتزاع ماله وبملك العين عن ملك الدين كمن قبض دبة أو سلما بعد أعوام
فيستقبل واحترز بقوله (و) تم (الحول) عن عدم تمامه فلا تجب وبقوله (و) تم (النصاب) عن عدم تمامه
فلا تجب أيضا فإذا تم النصاب (ولو بالتناج) بكم النون ليس إلا وجبت الزكاة وحوله من حول أصله
ولو من غير جنسه كما لو نتجت الابل غنما فتزكى على حول أصلها أي تزكى زكاة غنم بحول أمهاتها حيث
كان التناج نصابا بخلاف ما إذا كان من جنسه فيضم لأصله فإذا كمل منهما النصاب ولو قبل الحول يسر
وجبت الزكاة (و) لا تجب الزكاة أيضا إلا إن (وصل الساعي) إلى أراب المواشي (إن كان) هناك ساعي
فإن لم يكن وجبت بمرور الحول اتفاقا وكذا إن كان ولم يمكن وصوله فإن أمكن لم تجب بمرور الحول
فإن أخرجها أجزاء إن لم يصل وإلا فلا تم شرع بين النصاب من كل نوع فقال (أما الابل ففي كل
خمس) منها (ضائنة) أي شاة من الضأن ذكر أو أنثى أو فت سنة (إن لم يكن جل غنم البلد المعز) بأن غاب
الضأن على المعز أو تساويا ولو كانت غنم المالك المعز فإن أخرج من المعز في هذه الحالة فلا يجزى، ومفهوم
إن كان جل غنم البلد المعز فيخرج من المعز فإن أخرج من الضأن أجزاء (ويجزى عنها) أي عن الشاة
(بعير) نفى قيمته بقيمتها ولو كان سنة أقل من عام والبعير في اللغة يطلق على الذكر والأنثى والتعبير بالأجزاء
يدل على عدم الجواز ابتداء وهو كذلك لأن شاتين فلا يجزىء ولو كانت قيمته نفى بقيمتها وينتهى
ما يزكى من الابل بالغنم (إلى خمس وعشرين) باخراج الغاية فإذا بلغت خمس وعشرين (فبنت مخاض)
وهي ما (أو فت سنة) ودخلت في الثانية سميت بذلك لأن الابل سنة تحمل وسنة تربي فأما حامل قد
مخص الجنين بطنها (فإن لم تكن) أي لم توجد حال كونها (سليمة) بأن وجدت معيبة أو لم توجد عنده
(فإن لبون) ذكر إن كان عنده وإلا كاف بنت مخصص أحب أو كره فحكم عدمهما كحكم وجودهما وفي
ست وثلاثين بنت لبون (وهي ما (أو فت سنتين) ودخلت في الثالثة سميت بذلك لأن أمها صارت ترضع
فهي صاحبة لبن ولا يجزى عنها حق وإنما أجزأ ابن اللبون عن بنت المخاض لأنه يمنع نفسه من صغار
السباع ويرد الماء ويرعى العشب فعادلت هذه الفضيلة فضيلة أنثى بنت المخاض والحق ليس فيه ما يزيد
عن بنت اللبون فليس فيه ما يعادل فضيلة أنثى (و) في (ست وأربعين حقة) وهي ما (أو فت ثلاث
سنين) ودخلت في الرابعة سميت بذلك لأنها استحدثت الحمل وإن لم يحمل عليها واستحدثت الحمل أي

بنثا لبون وإحدى وتسعين حقتان ومائة وإحدى وعشرين الى تسع حقتان أو ثلاث بنات لبون
الخيار للساعي إن وجدوا وإلا تعين الموجود ثم في كل عشر يتغير الواجب في كل أربعين بنت
لبون وفي كل خمسين حقة وأما البقر ففي كل ثلاثين تباع ذو سنتين وفي أربعين مسنة ذات
ثلاث وأما الغنم ففي كل أربعين جذع أو جذعة ذو سنة وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان
وفي مائتين وشاة ثلاث وفي أربع مائة أربع ثم لكل مائة شاة ولا يؤخذ إلا من الوسط ويضم
بخت لعراب وجاموس لبقر وضأن لمعز فان كان الواجب وحدة خير الساعي إن تساوى وإلا

صارت طروقة الفحل (و) في (إحدى وستين جذعة) وهي ما (أوفت أربع سنين) ودخلت في الخامسة
سميت بذلك لأنها تجزع سنها أي تسقط ولا يجزىء ذكر عن بنت اللبون فما بعدها (و) في (ست وسبعين
بنثا لبون و) في (إحدى وتسعين حقتان) الى مائة وعشرين (و) في (مائة وإحدى وعشرين الى تسع
وعشرين) حقتان أو ثلاث بنات لبون الخيار للساعي إن وجدوا أو فقدا (والا تعين الموجود) منهما
(ثم في) تمام (كل عشر) بعد المائة وتسع وعشرين (يتغير الواجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل
خمسين حقة) وإنما قلت ثم في تمام ليدخل في ذلك المائة والثلاثون فان التسع وعشرين تمت بوحدة ففيها
حقة وبنثا لبون فان زادت عشرة وصارت مائة وأربعين ففيها حقتان وبنت لبون فان زادت عشرة وصارت
مائة وخمسين ففيها ثلاثة حقات وهكذا (وأما البقر ففي كل ثلاثين تباع) ذكر والآنني أفضل (ذو سنتين)
كاملهما ودخل في الثالثة سمي بذلك لأنه يتبع أمه في المرعى أو لأن قرنيه يتبعان أذنيه (وفي أربعين
مسنة) ولا يجزىء الذكر لأن الأنثى أفضل (ذات ثلاث) سنين ودخلت في الرابعة ففي ستين تباعان وفي
سبعين تباع ومسنة وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة أتبعه وفي مائة تباعان ومسنة وفي مائة وعشرة
مستان وتباع ويخير الساعي في مائة وعشرين بين أخذ ثلاث مسنات أو أربعة أتبعه (وأما الغنم ففي
أربعين) شاة (جذع أو جذعة ذو سنة) ولم يقل في كل أربعين كما في اللذين قبله لأن الواجب لا يتعدد
بتعدد الأربعين بل الشاة إلى مائة وعشرين (وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان) الى مائتين (وفي مائتين
وشاة ثلاث) شياه الى ثلاثمائة وتسعة وتسعين (وفي أربع مائة أربع) شياه (ثم لكل مائة) بعد الأربع مائة
(شاة) والناء للوحدة لا للتأنيث (ولا يؤخذ) الواجب مطلقا (الا من الوسط) ولو كانت خيارا أو
شرارا وان كانت تعد على أربع الماشية إلا أن يرى الساعي أخذ المعيبة أحظ للعقراء فله أخذها برضى
ربها بخلاف الصغيرة (و يضم) في الابل تكيل النصاب (بخت) نوع منه له سنامان يأتي من خراسان
خدمه مائة الى الف رابا) كمر العين المهمة وزن جراب وهو خلاف البختي (وجاموس) كخدمة عشر

فمن الأَكْثَرِ واثنَينِ فمن كل إن تساويا أو الأقل نصابا غير وقص وإلا فمن الأَكْثَرِ وثلاثا
فمنها وخير في الثالثة إن تساويا وإلا فكذا وأعتبر فيما زاد وكل مائة والخاتمة جائزة وهم كالمالك
فيما وجب إن كن كل حرا مساميا مالكا لنصاب نوابها تم حوله واجتمع مع الآخر بمالك أو

(لبقر) خمسة عشر (وضأن) كعشرين وهو الحيوان ذو الصوف (المعز) مثلها وهو الحيوان ذو الشعر فتجب
شاة لتقارب المنفعة في الجميع (فان كان الواجب واحدة خير الساعى) في أخذها من أى الصنفين (ان
تساويا) كخمسين من الضأن ومثلها من المعز (والا بان لم يتساويا) كعشرين ضأنا وثلاثين معزا
أو بالعكس (فمن الاكثر) لأن الحكم للغالب (و) ان كان الواجب (اثنَينِ فمن كل) تؤخذ واحدة
(إن تساويا كائنين وستين ضأنا ومثلها معزا) (أو) لم يتساويا بان كان أحدهما أكثر من الآخر والى
(الأقل نصابا) وهو (غير وقص) كمائة وعشرين ضأنا وأربعين معزا أو عكسه أى أنه إنما يأخذ واحدة من
الأقل بشرطين كونه نصابا وكونه غير وقص (والا) بان لم يكن الأقل نصابا بل دونه ولو
كان غير وقص كمائة وعشرين ضأنا وثلاثين معزا أو كان الأقل نصابا ولكنه وقص
كمائة واحد وعشرين ضأنا وأربعين معزا (فمن الاكثر) تؤخذ الثنتان (و)
إن كان الواجب (ثلاثا فمنها) أى يأخذ من كل واحدة (وخير) الساعى (فى) أخذ (الثالثة إن تساويا
كمائة واحدة ضأنا ومثلها معزا) (وإلا) بان لم يتساويا (فكذاك) أى فكذا حكم الساق فى الشانين فان كان
الأقل نصابا غير وقص أخذ منه شاة وأخذ الباقي من الأكثر وإن لم يكن الأقل نصابا أو كان وهو وقص
أخذ الجميع من الأكثر وهذا وما قبله يجرى فى الجاموس والبقر والبيخت والعراب (واعتبر فيما زاد كل مائة)
فاذا كان الواجب أربع شياه اعتبرت المائة الرابعة على حديثها وينظر لما اجتمع فيها من ضأن ومعز فأيهما
أكثر أخذ منه وإلا خير وهكذا الخامسة والسادسة (والخلاطة) فى الماشية (جائزة) سواء كانت الماشية
لائنين أو أكثر (وهم) أى الخلطاء المفهوم من الخلطة بعد الخلطة فى الماشية المتحدة النوع كابل أو بقرة أو غنم
وإن اختلف الصنف كبخت وعراب أو بقرة وجاموس أو ضأن ومعز فلا يضر ولا أثر لخلطة نوعين كابل
وغنم (كالمالك) لو احدى لكى لا فى كل الوجوه التى يوجبها المالك من ضأن ونعقة وغيرها فان حكم الخلطاء
فى ذلك حكم الأفراد كالمالك (فيما وجب) من قدر كثلثه لكل واحد أربعون من الغنم فان الواجب
عليهم شاة واحدة على كل واحد ثلثها وسن كائنين لكل واحد ست وثلاثون من الابل فان عليهما معا جذعة
على كل واحد نصفها وكان على كل لو لم توجد الخلطة بنت لبون فحصل بها تنقيص فى القدر وتغيير فى السن
وضعف كائنين لو احدى ثمانون من المعز وآخر أربعون من الضأن فان عليهما واحدة من المعز على صاحب

منفعة في الأكثر من مراح وماء ومبيت وراع باذنهما وخل يرفق ومن أخذ منه يرجع على شريكه في القيمة بنسبة عدد مال كل.

الثمانين ثمانها وعلى الآخر ثلث ولا يكونون كمالك إلا بشرط (إن كان كل) من الخلطاء (حرا) فلا أثر لخلطة عبد وحريزكي الحر زكاة الأفراد ويسقط ماعلى العبد (مسلم) فلا أثر لخلطة كافر ومسلم ويزكي المسلم على حكم الأفراد ويسقط ماعلى الكافر وإن كان كل (مالكا لنصاب) ولو لم يخالط بجميعة ولذا لم يقل خالط فإن كان لأحدهما في الخلطة دون نصاب وله مال مفرد يكله ضم إلى مال الخلطة على المشهور وزكي الجميع وإن كان كل (ناويا) أي الخلطة لأنه أمر جملة الشارع مغيرا للحكم فلا بد في النقل إلى حكم آخر من النية كالاقتداء في الصلاة فالنية من أحدهما لا تكفي و (تم حوله) أي كل منهما فلولم يتم الحول لأحدهما بأن حال على ماشية أحدهما دون الآخر لم يؤثر الخلطة ولا يشترط مرور الحول عليهما مختلطين بل يكفي اختلاطهما أو أنه وإن كان من غير قرب من آخره بأن يكون أزيد من شهرين (واجتمع من الآخر) إما (بملك أو منفعة في الأكثر) أي ثلاثة فأكثر (من) خمسة أشياء (مراح) بضم الميم على الأشهر وتفتح وهو موضع اجتماع الماشية بقائمة אחד أو تعدد واحتاجت له ولا يفسر بموضع اجتماعها للمبيت وإن أطلق عليه لغة أيضا لذكره بعد (وماء) مباح للناس أو مملوك لها أولا أحدهما ولا يمنع ماشية الآخر منه (ومبيت) واحد أو متعدد احتاجت له (وراع) واحد لجميعة أو لكل ماشية راع وتعاوننا عند ابن القاسم وابن حبيب وإن لم يحتاج لها على المعتمد خلافا للباقي وأن يكون الراعي وإن تعدد (باذنهما) فإن اجتمعت رعاة مواشي بغير إذن أربابها لم يصح عده من الأكثر (وفجل) لماشية صنف واحد كضأن أو معز حيث اعتبر أحد الثلاثة إذ لا يضر خلل ضأن في إناث معز كما مر فإن اعتبرت الثلاثة من غيره جاز كونهما صنفين كضأن ومعز وجاموس وبقر فاشترط كونهما من صنف دائما فاسد (برفق) راجع للجمع كما تقدم أنه في المبيت والمراح الحاجة إليه حيث تعدد وفي الداء الاشتراك في منفعة ما هو مباح لجميع الناس أو في ما هو مملوك لها أولا أحدهما ولا يمنع ماشية الآخر وفي النحل جملة مال كنه يضرب في الجميع وفي الراعي التعاون حيث تعدد (ومن أخذه منه) أي من أخذ منه الساعي ما وجب عليهما (يرجع على شريكه) أي خليطه (في القيمة) يوم الأخذ (بنسبة عدد مال كل) أي فضت قيمة ما أخذ على عددي ماشيتهما إن كان لكل وقص كنسب إبل لأحدهما وللآخر ست فعليهما ثلاث شياء نفسم على خمسة عشر فتجعل خمسة أحماص لكل ثلاثة إبل خمس فعلى صاحب التسعة ثلاثة أخماس الثلاثة وعلى صاحب الستة خمسة أضعاف كذا إن انفرد أحدهما بالوقص كنسب له وللآخر خمسة فاذا أخذ الساعي الثمانين من صاحب التسعة رجع على صاحبه بخمسة أسباع أو من صاحب الخمسة رجع على صاحبه بتسعة أسباع من قيمة الثمانين

وفي خمسة أوسق فأكثر فالحب والتمر والزبيب الجافين أو المقدّر جفافهما نصف عشر الحب
وزيت ماله زيت وثمان غير ذى الزيت ومالا يحف

وهو شاة وسبعان أو من كل واحد شاة رجع صاحب الخمسة على صاحبه بسبعين على المعتمد ولما فرغ من
الكلام على زكاة الماشية ذكر زكاة الحارث فقال (وفي خمسة أوسق) جمع وسق بفتح الواو على الافصح
مصدر بمعنى الجمع أى الضم لغة ومنه والليل وما وسق أى جمع ما دخل فيه من الدواب وغيرها قاله في الجلالين
واصطلاحاً مكيل معروف وهو ستون صاعاً وهو المراد هنا (فأكثر) أشار الى أنه لا وقص في الحب
والصاع أربعة أمداد والمد ملء اليدين المتوسطين لامة بوضعتين ولا مبسوطتين فالنصاب بالكيل ثلاثمائة
صاع وهى ألف مد ومائتا مد كانت الأرض خراجية أم لا وقدر ذلك بالأرداب المصرية مختلف بحسب
صغرها وكبرها فكانت في القديم عشرة أرداب كما قال ابن النّاسم لصغر الأرداب وفي زمن القاضي
عبد الوهاب ثمانية أرداب وثلاث وفي زمن المنوفى سنة سبع أو ثمان وأربعين وسبع مائة ستة أرداب ونصف
أردب ونصف وبيه وفي سنة اثنتين وأربعين بعد الألف وقبله يسير الى سنة تسع وثمانين وألف لم يغير
أربعة أرداب ووبيه (فالحب) دخل فيه ثمانية عشر القطاني السبعة وهى حمص وفول ولوبيا وعدس
وترمس وجلبان وبسيلة والقمح والشعير والسات والعلس والأزر والذرة والدخن وذوات الذبوت
الأربعة السمسم والزيتون وحب الفجل والقرطم (والتمر) بمناء فوقية (والزبيب) فهذه عشرون صنفاً
تجب فيها الزكاة فلا تجب فى غيرها من خوخ ورمان وتفاح خلافاً لقول ابن الماجشون تجب فى كل ذى
أصل كرمان وتفاح ووصف التمر والزبيب بقوله (الجافين) بالفعل (أو المقدّر جفافهما) بالخزر حيث لم يحف
بالفعل فيقال كم يتقص ذلك إذا جف كبنول وحمص أخضرين كشمير زمن مسغبة فقوله أو المقدّر جفافهما
فيما يحف بالفعل ومثله ما يبس بالفعل وأكل كل قبل جفافه ويبدىه أولاً يحف أصلاً كعنب مصر وبلحها
وزيتونها بعد الطيب (نصف عشر الحب) بشرطه الآتي (و) نصف عشر (زيت ماله زيت) كزيتون وحب
فجل وقرطم وسمسم حيث لمع حب كل نصاباً كان زبته قليلاً أو كثيراً فإن لم يبلغ حبه نصاباً لم يخرج من
زبته ولو أكثر ويجزىء الإخراج من حب الفجل والقرطم والسمسم على المشهور إذا بلغ نصاباً لأنها تراد
لغير العصر بخلاف الزيتون فلا بد من الإخراج من زبته حيث كان له زيت (و) من (ثمن غير ذى الزيت)
كزيتون مصر إذا بيعت الخمسة أوسق ولو قل الثمن ونصف عشر قيمته يوم طيبه إن لم يبيع (و) كذلك
(مالا يحف) كعنب مصر ورطبها فيخرج من ثمنه أو قيمته حيث بلغ نصاباً بالخزر ومفهوم مالا يحف أن
ما يحف بالفعل لا يخرج من ثمنه بل من حبه إن أكله أو باعه لمن يحفقه لالمن لا يحفقه فيجوز أن يزكى من ثمنه وأما الفول
الأخضر فإن كان كاملاً سقاوى الذى يباع أخضر ولم يترك حتى يبس فيخرج من ثمنه وإن شاء أخرج
عنه حبا يابساً بعد اعتبار جفافه وإن كان كالذى يزرع موضع البحر بمصر ويترك دائماً حتى يبس فيتمين
الإخراج من حبه ولا يجزىء الإخراج من ثمنه ووجوب الزكاة فى الفول الأخضر وماله مبنى على أن

(٢٧ عمروسى) كلفى

ادل

إذ ليس الحب وطاب غيره إن سقى بالآلة وإلا فالعشر وإن سقى بهما فلي حكميهما والقطناني جنس فتضم لبعضها كقمح وشعير وسلت والعلس والدخن والذرة والأرز إذا حل بيعهما واختلقت الحاجة إليهما في مائة درهم شرعي أو عشرين دينارا فأكثر أو ما اجتمع منهما غير حلي جائز ربع العشر

الوجوب في الحب بالافراك وإن كان المتمد أن الوجوب باليبس فهو مشهور مبنى على ضعيف وقوله (إذا يبس الحب وطاب غيره) شرط في وجوب الزكاة فيهما والمراد بغيره أي غير الحب البلح والعنب والزيتون وعبر بطاب ليعم إزهاه تمر النخل وطيب السكرم واسوداد الزيتون فما أكل قبل الطيب لازكاة فيه ومنه البلح الرامخ بخلاف المسمى بالخضاري ففيه الزكاة لطيبه حينئذ وقوله (إن سقى بالآلة) شرط في إخراج نصف العشر كالدواليب والأيدي ومن الآلة الثقالات من البحر (والأ) بأن سقى بغير آلة كالسيل والأنهار والعيون (فالعشر) ولو اشترى السيج ممن نزل بأرضه أو اتفق عليه إلا أن جرى إلى أرضه لقله أو ثلثه ومما فيه العشر ما يزرع من الذرة ويوضع عليه عند زرع قليل ماء (وإن سقى) زرع واحد (بهما) وتساوى عدد السقى أو مدته أو قارب بأن لم يبلغ الثلثين (فعلى حكميهما) فيؤخذ لما سقى بالسيح العشر ولما سقى بالآلة نصفه فيخرج من مجموع الصنفين ثلاثة أرباع العشر كان لم يتساويا فإن كان أحدهما اثنين فأكثر عددا أو مدة والآخر اثنان عددا أو مدة فهل يغلب الأول أكثر ويعطى منه الجميع أولا يغلب بل يعطى كل حكمه خلاف (والقطناني) كل ماله غلاف كقول وحمص ولوبيا وبسيلة وعدس وجلبان وترمس (جنس) واحد (فتضم لبعضها) فإذا اجتمع من جميعها حصة أو سقى زكاتها (كقمح وشعير وسلت) أي تضم بعضها لبعض لأن الثلاثة جنس واحد (والعلس) جنس فلا يضم لغيره وهو حب طويل باليمن يشبه خلع البر فلا يتوهم نومه إليه لشبهه له (والدخن) بدال مهملة قريب من حب البرسيم جنس أيضا (والذرة) بذال معجمة (والأرز) كل منها من تخريصها ولو لم تدع حاجة أكل ونحوه لها لتوقف زكاتها على تخريصها مع حل بيعهما (إذا حل بيعهما) بالطيب وهو الزهو وظهور الحلاوة (واختلفت الحاجة إليهما) كأكل وإهداء وبيع آخر وتبقيّة آخر واختلاف الحاجة ليس علة بل العلة الحاجة لأن قوله واختلفت الخ وإن كان معطوفا على الشرط ليس علة للتخريص وتخريصهما لا ينافي في تخريص غيرها كالقول الأخضر والحمص والشعير زمن المسغبة لا الزيتون فلا يخربص قبل طيبة بل يبقى حتى يجف (وفي مائتي درهم شرعي) أي بوزن مكة (أو عشرين دينارا) شرعية (فأكثر) إشارة إلى أنه لا وقص في العين (أو ما اجتمع منهما) أي الدراهم والدنانير فيقابل كل دينار عشرة دراهم بالوزن لا بالجودة والرداءة ولا بالقيمة سواء كانت أقل من ذلك أو أكثر فلا زكاة في مائة درهم وتسعة دنانير قيمتها مائة درهم وأما الفلوس النحاس فلا زكاة فيها على المذهب ثم أخرج مما ذكر قوله (غير حلي جائز فإن) كان عنده مائتا درهم من الفضة فأكثر أو وزن عشرين دينارا فأكثر من حلي جائز فلا زكاة عليه فيه كان لامرأة أو لرجل كحلية سيف ومصحف وأنف وسن وخاتم فضة أو لقيمة أو لكراء فإن كان محرما ففيه الزكاة (ربع العشر مطلقا) كان إنالك عاقلا أولا بالغأوصيا لأنهم من باب خطاب الوضع لا التكليف خلا فالأبي حنيفة القائل بعدم الزكاة في عين

مطلقا إن تم الملك وحول غير المعدن إلا إن عدم كغصوبة ومودعة ويجب الإخراج على الملك فيها لماضى الأعوام أو لم يتم كمال رقيق ومدين أو لم يكمل الحول إلا الربح فيضم لأصله كغلة المكترى للتجارة

المجنون والصبي وأما ماشيتهما وحرثهما فالزكاة فيهما انتفا والعبدة بذهب الوصى في الوجود وعدمه لأن التصرف في المال منوط به لا بذهب أبي الطفل لموته وانتقال المال عنه ولا بذهب الطفل لأنه غير مخاطب بها كما في الخطاب أى تكليفا فلا ينافى ما تقدم فلا يخرجها إن كان مذهب سقوطها عن الطفل وإلا أخرجها إن لم يكن حاكم أو كان مالكي فقط أو مالكي وحنفى وخفى أمر الصبي عليه وإلرفع المالكي فإن لم يكن إلا حنفى أخرجها الوصى المالكي إن خفى أمر الصبي على الحنفى والإترك لبوغ الصبي فإن قلد الحنفى سقطت عنه فيما مضى أو المالكي لزمته عما مضى وأشار لشرط وجوبها في التقدين بقوله (إن تم الملك) وهو مركب من أمرين الملك وتماه وزاد بعض قراره (و) إن تم (حول غير المعدن) والركاز وأماها فحولهما الوجود في الركاز حيث احتاج لكبير نفقة أو عمل وفي المعدن إخراجها من الأرض أو تصفيته كما سيأتى (إلا إن عدم) الملك (كغصوبة) فلا زكاة فيها على الغاصب فإذا ردها لصاحبها زكاها لعام واحد من يوم ملكها أو زكاها ولو مكثت عند الغاصب أعواما وهذا في العين وأما الماشية إذا ردها الغاصب بعد أعوام فالمشهور أنه يزكيها صاحبها لماضى الأعوام إلا أن تكون السعاة زكمتها والتخل المغصوبة كذلك تركى لكل عام إن لم تكن زكيت وردها الغاصب مع جميع ثمار ما حصل فيها سنين الغصب حيث علم أن فيها كل سنة نصابا (و) عين (مودعة) فلا زكاة فيها على المودع لعدم الملك (و) إذا ردها إلى مالكها فإنه يجب الإخراج على الملك فيها) أى فى المودعة (لماضى الأعوام) كان المودع حاضرا أو غائبا مالم يداينها المودع بالفتح أو يداينها غيره تعديا أو باذن ربها فإن زكمتها بعد قبضها كالدين لعام واحد (أو لم يتم) الملك (كالم رقيق) ومن فيه شائبة رقة فلا زكاة فيه كان المال عينا أو حرثا أو ماشية لأعلى الرقيق لعدم تمام نصرته ولا على سيده عنه فإذا انتزعه استقبل به حولا وكذا لو عتق هو (ومدين) لازكاة عليه فى العين لأن الدين يسقط زكاتها كان الدين عرضا أو عينا حالا أو مؤجلا لعدم تمام الملك وأما المعدن أو الماشية والحرث فإن الدين لا يسقط زكاتها كما يأتى ولا زكاة فى غنيمة قبل قسمتها لعدم قرار الملك (أو لم يكمل الحول) فلا زكاة فيما لم يكمل حوله (إلا الربح) فلا يشترط فيه كمال الحول (فيضم) وإن لم يكمل حوله (لأصله) ويزكى مع أصله بعد كمال أصله ولو كان أصله أقل من نصاب كمن عنده عشرة دنانير فتجر فيها فصارت بربحها عشرين قبل الحول فيزكيها عند تمام حول الأصل فإن حصل الربح بعد الحول وكمل النصاب به زكى ساعتئذ وصار حولها فى المستقبل من يوم التمام ثم شبه فى الضم قوله (كغلة) أى كما يضم غلة (المكترى للتجارة للأصل) أى يكون حولها حول أصلها كان أصلها نصابا أو دونه فلو ملك ديناراً أحد عشر شهرا واكترى به دارا للكراء فأكراها فحصل من كراتها بعد شهر عشرون ديناراً زكى ساعتئذ ولو زكى عشرين ديناراً فى رمضان ثم اكترى بها دارا

ولو ربح دين لا عوض له عنده ويستقبل بالفائدة وهي التي تجددت عن غير مال كعين ورثت أو غير مزكى كتمن مقتنى وبالمتجدد عن سلع التجارة بغير بيع كغلة عبد وكتابتة وثمره مشتري إلا المؤبرة والصوف التام ويزكى الدين لسنة من يوم ملك أصله إن كان أصله عينا بيده أو عرض

للكراء في ذي القعدة وحصل من كرائها بصاب في ذي الحجة فالحول رمضان واحترز بالمكثري للتجارة عن غلة مشتري للتجارة أو مكثري للقيمة فأكرها لا أمر حدث فانه يستقبل بها حولا بعد قبضها كما يأتي وبالغ على ضم الربح لأصله بعد فصله بمسألة الغلة الاختصار فقال (ولو) كان الربح (ربح دين) أو عين تسلفها أو عرض تسلفه للتجارة أو اشتراه لها في ذمته (لا عوض له عنده) وأولى ان كان عنده عوضه أى ما يجعل في مقابلته فانه يضم لأصله ومعنى ضمه هنا أنه يزكى لحول من يوم السلف حيث تسلف الثمن واشترى به ومن يوم الشراء حيث اشترى بدين فاذا تسلف قدرا كان نصابا أم لا واشترى به سلعة ثم باعها بزيادة على ما تسلف عشرين دينارا مثالا بعد حول من يوم السلف وجبت عليه الزكاة وكذا لو اشترى سلعة بقدر مافى ذمته ثم باعها بعد حول من يوم الشراء بزيادة على ما اشترى به نصابا فان الزكاة تجب عليه (ويستقبل بالفائدة) حيث كانت نصابا في مرة أو مرات حولا من يوم قبضه أو تمامه (وهي) نوعان النوع الاول (التي تجددت عن غير مال) خرج الربح والغلة فان كلامهما تجدد عن مال ومثلها بقوله (كعين ورثت) ولو وقعت له وعلم بها فلا زكاة فيها حتى يقبضها ويستقبل بها حولا من يوم القبض خلافا لما في المختصر من القيد من ومثلها العطية والهبة والصدقة وأشار للنوع الثاني بقوله (أو) تجددت عن مال (غير مزكى كتمن) عرض (مقتنى) باعه فيستقبل به حولا من يوم قبضه وسواء باعه بنقد وقبض ثمنه فورا أو آخر قبضه ولو فرارا أو باعه بمؤجل ولو آخر قبضه فرارا (و) يستقبل أيضا (ب) النقد (المتجدد) أى الناشئ (عن سلع التجارة) أى المقصود بشرائها بيعها ليربح فى ثمنها حال كون الناشئ عنها (بغير بيع) لسلعها أى قبل بيع رقابها لأنها لو بيعت لكان الزائد على ثمنها الاصلى ربحا يزكى لحول أصله وأما ما تجدد بلا بيع فهو غلة لاربح ومفهوم التجارة استقباله بالأولى بالمتجدد عن سلع الفنية أو السلع المكثرة للفنية وأما المكثرة للتجارة فغلها كالربح تضم لأصله كما تقدم فى قوله كغلة المكثري للتجارة ومثل ما هنا بقوله (كغلة عبد) مشتري للتجارة فاستغله بكراء (و) كمنجوم (كتابته) أى العبد المشتري للتجارة فغلة وصوف غير تام فى غنم ولبنها وسمنها وكراء مسكن مشترا للتجارة لأن السلع لما كانت هى المقصودة للتجارة كان منشأ عنها كالفائدة فيستقبل به بخلاف المكثري للتجارة فالمقصود منه المنفعة ليتجر بها فكان مازاد عن دراغم الكراء كان كامنا فيها كالربح فيضم لأصله (وثمره) أصل (مشتري) للتجارة ولا ثمر فيه فثمره عنده أو فيه ثمر غير مؤبر فاذا جزه وباعه استقبل بثمره كان مما يزكى كشمرة نخل وعنب أولا كخوخ ورمان وسواء وجبت الزكاة فى عينها أم لا (إلا) الثمرة (المؤبرة) يوم الشراء لأصولها الى للتجارة (و) إلا (الصوف التام) على ظهر الغنم المستحق للجز يوم شراء أصوله للتجارة فاذا باع الثمرة المذكورة والصوف زكى ثمنها لحول الثمن الذى اشترى به الاصول

تجارة لا قنية أو هبة ولو فر بتأخيرته وقبض عينا ولو بهبة أو إحالة وكل نصابا بنفسه أو بفائدة
جمعهما مالك وحول أو بمعدن وحول المتم من التمام ثم زكى المقبوض وإن قل ويزكى العرض إن

لأنها كسلعة ثانية اشتراها للتجارة إذ لها حصة من الثمن فإن وجبت الزكاة في عين الثمرة ثم باعها زكى الثمن
لحول من يوم زكاها بخلاف الثمرة غير المؤبرة فيستقبل بثمنها ولو وجبت الزكاة في عينا (ويزكى الدين)
إن كان لمحتكر (ل سنة) واحدة (من يوم ملك أصله) إن لم تجب فيه زكاة أو من يوم زكاها إن وجبت فيه زكاة
ولو أقام عند المدين أعواما فإن قبضه قبل مضي عام لا يزكى إلا بمدة موهنة زكاة الدين بشرط أولها إن كان
أصله عينا بيده) أو يذو كيله فأقرضه فإن كان أصله هبة أو صدقة يد واهبها أو متصدق بها أو صداقا بيد زوج
أو عوض خلع بيد دافعه أو أرش جنابة يد الجاني أو يذو كيل كل فلا زكاة فيه إلا بعد حول من قبضه ولو أخره
فرارا ولو بقيت العطية يد معطيها قبل القبول أو القبض سنين فلا زكاة فيها لما مضى الأعوام على واحد
منهما لا على المعطى بالفتح لعدم القبض ولا على المعطى بالكسر عند سجنون لأنه يقبل المعطى بالفتح تبين
أنها على ملكه من يوم الصدقة (أو) كان أصله (عرض تجارة) لا احتكار فإن كان لإدارة ففيه تفصيل
يأتي (لا) إن كان أصله عرض (قنية أو هبة) فلا زكاة في ثمنه حتى يقبضه ويستقبل بثمنه حولًا كاملاً من
يوم القبض (ولو فر بتأخيرته) أي القبض أعواما (و) ثاني الشروط قوله (قبض) دين القرض والمحتكر
فلا زكاة قبل قبضه وثالثها أن يقبض (عينا) فإن قبض عرضاً لم تجب فيه زكاة إلا أن يفعل ذلك فراراً قياساً
على عرض التجارة كما يأتي ثم بالغ على أن القبض الحكي كالحسي بقوله (ولو) كان قبضه (بهبة) لغير المدين
زكاة الواهب قبض الموهوب له لأنها لا تتم إلا به ويزكيه من غيره إلا أن يقول الواهب وهبت مازاد
على حق الفقراء فيصدق فإن وهبه للمدين فلا زكاة على الواهب لأنه لم يقبضه منه وإنما هو إبراء ولا على
المدين إلا أن يكون عنده ما يجعل فيه (أو إحالة) لمن له على المحيل دين فبمجرد الحوالة على المذهب يزكيه
أي يخاطب بزكاته من غيره وأما المحال فيزكيه منه بعد القبض والمحال عليه يزكيه أيضاً إذا كان عنده
ما يجعله في الدين فقد خوطب بزكاته ثلاثة (و) رابعها قوله (كامل) المقبوض (نصاباً بنفسه) ولو كان أصله
دون النصاب كدينار أخذ عنه مائتي درهم كامل في مرة أو مرات ولو تلف ما قبضه أولاً لم يمكن تركه
أن لو كان نصاباً (أو) كامل (بفائدة) تجددت عن مال أو غيره (جمعهما) أي الاقتضاء والفائدة (ملك وحول)
فلو مر لها عنده ثمانية أشهر واقتضى من دينه ما يصيرها نصاباً فأكثر زكى ما اقتضاه معها بعد تمام الحول
إن بقيا (أو) كامل المقبوض من الدين نصاباً (بمعدن) ولا يشترط فيه الحول (وحول) مادون النصاب المقتضى
من الدين (التم) بفتح التاء نصاباً بقبض شيء آخر (من) يوم (التمام) نصاباً كأن اقتضى عشرة في محرم ثم
عشرة في ربيع ثم بها النصاب وزكى وقت قبض الثانية فإن الحول في المستقبل من وقت قبض الثانية (ثم)
بعد قبض نصاب من دينه في مرة أو مرات زكاها أم لا تبقى أم لا (زكى المقبوض) من دينه بعده (وإن قل)
ولو درهما أو دونه إن أمكن إخراج ربع عشره وإلا اشترى به طعام له ربع عشر صحيح (ويزكى
العرض) أي عرضه فيشمل قيمته في المدبر حيث قوم وثمنه حيث باع في المحتكر بشرط أولها (إن كان

كان لازكاة في عينه ومملك بمعاوضة بنية تجرأ أو مع نية قنية أو غلة أو هما وكان أصله كهو
أوعينا وإن قل ويبيع بعين كالدين إن كان يرصد الأسواق وإلا زكى

لازكاة في عينه) كعبيد وما كان أقل من نصاب ماشية وحرث وكذا نصاب حرث بعد تزكيت وقت
حصاده لصديق عدم زكاة عينه عليه ثانياً عام مثلاً وخرج ما في عينه زكاة كماشية وحل وحرث بلغ كل نصاباً
فلا يقوم ولو كان ربه مديراً وإذا باعه بعد تزكيت عينه زكى اثنتي عشرة حول الزكاة وإن باعه قبل جريان الزكاة
فيه زكاة الحول الأصل (و) ثانياً قوله ملك بمعاوضة) عليه مائة لا موهوب أو موروث أو مملوك بمعاوضة
غير مالية كخلع أو صداق أو جناية يستقبل بها حولا من قبضه وثالثاً قوله وكان ملكه مصحوباً (بنية
تجر) منفردة (أو مع نية قنية) كنية انتفاع وطاء أو خدمة عند نية بيعه إن وجد ربها (أو) مع نية (غلة)
كنية كرائه عند شرائه وإن وجد ربها باع وأولمغ الخلو لأن انضمامهما لنية تجر كانضمام أحدهما (لا)
عرض ملك بمعاوضة مالية (بلائية) لتجر ولا قنية فلازكاة لأن الأصل في العروض القنية (أو) ملك
مع نية قنية) فقط ولازكاة اتفاقاً (أو) نية غلة) فقط كشرائه بنية كرائه فلازكاة (أو هما) أى القنية والغلة
فلازكاة اتفاقاً وأصله أو نيتهما حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانفصل الضمير وحينئذ فهو
في محل جر بطريق النيابة لا الأصلية ورابع الشروط قوله (وكان أصله كهو) أى أن يكون أصله عرضاً
ملك بمعاوضة مالية سواء كان عرض قنية أو تجارة فإذا كان عنده عرض قنية فباعه بعرض نوى به التجارة
ثم باعه فانه يزكى ثمة حول أصله الثاني لا الأول فإن كان أصله عرضاً ملك بلامعاوضة كهبة أو معاوضة
غير مالية كخلع وصداق وجناية يستقبل بثمنه حولا من قبضة (أو) كان أصله (عيناً) بيده اشتراه
بها (وإن قل) الأصل عيناً أو عرضاً المشتري به هذا العرض عن نصاب لكن المتوهم إنما هو العين فتوهم
أنه إذا كان أصله عيناً أن يكون نصاباً فالأولى رجوع المبالغة لها دون العرض لعدم توهم كونه نصاباً
وخامس الشروط وسادسها قوله (ويبيع بعين) أى أن يباع وأن يكون الذى يبيع به عيناً فإن لم يبيع فلازكاة
فيه وإن يبيع بغير عين بأن باع العرض بعرض فلازكاة إلا أن يفعل ذلك فراراً وهذه الشروط كلها في
المدير والمحتكر لكن المحتكر لا بد أن يبيع بعين وهى نصاب باع به في مرة أو مرتين فأكثر وبعد كمال النصاب
يزكى ما يبيع به ولو قل والمدير لا يقوم إلا إن نض له شيء ما ولو درهما لأقل فلازكاة عليه فإذا نض له
درهم يخرج عما قومه من العرض عيناً لا عرضاً بقيمته وسواء نض له أول الحول أو وسطه أو آخره
بقي ما نض أو ذهب وإذا لم ينض له شيء آخر الحول لم يزك فإذا نض له شيء بعد الحول فانه يقوم الجميع
ويكون حوله من يومئذ وبلغى الزائد أى بلغى الحول الأول وقوله (كالدين) معمول يزكى أى زكاة
كزكاة الدين لسنة من أصله مع قبض ثمنه عيناً نصاباً كل بنفسه أو بفائدة جمعها ملك وحول أو بمعدن
وحول الممنوع من التمام ولذلك ترك من شروط زكاة العرض قبض ثمنه عيناً لاستفادته من قوله كالدين
لأن قوله يبيع بعين لأنه قد يبيعه بعين ويقبض عنه عرضاً فلازكاة حتى يقبضه عيناً إلا أن يفعل ذلك
فراراً وقوله (إن كان يرصد الأسواق) شرط في زكاة عرض الاحتكار خاصة كالدين ومعنى يرصد

وقوم غيرها كل عام وانتقل المدار الاحتمل وهي للقنية بالنية لا العكس وإن اجتمع إدارة واحتمل وتساويا أو احتكر الأكثر فكل على حكمه وإلا فالجميع للإدارة والقراض الحاضر بزيك ربه إن أدارا أو العامل من غيره وصبر إن غاب وإن احتكرا أو العامل فكل من وتعتجل

الأسواق أن ينتظر ارتفاعها حتى يحصل له ربح خاص بخلاف المدير فإنه ينتظر ربحا مأويا بلا خسارة وإليه أشار بقوله (وإلا) بأن لم يرصد بالعرض الأسواق بأن يبيع السعر الحاضر ويخلفه بل ربما باع بغير ربح خوف كساد كحناط وبرزاز وزيات وأرباب الحوانيت (زكي) ما عنده من (العين) ولوحيا ويزكي عدد دينه النقد الحال المرجو الممد للنماء ويقوم دينه العرض والموجل ولا يركي غير المرجو كما إذا كان على معدم أو ظالم ولا القرض فإذا قبضهما زكاهما لعام واحد (وقوم غيرهما) من السع المدة للتجارة (كل عام) ولو بارت أي كسدت أسواقها لا الأسواق فلا تقوم وأقني الخطاب بأن ما يأخذه الظالم من السلع مكسا أو غيره تسقط زكاته وفي السوداني واختصار البرزني كما يأخذه الظالم لأكاة فيه لأنه كالجائحة انتهى وظاهره أعيانا أو ثمنها وقل البدر القرافي أيضا أن الائتمان كالأعيان والظاهر أنه إن أراد أن يحسب ما ذكر من الزكاة فلا يجزىء لمخالفته لمحل المصروف ولأنه لو أطاع بدفعها لجائر في صرفها لم تجز فهذا أولى لأخذه منه قهرا (وانتقل) العرض (المدار) به أي المشتري نية الإدارة (للاحتكار) بالنية لأن الاحتكار قريب من القنية فينتل إليه بالنية (وهما) أي ما اشتري نية الإدارة أو الاحتكار ينتقل (للقنية بالنية) متعلق بانتقل لرجوعهما للأصل (العكس) أي لا ينتقل عرض الاحتكار للإدارة بالنية ولا عرض القنية للإدارة أو الاحتكار بالنية ولو كان أولا للتجارة ثم نوى به القنية فيصير كسلع القنية لا ينتقل عنها بالنية لأن النية سبب ضعيف تنقل الأصل ولا تنقل عنه والأصل في العروض القنية والحكرة تشبهها لدوام العرض معا (وإن اجتمع) عند شخص (إدارة) في عرض (واحتكار) في آخر (وتساويا أو احتكر الأكثر) وأدار الأقل (وكل على حكمه) يركي المدار كل عام والمحتكر بعد بيعه عند ابن القاسم (وإلا) بأن لم يتساويا ولا احتكر الأكثر بل أدير الأكثر واحتكر الأقل (فالجميع للإدارة) فيقوم الجميع كل عام ويزكيه مع ما يده من العين (والقراض) أي ماله (الحاضر) يبد ربه أو مافي حكم الحاضر كعلم حاله بقاء وربحا وخسرا وقدر في غيبته (يزكيه ربه) أي يركي رأس ماله وحسنه من الربح كل عام (إن أدارا) أي العامل ورب قراض (أو) أدار (العامل) فقط سواء كان ما يده مساويا لما بيد رب القراض أو أقل أو أكثر وأما حصة العامل من الربح فسيأتي أنها تركي بعد المفاصلة لسنة واحدة ويزكيه ربه (من غيره) لأنه لا ينقصه على العامل (وصبر) ربه بركاته ولو نوى (إن غاب) المال بحيث لا يعرف حاله حتى يعلمه أو يرجع إليه فان تلف قبله فلا تلزمه زكاته (وإن احتكرا) أي عامل القراض في مال القراض ورب المال فيما يده (أو العامل) وما يده مساويا يد رب المال أو أكثر (فكالدن) أي يركي كزكاة الدين به أن يقبض لسنة واحدة أما إذا كان ما يده العامل هو الأقل فيكون تابعا لما بيد رب المال حيث كان مديرا أما إذا كان ما يده رب المال لا يتجر فيه أصلا فلا ينتظر

زكاة ماشيته مطلقا وتحسب على ربه ويزكى العامل بربحه وإن قل لعام واحد إن أقام بيده حولا
وكانا حريين مسامين بلا دين وحصه ربه بربحه نصاب ولا تسقط زكاة حرث ومعدن وماشيه
بدين أو أسر أو فقد بخلاف العين ويزكى معدن العين وحكمه للامام

اليه والعبارة بما بيد العامل فقط (وتعدل زكاة ماشيته) أى مال القراض المشتراة به أو منه ولا تنتظر
المفاصلة (مطلقا) حضر أو غاب أدارا أو احتكرا أو أحدهما وكذا زكاة حرثه من حب وتمر (وتحسب على
ربه) من رأس ماله فلا تجبر بالربح ولا لمغى كالحسارة فإذا كان رأس المال أربعين ديناراً تم باع الباقي
بستين فالربح على المشهور أحد وعشرون ورأس المال تسعة وثلاثون وعلى مقابله الربح عشرون ويجبر
رأس المال ويزكى العامل بربحه وإن قل) بناء على أنه أجير (لعام واحد) عند المفاصلة ولو مديرا أقام بيده
أعواما (إن أقام) مال القراض (بيده) من يوم التجربه (حولا) فأكثر يتجر به فيه بناء على أنه شريك
فإن حصلت المفاصلة قبل أن يتم ببلده حولا استقبل به حولا من المفاصلة (وكانا حريين مسلمين بلا دين)
عليهما واشترائط هذه الثلاثة في رب المال بناء على أن العامل أجير وفي العامل بناء على أنه
شريك (وحصه ربه) أى مجموع منابه من رأس ماله الذى هو المراد بالحصه (بربحه) أى معه (نصاب)
ولو نقص منابه عن النصاب لم يزك العامل وإن نابه نصاب فأكثر ويستقبل حولا كاملا كالفائدة بناء
على أنه أجير ولا يضم العامل ما ربح الى مال آخر فزكى بخلاف رب المال فيضم منابه إن كان أقل
من نصاب إلى ما عنده مما يكمل به النصاب ويزكى العامل بربحه أيضا وإن قل في هذه في مفهوم وحصه
ربه بربحه نصاب تفصيل (ولا تسقط زكاة حرث) أى حب وتمر حرثت أم لا (ومعدن وماشيه بدين)
ولو تسلفه فيما أحيا به الحرث وقوى به على المعدن (أو أسر أو فقد) ومثل المعدن الركاز
إذا وجبت فيه الزكاة وفي سقوط زكاة الفطر بدين أو فقد أو أسرقوا لأن مشهورا وربما يؤيد القول
بعدم السقوط وجوب السلف (بخلاف) زكاة (الدين) فتسقط بالدين أو الأسر أو الفقد ولو كان الدين
عرضا أو طعاما أو ماشية أو دين زكاة تترتب في ذمته ولو فطرة فلا يطالب بعد مجيئه من الفقد والأسر
بما مضى من الأعوام ولا يزكيا لسنة والفرق بينها وبين الضائعة أن رب الضائعة عنده من التفریط ما ليس
عند المفقود والمأسور ودخل في العين عرض الجاره لأن المالك يضمنه أو قيمته وكلاهما عين وإنما سقطت
زكاة العين دون الحرث والماشية للعمل ولأنهما أموال ظاهرة (ويزكى معدن العين) الذهب أو الفضة
لأن النحاس أو الرصاص أو الحديد أو القزدير وكل ماعدن العين ولا بد من شروط الزكاة من حرية
وإسلام ونصاب وغير ذلك ماعدن الحول (وحكمه) أى الماعدن من حيث هو وإن لم يكن عينا (للامام)
أو غيره فيقطع لمن يعمل فيه بالاجتهاد حياة المقطاع أو مدة من الزمان أو يوكل من يعمل فيه للمسلمين
والمشهور افتقاره إلى الحوز كسائر العطايا فلو حصل للامام مانع قبل الحوز كوته بطل ولا منافاة بين
وجوب زكاته إذا كان عينا وكون حكمه للامام لأن المعين إذا أقطع أرض معدن عين لشخص وجب
عليه زكاته إن خرج منه نصاب إن كان المعدن بارض غير مملوكة لأحد بل بغيره أو ما انجلى عنها

ولو بأرض معين إلا أرض الصلح فلهم وتنضم بقية العرق وإن تراخى العمل لأعرق لآخر
وتخمس النذرة إن كانت من العين كلز وهو دفن جاهلي إلا لكبير نفقة أو عمل في تخليصه فتقط
فالزكاة والطلب فيه

أهلها الكفار بغير قتال لا المسلمون إذ لا يزول ملكهم بانجلائهم عنها ومثل غير المملوكة الأرض التي
فتحت عنوة أو المملوكة لمعين كما أشار له بقوله (ولو) وجد المعدن (بأرض) رجل (معين) فأمره
للإمام فأحرى الأراضى الثلاثة (إلا أرض الصلح فلهم) أى فالمعدن الموجود في أرضهم لهم ولورثتهم
للاإمام إلا أن يسلموا فيرجع حكمه للإمام لأن العلة الصلح وقد زال بالاسلام (وتنضم) في الركا (بقية
العرق) المصل في معدن واحد لما خرج منه أولا وإن تلف عند ابن القاسم إن اتصل العمل بل (وإن
تراخى العمل) أى الاشتغال بالأخراج من المعدن وسواء كان اختيارا أو اضطرارا كفساد آلة ومرض
العامل فلو انقطع العرق فلا ضم كما أشار إليه بقوله (لا) يضم (عرق لآخر) بل يعتبر كل عرق على
انفراده فإن خرج منه نصاب زكى وإلا فلا وأولى لا يضم معدن لمعدن آخر من جنس أو جنسين وهل
يتعلق الوجوب بالمعدن بأخراجه وإن لم يحصل فيه تصفية أولا يتعلق به إلا بعد تصفيته من ترابه وسبكه
لا إزالة التراب عنه فقط فتدود وتمرة الخلاف تظهر فيما لو أنفق شيئا بعد إخراجيه وقبل تصفيته فعلى الأول
يحسب دون الثاني وكذا لو تلف بعضه بعد إمكان الأداء (وتخمس النذرة) بفتح النون القطعة الخالصة
من ذهب أو فضة أى يدفع خمسها للإمام بصرفه في مصرفه كخمس الغنيمة (إن كانت من العين) الذهب
أو الفضة لا غيرها فلا تخمس وسواء وجدها حر أو عبد مسلم أو كافر بلغت نصابا أم لا (كالركاز)
يخمس (مطلقا) كان من العين أو غيرها وجده حر أو عبد مسلم أو كافر (وهو دفن) بكسر الدال
أى مدفون (جاهلي) وكذا ما وجد من ماله فوق الأرض أو بساحل بحر واقتصر على الدفن لأنه
الغالب (إلا لكبير نفقة) حيث لم يعمل بنفسه (أو) كبير (عمل) بنفسه أو عبده (في تخليصه) أى
إخراجه من أرضه بأخفر واحتراز بقوله (فقط) عن كبير نفقة أو تكلف في العمل في السفر له فالتخمس
لا الزكاة (فالزكاة) واجبة دون الخمس وكره حفر قبره لنجاسة ترابه وخوف مصادفة غير نبي أو ولي
(والطلب) للدنيا (فيه) بلا حفر كعزيمة أو بخور أو يحمل الحفر على ما إذا علم وجود شيء والطلب
على ما إذا لم يعلم وكره لاخلاله بالمروءة وما بقى من الركاز بعد الخمس أو الزكاة لما لك الأرض إن
كانت مملوكة لاحد ولو جيشا فإن لم تكن مملوكة لاحد كالميا في فلو أجده وما وجد في أرض "صلح"
فهو لهم بلا تخمس ولما فرغ من الكلام على ما تجب فيه الزكاة وما لا تجب ومن تجب عليه شرع
يتسكّم على من تجب له وما يتعلق به فقال

« فصل »

ومن تصرف له الزكاة ؛ الفقير والمسكين ويصدقان إلا لريبة إن كان كل حرا مسامحا غير
هاشمي عادم الاتفاق والصنعة ويجوز دفعها لقادر على الكسب ومالك نصاب ودفع أكثر منه
وكفاية سنة العامل عليها كالمفرق ولو غنيا إن كان حرا عدلا عالما بحكمها غير هاشمي وكافر ؛

(فصل)

(ومن تصرف له الزكاة الفقير) وهو الذي يملك مالا يكفيه لعامه (والمسكين) وهو أحوج من الفقير
لأنه لا يملك شيئا وهذا هو المشهور ابن عرفة ظاهر نقل اللخمي والصقلي عن المغيرة عكسه قال أبو عمران
وكل أصحاب مالك مع الجلاب على ترادفهما ابن العربي ليس المقصود طلب الفرق بينهما فلا تضيع زمانك
في ذلك إذ كلاهما تحول له الصدقة انتهى ولا يشكل على المشهور قول الله تعالى «أما السفينة فكانت لمساكين»
حيث أثبت المساكين شيئا لأن المراد بهم مساكين القهر والغلبة فلا طاقة لهم بدفع المال عن غضب سفينتهم
وهذا لا ينافي إلغاء أو المراد أنهم كانوا أجراء في السفينة (ويصدقان) في دعواهما الفقر والمسكنة (الإلربية)
بأن يكون ظاهر كل منهما يخالف ما يدعيه فأنهما لا يصدقان بل يكفان إثباتهما ببينة وهل بشاهدين
أو شاهد ويمين (إن كان كل حرا) فلا يعطى من فيه شائبة قرق لاستغنائهم بساداتهم ولا يرد المكاتب لأن
نفقته كانت اشترطت عليه بكتابة (مسلم) فلا يعطى كافر إلا أن يكون جاسوسا أو مؤلفا كما يأتي (غير
هاشمي) فلا يعطى لبني هاشم وهو كل من هاشم عليه ولادة من ذكر أو أنثى بلا واسطة أو بواسطة غير
أنثى فلا يدخل في بني هاشم ولد بناته لأنهم ولد الغير فتعطى لشريف لأمه ولأولاده ومحل عدم إعطاء
بني هاشم إذا أعطوا ما يستحقونه من بيت المال فإن لم يعطوا وأضر بهم الفقر أعطونها وإعطائهم حينئذ
أفضل من إعطاء غيرهم ذكره الخطاب وظاهره وإن لم يصلوا إلى إباحة أكل الميتة وقيد الباجي إعطاءهم
بوصولهم لها ولعله الظاهر أو المتعين لأن الانتقال من تحريم الصدقة عليهم الثابت بالخبر إنما يكون بحل
الميتة ويمكن حمل ماله الخطاب عليه بأن يفسر إضرار الفقر بهم بوصولهم لحل الميتة (عادم الاتفاق) بأن
لا تكون نفقته واجبة على غيره فإن أزمته نفقته مليا لا يعطى ولو لم يجرها عليه لأنه قادر على أخذها بالحكم
إلا أن لا تمكن الدعوى عليه أو يتعذر الحكم عليه فيعطى كما يعطى إذا كانت له ضرورات شرعية ما يسدها
مع إجراء النفقة عليه حيث لا يقوم بها المنفق كما استظهره الخطاب (و) عادم (الصنعة) أي بأن يكون لا صنعة
له تقوم به فإن كان له صنعة تقوم به فلا يعطى إلا أن يتركها ولو اختارا فيعطى وهو معني قوله (و) يجوز دفعها
لقادر على الكسب) بصنعة ولو لم يكن عليه في فعلها كلفة كما هو ظاهر الخطاب (ومالك نصاب) أو أكثر
حيث لا يكفيه لعامه بدليل قوله (ودفع أكثر منه) أي من نصاب (وكفاية سنة) فالمدار على دفع كفاية
سنة ولو بأكثر من نصاب فلا يعطى ما زاد على كفاية سنة وظاهره ولو بدون نصاب فلا تنافي بين كلاميه
الصنف الثالث من الأصناف الثمانية (العامل عليها) أي الزكاة (كالمفرق) وهو القاسم ومثله الجاني والكايب

وأخذ الفقير بوصفيه والمؤلفة قلوبهم وهم كفار يعطون لاسماؤا والرقاب بأن تشتري منها رقيق مؤمن ولو معيبا لأعقد حرية فيه ثم يعتق وولاؤه للمسلمين ، والغارم من تدانين في غير فساد إلا أن يتوب إن أعطى ما بيده من عين وفضل غيرها ، وسبيل الله المجاهد ولو غنيا وآلته . وابن

والحاشر وهو جامع أرباب الأموال لا أخذ ما عليهم لأراع وسائق وحارس لعدم الاحتياج إليهم لكونها تفرق غالبا عند أخذها وكذا لا يعطى منها القاضى والعالم والمفتي لأنهم يعطون من بت المساء وكذا لو لم يعطوا منه اعطوا منها ويعطى العامل (ولو) كان (غنيا) لأنها أجرتة فلاننا في الغناء (إن كان حرا) لارقيقا (عدلا) فيماولى عليه فعدائه المفرق في تفرقتها والجاني في جبايتها وهكذا وليس المراد عدل الشهادة ولا عدل الرواية وإلا لم يحتج لقوله حرا لأن العبد عدل الرواية والمكن قوله وغير كافر مكررا (عالمنا بحكمها) من تدفع له ومن تؤخذ منه وقدر ما يؤخذ منه وتؤخذ فيه لئلا يكون غير حق أو يضيع حقا أو يمنع مستحقا (غير هاشمي) لأن أخذها أجرة لا يخرجها عن كونها أوساخ الناس (و) غير (كافر) بل مسلم ذكر بالغ (وأخذ) العامل (الفقير بوصفية) الفقر والعمل إن لم يغنه حفظ العمل وكذا كل من جمع بين وصفين (و) الصنف الرابع (المؤلفة قلوبهم وهم) على المشهور (كفار يعطون) من الزكاة (إسلاموا) وقيل مسلم حديث عهد بإسلام ليتمكن إسلامه وقيل مسلم متمكن الإسلام له أتباع كفار وحكم المؤلفة باق لم ينسخ خلافا لآبي حنيفة فاذا أعطى الكافر ولم سلم نزعته منه فان لم يقدر على نزعها منه لم تجز (و) الصنف الخامس (الرقاب بأن يشتري منها) أى من الزكاة (رقيق مؤمن) لا كافر فلا يصح (ولو) كان (معيبا) عظيم العيب كعمى وزمانه فالتنوين للتعظيم وأولى الخفيف (لأعقد حرية فيه) من كتابة أو تدبير أو إيلاد أو تبعيض (ثم) بعد الشراء (يعتق وولاؤه للمسلمين) ولو اشترطه لنفسه لأن المال للمسلمين فشرط الولاء له باطل ولا تجزى إن فك بها أسيرا من أيدي العدو وأما إن اشتراه شخص أو جعلوا على الأسير ثمنا في ذمته وفك بها حينئذ فتجزي لأنه من الغارمين (و) الصنف السادس (الغارم) وهو (من تدانين) دينا شأنه أن يحبس فيه سواء استمر حيا أو مات فدخل دين الولد على والده والدين على المعدم فان شأنه الحبس فيه وعدم الحبس عارض منع منه الأوبة والعدم وخرج دين الكفارات والزكاة لعدم الحبس فيها ويشترط أن يكون تدانينه (في غير فساد) فان تدانينه وصرفه في فساد فلا يعطى (إلا أن يتوب) عن الفساد فيعطى حينئذ وشرط الدفع للمدين (إن أعطى) لغرمائه (ما بيده من عين) كعشرين وبقى عليه مثلها فتدفع له من الزكاة (وفضل غيرها) أى العين حيث فيه فضل كما إذا كان الدين الذى عليه لغنى وله دار وخادم يساويان ثلاثة آلاف ويكفيه استبدال غيرها بألفين فيباعان ويعطى الألف في دينه ويعطى من الزكاة الألف الأخرى ويكفي الاستبدال بما يصلح للسكنى والخدمة وكذا المراكب وإن لم يناسب حاله كما هو ظاهر عباراتهم فان ساوى الفاضل دينه لم يعط منها بوصف الدين قاله ابن عرفة يصير فقيرا لا غارما انتهى ويشترط في المدين الإسلام والحرية وعدم بنوة هاشم وهل يجوز دفعها لمن له عليه دين وهو معدوم ثم يأخذها منه في دينه أولا ؟ قولان محلها حيث لم يتواطأ على ذلك وتراخى

السبيل الغريب محتاج لما يوصله في غير معصية ولم يجد مسافرا وهو ملء ببلده ويندب إيثار المضطر دون عموم الأصناف في إخراج الذهب عن الورق وعكسه يصرف وقته مطلقا بقيمة

ما بين الدفع والأخذ وإلا منع قطعاً كما إذا حسب ما على العديم من الدين من زكاته فيمنع ولا يجزى لأنه هالك والظاهر أنه لا يسقط عن الدين لأنه علقه على شيء لم يحصل (و) الصنف السابع (سبيل الله) وهو (المجاهد) المتلبس به أو الشارع في سفره حيث احتاج لسفر فيعطى له (ولو غنيا) ما ينفقه في غزوه (و) يشتري له بها (آلته) أيضا ومنله المراتب والحارس والجاسوس فلا يشترط إسلامه فإن كان مسلما اشترط في إعطائه كونه غير هاشمي وإن كان كافرا فلا يشترط لأن الكفر منع حرمة ولا يبنى منها سور يتحصن به أو مركب للمجاهدين (و) الصنف الثامن (ابن السبيل) وهو (الغريب) مسلم حر غير هاشمي بشروط ثلاثة اثنان وجوديان والثالث عدمي أشار لأولها بقوله (محتاج لما يوصله) لبلده فتعلق يوصله محذوف كما علمت وأما قوله (في غير معصية) وهو الشرط الثاني فتعلق بغريب لما فيه من راحة الفعل أي بأن يكون متغربا لمباح فإذا كان وجوديا فإن تغرب لمعصية لم يعط منها ما يوصله ولو خيف عليه الموت في بقاءه إلا أن يتوب فيعطى منها ولو لم يخف عليه الموت بعد التوبة كما استظهره بعض أشياخ الأجهوري وهذا إذا كان عاصيا بسفره وأما فيه فلا ينبغي أن يمنع إعطاؤه كما في التيمم والقصر وظاهر قوله لما يوصله أنه غير محتاج لما ينفقه وهو كذلك فإن احتاج له أعطى أيضا والشرط الثالث العدمي قوله (ولم يجد مسافرا وهو ملء ببلده) أي والحال أنه ملء ببلده فهو عدمي مشروط بوجودي فإن وجد فهو غني ببلده فلا يعطى فإن وجد وهو فقير كان وجوده كعدمه وأولى إن لم يجد وهو فقير فيعطى في صورتين ويصدق أنه غريب إذ لا يجد من يعرفه بذلك الموضع وظاهره بغير يمين فإن جلس نزعته منه كالغازي إذا أخذ منها ليفزو به فإنها تنزع منه حيث لم يغز الآن ويسوغ له الأخذ منها بوصف الفقر أو غيره فلا تؤخذ منه (ويندب) لتولي تفرقتها إماما أو مالكا (إيثار المضطر) على غيره من البلدان والأصناف على بعضها فيؤثر بعضها على بعض فيقدم المسكين على الغير (دون عموم الأصناف) فلا يندب فيجوز دفع جميعها لصنف واحد مع إمكان تميمهم ولو العامل إذا أتى بالمشي اليسير الذي لا يساوي تعبها لشخص واحد من صنف عند مالك وأبي حنيفة لأن اللام في قوله تعالى «إنما الصدقات للفقراء الآية» لبيان المنصرف والاستحقاق أي إنما الصدقات مستحقة للفقراء الخ ولا يلزم من الاستحقاق الإعطاء بالفعل لذلك ومحل عدم ندب تميم الأصناف إلا أن يقصد رعي خلاف الشافعي فيندب لأن الشافعي يقول وجوب تميم الأصناف إذا وجدوا ولا يجب تميم أحادهم إجماعا لعدم الامكان (وبجوز) في الزكاة (إخراج الذهب عن الورق) الذي لزمه زكاته (وعكسه) من غير أولوية لأحدهما عن الآخر وجد مسكوك أم لا وأما إخراج الفلوس عن أحد النقيدين فالمشهور الاجزاء مع الكراهة وعلق بإخراج قوله (يصرف وقته) أي الإخراج ولو بعد وجوبها بمدة (مطلقا) ساوي صرف وقت الوجوب أو زاد عليه أو نقص وسواء ساوي الصرف الشرعي وهو عن كل عشرة دراهم دينار أو خالفه بنقص أو زيادة وإذا وجب نصف دينار

السكة ولو في نوع وتجب نيتها وتفرقتها بموضع الوجوب أو قربه إلا لأعدم فأكثرها له بأجرة من
النقء، وإلا بيعت واشترى مثلها كعدم مستحق، وإن تلف جزء نصاب ولم يمكن الأداء سقطت

مسكوك في عشرين ديناراً مسكوكه ووجد ذلك النصف مسكوكاً تعين وإن لم يوجد مسكوكاً وأخرج
عنه من غير نوعه ورقاً أخرجه (بقيمة السكة) التي في المخرج عنه وهو القدر الذي وجب للفقراء في النوعين
اتفاقاً وإذا أخرج عنه تبراً أو مكسوراً لعدم وجود نصف مسكوك فلا يراعى وزنه فقط بل يراعى وزنه
وقيمة السكة لأنه لسكته أزيد في الصرف من وزنه تبراً أو مكسوراً لأنه كما ثبت للفقراء حق في سكة
الذهب حين أخرج عنه ورقاً وجب أن يثبت مثله في إخراج نوعه من تبر أو مكسور احتياطاً لجانب
الفقراء وإليه أشار بقوله (ولو) كان المخرج (في نوع) أى في نوعه فالتنوين عوض عن الضمير خلافاً
لقول ابن حبيب لا تعتبر قيمة السكة في إخراج النوع عن نوعه فعلم مما مر أنه إذا اتحد نوع المخرج
والمخرج عنه صنفاً كان يكون كل منهما مسكوكاً فالأمر ظاهر وإن كان المسكوك هو المخرج عنه
وهو القدر الذي وجب للفقراء اعتبرت قيمة سكته وإن كان بالعكس اعتبر وزن المخرج عنه كمن وجب
عليه مثقال تبر فلا يخرج عنه ديناراً مسكوكاً وإن كانت قيمته تزيد على قيمة مثقال التبر لأن وزن الدينار
أقل من وزن مثقال التبر بل يخرج عنه وزنه من المسكوك ولا يعتبر زيادة قيمة سكة وكذا من وجب
عليه ربع عشر قطع فضة عنده وزن مائتي درهم شرعية فيخرج عنها من الفضة المسكوكه وزنها ولا يعتبر
زيادة قيمة سكتها (وتجب نيتها) أى الزكاة على مذك عن نفسه أو عن صبي أو عن مجنون عند عزلها
أو إخراجها للفقراء وإن يعلمه أو لم يعلم بانها زكاة على المشهور خلافاً لمن قيد باشتراط الاعلام بها أو العلم
فإن أخرجت بغير نية ولو جهلاً أو نسياناً لم تجز ولا تجوز سرقة من مال من لا يزكى بقدر ما عليه أفقد
النية وإذا نوى رب مال بما يسرق منه الزكاة لم تنفذ هذه النية لأن شرطها عند عزلها أو دفعها كما مر
هذا هو المشهور في المسألتين وإن بحث الأجهوري في الأولى قائلاً ينبغي الجواز إذا علم من شخص
أنه لا يخرجها بمال وليس ثم خافكم بكرهه على إخراجها لأن براءته منها على قول خير من بقائها بذمته على كل قول
(و) تجب (تفرقتها) على الفور (بموضع الوجوب) وهو في الحرث والماشية الموضع الذي جبيت منه مع وجود مستحق
به وفي النقد موضع المالك وإن كان المال ببلد آخر كما يدل عليه قوله فيما يأتي وزكى مسافر الخ وأوفى قوله
(أوقربه) تنويعية والمراد به دون مسافة القصر لأنه في حكم موضع الوجوب واستثنى من مقدر هو لافي
غير ذلك قوله (إلا لأعدم) في غير موضع الوجوب أو قربه إن كان على مسافة القصر فأكثر (فأكثرها له)
ينقل وجوباً فإن لم ينقل شيئاً أو نقلها كلها فالظاهر الأجزاء فيهما ومفهوم أعدم إن كانوا مثل تجزىء
لا دون فلا تجزىء وإذا نقل أكثرها كما هو الواجب فإنه يكره عليها (بأجرة من النقء) بيت المال في معشر
أو ماشية (وإلا بيعت) هنا (واشترى مثلها) هناك إن أمكن وإلا فرق الثمن عليهم كالعين (كعدم مستحق)
ببلد الزكاة فتنقل كلها بأجرة من النقء وإلا بيعت واشترى مثلها (وإن تلف) بغير تفريط (جزء نصاب)
وأولى جميعه بعد الحول بدليل قوله (و) الحال أنه (لم يمكن الأداء) منه بعد الحول لعدم مستحق أو لعدم

كعزلها عند الحول فضاعت لاقبله ولا إن ضاع أصلها وضمن إن أخرها عن الحول أو أدخل عشره
مفرطاً لا محصناً ، وتؤخذ من تركه الميت وكرها وإن بقتل وزكى مسافر مامعه وما غاب إن لم
يكن مخرج ولا ضرورة .

إمكان الوصول أو لغية المال (سقطت) زكاته وسيأتي مفهوم لم يكن الأداء وشبه في سقوط الضمان مع
عدم الامكان قوله (كعزلها) عن ماله (عند الحول) مستحقها ناوياً بها الزكاة (فضاعت) أو تلفت بغير
تفريط وغير إمكان أداء فانها تسقط فان وجدها بعد ذات لزمه إخراجها ولو كان حينئذ فقيراً مدنياً (لا) إن
عزلها (قبله) فضاعت فانه يضمنها أمين لتزولها عندلها منزلة العدم ويعتبر ما بقى (ولا إن) عزلها بعد الحول
و (ضاع أصلها) بتقصير أم لا يمكن أدائها قبل ضياعه أم لا فلا تسقط ويجب انفاذها وأما وعزلها قبل
الحول وتلف أو ضاع أصلها فلا يلزمه انفاذها ثم صرح بمفهوم لم يمكن الأداء فقال (وضمن إن أخرها)
أيما (عن الحول) حتى تلفت مع إمكان الأداء ، لا يوماً واحداً فلا يضمن إلا أن يقصر في حفظها فيضمن
ولو مع عدم إمكان الأداء (أو أدخل) بيته (عشره) مفرداً أو في جملة زرعه بعد حصده وذروه فضاع
حال كونه (مفرطاً) في حفظه بأن يمكنه الأداء قبل ادخاله أو لا يمكنه وقصر في حفظه حتى تلف فيضمنه
(لا) إن أدخله (محصناً) بأن لم يمكن الأداء وتلف بغير تفريط في حفظه فلا ضمان (وتؤخذ) الزكاة (من)
رأس (تركه الميت) إن اعترف بحلولها وأوصى بإخراجها كالحرث والماشية مطلقاً فإن أوصى بها ولم يعترف
بحلولها فمن الثالث (و) تؤخذ (كرها وإن بقتل) ويجزئه نية الإمام على الصحيح ويؤدب والظاهر أنه إن
قتل أو قتل فكالبأغية لصدق حدها عليه (وزكى مسافر) حل الحول على ماله (مامعه) منه (وما غاب) عنه
غير قراض أو بضاعة أو مودع بل بيته وزكاة الغائب بشرطين (إن لم يكن مخرج) عنه بتوكيل أو يكون
الإمام يأخذها ببلده (ولا ضرورة) عليه من نفقة ونحوها فيما يخرجها مما معه عن الغائب بل وكذا الحاضر
فإن اضطر أي احتاج آخر لبلده فإن كان الغائب قراضاً فتقدم أنه يزكاه أن حضر وصبر إن غاب
والبضاعة والوديعة تنعدهن فيهما الزكاة بتعدد العام لكن يصبر للقبض ولما أنهى الكلام على زكاة الأموال
أتبعه بالكلام على زكاة الأبدان وهي زكاة الفطر واختلف في وجه إضافتها للفطر فقيل من الفطرة وهي
الحلقة لتعلقها بالأبدان وقيل لوجوبها بالفطر فقيل الجائز من آخر رمضان وقيل الواجب بفجر يوم العيد
وينبئ عليه الخلاف الآتي في وقت الخطاب بها وحكمة مشروعتها الرفق بالفقراء في اغنائهم عن السؤال
وإنما قدم عليها زكاة الأموال وإن كان متعلقها أشرف من متعلق زكاة الأموال وهي الأبدان فانها
أشرف من الأموال لأن زكاة الأموال دعامة من دعائم الإسلام ولما وقع خلاف في وجوبها وسنيتها
والمشهور الوجوب أشار له بقوله

﴿ فصل ﴾

زكاة الفطر واجبة بالسنة وهل بغروب ليلة العيد أو بفجره خلاف ؟ وهي صاع فضل عن قوته وقوت عياله وإن بتسليف من أغلب القوت من معشر أو أقط إلا أن يقتات غيره عن

« فصل »

(زكاة الفطر واجبة) وجوب الفرائض ثابتا (بالسنة) على المشهور لما في الترمذي بعث رسول الله ﷺ مناديا ينادي في حجاج مكة ألا إن صدقة فطر واجبة على كل مسلم ذكره بهرام وغيره وبعث المنادي يحتمل في السنة الثامنة وهي سنة الفتح أو التاسعة أو العاشرة والأول أظهر ووجه بعضهم من أن فرضها في السنة الثانية ومكة حرب فجعلها المدينة زاعما أن بعث المنادي إنما يكون عقب الفرض قال ولوقلنا إن البعث بعد فلم خصها مع أنه فرض في السنة الثانية أمور كثيرة كزكاة المال والصوم انتهى وهذا توهم للراوي بمجرد توهم المعارضة وهو معيب عند المحققين وأما زعم أن البعث إنما يكون عقب الفرض فغير لازم إذ لم يقل بعث حين فرضت وكذا لا يشكل عدم بعث المادي في غيرها للفرق بين الصوم والزكاة وبين الفطرة لعلم حكمهما من القرآن دونها وقيل وجوبها بالكتاب فقيل من عموم آيات الزكاة وقيل بدليل خاص وهو قوله تعالى « قد أفلح من تركي » أي أخرج زكاة الفطر « وذكر اسم ربه فصلي » أي صلاة العيد والمشهور كما قال اللخمي إن معنى تركي تطهر بالإيمان وإنما يقال فيمن تركي أي أدى الزكاة ومعنى صلى أتى بالصلوات الخمس على أنه ليس في الآية أمر وإنما تضمنت مدح من فعل ذلك ويصح المدح على المنسوب والاعم لا دلالة له على الاختصاص ولعل وجه استدلال الغير بذلك مع ظهور ما للخمى أن المدح يقتضى الطلب والأصل فيه الوجوب حتى ثبت دونه (وهل) وجوبها (بغروب ليلة العيد) بناء على أن الفطر الذي أضيفت إليه الفطر الجائز (أو بفجره) أي فجر يوم العيد بناء على أن الفطر الذي أضيفت إليه الفطر الواجب الذي يدخل وقته بطولوع الفجر (خلاف) ينبغي عليه أن من أبس من أهلها وقت الغروب على الأول أو وقت الفجر على الثاني سقطت عنه ولو صار من أهلها بعد من مات أو بيع أو طفت باننا أو أعتق قبل الغروب سقطت عنه وعن البائع والمطلق والمعنى اتفاقا وبعد الفجر وجبت على من ذكر اتفاقا وفيما بينهما القولان فتجب في تركة الميت وعلى المطلق والمعنى والبائع على الأول وعلى المشتري والعتيق والمطلقة وتسقط عن الميت على الثاني وإن ولد أو أسلم قبل الغروب وجبت اتفاقا وبعد الفجر سقطت اتفاقا وفيما بينهما القولان الوجوب على الثاني لا على الأول (وهي) أي قدر زكاة الفطر (صاع) وهو أربعة أمداد كل مد ملء يالدين المتوسطين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين وقوله (فضل) صفة صاع (عن قوته وقوت عياله) يوم الفطر ولو خشى الجوع فيها بعده على المشهور والمراد بقوت عياله اللازم له (وإن) قدر على ذلك الفاضل (بتسليف) يرجو القدرة على رفائه على المشهور وإذا كانت تجب مع قدرة على التسليف فلا تسقط بالدين السابق عليها بالأولى ويكون الصاع (من أغلب القوت) بالبلد وبينه وبين نوعه بقوله (من معشر)

نفسه وعن كل مسلم يمونه بقرابة . أو زوجية وإن لأب أورك ولومكاتبنا والمشتك والمبعض بقدر الملك ولا شيء على العبد ويستحب إخراجها بعد الفجر وقبل الصلاة ومن قوته الاحسن

قمح شعير وزبيب سلت تمر مع الارز ودخن ذرة

فليس المراد بالمعشر كل ما يخرج عشره بل هذه الثمانية فقط (أو أقط) بفتح الهمزة وكسرها وتكسر القاف على الأول وتسكن على الثاني خثر اللبن المخرج زبده (الأن يقتات غيره) أى غير ما ذكر من المعشر والأقط من علس أولحم أولبن أو غيرهم فيخرج من ذلك الغير حيث لم يوجد شيء من الأنواع التسع والحاصل أنه إذا كان القوت واحدا من التسعة فانه يخرج مما غلب اقتياته فان لم يقتت شيء من التسعة واقتت غيرها فانه يخرج ما غلب اقتياته من غير التسعة أو مما انقرد بالاقتيات من غيرها وهذا حيث لم يوجد شيء من التسعة في المسألتين فان وجد شيء منها أخرج منه ان كان الموجود منها واحدا فان تعدد خير فى الإخراج من أي صنف منها والواجب صاع (عن نفسه) أي المكف (و) صاع (عن كل مسلم) لا كافر (يمونه) بالتخفيف من مانه مونا إذا احتمل مؤنته وقام بكفائته كفاي الصحاح أى تلزمه نفقته (بقرابة) فيخرج الأب عن ولده الفقير مطلقا وإن لم يعلمه والابن عن أبويه الفقيرين فان أخرجها الأب عن ابنه الغنى فان صغر فكذلك وإن بلغ فلا بد من إعلامه لانه لا بد فى الزكاة من النية على المذهب وإعلامه قائم مقامها ومثله من تطوع عنه بزكاة الفطر غيره (أوزوجية) فيخرج الزوج ولوعبدا عن زوجته ولوتعددت فان كانت حنفية وهو مالكي فينبغى أن يكون الراجح اعتبار مذهبه وقيل يخرج عنها مدين من القمح رعياء لمذهبيها وشمل قوله زوجة الامة التى دخل بها أودعى الى الدخول (وإن) كانت الزوجة (لأب) أما أو غيرها حيث كان الأب فقيرا ويخرج أيضا عن خادم زوجته وزوجة أبيه إن كان رقيقا لا بأجرة وإن لزمه نفقته كن يمونه المزكى بالتزام من ربيبة أو أجنبي أو بمحل كحامل بابتن يمونها لأجل حملها أو بأجرة كمن جعل أجرته طعامه فلا يلزمه فطرة من ذكر ولا فطرة عبد عبده ولا عبد مكاتبه وكذا لا يلزم - يدها العبد أو المكاتب فقوله (أورك) أى له فيخرج رقيق رقيقه لأنه لا يمونهم إذ نفقتهم على سيدهم ولا يزكى عنهم سيدهم أيضا لعدم استقرار ملكه وبالغ على الرقيق بقوله (ولو مكاتبنا) مع أن السيد لا يمونه إذ نفقته على نفسه لأن الأصل أن السيد يمونه ولكنه بكتابتة اشترط عليه ما هو لازم للسيد فلم تسقط زكاة فطره على السيد (و) العبد (المشتك) بين اثنين فأكثر أحرارا (و) العبد (المبعض) الذى بعضه حر زكاته فيهما . بقدر الملك ولا شيء على العبد (فى الثانية فى مقابلة البعض الحر وكذا العبد المشترك بين حر وعبد فيخرج الحر عن حصته ولا شيء على العبد فى حصته وإذا وجبت نفقة الأب الفقير على متعدد من أولاده فزكاة فطره على جميعهم ومقتضى كلام سند أن الابن إذا ألحقته القافة بأب متعدد فكذلك فان كانا اثنين فعلى كل النصف أو ثلاثة فالثلث وهكذا (ويستحب إخراجها بعد طلوع (الفجر وقبل الصلاة) للعبد ولو بعد العذر وإلى المصلى وكره تأخيرها لطلوع الشمس فان لم يوجد مستحق فى الوقت المندوب فعزلها كإخراجها فى تحصيله (و) يستحب إخراجها (من قوته الاحسن) من

وعزيلة القمح إلا الغلات ودفعها لزوال فقر ورق يومه وإخراج المسافر ويجوز إخراج أهله عنه وإخراجها قبله بكاليومين مطاقا ودفع صاع المسكين وأصع لواحد ولا تسقط بمضى زمنها وإنما يدفع لحر مسلم فقير

باب

صوم رمضان واجب على البالغ إذا ثبت بكال شعبان أو برؤية عداين أو مستفيضة فإن

قوت أهل البلد أو من أغلب قوتهم لا إلا حسن من قوته إذا اختلف (و) يستحب (عزيلة القمح) وغيره (إلا الغلات) فتجب غربلته إن زاد غلته على الثلاث قال القرافي ولا يجزئ المسوس الفارغ بخلاف القديم المتغير الطعم عندنا وعند الشافعي (و) يستحب (دفعها) لأجل مولاد ولد له و (لزوال فقر ورق يومه) ظرف لزوال أى يوم الفطر بعد فطره لا لدفع أى يستحب لمن زال فقره أو رقه يوم الفطر أخرجها عن نفسه ويجب على سيده إخراجها عنه (و) يستحب (إخراج المسافر) في الحالة التي يخرج عنه أهله وإلا وجب عليه الإخراج (ويجوز إخراج أهله عنه) إن اعتاده أو أوصاهم وتكون وصيته بمنزلة النية وإلا لم تجز عنه لفقد النية وكذا يجوز إخراجهم عنهم والمعتبر في القسمين أغلب قوت المخرج عنه (و) يجوز (إخراجها) أى زكاة الفطر (قبله) أى قبل وقت الوجوب (بكاليومين) والثلاثة (مطلقا) دفعها هو بنفسه أو دفعها لمن يفرقها على المشهور وقيل محل الأجزاء إذا دفعها لمن يفرقها فان فرقها بنفسه فلا تجزئ ومحل الخلاف إن لم يبق بيد الفقير لوقت الوجوب وإلا أجزاء اتفاقا (و) يجوز (دفع صاع لمسكين وأصع لواحد) نبه بهذا على مخالفة هذه الكفارة البين والظهار والصيام (ولا تسقط) زكاة الفطر أى لا يسقط طلبها وجوبا فيما يجب وندبا فيما يندب (بمضى زمنها) مع يسره فيه، سند ولا يأتى مادام يوم الفطر باقيا فان أخرها عنه أى من وجبت عليه أتم مع القدرة (وإنما يدفع لحر مسلم) غير هاشمي (فقير) زكاة على المشهور فتدفع لمالك نصاب لا يكفيه إمامه وأولى المسكين وأفاد بالحصر مع كون المسلمين أولى أنها لا تدفع لمن يلبسها ولا لمن يحرسها ولا لبقية الأصناف الثمانية ولا الجاني لها قال في الشامل ولا بأس بدفعها لأقاربه الذين لا تلزمه نفقتهم على الأظهر وللرأة دفعها لزوجها الفقير ولا يجوز له هو دفعها لها ولو كانت فقيرة لأن نفقتها تلزمه ومن أسر بعد أعوام لم يقضها انتهى ولما أنهى الكلام على الصلاة والزكاة اللذين لم يقعوا في القرآن إلا مقترنين شرع في الكلام على الثالث، من أركان الاسلام وهو الصوم فقال

(باب)

يذكر فيه حكم الصوم وشروطه وما يتعاق بذلك من كفارة صغرى وكبرى وغيرها وهو لغة الإمساك والتنقل من حال لآخر فيقال للصمت ولركود الريح عن الهبوب ولوقوف الفرس وشرعا الإمساك عن شهوتي الفم والفرج أو ما يقوم مقامهما مخالفة للهوى في طاعة المولى في جميع أجزاء النهار بنية قبل الفجر أو معه إن أمكن فيما عدا زمن الحيض والنفاس وأيام الأعياد قاله في الذخيرة قوله أو ما يقوم مقامهما

(٢٩ عمروسى) أول

غيمت ولم ير فصبيحة يوم الشك ولا يجوز صيامه احتياطاً ولا يجزىء إن وافق ويصام عادة وتطوعاً وقضاء لنذر صاف ويندب إمساكه ليتحقق وكف لسان وتعجيل فطر وتأخير مسجور

أى الفم والفرج فيقوم مقام الفم الأنف ونحوه فإن الواصل منه للجوف أوله لخلق مفطر ويقوم مقام الفرج اللبس الموجب للفطر واعتنى بذكر شروطه فذكر أنها ثلاثة أقسام شروط وجوب فقط وشروط وجوب وصحة معا وشروط صحة فقط وأشار لشروط الوجوب وفي ضمنها حكمه فقال (صوم رمضان واجب) كتاباً وسنة وإجماعاً (على) الشخص (البالغ) ذكر أو أنثى حر أو عبد لا غير البالغ فلا يجب عليه فإن أطاقه في زمن دون زمن وجب فيما يطيقه فيه ومحل وجوبه بالشرطين المذكورين (إذ اثبت) بواحد مما يأتى لا إن لم يثبت فلا يجب وثبوته إما (بكمال شعبان) ثلاثين يوماً (أو برؤية عدلين) هلاله وهما الذكران المكلفان الحران المسلمان فلا يثبت برؤية عدل إلا في بلد لا اعتناء لهم بأمر الهلال فيلزمهم الصوم والمطر برؤية العدل وسواء أهله وغيرهم ولا بعدل وامرأة ولا عدل وامرأتين خلافاً لزاميها ولا فرق بين رمضان وغيره من المواسم كعروة من كل ما يتعلق برؤيته حكم شرعى كحلول دين أو إكمال عدة وأما إن أراد علم التواريخ فيقبل فيه الواحد والعبد والمرأة فإن ثبت برؤية العدلين ولم ير لغيرهما ليلة الحادى والثلاثين والسماء مصحبة وهما يكذبان ولا تقبل شهادتهما لاتباعهما على ترويج شهادتهما وكذا ما زاد عليهما ولم يبلغ عدد المستفيضة فصيام الحادى والثلاثون (أو) برؤية جماعة (مستفيضة) وهم كما قال ابن عبد الحكم أن يخبر عن رؤيته من لا يمكن تواطؤهم عادة على الكذب وإن كان فيهم نساء وعبيد ويعم الخطاب بالصوم سائر البلاد إن نقل ثبوت الهلال عند أهل بلد بالعدلين أو المستفيضة عن رؤية المستفيضة أو عن الحكم برؤية العدلين كنقله عن رؤيتهما من غير حكم كما قال الخطاب لكن لا بد أن توجد شروط النقل الآتية في باب الشهادة (فإن غيمت) السماء بالبناء للماعل (ولم ير) ليلة الثلاثين (فصبيحته) أى الغيم صبيحة (يوم الشك) أى اليوم المسمى يوم الشك (ولا يجوز صيامه) أى يكره على الراجح وقيل يحرم وهو ظاهر خبر عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم وهذا إذا صامه (احتياطاً) أى لأجل الاحتياط (و) إذا وقع وصامه كذلك فإنه (لا يجزىء) صومه (إن وافق) أنه من رمضان ولا بد من قضائه (و) يصام أى يؤذن في صومه أعم من أن يكون على جهة الجواز كما في قوله (عادة ونطوعاً) أى جاز الأقدام على صومه لها فلا ينافى ندبه أو الوجوب كما في قوله (وقضاء لنذر صاف) كنذر يوم الخميس أو يوم قدوم زيد فيوافق يوم الشك ويجزىءه إن لم يثبت كونه من رمضان وإلا لم يجزه عنهما وعليه قضاء يوم رمضان الحاضر ولا قضاء عليه للنذر لكونه معيناً وقتاً ويندب إمساكه) عن الفطر يوم الشك زمناً بقدر ما جرت العادة بالثبوت فيه (ليتحقق) الحال من صيام أو إفطار (و) يستحب (كف لسان) عن غير محرم وأما عن محرم فواجب في الفطر وبتأكده وجوبه في الصوم (و) يستحب (تعجيل فطر) بعد تحقق الغروب لخبر لا تزال أمتي بخير ما عجّلوا الفطر وأخروا السحور ورفقوا بالصعيف وبخالفه لليهود المؤخرين وقت فطرهم على وجه التشديد فيكره لذلك وأما من أخره لأمر عرض أو اختياراً مع اعتقاد كمال صومه فلا يكره ويندب كونه بالذى في خبر كان يفطر على رطبات فإن لم يجد

وصوم بسفر وصوم عرفة لغير الحاج وعاشوراء وتاسوعاء والمحرم ورجب وشعبان وتعجيل القضاء ومتابعته وفدية لهرم وعطش وصوم ثلاثة من كل شهر ويكره أن تكون البيض وستة من شوال

رطبات فتمرات فإن لم يجد حسا حسوات من ماء انتهى وحسا بالسین المهملة لا بالملنة لأنه ليس بمراد هنا وإنما ندب التمر وما في معناه من الحلويات لأنه يرد للبصر ما زاغ منه بالصوم كما حدث به وهب فإن لم يكن فالماء لأنه طهور ويقول عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت واغفر لي ما قدمت وما أخرت أو غير ذلك الحديث اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ذهب الظم وأبتلت العروق وثبت الأجر إن شاء الله فإن للصائم دعوة مستجابة قيل هي ما بين رفع اللقمة ووضعها في فيه انتهى (وتأخير سحور) لوقت لا يشك في العجز بفتح المهملة ما يتسحر به وأما بالضم فالفعل وفي البخاري كان بين سحوره والاذان قدر ما يقرأ القارئ خمسين آية وكذا يستحب أصل السحور لخبر تسجروا فإن في السحور بركة وإنه لا حساب فيه ولا في فطور الصائم ولا فيما يفضل من الضيف ولا فيما يؤكل مع الإخوان (و) يستحب (صوم بسفر) مبيح للفطر لقوله تعالى « وأن تصوموا خيرا لكم » ويكره الفطر بالشروط الآتية لعدم براءة الذمة واسهولة الصوم غالبا مع الناس بخلاف قصر الصلاة فإنه أفضل من إتمامه لبراءة الذمة به (و) يستحب (صوم) يوم (عرفة) وهو اليوم التاسع من ذي الحجة وهو يعدل سنتين ويوم التروية اليوم الثامن وهو يعدل سنة (لغير الحاج) وكره صوم كل منهما لحاج والفطر في حقه أفضل للتقوى على الوقوف ويستحب أيضا صوم بقية التسع واختلف هل يعدل كل واحد منهما شهرا أو شهرين أو سنة (و) يستحب صوم يوم (عاشوراء وتاسوعاء) بالمد فيهما اليوم العاشر من المحرم والتاسع وقدم عاشوراء لأنه أفضل من تاسوعاء (والمحرم) وهو أول الأشهر الحرم (ورجب) وهو الشهر المفرد (وشعبان) لخبر عائشة ما رأت المصطفى أكثر صياما منه في شعبان (وتعجيل القضاء) لكل صوم في الذمة موسع في قضائه رمضان أو غيره لمبادرته للطاعة في أول وقتها كالصلاة المؤداة في الوقت الموسع أما ما مضى في وقته كقضاء ما فات لعذر من كفارة متتابعة كظهار فواجب تعجيله ووصله (ومتابعته) أي القضاء لأن في القضاء متفرقا خلاف المبادرة المطلوبة لتراخي الآخر عن الأول (و) يستحب (فدية) وهي الكفارة الصغرى مد عن كل يوم (لهرم وعطش) بكسر الراء والطاء أي لا يقدر واحد منهما على الصوم في زمن من الأزمنة لما بناه من شدة العطش فإن قدر عليه في زمن غيره أخر إليه ولا فدية عليه لا وجوبا ولا ندبا (وصوم ثلاثة من كل شهر) غير معينة لخبر أبي هريرة أو صاني خابلي بثلاث لا أدعهن بالسواك عند كل صلاة وصيام ثلاثة أيام من كل شهر وأن أوتر قبل أن أنام انتهى وكان مالك يصوم أول يوم وحادي عشره وحادي عشره (ويكره أن تكون) الأيام (البيض) الليالي ثالث عشر الشهر وناليه وصفت الليالي بذلك ليياضا بالقمح وإنما كره صيامها مخافة اعتقاد وجوبها وفرارها من التحديد وهذا إذا قصد تعيينها أمالو كان على سبيل الاتفاق فلا (و) يكره صوم (ستة) أيام (من شوال) لمقندي به متصلة برمضان متتابعة

وذوق ملح ومقدمة جماع إن علمت السلامة وإلا حرمت وحجامة مريض وشروط وجوبه وصحته
النقاء من الحيض والنفاس فإن طهرت قبل الفجر وإن لحظة وجب ومع القضاء إن شككت والعقل فإن
جن سنين أو أغمى يوماً أو جله أو أقله ولم يسلم أوله فalcضاء وصحته الاسلام والنية وكفت نية لما يجب

وأظهرها معتقدا سنية اتصالها فإن انتفى قيد من هذه الأربع لم يكره (و) يكره (ذوق ملح) لطعام لينظر
اعتداله ولو اصابع يحتاج لذوقه وكره أيضا ذوق عسل وخل ونحوها وإذا وقع ونزل فإنه يجب عليه
أن يمجده (و) تكره (مقدمة جماع) كقبلة بقصد لذة أو وجودها لا لوداع أو رحمة وفكر ونظر (إن
علمت السلامة) من منى ومنى (والا) تعلم السلامة بأن علم عدمها أو شك (حرمت) ولا تحرم مع توهم
عدم السلامة وكلام اللخمي يفيد أنه لا حرمة مع الشك ولا شيء عليه إن لم يحصل شيء مما تقدم فإن حصل
فالقضاء والكفارة في المنى والقضاء في المنى (و) تكره (حجامة) أو فصاد (مريض) مخافة أن يؤدي
إلى فطره وهذا إذا شك في السلامة فإن علمت جازت وإن علم عدمها حرمت وأما الصحيح فلا تكره
له في حالة الشك فيخالف المريض في هذا وبوافقه في حالة علم السلامة وعدمها وأشار لشروط الوجوب
والصحة معا بقوله (وشروط وجوبه) أي الصوم (وصحته النقاء من) دم (الحيض والنفاس فإن طهرت)
أي رأت الحائض علامة الطهر ولو الجفوف لمعنادة القصة فلا تنتظرها لضيق الوقت (قبل الفجر وإن) كان
مقدار سبقة للفجر (لحظة وجب) عليها الصوم ولو لم تغتسل إلا بعد الفجر بل ولو لم تغتسل أصلا ولا
مفهوم لقوله قبل بل إن رأت علامة مقارنة للفجر ونوت صبح صومها ويجب عليها أيضا فيما يظهر لصحة
النية المقارنة للفجر (و) وجب الصوم عليها (مع القضاء) له أيضا (إن شككت) هل طهرت قبل الفجر أو
بعده شككت حال النية أو طرأ الشك بخلاف الصلاة لا تؤثر بقضاء ما شككت في وقته هل كان الطهر فيه
أم لا كشكها هل طهرت قبل الفجر أو بعده بحيث لم يبق من وقت الصبح ما تدرك فيه ركعة بعد الطهر
فلا تجب عليها صلاتها والفرق أن الحيض مانع من أداء الصلاة وقضاءها وهو حاصل وموجب القضاء
وهو الطهر مشكوك فيه وأما في الصوم فإنه مانع الأداء خاصة فلا يمنع القضاء (و) شرط وجوبه وصحته
(العقل) فلا يجب على مجنون ولا مغمى عليه ولا يصح منهما على تفصيل يأتي (فإن جن) يومين أو سنة
أو سنين بل ولو (سنين) فalcضاء بأمر جديد فلا ينافي عد العقل من شروط الوجوب والصحة (أو أغمى
يوما) من فجره لغروبه (أو جله) ولو سلم وقت النية ونوى (أو أقله) أي اليوم وهو مادون
الجل فيشمل النصف (ولم يسلم) في الأقل بالمعنى المذكور (أوله) بل كان وقت النية مغمى عليه
(فalcضاء) ولو تقدمت في المسألة الأخيرة نية الصوم أما بخصوص اليوم أو باندراجها في نية الشهر
لبطلانها باغتمائه قبل الفجر واستمراره لطلوعه ومفهوم لم يسلم أوله أنه إن سلم وقت النية ولو كان قبلها
مغمى عليه ولو أغمى عليه بعدها نصف اليوم فalcضاء لبقائها حيث سلم قبل الفجر بمقدار إبقائها وإن
لم يوقعها على المعتمد حيث تقدمت له نية تلك الليلة قبل الاغتماء أو باندراجها في نية الشهر وإلا فلا بد منها
لعدم صحته بدون نية والراجع أن الجنون في يوم واحد يفصل فيه كالاغتماء وترك التفصيل في المدة
القصيرة به وعكس في الاغتماء باعتبار الغالب فيهما والسكر الحرام كالاغتماء في تفصيله بل أولى منه

تتابعه إلا أن ينقطع بكمرض وترك جماع وإخراج منى ومذى وفيه وإيصال مائع لحلق وإن من غير فم أو مائع أو غيره لمعدته وإن بحقنة من مائع ويقضى في الفرض مطلقا وفي النفل بالعمد

والحلال كأنوم وبقى من شروط صحته وجوبه دخول شهر الصيام فصارت ثلاثة وأشار شروط الصحة فقط بقوله (و) شرط (صحته) فقط أربعة الزمان وهو من طلوع فجر الصادق إلى غروب الشمس خرج الليل فلا يصح فيه صوم لقابل الأداء فيه خرج أيام الحيض والنفاس وأيام الأعياد وثاني شروط الصحة (الاسلام) فلا يصح من كافر وإن وجب عليه لخطأهم به روع الشريعة على المشهور (و) ثانیها (النية) للصوم المعين وإن لم يستشعر به قرينة لله فقولهم في التعريف بنية التقرب المراد أن لا ينوى ما يضادها فلا يصح صوم بدونها فرضا أو نفلا ويشترط فيها أن تكون معينة بأن ينوى أداء فرض رمضان مثلا لتمييز العبادات بعضها من بعض وأن تكون جازمة فالنية المترددة باطله فمن نوى ليلة الشك صيام غد إن كان من رمضان لم يجزه إن ثبت بعد الفجر لعدم جزمها وأن تكون معينة ولو حكما لبشمل المقارنة للفجر وأول وقتها الغروب حتى الفجر ولا يضر ما حدث بعدها من الأكل والجماع والنوم بخلاف الانغماء والجنون والحيض والنفاس كما يأتي فلا تكفي النية قبل الغروب ولا بعد الفجر (وكفت نية لما يجب تنابعه) كرمضان وكفارته وكفارة القتل والظهار والذرا المتتابع لمن نذر صوم شهر بعينه وبندب التبييت كل ليلة أما ما لا يجب تنابعه كقضاء رمضان وكفارة اليمين وفدية الأذى فلا تكفي فيه النية الواحدة ولا بد من التبييت في كل ليلة (إلا أن ينقطع) تنابع ما يجب تنابعه (بكرض) أو حيض أو نفاس أو سفر فلا تكفي النية الأولى ولو استمر صوما في السفر أو المرض فلا بد من التبييت كل ليلة على المعتمد لعدم وجوب الصوم حينئذ وقيل لا يحتاج إلى تبييت نية (و) رابع شروط الصحة (ترك) كل مفطر من (جماع) أي مغيب حشفة أو قدرها ولو بدبر أو فرج ميتة أو بهيمة من بالغ لا من غيره فلا يفسد صومه ولا صوم موطوءته بالالفة حيث لا يوجد منها منى أو مذى (وإخراج منى) بقظة لا خروجه من نائم (و) إخراج (مذى) عن فكر أو نظر ولو غير مستدام لا إنعاط فلا قضاء فيه (و) إخراج (في) فإن استدعى خروجه بالقضاء إلا أن يرجع منه شيء ولو غلبة بالكفارة (وإيصال مائع لحلق) فإن وصل المائع إلى الحلق بالقضاء وإن رده وأما غير المائع كدرهم فلا قضاء فيه إذا رده بعد وصوله للحلق وهذا إذا وصل من النعم بل (وإن من غير فم) كاذن وأنف وعين فمن اكتحل نهارا ووصل إلى حلقة بالقضاء لا إن اكتحل ليلا فلا شيء عليه في هبوطه نهارا للحلق لأنه غاص في أعماق البدن فهو بمثابة ما ينحدر من الرأس إلى البدن ومن دهن رأسه نهارا فوجد طعم ذلك في حلقة أو جعل الخناء برأسه نهارا فاستطعمها بحلقه بالقضاء كما ذكره الخطاب وأما من حك رجليه بالحنظل فوجد طعمه في فيه أو قبض بيده على الثلج فوجد برودته في جوفه فلا شيء عليه (أو) إيصال (مائع أو غيره) أي المائع كدرهم (لمعدته) فإن وصل ما ذكر لمعدته من منفذ عال بالقضاء بل (وإن) وصل لمعدته (بحقنة) أي لسبب حقنه في دبر أو فرج امرأة لا إحليل (من مائع) بالقضاء أيضا والحقنة ما يعالج به الريح الغلاظ أو

الحرام لا لوجهه وتجب الكفارة على من تعمداً أكلاً أو شرباً بفم أو جماعاً أو رفع نية أو إخراج منى في نهار رمضان من غير جهل وتأويل قريب وهي إطعام ستين مسكيناً بالكل مدوه هو الأفضل

داء في المعدة يصب إليه الدواء من الدبر بآلة مخصوصة فيصل الدواء للأمعاء وما وصل للأمعاء من طعام حصل به فائدة الغذاء فإن الحقنة تجذب من المعدة ومن سائر الأمعاء عند الأطباء فصار ذلك من معنى ألا كل قلة سند واحتراز بالمنايع عن الجامد فلا قضاء فيه ولو فنائل عليها دهن (ويقضى) من أفطر (في المرض مطلقاً) أي عمداً اختياراً أو إكراهاً أو نسياناً كان حراماً أو واجباً كمن أفطر خوف هلاك أو غيره وجبت فيه الكفارة أم لا (و) يقضى (في النفل با) لفطر (العمد) ولو لسفر طراً عليه أو تطوع به فيه لا بالفطر ناسياً أو مكرهاً (الحرام) أي الذي يحرم الفطر معه لا غيره كما إذا أفطر لشدة جوع أو عطش أو خوف تجديد مرض أو زيادته أو أمر والديه أو شيخه أو سيده إذا تطوع به -يرادنه فلا يجب فيه قضاء ولا يجب الإمساك بقوله (لا) أن أفطر (لوجه) معطوف على معنى الحرام أي لغير وجه لا لوجه كما تقدم من أمر والديه دنية بالفطر شفقة عليه لا دامت الصوم أو أمر شيخه للطريقة الذي أخذ عليه أن لا يخالفه وألحق به بعض العلماء شيخة المعلم للمعلم فلا يحرم ولا يجب القضاء بخلاف العمد الحرام فيجب فيه القضاء ولو أفطر لأجل حلف شخص عليه بالطلاق الثلاث أو بتمام العصمة إلا أن يكون إذا حثته يتعلق قلبه بمن حلف بطلاقها أو بعقوبتها ويعاشرها ولا يتركها فيكون من الوجه أيضاً (وتجب الكفارة) الكبرى بخمسة شروط الشرط الأول التعمد والثاني الاختيار وهما مستفادان من قوله (على من تعمداً) فلا كفارة على ناس ولا على غير مختار كمن فعل شيئاً من موجباتها مكرهاً أو غلبة لعدم وصف هذه الثلاثة بالتعمد حقيقة إلا من استاك بجوزاء نهاراً عمداً وابتلعها غلبة فعلية الكفارة (أكل) مفعول تعمداً وماعطف عليه من قوله (أو شرباً) وما بعده واحتراز بقوله (بفم) مما إذا عمد بها بغيره كأنف وأذن وعين لأنها معاللة بالانتهاك ولأن هذه الأشياء لا تنشوف لها النفس (أو جماعاً) يوجب الغسل لا من غير بالغ فلا كفارة على موطوءته البالغة إلا أن تنزل ولا فيمن لا تطيقه ولا كفارة على بالغ وطئها لعدم غسلها إن لم ينزل (أو) تعمداً (رفع نية) في نهار رمضان وأولى ليلاحيث طلع الفجر عليه رافعاً لها وهذا إن رفض رفضاً مطلقاً أو معلقاً على أكل أو شرب وحصل نهاراً كان وجدت طعاماً أكلت وأكل لا إن علق على أكل ولم يوجد فلا كفارة ولا قضاء (أو) تعمداً (إخراج منى) غير جماع فعلية الكفارة إن كان بتقبيل لغير وداع أو رجمة وإن في غير فم أو بغير إنعاظ أو مباشرة أو لمس وإن خالف عاداته أو بادامة فكر أو نظر حيث كانت عاداته الانزال من إدامتهما أو الانزال تارة دون أخرى لا إن كانت عاداته السلامة فخالف عاداته وأمنى من إدامتهما فلا كفارة وأما لو أمنى بمجرد الفكر أو النظر من غير إدامة فلا كفارة عليه إلا أن يكثر منه بهجره حتى يصير مستنكحاً فلا قضاء عليه المشقة ومن أمنى إقبلة وداع أو رجمة فلا كفارة عليه وعليه القضاء وأشار للشرط الثالث بقوله (في نهار رمضان) متعلق بتعمد فلا كفارة في غير رمضان من قضاء أو كفارة أوظهار أو نحوهما أما لأن القياس

أو صيام شهرين أو عتق رقبة مؤمنة ولزم معها القضاء إن كانت عنه ولا قضاء في غالب قى.

لا يدخل باب الكفارة أو يدخله لكن لرمضان حرمة ليست لغيره والشرط الرابع أن لا يكون جاهلا وأشار له بقوله (من غير جهل) لحرمة فعله لجاهل حرمة كحديث عهد باسلام ظن أن صومه لا يحرم جماعه وجامع فلا كفارة عليه وأما جهل وجوبها مع علم حرمة فلا يسقط عنه الكفارة وأما جهل رمضان فتسقط معه الكفارة اتفاقا كن أفطر يوم الشك قبل ثبوت الصوم الشرط الخامس أن يكون متهاكاً للحرمة فالأول تأويل قريب وهو المستند إلى أمر موجود لا كفارة عليه وأشار له بقوله (و) من غير (تأويل قريب) واحتراز بالقرب من البعيد وهو المستند لعدم فقيه الكفارة والعبرة بالانتهاك حال الفعل حيث يتبين خلافه كما يفيد قول الخطاب من تعدد الفطر في يوم الثلاثين ثم ثبت أنه يوم العيد فلا كفارة عليه ولا قضاء وكذلك الحائض تفطر متعددة ثم علم أنها حاضت قبل فطرها فلا كفارة عليها بخلاف ما إذا أفطرت ثم أتتها الحيض فعليها الكفارة لأنها رافع الكفارة عن موجبها ومن أمثلة التأويل القريب إذا أفطر ناسيا فظن لفساد صومه الإباحة فتناول جواز الفطر ثانيا عمدا أو سافر دون مسافة القصر فظن إباحة الفطر فبنته وأصبح مفطرا أو لم يعتدل إلا بعد الفجر فاعتقد أن صوم ذلك اليوم لا يلزمه فأفطر عامدا فلا كفارة عليه في ذلك ومن أمثلة البعيد من رأى هلال رمضان فشهد عند الحاكم فلم يقبله لما منع فظن برد شهادته الإباحة فأفطر ومن تأنيه الحمى أو بآتيها الحيض في يوم فأفطر قبل حصولها ثم حصل وأولى إن لم يحصل فالكفارة في ذلك وانظر بقية أمثلة القريب والبعيد في الأصل (وهي) أي الكفارة الكبرى (إطعام) أي إعطاء وتمليك (ستين مسكينا) أي محتاجا فيشمل الفقير (لكل مد) بمدة عشر فلس فلا تجزئ غداء وعشاء خلافا لا يشبه وتعدد الكفارة بتعدد الأيام ولا تتعدد بالنسبة للفاعل في اليوم الواحد ولو حصل موجبها الثاني بعد إخراج الأول سواء كان الموجب الثاني من جنس الأول أم لا لبطان صومه في ذلك اليوم بالأول وأما بالنسبة للمفعول فتعدد على الفاعل الواحد في اليوم بوطئه لآمانه أو زوجاته (وهو الأفضل) من باقي أنواع الكفارة ولو تخليفة على المذهب وبحث فيه القراني بأنها إنما شرعت للزجر والملوك لا تزجر باطعام ولا عتق بل الصوم فهذا من النظر في المصلحة التي لا تأباها القواعد (أو صيام شهرين) ينوي بهما الكفارة (أو عتق رقبة مؤمنة) كاملة محررة للكفارة لا من يعتق عليه بقرابة أو تعليق كقوله إن اشتريته فهو حر سالمة من العيوب لا تجزئ معها كقطع أصبع كامل وعمى وبكم وجنون وإن قل ومرض مشرف وصمم وعرج شديد وجذام وبرص وسالمة من شائبة حرية ككتابة وتدير وعتق لأجل (ولزم معها) أي الكفارة (القضاء إن كانت) الكفارة (عنه) أي المكفر لا إن كانت عن غيره كما إذا وطئ أمته مطلقا أو زوجته مكرهة المسلمتين العاقلتين البالغتين فلا قضاء عليه ويكفر عنهما نيابة بغير الصوم وعن الأمة بغير العتق بل بالاطعام فقط إذ لا ولاء للأمة ومنهلهما الأجنبية إذا أكرهها على أن يجامعها وجامعها كفر عنها نيابة وهذا إذا أكرهها لنفسه فإن أكرهها لغيره كفر عنها ذلك الغير وطئها مكرها أو طائعا فإن كان طائعا كفر عن نفسه أيضا وإن كان مكرها على

أو ذباب أو غبار طريق أو دقيق أو كيل لصانعه ويجوز للصائم السواك كل النهار والمضمضة لعطش والاصباح بجانية والفطر بسفر قصر شرع فيه قبل الفجر ولم ينوه فيه وإذا قدم مفطرا ووجد

على الجماع ولا كفارة عليه عن نفسه على المعتمد ولا كفارة على من أكرهه عنه أيضا وأما لو أكرهه غيره على أكل أو شرب كفر المكره بالكسر دون المكره بالفتح (ولا قضاء في غالب قبيء) أى خرج غلبة قل أو كثر (أو) غالب (ذباب) لأن الصائم لا بد له من حديث والذباب يطير فيسبق لحلقه ولا يمكن الامتناع منه فأشبهه ريق القم والبعض ليس كالذباب إلا أن يكثر (أو غبار طريق) دخل الحلقة وإن لم يكثر الغبار وأما غبار غير الطريق ففيه القضاء على ما يظهر (أو دقيق أو كيل) أى مكيل حب ونحوه (لصانعه) راجع للدقيق وما بعده ومثله من يتولى الجبس بكيل أو طحن أو رفع من محل لآخر وكذا من يمسك طرف ما يوضع فيه المكيل حيث احتيج له فيما يظهر لأن العلة الاحتياج وقد وجد (ويجوز للصائم السواك) أى الاستياك وهو الفعل لأنه لا تكيف إلا به (كل النهار) وفاقا لأبي حنيفة وأراد بالجواز ما قابل المحرم لأن بعض المذكورات جائز جوازا مستوى الطرفين كالمضمضة للعطش وبعضها خلاف الأولى كالاصباح بالجناية وبعضها مكروه كالقسطر في السفر وبعضها مستحب كالسواك في بعض أحواله إذا كان لمقتضى شرعى من صلاة ووضوء وقراءة قرآن وذكر فمصب الجواز في كلامه على قوله كل النهار فلا ينافي الاستحباب لمقتضى وأما لغير مقتضى شرعى فحائز جوازا مستوى الطرفين أو يحمل كلامه على ما إذا كان لغير مقتضى وكرهه الشافعى وأحمد بعد الزوال لخبر الخلو فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والسواك بعد الزوال يذهب به وهو بضم الخاء وفتحها خطأ وقيل لغة قليلة قال صاحب المختصر ولا دليل فيه على الكراهة لأن الخلو هو ما يحدث من خلو المعدة وذلك لا يذهب السواك فإن قيل وإن لم يذهب فهو يخففه وهو أثر عبادة فلا ينبغي إزالتها ولا تخفيفها كدم الشهيد قلنا المصلى يناجى ربه فيندب تطيب فيه بخلاف الشهيد (و) تجوز (المضمضة لعطش) وحر ولغيرها مما تطلب فيه أخرى وأما واجب نكراهة لأن فيه تفريرا فإذا تضرع لعطش أو غيره ثم ابتلع ريقه فلا شيء عليه إذا ذهب طعم الماء وخلص ريقه (والاصباح بجانية) ولو مع العلم بها وهو خلاف الأولى (و) يجوز بمعنى يؤذن فالمراد بكره كإمرا (الفطر بسفر) أى تبيته فيه بشروط أن يكون سفر (قصر) لا أقل فلا يجوز وأن يكون (شرع فيه) بأن أتى محل بدء القصر المتقدم في فصل السفر لا إن لم يشرع فلا يجوز وأن يحصل الشروع (قبل الفجر) فإن بيت نية الفطر قبل الشروع فيه بأن طلع الفجر قبله وهو رافع لنية الصوم كفر مطلقا أو بيت الصوم ثم أفطر قبل الشروع كفر أيضا مطلقا متأولا أولا قبل عزمه وشروعه وكذا بعد عزمه إن أفطر غير متأول أو تأول ولم يسافر يومه فإن تأول وسافر يومه لم يكفر كما أنه إن بيت الصوم في الحضر ثم سافر بالفعل بعد الفجر فأفطر فلا كفارة عليه تأول بفطره أم لا حصل منه قبل ذاك عزم على السفر قبل الفجر أم لا ومن شروط جواز الفطر في السفر أن لا يبيت الصوم في السفر وإليه أشار بقوله (ولم ينوه) أى الصوم (فيه) أى في السفر فإن بيت الصوم في السفر فلا يجوز الفطر

زوجته طهرت فله وطؤها وفي مرض خاف زيادته أو تماديه ويجب إن خاف هلاكا أو شديد
أذى كحامل ومرضع لم يمكنها استئجار أو غيره خافتا على ولديهما وإطعام مده صلى الله عليه وسلم
على من فرط في قضاء رمضان إلى مثله عن كل يوم يقضيه لمسكين إن أمكن القضاء لشعبان

فإن أفطر فالكفارة وسأل سحنون ابن القاسم عن الفرق بين من بت الصوم في الحضر ثم أفطر بعد أن
سافر بعد الفجر من غير أن ينويه فلا كفارة عليه وبين من نوى الصوم في السفر ثم أفطر فعليه الكفارة
فقال لأن الحاضر كان من أهل الصوم فيخرج مسافرا فصار من أهل الفطر فسقط عنه الكفارة والمسافر
كان مخيرا في الصوم والفطر فلما اختار الصوم وترك الرخصة صار من أهل الصيام فعليه ما على أهل
الصيام من الكفارة (وإذا قدم) المسافر نهرا حال كونه (مفطرا ووجد زوجته طهرت) من حیضها
نهرا (فله وطؤها و) يجوز الفطر (في مرض) موجود (خاف) بقول طبيب أمين أو بتجربة نفسه
أو موافق مزاجه (زيادته أو) خاف (تماديه) أو حصل لمريض بصومه شدة وتعب لا إن خاف حصولهما
(ويجب) الفطر للمريض الذي الكلام فيه وكذا الصحيح (إن خاف) بصومه (هلاكا أو شديدا)
أي أذى شديدا فهو من إضافة الصفة لموصوفها بقول أهل المعرفة لأن حفظ النفوس واجب ما أمكن وهذا
كلا استثناء من قوله في مرض الخ فكأنه قال إلا إن الخ فيجب وشبه في الحكيم السابقين للمريض جواز
الفطر ووجوبه فقال (كحامل ومرضع لم يمكنها) أي المرضع (استئجار) لعدم مال أو مرضعة أو لم
يقبلها (أو غيره) أي الاستئجار وهو رضاعها بنفسها أو غيرها مجانا أي لا يمكنها واحد منهما كافي قوله
تعالى « ولا تطع منهم آثما أو كفورا » أي لا تطع واحدا منهما (خافتا) من الصوم (على ولديهما)
أحد الأمرين السابقين فيجوز فطرهما لخوف ضرر يسير ويجب لخوف هلاك أو شديد أذى وأما على
أنفسهما فقد دخل في عموم قوله وفي مرض لأن الحمل مرض والرضاع في حكمه قال الشيخ سالم وانظر
هل اباحة النظر شاملة لمن ترضع ولد غيرها فاني لم أره لكن قال صاحب المختصر في توضيحه وينبغي أن
يكون ولد غيرها كذلك إذا كانت محتاجة انتهى والمشهور أن المرضع إذا أفطرت تطعم وجوبا عن كل يوم
مدا دون الحامل فلا إطعام عليهما إذا أفطرت لأنها مريضة (و) يجب (إطعام مده صلى الله عليه وسلم) على من فرط في قضاء
رمضان ولو عبدا أو سفيها كان التفريط حقيقة أو حكما كناسي القضاء لا المسكره على تركه والجاهل
بتقديمه على رمضان إلى له فليس بمفريط كسافر ومريض وهذه الكفارة الصغرى (إلى مثله) أي إلى
أن دخل عليه رمضان الثاني ولا يتكرر بتكرر المثل (عن كل يوم يقضيه لمسكين) متعلق يجب أي يجب
عن كل يوم إطعام مد وبندب كونه مع القضاء كما شرع يقضى يوما أخرج مدا أو بعد قضاء كل يوم
أو بعد فراغ أيام القضاء يخرج جميع الامداد فان أطعم بعد دخول رمضان الثاني وقبل القضاء خالف
المدوب وأجزأ فان قدم الإطعام وقت إمكان القضاء بشعبان فلا يحزى إذ لا وجوب عليه مع الامكان
بشعبان كما يأتي ويجب أن يكون كل مد لمسكين فلا يجزى أن يعطيه مدين عن يومين ولو أعطاه كل

واحد في يومه حيث كان التفريط بعام واحد فان كاتا عن عامين جاز وكذا إن تغاير السبب كمرضع
أفطرت وفرطت لكن مع الكراهة ولا يجزيء أيضا إعطاء المد لمسكينين حتي يكمل لكل مد ومحل اطعام
المفرط (إن أمكن القضاء) لما عليه (بشعبان) بان فرط في شعبان بقدر ما عليه من رمضان احترازا عما
إذا لم يمكن كما إذا حصل له عذر من مرض أو حيض أو نفاس أو جنون أو إغماء في شعبان بقدر ما
عليه فلا اطعام عليه ادمم التفريط فليس المراد بشعبان كله بل بقدر ما عليه من عليه خمسة أيام مثلا من
رمضان ثم ترك قضاءها أول شعبان وأخرها إلى أن بقي منه خمسة أيام مرض إلى أن دخل رمضان فلا
إطعام عليه

(خاتمة)

الاعتكاف مستحب على المشهور لاسنة وأركانها المعتكف بالكسر وهو المسلم المميز وهو من إذا كلم
بشيء من مقاصد العقلاء ففهمه وأحسن الجواب عنه ولا ينضبط بسن كبيرا كان أو صغيرا حرا أو عبدا
ذكرا أو أنثى فلا يصح من كافر ولا من غير مميز كصبي أو جنون ومطلق صوم سواء قيد بزمن من
كرمضان أو سبب كنذر وكفارة أو أطاق كتنطوع ولو نذر الاعتكاف فلا يتعين له صوم ومسجد مباح
لعموم الناس أقيمت فيه جمعة أم لا إلا أن يكون المعتكف ممن تلزمه الجمعة وأراد اعتكاف أيام تأخذه
فيها الجمعة فلا يعتكف إلا في الجامع الذي تصح فيه الجمعة فإن اعتكف في غيره ودخل وقت الجمعة وجب
عليه الخروج لها وبطل اعتكافه فإن لم يخرج أتم والظاهر عدم بطلانه لعدم ارتكابه كبيرة كما يخرج
وجوبا لمرض أو بنية أو أحدهما وبطل اعتكافه لاجتماعهما أو أحدهما بعد موت الآخر فلا يخرج كما
لا يخرج لشهادة وإن وجب عليه وليؤدها بالمسجد أو تنقل عنه ويبطل أيضا بالردة وبالسکر الحرام ليلا
وبتعمد إبطال الصوم والكبائر على أحد قولين مشهورين والآخر لا يبطل وبالجماع مطلقا مباحا أم لا
ليلا أو نهارا نسيانا أو عمدا وبمقدماته من قبلته واس ومباشرة بقصد أو وجدان لذة وإن لحاض ناسية
اعتكافها وأقله يوم وليلة وأكثره عشرة أيام وقيل أقله عشرة لأنه عليه الصلاة والسلام لم ينقص عنها
وأكثره شهر ويكره ما زاد عليه وتظهر فائدة الخلاف فيمن نذر اعتكافا ودخل فيه ولم يعين فيلزمه الأقل
بناء على القولين ويكره للمعتكف أن يأكل بين يدي المسجد بفناءه أو رجبته الخارجة عنه فإن أكل خارجا
عن ذلك بطل اعتكافه وأن يعتكف غير مكفي وله الخروج حينئذ لشراء طعام ونحوه ويندب أن يكون
من أقرب الأسواق إلى المسجد ولا يقف مع أحد يحذنه ولا يمكث بعد قضاء حاجته زمنا ولا يقضي دينه
ولا غيره فإن فعل شيئا من ذلك فسد اعتكافه ويكره أن يدخل منزله القريب وبه أهله لقضاء حاجته
وإلا بطل في الأول ولم يكره في الثاني فإن دخل أسفل القريب وأهله في العلو فلا يكره أيضا كما لا يكره
مجي زوجته إليه في المسجد وأكلها معه وحديثها معه لأن المسجد وازع أي رادع عن نحو الجماع ومقدماته
ولا وازع في المنزل وأن يشتغل بعلم تعلميا وتعلما غير عيني وإلا لم يكره وإنما كره وإن كان الاشتغال به
أفضل من النافلة لأنه يحصل بها من رياضة النفس مالا يحصل به وأن يكتب ولو مصحفا إن كثر ما ذكر
من تعلم والكتابة لا إن قل فلا يكره وأن يفعل غير الذكر والصلاة والتلاوة من عيادة مريض وصلاة

باب ٥٠

الحج فرض والعمر سنة في العمر مرة وشروط صحتهما الاسلام ووجوبه كوقوعه فرض الحرية والتكليف

جنازة ولولا صفته ونعمود لتأذين بمنار أو سطح لمسجد لا بمكانه أو صحنه فيجوز ويجوز له أن يسلم على من قرب منه وأن يتطيب وأن يشكح وينكح بمجلسه وأن يأخذ إذا خرج لغسل جمعة أو جنابة ظفرا أو شاربا أو إبطا أو عانة وأن ينتظر غسل ثوبه أو تحميمه إذا لم يكن له غيره ولا وجد من يستنبيه وإلا كره ويندب له أن يعد ثوبا آخر عنده لاحتمال إصابة جنابة له فيتنجس ثوبه وأن يمكث ليلة العيد إن كانت غيب اعتكافه وأن يدخل معتكفه قبل الغروب من الليلة التي يريد ابتداء اعتكافه منها وبصبح إن دخل قبل الفجر وأن يعتكف عشرة أيام لفعاله عليه الصلاة والسلام وأن يجلس في آخر المسجد وأن يكون برمضان وبالعشر الاواخر منه ليلة القدر الغالبة فيها وإذا حصل المعتكف مانع من جنون أو إغماء أو حيض أو نفاس أو مرض أو عيذ خرج وعليه حرمة الاعتكاف فإذا زال رجع فوراً فإن أخره بطن إلا ليلة العيد ويومه ولما كان الاعتكاف قد يتعسر على بعض الناس لتوقفه على أركان وشروط جعل الشارع الجوارع عوضاً عنه ليسر له لكل الناس أو غالبيتهم وهو أن ينوي لزوم المسجد ثم يرافقه أو يقطع أو يطلق وينوي فيه الفطر ولا يازم في هذه الثلاثة بالنية وإنما يلزم باللفظ بنذره ولا يازم فيه صوم ولا غيره من لوازم الاعتكاف فله أن يجامع أهله خارج المسجد ويخرج في خوائجه وإعياده مريض وشهود جنازة وأما جوار مطلق لم ينو فيه الفطر فهو اعتكاف بلفظ الجوار فصارت أقسامه أربعة ولما أنهى الكلام على الصوم وما يتعلق به شرع بتكلم على الركن الخامس من أركان الاسلام وهو الحج فقال .

» باب «

(الحج فرض) عينا كتاباً وسنة وإجماعاً مرة في العمر فمن جحدته كفر واستتيب ومن تركه مستطيهاً والله حسبه والمشهور أنه يجب على الفور أي في أول عام القدرة فإن أخره عصى ويكون أداء وقيل على التراخي إلى أن يوافي القواف فيتفق على الفورية وغير بفرض ولم يعبر بواجب كما فعل في الصوم والزكاة ليكون الفرض غير مرادف للواجب في الحج لأن الواجب ينجز بالذم كطواف القدوم والعرض لا ينجز وأما في بقية العبادات فترادفان وهل فرض قبل الهجرة ونزل «ولله على الناس حج البيت» تأكيداً أو بعد سنة خمس أو ست أو ثمان أو تسع؟ أقوال وحج عليه الصلاة والسلام حجة واحدة وهي حجة الوداع في السنة العاشرة وسئل أنس كم اعتمر عليه الصلاة والسلام فقال أربعاً (والعمر سنة) عينا أكد من الوتر (في العمر مرة) متعلق بها وأما بعد المرة الأولى فيندب كل منهما لكن ينبغي أن يقصد إقامة الموسم ليقع الحج فرض كفاية والعمر سنة كفاية (وشروط صحتهما) أي الحج والعمر (الاسلام) فيخاطب بها الكافر على المشهور من خطابهم بفروع الشريعة ولا يصححان إلا بالاسلام سواء أكان المسلم المحرم بهما ذكراً أو أنثى حراً أو عبداً كبيراً أو صغيراً فيجزم عن الرضيع وليه ندبا أي ينوي إدخاله في الاحرام قرب الحرم ويجزئه وجوباً قرب الحرم الذكر من المحيط ووجه الانثى وكفيتها ومثله المجنون المطبق لا الذي يفيق ولا المغنى

وقت الاحرام بلانية نفل ويجب بالاستطاعة بامكان الوصول بلا مشقة عظيمة وأمن على نفس ومال ولو بلا زاد وراحلة لمن له صنعة تقوم به وقدر على المشى ويعتمر ما يرد به إن خشى ضياعا

فتنظر إفاقتهما ولو أدى إلى فوات الحج ويحرم المميز باذن وليه كالسفيه والعبد فان أحرم كل غير إذن الولي فله تحليله ولا قضاء على المميز والسفيه بخلاف العبد لأن الحجر عليهما حق أنفسهما (و) شرط (وجوبه) أى الحج (كوقوعه فرضا) اثنان (الحرية والتكليف) أى البلوغ والعقل وشروطه ثلاثة أقسام شرط صحة فقط وهو الاسلام وشرط وقوعه فرضا الحرية والتكليف وشرط وجوب فقط الحرية والتكليف والاستطاعة كما سيقول ويجب بالاستطاعة وقوله (وقت الاحرام) راجع لما بعد الكاف والمعنى أن الحرية والتكليف إنما يعتبران في وقوعه فرضا وقت الاحرام فمن لم يكن حرا أو غير مكلف وقته لم يصح منه الفرض ولو عتق العبد أو بلغ الصبي بعد ذلك قبل الوقوف وصح نفلا ولا ينقلب فرضا ولا يرتفع ولا يتردف عليه إحرام وقوله (بلانية نفل) حال من الاحرام أى كون ذلك الاحرام خاليا من نية نفل بان نوى الفرض أو الحج أو أطلق وبنصرف للفرض فلو نوى النفل لم يقع عن الفرض خلافا للشافعى ويكره تقديم النفل والنذر على الفرض (ويجب) الحج (بالاستطاعة) لم يقل والاستطاعة بالرفع عطفا على الحرية لاقتضائه أنه يشترط في وقوعه فرضا الاستطاعة كما أنها تشترط في الوجوب وليس كذلك إذ لو تكلفه غير المستطيع ممن هو ضرورة وقع فرضا ثم أبدل من بالاستطاعة بدل كل من كل قوله (بامكان الوصول) إمكانا عاديا لا بطيران ونحوه فلا يجب عليه لأنه خلاف ما وقع منه ﷺ لكن إذا وقع أجزاء (بلا مشقة عظيمة) أى خارجة عن المعتاد في ذلك المحل بالنسبة للشخص وقوله (وأمن على نفس ومال) معطوف على إمكان الوصول أى أمن على نفس من عدو وبقتل أو أسر أو سباع ومال من لصوص جمع لص مثلث اللام وهو فى الأصل السارق لكن المراد به هنا المحارب أما السارق الذى يندفع بالحراسة فلا يسقط به الحج فان لم يأمن على ماله فيسقط إلا إن كان فى الطريق ظالم يأخذ منه مالا يسيرا بالنسبة للمال ولا يقدر أى يرجع بل يقف عند قوله هذا القدر بكفى منكم وعلم ذات منه عادة كعشار فان علم أنه يغدر أو جهل حاله سقط وأما ما يأخذه أجره على الدلالة على الطريق فحائز وتكون على عدد رءوس المسافرين دون أمتعتهم وكذلك ما يأخذه الجند ونحوهم على حفظ المارة من موضع لآخر أو فى جميع الطريق فانه جائز أيضا بشرط أن لا يحجب وإلا سقط الحج وأن يمشواهم أو خدمهم مع المارة وإلا حرم عليهم إلا إذا أخذ على الجاه ولكن لا يسقط بذلك الحج وأن لا يكون لهم من بيت المال قدر يكفيهم فى مقابلة حفظ المارة وإلا كانوا كالظالم وإذا أخذوا بالشروط المذكورة فعلى عدد الرءوس وقدر الأمتعة والدواب لاستواء الجميع فى النفع بالحفظ من سارق ونحوه وأما الدال على الطريق فأنما ينفع به المسافرون فقط فلذا كانت على عددهم دون أمتعتهم كما مر (ولو بلا زاد وراحلة لمن له صنعة تقوم به) فى السفر ولا تزرى به وعلم أوطن عدم كسادها وهذا راجع لقوله ولو بلا زاد وقوله (وقدر على المشى) تحقيقا أوطنا راجع لقوله وراحلة فهو شمررت للف السباق والاستطاعة تحصل ولو بثمن ولدلائمه أنت به من زنا أو كان عنده ما يباع على المفلس أو يصير

وأركانها الاحرام ووقته للحج شوال لفجر يوم النحر ويكره قبله كمكانه وللعمرة العام كله
إلا المحرم بحج لتحليله ومكانه له مكة للمقيم وللعمرة والقران الحلال والجعرانة أولى ثم التنعيم فان

فقيرا معدما بعد الحج أو يترك ولده ومن نلزمه نفقته كأبويه للصدقة إن لم يخش هلاكاً ولا شديد أذى
على نفسه بعد صيرورته فقيراً أو على من يترك للصدقة لا بد من لا يقدر على وفائه أو عطية بغير سؤال أو بسؤال
مطلقاً أي عاداته السؤال في الحضر أم لا ويعطى أم لا إلا إن كانت عاداته السؤال في الحضر ويعطى في السفر إذا
سافر ما يكفيه أي علم ذلك أو ظنه فيجب عليه كما قال ابن عرفة ووفرة سائل الحضر على السؤال كفايته
بالسفر استطاعة (ويعتبر) في الاستطاعة زيادة على إمكان الوصول لمكة وجود (ما يرد به) إلى أقرب مكان
يمكن التمش فيه بما لا يضرى به من الحرف ان يخشى (في بقائه بمكة) ضياعاً) والبحر كالبر فان تعين طريقه
وجب ركوبه والا جاز الا إن كان الغالب عليه العطب أو استوى العطب والسلامة كما يفيد ابن عرفة فيسقط
الحج حيث لا يمكن البر ومثله إذا كان يضيع فيه ركن صلاة لمكيد أو ضيق أو يخل بشروطها من استبراء أو نجاسة
أو عورة أو قبلة أو اخراج عن وقت والمرأة كالرجل لكنها تزيد عليه بالمحرم أو الزوج لحر
لا يخل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوماً وليلة إلا ومعه محرم وروى نصف يوم وبومين
وثلاثة وليلة وبريد وروى لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم وأجيب بان روايات التجديد إنما هي واردة
على اختلاف السائلين للمصطفى باب سئل هل تسافر امرأة مسيرة يوم بغير محرم فقال
لا تسافر يوماً بغير محرم وكذا باقي روايات التقيد فلا مفهوم لها والمراد ما يسمى سفراً لحرمة اختلائها
بأجنبي فإن لم يوجد محرم ولا زوج فرفقة مأمونة حيث كانت المرأة مأمونة في نفسها في الفرض فقط
ولما شاركت العمرة الحج في أركان ثلاثة أتى بالضمير فيها مثنى فأشار إلى الأول بقوله (واركانهما) أي
الحج والعمرة المتقدم ذكرهما في قوله الحج فرض والعمرة سنة (الاحرام) وسيأتي الركن الرابع المختص
بالحج في قوله ورابع الأركان حضور عرفة الحج والاحرام لغة مصدر احرم إذا دخل الحرم أو دخل
في حرمة الحج والعمرة أو الصلاة وشرعا الدخول بالنية في أحد المنسكين مع قول أو فعل متعلقين به
فالفعل كالتلبية والفعل كالتوجه ثم ذكر ان للاحرام بالحج ميعاتين زمانى ومكانى وكذا العمرة فقال
(ووقته) أي الاحرام (للحج) أي ابتداء الوقت الذي يجوز فيه الاحرام بالحج من غير كراهة رؤية
هلال (شوال) وينتهى (لمجر) أي لطلوع فجر (يوم النحر) فإذا طلع كره الاحرام حينئذ لأنه للعام
القابل فيكون قبل وقته والافضل لأهل مكة الاحرام من أول الحجة على المعتد وقيل يوم التروية والوقت
الذي إذا أخر طواف الافاضة إليه من غير تحلل لادم عليه ينتهى رؤية هلال المحرم فإذا لم يتحلل إلا في
المحرم لزمه دم (ويكره) الاحرام (قبله) أي قبل شوال (كمكانه) أي كما يكره الاحرام قبل مكانه
الذي سيذكره وإذا أحرم قبل زمانه أو مكانه صح (و) وقت الاحرام (للعمره العام كله) أي في أي
وقت من السنة يجوز الاحرام بها (الا المحرم بحج) مفرداً أو قارناً فيمنع إحرامه بها ونفسه ولا يلزمه

لم يكن مقبلا فلهما ذو الحليفة والجحفة ويأمن وقرن وذات عرق ومسكن دونها حيث حاذى

قضاؤها وبسائر المنع (لتحليله) من جميع أفعال الحج أى فراغه من طوافه وسعيه ورمى الرابح للغير المتعجل وقدره لمن تعجل في يومين روى مجيء الرابع ومضى قدر رمية مع كراهة الاحرام فان أحرم صح إحرامه لكن لا بفعل منها شيئا حتى تغرب الشمس والا لم يعتد به على المذهب حتى لو تحلل منها قبل غروب الرابع ووطئ أفسد عمرته ويقضيها بعد انماها عبد الحق عن بعض شيوخه ويكون خارج الحرم حتى تغيب الشمس أى الرابع فلا يدخله لأن دخوله الحرم بسبب العمرة عمل لها وهو ممنوع من أن يفعل عملا من أعمالها حتى تغيب الشمس انتهى وانظر لو دخل من الحل قبل الغروب والظاهر على بحشه أن دخوله لغو ويؤمر بالعود الى الحل ليدخل منه بعد الغروب ولم أره منصوصا قاله الخطاب وعطف على وقته قوله (ومكانه) أى الاحرام (له) أى للحج غير قران (مكة المقيم) أى المتوطن وغيره كانت إقامته تقطع حكم السفر أم لا وإن كان لا يسمى مقبلا في قصر الصلاة إلا ما فيه قطع حكمه ومعناه أن مكة المقيم أولى لغير ذى النفس لامتئين فاذا أحرم من الحل أو من الحرم خارج مكة خالف الأولى ولادم عليه ومثل المقيم بها من منزله بالحرم كنى ومزدلفة أو المقيم بالبلاد المذكورة ويندب لمن بمكة أن يحرم من جوف المسجد الحرام فيحرم من موضع صلاته ويلى وهو جالس (و) مكان الاحرام (للعمرة) المقيم بمكة (والقران الحل) فيجمع في إحرامه بين الحل والحرم في الصورتين (والجعرانة أولى) لبعدها عن مكة من جهة الطائف ولاعتباره صلى الله عليه وسلم منها وقد قيل اعتنم منها ثلاثمائة نبي ثم انهيم) ويعرف بمسجد عائشة وهذان راجعان للعمرة وأما القران فلا يطالب فيه مكان معين من الحل على سبيل الأولى فان أحرم بالعمرة من الحرم فلا يجوز وينعقد ولادم عليه لكن لا يطوف ويسعى لها حتى يخرج للحل فان لم يخرج وفعلها أعادها بعد الخروج لعدم إجزائها قبله فلو كان حلق رأسه بعدهما افتدى لكونه حلق وهو محرم وإن أحرم قارنا من الحرم فلا يجوز له أيضا وينعقد ويلزمه أن يخرج للحل قبل عرفة للمبادرة لفعل ما تركه من الخروج لا ليطوف ويسعى بعد خروجه لأن طواف الافاضة والسعى بعده يندرج فيهما طواف العمرة وسعيها فان لم يخرج إلى الحل حتى خرج إلى عرفة ثم رجع فطاف طواف الافاضة وسعى فالظاهر أنه يجزئه (فان لم يكن مقبلا) بمكة وما في حكمها (فلها) أى فالميقات للحج والعمرة (ذوا الحليفة) للمدني ومن وراءه وهو بضم الحاء المهملة وفتح اللام واناء تصغير حلقة وهو أبعد المواقيت من مكة على عشر مراحل أو تسع ومن المدينة على سبعة أو ستة أو أربعة أميال (والجحفة) بضم الجيم وإسكان الحاء المهملة وبالفاء قرية خربت بين مكة والمدينة على نحو خمس مراحل من مكة وثمان من المدينة لأهل المغرب ومن وراءهم من أهل الأندلس وكذا لأهل الروم ولاد النكرور ولأهل مصر والشام (ويلزم) لأهل اليمن والهند وبما في تهامة وهو بفتح المثناة النحبية واللام الأولى والثانية وبينهما ميم ساكنة وآخره ميم ويقال ألمم بهمزة بدل الياء ويرمرم براءتين بدل اللامين جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة (وقرن) لأهل نجد اليمن ونجد الحجاز ويقال

واحداً أو مر ولو ببحر إلا كعصرى يمر بالحليفة فهو أولى وينعقد بالنية وإن خالفها لفظه ويسن غسل متصل ولبس إزار ورداء ونعلين وركعتين وتلبية وأوجه ثلاثة أفراد بأن يعتمر بعد

قرن المنازل فتح القاف وسكون الراء وهى تلقاء مكة على مرحلتين منها قالوا وهى أقرب المواقيت لمكة (وذات عرق) لأهل العراق وفارس وخراسان والمشرق ومن وراءهم وهو بكسر العين قرية خربت على مرحلتين من مكة (و) مكانه لهما (مسكن دونهما) أى من مسكنه أقرب لمكة من هذه المواقيت كقديد وعسفان مسكنه أو مسجده ميقانه إن أحرم مفرداً كان قرن أو اعتمر إن كان مسكنه بالحل فإن كان بالحرم أحرم من الحل ومكانه لهما أيضاً (حيث) أى مكان (حاذى) ساوى بمقابلة أو ميامنة أو مياسرة فيه (واحداً أو مر) به من هذه المواقيت وإن لم يكن من أهله (ولو) كان المحاذي مسافراً (يبحر) فهو مبالغة فى حاذى واحد فقط والمعتمد تقييد ببحر القازم وهو من ناحية مصر حيث يحاذى به الجحفة فيجب عليه الإحرام منه فإن ترك الإحرام منه إلى البر لزمه هدى وأما بحر عيذاب وهو من ناحية اليمن والهند فلا يلزمه الإحرام فيه بمحاذاته الميقات لأن فيه خوفاً وخطراً من أن ترده الرياح بخلاف الأول فإنه ليس مثله ولا هدى عليه بتأخيره الإحرام إلى البر فى هذه قالة الخطاب (إلا كعصرى) ومغرى وشامى ومن منزله دون ميقات وخرج إلى ورائه ثم أتى مريداً النسك (يمر بالحليفة) مريداً المرور بالحجفة أو محاذاتها (فهو) أى إحرامه من ذي الحليفة (أولى) لا واجب لأن ميقانه أمامه (وينعقد) الإحرام بحج أو عمرة (بالنية) فقط على المشهور (وإن خالفها لفظه) عملاً لقوته على الصلاة بعدم رفضه ولادم عليه لمخالفته لفظه بنيته إذا كان ما تلفظ به فيه دم لوقصده كنية الأفراد فتلفظ بقران أو تمتع وأما إن نوى أحدهما فلفظ بأفراد فعليه دم والأولى الإقتصار على النية وقيل لا ينعقد إلا بالنية مع قول أو فعل متعلقين به فالقول كالنلبية والفعل كالتوجه احترازاً عن غير المتعلق به كالبيع ونحوه (ويسن) لمريد إحرام بحج أو عمرة أو بهما فعل أربعة أشياء أحدهما (غسل) لذكر وأتى بغيرين أو كبيرين ولو لحائض أو نفساء (متصل) بالإحرام كفصل الجمعة فالإتصال سنة ثانية ليعلم حكم الغسل من أصله وهو السنة فلوجعلت السنة منصبة على الاتصال لم يستفد حكم الغسل من أصله ولادم لترك الغسل ولو عامداً (و) السنة الثانية (لبس إزار) يأتز به فى وسطه ويرشق طرفه فى وسطه من ناحية لحمه ولا يربط بعضه ببعض ولا يحزام عليه فإن فعل افتدى (ورداء) يجعله على كتفه ولا يضر المنزر الفائقان المخيط سواء وضعه على كتفه أو فى وسطه (ونعلين) وهما الحدوة والمداس وأما الصرموجة والصرارة وهى التاسومة فلا يجوز لبسهما إلا لضرورة وينفى تقييد عدم الجواز بما إذا كان ساترها عريضاً كسير الثقباب فإن رق جاز لبسها ثم معنى هذه السنة أن هذه الصفة الخاصة من سنن الإحرام وأما التجرد فواجب فإن فعل غيرها كالتجاف برداء أو كساء أجزاء وخالف السنة (و) السنة الثالثة (ركعتان) نافلة يقرأ فى الأولى بعد الفاتحة الكافرون وفى الثانية قل هو الله أحد فإذا فرغ منهما أحرم عقبهما لكن الذى قاله صاحب المختصر فى توضيحه أن أصل السنة يحصل بإيقاع الإحرام ولو عقب فريضة وأن إيقاعه عقب نافلة مستحب ليكون له صلاة تخصه (و) السنة الرابعة (تلبية) وهى

الحج ثم قرآن بان يحرم بهما وقدهما أو يردفه بطوافها إن صححت وكله ولا يسمى وتندرج وكره
قبل الركوع لا بعده

ليتك اللهم ليك لا شريك لك إني الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ومعناها الإجابة أى إجابة
بعد إجابة وذلك أن الله تعالى قال «ألسن برئكم قالوا بلى» فهذه إجابة واحدة والثانية إجابة قوله تعالى
«وأذن في الناس بالحج» يقال إن إبراهيم عليه السلام لما أذن بالحج أجابه الناس في أصلاب آبائهم فمن
أجابه مرة حج مرة ومن زاد زاد فإلغى أجبتك في هذا كما أجبتك في ذلك وأول من لبى الملائكة وكذلك أول
من طاف بالبيت ويستحب تجديد خاف صلاة وعند تغير حال من قيام ونزول وملافاة رفاق وصعود
وهبوط ونحو ذلك والنوسط في علوصوته وفيها ولا يزال يلبى حتى يدخل مكة فيقطعها فإذا طاف وسعى
عاودها لرواح مصلى عرفة لكن المشهور أن التلبية واجبة وانصالحها بالاحرام كذلك فكل منهما واجب
فإذا أتى بها متصلة ولو مرة لا يلزمه شيء وإن تركها رأسا أو أتى بها غير متصلة لزمه دم كما سيأتى هذا
إن شاء الله تعالى (وأوجهه) أى الاحرام (ثلاثة أفراد) وهو الأفضل لأنه لا هدى فيه إذ الهدى للنقص
وعبادة لا تنقص فيها أفضل ولا ينقض بالصلاة المارقة لأن السجود فيها المقتضى لفضائها إنما لو هترغم
الشيطان ولأن المصلى يدخل السهو من غير قصده بخلاف ما هنا فعل قصدا ما يوجب الهدى وصوره بقوله
(بأن يعتمر بعد) أن يتم (الحج) فلو نوى العمرة قبل إتمام الحج فلا تنصح لضعفها كما أنه لا يصح إرداف
عمرة على عمرة ولا حج على حج وأما الحج على العمرة فيرتد لقوته كما يأتى في القرآن (ثم قرآن) بلى
الأفراد فى الفضل وذكر أن القرآن يقع على وجهين أولهما قوله (بأن يحرم بهما) معاينية واحدة بأن
يقصد بها أو بنية مرتبة (وقدمها) أى قدم نيتها وجوبا فيما إذا أحرم بهما مرتبين ليرتد الحج عليها
ولا يتصور ذلك فيما إذا أحرم بهما معا لكن يتصور فيه تقديم لفظها وهو حينئذ مستحب وثانيهما قوله
(أو) يحرم بالعمرة مفردة و (يردفه) أى الحج على العمرة وله صور جواز وكراهة مع صحة وكراهة
لامع صحة فمن الأول أن يقع بعد إحرامها وقبل أن يعمل من أعمالها شيئا أو بعد عمل شيء وقبل طوافها
أو (بطوافها) قبل تمامه وحيث حصل الإرداف قبله فإنه لا يطوف ولا يسمى ويؤخر ذلك ليأتى به بعد
الإفاضة قال فى التوضيح وهذا من تمرات اندراجها (إن صححت) العمرة المردف عليها وهو شرط فى
صحة الإرداف مطلقا فى جميع صورته فإن فسدت لم يصح الإرداف ولم ينعقد إحرامه به ولا قضاء عليه
فيه وهو باق على عمرته ولا يحج حتى يقضيه فإن أحرم به قبل قضاؤها أى وبعد تمام الفاسدة فتمتع وحججه
تام وعليه قضاء عمرته (و) إذا أردف الحج فى أثناء طواف العمرة الصحيحة (كله) وصلى ركعتيه (ولا يسمى)
أى لا يسمى للعمرة بعد هذا الطواف بل بعد الإفاضة لوجوب إيقاع السعى بعد طواف واجب وقد سقط
طواف القدوم لأنه كمن أنشأ الحج وهو بمكة أو الحرم فيؤخر السعى للإفاضة (وتندرج) العمرة فى
الحج أى يستغنى بطوافه وسعيه وحلقه عما وافق ذلك من عملها (وكره) الإرداف بعد الطواف و(قبل
الركوع) وبصير قارنا وصح إردفه (لا بعده) أى الركوع فلا يصح الإرداف ولا ينعقد فالمعطوف

وصح بعد سعي وحرم الحلق وأهدى لتأخيرده ولو فعله بمبالغة ثم تمتع بان يحج بعدها وإن
بقران ثم الطواف لهما سبعا بالطهارتين والستر وجعل البيت عن يساره وخروج كل البدن عن الشاذروان

عليه بلا مقدر أي وصح الإرداف قبل الركوع لا بعده كما قررنا أو معطوف على بطوافها والضمير
للكوع أيضا أي لا يردف الحج بعد الركوع ولا يصح الإرداف حينئذ والكراهة ثابتة بالآخرى لأنه
إذا كره الإرداف قبل الركوع فالحج بعده وفي أثناء السعي وبعد السعي (وصح) إحرام الحج المفهوم
من قوله بان يحرم بهما (بعد سعي) للعمرة قبل حلقه منها فليس فاعل صح الإرداف إذا لا يردف بعد
سعيها بالأولي من عدم إردافها بعد ركوعها وإنما هو ابتداء إحرام به ثم إن أنتم عمرته قبل أشهر الحج
يكون مفردا وإن فعل بعض ركعها في وقته يكون متمتعا وعبر بصح لأنه لا يجوز له الإقدام عليه لاستلزامه
تأخير الحلق أو سقوطه كما قال (وحرم الحلق) للعمرة حتى يفرغ من حجه (وأهدى لتأخيرده) أي
لوجوب تأخيرده بسبب إحرام الحج وليس المراد أنه يطلب بتقديمه فإن أخره أهدى لأنه يطلب بتأخيرده
(ولو فعله بمبالغة) في أنه يهدى إذا فعله من غير تأخير وعليه هدى وفدية (ثم تمتع بان) يحرم بعمرة ثم
يحل منها في أشهر الحج ثم (يحج بعدها) بأفراد بل (وان بقران) فيصير متمتعا قارنا ولزمه هديان واحد
لتمتعه وآخر لقارانه (ثم) الركن الثاني (الطواف) معطوف على الإحرام (لهما) أي للحج والعمرة وتم
للترتيب الذكرى والرئي جميعا والمراد أن رتبة الطواف متأخرة عن رتبة الإحرام وأما كون الطواف
في أي وقت فشيء آخر وللطواف مطلقا ركنا أو واجبا أو مندوبا في أحد النسكين أو غيرها شروط
أولها كونه أشواطاً (سبعا) أي الطواف للحج سبعا وللعمرة سبعا فقله لهما أي لكل واحد منهما سبعا
والأفظاره أن لكل واحد منهما ثلاثة ونصفا فإن ترك شيئا منها يمينا أو شكا ولو بعض شوط لم يجزه
ولم ينب عنه دم في الطواف الركني ومقتضى كلام أهل الذهب أنه يبطل بالزيادة عمدا ولو قلت كبعض
شوط أي حيث زاد عليه بنيته لا بنية طواف آخر وزيادة مثله عليه سهوا وابتداء الطواف من الحجر الأسود
واجب ينجر بالدم فإن ابتدأه من الركن النيماني أتم إليه وعليه دم وإن ابتدأ من بين الحجر الأسود والباب
بالشيء اليسير أتم إليه وأجزأه ولا دم عليه إن لم يعتمد ذلك وإلا أجزأ أيضا وعليه دم وهذا إذا أتم
إلى المحل الذي ابتداء منه فإن أتم إلى الحجر الأسود فقط لم يجزه وكونه (بالطهارتين) أي طهارة الخبث
والحدث صغرى وكبرى أو بدلها وهو التيمم ابتداء ودواما فإن أحدث في أثناءه عمدا أو سهوا أو
غلبة كان الطواف واجبا أو تطوعا توضحا واستأنفه في الواجب كالنفل إن تعمد فيه الحدث واللام بطاب
بإعادته وأولى في البطلان طوافه ابتداء محدثا مطلقا وكذلك إذا علم بنجس في أثناءه فيفسلها ويبتدىء كما
شهروه ابن عرفة وذكره ابن أبي زيد عن أشهب خلاف ما في المختصر (والستر) للعمرة فإن طاب مكشوف العورة بطل
طوافه فقله والستر معطوف على الطهارتين (وجعل البيت عن يساره) فلو جعله عن يمينه أو قبالة وجهه أو وراء ظهره
فكانه لم يطف (وخروج) بالجر أيضا (كل البدن عن الشاذروان) بفتح الذال وكرها وهو البناء

وسنة أذرع من الحجر ونصف المقبل قامة داخل المسجد وولاء، وتجب صلاة ركعتين بعده
ويسن له المشي وإلا قدم لقادر لم يعده والدعاء ورمل رجل في الثلاثة الأولى وتقبيل الحجر ولمس

المحذور في أساس البيت لأنه من البيت على المعتمد فلو جعل شيئا من جسده في هوى الشاذ روان فلا يصح
طوافه (و) خروج كل البدن (سنة أذرع من الحجر) كسر فسكون مسمى حجرا لاستدارته وهو محوط مدور
على نصف دائرة خارج عن جدار الكعبة في جهة الشام جعله إبراهيم عليه السلام عريشا من أراك تفتح
الغمة وكان زريبا لغم اسماعيل عليه السلام ثم ان قريشا ادخات فيه اذراعا من الكعبة (ونصب المقبل) للحجر
ومستلزم الباني (قامة) ويعتدل قائما على قدميه ثم يطوف لأنه لو طاف مطاطئا ورأسه او يده في هوى
الشاذ روان وان لم يصح طوافه وكون الطواف (داخل المسجد) ولا يجزىء خارجه ولا في سطحه وداخل منصوب
على الحال من الخواف ويندب للطائف الدنو من البيت كالصنف الأول في الصلاة (وولاء) أى لا يفرق بين اجزائه
والابتداء الآن يكون سيرا أو اذراعا كما اذا اقيمت عليه الصلاة الامام الراتب فيجب عليه ان يقطعه ويندب كمال
الشوط الذي هو قيدو يصل ويبنى ولا ينتقل بعد صلاته ولا يجلس لذكر او غيره فان فعل قبل ان يتم طوافه ابتداء أو أما
لو قطعه جنازة غير متعينة عالية فيبدئه او نسي بعضه ولو بعض شوط ولم يتذكر إلا بعد السعي بطول او انتقض
وبوءه به يتبدئه وأما لو تذكره عقب الفراغ من السعي بنى ولا يكون السعي طولا لا رباطا به لكونه لا يصح
بدونه فمكأنه جزء منه كما إذا تعينت عليه الجنازة وخشى عليها التغير فلا يقطعه لها (وتجب صلاة ركعتين
عده) أى بعد الطواف الواجب وغيره وقيل إنها سنة مطلقا وقيل بالوجوب في الواجب والندب في
المندوب وما تسكم على شروط الطواف شرع يتسكم على سنته فقال (ويسن له) أن للطواف مطلقا واجبا
أم لا (المشي) فيه سائر بل هو واجب ينجز بالدم بدليل قوله (وإلا) يطف ماشيا بل راكبا (قدم) في
الواجب دون غيره (لقادر) لا عاجز (لم يعده) فان أعاده ماشيا فلا دم عليه وهذا إذا رجع إليه من بلده
وأما إن كان بمكة فيطلب بانادته ولو مع البعد ولا يجزىء دم والسعي كالطواف في المشي فيما مر وإذا ركب
فيه وفي الطواف معا فالظاهر أن عليه هديا واحدا للدخول (و) من سنن الطواف مطلقا (الدعاء) فيه
الأحد ويكره أن يكون بشيء معين (و) من سنن الطواف لا مطلقا بل مختصة بمن أحرم من الميقات بحج
أو عمرة فتكون في الحج في طواف القدوم وفي العمرة في طوافها الركنى (رمل رجل) وهو أن يهرول
في مشيه بحيث يهز منكبيه وليس بالشديد (في الثلاثة) الأطواف (الأول) فلا رمل على النساء ولا فيما بقي
ولو تركه عمدا من الأول وأما طواف الاقضية فالرمل فيه مستحب حيث لم يطف للقدوم لضيق أو كان
في مكة (و) من سنن الطواف مطلقا (تقبيل الحجر) الأسود بضمه (ولمس) الركن (الباني أول شوط)
راجع لما فان لم يقدر على تقبيل الحجر فانه يمس يده إن قدر ثم يضعها على فيه من غير تقبيل فان عاجز
فانه يمس يده بعود ثم يضعها على فيه من غير تقبيل فان عاجز عن المس بعود كبر فقط ومضى من غير إشارة إليه
بيده والمعتمد أنه كبر مع تقبيله بضمه أو وضع يده أو عود وأما الركنان الشاميان المتصلان بالحجر فيكره
مسهما بيده والمس في تفاوت أركان البيت الأربعة في التقبيل والاستلام أن الركن الأول فيه الحجر

اليمنى أول شوط ويندب تقبيل الحجر واستلام اليمنى بعد الأول وترك الكثير من القراءة والشرب إلا لعطش والكلام وإنشاد الشعر ثم السعى لهما سبعا بين الصفا والمروة والبدء منه مرة والعود أخرى وصحته بتقدم طواف فان لم يكن واجبا قدم ويسن له تقبيل الحجر ورقيه عليهما وإسراع بين الأخضرين للرجل ويندب له شروط الصلاة والمسك والاعاء عليهم رابع

الأسود النازل من الجنة وهو على قواعد إبراهيم فطلب فيه التقبيل والاستلام والركن اليمنى فيه التسمية الثانية فطلب فيه الاستلام ولا شيء في الآخرين منهما فلم يطلب فيهما واحد من الأمرين وهذا فرغ من سنن الطواف تسكم على مستحباته فقال (ويندب تقبيل الحجر واستلام اليمنى بعد الشوط (الأول) الطرف راجع لهما (و) يندب (ترك الكثير من القراءة (و) ترك (الشرب إلا لعطش (و) ترك (الكلام (و) ترك (انشاد الشعر) ونكره كثرة قراءة القرآن والكلام وإنشاد الشعر إلا ما خف كالبيتين إذا اشتد على وعظ والشرب بغير عطش والبيع والشراء والركوب لغير عذر واللبية فيه والطواف مخلطا بالنساء والسيجود على الركن واستلام الركنين المذنبين ليمن الحجر (ثم) الركن الثالث (السعى لهما) بشروط كونه (سبعا) لا أنقص ولو مضى شوط فلا يجزئ، وكونه (بين الصفا والمروة) لا بين غيرها (و) كون (البدء) منه (أى من الصفا إلى المروة (مرة والعود) من المروة إلى الصفا مرة (أخرى) فلو بدأ من المروة ألقى ذلك الشوط وإلا صار تاركا لشوط منه وكونه موالى بين أشواطه ويعتبر التفريق ليسير كصلاته أثناءه على جنازة أو بيعه أو شرائه شيئا أو جالس مع أحد أو وقف معه يحدثه ولم يطل فينبى معه ولا ينبغي شيء من ذلك كما في المدونة فان كثر التفريق لم يبن وابتدأه فان أقيمت عليه الصلاة وهو فيه لم يقطع لخروجه من المسجد بخلاف الطائف كما مر لأنه بالمسجد وعدم قطعه فيه طعن على الامام وكونه بعد طواف وإليه أشار بقوله (و) شرط (صحته) أى السعى فى حج أو عمرة كائنة (بتقدم طواف) واجب أو نفل ثم إن كان واجبا نوى به الواجب أو اعتقد وجوبه وإن لم ينو شيئا كطواف القدوم صح السعى صحة تامة لا يحتاج معها شيء (فان لم يكن واجبا) أصلا بل نفلا أو كان واجبا ولم ينو به الواجب ولم يعتقد الوجوب بل اعتقد أن له فعلا وتركه أو لم يعتقد شيئا ولا يكون ذلك إلا لبعض الجهلة في طواف القدوم أعاد الطواف والسعى إن كان بمكة فان تباعد عن مكة (قدم) وليس المراد أنه يلزمه الدم ولو كان قريبا ولا يؤمر بالاعادة بل يؤمر بالاعادة مع الفرب كما تقدم ثم شرع بتسكم على سننه فقال (ويسن له) أى للسعى ثلاث على ما هنا وتقدم لزمن سننه المثنى فيه إحداها (تقبيل الحجر) الأسود بعد فراغه من الطواف وركعتيه إذا كان على وضوء إذ لا يقبل إلا متوضيء قاله الخطاب ويجزئ فيه ما تقدم من أن الزوجة مس يد ثم عود ووضعها على فيه ثم كبر ويخرج للسعى من أى باب شاء والمستحب من باب بنى مخدوم وهو باب الصفا لقربه بعد شربه من ماء زمزم (و) السنة الثانية للسعى (رقيه) أى الرجل (عليهما) معا كل ما وصل لأحدهما لا عليهما مرة فقط ولا على أحدهما فانه بعض سنة والمرأة كالرجل إن خلا موضع الرقى من الرجال أو من مزاحمتهم وإلا وقفت أسفلها (و) السنة الثالثة (لإسراع بين) الميلىن (الأخضرين) للذهاب بالمروة

الأركان للحج حضور جزء بعرفة ساعة ليلة النحر ولو مر إن نواه أو باغما قبل الزوال أو أخطأ
الجم بعاشر فقط

فقط لافي العود منها الى الصفا ولا يرد أن سببه قضية هاجر أم إسماعيل تقتضى عمومه لأننا نقول يحتمل أن
اسراعها كان حين توجهها الى المروة لا منها (للرجل) فقط لا للمرأة ويكون فوق الرمل في الطواف
(ويندب له) أى للسعى (شروط الصلاة) الممكنة فلا يندب لاستقبال اعدم إمكانه ولو انتقض وضوءه
أو تذكر نجاسته أو أصابه جنابة ندب له أن يتطهر ويبنى وليس ذلك مخرجا بالمواالة الواجبة فيه ليسارته
واستشكل تصور جنابة في حج صحيح وأجيب بتصوره في احتمال يوم خفيف عقب سلامه من ركوع
طوافه وقال البدر إن ستر العورة في السعى واجب أى حيث كان المحل خاليا من الناس وإلا فلا خصوصية
للسعى (و) يندب (المكث) أى الوقوف عليهما بعد الرقى (و) يندب (الدعاء) حالة الوقوف (عليهما)
بتمنازه المكث والدعاء ولما أنهى الكلام على الأركان المشتركة بين الحج والعمرة شرع في الركن الرابع
المختص بالحج فقال (ورابع الأركان للحج) دون العمرة (حضور جزء عرفة) أى الكون فيها مطمئنا
سواء وقف أو جلس أو اضطجع أو ركب علم أنها عرفة أم لا وإذا قال حضور دون وقوف
وإضافة حضور إلى جزء بمعنى في وإضافة جزء إلى عرفة بمعنى اللام كيد زيدا بمعنى من كما قيل به لأنها
لا تكون بمعنى من إلا إذا صح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف مع كون المضاف بعضا من المضاف إليه
نحو الحسام حديد والثوب خز (ساعة) أى قطعة من الزمان اعتبارية لا فلكية (ليلة النحر) وتدخل
بالغروب وهذا هو الركن (ولو مر) من غير أن يطعن بشرطين ذكر أحدهما منطوقا بقوله (إن نواه)
أى الوقوف المفهوم من المقام المعبر عنه بالحضور أو إن نوى الحضور أى نوى الحاضر الحضور به فهو
قيد في المار فقط وسببش للثاني بمفهوم قوله لا الجاهل فكأنه قال إن نواه وعرفه وإنما اشترطت نيته
لأن فعل المار لا يشبه فعل الحاج بخلاف الواقع مطمئنا فانه يشبه فلم يحتاج لنية لا ندرجها في نية الاحرام
كالطواف والسعى ويلزم المار النوى دم كما قال الخطاب (أو) كان الواقف محرما ملتبسا (باغما)
عليه (قبل الزوال) وأولى بعده حتى انتضى الليل ولادم عليه لأن الاغما لا يبطل الاحرام وقد دخلت
نية الوقوف في نية الاحرام إذا وقف به أصحابه جزءا من الليل بل لا يحتاج إلى نية بخلاف المعنى عليه
في الصوم قبل الفجر حتى طلع فيبطل صومه لبطلان نيته بالاغما الحاصل قبل الفجر ومثل الاغما
الجنون والنوم والسكر الحلال لا الاحرام فلا يجزئه وقوفه كالجاهل بل أولى (أو أخطأ) في رؤية الهلال
(الجم) أى جماعة الموقوف لا أكثرهم وإن كان في اللغة كذلك (بعاشر) في نفس الأمر ظنا منهم أنه
اليوم التاسع وأن الليلة ليلة العاشر بان غم عليهم ليلة الثلاثين من القعدة فأكلوا العدة فإذا هو العاشر والليلة
عقبه ليلة الحادى عشر فيجزئهم (فقط) قيد في قوله أخطأ وفي قوله الجم وفي قوله بعاشر وعلى كل
دم واحترز بالقيد الاول عما إذا نعدوا وبالقيد الثانى عن خطأ بعضهم ولو أكثرهم فوقف بعاشر ظنا
أنه لتاسع مخالفا لظن غيره فلا يجزئه وبالثالث عن خطأ الجم فوقفوا في الثامن ظانين أنه التاسع ولم يذكروا

لا الجاهل ويندب فيه الركوب ثم القيام إلا لتعب وواجبات الحج الوقوف بعرفة ساعة بعد زوال تاسع الحجة لغروبه والافراد والاحرام من الميقات وطواف القدوم قبل عرفة إن أحرم من الحل ولم يراهق ولم يردف بحرم وتقدم السعي على عرفة بعده إن وجب

خطأهم في التاسع ولا في العاشر ليعيدوا الوقوف فيه وإنما علموا بخطأهم يوم الحادي عشر فلا يجزئهم وقوفهم في الثامن والفرق بين عدم أجزاء الوقوف فيه وبين إجزائه في العاشر أن الذين وقفوا فيه فعلوا ما تعبدوا به على إيمان نبيه عليه الصلاة والسلام لا أمره باكمال العدة حيث حصل الغيم دون اجتهاد بخلافه بالثامن فإنه باجتهادهم أو بشهادة من شهد بالباطل (لا) المار (الجاهل) بأنه في عرفة فلا يجزئه بخلاف المغنى عليه لأن الانغماء أمر غاب والمار الجاهل مقصر وهو عطف على مقدر بعد قوله ولو مر أى ويجزىء الحضور ولو مر العارف بعرفة لا المار الجاهل ولا يقدر الواقف الجاهل لأن الواقف بها لا يشترط علمه بها (ويندب فيه) أى الحضور بعرفة الدعاء والتضرع للغروب والوضوء و (الركوب) وهو مستثنى من النهى عن اتخاذه ظهور الدواب مصاطب (ثم) إن لم يقدر على الركوب يندب (القيام) الرجال فقط وكره للنساء (إلا لتعب) من قيام أو لدابة أو ركوبها أو من وضوء فيكون عدم ذلك أفضل في هذه الأربعة ولما كان الفرض في هذا الباب يخالف الواجب لأن الفرض لا يجبر بالدم والواجب يجبر به وفرغ من الفرائض شرع يتكلم على الواجبات فقال (وواجبات الحج) التى يلزم بترك كل واحد منها دم (الوقوف) أى الحضور (بعرفة ساعة) أى قطعة من الزمان كما تقدم في الفرض ويدخل وقته (بعد زوال تاسع الحجة) وينتهى (لغروبه) فإن تركه عمدا لغير عذر لزمه دم لا لعذر كراهق (و) من واجباته أيضا (الافراد) فإن تركه وقرن أو تمتع لزمه دم بشرطين هما أن يحج من عامه وأن لا يكون مقيما بمكة أو ذى طوى وقت الاحرام بهما ويزاد شرطان للتمتع أن لا يعود إلى بلده أو مثله ولو بالحجاز وأن يفعل ولو بعض ركن من العمرة في أشهر الحج (و) من واجباته أيضا (الاحرام من الميقات) لمن أراد دخول مكة غير مترددا بها كفة أو حطب بل لست أو تجارة أو لكونها بلده وعادها عن بعد بأن زاد على مسافة القصر فإن ترك الاحرام من الميقات أو تجاوزه حلالا أثم ولا دم عليه إلا أن يقصد نسكا ولم يرجع له ليحرم منه فإن قصد النسك ولم يرجع له وهو حلال لى أحرم بعد مجاوزته حلالا لزمه الدم ولورجع بعد إحرامه فلا يسقط عنه الدم وأما لو كان من المترددين إلى مكة بفاكهة أو حطب أو ممن لا يخاطب بالحج كعبد أوصي فلا يلزمهم إحرام عند دخولها ولا دم عليهم في مجاوزة الميقات من غير إحرام ولو أحرموا بعد ذلك (و) من واجباته أيضا (طواف القدوم) في حق غير حائض ونفساء ومجنون ومغمى عليه وناس إلا أن يزول مانع كل ويتسع الزمن فيجب ويكون (قبل عرفة) بشروط (إن أحرم من الحل) ولو حاضرا خرج إليه فإن أحرم من الحرم فلا قدوم عليه (ولم يراهق) يكسر الهاء أى لم يقارب الوقت بحيث يخشى فوات الخروج لعرفة إن اشتغل بطواف القدوم وبصبح فتجها أى لم يزاحمه الوقت فإن ضاق عليه الوقت فلا قدوم عليه (ولم يردف) الحج على العمرة (بحرم) فلو أردفها فلا قدوم عليه (و) من واجباته تقدم السعي على وقوف (عرفة بعده) أى بعد القدوم (إن وجب وإلا) يجب بأن

والإسعى بعد الإفاضة واتصال التلبية بالأحرام والنزول بالمزدلفة ليلة النحر والحاق أو التقصير
ورمي الجمار والبيات بمنى ليالي الرمي فإن ترك شيئاً من هذه لزمه هدى ينحر بمنى فمكة ويندب
الأبل فالبقر فالغنم ثم صام ثلاثة أيام من إحرامه وسبعة إذا رجع من منى ومحرمات الأحرام
مطلقاً الجماع ومقدماته وأفسد مطلقاً.

اختل قيد من القيود الثلاثة المتقدمة آخر السعي و (سعى بعد) طواف (الإفاضة) فإن قدمه بعد طواف
تطوع لزمه دم إن لم يعبه بعد الإفاضة إلا المراهق إذا تحمّل المشقة وطاف وسعى بعده فلا دم عليه لا
أنى بالأصل في حقه وهو القدوم وأما من أردف بحرم أو أحرم به فلم يشرع لها طواف قدوم فإن
وقع منهما طواف كان تطوعاً فلا يقدم السعي بعده فإن قدمه قدم كما تقدم (و) من واجباته (انصاع
التلبية بالأحرام) فإن فصلها عنه بكثير لزمه دم (والنزول بالمزدلفة ليلة النحر) بقدر حط الرجال سواء
حطت بالفعل أم لا وإن لم يجر لتزيب الحيوان فإن لم ينزل بهما حتى طلع الفجر لزمه دم وأما البيات
بها فمستحب (والخلق) أي إزالة شعر رأسه بموسى أو بنورة وهو الرجال أفضل (أو التقصير) وهو ما
المرأة بأن تأخذ من جميع شعرها قدر الأنملة فإن خالفت سنتها وحلفت ففعل بحرم وقيل بكره وأما الرمي
إذا قصر أجزأه وخالف الفصل (ورمي الجمار) العقبة بعد طلوع شمس يوم النحر بسبع والثلاث بعد الزوال
أيام التشريق الثلاثة كل واحدة بسبع (والبيات بمنى ليالي الرمي) الثلاث لغير المتعجل وليلتين للمتعب
في اليوم الثاني من أيام التشريق فيسقط عن رمي الثالث (فإن ترك شيئاً من هذه) الواجبات المذكورة (لزمه هدى
ينحر بمنى) ندباً بشرط ثلاثة إن كان ساقه في حج وأن يقف به هو أو نائبه بعرفة جزءاً من ليلة النحر وأن يكون
في أيام النحر الثلاثة فإن انتفت هذه الشروط الثلاثة أو شيء منها بأن ساقه في إحرام عمرة أو تطوعاً أو
في إحرام أو فاته الوقوف به أو خرجت أيام النحر (فمكة) ينحر أو يذبح فيها وجوباً ويندب في المروة
أن يخرجها للحل أو كان اشتراه من الحل فالجمع فيه بين الحل والحرم واجب حيث نحر بمكة وأما ما يذبح
فقد وقف به بعرفة وهو حل فلا يحتاج لاشتراطه (و) هو مترتب فلا يصوم إلا بعد الفجر عن الحل
(ويندب الأبل فالبقر فالغنم) لأن الأفضل فيه كثرة اللحم عكس الضحايا (ثم صام ثلاثة أيام) وأولها
(من إحرامه) ويجب تقديمها على أيام منى ولا يجوز تأخيرها إلا لعذر فإن أخرها لعذر صام أيام
(وسبعة إذا رجع من منى) أي فرغ من رمي الجمار لبشمل أهل منى أو من قام بها فلو قدم السبعة على الوقوف
بعرفة أو قبل رجوعه من منى فلا تجزئ ومحل وجوب تقديم الثلاثة على أيام منى إن تقدم النقص
الوقوف بعرفة كتعدى الميقات وتمتع وقرآن وترك طواف قدوم فلو تأخر النقص كترك النزول بالمزدلفة
أو ترك الجمار أو بعضها فانه يصومها متصلة بالسبعة متى شاء ولما فرغ من الواجبات شرع بتكامل على محرمات
الأحرام فقال (ومحرمات الأحرام مطلقاً) سواء أكان في الحرم أو خارجاً عنه (الجماع ومقدماته) لرمي
واسرأة ولو علمت السلامة بخلاف الصوم فيكره فقط مع علمها لبسارة الصوم (وأفسد مطلقاً) عمداً

تستدء منى إن وقع قبل الوقوف مطلقاً أو بعده قبل إفاضة وعقبة يوم النحر أو قبله وإلا فهدى
إزاله ابتداء وإمذائه وقبلته ووقوعه بعد سعى في عمرته وإلا فسدت ووجب إتمام المفسد
بإيررية القضاء له وإن تطوعاً وقضاء القضاء ونحر هدى في القضاء

ولا أو سهواً كونه في حرج أو مكرهاً في قبل أو دبر في آدمى أو غيره فعل شيئاً من أفعال الحج بعد
إيرامه أم لا كان من بالغ أو غيره فالصبي يفسد حججه بجماعه احتياطاً دون وضوءه وصومه كما مر كان
خرقة أو خفيفة لا كثيفة على الظاهر ومثلها في هوى الفرج (كاستدء منى) أى تعمد إخراجها وإن
نمى نظر أو فكر لا إن لم يدمها فالهدى كما يأتي وقيد الفساد بقوله (إن وقع قبل الوقوف) بعرفة أفسد
مطلقاً فعل شيئاً من أفعال الحج كطواف القدوم والسعى أم لا (أو بعده) أى الوقوف يحصل الفساد
بما إن وقع (قبل) التحللين من طواف (إفاضة) أو سعى مؤخر عن الوقوف (و) رمى جمره (عقبة) وفي
يومين (يوم النحر أو قبله) ليلة المزدلفة (وإلا) يقع قتلها يوم النحر أو قبله بل وقع قبلها بعد يوم
أو بعد أحدهما ولو في يوم النحر (فهدى) واجب في الصور الثلاث من غير فساد (كانزاله) لنى
إدء) أى بمجرد نظر أو فكر ولو قصد بهما لذة إذ الفساد إنما يكون عنهما إن كان كل منهما اللذة
إيرامة كل منهما وخروجه عنها كما مر فإن خرج بلا لذة أو غير معتادة فلا شيء عليه (وإمذائه) فيه
أى خرج ابتداء أو بعد مداومة نظر أو فكر أو قبله أو مباشرة أو غيرهما (وقبلته) بغير إنزال
فهدى وهى إذا كانت على الفم وأما إن كانت على الجسد فحكمها حكم الملامسة وهو أنه إذا أخرج
به مذى أو لم يخرج وكثرت ففيها الهدى وأما إن لم يخرج ولم تنكث فلا شيء فيها ولو قصد اللذة
فخرجها كما أن القبلة لوداع أو رحمة لا شيء فيها إن لم يخرج معها منى أو مذى وإلا جرى كل على
وقوعه (ووقوعه) أى الجماع من محرم (بعد سعى في عمرته) قبل حلاقها فهدى ولا تفسد لا نقضاء أركانها
بأن وقع شيء من ذلك في أثناء سعيها أو قبله (فسدت) العمرة (ووجب إتمام المفسد) اسم مفعول
بعمرة أو حج أدرك الوقوف فيه وإن كان الفساد قبله وإتمامه برمى العقبة وطواف الإفاضة والسعى
لم يكن قدمه فإن فات الوقوف فيه وجب تحلله منه بفعل عمرة ولا يجوز له البقاء على إحرامه لأن فيه
إيرامة على الفاسد مع تمكنه من الحلاق منه فإن لم يتم فهو على إحرامه فلو أحرم عليه بغيره ولو قصد به
إيرامه عنه وكل ما أحرم به ثانياً فهو تحلل للأول وبقيضيه في العام الثالث إن لم يطلع عليه إلا بعد
تواتر الوقوف عرفة في العام الثانى وإلا أمر بالتحلل من الفاسد بأفعال العمرة ولو في أشهر الحج وقضاء
العام الثانى (و) وجب (فورية القضاء) أى للفاسد من حج أو عمرة ولو على القول بتراخي الحج ولم يخف القوات
بأن كان ما أفسده (تطوعاً) لدخوله في تلك العبادة وتقسيه قبل حجة الاسلام (و) وجب (قضاء القضاء)
بأن حج أو عمرة إذا أفسده فيأتى بحجتي أحدهما قضاء عن الأولى والثانية قضاء عن القضاء لحرمتها معاً
بأن هدى بظاهره ولو تسلسل (و) وجب (نحر هدى في زمن) (القضاء) حج أو عمرة ولا يقدمه زمن
بأن بل يؤخره على المشهور ليتفق الجابر النسكي وأما لى فلو قدمه قبل القضاء أجزأ فلو أفسده قارناً وفاته
بأن قارناً وعليه ثلاثة هدايا واحد للفساد وواحد للقوات وواحد للقران الثانى وأما الفات لا شيء

والطيب والادهان مطلقا وستر وجه المرأة إلا لستر وكفيتها وما يحيط بعضو الرجل وكل ما يتفرقه به أو يزيل أذى كتغطية رأسه وقتل قمل وإزالة شعر وفيه الفدية ذبح شاة فأعلى أو إطعام ستة مساكين لكل مدان أو صيام ثلاثة أيام ولا تختص بزمان ولا مكان ويحرم به وبالحرم

فيه لأنه آله إلى عمرة (و) محرمات الاحرام لرجل وامرأة (الطيب) بالطيب المؤنت وهو ما يظهر ريحه وأثره أي تعلقه بما حبه من جسد أو ثوب تعلقا شديدا كورس نبت كالسهم طيب الرائحة صبغة بين الحمرة والصفرة وزعفران ومسك وعنبر ومعنى تطيبه به استعماله أي الصاقه بالبدن عضوا أو بعضه أو بالثوب فلو عبق الريح دون العين على جالس بكحانوت عطار أو بت تطيب أهله فلا فدية مع كراهة تماديه على ذلك كما يكره شم كريخان من كل طيب مذكر وهو ما يظهر ريحه ويخفي أثره ومعنى خفاء أثره أنه لا يتعلق بما مسه من جسد أو ثوب بخلاف المؤنت فإنه يظهر أثره أي تعلقه كما تقدم (و) من محرمانه أيضا مطلقا (الادهان) بالدهن (مطلقا) أي مطيبا أو غير مطيب كان برأسه أو خيته أو جسده كله أو بعضه (وستر وجه المرأة) كله أو بعضه ترفها حرا أو برد ولولم تلصقه (إلا لستر) عن أعين الناس فلا يحرم عليها ستره ولولا لصقته له بل يجب إن علمت أو ظنت أنه يخشى منها الفتنة أو ينظر لها بقصد لذة لكن لا تغرز ولا تربط فإن فعلت افتدت (و) ستر (كفيتها) بكفاز وزن رمان شيء يعمل لليدين يحشى بقطن تلبسهما المرأة للبرد وكذا غير الكفاز مما تعده لستر يديها مخيطا أو مربوطا وكذا ستر أصبع من أصابعها فإن أدخلت يديها في قميصها فلا شيء عليها (و) من محرمانه أيضا لكن على الرجل كل (ما يحيط بعضو الرجل) سواء كان مخيطا أو غير مخيط وسواء كانت الاخاطة بنسج أو زر أو عقد فلولم يكن مخيطا فلا يحرم ولو كان مخيطا كازار مرقع برقاع وبردة فلتين (وكل ما يترفع به) أي ينعم (أو يزيل) به (أذى كتغطية رأسه) أي الرجل نقط أو وجهه بما بعد ساترا ولوطينا (وقتل قمل) كثر أو قل (وإزالة شعر) بحلق أو غيره كثر أو قل لغير وضوء وغسل وركوب (وفيه) أي في كل واحد مما ذكر من الطيب وما عطف عليه (الفدية) ففي الطيب بمجرد المس وفي اللبس بالانتفاع من حر أو برد لا بمجرد وفي قتل القمل وإزالة الشعر بالكثرة بأن يزيد على عشرة وما قاربها وفي الواحدة إلى العشرة حفنة من طعام والفدية (ذبح شاة فأعلى) من كثرة اللحم من بقرة أو بدنة ولا يجزى إخراجها غير مذبوحة وهي أفضل من البقر والأبل كالضحايا لا كالهدايا ولا بد من الفدية أن تجزى ضحية (أو إطعام ستة مساكين لكل مدان) بمد النبي ﷺ من غالب قوت أهل البلد (أو صيام ثلاثة أيام) ولو أيام منى (ولا تختص) الفدية (بزمان ولا مكان) إلا أن يقدر الذبح حيث كان مما يقدر أو يشعره كذا ولو لم ينوبه الهدى فكحكم الهدى في الاختصاص بمعنى إن وقف به وإلا فمكة والجمع بين الحل والحرم وترتيبه ودخول الصوم نيابة وأفضلية الأكل فالتيمم بمجرها غير كافية وكذلك تقليد ما لا يقدر كالغنم فيذبحها حيث شاء في أي زمن واعلم أنه يوم عيد النحر تفعل أربعة أمور مرتبة رمى جمرة العقبة بسبع حصيات بعد طلوع الشمس ثم نحر هديه أو ذبحه ثم حلق رأسه أو تقصيره ثم يطوف طواف الأفاضة إلا أن تقديم الرمي على الحلق والأفاضة واجب يلزمه فيه دم إذا خالف لكن في تقديم الحلق على الرمي يلزمه فيه

التعرض للبرى إلا ما استثنى فإن قتله أو عرضه للتلف لزمه جزاؤه بحكم عدلين فقيهين بذلك
مثله من النعم أو إطعام

فدية لوقوعه قبل شيء من التحلل وفي تقديم الافاضة على الرمي يلزمه هدى حقيقة وماء هذا هذين فالترتيب فيه مستحب واعلم أيضا أن رمى العقبة هو التحلل إلا صغير فيحل به ما كان محرما إلا قربان النساء بجماع ومقدماته والصيد فحرمتهما باقية ويكره مس الطيب فلا فدية فيه وأن طواف الافاضة هو التحلل إلا كبر فيحل به ما بقي من محرم ومكروه ولما فرغ من الكلام على محرمات الاحرام فقط شرع بذلك ما يحرم على المحرم ومن في الحرم فقال (ويحرم به) أي بسبب الاحرام وإن كان خارج الحرم (و) يحرم (بالحرم) أي فيه وإن لم يكن محرما (التعرض للحيوان البرى) لكل أو بعضه وإن تأنس وخرج عن طباع الوحش وإن لم يؤكل كخنزير وقد كان مملوكا أو مباحا ولو طير ماء أي حيوان بلازم الماء ويضه كهو واحترز به عن البحرى فيجوز اصطياده لقوله تعالى «أحل لكم صيد البحر وطعامه» ولما كان قوله التعرض للبرى عاما وكان الشارع أباح قتل أفراد استثنائها من جملة أشهرتها فقال (إلا ما استثنى) من الحيوانات فيجوز قتلها للمحرم ومن في الحرم منها الفأرة ومثلها ابن عرس وكل ما يقرض الثياب من الدواب ومنها الحية ومثلها الأفعى ومنها العقرب ومثلها الرتيلا دابة صغيرة سوداء ربما قتلت من لدغته والزنبور وهو ذكر النحل ولا فرق فيما ذكر بين الصغير والكبير ومنها الغراب والحدأة الكبيران أي بلغا حد الأذية وفي الصغيرين قولان بالجواز نظرا للفظ غراب وحدأة والمنع نظرا للأذية وهي منتفية ولا جزاء ومنها ما يعدو من أسد وغر وفهد كذئب إن كبر فإن صغير كره قتله ومنها ألوزغ للتحلل في الحرم لأن شأنها الأذى وأما المحرم فيكره له قتلها ويطعم شيئا من الطعام (فإن) وقع ونزل وتعرض للحيوان البرى بأن (قتله) عمدا أو جهلا أو نسيانا أو اضطرارا بأن ذبحه لأجل مخضة أي شدة مجاعة تبسح الميتة فيكون ميتة (أو عرضه للامف) بأن حبسه أو تنف ريشه أو جرحه ولم يتحقق سلامته في الجميع (لزمه جزاؤه) إلا الأوز والدجاج فلا يسا بمسيد بخلاف الحمام ولوروميا فلا يؤكل ولا يوضه لأنه من أصل ما يطير حية كون الجزاء (بحكم عدلين) ولو كان المقوم غير ما كول كخنزير وتعتبر قيمته طعاما على تقدير جواز بيعه فإن أخرج الجزاء قبل حكمهما عليه أعاد ولا بد من لفظ الحكيم ولا تكفي الفتوى ولا الإشارة لأن الحكم إنشاء فلا بد من اللفظ ولا يحتاجان لآذن الامام ولا بد أن لا يكون هو أحدهما (فقيهين بذلك) أي بأحكام الصيد لا بجميع أبواب الفقه ويحتاجان في الجزاء أي في الاعراض اللاحقة له من سمن وصغر وصحة وجمال وضدها وإن ورد فيه نص من الشارع بأن يربا أن في هذا النعماء مثلا بدنة سمينة أو هزيلة فاندفع ما يقال حيث ورد من الشارع نص على الجزاء فلا محل لاجتهادها فيه ولما كان الجزاء على التخيير في مثل أو إطعام أو صيام لقوله تعالى «فجزاء مثل ما قتل من النعم بحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما» إشارة إلى ذلك بالابدال من قوله جزاؤه قوله (مثله) أي الصيد أي مقاربه في القدر والصورة فإن لم يوجد فالقدر كاف (من النعم) واحد الأنعام يذكر ويؤث وهي الابل والبقر والغنم وهو بيان لقوله مثله (أو إطعام)

قيمة الصيد أو لكل مد صوم وكل كسره وفي بيضه وجانيه العشر إن لم يسهل ويجوز الأكل
من جميع الهدايا مطلقا

إن لم يكن له مثل أو أحب الا طعام ؛ (قيمة الصيد) نفسه أى يقوم حيا كبيرا بطعام ولا يقوم بدراهم ثم يشتري بها طعام لكن إن فعل أجزأ وتعتبر قيمته يوم التلف لا يوم تقويم المحكين ولا يوم التعدي ويخرج من طعام جل عيش ذلك المكان ويكون الا طعام والتقويم في محل التلف فإن لم يكن في محل التلف مساكن أو لا قيمة له هناك فيقوم ويطعم بقرب محل التلف فإن لم يمكن صبر حتى يرجع لأهله ونحوهم اثنين ويصف لها الصيد ويذكر لها سعر الطعام بموضع الصيد كما يبعث بالهدى الى مكة ولا يجزىء بغير موضعه إن أمكن به (أو) صام أياما بعد الامداد (لكل مد صوم يوم) وإن جاوز ذلك شهرين أو ثلاثة قاله في المدونة (وكل كسره) وجوبا في الصوم ونوبا في المد الناقص وظاهر كلامه كظاهر الآية أنه مخير في الجزاء بين فعل أى واحد من الثلاثة المذكورة في جميع الصيد وابس كذلك بل فيه تفصيل وحاصله أن الصيد إما أن يكون من الطير أولا وإذا كان من غير الطير إما أن يكون له مثل أولا وإذا كان له مثل إما أن يوجد أولا فإن كانت من الطير فتعين فيه القيمة طعاما فإن لم يجد صام عدل ذلك إلا حمام مكة ويمامه وما ألحق بهما كالدسي والفاخت والقمرى وذوات الاطواق فإن في كل واحد شاة بلا حكم فإن لم يجدها صام عشرة أيام وإن لم يكن من الطير فإن كان لا مثل له يجزىء ضحية كالضب والارنب ففيه القيمة طعاما أو عدل ذلك صياما وإن كان له مثل يجزىء ضحية فإن ورد فيه شيء كالنعامة فيها بدنة والفيل بدنة ذات سنين وحمار الوحش وقره والضبع والغلب شاة يتعين ماورد إن وجد فإن عدم فقيمة الصيد طعاما وينبغي إذا تعذر أن يصوم عدله وإن لم يرد فيه شيء كالدب خير في فعل أى الثلاثة (وفي) كل واحدة من (بيضه) أى الحيوان البرى إذا كسرها محرم أو حلال في الحرم وكانت غير مذرة فى أى طائر كان فيها فرخ وخرج ميتا بعد كسره أو لم يكن فيها فرخ (و) فى كل واحد من (جنينه) أى ما ذكر بضرب بطن أمه فتلقيه (العشر) أى عشر دية الأم ولو تحرك بعد نزوله (إن لم يستهل) أو الفرخ بعد كسر البيض فإن تيقن موت جنينها بكرامة قبل ضرب بطنها فلا شيء فيه وإن استهل ثمان فجزاء كامل فإن زابلها ميتة فجزاءها إن لم يستهل وإلا فجزاء ثان له ولما كان لمنع الأكل من الهدى ونحوه وجوازه أربعة أقسام القسم الأول ما يؤكل منه قبل المحل ومده واليه أشار بقوله (ويجوز الأكل من جميع الهدايا مطلقا) بلغت المحل وهو مبنى بشروطها وإلا فمكة أو لم تبلغ المحل بأن عطبت قبله كانت متطوعا بها أو واجبة لنقص الحج أو عمرة من فساد أو منعة أو قران أو تعدي ميقات أو ترك الغزول بعرفة نهارا أو بمزدلفة ليلا أو ميت بمنى أو رمى جمار أو طواف قدوم أو تأخير حلاق أو غير ذلك ومثل ما ذكر النذر المضمون لغير المساكن وحيث قد تجاوز الأكل مطلقا فله إطفاء الغنى منها والقرب وغيرهما لقوله تعالى «فكلا منها وأطعوا القانع» وهو السائل «والمعتر» وهو من يعرض

إلا نذر المساكين المعين مطلقا وغير المعين والفدية والجزاء بعد المحل وهدى تطوع قبل المحل
ويحرم بالحرم قطع كما ينبت بنفسه إلا ما استثنى ولا جزاء كصيد حرم المدينة .

بالسؤال ولا يسأل وله التصديق بالكل والبعض بلا حد ويكره إطعام الذمي والتصديق عليه منها القسم
الثاني ما يمنع الاكل منه قبل المحل وبعده وإليه أشار بقوله (إلا نذر) أى منذور (المساكين المعين) لهم
لفظا كهذا نذر المساكين أو نية كهذا نذر لله على ونوى أن يكون المساكين فيمنع الاكل منه (مطلقا)
بلغ محله أم لا كانوا معينين أم لا أما عدم الاكل منه قبل المحل فلا، غير مضمون وأما بعد المحل فلا، نه
عين أكله وعم المساكين القسم الثالث ما يؤكل منه قبل المحل لا بعده وإليه أشار بقوله (و) إلا ثلاثة نذر
المساكين (غير المعين) ل مضمونا للمساكين كاله على هدى للمساكين أو لله هدى أو بدنه ونواه لهم (و)
إلا الفدية) للأذى إذا جعلت هديا وإلا امتنع الاكل منها مطلقا (و) إلا (الجزاء) للصيد فلا يأكل من
هذه الثلاثة (بعد) لوغ (المحل) متى أو مكة لوصول المضمون للمساكين ولأن الفدية بدل عن الترفه فالجمع
بين الاكل والزوه كالجمع بين العوض والم عوض ولأن الجزاء قيمة متلف ويأكل من هذه الثلاثة قبل
المحل إذا عطبت لوجوب البدل عليه وبعده للمحل فبعد ظرف لمقدر دل عليه الاستثناء وهو راجع للثلاث
مسائل والقسم الرابع ما يؤكل منه بعد المحل لا قبله وإليه أشار بقوله (و) إلا (هدى تطوع) وهو ما لم
يجب لشيء ولم يجعله المساكين لفظ ولا نية فلا يؤكل منه إن عطب (قبل المحل) لأنه غير ضامن له ولوتلف
إلا أن يمكنه ذبحه فيتركه حتى يموت فيضمنه لأنه مأمور بذبحه مؤتمن عليه فمنع من الاكل قبله لأنها مه
على عطبه وقيل المنع تعبدى ولما فرغ من الكلام على ما يحرم على المحرم ومن في الحرم وهو الصيد وكان
بينه وبين النبات مشاركة لعموم حرمة بالحرم على الحلال والمحرم شرع يشكك عليه فقال (ويحرم بالحرم)
أى فيه على كل أحد (قطع كل ما) جنسه (ينبت بنفسه) من غير علاج كالأبل البرى وشجر الطرفاء وأم
غيلان ولو استنبت بعلاج نظرا لجنسه ولا فرق بين الا خضر ويسمى عشا وخلا بفتح الخاء والقصر وبين
اليابس ويسمى كلاء ولو لاحتشاش البهائم كما هو ظاهر الكافي وابن رشد وحمل عليه ابن عبد السلام
قول المدونة ويكره للاحتشاش وحملها سند على ظاهرها (إلا ما استثنى) في الحديث فيجوز قطعة من
الأذخر بذان معجمة نبت معروف كالحناء طيب الريح واحده إذخره وجمعه أذاخر كأفاعل وألحق
بالأذخر السنا بالقصر نبت معروف يتداوى به قاسه أهل المذهب على الأذخر لشدة الحاجة إليه في الأدوية
ويطلق على البرق وأما بالمد فالرفعة ومن المالحق بالأذخر أيضا الهش أى قطع ورق الشجر بالمحجن ومنه
«وأهش بها على غنمى» والعصا والسواك وقطع الشجر للبناء والسكنى بموضعه وقطعه لاصلاح الخواطر
والبساتين فجملة المستثنيات سبعة واحتراز قوله ينبت بنفسه عن ما يستنبت بعلاج كخس وبقل وسلمق وكرات
وحنطة وبطيخ وقثاء وفقوس وخوخ وعنب ونخل فيجوز قطعه في الحرم وإن لم يعالج بل نبت بنفسه
(و) إذا وقع ونزل وقطع ما ينبت بنفسه (ولا جزاء) على قاطعه لأنه قدر زائر على التحريم يحتاج لدليل
ل يستغفر الله تعالى ثم شبه في الحكمين السابقين لشجر حرم مكة وهما الحرم وعدم الجزاء قوله (كصيد
حرم المدينة) اشريفه فيحرم ويحرم قتله وأكله ولا جزاء وإن كان المحرم لها النبي ﷺ وهو أعظم

باب ذبيح

الذكاة ذبيح وهو قطع مميز توطأ نسائه الحلقوم والودجين من المقدم بالرفع قبل التمام ونحر

من المحرم مكة وهو الخليل ولم يكن الجزاء في صيد المدينة أولى لأن المدينة كاليمين النعوس ولا أن الكفارة ليست بالقياس وحرم المدينة ما بين الحرتين ثنية حرة بكسر الحاء أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار والمدينة داخلية في حريم الصيد ومثل حرمة الصيد حرمة قطع شجرها وحريمه يريد من كل جهة وهو معتبر من طرف المدينة وهي خارجة عن حريم الشجر ويعتبر طرف البيوت التي كانت في زمنه عليه الصلاة والسلام وسورها الآن هو طرفها في زمنه عليه الصلاة والسلام وما كان خارجا عنه من البيوت يحرم قطع ما ينبت به ولما أنهى الكلام على الحج والعمرة وما يتعلق بهما وكان مما يتعلق بهما الصيد وعتمره المبيح لأن كله هو أحد أنواع الذكاة أتبع ذلك الكلام عليها وعلى ما يباح من الأطعمة وما لا يباح من الأطعمة وعلى الضحية وبدأ بالكلام على الذكاة فقال

« باب »

(الذكاة) بمعنى التذكية لغة التمام يقال ذكيت الذبيحة إذا أتممت ذبحها والنار إذا أتممت إيقادها ورجل ذكي الفهم والحدة وشرعا قال ابن وضاح هي السبب الذي يتوصل به إلى إباحة الحيوان البري ولما كانت الذكاة جنسا تحته أربعة أنواع بدأ منها بالذبيح لكثرة أفرادها باختصاصه بالغنم والطير وأصليته على النحر فيما يشتركان فيه كالبقرة فقال الذكاة إما (ذبيح وهو) ما شمل على أربعة أو صاف أشار لاؤها بقوله (قطع) خرج به النهش والخنق والعض والضرب والدق والرض وصفة الذابح أمران أشار لاها بقوله (مميز) تحقيقا ولو سكرانا محققا تمييزه لا مجنون وصغير غير مميز وسكران تحقق عدم تمييزه أو شك فيه حيث لم يدعه فإن ادعاه عند ذبحه كره أكلها فأقسامه أربعة ولا بن رشد إن ادعى التمييز نوي في حق نفسه وشمل المميز الصغير والكبير والذكر والأنثى والحرة والعبد والفحل والخصى والخنثى والفاسق وإن كانت تكراه ذكاة هؤلاء الثلاثة ولنا بهما بقوله (توطأ نسائه) شمل المسلم والكتابي معا هذا أو حريا حرا أو عبدا ذكرا أو أنثى لأنه يباح لنا وطء نسائه الحراير بالنكاح والاماء بالملك وخرج المرتد والمجوسي والصائبي وعابد الشمس والقمر والوثن وغير ذلك فلا تؤكل ذبيحتهم ولرعاية الاختصار فصل أو صاف الذبيح عن بعضها بذكر وصفي الذابح بإضافة المصدر لفاعله ثم ذكر مفعوله وما بعده لتتميم أو صاف الذبيح الثلاثة الباقية بقوله (الحلقوم) كله وهو مجرى النفس كما في الجواهر وفي التوضيح القصة التي هي مجرى النفس وهما بمعنى فيستفاد من المصنف أنه لا بد أن ينحاز بعض الجوزة ولو دائرة إلى الرأس فإن انحازت كلها إلا البدن لم تؤكل ويقال لها المغلصمة وعدم أكلها هو المذهب وهو قول مالك وابن القاسم وقال ابن وهب تؤكل وهو مذهب الشافعي لكن مع البيان عند البيع بعض القرويين يأكلها الفقير دون الغني وبه أفتى ابن عبد السلام وليس بسديد ولو بقي من الجوزة مع الرأس قدر حلقة الخاتم أكلت ولو بقي قدر نصف الدائرة جرى على قول ابن القاسم وسجنون في اعتبار نصف الحلقوم ونفوه وهو

وهو طعن بلبه وإن كتابيا ذبح لنفسه مستحله لا غيره إن ثبت تحريمه بشر عنا ولا كره وعقر

المشهور (والودجين) وهما عرقان في صفحتي العنق يتصل بهما أكثر عروق البدن ومتصلان بالدماع ولا يقطع غير ما ذكر بل تارة يكون في فعله الاساءة كما بانه الرأس عمدا كما يأتي وتارة لا كقطع المريء بهمزة في آخره بوزن أمير وقيل بتشديد الياء عن غير همزة عرق أحمر تحت الحلقوم متصل بالقمور رأس المعدة والكرش يجري الطعام منه إليها وهو الباعوم وعدم اشتراط قطعه هو المشهور ومذهب المدونة وعند الشافعية لا بد من قطعه والظاهر أنه يجب أن عدم قطعه عند البيع للشافعي وانظر إذا أطعمها به ضيافة هل يجب عليه البيان أم لا وابتداء القطع (من المقدم) فلا يؤكل من ذبح من انقفا ولا من إحدى صفحتي العنق لأنه نزع قبل تمام الذكاة سواء. فكل ذلك عمدا أو غلبة في ضوء أو ظلمة أو لكلال السكين فيدخلها من تحت الودجين بعد قطع الحلقوم ثم بقائها فيقطع بها الودجين كما قال سحنون لو قطع الحلقوم ثم لم تساعد السكين في مرها على الودجين لعدم كونها حادة فقلبها وقطع الأوداج بها من داخل فانها لا تؤكل انتهى ومثله لو أدخل السكين ابتداء تحت الحلقوم والودجين ثم رفعها فقطعت الحلقوم والودجين فانها لا تؤكل على المذهب خلافا للجمهوري القائل بانها تؤكل في هذه فانه خلاف المذهب (بلا رفع قبل التمام) فان رفع قبل التمام ففيه تفصيل فان لم ينفذ منها مقتل أكلت عاد عن قرب أو بعد رفع اختيارا أو اضطرارا كان العائد هو أو غيره وإن أنفذ مقتلها فان عاد عن قرب أكلت مطلقا وإن عاد عن بعد فلا مطلقا والتقرب ثلاثمائة باع ولا بد من النية والتسمية إن عاد عن بعد مطلقا أو قرب وكان العائد غير الأول وإلا لم يحتج لذلك كما هو ظاهر الطخينجي واستفيد منه أنه لا يشترط في الذابح الاتحاد فيجوز وضع شخصين يديهما على محل الذبح بآلة مع كل منهما وذبحهما معا مع النية والتسمية من كل منهما وكذا فيما يظهر إذا وضع شخص الآلة على ودج والآخرة الآلة على الآخر وقطعا جميع الحلقوم والودجين وما تقدم من أنه إذا رفع اختيارا تؤكل مقيد بما إذا لم يتكرر منه ذلك وإلا لم تؤكل لأنه متلاعب (و) أما (نحر) وهو النوع الثاني من أنواع الذكاة (وهو طعن) أي ذلك من مميز بنا كح فحذفه من هنا لدلالة ما تقدم عليه (بلبة) بفتح اللام محل القلادة من الصدر ولولم يقطع شيئا من الحلقوم والأوداج ان رشد لأنه محل اتصال منه الآلة للقلب فيموت سريعا (وإن) كان فاعل ما ذكر من الذبح والنحر (كتابيا) يهوديا أو نصرانيا أو مجوسيا تهود أو تنصر فيحل لنا أكل ذبيحة من ذكر لقوله تعالى «وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم» لأن المراد بطعامهم ذبائحهم بقيود أربعة أن يكون (ذبح لنفسه) أي ما يملكه لا ما يملكه مسلم أو مشترك بينه وبين كأي ففيه قولان قيل يؤكل وقيل لا وأن يكون (مستحله) بفتح الحاء أي الذي يحل له بشرعنا من ذى الظالم وأن لا يذبح لضم بان يذكر اسم الضم عليه فان ذكر اسم الله عليه أكل وإن قصد به الضم لأنه حينئذ لا يصدق عليه أنه ذبح لضم وأن لا يغيب عليه بان يكون بحضرة مسلم مميز يعرف الذكاة أو يصف ما حصل بحضرته وكان ذكاة شرعية وهذا الشرط خاص بمن يأكل الميتة لا غيره (لا) يحل لنا أن نأكل (غيره) أي غير مستحله إذا ذبحه أي اليهودي فقط كما يفيد قوله (إن ثبت تحريمه) عليه (بشرعنا) فان شرعنا ليس فيه تحريم على نصراني بل على اليهودي وهو قوله تعالى «وعلى

وهو جرح مسلم مميز وحشيا غير مقدور عليه بالأسلحة المحددة أوحىوان معلم بارسال

الذين نادوا حرمانا كل ذي ظفر « فلا اعتراض على إطلاقه والمراد أن شرعنا أخبر عن شرعهم بأنه
 حرم عليهم كل ذي ظفر وهي الإبل وحمل الوحش والنعام والأوز وكلها ليس بمشقوق الظلف ولا
 منفرج القوائم بخلاف مشقوقها كالبقرة والغنم والظباء كما في ابن عرفة (وإلا) ثبت تحريمه عليهم بشرعنا
 أي لم يخبر شرعنا أنه حرم عليهم وإنما عم أخبروا أن شرعهم حرم عليهم ذلك كالطريقة وهي أن توجد
 الشاة فاسدة الرثة أي ملته بظهر الحيوان لأنه علامة عندهم على أنها لا تعيش فلا تعمل فيها الزكاة عندهم
 بمنزلة منقوذة المقتل عندنا (كره) لنا أكله بذيح اليهودي ولبس الدجاج من ذي الظفر لأنه مشقوق
 الأصابع خلافا للتأني ولما أنهى الكلام على النوعين الأولين من أنواع الزكاة لتعلقهما بالأنسي غالبا شرع في
 النوع الثالث المتعلق بالوحشي فقال (و) أما (عقر وهو) ما اشتمل على ثلاثة أركان صائد ومصيد
 ومصيد به ونشار إلى الأخير بقوله بأسلحة محددة النخ وإلى ما قبله بقوله وحشيا النخ وإلى الأول
 بقوله (جرح) شخص (مسلم) ذكر أو أنثى أي إدماءه ولو في الأذن مع شق جلد أم لا لاشق
 جلد بالآلة بدون إدماء في وحشي صحيح فلا يكفي بخلافه في مريض فيؤكل والمراد المسلم
 حال الأرسال فلا يؤكل بجرح كافر لقوله تعالى « تناله أيديكم ورما حكم » والبد تنال صغيره والرمح
 ينال كبيره وهو المراد هنا وإنما افترق صيده من ذبحه لأن في الصيد نوع تعبد ووقوف مع الإضافة إلى
 المؤمنين في الآية ولا يعارضه عموم « وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم » كما استدلل به أشهب وابن وهب وجماعة
 على عدم اشتراط الإسلام في تخصيصها بالآية المتقدمة لجماعين الدليلين المذكورين والمراد بجرح الكافر ما مات من
 جرحه أو أهدم مقتله قبل القدر عليه راجع لجرح صيدهم قدر عليه قبل انقضاء مقتله فيؤكل بذبحه كما في التأني
 وبذبح مسلم أولا (مميز) لا غيره من مجنون وصبي وسكران (وحشيا) مفقود لمصدر وهو صفة لموصوف محذوف
 أي حيوانا متوحشا ولو كان ناس قبل ذلك لا إنسيا من إبل أو غنم أو دجاج اتفاقا أو بقر أو حمام أو أوز
 على المشهور خلافا لابن حبيب ولو توحش الأنسي وصار لا يقدر عليه أو سقط وأشرف على الهلاك ولم يمكن
 ذبحه ولا نحره فلا يؤكل بالعقر ويشترط في أكل الوحشي بالعقر أن يكون (غير مقدور عليه بالأسلحة) بأن
 كان يقدر عليه بعسر كما قال أصيب فمن أرسل على وكر في شاطئ جبل أو شجرة وكان لا يصل إليه إلا بأمر يخاف منه
 العطب يجوز أكله بالعقر فإن قدر عليه بغير عسر فلا يؤكل إلا بالذبح فتحصل أن الأنسي لا يؤكل بالجرح
 مطلقا سواء لم يتوحش أصلا أو توحش في بعض الأوقات أو دائما ومثله الوحشي الذي ناس دائما أو أحيانا
 انتأنس أصلا أو المتأنس ثم توحش فيؤكل بالعقر فلكل من الوحشي والأنسي ثلاثة أقسام ولعل الفرق
 بين المتوحش من الأنسي دائما وبين المتأنس من الوحشي دائما العمل بأصل كل لأن الأصل الذكاة وأشار
 للمصيد به معلقا له بجرح بقوله (بأسلحة محددة) بدال مهمة مفتوحة مشددة أي شيء له حد ولو كحجر
 حاد كله أو له حد وعرض وعلم إصابته للصيد بحده لا بعرضه ولما المراد بخصوص الحديد لما يأتي من نده
 واحترز به عن غير المحدد كالعضا والمقراض ومثلها الشرك والشبكة والبندق وكل ما شأنه أن لا يجرح بل
 قال الخطاب عن القرافي أنه يحرم الاصطياد بذلك انتهى أي حيث كان يقتله لأنه كاصطياد ما كول لا بنية

من يده بلا ظهور ترك وما يحصل به موت كالجراد وتجب فيها النية وذكر اسم الله على المسلم إن

الذكاة فيحرم (أو حيوان معلم) بالفعل ولو من نوع مالا يقبل التعليم كأسد ونمر ونمس ونسر وأولى ما يقبله من كلب وباز وسنور وابن عرس وذئب ولو كان طبع المعلم بالفعل الغدر كدب فإنه لا يمسك إلا لفه قل في المدونة والحيوان المعلم أى طيرا أو غيره هو الذى إذا أرسل أطاع وإذا زجر أنزجر انتهى أى إلا الباز فلا يشترط فيه قوله وإذا زجر أنزجر لأنه لا ينزجر وعصيان المعلم مرة لا يخرج عنه كونه معلما كما لا يكون معلما بطاعته مرة بل بالعرف فى ذلك والباء فى (بارسال) بمعنى مع أو سببية للحيوان (من يده) مع النية والتسمية واشتراط الإرسال من يده تعبد فلو وجد مع جارح صيد لم يعلم به أو ابعد قبل رؤية ربه للصيد ولو أشلاه عليه أثناءه أو رآه ولم يرسله أو أرسله وليس بيده لم يؤكل فى واحدة من هذه إلا بالذكاة ولو كان لا يذهب إلا بأمره فالمراد باليد حقيقة ومثلها إرساله من حزامه أو من تحت قدمه لا القدرة عليه والمالك فقط ويد خادمه كيده ولا يخفى أنه إذا كان المسمى النಾಯى هو الخادم فالمرسل هو وإن كان السيد هو النಾಯى المسمى والخادم هو المرسل فعل وجه اجزائه كونه مأمورا وقريبا منه والظاهر حينئذ عدم اشتراط إسلام الخادم لأن النಾಯى المسمى هو سيده فالإرسال منه حكما حال كون الحيوان (بلا ظهور ترك) منه أى يشترط فى جواز أكل صيده إذا قلنا أن يكون منبعثا من حين الإرسال إلى حين أخذ الصيد فلو ظهر منه ترك بالتشاغل بغير الصيد كجيفة مثلا ثم انبعث ثانيا فلا يؤكل الصيد وظاهره كالمدونة كان التشاغل قليلا أو كثيرا ورأى اللخمي أن يسير التشاغل لا يضر وقوله بلا ظهور ترك خاص بالحيوان وأما السهم فيعتبر فيه ما يعتبر فى رمى حصى الجمار من أنه لا يضر إصابتها لغيرها إذا ذهبت بقوة وأنها إن أطارت غيرها لها فلا يعتبر فكذلك هنا (و) رابع أنواع الذكاة (ما يحصل به موت كالجراد) أى الجراد ونحوه من كل حيوان لا نفس له سائلة إن كان يعجل الموت انفقا من قطع رأس وإلقاء فى نار أو ماء حار بل ولو لم يعجل الموت أى شأنه لا يعجل وإن كان لا بد من تعجيل الموت به وأما لو بعد الموت عنه فإنه بمنزلة الدم كقطع جناح أو رجل أو إلقاء فى ماء بارد ولا يؤكل ما قطع منه كالبان من الصيد إذا أبانه جارح أو سهم فلا يؤكل إلا الرأس وحده أو مع غيره أو قطع نصفين فحاصله أن ما بين من الجراد والصيد إن حصل به اهتداء مقتل أكل وإلا فلا (وتجب فيها) أى الزكاة بأنواعها الأربعة (النية) أى قصدها وإن لم يلاحظ حلية الأكل لعدم اشتراط ذلك أى تجب وجوبا مطلقا فلو ترك عمدا تهاونا أم لا أو جهلا بالحكم أو نسيانا أو تاويلا أو رمى سهمها غير قاصد فأصاب صيدا أو ضرب بقرة بسيف أو سكين لا يريد ذكاة فوافق المذبح لم يؤكل والنية على قسمين نية تقرب ونية تمييز والذى يشترط فيه الإسلام الأولى لا الثانية ومعناها أن ينوى بهذا الفعل من ذبيح ومأمومه ذكيتها لا قتلها (و) يجب (ذكر اسم الله) بأن يقول سبحان الله أو بسم الله أو الله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله أو لا إله إلا الله ولكن ما مضى عليه الناس أفصل وهو بسم الله والله أكبر ويكون هو والنية عند الذكاة فى غير الصيد وعند الإرسال فى الصيد فإن قدر عليه بعد ذلك سعى لذكائه حيث لم يندم مقتله وقوله (على المسلم) راجع لذكر اسم الله فقط فلا يجب ذكر الله على الكافر وإنما يشترط الشروط السابقة فقط وعمل كون ذكر

ذكر وقدر ونحر إبل وذبح غيره إن قدر وجازا للضرورة إلا البقر فيندب الذبح كالخديد واحداه
وقيام إبل وضجع ذبح على الأيسر وتوجهه وإيضاح المحل وفري ودجى صيدا أنفذ مقتله ويكره السليخ

الله واجبا (إن ذكر وقدر) فإن تركه عمدا أو جهلا فلا تؤكل ذبيحته واحترز بقيد الذكر عن الناسى وبقيد
القدرة عن الأخرس فلا يجزى عليهما وتؤكل ذبيحتهما (و) يجب (نحر إبل) وفيل لأن ذبحه لا يمكن
كما قال الباجي لا تصح رأسه بيد وزيره كالأبي الحسن عن عبد الوهاب وهو مذهب الشافعي خلافا لقول
بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني أنها تذبح (و) يجب (ذبح غيره) من غنم وطير ولو نعامه لأنه لا لبة
لها فان نحر شيء من ذلك أو ذبح الإبل وما معها اختيارا ولو ساهيا لم يؤكل (إن قدر) فهو راجع لها
(وجازا) أي الذبح فيما ينحر والنحر فيما يذبح لا يمكن في لبة لافي غيرها لأنه عقر ولا يؤكل الحيوان
المقدور عليه بالعقر (للضرورة) كوقوع في مهواة وعدم آلة ذبح أو نحر وجعل صفة لانسائها أو جعل
حكمها وإنما عذر بالجهل على الوجه المذكور دون النسيان لأنه بمنزلة فقد آلة الذبح فيما يذبح والنحر
فيما ينحر بخلاف النسيان (إلا البقر فيندب الذبح) يحتمل أن يكون مستثنى من عموم قوله وذبح غيره
لدخول كل حيوان في الغير أي يتعين ذبح غير الإبل إلا البقر فلا يتعين الذبح فيه بل يجوز الأمران
أي الذبح والنحر وإنما استحج مالك في البقر الذبح لقوله تعالى «إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة» مع
دليل آخر دل على عدم الوجوب في هذا الأمر ففي حديث البخاري في كتاب الذبائح ما يفيد أن البقر تذبح وتنحر
وفي ابن عبد السلام روى أنه صلى الله عليه وسلم نحر عن أزواجه البقر وروى ذبح عن أزواجه البقر ومن البقر الجاموس
وبقر الوحش حيث قدر عليه ويحتمل أن يكون مستثنى من مفهوم وجازا للضرورة أي فإن لم يكن
ضرورة بأن ذبح ما ينحر أو عكسه اختيارا لم يؤكل إلا البقر فإن الذبح فيه مندوب وترك المندوب
لا يمنع الأكل وشبه في المندوب مسائل بقوله (كالخديد) يندب في سائر أنواع الذكاة حتى العقر
وقد يتعين إذا لم يجد إلا هو مع الظفر والسن (وإحداده) أي ما يذكر به أي سنة لخبر وليحد
أحدكم شفرته وإنما ندب ذلك لسرعة قطعه فيكون أهون على المذبح لخروج روحه بسرعة فنحصل
له الراحة (وقيام إبل) مقيدة أو معقولة يدها اليسرى (وضجع) بفتح إذ هو الفعل
الذي يتعلق به الندب أي يندب جعل (ذبح) أي مذوح غير الإبل من غنم أو بقر (على) شقه (الأيسر)
للمذبح لأنه أعون للذابح وكره مالك ذبحها على اليمين ابن القاسم ويضجعها الأيمن على اليمين انتهى
فإن كان اضبط جاز الوجهان لكن ينبغي التيامن (وتوجهه) أي ما يذكر للقبلة وإلا أساء وتؤكل والفرق
بين توجه الذبيحة وعدم توجه البائل إلى القبلة خفة الدم بالعفو عن يسيره وأكل الباقي منه في العروق وفي
البول كشف عورة أيضا (وإيضاح المحل) الذي يذبح فيه من الصوف أو غيره بننف أو غيره حتى يتبين من
البشرة موضع الشفرة (وفري ودجى صيدا أنفذ مقتله) أي يندب لمن وجد الصيد منفوذ المقاتل وهو حي
تذكيته لا أجل إراحته فان تركه حتى مات أكل وخالف المندوب وعبر بفري ودجى لحصول الندب بذلك
وإن لم يقطع الخلقوم كما يفيد كلام ابن عرفة ولذا لم يقل ذبح أو نحر أو ذكاة (ويكره السليخ) لشيء

أو القطع قبل الموت وتعمد إبانة رأس ويؤكل المذكي وإن أيس من حياته بتحرك قوى مطلقا وسيل دم إن صحت إلا المنخنة وما عطف عليها المنفوعة المقاتل وذكاه أم الجنين ذكاه له إن تم

من الحيوان المذكي (أو القطع) كذلك (قبل) تمام (الموت) أي خروج روحها لخبر النهي عن ذلك وأن ترك حتى تبرد ومثله الحرق إلا السمك فيجوز الفأوه في الدار قبل موته عند ابن القاسم لأنه لما كان غير محتاج لذكاه كان ما وقع فيه من الالتقاء بمنزلة ما وقع في غيره بعد تمام ذكاه (و) يكره (تعمد إبانة رأس) ابتداء أي وحصل ما قصده وتؤكل عند ابن القاسم لأنها كذبيحة ذكيت ثم عجل قطع رأسها قبل أن تموت وهو المشهور وروى عن مالك أنها لا تؤكل لأنه كالعائث وأما المقصد ابتداء ذكائها ثم بعد أن أتمها قصد الإبانة وفعلها فلا يكره وتؤكل كما أنها إذا ترامت يده حتى أبان الرأس من غير قصد فلا كراهة وتؤكل اتفاقا ولما كانت الذكاه لا تبسح الميتة ولا ما ألحق بها وغيرها صحيح ومرضى محقق الحياة أو مشكوك في حياته وما يؤس منها شرع فيما يباح بالذكاه من ذلك وما لا يباح مع ذكر ما هو من علامة الحياة وما ليس منها فقال (ويؤكل المذكي) ذكاه شرعية بنوع من أنواع الذكاه إن كان صحيحا أو مريضا محقق الحياة أو مرجوها أو مشكوكا بل (وإن أيس من حياته) بحيث لو ترك لمات بسبب ضربة أو تردي من شاهق جبل ولم ينفذ مقتله أو مرضه أو أكله عشيا فانتفخ (بتحرك قوى) كتتحرك ذنبها أو رجلها أو عينها (مطلقا) كان المذكي صحيحا أو مريضا سال معه دم ثم لا كانت الحركة من الأعلى أو الأسفل وجد التحرك قبل الذبح متصلا به أو معه أو بعده وأما غير القوى كحركة الارتعاش والارتعاد ومد يد أو رجل أو قبض واحدة فلا عبرة به بخلاف مد وقبض معا فيعتبر وأما باقي الحركة مما يقع في كلامهم النص على كونه قويا أضعيفا فيعمل فيه بقول أهل المرفة (وسيل دم) من غير شخب ولا حركة إن تصور ذلك كمن بلغ منها الخنق مبلغا لا تعيش منه ولم ينفذ الخنق مقتلها هذا (إن صحت) لأن كانت مريضة فسيلان الدم منها فقط لغو وأولى حركة ارتعاش أو ارتعاد والمراد الصحيحة التي لم يفسدها مرض لا التي لم يصبها مرض وعمل بقول أهل المعرفة في سيل دم من مريضة مع مد كيد مما لا يعبر وأما شخبه منها فدليل الحياة ولما أوهم قوله وإن أيس من حياته شموله لمنفوعة المقاتل مع أن ذكائها لغو اتفاقا كما عند الباجي استثنائها بركاب بعض أفرادها المذكورة في سورة المائدة وإن كان الحكم غير مقصور عليها بل متعلقه إنفاذ مقتل من المقاتل أي بأي سبب حصل فقال (إلا المنخنة) بجبل أو شبهه (وما عطف عليها) من الموقوذة أي المضروبة بحجر أو خشبة أو نحو ذلك والمتردية أي الساقطة من شاهق جبل أو في بئر أو حفرة والنطيحة أي المنطوحة من بهيمة أخرى وما أكل السبع بعضها (المنفوعة) ما ذكر بعض (المقاتل) فلا تعمل فيها الذكاه فإن كانت غير منفوذة عمات فيها الذكاه فلا استثناء في قوله تعالى « إلا ما ذكيتكم » يجوز كونه متصلا ويحمل على غير المنفوعة المقاتل في الخمسة وبه قال مالك كما هو مفهوم قوله هنا المنفوعة المقاتل ومنقطعاً ويحمل على الذكاه من غير الخمسة فقط حيث كانت هي منفوعة المقاتل وعليه اقتصر ابن الحاجب وهذا التفصيل معقول المعنى موافق للفقهاء دون دعوى اتصاله فقط أو انقطاعه فقط وذهب الشافعي إلى أنه منقطع وأن الذكاه لا تعمل في الخمسة المذكورة في الآية

خلقه ونبت شعره وذكي المزاق ان كان مثله يعيش

وان لم ينفذ مقتل منها فالله في عنده لكن ما ذكيتهم من غيرها والمقاتل خمسة متفق عليها وواحد فيه خلاف فالمتفق عليها منها قطع نخاع مئذ النون مخ أبيض في فقار العنق بفتح الفاء أو الظهر بين فلكه يوصل أثر الدماغ للقلب وأثر القلب للدماغ فيفاجيء الموت والروايات أن كسر الصلب دون قطع نخاع غير مقتل ومنها نثر الدماغ وهو ما تحوزه الجحمة لا شذخ الرأس دون انتشار دماغ فقير مقتل ولا خرق خريطة ورض الأثمين وكسر عظم الصدر وغير ذلك من باقى المؤلف المذكورة في باب الجراح فليس منها ومنها نثر الحشوة بضم الحاء وكسرها كما في الصراح فشين معجمة وهى كل ما حواه البطن من كبده وطحال وورثة وأمعاء وكلى وقلب أو بعضها بحيث لا يقدر على ردها لاحوف أصلا أو يقدر عليه ولا يعيش معه والمراد بنثرها تفرق الأمعاء الباطنية عن مقارها الأصلية لا خروجها من البطن فانه ليس من المقتل لانه يمكن ردها فتعيش ومنها فرى الودج أي ابانة بعضه من بعض ومنها ثقب المصران بضم الميم جمع مصير كرجف ورغقان وجمع الجمع مصارين أي ثقبه تحقيقا أو شكاً أو وهماً وكذا يقال في قطع نخاع ونحوه مما قد يخفى ولا فرق بين ثقبه من أعلاه أو أسفله واحترز بثقبه أي خرقه عن شقه فليس بمقتل والمصريان عن ثقب الكرش فليس بمقتل فتؤكل والخلف فيه شق الودجين من غير قطع هل شقهما بمقتل كما عند أشهب وغيره من أصحاب مالك لأن الشق يستأصل الدم أو غير مقتل كما عد ابن عبد الحكم لأن الباقي يحفظ بعضه قولان وأما شق الودج الواحد فليس بمقتل خلافا لظاهر المختصر ولما أنهى الكلام على الحيوان الذى تقدم له فى الخارج استقرار حياة شرع فى الكلام على ما لم يتقدم له ذلك وهو الجنين الخارج بعد ذبح أمه بقوله (و) إذا ذكى حيوان ما كول اللحم وفى بطنه جنين حتى حياة محققة أو مشكوكا فيها إلى وقت تذكيتة فان (ذكاة أم الجنين ذكاه له) أي لذلك الجنين فيؤكل بذكاة أمه إن كان من جنسها ولو من غير نوعها كبقرة بطن ناقة أو شاة بطن بقرة أو عكسه لا خنزير بطن شاة أو غل بطن بقرة أو شاة بطن خنزير فلا يؤكل شيء من ذلك فالمتبر فى جنين ما كول اللحم نفس الجنين وفى جنين غير ما كول اللحم أصله احتياطا فى الوجهين وكذلك إذا تحقق موته فى بطنها قبل الذكاة فلا يؤكل ومحل كون ذكاة أمه ذكاة له (ان تم خلقه) الذى خلقه الله عليه ولو ناقص يد أو رجل (ونبت شعره) أى شعر جسده ولو بعضه لا شعر عيذه أو رأسه أو حاجبيه فلا يعتبر ذلك فلولم يثبت شعره لعارض اعتبر نبات مثله وإن خرج حيا حياة محققة أو مشكوكا أو متوهمة ذكى استجابا فى الثالثة ووجوبا فى الأوليين وإن خرج ما لم يثبت شعره أو لم يتم خلقه حيا فكملت ولو ذكى لأنها لا تعمل فيه ونشار للخارج فى حياة أمه بقوله (وذكى) الجنين (المزاق) وهو ما ألفته أمه فى حياتها لعارض وكثيرا ما يحصل ذلك إذا عطشت ثم شربت كثيرا (إن كان مثله يعيش) تحقيقا أو ظنا لا شكاً أو وهماً أى وتم خلقه ونبت شعره واحترز بأن كان مثله يعيش عما إذا كان مثله لا يعيش أو شك فى حياته فانه لا يؤكل وإن ذكى لأن موته يحتمل أن يكون من الزلاق ولما أنهى الكلام على الذكاة بأنواعها وما يتعلق بها من نية وتسمية شرع يتكلم على المباح من الأطعمة ومكروها ومحرمها من حيوانات وغيرها وبدأ بالمباح عاطفا له على جملة الذكاة الخ

والمباح الطعام الطاهر والبحرى والطير مطلقا والنعم والوحش الغير المفترس والحية المأمونة السم وخشاش الأرض وما يسد الرق عند الضرورة ويقدم الميتة على الخنزير لا طعام الغير إن

فقال (والمباح) أى الذى يباح تناوله فى حال الاختيار من غير الحيوان أكلأ أو شربا (الطعام الطاهر) ولا عكس فخرج النجس بنفسه كالأبيض المذر أو بمخالطة غيره كالأطعمة المائية إذا خوطت بنجس أو الجأمة إذا أمكن السريان كما هو مذكور فى باب ودخل كل طاهر من جامد ومائع حتى البول من المباح (و) المباح من الحيوان (البحرى) مطلقا حيا أو ميتا وجد راسبا فى الماء أو طافيا أو فى بطن حوت أو طير ابتلعه ميتا أو حيا ومات فى بطنه وبغسل وبؤكل وسواء صاده مسلم أو كافر ولو بجوسيا ولا فرق بين آدمية وكنية وخنزيره وغير ذلك على المعتمد (و) المباح (الطير) كله (مطلقا) أكل الجيفة أم لا كان له مخاب كالبار والعقاب أم لا إلا الوطواط فقط فيكره أكله فالإطلاق راجع للبحرى أيضا (و) المباح (النعم) وهى الأبل والبقر والغنم ولو جلالة ولو تغير لحمه من ذلك على المشهور عند اللحنى واتفاقا عند ابن رشد (و) المباح (الوحش الغير المفترس) كغزال وبقر وحش وحمرة وضب وفأر لم يصل للنجاسة تحقيقا أو ظنا أو شكًا وإلا كرهه أكله وأما بنت عرس فذكر عن الشيخ عبد الرحمن الأجهورى حرمة أكلها قل لأن من أكلها عمى (و) من المباح (الحية المأمونة السم) حيث ذكبت فى حلقها ويعتبر أمن سمها بالنسبة لمستهملها فيجوز أكلها بسمها لمن يفعه ذاك لمرضه وإلما يؤمن سمها بالنسبة لمن يؤذيه السم بذكاتها على الصفة التى ذكرها أهل الطب بالمارستان بأن يكون فى حلقها وفى قدر خاص من زنبها وإلما تؤكل وإن أمن سمها لعدم حصول الذكاة الشرعية فيها لعدم قطع الحلق وأما الذكاة التى تطهرها فهى كذكاة غيرها (و) من المباح (خشاش الأرض) مثل الأول كالعقرب والخفساء وبنات وردان والنحل والسوس والدود وأضيف للأرض لأنه لا يخرج منها إلا يخرج ويبادر برجوعه لها (و) من المباح (ما يسد الرق) أى تقوم به نية الإنسان من كل ميتة (عند الضرورة) وهى خوف الهلاك على النفس علما أو ظنا ولا يشترط أن يصير إلى حانة يشرف معها على الموت فإن الأكل حينئذ لا يفيد وظاهره كالمختصر أنه لا يشبع ولا يتزود والذي معنى ما يد صاحب الرسالة أنه يشبع ويتزود قال فيها ولا بأس المضطر أن يأكل الميتة ويشبع ويتزود فإن استغنى عنها طرحها انتهى وهو الراجح ومحل الخلاف ما لم تكن الضرورة دائمة وإلا اتفق على ما ذكر (و) إذا وجد المضطر ميتة وخنزيرا مذكى فانه (بقدم الميتة) التى لم تنفخ ولم ينخس من أكلها (على الخنزير) لأن لحمه حرام لذاته والميتة لو صفها فهى أحق ولأن الميتة تحل حية أى ولو على قول فى مذهبنا أو غيره كالخيل والخنزير لا يحل مطلقا (لا) بقدم الميتة على (طعام الغير) من تمر أو زرع مما لبس مضطرا إليه ربه (إن لم يخف القطع) بسبب ذلك فيما فيه القطع كتمر الجربن وغنم المراح أى ولم يخف أن يؤدى وبضرب فيما لا قطع فيه فإن خاف ما ذكر قدم الميتة على طعام الغير (و) إذا امتنع رب الطعام من دفعه للمضطر فانه (يقال عليه) أى جوازا بعد أن يعلم أنه إن لم يعطه قاتله ثم بعد ذلك إن قتله المضطر فهدر وإن قل رب الطعام المضطر فالقصاص إن كان المقتول مكافئا للقاتل ومحل المقاتلة إن لم

لم يخف القطع ويقا تل عليه والمحرم النجس والخنزير والخيل والبغال والحمير والمكروه الوحش
المفترس وشراب خليطين ونبذ بكدباء وأكل القرد والطين والضحية سنة للحر المستطيع

يكن معه من الميتة ما يستغني به عنه وربما يرشد له ما تقدم من أنه إذا خاف بأخذه الضرر والأذية فإنه
لا يأكله ولما أنهى الكلام على المباح أخذ يتكلم على المحرم فقال (والمحرم) في حال الاختيار من طعام
أو شراب (النجس) والمتنجس من جامد أو مائع (والخنزير) البري لحمه وشحمه بلا خلاف وكذا
يحرم جده وعصبه (والخيل) ولو بردونا (والبغال والحمير) ولو كان الحمار وحشيا نأس وفضله كهو
(والمكروه الوحش المفترس) لآدمي أو غيره وعيره دون الذي يعدوا لأن العدا خص بما يعدوا
على الآدمي فإنه في التوضيح وهو مفهوم قوله فيما مر الغير المفترس وذلك كالسبع والضبع والثعلب
والذئب والأهر والنمر والفهد والفيل (و) من المكروه شرب أو استعمال (شراب خليطين) خلطا عند
الانتباز كتمر وذيب أو زهو أو بسر مع رطب وكحينة مع شعير أو إحداهما مع تين لاحتمال تخمر
أحدهما غلظته الآخر وخفائه ودخل المبلول الذي المريض ولا بأس بخلط العسل بالبن لأنه ليس انتبازا
بل خلط مشروبين (و) كره (نبذ) أي طرح (بكدباء) بضم الدال المهملة وتشديد الموحدة والماء
ويجوز القصر وهو الفرع أي يكره وضع ما فيها ثم يلقى فيه تمر أو تين أو زبيب أو نحو ذلك خشية
أن يشربه في حال إسكارها من يعتقد أنه غير مسكر لمرعة ما ينبذ فيها إلى التغير ولذا
لا يكره ذلك في غيرها من الفخار أو غيره من الظروف لعدم إسراع ما ينبذ فيه إلى التغير
(و) يكره (أكل القرد والطين) على أحد قواين والقول الآخر أنه يحرم أكلها ومثل القرد
النسناس ومثل الطين التراب أو أنه منه ولما فرغ من الكلام على ما يباح من الأطعمة وما
لا يباح وكانت الأضحية لها تعلق بالذكاة لأنها إنما تكون من النعم المعرض للذكاة شرع في الكلام على حكمها
ومن يخاطب بها وماهى منه وما يجزىء فيها وما لا يجزىء ووقتها وأركانها ثلاثة الذبيح والوقت والذابح
وبدأ بحكمها وفي ضمنه المخاطب بها عاطفا لها أيضا على جملة الذكاة الخ فقال (و) ذبح (الضحية) فهو على
حذف مضاف لصحة الاخبار بقوله (سنة) لأنه لا معنى لكون الذات سنة إلا ذبحها مثلا أي بسن أن يضحي
عن نفسه وعن أبويه الفقيرين وولده الصغير لأن زوجته لعدم تبعيتها للنفقة بخلاف زكاة الفطر ويستمر
خطابه بها عن ولده الصغير الفقير حتى يحتلم الذكر ويدخل زوج الأنثى بها قاله ابن حبيب وظاهر سقوطها
عنه بمجرد احتلام ابنه ولو فقيرا عاجزا عن الكسب وبمجرد دخول الزوج بالأنثى ولو طمقت قبل البلوغ
ولعل وجه هذا وما قبله أنها ليست تابعة للنفقة وإنما التابع لها زكاة الفطر ووجبت النفقة على البالغ العاجز
وعادت لمن تأميت قبل البلوغ خوف هلاكها لعدمها بخلاف عدم الضحية عنهما ولزومها على الأب لولده الفقير
وعلى الولد لأبويه الفقيرين مشكل لأنها قرينة كالصوم وكان القياس أن لا تؤدي عن ذكر كما تقدم
نحوه في الزوجة (للحر) أي للشخص الحر ولو أنثى أو مسافرا أو صغيرا ونوبتها فلا تنس للعبد ولو كان فيه
شائبة حرية لأنه محجور عليه فإن أذن له السيد استحب له ودخل الكافر لخطابه بفروع الشريعة على

غير الحاج ولا تكون إلا من الغنم فأقل ما يجزئ من الضأن ابن سنة ومن المعز ما دخل في الثانية ومن البقر ما دخل في الرابعة ومن الابل ما دخل في السادسة ولا يصح التشرية إلا في الأجر وإن أكثر من سبعة إن قرب له وأنفق عليه وسكن معه

المشهور وإن لم تصح منه لأنها قريبة شرطها الاسلام (المستطيع) أي القادر عليه بأن لا تحجف بماله فان أجهفت بماله بان خاف الاحتياج إلى ما يصرفه في الضحية في أي زمن من عامه أو قبل تيمم شيء له إن كان يتيسر له شيء قبل تمام عامه فلا تسن وهل يسلف الفقير منها أو لا خلاف محله إن كان يرجو القضاء وإلا فلا يسلف بلا خلاف ولعل الفرق بينها وبين زكاة الفطر من حيث إنه يسلف لها وجوبها دون الضحية وسقوط الضحية بمضي وقتها دونها لأن المقصود منها سدخلة الفقير وهو باق بخلاف الضحية فان المقصود منها إظهار السنة في زمن معين وقد مضى كذا للتأني وقد يقدح فيه بان المقصد في الفطرة سدخلة الفقير في زمن معين أيضا بدليل خبر أغنوه عن السؤال في ذلك اليوم وقد مضى فالأولى الفرق الأول (غير الحاج) سواء كان في منى أم لا فلا تسن للحاج كان بمنى أم لا لأن ما يذبح بمنى إنما هو هدي لأنه يوقف به بعرفة ولأن الحاج لا يخاطب بصلاة العيد لأجل حجه فكذا الضحية ودخل في الغير المعتمر ومن فاته الحج إذا تحمل منه بفعل عمرة قبل مضي أيام النحر ولا تكون الضحية (إلا من النعم) وهي الابل والبقر والغنم فلا تجزئ من الوحش ولأنما تولد بين الوحش والنعم سواء كانت الأم هي الوحشية أو الألب على المشهور وإذا كانت لا تجزئ إلا من النعم (فأقل ما يجزئ) فيها (من الضأن ابن سنة) أي ما أوفى سنة ودخل في الثانية دخولا ما (و) أقل ما يجزئ (من المعز ما) أوفى سنة و (دخل في الثانية) دخولا بنا كما شهر (و) أقل ما يجزئ (من البقر ما) أوفى ثلاث سنين و (دخل في الرابعة و) أقل ما يجزئ (من الابل ما) أوفى خمس سنين و (دخل في السادسة) وتراعى السنين القمرية ولو نقص بعض أهلها عن الشمسية التي هي ثلاثمائة وستون يوما قال العلماء والمير في كون الضأن يجزئ منه الجذع دون غيره هو أن الجذع يفتح أي تحمل منه الشيء أي يطلع الذكر على الشيء بخلاف غيره فلا يطلع إلا الشيء انتهى وبهذا علم عدم منافاة ما ذكره للواجد أن من كون أنتي المعز تحمل قبل سنة لكن من ذكر زاد على سنة بخلاف ذكر الضأن فانه يفتح أي يحمل منه تمام سنة (ولا يصح التشرية) فيها لا في الثمن بان يدفع كل واحد جزءا من ثمنها ولا في لحمها بأن تكون مشتركة بينهم ولا في أجرها حيث لم توجد الشروط ثم استثنى هذا الأخير مع الشروط بقوله (إلا في الأجر) فيكون الاستثناء متصلا وإن حملت المستثنى منه على غير الأجر كان الاستثناء منقطعا هذا إذا كان المشرى سبعة فدون بل (وإن) كان المشرى (أكثر من سبعة) وفائدة التشرية سقوطها عن شركه قبل الذبح ولو غنيا إن وجدت الشروط المشار إليها بقوله (إن قرب له) أي للمشرى ولو حكما كزوجته وأم ولده فله إدخالها في الأجر خلافا للتأني وهذا لا ينافي أنه لا يخاطب بها عنهما كما تقدم فخرج الأجير بطعامه لعدم شبهته بالقرابة فلم يجز إدخاله في الضحية (وأنفق عليه) وجوبا كما يوجب المأجر بن وولده الفقير البالغ العاجز عن الكسب بالنسبة للنفقة كما يأتي وأما بالنسبة لسنة الضحية عنه إذا بلغ فلا كما مر ولو عاجزا (وسكن معه) في موضع

إن تبرع بالانفاق ويجزى، الجلاء والمقعدة لشحم ومكسورة قرن إن برى، لا بينة مرض وجرب وبشم وجنون وهزال وعرج وعور وصمعاء جدا وبترء وبكاء وبخراء وبابسة ضرع

واحد أو كل واحد ومحل اشتراط هذا الشرط (إن تبرع بالانفاق) عليه كعمومته واخوته ونحوهم وأما من تجب نفقته فلا يشترط سكناه معه خلافاً لظاهر المخصص فإن لم توجد الشروط كلا أو بعضاً وأدخل معه أحداً فلا تجزى، عن واحد منهما وأما إن شرك بعد الذبح فلا تسقط عن الشرك بالفتح وتصح عن ربها وظاهر كلام المخمى أنه إذا شرك فيها بين اثنين أو أكثر من غير أن يدخل هو معهم أنه لا يشترط فيه الشرط فيكون شروطاً فيمن شركه معه لا فيمن بشرك بينهما أو بينهم كذا في الالجبوري أي فإذا شرك فيها بين اثنين أو أكثر ولم يدخل معهم فإنها تجزى، عنهما أو عنهم وإن لم وجد شرط من الشروط المذكورة أي حيث اشتراها من ماله لا من ماله كيتيمين أو أكثر في حجره اشتراها من مالها أو مالهم فلا تجزى عن واحد منهم أو منهم (وتجزى) الضحية (الجلاء) وهي مخلوقة بغير قرن في نوع ماله قرن فنص عليها وعلى ما بعدها لدفع ما يتوهم من عدم الاجراء (والمقعدة) أي العاجزة عن القيام (لشحم ومكسورة قرن) من أصله أو طرفة واحد أو أكثر لأنه غير نقص في خلقة ولا لحم (إن برى) فإن لم يبرأ فلا تجزى، لأنه مرض (لا) تجزى، ضحية (بينة مرض) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي لا مريضة مرضاً بيناً وهو الذي لا يتصرف معه تصرف الغنم لأن المرض البين يفسد اللحم ويضر بمن يأكله (و) لا بينة (جرب) فهو عطف خاص على عام وهو معروف (و) بينة (بشم) بالتحريك وهي التي أصابها التخممة من الأكل الغير المعتاد والكثير لأن ذلك مرض (و) بينة (جنون) أي فقد إهدهم وأما الشولاء بالثنية وهي التي تدور في موضعها ولا تتبع الغنم فقال أبو عمران لا بأس بها إن كانت سميحة (و) لا بينة (هزال) وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام والعجفاء التي لا تنقي أي لا ينج في عظامها لشدة هزالها قاله أهل اللغة ابن حبيب هي التي لا شحم لها (و) لا بينة (عرج) وهو معنى قوله في الحديث والعرجاء البين ضلعها القاضى هو بفتح الضاد واللام أبو احسن روى بالطاء المشالة أي عرجها وهي التي لا يلحق الغنم لأنها أبداً تجهد نفسها في المشى لتدرك الغنم فتكون مهزولة (و) لا بينة (عور) وهي التي ذهب بصر إحدى عينيها ولو كانت صورة العين باقية وكذا لو ذهب أكثره فإن كان عينها يابض على الناظر لا يمينها من النظر أو كان على غير الناظر لم يمنع الاجزاء (و) لا تجزى، (صمعاء) وهي صغيرة الأذنين صفراً تفبج به الخلقة ولذا قيدها بقوله (جدا) فإن كانت صمعاء لا جدا فإنها تجزى، (و) لا (بترء) وهي التي لا ذنب لها في جنس ماله ذنب بان خلقت بغير ذنب أوجني عليها شخص فقطعه ومنه مأخوذ مقطوعة غيره من الأعضاء ما عدا قطع الخصية أو سلها فإنها تجزى، معه (و) لا (بكاء) وهي فاودة الصوت من غير أمر عادي لأن الناقه إذا مضى لها من حملها أشهر تبكم فلا يصوت ولو قطعت (و) لا (بخراء) وهي منغرة رائحة الغنم لأنه نقص جمال ولا أنه يغير اللحم أو بعضه إلا ما كان أصلاً كعض الأذن (و) لا (بابسة ضرع) أي جميعه فإن أرضعت ببعضه فلا يضر والظاهر أن مش يابسة الضرع خروج دم ونحوه منه (و) لا (مشقوقة أذن) أكثر من ثلث فإن كان ثلثاً أجزأت على المشهور

ومشقوقه أذن ومكسورة تسن لغير إثم أو كبر وذاهبة ثلث ذنب لا أذن ووقتها من ذبح الإمام
لآخر الثالث وأعاد تالته إلا المتحرى أقرب الأئمة ولا يراعى قدر ذبحه في غير الأول. النهار شرط
في الضحايا والهدايا ويندب كونها جيدة وسالمة وغير خرقاء وشرقاء ومقابلة ومدبرة وسمينة

وهو ظاهر لأنها تجزى مع ذهابه كما يأتي وتولى مع شفة والظاهر أن شق كل أذن ثلثها يمنع
الاجزاء احتياطا (و) لا (مكسورة سن) اثنين أو أكثر أو الجميع وأما كسر سن واحدة فصحيح في الشامل
الاجزاء معه ولا مقلوعتها (لغير إثم أو كبر) فهو متعلق بمقدر كما ذكرنا قالمفلوع لأحدهما تجزى
معه ولو لجميع الاسنان وكذا لا يضر حفى الاسنان (و) لا تجزى (ذاهبة ثلث ذنب) فصاعدا قطع أو
مرض لأنه لحم وعظم (لا) ذاهبة ثلث (أذن) فاسفلا فتجزى، لأنه جلد (و) ابتداء (وقتها) في اليوم
الأول لغير الإمام (من ذبح الإمام) الحاصل بعد صلواته وخطبته لعدم مسحة ذبحه هو قبلها أو قدر
ذبحه إن لم يذبح كما يفيد ابن ناجي ويستمر وقتها جوازا (لآخر) اليوم (الثالث) من أيام النحر وبقيت
بغروبه والمراد أن ابتداء وقتها بعد تمام ذبح الإمام فإن سبقه فلا تجزى، وإليه أشار بقوله (وأعاد سابقه)
أي الذابح قبل الإمام وكذا مساويه والظاهر أنه يجزى هنا الصور التسع التي في تكبيرة الاحرام فهي
ابتداء بالذبح قبله لم تجز ضحية ختم الأوداج والحلق قبله أو معه أو بعده وكذا إن ابتداء معه مطلقا وكذا
إن ابتداء بعده وختم معه أو قبله احتياطا لأن ختم بعده فتجزى، ضحيته ومن كان حين ذبح الإمام غير
مخاطب بها لفقر أو رق أو كفر ثم زال عذره أثناء أيامها طلب بها كولو أو أثناءها فإنه يصح عنه لأن
وقتها ظرف للفعل وكل جزء من أجزائه سبب له (إلا المتحرى أقرب الأئمة) إليه لكونه لا إمام له فإن
سبقه مع التحرى لا يمنع اجزاء الضحية والمراد بأقرب الأئمة أقرب بلد يذبح إمامها بعد خطبتها وحد
بعض القرب بثلاثة أميال لأنه الذي يأتي الصلاة العيد منه وأما ما بعد عن ذلك فلا يلزمه اتباعه لأن
الضحية تبع للصلاة وانظر إذا لم يكن أقرب أو كان وتعدر تحريه فهل يذبح بعد أن يصلى العيد أو يؤخر
لقرب الزوال أو يذبح في أى وقت شاء (ولا يراعى قدر ذبحه) أى الإمام (في غير) اليوم (الأول)
ولو أراد الإمام الذبح في ذلك الغير لكونه لم يذبح في الأول بل يدخل وقت الذبح من طلوع الفجر
لكن المستحب أن يؤخر الذبح أو النحر إلى حل النافلة ولما كان قوله من ذبح الإمام لآخر الثالث شاملا
للأيام بلياليها بين المراد بقوله (و) ذبح أو فحل (النهار) وأوله طلوع الفجر ويندب في غير اليوم الأول
تأخير طلع الشمس وتحل النافلة (شرط في) صحة (الضحايا والهدايا) فلا تجزى، ما وقع منها إيلا
على المشهور وإنما قدرنا ذبح أو فعل لصحة الاخبار بقوله شرط (ويندب كونها) أى الضحية (جيدة)
أى حسنة الصورة حسنا زائدا على ما نقصه لا يمنع الاجزاء أو من أعلى النعم وأكمله أو من مل طيب (و)
كونها (سالمة) من عيوب تجزى معها (و) كونها (غير خرقاء) وهى التى فى أذن خرق مستدير أو
المقطوع بعض أذن من أسفله (و) غير (شرقاء) وهى مشقوقة الأذن (و) غير (مقابلة) وهى التى قطع
من أذن من قبل وجهها وترك معلقا (و) غير (مدبرة) وهى التى قطع من أذن من خلفها وترك معلقا
(و) كونها (سمينة) ولا يعلم منه ندب تسمينها وهو المشهور وكرهه ابن شعبان قائلا لأنه من سنة اليهود

وبيضاء وذكر وكونها فحلا إن لم يكن الخصى أسمن ومن الضأن ثم المعز ثم البقر وجمع أكل
وصدقة وإهداء بلاحد واليوم الأول وذبحها بيده وتصح استنابة المسلم بالفظ أو بعادة كقريب ويمنع
البيع لأجزاء الضحية

(و) كونها (بيضاء) لأنه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين الأضحية هو كلون الملح بسواد
مما زج الكسائي ما ياضه أكثر من سواده الخطابي ما في خلال ياضه طبقات سود أبو حاتم ما في ياضه
حمرة ابن الأعرابي البقي اليض وكلها كلون الملح واثلاثة الأول متقاربة (و) كونها (ذكر و)
كونها (فحلا إن لم يكن الخصى أسمن) بأن كان الفحل أسمن أو مثله فإن كان الخصى أسمن فهو أفضل
(و) كونها (من الضأن) لأن المطلوب فيها طيب اللحم عكس الهدايا (ثم) يندب كونها من (المعز) فيقدم
على البقر (ثم) يندب كونها من (البقر) فيقدم على الأبل على المشهور وقيل يقدم الأبل على البقر والخلاف
في حاة وصفة هل البقر أطيب لهما فتقدم أو الأبل فالأنواع أربعة في كل نوع ثلاث مراتب ذكر نخصي
قائى يقدم الذكر في كل نوع على خصائمه وخصائمه على إناثه فالمراتب حينئذ اثنا عشرة مرتبة أعلاها ذكور الضمان
وأدناها إناث الأبل (و) يندب (جمع أكل) بأن يأكل هو وأهل بيته منها (وصدقة) بأن يصدق على الفقراء
والمساكين منها (واهداء) لأخوانه (بلاحد) في شيء من ذلك كله برع أو غيره فلو اقصر على واحد أو
اثنين منها خالف المندوب على المذهب وقال ابن المأز التصدق بكها أفضل وهو منجه إذا فضل العبادات
أشقه على النفس ويندب لصاحب الأضحية أن لا يأكل في يوم النحر حتى يأكل من أضحيته وأن يأكل
من كبدها قبل أن يتصدق منها (و) فضل (اليوم الأول) كاه من أوله من ذبح الإمام إلى غروبه على
الثاني تمامه ثم أول الثاني من خيره إلى زواله أفضل من أول الثالث واختلف هل بقيته أفضل من أول
الثالث أو أول الثالث أفضل من قيمة الثاني حكى صاحب المختصر في ذلك تردد (و) يندب (ذبحها) أى
الضحية (بيده) ولو امرأة وصحبا أطاق ذلك فإن لم يهتد لذلك إلا برافق فلا بأس أن يرافق ولا بأس أن يمسك
بطرف الآلة ويهديه الجزار بأن يمسك الجزار رأس الخربة ويضعه على المنحرفان لم يحسن شيئا استناب ويندب أن
يخضر عند نأيه وتكره الاستنابة مع القدرة (وتصح استنابة المسلم) كان مصليا أم لا مع كراهة استنابته
وبستحب إنادة الضحية فإن لم يكن مسلما لم تجز ضحيته اتفاقا في المجوسى وعلى المشهور في الكتابي لأنها
قربة ويضمن إن غر باسلامه وعوقب ثم إن كان مجوسيا لم يؤكل وإن كان كتابيا جرى على القولين
في ذبح الكتابي لغيره والاستنابة إما أن تكون (بالفظ) كاستنبك أو وكلتك أو اذبح عني أو نحو ذلك
ويقبل الآخر فتجزى ولو نوى البائب عن نفسه عمدا أو غلطا لا إن غلط من غير استنابة فلا تجزى
عن واحد منهما (أو) تكون (بعادة كقريب) أو بعادة مثل قريب فعادة مضاف للكاف التي بمعنى مثل
لامنون لأنه حينئذ من محل التردد فجعل الاتفاق على الصيحة إن وجد الفيدان العادة والقراية ومثل
القريب الصديق الملاطف والجار القائم بحقوقه وعبدته وغلामه لدخولهم تحت الكاف فإن انتفى الفيدان
فلا تجزى اتفاقا فإن انتفت القراية بأن كان أجنبيا وله عادة أو العادة بأن كان قريبا ولاعادة له فتردد في
في صحة الضحية وعدمها فتكون الصور أربعة (ويمنع البيع لأجزاء الضحية) من لحم وشحم وجلد وشعر

ولو لم تجز والاجارة والبدل ويفسخ وإنما تجب بالذبح والعقيقة مستحبة وهي شاة تذبح في
سابع الولادة

وغير ذلك ولو باعون ولا يعطى الجزار منها في مقابلة جزارته أو بعضها وأولى البيع لكلها لأنها خرجت
قربة لله والقربة لا تقبل المعاوضة وإنما أباح الله الانتفاع بها من أكل وصدقة وعطية ولا تنافي بين ملك
الانتفاع ومنع البيع هذا إذا تبين أن الضحية تجزى، ل (ولو لم تجز) بأن تبين أنه ذبح قبل الامام أو
تعيبت حالة الذبح أو ذبحها جاهلا بالعيب الذي يمنع الاجزاء كأن جاهلا بوجوده أو حكمه بأن اعتقد أنه
لا يمنع الاجزاء (و) تمنع (الاجارة) لشيء منها كجلدها أو شعرها وقد تبع في منع الاجارة صاحب المختصر
ولكن الذي رجحه المواق نقلا عن سجنون وابن عرفة والصقلي جوار اجارنها في حياتها وجلدها بعد
ذبحها كما تجوز اجارة كلب للصيد (و) يمنع (البدل) لما بعد ذبحها وكذا بدل شيء منها كجلدها بشيء
آخر ولو جازنا للمبدل إلا أن يكون المعاوض عليها متصفا عليه أو مودونا له فيجوز وانظر المهدى له (و)
إذا وقع شيء مما يمنع من بيع وما بعده واطلع على ذلك قبل النوات فإن العقد (يفسخ) ويرد كل عوض
لصاحبه وإن حصل مفوت تصدق وجوبا صاحب الضحية بما أخذه من العوض إن تولى هو البيع أو غيره
بإذنه أو بلاذنه وصرفه فيما يلزمه وإن تولى غير إذنه وصرفه فيما لا يلزمه لا يجب عليه أن يتصدق بشيء وينبغي
أن يتصدق المتولى (وإنما تجب) الضحية (بالذبح) فقط لا بالنذر على المشهور خلافا لصاحب المختصر
وفائدة وجوبها بالذبح أنها إذا تعيبت بعد تمامه فتجزيء ولو يجوز بيعها في دين على ميت بعد ذبحها
بل تقسم وأما إن تعيبت قبل الذبح ولو بعد النذر فيصنع بها ما شاء من بيع أو غيره ولما كانت العقيقة
شبيهة بالضحية ذيلها بها فقال (والعقيقة) فعيلة من العق وهو التقطع لقطع حلقها وأوداجها بمعنى مفعولة
مثل قتيلة ونظيجه وأصلها الشعر الذي على رأس المولود ثم نقلت من الشعر المذبوح وصارت فيه حقيقة
شرعية وحكمها أنها (مستحبة) على المشهور ولم يحك ابن الحاجب غيره وقيل بسنيتها (وهي)
بعد النقل كما تقدم (شاة) ظاهره أنها لا تكون إلا من الغنم كما قال ابن شعبان لأنه الوارد في
الاحاديث وليس كذلك بل المشهور أنها تكون من البقر والابل وإن كان الأفضل الغنم
كالضحية فكما تجزى ضحية تجزى عقيقة ومالا فلا (تذبح) إن كانت من غير الابل أو تنجر إن
كانت من الابل (في سابع الولادة) عنه وهي متعلقة بالآب من ماله إن كان له مال أولا ووجد من
بسلته ويرجو الوفاء وإلا لم يخاطب بها ولو أيسر بعد زمنها فإن كان للمولود مال فلا يخاطب بها الآب منه
ولا يخاطب بها غير أب كاخ إلا الوصى فيندب له من مال اليتيم بما لا يحجف وكذا ينبغي وينبغي أيضا
الرفع لما لكي إن كان حنفى لا يراها عن يتييم وإلا السيد فيندب له أن يذن لعبد أن يعق عن ولده ولا
يعق عنه بغير إذنه ولو ماذونا له في تجارة فإن فعل فكل من أكل شيئا ضمنه وإنما طلعت من الآب لأن
نقصها عائد عليه ليكون الولد يشفع له بسببها كما في خبر ولا فرق بين أن يكون المولود ذكرا أو أنثى

نهارا ويلغى يومها إن سبق بالفجر ويندب التصديق بزنة شعره ويجوز كسر عظمها ويكره عملها
وليه وإطخه بدمها وختانة يومها

ولا تعدد للذكر على المشهور لخبر الترمذي عن علي علق عليه الصلاة والسلام عن الحسن بكبش ونحوه في
البخاري وقياسا على الأضحية لنسأوى الذكر والأنثى فيها وقال الشافعي وأحمد يعق عن الغلام بشاتين
خبر الترمذي وصححه أمر عليه الصلاة والسلام أن يعق عن الغلام بشاتين متكافئتين وعن الجارية بشاة
وجوابه أن خبر الترمذي السابق عن علي ، عن فعله عليه الصلاة والسلام تأيد برواية البخاري فقدم على
خبره الذي فيه أمر فإن تعدد المولود كتوأمين أو أكثر تعددت بتعددته وأولى تعدده من نساء متعددة
في آن واحد ولما كان الساع شاملا لمجموع الليل والنهار احتاج إلى قوله (نهارا) من طلوع الفجر للغروب
وكونه بعد الشمس مستحب وإن لم تحل المأفلة (ويلغى يومها) أي يوم الولادة ولا يحسب من السبعة
(إن سبق) يوم الولادة أو المولود (بالفجر) بأن طلع قبل الولادة أو قبل المولود ولو ولد عقبه فتحسب
سبعة أيام غيره وسبق بالبناء للمفعول فإن ولد معه حسب إذ لم يسبق بالفجر بل تقارنا (ويندب) في
سابع الولادة قبل الحقيقة فيمن يعق عنه خلق رأس المولود ذكرًا أو أنثى و (التصديق بزنة شعره) ذهب
أو فضة علق عنه أم لا ويندب أن يسبق إلى جوف المولود حلالة كما فعل عليه الصلاة والسلام بعبد الله
ابن أبي طلحة فإنه حنكة صبيحة ولد ودعى له وسماه (ويجوز كسر عظمها) ولا يسن ولا يستحب وقبل
يندب لأن فيه مخافة للجاهلية فقد كانوا لا يكسرون عظامها وإنما يقطعونها من المفصل مخافة ما يصيب
الولد بزعمهم فناء الإسلام بنقيض ذلك (ويكره عملها) كلها أو بعضها فيما يظهر (ولية) يدعو الناس
إليها بل تطبخ ويأكل منها أهل البيت والجيران والغنى والفقر ويطعم الناس في مواضعهم التماكهي والأطعام
منها كمو في الأضحية ولا حد له ومنع غير واحد إعطاء القابلة منها لأنه إجارة (و) يكره (لطخه) أي
المولود (بدمها) خلافا لفعل الجاهلية وإن خلق رأسه بخلق بدلا من الدم الذي كانت تفعله الجاهلية فلا
بأس بذلك كما قال في الرسالة وليس نصا في استحباب الخلق فقد تعقب نسبة ابن عبد السلام استحبابه
لابن أبي زيد بذلك (و) يكره (ختانه يومها) أي الساع وأخرى يوم ولادته مالك لأنه فعل اليهود لا من
عمل الناس وإنما يندب زمان أمره بالصلاة ابن عرفة ولا ينبغي أن يجاوز به عشر سنين إلا وهو مختون
وحكمه السنة في الذكور وهو قطع الجلد الساترة للحشفة حتى يشكف جميعها والاستحباب في الأنثى ويسمى
الخفاض وهو قطع ادني جزء من الخدة التي في أعلى الفرج ولا تنهك لخبر أم عطية الخفضي ولا تنهكي
فإنه أسرى للوجه وأحظى عند الزوج أي لا تبالغى وأسرى أي أشرق للون الوجه وأحظى أي ألد
عند الجماع لأن الخدة نشدت مع الذكر مع كمالها فتقوى الشهوة لذلك وإذا لم يكن كذلك فالأمر بالعكس
قال الثنائي وهل يختن الخنثى المشكل أم لا وإذا قلنا يختن ففي أي الفرجين أو فيهما التماكهي لم أر
لأصحابنا فيه نصا واختلف أصحاب الشافعي والأظهر عندهم الوقف حتى يتبين انتهى ابن ناجي لا يختن
لما علم من قاعدة تغليب الخطر على الإباحة انتهى وأمل وجه الحظر أنه إن ختنه رجل احتمال أن يكون
أنثى فيلزم رؤية الرجل لها وإن ختنته أنثى احتمال أن يكون ذكرا فيلزم رؤية النساء له ولما أنهى الكلام

باب

اليمين تحقق غير الواجب بذكر اسم الله

على الذكاة والمباح من الاطعمة والمحرم منها والضحية والعقيقة وكان بين الضحية واليمين والنذر مناسبة لأن الضحية قربة والنذر قربة واليمين قد تكون قربة لأن التزام القربة أحد أنواعها شرع في ذكر اليمين والنذر وما يتعلق بهما فقال

« باب »

(اليمين) في اللغة الحلف مأخوذة من اليمين أى اليد اليمين لأنهم كانوا إذا تحالفوا وضع أحدهم يمينه في يمين صاحبه فسمى الحلف يميناً لذلك وقيل اليمين القوة ولذا سمي العضو يميناً لقوته على البسار ومنه لاخذنا منه باليمين ولما كان الحلف بقوى الخبر سمي يميناً وعلى هذا يكون التزام الطلاق والعناق وغيرها يميناً بخلافه على التفسير الاول واليمين مؤنثة ففي الحديث من اقتطع مال مسلم يمين كاذبة الحديث فهي والحلف والايلاء الفاظ مترادفة وهى أعم من القسم بدليل تعريف ابن عرفة لها اصطلاحاً بقوله قسم أو التزام مندوب غير مقصود به القربة أو ما يجب بإنشاء لا يقتصر لقبول معلق بأمر مقصود عدمه بقوله غير مقصود به القربة معناه قصد به التشديد على نفسه وقوله أو ما يجب معطوف على مندوب وقوله بإنشاء متعلق بيجب كالطلاق والعتق فإن كلا منهما يجب بالإنشاء ولا يقتصر لقبول بخلاف وهبت كذا لزيد فإنه يقتصر لقبول وقوله ولا يقتصر نعم لما وقوله معلق بالخ صفة لمندوب وبقدر مثله في قوله أو ما يجب بإنشاء أو صفة لما وبقدر مثله في قوله أو التزام مندوب وعلى كل فهو مجرور وتعليقه بأمر مقصود عدمه ظاهر في صيغة البر كأن دخلت الدار فأت طالق إذ المقصود فيه عدم الدخول وأما في صيغة الحنث كأن لم أدخل الدار فأت طالق فهو معلق بعدم هذا الفعل والمقصود ترك هذا العدم ونفى النفي إثبات والاكثر على أن الحلف مباح وصححه ابن عبد السلام وذهب بعضهم إلى أنه راجح الترك ومعنى قوله (تحقق غير الواجب) تقررره ونبته وتفسيره لازماً بعد أن كان غير لازم فإذا قلت والله لا كلمت زيدا في هذا اليوم لزمك عدم كلامه في ذلك اليوم خوف الحنث وإذا قلت والله لا أدخلن الدار في هذا اليوم لزمك دخولها في ذات اليوم خوف الحنث وشمل غير الواجب الممكن عادة برا أو حثاً كالمأكلين المتقدمين أو عقلاً كلاً شراب البحر غداً أو الآن وشمل الممكن العتلى الواجب الشرعى كالصلاة أو استحجال عادة كالمأكل المتقدم أو عقلاً كلاً قبلين غداً أو الآن زيدا الميت بمعنى ازهاق روحه لا بمعنى حرقه ولا يقال هذه غموس فلا كفارة فيها لأنها نقول الغموس لا تكون في مستقبل وكذا اللغو بل يكفر كل إن تعلق بمسقبل كما سيأتى وخرج الواجب عادة كلاً أصعد السماء أو عقلاً كلاً موتى فلا تعلق به اليمين لثبوتها ولا معنى لثبوت الثابت وعلق بقوله تحقق قوله (بذكر) الباء للسببية (اسم الله) أى لفظ الجلالة الكريمة فإضافة اسم إلى الله بيانية بدليل قوله أو صفته لانه ليس لنا اسم يدل على الذات مجردة إلا لفظ الجلالة أو الرحمن إن قلنا أنه علم مثال ذكر الله أن يقول بالله بحرف القسم أو مجرداً منه كأنه لا فعلن ووالله وتالله وهالله وبشرط أن يكون

أوصفته وهي غموس بأن يشك أو يظن ويحلف بلا تبين صدق وفيها وفي كيهودي

باللفظ العربي كما قال أبو عمران وظاهره ولو من غير قادر على العربية فإن كانت بغيره استجبت الكفارة وقيل لا يشترط وهو ما ذكره في مختصر الوقار بقوله ومن حلف بالله بشيء من اللغات وحنث كفر انتهى والقولان مبنيان على قولين آخرين فكلام الوقار مبنى على القول بأن اليمين تنعقد لفظ مبان لها والأول مبنى على عدم انعقادها بالماضي والظاهر أنها لا تنعقد للفظ مبان للفظ الجلالة مرادة به كما قال ابن عرفة وخرج الخطاب على ذلك ما إذا لم يلفظ بالهاء من لفظ الجلالة وأما لو قال باسم الله فذكر القرافي عن صاحب الحصال أنها يمين تكفر أى ان نوى به واجب الوجود أو جرى العرف باستعماله فيه وإلا ففيه قولان ومثله واسم الله وقد جرى الآن استعماله من أهل الكتاب في ذات الله فإن حلف به مسلم وقصد ذلك فيمين وأما والاسم الأعظم فإن لم يقصد به اسم الله فغير يمين لأنه لم يقل اسم الله الأعظم لالاسم الأعظم لشخص له اسمان مثلا وإن قصد به اسم الله فانظر هل كاليمين بانية فلا تنعقد أم لا وعطف على قوله اسم الله قوله (أو صفته) الذاتية وهي صفات المعاني السبعة ومثلها الصفة النفسية كالوجود بخلاف الاسم الدال عليها كالموجود ومثلها أيضا الصفات الجامعة كالجلال والعظمة ومثلها الوحدانية والقدم والبقاء من صفات السلب وانظر بقيمتها هل تنعقد بها اليمين أم لا قاله الاجمورى وأهل الفرق على عدم الاعتقاد أن الوحدانية وما معها أشد تعلقا بوصف الله من صفات السلب وانظر أيضا هل تنعقد بالصفة المعنوية عند من أثبتها أم لا واحترز بذكر اسم الله أو صفته عن غيرها فلا تنعقد به اليمين ثم إن كان معظما شرعا كالأنبياء والكعبة ففيه خلاف سكراته الحلف به وحرمة إن كان صادقا وإلا تنفق على الحرمة وإن كان غير معظم شرعا كراءوس الآباء والسلاطين والدماء والانصاب فلا شك في تحريره وإن قصد بالانصاب وما عبد من دون الله تعظمها من حيث كونها معبودات فهو كافر يستتاب فإن تاب وإلا قتل وخرج بقولنا الذاتية صفات الفعل كالخلق والامانة والرزق فلا تنعقد بها اليمين وأما ما اشتق منها فتنعقد به كالخالق والرازق (وهي) أى اليمين من حيث هي أربعة أقسام أولها (غموس) سميت به لأنها تغمس صاحبها في النار وقيل في الاسم وهو أظهر لأن الغمس في النار ليس محققا إلا أن يقال معنى تغمسه أى استحق بسببها الغمس ولا يلزم من الاستحقاق الدخول وفسرها بقوله (بأن يشك) الخالف حين حلفه فيما حلف عليه هل هو كما حلف أولا (أو يظن) أنه كذا وأولى المعتمد للكذب إلا أن يقوى الظن فلا تكون غموسا كما يدل عليه قول المختصر واعتمد البات على ظن قوى وإلا أن يقول في يمينه في ظني فلا تكون غموسا (ويحلف) على شك أو ظنه أو عمره ويستمر على ذلك ولذا قال (بلا تبين صدق) بالتبين أن الأمر على خلاف ما حلف أو بقي على شك أما إن تبين صدقه لم يكن غموسا أى فلا حرمة عليه مستمرة وإنما عليه أتم الجرامة فلا يقال الغموس لا كفارة فيها فلا فائدة لقوله بلا تبين صدق (و) لا كفارة (فيها) أى الغموس (و) لا (في كيهودي) أى يهودى ونحوه أى كقوله هو نصرانى أو مجوسى أو مرتد أو على غير منه الاسلام أو سارق أو زانى أو قال عليه غضب الله إن فعل كذا فى الجميع ثم فعله فليس يمين

الاستغفار إن تعلقت بماض وأغو بان يحلف على ما يعتقده فيظهر خلافه وفيها الكفارة إن تعلقت
بمستقبل ولا يفيد في غير الله كالأستثناء بان شاء الله أو إلا أن يشاء الله إن اتصل إلا لعارض ونوى
الأستثناء وقصد حل اليمين ونطق به إلا المحاشاة

ولا يرتب ولو كان كاذبا فيما علق عليه انقصده إنشاء اليمين به لا الاخبار عن نفسه بذلك ولذلك إذا لم يكن
في يمين فانه يرتد ولو جاهلا أو هازلا وإنما عليه في الغموس وفي قوله هو يهودى ونحوه (الاستغفار) فقط
(ان تعلقت بماض) فإن تعلقت بحال أو مستقبل كفرت على المعتقد (و) نيةها (أغو) وفسرها بقوله (بان يحلف على
ما يعتقده) أى يجزم به وليس المراد بالاعتقاد العلم بدليل قوله (فيظهر خلافه) لأن العلم واليقين لا يمكن
أن يظهر نية لأن الجزم المطابق لدليل بخلاف الاعتقاد فانه الجزم لا لدليل ولا كفارة فيها لقوله تعالى
« لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم » ومعنى اللغو ما تقدم وقيل لغو اليمين ما يسبق للسان من والله ولا والله
وهو ضعيف لأن المشهور لزوم اليمين في سبق اللسان لأنه لا يشترط لليمين نية وعدم الكفارة في اللغو
إنما هو إن تعلقت بماض اتفاقا أو بحال على المعتقد (وفيها الكفارة إن تعلقت بمستقبل) والحاصل كفاي
الاجمورى أن اليمين المتعلقة بالماضى لا تكفر لأنها إما لغو أو غموس أو صادقة وأن المتعلقة بالمستقبل تكفر
ولو لغوا وغموسا وأن المتعلقة بالحال تكفر إن كانت غموسا ولا تكفر إن كانت لغوا كما يفيد قول ابن عبد السلام
وأكثر كلام الشيوخ يقتضى انحصار اللغوية في الماضي والحال وأنها لا تتناول المستقبل وذكر بعض
الشيوخ حصر اليمين الغموس في الماضي انتهى (ولا يفيد) لغو اليمين (في غير الله) والنذر المبهم من طلاق أو عتق أو
صدقة فاذ احلف بشئ من ذلك على أمر يعتقده فظهر خلافه فانه يلزمه بخلاف اليمين بالله فيفيد اللغو فيها لأنها اليمين
الشرعية ومثله النذر المبهم (كالأستثناء بان شاء الله أو إلا ان يشاء الله) تشبهه لا فائدة الحكمين السابقين للغو من منطوقه
وهو عدم الافادة في غير الله ومفهومه وهو الافادة في الله أى وما فى حكمه من النذر المبهم فاذا قال والله لا أفعل كذا
إن شاء الله أو إلا أن يشاء الله ثم فعله فلا كفارة عليه بالشروط التي أشار لها بقوله (إن اتصل) بالمقسم عليه
فان انفصل لم يفد (إلا) ان يكون الفصل لعارض) لا يمكن رفعه كسعال أو عطاس أو انقطاع نفس قاله ابن المواز
أو تناوب وظاهره ولو اجتمعت هذه الأمور أو تكررت لارد سلام أو حمد عاظم ونشيمته فليس عارض
فيضر (ونوى الاستثناء) أى نوى النطق به لا إن جرى على لسانه من غير قصد بل سهوا فلا يفيد (وقصد) به
(حل اليمين) من أول النطق بالله أو في أثناء اليمين أو بعد فراغه من غير فصل كما يقع ان يقول للحالف قل إلا
أن يشاء الله فيوصل النطق بها عقب فراغه من المحلوف عليه من غير فصل امتثالا للأمر فينفعه ذلك احترازا
مما إذا قصد الترك أو لم يقصد شيئا (ونطق به) وإن سراج بحر كذا لسانه ولم يسمع نفسه ومحل نية إن لم يحلف في حق
وجب عليه أو يشترط في نكاح أو عقد بيع وإلا لم ينفعه عند سجنون واصبغ وابن المواز لأن اليمين حينئذ على نية
الحلف عند هؤلاء وهو لا يرضى باستثناءه خلافا لابن القاسم في العتبية وهل الاستثناء رافع للكفارة فقط
أو حل اليمين من أصلها قولان ونظير فائدة الخلاف فيمن حلف واستثنى ثم حلف ما حلف أو حلف لا يحلف فحلف
واستثنى فيحدث فيها على الأول لا على الثانى ولو حلف لا يكفر فحلف واستثنى فلا شئ عليهم (إلا) مسألة (المحاشاة)

وهي اخلال عليه حرام فيكفي إخراج الزوجة أولا بالنية ولا يحرم غيرها منعقدة على بر فان فعلت ولا فعلت أو على حنث بلا فعلان إن لم يؤجل وفيه ما وفي النذر المبهم

أى المسمات بذاك عند الفقهاء وبينها بقوله (وهي) أن يحلف ويقول (الخلال) أو كل حلال أو كل حل (عليه حرام لا أكلم زيدا مثلا وكلمه (فيكفي) فيها (إخراج الزوجة أولا) أى قبل التلفظ باليمين (بالنية) ولا يحتاج إلى اللفظ فهو مستثنى من متعلق ونطق به واحترز بقوله أولا عما لو طرأت له نية الإخراج بعد النطق باليمين فلا تكفي النية ولا بد من الإخراج بلفظ متصل وقصد حل اليمين به (ولا يحرم) على من قال الخلال على حرام أو كل حل أو حلال (غيرها) أى الزوجة من طعام أو شراب أو لباس أو أم ولد أو عبد أو غير ذلك سواء أفرد أو جمع لأن المحلل والمحرم هو الله تعالى وقدم على ذلك بقوله «قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا الآية» وقوله «يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم» إلا أن يقصد تحريم الأمة عتقها فنها تعفى عليه وإلا فلا ومثمة المحاشاة من قبيل العام الذى أريد به الخصوص وهو أن يطلق لفظ عام ويراد به ابتداء بمضى ما تناول فلم يرد عمومه لا تناولا ولا حكما بل هو كلى استعمل فى جزئى فان اخلال كلى ولم يستعمل إلا فى الزوجة فقط ولذلك إذا أخرجها لا تحرم وإلا حرمت بخلاف مسألة الاستثناء فانها من قبيل العام المخصوص وهو الذى عمومه مراد تناولا لاحكاما لقربة التخصيص فالقوم فى قولنا قام القوم إلا زيدا تناول لكل فرد من أفراد حتى زيد والحكم بالقيام متعلق بما عدا زيد وثالث الأقسام اليمين (منعقدة على بر) وتحصل باحدى صيغتين أشار للأولى بقوله (فان فعلت) أى بأن يقول إن فعلت لكذا أى لا فعلته فان حرف نفى كقوله والله لا كملت فلانا أى لا أكلمه لأن كالم وإن كان ماضيا فمعناه الاستقبال إذ الكفارة لا تتعلق بالماضى كما تقدم والذى صرفه إلى الاستقبال الإنشاء وقد جعله النجاة من صوارف الماضى للاستقبال وهذا إذا لم يذكر لها جزء فان ذكر لها جزء كقوله والله إن كملت زيدا لأعطيكم كذا أو إن دخلت الدار فلا أكلمك فهى حرف شرط قطعاً وأشار للصيغة الثانية بقوله (ولا فعلت) أى بأن يقول والله لا فعلت كذا فى هذا اليوم مثلاً فاذا فعل ما حلف عليه بصيغة من الصيغتين فإنه يحنث ويكفر ولذلك سميت منعقدة على بر لا يكون الخالف لها على البراءة الأصلية حتى يفعل ما حلف عليه فانه يحنث إذا أصل براءة الذمة فهو غير مطلوب بالفعل بعد اليمين وأشار لقسم الرابع من أقسام اليمين بقوله (أو) منعقدة (على حنث) وتحصل باحدى صيغتين أشار للأولى بقوله (بلا فعلن) أى بأن يقول والله لا فعلن كذا وللثانية قوله (أو إن لم أفعل) أن يقول إن لم أفعل كذا فعلى كفارة ثم يترك الفعل فى الصيغتين فيحنث ولذلك سميت منعقدة على حنث لا يكون الخالف على حنث حتى يفعل الخلوفاً عليه فببر فهو مطلوب بالفعل بعد اليمين وقوله (إن لم يؤجل) شرط فى كون الصيغتين صيغتي حنث أى إنما يكون الخالف على حنث إذا لم يضرب ليمينه أجلاً أما إن ضرب له أجلاً فلا يكون على حنث بل تكون يمينه إلى ذلك الأجل كوالله لا أكلمن زيدا فى هذا الشهر أو والله إن لم أكلمه قبل الشهر فلا أفيم فى هذه البدة فهو على بر ولا يحنث إلا بمضيه (وفيهما) أى المنعقدة على بر والمنعقدة على حنث (وفى النذر المبهم) أى لم يسم له مخرجاً كلاله على نذر أو إن فعلت كذا فله على نذر

واليمين والكفارة إطعام عشرة مساكين لكل مد أو كسوتهم الرجل ثوب والمرأة درع وخمار
والرضيع كالكبير فيهما أو عتق رقبة كإظهار

واحتراز بالمبهم مما إذا عين مخرجه بالمفظ أو النية فإنه يلزمه ما عينه (واليمين) بأن قال لله على يمين أو إن فعلت
كذا فعلى يمين أو الكفارة) أن قال لله على كفارة أو على كفارة (إطعام) أي تملين فهو مبتدأ خبره ما أمر من قوله
وفيها وما بعده واستغنى عن ذكر الكفارة بذكر أنواعها وإنما عبر بالإطعام كإلحاقه بالقرآن وإلحاقه بأوجب التملين
(عشرة مساكين) أو فقراء أحرار مسلمين لا يلزمه نفقة واحد منهم فندفع المرأة لزوجها وولدها الفقيرين
كما قال اللخمي والمعتبر مساكين محل الحنث وإن لم يكن محل اليمين ولا لله الخالف وخرج الغنى والرقيق
لغناؤه بسيدته وإن شائبة لأنه وإن لم يكن بهم ثم مور بالنفقة عليهم أو بتجزئ عتقهم فيصرون من أهلها
(لكل) أي لكل واحد من العشرة (مد) مما يخرج في زكاة الفطر من بروجير به بسم الله لا غرامة إلا الفلت
كفا في الشامل ويجزى الدقيق إذا أعطى منه قدر ربع التمتع ويستحب في غير المدينة زيادة ثلث مد عند
اشتب أو نصفه عند ابن وعب ومثل الإطعام المذكور شعبهم مرتين أو إعطاء كل واحد رطلين من آدم
استحبابا ولما كانت كفارة اليمين على التخيير ابتداء وفرغ من النوع الأول أشار إلى الثاني بقوله (أو كسوتهم)
أي العشرة رجالا أو نساء أو مخنئين جديدا وكذا ليسالم تذهب قوته فيما يظهر ولما كانت تختلف باعتبار
الرجال والنساء بين ما يجزى، كلاما موقعا له في جواب سؤال مقدر تقديره فما يكون فقال (الرجل ثوب)
تجزى به الصلاة كما في المدونة أي على جهة الكمال بأن يستر جميع جسده فلا يرد أن السراويل
تجزى به الصلاة مع أنه لا يكفى (والمرأة درع) بدال مهملة فيص والظاهر أنه لا يشترط بل الثوب
الساير كاف سواء كان قميصا أم لا كما قاله ابن حبيب في ثوب الرجل (وخمار) تنقع به ثمنين القصيرة التي
يجزئها لقصرها مالا يجزى الطويلة لطولها والعبرة في الكسوة بعادة الفقير فمن كانت عادته لبس الثياب
يدفع له ثوب ومن كانت عادته الالتفاف برداء مثلا يدفع له رداء ولا يشترط في الكسوة أن تكون
من أوسط كسوة أهل المكفر لإطلاقها في الآية فإذا كساه من غير الوسط أجزأه بخلاف الإطعام
فبشترط فيه ذلك (والرضيع كالكبير فيهما) أي في الكسوة والإطعام فيعطى كسوة كبير أو يعطى مدا
أو مثله رطلان خبزاً بآدم إن أكل الطعام في حاة إعطاء المد أو الرطلين وإن لم يستغن به على المعتمد
ولو لم يأكل ما ذكر إلا في مرات متعددة ولا يكفى إشباعه ولو أكل الطعام حيث لم يستغن به عن اللبن
وإلا كفى والظاهر اعتبار وسط في الطول في الكسوة له كالكبير وإلى الثالث من أنواع الكفارة
أشار بقوله (أو عتق رقبة) مؤمنة سائمة من عيوب لا تجزى معها كقطع أصبع وعمى وبكم وجنون
وأن لا يأخذ في مقابلتها عوضا وأرن تكون محررة للعتق لا إن اشترى من يعتق عليه وأن لا تكون
مشتراة للعتق كما أفاد ذلك بقوله (كالظهار) أي كالرقبة التي تعتق في الظهار ثم إن التخيير بين الثلاثة
بالنسبة للحر وأما العبد فقال في المدونة وإذا حنث العبد في اليمين بالله فكسا أو أطعم بأذن سيده رجوت
أن يجزئه وليس بالبين والصوم أحب إلى وأما العتق فلا يجزئه وإن أذن له السيد إذ لا ولاء له وإنما

ثم صوم ثلاثه وتجزى قبل الحنث وتجب به إن لم يكره يبر

ولأؤه لسيده وصومه وفعله في كل كفارة كالحر (ثم) إذا عجز حين الإخراج لا حين الحنث ولا حين اليمين عن الثلاثة أنواع بأن لم يكن عنده ما يباع على المفاس فيلزمه (صوم ثلاثة) أيام كما في الآية ويتابعها استجابا فان لفقها من نوعين بأن أطعم خمسة وكسا خمسة فلا تجزى إلا أن يكمل العدد بأن يكسو خمسة آخر أو يطعم خمسة آخر وله نزعة من الخمسة التي لم يكمل عليهم كما إذا دفع العشرة أمداد لخسة مساكين فلا تجزى وله نزع خمسة لكن بشرط أن يبقى في الصورتين بيد المسكين لم يتلفه وأن يكون وقت الدفع بين له أنه كفارة يمين والقول للاخذ إن لم يبين له عند النزاع لأن الأصل عدم البيان كذا ينبغي وكذا إن دفع العشرة أمداد لعشرين فلا تجزى إلا أن يكمل لعشرة منهم وأما إن لفقها من صنفين نوع فتجزى كما إذا أعطى خمسة خمسة أمداد وأعطى خمسة الآخر كل واحد رطلين من خبر أو أشبعهم مرتين أو أعطى خمسة كل رطلين وأشبع خمسة مرتين (وتجزى) الكفارة أي إخراجها بعد الحلف و (قبل الحنث) في يمين البر والحنث بجميع أنواعها ولو بالصوم سواء كانت على فعله أو فعل غيره على المشهور بناء على أن موجب الكفارة الحلف وقيل لا تجزى قبل الحنث بناء على أن موجبها الحنث ومحل الإجزاء في يمين غير الحنث المؤجل أماه فلا تكفر حتى يمضي الأجل كما في الدونة وفي يمين تكفر فلو كانت مالا تكفر كطلاق أو عتق أو مشي فلا يجوز أن يطلق أو يعتق أو ينشئ قبل الحنث فان فعل لم يجزه ولزمه فعله مرة أخرى إذا حنث ابن عرفة في غير طلاق أو عبد معين انتهى والصدقة كالعتق يفرق فيها بين المعين وغيره فيتحصل أن اليمين إن كانت بالله أو يعتق معين أو طلاق بالغ الغاية أو صدقة بمعين سواء كانت في هذه المذكورات على حث أو بر تجزى التكفير فيها قبل الحنث وإن كانت بمشي أو صيام أو صدقة بغير معين أو يعتق غير معين أو طلاق قاصر عن الغاية فكذلك إن كانت الصيغة صيغة حنث غير مقيدة بأجل لا إن كانت صيغة بر أو حنث مقيدة بأجل فلا تجزى التكفير قبل الحنث (وتجب) الكفارة (به) أي بالحنث على الفور فيما يظهر والحنث في يمين البر بالفعل وفي يمين الحنث بعدمه ومحل وجوب الكفارة بالحنث (إن لم يكره يبر) مطلق بأن كانت على حث وحنث طائعا أو مكرها أو على بر وحنث طائعا فتجب في هذه الثلاثة صور التي هي المنطوق ومفهومه أنه إن أكره على الحنث في صيغة بر فلا تجب الكفارة عليه لعدم حثه فيه بقيود ستة أن لا يعلم أنه يكره على الفعل وأن لا يأمر غيره بأكرهه له وأن لا يكون الاكراه شرعا وأن لا يكون يمينه لأفعله طائعا ولا مكرها وأن لا يفعل ثانيا طائعا بعد زوال الاكراه وأن لا يكون الحالف على شخص هو المكره له وإلا حنث ووجه التفرقة بين الحنث بالاكراه في يمين غير البر وبين عدم الحنث بالاكراه في يمين البر أن يمين الحنث حثه فيها بالترك وبين البر حثه فيها بالفعل وأسباب الترك كثيرة فضيق فيه وأسباب الفعل قليلة فوسع فيه وهذا إذا أكره على فعل يقيض المحلوف عليه وأما إذا أكره على فعل ما حلف عليه فلا يبر إلا أن ينوى فعله ولو مكرها فيصدق في الفتوى فقط ولما كانت اليمين

ومن قال الأيمان نلزمى لزمه بت من يملك وعتقه وصدقة بثلثه ومشى بحج وكفارة وصوم سنة إن اعتيد حلف به وتكرر الكفارة إن قصد تكرار الحنث أو نوى كفارات لا إن كرر اليمين بلا نية

الشرعية محتفة بالحلف بالله وصفاته وما عدا ذلك التزام لا أيمان شرعية وأنهى الكلام على الشرعية وما يتعلق بها من استثناء ونفو وغموس وكفارة شرع في شيء من الالتزامات فقال (ومن قال الأيمان نلزمى) أو الأيمان اللازمة أو أيمان المسلمين أو كل الأيمان أو جميع الأيمان نلزمى إن فعلت كذا وفعله أولا فعلت كذا ولم يفعله أو لم يفعله ولا نية له (لزمه ت) أى طلاق (من يملك) عصمتها ثلاثا (وعتقه) أى عتق من يملك رقبته حين اليمين فيهما فلا شيء عليه في التى يزوجه أو يملكها بعد اليمين وقبل الحنث (وصدقة بثلثه) حين يمينه أيضا إلا أن ينقص ثلث ما بقى (ومشى بحج) لأعمرة (وكفارة) بيمين (و) لزمه أيضا (صوم سنة) وهل يلزمه صوم شهر بظهار أولا تردد ومحل لزوم ما ذكر (إن اعتيد حلف به) أى غلب الحلف بكل ما يلزم من طلاق أو عتق أو مشى أو صدقة أو صوم سنة أو كفارة فن لم يغلب أى لم يجز عرف بحلف بعق كفى بعض بلاد الغرب وريف مصر أو بحلف بمشي أو صدقة كفى مصر لم يلزم الحالف به غير المعتاد والعبرة بعادة الحالف وأهل بلده أو عم دونه سواء اعتاد خلافهم أو لم يعتد شيئا أو يعتده هو دونهم أو لا عادة لهم بشيء أصلا فان لم يكن له عادة ولا لأهل بلده فلا يلزمه شيء وكل هذا إن لم تكن له نية بشيء والاعمل عليها ولو فى القضاء فإذا قال أردت بهذه اليمين بالله وبالمشي ولم أرد طلاقا ولا عتقا قبل قوله ولو عند المرافعة فى الطلاق والعتق المعين لأنه هنا لم يتلفظ بالطلاق ولا بالعتق حتى يقال إنها لا تقبل عند المرافعة بل أتى بما يشملهما . واعلم أن من حلف بأيمان المسلمين وهو يعلم أن منها ما اعتيد الحلف به ومنها ما لم يعتد به فإنه يلزمه إذا حنث ما اعتيد الحلف به لا غيره إلا أن يتق به وما كان الأصل أن حنث اليمين يسقطها فلا تتكرر الكفارة بتكرار ما يوجب الحنث إلا باللفظ أو نية أو عرف كما قال ابن عرفة ذكر ما تتكرر فيه الكفارة فقال (وتكرر الكفارة إن قصد تكرار الحنث) يمين واحدة احتمال مدخولها التعدد كقوله والله لا أكلم زيدا وينوى أنه كلما كلمه لزمه الحنث فتتكرر عليه بتكرار كلامه له وكقوله أنت طالق إن خرجت إلا بأذى فخرجت مرة بغير إذنه فطلقت عليه واحدة ثم راجعها وخرجت ثانيا بغير إذنه فيلزمه أيضا إن كان نوى كلما خرجت بغير إذنى إلى تمام العصمة المعلق فيها فان لم ينو فيها التكرار لم يلزمه غير الأولى قاله ابن المواز وشمل صورة أخرى وهى ما إذا كانت يمينه واحدة وليس مدخولها يحتمل التعدد لكنه قصده كقوله والله لا كلمت زيدا وينوى أنه إذا كلمه مرة واحدة لزمه ثلاث كفارات أو أربعة فيلزمه ما نواه وكل هذا إذا كانت اليمين واحدة وأما لو تكررت اليمين فأشار إليه بقوله (أونوى كفارات) أى بعدد ما كرر من اليمين بالله أو صفاته فان الكفارة تتعدد بعدد ما كرر (لا إن كرر اليمين بلا نية) كفارات بأن نوى التأكيد أو الانشاء دون الكفارات أو لا نية له أصلا فكفارة

وتخصص النية اللفظ العام

واحدة وهذا في اليمين بالله ومثلها الظهار وأما الطلاق إذا كرره ثلاثا فهو محمول على التأسيس حتى ينوى التأكيد والفرق أن المحلوف به في الله والظهار أولا هو المحلوف به آخره وفي الطلاق وإن كان اللفظ واحدا فمعناه متعدد لأن الطلاق الأول يضيق العصمة والثاني يزيد ضيقا والثالث بينها . ولما أنهى الكلام عن صحة اليمين والموجب للكفارة منها وأنواع الكفارة وتكرارها واحداها اتبع ذلك بالكلام على ما يقتضي الحث من نية وبساط فقال (وتخصص) أى تقصر (النية) الحاصلة من الخالف (اللفظ العام) على بعض أفراده والعام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر قاله ابن السبكي أى يتناول ما يصلح له دفعة وبهذا يخرج انطلق وخارج بقوله من غير حصر أسماء العدد فأنها نص في معناها فلا تقبل التخصص فيمتنع وضعها استعمالها في غير معناها فإذا حلف أن له عنده عشرة وقال أردت تسعة أو أحد عشر مثلا لم تقبل نيته وخارج أسماء الله أيضا فيمتنع شرعا استعمالها في غير معناها فإذا حلف بالله وقال أردت يزيد من باب إطلاق الداعل على أثره كما في الخطاب لم تقبل نيته فيحتمل أنه لا يتأتى فيها تخصيص ومعنى تخصيص النية للفظ العام قصره على بعض أفرادها كما مر زمانا أو مكانا أو صفة كالأكل زيدا ويريد في الليل أو في المسجد أولا أكل رجلا ويريد جاهلا وبشرط في تخصيص النية أن تكون منافية أى مخالفة لظاهر اللفظ من حلف لا يأكل سمنًا ونوى سمن الضأن فإن نيته ليست مخصوصة لأن نية سمن الضأن ليست منافية للعام بل فرد منه فهي مؤكدة لبعض أفرادها فلا تنفعه وإن نوى إخراج غير سمن الضأن ليأكل ذلك الغير كانت مخالفة للعام فتنتفعه وعلى هذا القرائى والمقرى وابن راشد . والحاصل أن النية المخالفة للفظ إما بعيدة عن العرف فلا تقبل في الفتوى ولا في القضاء كما إذا قال زوجته طالق أو أمة حرة وقال أردت الميتة أو قال زوجته حرام وقال أردت كذبها أو قريبة موافقة للعرف فتقبل في الفتوى والقضاء كحلفه لزوجته لا يتزوج حياته أو أن فعلت كذا فإني أتزوجها حياتها طالق ثلاثا وفعله ثم بطلها ويتزوج ويدعى أنه أراد بقوله حياتها مادامت في عصمته بخلاف إذا حلف لزوجته غيره لا يتزوج حياتها وينوى مادامت في عصمة زوجها فلا تقبل نيته في القضاء وإن كانت يمينه بطلاق أو عتق معين وليس له أن يتزوج بعد طلاق زوجها إياها حيث حلف على عدم الزواج إلا أن يخاف على نفسه العنت وتعذر عليه التمسرى أو قريبة مخالفة للعرف مخالفة قريبة فتقبل في الفتوى فقط كنية إخراج غير سمن ضأن في حلفه لا يأكل سمنًا أولا أكل زيدا ونوى شهرا مثلا أولا يبيع شيئا فوكل فى بيعه وقال نويت بنفسي وأما في القضاء فلا تقبل كما إذا حلف بطلاق ورفعته زوجته للفاضى مع بينة على يمينه أو مع إقراره أو حلف بعتق عبده المعين ورفعته كذلك كما إذا حلف في وثيقة حق فلا تقبل نيته مطلقا بل العبرة بنية المحلف حيث طلب منه الحلف أو خاف أن لا يخص منه إلا بالخلف أو ضيق عليه حتى يادر باليمين فإن ابتدأ بها الخالف فله نيته . وكما أن النية تخصص العام قد تعمم الخاص ويقال لها مخالفة بأشد كما إذا حلف لأشرب لفلان ماء أولا ألبس ثوبا من غزل امرأته قاصدا قطع المن من جهته مطلقا فإنه يثبت بكل ما ينتفع به من جهته مما حلف

وتقييد المطلق فإن لم تكن نية فمساط وحدث إن لم تكن نية ولا بساط بفوات ما حلف عليه بما ع شرعى

عليه وغيره (و) كما أن النية تخصص العام (تقييد) اللفظ (المنطلق) وهو ما دل على الماهية بلا قيد أى بلا قيد وجودها في فرد مبهم وهو اسم الجنس ومثله النكرة وهو ما دل على الماهية بقيد أى بقيد وجودها في فرد مبهم فاللفظ في المطلق والنكرة واحد والفرق بينهما بالاعتبار فإن اعتبر فيه دلالة على الماهية بلا قيد سمي مطلقا واسم جنس وإن اعتبر بها مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة وعند القرافي وابن الحاجب والآمدى المطلق والنكرة واحد وينبنى على الخلاف إذا قال لزوجه إن ولدت ذكرا فعلى يمين فولدت ذكرا فهل عليه الكفارة نظرا للجنس أولا كفارة عليه نظرا للتشكيك المشعر بالوحدة . ومعنى تقييد النية للفظ المطلق أنها تروى إلى بعض ما يتناول به حيث لا يتناول غيره أى تحمله على فرد خاص ومثله القرافي في القواعد بما لو حلف ليكرم رجلا ونوى زيدا فلا يبرأ بأكرام غيره لأن رجلا مطلق قيده بخصوص زيد فصار معنى اليمين لا كرم من زيدا وكذا لو قيده بصفة كذا كرم من رجلا ونوى فقيها أوزاهدا فلا يبرأ بأكرام غير الموصوف بهذه الصفة انتهى . وكما أن النية تخصص العام وتقييد المطلق كذلك تبين أحد محامل المشترك أى تبين إجمال المشترك للنظر كقوله أحد عبيدي حرو ونوى واحدا معينا أو عائشة طاق وله زوجتان كل منهما تسمى عائشة ونوى واحدة منهما معينا والمعنوى كحلفه لينظر لعين ويريد أحد معانيها كالباصرة دون عين الماء وعين الشمس وعين الركبة بالباء الموحدة أى البئر (فإن لم تكن نية) أصلا أو عدم ضبط الخاف لها (فبساط) يمينه أى اعتبر مخصصا ومقيدا بساط اليمين وهو السبب الخامل على اليمين وليس انتقالا عن النية في الحقيقة بل هو مظنة لها فهو نية ضمنا وما تقدم نية صريحة مثله قول ابن القاسم في الذى وجد الزحام على المجزرة حلف لا يشتري الليلة عشاء فوجد لحما دون زحام واشتراه لاحق عليه انتهى ومثله إذا قيل لشخص لحم البقر فلا تأكل منه فذلك وحلف المقول له لا تأكل لحما ولا قصده فالسبب الخامل للأول على اليمين الزحام وقد زال والسبب الخامل للثاني اللحم المؤذى فبخصص العام بالحكم البقر فلا يحدث غيره فإن لم يكن بساط فيعتبر مخصصا ومقيدا العرف القولى لأنه غالب قصد الخالف كاختصاص الدابة بخمار بمصر وبأنفاه في قصصه وبالفارس في العراق واختصاص المملوك بالانبيس دون غيره واختصاص الدرهم بالنحاس دون الفضة . وخرج بالقولى الفعلى فلا يعتبر كحلفه لا آكل خبزا والخبز اسم لكل ما يخبز في عرفهم فإذا كان أهل بلد لا يأكلون إلا خبز القمح فقط فأكل خبز الشعير حدث ولا يكون عرف بلده الفعلى مخصصا له فإن لم يكن عرف قولى خصص وقيد مقصد شرعى إن كان المتكلم صاحب شرع أو حلف على شيء من الشرعيات كحلفه ليصلي أو لا يصلي أو ليتوضأ فيحدث بالشرعى دون اللغوى فإن لم يكن مقصد شرعى فلفوى كحلفه لأركب دابة وليس لبلده عرف في دابة معينة بل يطلق هذا اللفظ عندهم على مدلولها لغة وهو كل ما دب على وجه الأرض فيحدث بركوبه ولو لكتمساح وكحلفه لا يصلي فيحدث الدناء حيث لم يكن لهم عرف خاص ولأله نية وهذا هو المشهور من تقديم المقصد الشرعى على اللغوى (وحدث) الخالف (إن لم تكن) له على يمينه (نية ولا) ليمينه (بساط بفوات) أى تعذر (ما حلف عليه بما ع شرعى) مطلقا تقدم عن اليمين أو أخر فرط أم لا أقت أم لا كحلفه

أوعادى لأعقلى وبعزمه على ضده فى الحنث وبالنسيان إن أطلق وبالبعض عكس البر وبالفرع
فى لا أكل من هذا الأصل

ليعين أمته فيجدها حلت منه وكحلته ليطأن زوجته فيجدها حائضا فان ارتكب المحذور ووطئها فهل
ير فى يمينه نظرا لحمل اللفظ على مفهومه لغة وقد حصل أولا ببر وبحنث نظرا لحمله على مفهومه شرعا
ولم يحصل لأن المعلوم شرعا كالمعلوم حسا قولان (أو) فواته مانع (عادي) متأخر أقت أم لا فرط أم
لا كحلته ليدبحن حمامة مثلا فسرت أو غصبت أو استجعت وأخذها المستحق وكحلته لبشترين بدينار
بعينه ثوبا لزوجته فسقط منه إلا أن أراد الشراء به أو غيره فلا حنث ولا أن تقدم المانع على اليمين فلا
حنث أقت أم لا فرط أم لا (لا) حنث بفواته بمانع (عقلى) متقدم أقت أم لا فرط أم لا أو متأخر وأقت
أوام يؤقت وبادر كحلته ليدبحن حمامة مثلا فيجدها ماتت فان لم يؤقت وفرط حنث بالمتأخر فتحصل
أن المانع الشرعى يحنث فيه مطلقا والعادى والعقلى المتقدمين لا حنث فيهما مطلقا والمتأخرين يحنث فى
العادى مطلقا وفى العقلى إذا لم يؤقت وفرط لا إن أقت أو بادر (و) حنث بعزمه أى الخالف على ضده
أى ضد ما حلف عليه كوالله لا أدخل الدار أو إن لم أتزوج فأت طالق ثم يعزم على عدم دخول الدار
وعلى عدم الزواج وهذا (فى) صيغة (الحنث) المطلق كما مثل وأما فى الحنث المؤجل وفى البر فلا يحنث
بالعزم على الضد (و) إذا حلف لا يفعل كذا حنث (بالنسيان) أى بفعله ناسيا (ان أطلق) فى يمينه ولم
يقبل لأفعله ما لم أنس فان قيد بأن قال لا أفعله عمدا فلا حنث بالنسيان وأما لو قال لا أفعله عمدا ولا
نسيانا فهذا أولى من الإطلاق ومثل النسيان الجهل والخطأ والغلط مثال الجهل أن يعتقد من حلف لا يدخل
الدار فى وقت أنه لا يلزمه الدخول فى ذلك الوقت ، ومثال الخطأ حلفه لا أدخل دار فلان فدخلها معتقدا
أنها غيرها ، ومثال الغلط حلفه لا أذكر فلانا فأراد ذكر غيره فخرى على لسانه ذكر المحلوف عليه غلطا
(و) من حلف لا يأكل رغيفا مثلا فأكل بعضه ولو لقمة حنث (بالبعض) أى بأكل البعض أى فى صيغة البر
ولو قيد بكل وأما فى صيغة الحنث كما إذا قال لا أكل هذا الرغيف مثلا فلا يكفي فى بره إلا أكل جميعه
وهذا معنى قوله (عكس البر) أى والصيغة صيغة حنث والفرق بين صيغة البر فيحنث بالبعض والحنث
فلا ببر بالبعض أن الخالف على عدم الفعل كالأكل الرغيف مثلا قصده التجنب عن كل جزء من أجزائه
فيكان كل جزء محلوف عليه وفاعل البعض لم يتجنب بخلاف الخالف على الفعل كالأكل فلان فان قصده تحصيل
المساهية لأن قاعدة الشرع غالبا أن الانتقال من الحل الى التحريم يكفي فيه أدنى سبب ومن التحريم
إلى الحل بالعكس فالعقد على الأجنبية مباح وتذهب هذه الاباحة بمجرد عقد الأب عليها ولا تذهب
حرمة المبتونة إلا بمجموع أمور من عقد المحال ووطئه بامانع (و) حنث إن لم تكن له نية (بالفرع)
أى بأكله من الفرع التأخر عن اليمين لا المتقدم عليها (فى) حلفه على عدم الأكل من أصله إذا أتى بمن
واسم الإشارة معا كقوله (لا أكل من هذا الأصل) أى الطلع مثلا أو القمح أو اللبن فيحنث ببسره
ورطبه وعجونه وتمره وبدقيق القمح وسويقه وخبزه وكعكه وبزبد اللبن وسمنه وجبنه ونخيضه والإشارة

والنذر التزام المسلم المكاف أمرا مندوبا كالله على ضحية

تناولت الجميع بخلاف من طلع هذه النخلة أو من ابن هذه الشاة فيحنت بالفرع المتقدم منهما كالمأخر وأما إن لم يأت بمن واسم الإشارة بأن أتى باسم الإشارة أو بمن فقط أو لم يأت بواحد منهما فلا يحنت بالفرع بل بالأصل المحلوف عليه فقط خلافا للمختصر فيما إذا أتى باسم الإشارة فإنه حنته بالفرع فيها ويستثنى مما إذا لم يأت بمن واسم الإشارة مسائل يحنت فيها بالفرع اقربها من أصلها قريبا قويا حيث لا نية فيها إذا حلف لا يأكل زيبيا أو الزبيب فيحنت بشرب نبيذه ومثله النمر ومنها إذا حلف لا يأكل لحما فاكل شحمه أو مرقته فيحنت بخلاف لا آكل شحما فاكل لحما فلا حنت فإن أكل مرققة الشحم حنت ومنها من حلف لا أكل قمحا أو القمح فيحنت باكل خبزه ومنها من حلف لا آكل عنباً أو العنب فشرب عصيره فيحنت وأما لو حلف لا آكل زيبيا فلا يحنت باكل العنب لعدم قلب الزبيب عنباً ، ولما أنهى الكلام على اليمين وكان النذر يشاركه في كثير من الأحكام ذكره عقبه فقال (والنذر) لغة الوعد بخير أو شر وهو بالذال المعجمة مصدر نذر ينذر بفتح الذال في الماضي وكسرها وضمة في المستقبل ويجمع على نذور ونذر بضم النون والذال واصطلاحاً قال ابن عرفة النذر الأعم من الجائز إيجاب امرئ على نفسه لله أمر أحدث « من نذر أن يعصى الله فلا يعصه » وإطلاق الفقهاء على المحرم نذراً بمعنى أن النذر يطلق بمعنى أعم وبمعنى أخص والأعم يطلق على المندوب والمكروه والحرام لما ورد في الاطلاقات الشرعية والأحداث النبوية ثم قال ابن عرفة وأخصه المأمور بإدائه التزام طاعة بنية القرية لا لامتناع من أمر هذا يمين حسبما مر قوله طاعة أخرج به المكروه والمباح والمحرم الداخل في الأعم وقوله بنية قرية أخرج به التزام الطاعة لا بنية قرية وهو أحد أقسام اليمين وقوله لا لامتناع من أمر أخرج به اليمين لأنه لا امتناع من أمر وهو عدم فعل المحلوف عليه وأركانه ثلاثة الصيغة وستة في قوله كلفه الله على ضحية والشئ الملتزم والشخص الملتزم وقد أشار إليها بقوله النذر (التزام المسلم) لا الكافر ويندب له الوفاء به إن أسلم (المكاف) لا الصبي ويندب له الوفاء به إذا بلغ ولا المجنون وانظر إذا أفاق هل يستحب له الوفاء به أم لا ودخل الرقيق سواء التزم مالا أو غيره ولزبه منعه في غير المال إن أضربه في عمله وعليه إن عتق مالا أو غيره ودخل أيضا السفينة ذكر أو أنثى فيلزمه نذر غير المال لا المال فلا يلزمه على المعتمد فعلى وليه رده كله لأن رده إبطال وظاهره عدم لزومه بعد الرشد ودخل أيضا بقية المحاجر من زوجة رشيدة ومريض ولو بزائد الثلث فيهما لكن إن أجازاه الزوج والوارث وإلا نفذت المريض وللزوج رد الجميع إن تبرعت بزائد الثلث ودخل أيضا السكران بحرام حال سكره فيلزمه الوفاء به إذا أفاق لا بحلال فكالمجنون (أمرا مندوبا) أي مطلوما طلبا غير جازم فيشمل الرغبة والسنة بدليل تمثيله بقوله (كلفه الله على ضحية) أو كعتان قبل الظهر ومثله إذا قال على كذا من غير ذكر الجلالة فينظر في النذر كاليمين إلى النية ثم العرف ثم اللفظ ولا يرد على ما ذكر هنا من وجوب الضحية ما تقدم من أن المشهور أنها لا تنجب بالنذر لأن ذلك في شاة بعينها وخرج بالمندوب المباح كنذر على أن أمشي في السوق إذا قرية فيه والمكروه أخرى كنذر على أن أصلي ركعتين بعد العصر والمحرم أخرى كنذر على أن أشرب الخمر والواجب لازم بنفسه كصلاة الظهر

فان نذر الصدقة لكافةقراء بجميع ماله أو حلف بذلك وحنث أجزأه ثلثه وإن نذر المشى لمكة أو مسجدها أو البيت أو جزئه أو حلف بذلك وحنث لزمه المشى في حج أو عمرة فان ركب

مثلا ونذر المحرم حرام وفي كون المكروه والمباح كذلك أو منلهما قولاً الاكثر مع طهر الموطأ والمقدمات وعلة حرمة نذر المباح أنه عظم ما لم يعظمه الشرع وشغل المندوب من نذر زيارة قبر رجل صالح أو حى فانه يلزمه وكذلك زيارة الأحياء من الإخوان والمشيخة والرباط مندوب فاذا نذر شيئاً من ذلك لزمه خلافاً لمن توقف في ذلك ونذر المطلق أى غير المكرر والمعلق مندوب إن كان شكراً لله على ما مضى كمن شفى مريضه فنذر أن يصوم أو يتصدق فإن لم يكن شكراً على شيء حصل فيباح الاقدام عليه إن لم يكن معلقاً على شيء في المستقبل فإن علق كان شفى الله مريضه أو إن رزقنى كذا فعلى صدقه بدينار وفيه تردد بالكراهة لأنه يأتي به على سبيل المعارضة ولأن الجاهل قد يدعى أنه يمنع من حصول المقدور والاباحة وينبغي أن يكون محل التردد إذا لم يعتقد نفع النذر وإلا حرم قطعاً وأما المكروه فيكره الاقدام عليه كنذر صوم كل خميس لتقله عند فعله والخوف تفريطه في وفائه ولكن إن وقع نذره لزمه ويلزم المعلق بالطريق الأولى (فان نذر الصدقة لكافةقراء) من كل ما ليس معيناً (بجميع ماله) بأن قال مالى للفقراء أو المساكين أو في سبيل الله وهو الجهاد والرباط (أو حلف بذلك) بأن قال إن فعلت كذا فالى صدقة للفقراء أو في سبيل الله (وحنث) بأن فعل المعلق عليه (أجزأه) لذلك كله اخراج (ثلثه) أى ثلث ماله من عين ودين أى عدده أو قيمته على ما مر في الزكاة فيما يظهر ومن عرض وقيمة كتابة مكاتب ثم ان عجز وكان في قيمة رقبته فضل أخرج منه ومن أجره مدبر ومعتق لأجل لا خدمتهما ولا ذاتهما ولا أم ولد والمعتبر ثلث ماله الموجود حين اليمين فان زاد بعده وقبل الحنث بناء أو ولادة فلا يخرج ثلث ما زاد وان نقص ولو بانفاق أو تفريط اعتبر ويخرج ثلثه حين الحنث وفقاً به ويحسب دينه ومهر زوجته ويخرج ثلث ما عدا ذلك ومحل اجزاء الثلث ما لم يسم شيئاً فان سمي شيئاً كعبدى هذا صدقة لزمه ولو لم يكن له غيره ومثله اذا كان المتصدق عليه معيناً كزيد أو بنى زيد فيلزمه الجميع (وان نذر المشى لمكة) رجل أو امرأة (أو مسجدها) أى مكة (أو البيت) أى الكعبة (أو جزئه) المتصل به كبابه وركنه وحطيمه وملزمه وشاذروانه وحجره لا المتصل عنه سواء كان في المسجد كزوم والمقام وقبة لشراب أو خارجاً عنه كالصفا والمروة وأبى قبيس وعرفة ومزدلفة فلا يلزمه المشى إلا أن يتصد أحد النساكين الحج أو العمرة وإلا لزمه (أو حلف بذلك) أى بالمشى إلى مكة وما عطف عليها بأن قال إن فعلت كذا فعلى المشى لمكة أو لمسجدها أو البيت أو جزئه (وحنث) بفعل ما حلف عليه (لزمه المشى) إلى مكة (في حج أو عمرة) إن شاء حيث لم يعين أحدهما بلفظ أو نية وإلا لزمه ما عينه فان كان في مكة ونذر المشى اليها خرج منها وأتى بعمرة وحيث قلنا يلزمه المشى فانه يمشى في الحج إلى تمام طواف الاقصة إن كان قدم السعى وإلا مشى لتمام السعى وفي العمرة إلى تمام سعيها ويكون المشى من محل النية إن نوى وإلا فالاعتناء للحالفين وإلا فمن محل الحلف وحيث قلنا يلزم المشى ومشى فلا مر ظاهر وإن لم يمش فيه تفصيل أشار اليه بقوله (فان ركب) من نذر المشى إلى مكة

كثيرا رجع وأهدى ومشى ماركب إن ظن أولا القدرة وإلا مشى مقدوره وأهدى فقط
 كأن قل الر كوب أو بعدت بلده جدا فإن حج ناويا النذر والفرض مفردا أو قارنا أجزأ عن النذر

أو حلف وحث به ركوبا (كثيرا) بحسب المسافة فقد يكون الر كوب كثيرا في نفسه وهو قليل بحسب
 المسافة كمن بعدت بلده وقد يكون يسيرا وهو كثير بحسب المسافة كمن قربت بلده ومثل الر كوب الكثير
 ركوب المناسك من خروجه من مكة إلى رجوعه إلى أو المناسك مع الأفاضة وهي رجوعه من منى لطواف
 الأفاضة لا الأفاضة فقط (رجع) وجوبا إلى الموضع الذي ابتدأ منه الر كوب لأن المشى في دمه فلا بد
 من الإتيان به ولا يلزمه الرجوع إلى بلده ومحل الرجوع إذا كانت بلده كمصر وما قاربها في البعد وأولى
 إذا قربت جدا إلا إن بعدت جدا كما سيأتي (وأهدى) وجوب التبعض المشى وبؤخره لعام رجوعه ليجمع الجابر
 النسكي والمالي فإن قدمه في عام مشيه الأول أجرأه إلا ركوب المناسك أو مع الأفاضة فالهدي مستحب
 فقط (و) حيث قلنا يجب عليه الرجوع فإذا رجع (مشى ماركب) أي أما كن ركوبه إن علمها والامشى
 الجميع ويكون مشيه ثانيا في مثل ما مشى فيه أولا من حج أو عمرة إن عينه باللفظ أو النية وإلا بعينه فله
 أن يمشي ثانيا في غيره ومحل رجوعه (إن ظن) الناذر أو الحالف (أولا) أي حين خروجه (القدرة) على
 مشى الجميع ولو في عامين فحالف ظنه (وإلا يظن) القدرة حين خروجه مع علمه أو ظنه القدرة حين يمينه
 على مشى الجميع في عام واحد بان علم أو ظن العجز لضعف أو كبر خرج أول عام و (مشى مقدوره)
 ولو نصف ميل وركب معجوزه وأهدى فقط) من غير رجوعه وقيدناه بمن علم أو ظن القدرة حين اليمين
 احترازا عما إذا ظن العجز حين اليمين أو نوى أن لا يمشي إلا ما يطيقه ولو شابا فإنه يخرج أول عام ويمشى
 مقدوره ويركب معجوزه ولا رجوع عليه ولا هدي (فان قل الر كوب) قلة لها بال أم لا كما هو ظاهر
 ابن عرفة ولو كان قادرا على المشى فيلزمه الهدى فقط وهو تشبيه في لزوم الهدى من غير رجوع (و بعدت
 بلده جدا) كالفريضة بكسر الهمزة وتشديد التحتية وتخفيفها أقصى بلاد المغرب فيلزمه الهدى أيضا فقط
 ومثله إذا فرق المشى تفريقا غيره معتاد ولو بلا عذر ومشى الجميع فيلزمه هدى فقط لكن قال الخطابي لم أر
 من صرح بوجود الهدى بل ظاهر كلام اللخمي أنه لا شيء عليه انتهى (فان حج) من نذر المشى لمكة
 (ناويا النذر والفرض) معا سواء كان (مفردا) أن أحرم بحج عنهما (أو قارنا) بأن أحرم بالعمرة
 وقدمها في نيته وجعلها عن النذر وأردف الحج عليهما وجعله عن الفرض أو أحرم بالحج
 والعمرة معا ونوى بهما فرضه ونذره بطريق الاشتراك (أجزأ عن النذر) فقط وهو مذهب
 المدونة وعليه قضاء الفرض وسواء نذر المشى غير مقيد أو حلف به كذا وجعله في حج وهو
 ضرورة أو مقيدا بحج وقيل محل أجزاء الحج عن النذر إذا كان النذر أو الحالف غير مقيد بحج وأما
 إن قيد بحج فلا يجزي عن واحد منهما ولعل الفرق بين هذه المسألة على مذهب المدونة وبين عدم
 أجزاء الصوم عن النذر والفرض إذا نواها أن الصوم لا يقبل النيابة بخلاف الحج فيقبلها في الجملة (و)

وعلى الضرورة جعله في عمرة ثم يحج فوراً وإن قال على نحو فلان فإن لفظ بالهدى أو نواه أو ذكر قضية سيدنا إبراهيم لزمه وإلا فلا كهدى لغير مكة ومشى لمسجد أو للمدينة أو بيت المقدس إن لم ينو صلاة بمسجديهما أو يسميها فيركب

يجب (على) نذر المشي أو الخلف به مبهما (الضرورة) وهو الذي لم يحج الفرض (جعله) أي جعل مشيه الذي قصد به أداء نذره (في عمرة ثم يحج) بعد تمامها في مكة (فورا) أي على الفور بناء على أن الحج واجب على الفور ويكون متمتعاً بشرطه وأما على التراخي فيستحب جعله في عمرة كما يفيد كلام أبي الحسن والجلاب (وإن قال) شخص لله (على نحو فلان) أجنبي أو قريب أو أن فعلت كذا فعلى نحره (فإن لفظ بالهدى) كهدى فلان أو نحره هدياً (أو نواه) أي الهدى (أو ذكر قضية سيدنا إبراهيم) مع ابنه (لزمه) الهدى (والا) بأن انتفت الثلاثة (فلا) يلزمه شيء (كهدى) أي كما إذا نذر هدياً بلفظه أو بدنة بلفظها (لغير مكة) فلا يلزمه شيء فيهما لمن عينه ولا ذكاته بموضع الهدى ولا بموضع النذر وأما لو عبر بغير الهدى والبدنة بأن عبر بجزور أو بعير أو نحو ذلك فإن قيد بمكة بلفظه أو نية نحره بمكة إلا أن يقلده أو يشعره فيكون هدياً كما إذا تلفظ بهدى أو بدنة وسمى مكة أو نواهها فيلزمه وإن قيد بغير مكة بلفظه أو نية كقبر النبي ﷺ أو قبر ولي فإن كان مما يهدى وعبر عنه بلفظه بعير أو جزور أو خروف نحره أو ذبحه بموضعه وفرق لحمه للفقراء وإن شاء أبقاه وأخرج مثل ما فيه من اللحم ومنع بعثه عند القبر ولو للأنبياء ﷺ ولو قصد به الفقراء الملازمين له لقول المدونة كما في التتائي . سوق الهدايا لغير مكة ضلال . وأما إن كان مما لا يهدى به كذئب أو دراعم أو طعام فإن قصد بذلك الملازمين للقبر الشريف أو لقبر الولي ولو أغنياء أرسله لهم وإن قصد نفس النبي أو الشيخ أي الثواب له تصدق به بموضعه وإن لم يكن له قصد به أو مات قبل علم قصده فينظر لعادتهم كذا استظهر ابن عرفة والبرزلي التفصيل المذكور في النذر لقبر ولي واستظهر الأجهري في القبر الشريف أيضاً ذلك وانظر إذا لم يكن لهم عادة ولا يلزم بعث ستر ولا شمع ولا زيت يوقد على القبر الشريف أو غيره ولو نذره فإن بعثه مع شخص وقبلة من صاحبه فالظاهر تعين فعله بمنزلة شرط الواقف ولا يجوز له أخذه لأن إخراج مال الإنسان على غير وجه القربة لا يخرج عنه كونه ماله فلا يباح لغيره تناوله كوضع شيء بصندوق شيخ أو عند قبر النبي ﷺ فإن علم ربه دفع له وإلا كان لبيت المال (و) مثل نذر الهدى لغير مكة نذر (شيء لمسجد) غير الثلاثة في عدم لزوم شيء له إلا أن ينذر اعتكافاً فيه أو صلاة فيلزمه فعله بموضعه ولا يلزمه الذهاب إليه إن كان بعيداً فإن كان قريباً جداً كالأميال الثلاثة فقولان يلزم الذهاب إليه وفعل ما نذره فيه وعدم لزوم الذهاب إليه وبفعله بموضعه (أو) نذر المشي (للمدينة) على صاحبها أفضل الصلاة والسلام (أو بيت المقدس) فلا يلزمه الذهاب إليهما لا ماشياً ولا راكباً ومحل عدم لزوم الذهاب للبلدين (إن لم ينو صلاة بمسجديهما أو يسميها) أي المسجدين فإن نوى صلاة فيهما أو سماهما لزمه الاتيان إليهما وإذا لزمه (فيركب) ولا يلزمه المشي لأنه لما سماهما فكأنه قال لله على أن أصلي فيهما وظاهره ولو كانت الصلاة نافلة واعلم أنه لا فرق بين الصلاة والصوم والاعتكاف في لزوم ذلك إذا

والمدينة أفضل ثم مكة

باب في فضل مكة

نذر شيئاً من ذلك لأحد المساجد الثلاثة مسجد مكة والمدينة وبيت المقدس (والمدينة أفضل) من مكة أي نواب العمل فيها أكثر من نواب العمل في مكة كما أشار له العز (ثم مكة) على المشهور وعكس لشافعي وابن وهب وابن حبيب وأهل الكوفة ومحل الخلاف فيما عدا الموضع الذي ضم أعضاءه عليه الصلاة والسلام فانه أفضل من جميع بقاع الأرض حتى الكعبة ومن السموات والعرش والكرسي والموح والقلم ويليها الكعبة فانها أفضل من بقية المدينة اتفاقاً قال الدماميني والروضة تنضم أيضاً لموضع القبر في الإجماع على تفضيله بالدليل الواضح اذ لم يثبت لبقعة أنها من الجنة بخصوصها إلا هي فلذا أورد البخاري حديث «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة» تعريضاً بفضل المدينة اذ لا شك في تفضيل الجنة على الدنيا قال الأجهوري على مختصر البخاري قالوا في معنى كونه روضة من رياض الجنة أن ذلك الموضع عينه ينقل إلى الجنة كالجذع الذي حن إليه صلى الله عليه وسلم وأما منها كالخجر الأسود أو أنها توصل الملازم لمطاعات فيها إليها فهو مجاز باعتبار المال على الأول وأما على الثالث فهو من باب إطلاق اسم المسبب على السبب انتهت عبارته فلم من هذا أن بلد المدينة أفضل من بلد مكة وأنه يلي القبر الكعبة في أنها أفضل من المدينة وأما المسجدان بقطع النظر عن الكعبة وعن القبر الشريف فمسجد المدينة أفضل انظر الخطاب والجمهور على تفضيل السماء على الأرض وقيل بتفضيل الأرض بخلاف الأنبياء منها ودفنهم فيها ولا أنهي الكلام على النذر وكان هو أحد الأسباب الثلاثة المعينة للجهاد أعقبه بالكلام عليه فقال

(باب)

يذكر فيه أحكام الجهاد وما يتعلق به وهو لغة التعب والمشقة وهو على أربعة أقسام . جهاد بالقلب وهو مجاهدة الشيطان والنفس عن الشهوات المحرمة وهو أعظمها . وجهاد باللسان وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وجهاد باليد وهو زجر الأمر أهل المنكر بالأدب والضرب باجتهاد ثم ومنه إقامة الحدود وجهاد بالسيف ولا ينصرف حيث أطلق إلا إليه وعرفه ابن عرفة بقوله : قتال مسلم كافراً غير ذي عهد لاعتلاء كلمة الله تعالى أو حصوره له أو دخوله أرضه له فيخرج قتال الذمي المحارب على المشهور من أنه غير نقض وقوله لا اعتلاء كلمة الله تعالى يقتضي أن من قاتل للغنيمة أولاً يظهر الشجاعة وغيرها لا يكون مجاهداً فلا يستحق الغنيمة حيث أظهر ذلك ولا يجوز له تناولها حيث علم من نفسه ذلك وقوله أو حصوره أو دخوله بالرفع عطف على قتال وأشار به إلى أن الجهاد أعم من القتال أو الحضور للقتال والضمير في حضوره يعود على القتال وضمير له يعود على اعتلاء أو على القتال وضمير أرضه يحتمل عوده على الكافر وله على القتال ويحتمل أن الضمير الأول عائد على القتال والثاني للقتال أو لا اعتلاء كلمة الله تعالى ولم يقل لا اعتلاء كلمة الاسلام محافظة على ذكر الجلالة في الرسم للبركة وإضافة الكلمة لله على معنى

جهاد فرض كفاية مع كل وال على كل مكلف حر ذكراً قادراً ليس عليه دين مال ولم يمنعه
أبواه المسلمان وفرض عين عند الفجأ وتعيين الإمام ويدعون للإسلام أولاً ثم

الكلمة التي أمر الله بها وأشار إلى حكمه بقوله (الجهاد) في كل سنة (فرض كفاية) إذا قام به البعض سقط
عن الباقي ويكون في أعم جهة مع خوف غيرها فإن استوت الجهات في الخوف فانتظر الإمام في الجهة التي
ينذهب إليها إن لم يكن المسلمين كفاية لجميع الجهات والأوجب سد الجميع ومثله في كونه فرض كفاية
إقامة الموسم بعرفة في كل سنة والقيام بعلوم الشرع كاللغة وما يتوقف عليه من تفسير وحديث وأصول
ومنه وكلام ونحو ولغة والفتوى والقضاء والشهادة تحملاً وأداء ودفع الضرر عن المسلمين والإمامة الكبرى
والحرف المهمة مما لا يستقيم صلاح الناس إلا بها كالبيع والشراء والحياكة والخياطة والبناء ورد السلام
وتجهيز الميت وقت الأسير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط أن يكون عالماً بما أمر به وأنهى عنه
وأن يامن أن يؤدي إنكاره إلى مسكر أكبر منه وأن يعلم أو يظن الانتفاضة فإن انتفى الأولان حرم وإن
انتفى الثالث جاز واشترط أيضاً ظهور المنكر من غير تجسس ولا استراق سمع ولا استنشاق ريح ولا بحث
عما خفي من أو ثوب أو خاتون فانه حرام (مع كل وال) عادل أو جائر وهو الذي لا يضع الخمس موضعه
ولا يفي بعهد. ارتكاباً لا تخف الضررين لأن الغزو معه إغارة له على جوره وترك الغزو معه خذلان
للالسلام وبسرعة الدين واجبة والمراد بالوالى أمير الجيش وهذا ما لم تسد المسلمون نفورهم وحصونهم
ومن أطراف البلاد وإلا فالجهاد مستحب وأشار إلى شرطه بقوله (على كل مكلف) وهو العاقل البالغ
ولا يجب على مجنون ولا صبي (حر) فلا يجب على رقيق لأن حق السيد فرض عين وهو مقدم على فرض
الكفاية (ذكر) تحقق فلا يجب على امرأة ولا خنثى (قادر) على الجهاد بأن يكون صحيح البدن ومعه ما
يحتاج إليه من المال فلا يجب على مريض وأعمى وأعرج وفقير (ليس عليه دين حال) بأن لا يكون عليه
دين أصلاً أو عليه دين لا يحل في غيبته فإن كان عليه دين حال قادر على وفائه الآن فلا يجب عليه الجهاد
حتى يوفيه أو يأذن له أصحاب الدين وإن كان يحل في غيبته وكل من يقضيه وإن لم يقدر على وفائه
خرج غير إذن (ولم يمنعه أبواه) دنية (المسلمان) فإن منعاه أو أحدهما منه ومثله بقية فروض الكفاية
سقط لا المرض العيني فلا يسقط بمنعها وخرج الجد والكافران فلا يسقط بمنعهم منه لأن طاعة الكافرين
في ترك مطنة إيهين الاسلام (و) محل كون الجهاد فرض كفاية إذا لم يفجأ العدو على قوم فإن فجأ عليهم
كان (فرض عين عند الفجأ) بأن نزل عليهم بغتة ولهم قدرة على دفعه أو قارب دارهم ولو لم يدخلها فيلزم
كل أحد الخروج له ولو امرأة وعبد أو صبياً مطيقاً للقتال (و) يكون أيضاً فرض عين عند (تعيين الإمام)
أحداً ولو صبياً مطيقاً أو امرأة أو عبداً أو ولداً أو مديناً ويخرجون ولو منهم الولي والزوج والسيد
والأخوان ورب الدين ويكون فرض عين بالندب أيضاً (ويدعون) وجوب (الاسلام) جملة من غير ذكر
الشرايع إلا أن يسألوا عنها فتبين لهم (أولاً) أى قبل الشروع في قتالهم وتكرار الدعوة ثلاثة أيام متوالية
كالمرة وقيل ثلاث مرات في كل يوم قاله الشاذلى والفاكهانى (ثم) إن أبوا من قبول الاسلام دعوا

للجزية بمحل مأمون إذا لم يعاجلونا وإلا قوتلوا وقتلوا إلا المرأة والصبي والمعتود والشيخ
والزمن والأعمى والراهب المنعزل بلا رأى ويترك لهم كفايتهم واستغفروا إن ميزوا فقيمتهم
والراهب والراهبة حران ويحرم الفرار إن بلغ المسلمون النصف

(للجزية) أى إلى أدائها إجمالا إلا أن يسألوا عن تفصيلها فتبين لهم (بمحل مأمون) متعلق بدعوى الإسلام
والجزية أى لا يدعون إلا فى محل مأمون ولا يكف عنهم القتال إلا إذا أجابوا الإسلام أو الجزية إلا
أن يكون بمحل مأمون أى تؤمن غنائمهم فيه ومحل دعائهم الإسلام أو الجزية (إذا لم يعاجلونا) بالقتال
فإن عاجلونا فلا ندعوهم الإسلام ولا للجزية ونقتلهم واليه أشار بقوله (والا) أى بأن لم يجيبوا
للجزية أو أجابوا لها ولكن بمحل لا تسألهم أحكامنا فيه أو خيف من دعوتهم إلى الإسلام أو الجزية أن
يعاجلوا وعاجلوا بالفعل (قوتلوا) أى أخذ فى قتالهم (و) إذا قدر عليهم (قتلوا) أى جاز قتالهم (إلا)
سبعة لا يجوز قتالهم (المرأة) فلا تقتل إلا فى حال مقاتلتها فتقتل إن كانت سلاح كالرجال أسرت أم لا
ومثله إذا قتلت أحدا فتقتل ولو عد الأسير أيضا فإن كانت برمى حجارة ونحوه فلا تقتل مطلقا (و)
إلا (الصبي) المطلق للقتال فلا يقتل إلا أن يقاتل فكالمراة (والمعتود) أى ضعيف العقل فلا يقتل وأولى
المجنون فإن كان يفتق أحيانا يقتل (والشيخ) الفانى أى الذى لا بنية فيه للقتال (والزمن) أى المريض باقعاد
أو شلل أو جذام أو نحو ذلك فنوله (والأعمى) عطف خاص على عام (والراهب المنعزل) بدبر أو صومعة لا أفضل
ترهبه بل هو أبعد عن الله من غيره أشدة كفره بل أتركه أهل دينه فكان كالنساء وأولى الراهبة
وقوله (بلا رأى) قيد فى الشيخ الفانى وما بعده وإنما لم يعتبر رأى المرأة لأن الرأى فى ترك رأيها فإن كان
لواحد منهم رأى قتل وكذلك الراهب المنعزل بالكليسة وإن لم يكن له رأى يقتل لمخالطة أهل دينه
واستثناء السبعة بغير قتل الأجراء منهم والحرائن وأهل الصناعات وهو كذلك (و) حيث قلنا بعدم قتل
من ذكر فانه (يترك لهم كفايتهم) من مال الكفار اطن اليسرة ويقدم ما لهم على غيرهم فإن لم يكن للكفار
مال وجب على المسلمين مواساتهم (واستغفروا) أى تاب فانهم قبل أن يصيروا مغنا ولا شيء عليه من دية
ولا كفارة كمن قتل من لم تبلغه دعوة قبل أن يدعو إلى الإسلام أو الجزية (وان) قتل من يجوز
أسره وهم من عدا الراهب والراهبة بعد أن (حيزوا) وصاروا مغنا (فقيمتهم) يجعلها الامام فى الغنيمة
(و) أما (الراهب والراهبة) المنعزلان بدبر أو صومعة بلا رأى فهما (حران) فعلى قاتلتهما الدية لا
القيمة ثم شرع يتكلم على محرمات الجهاد فقال (ويحرم الفرار) بكسر الفاء فقط من العدو على المسلم المجاهد
ولو الأمام وإن لم يتعين عليه القتال أو كان القتال مندوبا (إن بلغ المسلمون) بالعدد لا بالقوة (النصف)
من عدد الكفار ولو شكاً أو وهما كما يفيد كلام القرطبي كناية من مائتين وقد كان الله سبحانه وتعالى
منع الفرار بقوله «ومن يولهم يومئذ دبره» الآية ثم نسخه بقوله «إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا
مائتين» ثم نسخه بقوله «الآن خفف الله عنكم» الآية وهو من الكبائر فلا تجوز شهادة الفار إلا أن تظهر
توبته وتوبته كغيره وكلام ابن عرفة التامل بأنها لا تعرف إلا بتكرار جهاد وعدم فراره انتهى غير منقول

ولم يبلغوا اثنا عشر ألفا إلا تحرفا وتحيزا وخوف والاستعانة بمشرك خدمة والمثلة والغلول
ويؤدب إن اطلع عليه ويجوز أخذ ما يحتاج إليه من الغنيمة ويرد ما فضل إن كثر

والواو في قوله (ولم يبلغوا اثني عشر ألفا) واو الحال وهو راجع كمفهوم قوله إن بلغ المسلمون النصف
أى لا إن نقصوا عن النصف فيجوز الفرار والحال أنهم لم يبلغوا اثني عشر ألفا فان بلغوا اثني عشر ألفا
حرم الفرار وإن زاد عدد الكفار على النصف مالم يختلف كلمتهم ومالم يكن العدو بمحل مدد ولا مدد
للمسلمين وأن يكون معهم السلاح وكما تعتبر هذه القيود فيما إذا بلغ المسلمون اثني عشر ألفا تعتبر أيضا
فيما إذا بلغوا النصف وإن لم يبلغوا اثني عشر ألفا فان اختلف قيد من هذه القيود جاز الفرار (إلا تحرفا)
لقتال وهو أن يظهر من نفسه الهزيمة وليس هو قصده ليلته العدو فيرجع عليه فيقتله وهو من مكائد
الحرب (و) الا (تحيزا) إلى أمير الجيش أو إلى فئة فيتقوى بهم ويشترط في جوازها أن يفعلها غير أمير
الجيش والامام وأماها فليس لهما فعلها لما يحصل بذلك من الخلل والمفسدة (خوف) بين وقرب
المتحاز اليه والقيود للثاني (و) تحرم (الاستعانة بمشرك) أى طلب الاعانة فالتسليم للطلب فان خرج من تلقاء
نفسه فلا يحرم والمراد بالمشرك الكافر ومحل حرمة الاستعانة به إذا كان لغير (خدمة) بأن كان في النصف
والزحف فان كان لخدمة كحفر بئر أو هدم أو بناء جاز (و) تحرم (المثلة) وهى العقوبة بعد القدرة على
العدو فلا يعذب به وأما قبل القدرة عليهم فيجوز قتلهم على أى حال (و) يحرم (الغلول) مصدر غل يغل بضم
غين مضارعه وكمرها وعرفه ابن عرفة بقوله أخذ ما لم يبيع الانتفاع به من الغنيمة قبل حوزها انتهى
(ويؤدب) الغال (إن اطلع عليه) قبل أن يجيشا نائبا ولا يمنع ذلك سهمه من الغنيمة فان جاء نائبا فلا
يؤدب ولو بعد القسم وتمرق الجيش وتعذر الرد ويتصدق به عنهم بعد دفع خمسة الا امام وهذا كله إذا
كان قبل حوز المغنم وأما بعده فإنه يقطع إن أخذ نصابا (ويجوز) استجاهد يسهم له (أخذما يحتاج اليه
من الغنيمة) قبل قسمها من نعل وحزام وإبرة وطعام ونعم يذبحها وعلف نوى الرد أو عدمه ومن ثوب
وسلاح ودابة بنية الرد أو بلا نية على ظاهر المدونة لا بنية عدمه فلا يجوز (و) إذا أخذ ما يحتاج اليه وفضل
منه شيء بعد الانتفاع فانه (يرد ما فضل) عن حاجته من جميع ما تقدم (إن كثر) وهو ما تمنه زائد عن
الدراهم لا إن كان يسيرا وهو ما لا تمن له أو ما تمنه الدرهم وشبهه عند ابن قاسم فان تعذر رد ما فضل لفرق
الجيش تصدق به كله بعد اخراج الخمس ثم شرع في شيء من الأمان وهو كما قال ابن عرفة رفع استباحة
دم الحربى ورقه وماله حين قتاله أو العزم عليه مع استقراره تحت حكم الاسلام مدة ما يدخل الأمان بأحد
الثلاثة لأنه رفع لاستباحتها انتهى قوله فيدخل الأمان بأحد الثلاثة قال شارحه لأن رفع المجموع يتقرر
بأحد أمرين إما برفع كله أو برفع أحد أجزائه وقوله حين قاله احترز به عن الصلح والمهادنة والاستئمان
وهو كما قال ابن عرفة تامين حربى ينزل لا أمر يتصرف بانقضائه فالأمان في حالة القتال أو العزم عليه
والاستئمان في غير القتال إذا أراد الحربى أن ينزل عندنا لمصلحة تتعلق به فأشار الى حكمه بقوله (و) يجوز

وأمان أدنى المسلمين ولو صبيا عقل الأمان ونصير الأرض وقفاً بعد الفتح ويخمس غيرها إن أوجف عليه فيأخذ الإمام خمسة ويقسم الأربعة في بلد العدو

(أمان أدنى المسلمين) كعبد وامرأة بل (ولو) كان الصادر منه الأمان (صبيا عقل الأمان) بأن علم نمرته وأنه يؤجر على الوفاء به وأن نقضه مذموم وقيل لا يجوز أمان ما ذكر من العبد وماله ولكن يعضي إن أمضاه الإمام وإن شاء رده ومحل الخلاف إذا كان كل عدلا عارفا بالمصلحة وإلا نظر الإمام بإتفاق وأما أمان الحر المذكور المانع فيجوز ويعضي بخلاف ولو كان خارجا أي غاصيا إلى الإمام إذا لم يكن إقليما وهو العدد الذي لا ينحصر إلا بعسر وإلا نظر الإمام وأمان الإمام جائز مطلقا إقليما أو غيره ولا يعتبر أمان الكافر ولا الخائف من العدو ويكون الأمان بلفظ عربي أو غيره أو بإشارة مفهومة أي شأنها أن يفهم منها الكفار الأمان تحقيقا أو ظنا وإن لم يقصد بها المشير الأمان ومحل إمضاء التأمين مطلقا من إمام أو غيره إذا لم يضر بالمسلمين بأن كان فيه مصلحة أو استوت حالتا المصلحة وعدم الضرر فإن آخر كثير أفهم على فتح حصن وتيقن أخذه فأنهم مسلم فإن الإمام ينظر فيه ومتى حصل الأمان من الإمام أو من الحر البالغ أو العبد وماله فإن كان قبل فتح بلده سقط القتل وغيره من استرقاق وجزية وفداء وإن كان بعد الفتح سقط القتل فقط ولما كانت أموال الكفار المأخوذة منهم ثلاثة أقسام « فيئا » كلما أخذ من غير قتال « مختصا » كلما أخذ في حال التلصص و « غنيمة » وهي المأخوذة بقتال أشار إليها بقوله (وتصير الأرض) الصالحة للزراعة ومثلها الدور والموات فلا إمام أن يقطعها لمن يشاء (وقفا) المسلمين (بعد الفتح) لها عتوة أي بالقهر والغلبة كارض مصر والشام والعراق فيوضع خراجها في بيت مال المسلمين مع ما يوضع فيه من خمس وجزية صلحية وعنوية وفيء وعشور أهل الذمة وإرث مال وماضل صاحبه فيعطى لآل النبي عليه الصلاة والسلام من ذلك ما يكفيهم وما بقى لمصالح المسلمين من بناء مساجد وقناطر ونفوس وغزو وأرزاق قضاة وقضاة دين وعقل جرح وتزويج أعزب وإعانة حاج وغير ذلك (ويخمس غيرها) أي غير الأرض من سائر الأموال من مقيم ومثلى أي يقسم خمسة أخماس خمس لبيت المال كما يأتي والأربعة للمجاهدين وقوله (إن أوجف) أي قوتل (عليه) بخيل أو ركاب أي إبل وبعبير عن الأول بكراع شرط في كون الأرض وقفا وفي تخميس غيرها والمراد أوجف عليها ولو حكما كهربهم قبل المقاتلة بعد نزول الجيش بلادهم على أحد قولين ذكرها ابن عرفة وأما لو هربوا قبل خروج الجيش من بلاد الإسلام فيكون ما انجلوا عنه فيئا موضعه بيت المال فلا يخمس وأما لو هربوا بعد خروج الجيش وقبل نزولهم فيؤخذ من كلام الباغي أنه فيء أيضا وحيث قلنا يخمس غير الأرض (فيأخذ الإمام خمسة) يضعه في بيت مال المسلمين (ويقسم) أعيان (الأربعة) الأخماس إن شاء وإن شاء باع وقسم الثمن وقيل ببيعها وجوبا ويقسم ثمنها والذي مشى عليه ابن فرحون في نصيرته أن يقسم يحتاج للحكم لئلا يدخلهم الطمع فيجب كل نفسه من كرائم الأموال ما يطلبه غيره فيؤدى للفتن . والشأن أي المندوب أن يكون القسم (في بلد العدو) إلا لخوف فيؤخر ويكره تأخيرها لبلد الإسلام مع عدم الخوف

على الحر الذي كرم المسلم العاقل البالغ الحاضر أو المشتغل بحاجة الجيش لاضدهم ولو قاتلوا
إلا الصبي ابن أجازة الإمام وأطاق وللفرس مثلاً فارسه ومن أسلم من العدو على شيء
في يده لمسلم ملكه وإن اشتراه

وإنما طلب القسم في يدهم لما فيه من نكابة العدو وإدخال السرور على المجاهدين وزيادة الحنظ لأن
كل من تميز نصيبه يشتد حرصه عليه ولا يقسم الإمام الأربعة إلا على من اجتمعت فيه سنة
أوصاف أشار إليها بقوله (على الحر) لا بعدد ولو قاتل (الذكر) لا الأنثى ولو قاتلت وأما الخنثى
المشكل فله نصف سهم لأنه إن قدر شيء فلا شيء له وإن قدر ذكرًا فله سهم فيكون له نصف نصيبه
كالميراث (المسلم) لا الكافر ولو قاتل (العاقل) لا المجنون المطبق وأما من معه من العقل ما يميز به القتال
فيسهم له (البالغ) لا الصبي (الحاضر) للقتال أي لما شابهته قال أم لا لا غير الحاضر وسكت عن المريض
وفيه تفصيل فإن مرض بعد حضور القتال صحيحاً أسهم له حصل المرض قبل الإشراف على الغنمة
أو بعده وإن خرج مريضاً أو صحيحاً ومرض قبل دخول بلد العدو أو بعد دخولها وقبل القتال
واستمر مريضاً في الصور الثلاث حتى انقضى القتال فقولان بالأسهام له وعدمه (أو المشتغل بحاجة
الجيش) أو أمير الجيش بأن يعود على الجيش أو الأمير منه منفعة فيسهم له ولو اشتغل بحاجة لا تتعلق
بالجيش ولا أميره فلا يسهم له وهو داخل في قوله (لاضدهم) أي من ذكر من الحر وما بعده
(ولو قاتلوا) إلا أن يتعين عليهم بنجاح العدو فيسهم لهم وهل يتعين الإمام كذلك أم لا وهو ظاهر
إطلاقهم (إلا الصبي) فيسهم له وإن لم يتعين عليه قتال بشروط ثلاثة. الأول: (إذا أجازة الإمام و)
الثاني: (أطاق) القتال والثالث أن قتال بالعدل وترك هذا الشرط لظهوره لأن الكلام في المقاتلين
(و) يسهم (للفرس) ذكرًا أو أنثى بجل أو خص (مثلاً) سهم (فارسه) إما أعظم مؤنة الفرس وإما
أفوة المنفعة به ولهذا لم يسهم لبغل ونحوه كما أن من لا فرس له إنما له سهم واحد ويسهم للفرس ما ذكر
ولو بسفينة ولو أوجف راجلاً لأن المقصود من الخيل الأروهاب في الجهاد للعدو فإن كان معه فرسان
فلا يسهم إلا لواحد فقط.

ولما فرغ من الكلام على أموال الكفار التي استولى عليها المسلمون أخذ يتكلم على ما يوجد من
أموال المسلمين تحت يد الكفار من سرقة أو غصب فقال (ومن أسلم من العدو) أي الحربى حالة كونه
مستولياً (على شيء في يده لمسلم) أو مافى حكمه كالذمي (ملكه) اتفاقاً أي ما له ولو كان مافى يده رقيقاً قذاً
أو فيه شائبة حرب كأم ولد ويقدمها سبداً وجوباً بالقيمة ويتبع بها إن أعدم ومدير ومعتق لأجل ويخدمها
إلى موت السيد وإلى الأجل وبعتان ولا يتبعان بشيء بعد العتق فإن حمل الثلث المدير فلا كلام والاروق
كلاً أو مضافاً لمن في يده ولا خيار الوارث فيما رقيق منه في فدائه أو إسلامه ومكاتب ويؤدى ما عليه لمن
أسلم وهو عنده ويخرج حراً وولاًؤه لمن عقد حربته وإن عجز رقيق لمن هو في يده وفهم من قوله لمسلم
أي ملك له أنه لا يملك الحر المسلم بإسلامه وهو كذلك ومثله النقطلة والحبس المحقق (وان اشتراه) أي

مسلم من العدو أو وقع في سهمه أحذه ربه بالثمن وإن كان قبل القسم أحذه بلا ثمن والنفل من الخمس لمصلحة ومن النفل السلب والرباط واجب كفاية

مال المسلم (مسلم من العدو أو وقع في سهمه) في المقاسم (أحذه ربه) جبرا (بالثمن) الذي اشترى به أو بالقيمة التي قوم بها في الغنيمة إن علم والا فبقيمتها يوم الأخذ وكذلك إذا وهبه له العدو هبة الثواب فإنه يأخذه ربه بقيمتها لا هبة لغير ثواب فيأخذه مجانا ومفهوم من العدوان ما اشترى من المصوص يأخذه ربه مجانا ويرجع المشتري على بائعه بثمنه إلا أن يكون اشتراه أو فداه ليرده إلى مالكه فإنه يأخذ مادفعه فيه من ثمن أو فداء إذا لم يقدر على خلاصه بأقل منه أو بلا شيء والا أخذ الأول في الأولى ولا شيء له في الثانية (وإن كان) أي وجد مال المسلم (قبل القسم للغنيمة) (أخذه) ربه (بلا ثمن) إن كان حاضرا وإلا حمل له إن كان الحمل خيرا وإلا بيع وحمل له ثمنه ولا يأخذه ربه إلا بعد يمينه أنه ماباعه ولا وهبه ولا خرج عن ملكه بناقل شرعى بل هو باق على ملكه إلى الآن فهو كالأستحقاق في حقه مع يمينه وقرائن الأحوال تقوم مقام البيعة في هذا المحل على المشهور خلافا لما يتوهم من تعبير ابن الحاجب بالثبوت الموهوم أنه لا بد من البيعة فإن عرف أنه ملك لمسلم أولدته ولم تعرف عين المالك فإنه يجوز قسمه ويمضى ولما كان للإمام أن يعمل بعض المجاهدين بين مأمته النفل بقوله (والنفل) بفتح الفاء وتسكينها لغة الزيادة واصطلاحا مال موكل علم قدره إلى الإمام يكون (من الخمس) لا من أصل الغنيمة يدفعه لمن شاء من المجاهدين ولا بد أن يكون (لمصلحة) كقوة بطش الآخذ وشجاعتهم أو يرى ضعفهم في الجيش فيرغبهم بذلك في القتال فإن استووا فبايقتضى التفضيل جاز تفضيلهم جميعا وكون النفل من الخمس لا ينافي جوازه من نحو الجزية مما يوضع في بيت المال (ومن النفل السلب) بالتحريك وهو ما يسلب من العدو أي ما يأخذه المجاهدون منهم بعد قول الإمام من قتل قتيلًا فله سلبه ومعنى كونه من النفل أنه يحسب من الخمس وإن كان قول الإمام ما ذكر لا يجوز ابتداء حيث لم ينقض القتال لأنه يؤدي إلى تغيير نياتهم وإسكته يمضى بعد النزول فيكون لكل من قتل قتيلًا أو أكثر سلبه المعتاد من فرس يركبها ودرع ورمح ومنطقة بما فيها من حامية لاسوار وعين ذهب أو فضة وطوق وقرط كذلك وتاج ودابة لا يحتاج لركوبها ويجوز قول الإمام ما ذكر حيث انقضى القتال ولما كان الرباط شبيها بالجهاد ذكره معه فقال (والرباط) بكسر الراء لغة مطلق الإقامة وشرعا الإقامة في ثغر من الثغور لحراسة من بها من المسلمين . والثغر بالثاء الموضع الذي يخاف فيه من الكفار كدمياط وعسقلان واسكندرية من البلاد القريبة من بلاد الكفر بساحل البحر الملح (واجب كفاية) كالجهاد فيه ثواب كثير وورد في فعله أحاديث كثيرة فمنها ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها ومنها قوله صلى الله عليه وسلم حرمت النار على عين سهرت في سبيل الله ومنها رباط ليلة في سبيل الله أفضل من ألف ليلة يقوم ليائها ولا يتر ويصوم نهارها فلا يفطر وغير ذلك من الأحاديث الدالة على كثرة ثوابه قال ابن حبيب ليس من سكن الثغر بأهله وولده مرابط وإنما المراد من خرج من منزله معتقدا الرباط في موضع الخوف قال الباجي وعندى أن من اختار استيطان ثغر للرباط

وبكثر نوابه ويقبل بكثرة الخوف وقلته والجزية تؤخذ من الكافر الذي يصح سباؤه
الذكر الحر المكلف

فقط ولولا ذلك لا يمكنه المقام بغيره مرابط (وبكثر نوابه) أى النواب الذى يترتب على فعله (ويقبل بكثرة
الخوف) الحاصل لأهل ذلك الثغر الواقع فيه الرباط (وقلته) وبكثرة تحرزهم من عدوهم وقلته وإذا
كان الخوف يجعل ثم زال فلا يطلب الرباط لأن المقصود منه التحصن والتحفظ من سطوة العدو وإذا
حصل الأمن منه فلا حاجة للرباط والظاهر من الخلاف أن الجهاد أفضل من الرباط لأن الفضل تابع
للمشقة والجهاد أشق من الرباط .

ولما انتهى الكلام على الجهاد أتبعه بالكلام على الجزية لأنها الأمر الثانى المانع من القتال كما مر فى قوله
ويدعون للإسلام ثم للجزية قال فى التنبيه الجزية بكسر الجيم مأخوذة من المجازاة والجزاء لأنها جزاء
لكفنا عنهم وتمكينهم من سكنى دارنا وقيل من جزى يجزى إذا قضى قال تعالى « واتقوا يوما لا تجزى
نفس أى لا تقضى وجمعها الجزى بكسر الجيم مثل حية ولحقى انتهى . وشرعت فى السنة الثامنة وقيل
التاسعة من الهجرة ابن عرفة الجزية العنوية ما لزم الكافر من مال لأمته باستقراره تحت حكم الإسلام
وصونه والصلحية ما لزم كافر منع نفسه أداءه على إبقائه ببلده تحت حكم الإسلام بحيث تجرى عليه أحكامها
قوله منع نفسه منصوب بنزع الخافض أى لمنع نفسه من القتل وهو مصدر مضاف لمعوله وقوله أداءه مفعول
الزعم وقوله تحت حكم الإسلام الخ مقتضاه أن التراضى معهم على ترك المقاتلة بمال مع عدم كونهم تحت
حكم الإسلام لا يكون جزية صلحية وأركانها ثلاثة العاقد وهو الإمام لا غيره فلو عقدها مسلم غيره ابتداء
بغير إذن الإمام لم يصح لكن يمنع الاغتياى أى من القتل والأسر ويجب عليه إذا بذلوا المال ورآه مصلحة
إلا أن يخاف غائلتهم قاله فى الجواهر وثانى الأركان المكان الذى يسكنه الكافر وهو غير مكة والمدينة
واثنين وأما هذه الثلاثة فلا يجوز إسكان كافر فيها لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبقين دينان بجزيرة
العرب وقد فمرت بهذه الثلاثة ولهم المرور بها ولو لغبر مصلحة وأشارنا إلى الأركان وهو الكافر العقود
عليه بموله (والجزية تؤخذ من الكافر) أى كل كافر ولو قرشيا قال الاستغراق وقول ابن رشد لا تؤخذ
من كفار قریش إجماعا طريقة له وإنما أتى بقوله الكافر توطئة لقوله (الذى يصح سباؤه) بالمد أى أسره
وإلا فلا يتوهم أنها تؤخذ من المسلم حتى يحترز عنه وخرج به المعاهد قبل انقضاء مدة عهده والمرتد لا نه
لا يقر على رده والراهب والراهبة المنعزلان بدير أو صومعة أو غار لأن هؤلاء لا يصح سبيهم ودخل فيه
الراهب المنعزل بالكنيسة لأنه يصح سباؤه (الذكر) لا الأنثى أى المحقة وانظر الخنثى (الحر) لا العبد
فان عتق فالظاهر أخذها منه على الفور ولا ينتظر تمام الحول (المكلف) لا الصبي والمجنون فان بلغ الصبي أخذت
منه على الفور ولا ينتظر به تمام الحول كما فى الكافى وانظر هل يجري ذاك فى المجنون إذا أفاق وهو
الظاهر قياسا على الصبي والعبد أم لا ثم محل أخذها من الصبي إذا بلغ والعبد إذا عتق إذا تقدم لضربها على
كباره الأحرار حول فأكثر وتقدم له حول عندنا صبياً أو عبداً وإلا فهو كغيره أى فى عدم الأخذ

القادر الذي لم يعتقه مسلم فيؤخذ من العنوى أربعة دنانير أو أربعون درهما في كل سنة ومن أهل الصلح ما شرطوا ومن تاجر منهم من أفق الى أفق أخذ منه عشر ثمن ماباع ولو مرارا في السنة

حينئذ بل أخرى وإذا أخذت من الصبي والعبد عند بلوغه وحرية فالظاهر أنها تؤخذ ثانيا لمروء حول من يوم أخذها منه عند بلوغه وحرية (القادر) على جميع الجزية أو بعضها لا غير القادر عليها كلا أو بعضا فنسقط عنه وإذا استغنى فلا يطالب بما مضى (الذي لم يعتقه مسلم) ببلد الاسلام بان أعتقه كافر مطلقا أو أعتقه مسلم ببلد الكفر فلو أعتقه مسلم ببلد الاسلام فلا تؤخذ منه وأشار للمال وهو المفقود به والمذهب أنه شرط لاركن بقوله (فيؤخذ من العنوى أربعة دنانير) إن كان من أهل الذهب (أو أربعون درهما) إن كان من أهل الورق (في كل سنة) وهو القدر الذي فرضه عليهم عمر رضي الله عنه بخضرة الصحابة من غير تكبر فلا يزداد الغنى على هذا القدر فإن لم يكن من أهل الذهب والورق فما راضاهم عليه الامام (و) يؤخذ (من أهل الصلح ما شرطوا) من كثير أو قليل بحسب اجتهاد الامام وله أن لا يرضى بما شرطوا ويقاثلهم ولو بذلوا أضعاف العنوى على المشهور وتؤخذ منهم الجزية بالذمة والاهانة عند أخذها امثالا لقوله تعالى « حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون » عن يد استعلاء منكم عليهم أو نقدا يدا بيد أو بأيديهم ولا يرسلون بها وهم صاغرون ماشون كارهون قاله ابن عباس وسلمان مذكومون غير شهودين ولا مأجورين وهو أنه إذا أداها صنع في قفاه انتهى ويؤخذ من هذا ومن كلامهم عدم قبول الغائب في ذلك لأن المقصود حصول الاهانة فالإدلال لكل واحد عينه على أن يكون ذلك مقتضيا لترغيبهم في الاسلام والظاهر أن الجزيتين لا يؤخذان إلا في آخر الحول كالزكاة وتسقطان بالاسلام وكذلك يسقط عنهم ما كان قرره عليهم عمر رضي الله عنه زيادة على ما تقدم لأجل الظلم الذي حدث عليهم (ومن تاجر منهم) أي من أهل الذمة ظاهره رجالات كانوا أو نساء أحرارا أو أرقاء صفارا أو كبراء (من أفق) أي ناحية (إلى أفق) آخر وهو ضم الفاء وإسكانها والجمع آفاق والآفاق هنا الأقاليم بخلافها في الخرج فالمراد بها البلدان وفي الأوقات الجوانب التي بين السماء والأرض . ابن عمر والأقاليم خمسة مصر والشام والعراق وبر الأندلس وبر الغرب (أخذ منه عشر ثمن ماباع) لاعشر ما قدم به خلافا لابن حبيب فإن قدموا بعرض وباعوه بعين أخذ منه عشر الثمن وإن قدموا بعين واشتروا بها عرضا أخذ عشر العرض على المشهور لاعشر قيمته وإن قدموا بعرض واشتروا به عرضا آخر فعليه عشر قيمة ما اشتروا لاعشر عين ما قدموا به ولا يتكرر عليهم إلا أخذ بتكرريتهم وشرايتهم ماداموا بأفق واحد كافي المدونة والموازاة فقولاه (ولو مرارا في السنة) أي ولو كانت تجارتهم في أفق آخر مرارا في السنة فيتكرر عليهم العشر فإذا قدموا بعد ذهابهم بلدهم ولو مرارا في سنة واحدة فيؤخذ منهم كلما قدموا وباعوا واشتروا خلافا لقول الشافعي وأبي حنيفة إنما يؤخذ منهم مرة في العام وإن تكرر مجيئهم فيه وكذلك إذا باعوا بأفق كالشام

وإن حملوا الطعام إلى مكة والمدينة أخذ منهم نصف عشر ثمنه ويؤخذ من تجار الحريين العشر
الآن ينزلون على أكثر

باب

أو عراق أو الحجاز واشتروا بآخر كمصر أو اليمن أخذ منهم عشر في الأول وعشر في الثاني ثم وجوب
العشر فيما مر إن لم يعملوا الطعام لمكة أو المدينة (و) أما (إن حملوا الطعام إلى مكة والمدينة) أو القرى
المتصلة بهما (أخذ منهم نصف عشر ثمنه) أي ثمن ماعوه وعل ذلك بكثرة الجالب اليهما لشدة حاجتهما
لذات وقيل لفصلهما وقد أغنى الله مكة والمدينة بالمسلمين واختلف هل المراد بالطعام جميع أنواعه أو ماعدا
القطر في عشر ثمنه حتى ابن ماجي ترجيح الأول والتوضيح ترجيح قصره على الخنطة والزيت (ويؤخذ من
تجار الحريين) وهم القادمون من بلاد الحرب بأمان (العشر) أي عشر ما قدموا به بمجرد وصولهم لنا في مكة
والمدينة وغيرهما ونصف عشر الطعام الذي قدموا به اليهما والحربي كالذمي في عشر ونصفه ويخالفه في أن
الذمي لا يؤخذ منه إلا إذا باع أو اشترى ويخالفه أيضا في أن الذمي يتكرر عليه العشر إذا باع بأفق واشترى
آخر والحربي لا يتكرر لأن جميع بلاد المسلمين بالنسبة له كبدة واحدة لدخوله فيها بأمان بخلاف الذمي
لعدم احتياجه لأمان لكونه تحت ذمتنا ومحل أخذ العشر أو نصفه من تجار الحريين (الآن ينزلوا على
أكثر) فإن نزلوا على أكثر فيؤخذ منهم ما نزلوا عليه. ولما انتهى الكلام على ما أراد من مسائل الجهاد أتبعه
بالكلام على شيء من مسائل النكاح لأنه يشاركه في معناه لغة وهو الجهد والمشقة لخبر إن من الذنوب
ذنوبا لا يكفرها صلاة ولا صوم ولا جهاد إلا السعي على العيال أو كما قال عليه الصلاة والسلام فقال

« باب »

(النكاح) لغة دخول الشيء في الشيء حسيا كنكحت الحصة أخفاف الابل دخلت فيها والبذر الأرض
أو معنويا كنكح النوم العين ويطلق على الوطء لما فيه من الضم والنداخل وعلى العقد لأنه سببه. وهل
هو حقيقة في الوطء مجاز في العقد أو بالعكس أو حقيقة مشتركة بينهما أقول وفائدة الخلاف تظهر فيمن
زنا بأرأة هل تحرم على آباءه وأبنائه على أنه حقيقة في الوطء أم لا تحرم على أنه مجاز في الوطء حقيقة
في العقد والأقرب أنه حقيقة لغية في الوطء مجاز في العقد وفي الشرع على العكس ولذا عرفه ابن عرفة
بقوله عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية غير موجب قيمتها ببينة قبله غير عالم عاقدها حرمتها إن حرما
الكتاب على المشهور أو الإجماع على الآخر فيخرج بقوله غير موجب قيمتها عقد تحليل الأمة إن وقع
ببينة وقوله غير عالم الخ بالجر صفة لآدمية وقوله إن حرما الكتاب على المشهور معناه أن من عقد على من
يعلم أنها حرة عليه فإن عقده عليها لا يكون نكاحا بشرط أن تكون حرمتها عليه بالكتاب كعقده على
أمه وأخته وأما إن كانت حرمتها عليه بغيره فإنه يكون نكاحا فاسدا على المشهور وأما على مقابله فيكون
زنا حيث حرمت عليه بالإجماع كالجمع بين المرأة وعمتها أو وخالتها وكلامه يقتضي أن كل من حرم

النكاح مندوب للقادر المحتاج اليه مع أمن الزنا كالخطبة عند الخطبة

بالكتاب إذا عقد عليه عالما بتحريمه قد اختلف في كونه زنا أو نكاحا فاسدا مع أن من عقد على بنته أو على أمه عالما بالتحريم لا يقوله أحد فيما أظن أنه نكاح فاسد بل يتفق على كونه زنا ويرد عليه أيضا العقد على أم أمه فانها محرمة بالاجماع كما قال أبو الحسن في شرح الرسالة . وإذا عقد عليها عالما بحرمها فانه ليس بنكاح فاسد بل زنا وأن من عقد على أخت زوجته نسبا التي في عصمته عالما بالتحريم فإن في كونه زنا قوانين متساوين ومقتضى كلامه أن اشتهور أنه زنا وقول ابن عرفة بأنه مذهب يقتضى عدم صحة نكاح الجنيه وليس كذلك فقد سئل مالك رضي الله عنه عن نكاح الجن فقال لا أرى به بأسا في الدين ولكن أكره أن توجد امرأة حاملا فتدعى أنه من زوجها الجن فيكثر الفساد في الاسلام . فقوله لا بأس يقتضى الجواز والتعليل يقتضى المنع وهو متلف في العكس إلا أن يقال إن حد ابن عرفة بالنظر للغالب فقوله يقتضى المنع هو الحق وقوله وهو متلف في العكس لكن خلفه علة أخرى وهو عدم الاشهاد على النكاح لعدم إمكانه لتعذر الاطلاع عليهم عادة للشهود فانه الشريخي على الاختصاص والنكاح تعزيره الأحكام الخمسة وبيانها أن الشخص إماراغب فيه أم لا والراغب إما أن يخشى العنت أم لا فالراغب إن خشى العنت وجب عليه ولومع اتفاق عليهما من حرام أو مع وجود بعض مقتضى التحريم وغير ذلك كما يفيد الشامل فإن لم يخش العنت ندب له رجا النسل أم لا ولو قطعه عن عبادة غير واجبة كما هو ظاهر كلامهم وغير الراغب إن خاف به قلبه عن عبادة غير واجبة كره رجا النسل أم لا وإن لم يخف ورجا النسل ندب فإن لم يره أبيع وكل من قسم المندوب والجائز والمكروه مقيده بما إذا لم يوجد موجب تحريم والا منع كضرر بامرأة بعدم وطء أو نفقة أو كسب محرم ولو لراغب لم يخش عنتا وهذا التقسيم يجري مثله في المرأة وزاد ابن عرفة وجها آخر في وجوبه عليها وهو عجزها عن قوتها وعدم سترها بغيره وأشار إلى حكم من أحكامه بقوله النكاح (مندوب للقادر) على الصداق والنفقة والوطء (المحتاج اليه) أي الراغب فيه بأن دعت اليه نفسه واشتهته رجا النسل أم لا أو غير راغب ورجا النسل لأنه محتاج للنكاح حكما تخرج بالقادر قسم الحرام وبالمحتاج قسم المباح والمكروه وبقوله (مع أمن الزنا) ما إذا خاف على نفسه الزنا وهو قسم الواجب ويندب أن يتزوج بكرا لخبر جابر «هل بكرا تلاعبك وتلاعبها» وخبر «عليكم بالابكار فانهن أعذب أفواها وأنتق أرحاما وأرضي باليسير» ومعنى أنتق أي أقبل للولد وشبه في الندب قوله كالخطبة) بضم الخاء مندوبة وهي اسم لا لحاظ يقال (عند الخطبة) بالكسر وهي انتماس التزويج والمحاولة عليه صريحا مثل أن يقال فلان يخطب فلانة أو غير صريح كبريد الاتصال بكم والدخول في زمرتكم ونكون الخطبة من الخاطب والمجيب له بأن يقول الأول الحمد لله والصلاة على رسوله «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وأنتم مسلمون. واتقوا الله الذين تساءلون به والارحام إن الله كان عليكم رقيبا . يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الآية» ثم نقول أما بعد فإن فلانا رغب فيكم وانطوى اليكم وفرض لكم من الصداق

ويحل بالعقد النظر حتى للفرج والتمتع بغير الدبر وتحرم خطبة راكنة لغير فاسق وخطبة معتدة ومستبرأة

كذا وكذا فأنكحوه ويجيب المخطوبون له بمثل ذلك ثم يقولون أجبتك وانطوي أعلاه بالضاد ومعناه الأواء والانتظام ويحتمل بالطاء المهملة كما قاله بعض وكذلك تستحب خطبة عند العقد ويبدأ الولي بها عكس الأولى (و) إذا عقد على زوجة عقدا صحيحا مبيحا للوطء فإنه (يحل بالعقد النظر) من كل من الزوجين إلى الآخر لجميع جسده (حتى للفرج) من قبل ودبر وفيه إشارة لضعف خبر ابن عباس « إذا جامع أحدكم زوجته فلا ينظر إلى فرجها فإنه يورث العمى » نعم ورد أن نظره في غير جماع يورثه وكذلك من ملك أمة كاملة ليس بها مانع من محرمة ونحوها فإنه يحل له النظر إلى جميع جسدها حتى للفرج بخلاف لو كانت مبيعة أو بها محرمة كن تحرم عليه كعمته أو نحو المحرمة كعتق إلى أجل فإنه لا يحل له ما ذكر (و) يحل الزوج ومثله السيد (التمتع بغير) الوطء في (الدبر) فيجوز التمتع بظاهره ولو بوضع الذكر عليه قال تعالى « نسأؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أني شئتم » أي موضع حرث فهو من مجاز الخذف أي اتوا ذلك المحل كيف شئتم من خلف أو قدام بركة أو مستلقية أو مضطجعة وذكر الحرث دليل على أن الاتيان في غير المأتى المأذون فيه يحرم شبهه بمحل الحرث لأنه مزدرع الذرية ففرج المرأة كالأرض والنطفة كالبذر والولد كالنبات والحرث بمعنى المحترث ووحدته لأنه مصدر والمصدر بخبر به عن الجمع والفرد كرجل صوم وقوم صوم (وتحرم خطبة) امرأة (راكنة) غير مجبرة كمجبرة ركن وإياها (لغير فاسق) بل لصالح أو مجهول حال ولو لم يقدر صداق إلا أن يحصل من غير المجبرة أو من ولي المجبرة رد قبل خطبة الثاني فلا تحرم الخطبة وأما لو كان رجوعها عن خطبة الأول بعد خطبة الثاني فلا تنفى الحرمة ويكره للرجل ترك من ركنت إليه بعد خطبته لأنه من إخلاف الوعد ومفهوم لغير فاسق أنه لا تحرم خطبة راكنة لفاسق إن كان الثاني صالحا أو مجهول حال فإن كان فاسقا كالأول حرم أيضا . والخاص أن الصور تسع لأن الخطب الأول إما صالح أو مجهول حال أو فاسق والثاني كذلك وتحرم في سبع وتجوز في اثنتين إذا كان الأول فاسقا والثاني صالحا أو مجهول حال والذمي كغير الفاسق وتحرم ولو لصالح خطبة كتابية راكنة ندمى وخبر لا يحطب أحدكم على خطبة أخيه ولا يسوم على سومه تقييده بأخيه خرج مخرج الغالب لأنه على حالة يقر عليها بالجزية بخلاف الفاسق لا يقر شرعا على فسقه وإذا ارتكب المحذور وخطب على خطبة غيره وعقد عليها فإنه يفسخ بطلاق وجوبا لحق الله تعالى وإن لم يطلبه الخطيب الأول ما لم يبين بها أو يحكم بصحته من يراها فإن نى أو حكم بصحته من يراها فلا يفسخ (و) تحرم (خطبة معتدة) أي التصريح لها بالخطبة بدليل ذكره المواءمة والتعريض بعد ولا فرق بين أن تكون معتدة من وفاة أو طلاق رجعي أو بائن أو من شبهة نكاح مسامة كانت أو كتابية حرة أو أمة وهذا إذا كانت العدة من غيره وأما لو كانت معتدة من مملأها فلا يحرم أن يصرح لها بالخطبة في عدتها (و) تحرم خطبة (مستبرأة) أي التصريح لها بها ولا فرق بين أن تكون مستبرأة من زنا أو غصب أو ملك أو شبهة ولا بين أن يكون الزنا من غيره أو منه لأن ماء الزنا لا ينسب إليه ماخلق منه فهو كماء غيره بخلاف

ومواعدها كوليها بوطء وان بشبهة أو بمقدمته في نكاح وتحريم معتدة لهما بوطء في ملك أو شبهته لا بعقد أو وطء ويجوز التعريض

متخلف من نكاح ونحوه (و) كما يحرم التصريح لها بالخطبة تحريم مواعدهما) أى المعتدة والمستبرأة بان يتوقف كل من صاحبه أن لا يأخذ غيره لأنها مفاعلة من الجانبين فإن كان ذلك من أحدهما دون الآخر كره (كوليها) تشبيهه في تحريم الخطبة منه ومواعده حيث كان نجس لأن ابن رشد حكى الإجماع على أن مواعده غير المجبر غير علمها كالأمة من أحدهما فيكره فقط ونحوه للتوضيح واقتصر عليه بهرام في شرح المختصر وفي شامله خلافا لابن حبيب المسوى بينهما في تحريم ما ذكر ويتأبد تحريمهما أى المعتدة من نكاح أو شبهة ان كان الطلاق بائنا لأرجعيا والمستبرأة من ما تقدم (بوطء) بنكاح بان يعقد بظاهرها فيهما أى في زمن العدة والاستبراء ولذلك إذا عقد فيهما ووطأها بعدها مستدرا للمعتدة فإنه يتأبد التحريم بل (وإن) كان وطؤه (بشبهة) انكاح بان يظنها في العدة أو الاستبراء من غير عقد بظاهرها زوجة لا بعدها فلا تحرم فشمول قوله بوطء وإن بشبهة اثنتى عشرة صورة لأن من حصل فيها وطء النكاح أو شبهة إما محبوسة في عدة من نكاح أو شبهته أو في استبراء من زنا أو غصب أو ملك أو شبهته فتضرب صورتى وطء النكاح أو شبهته في الستة بعدها وهذا إذا كانت العدة والاستبراء من غيره فإن كانا منه لم يتأبد تحريمها عليه بوطئه فيهما ولو بعد الثلاث في المعتدة وإن كان يحرم عليه التصريح بالخطبة في المستبرأة من زنا (أو بمقدمته) أى الوطء (في نكاح) فقط وهى معدة من نكاح أو شبهته أو مستبرأة من زنا أو غصب أو ملك أو شبهته أى فيتأبد تحريمهما في هذه الستة بالمقدمات في زمن العدة أو الاستبراء المستندة للنكاح دون المستندة لشبهته كمن قبل معتدة من غيره معتقدا أنها زوجته فلا يتأبد عليه تحريمها بذلك ومثل الستة المذكورة حصول مقدمات لوطء ملك في محبوسة من نكاح أو شبهته من غيره (و) يتأبد (تحريم معتدة) من نكاح أو شبهته لا نصرافها (لها بوطء في ملك) بان وطئ جاريتها في زمن عدتها من نكاح أو شبهته (أو شبهته) أى الملك بان وطئ معتدة من نكاح أو شبهته بظاهرها جارية فيتأبد التحريم في هذه الأربع صور أيضا فتصير صور التحريم ست عشرة صورة (لا) يتأبد التحريم (بعقد) على معتدة أو مستبرأة (أو وطء) في غير ما ذكر من الست عشرة وهى عشرون صورة وهى ما إذا وطئت زنا أو غصب وهى محبوسة بنكاح أو شبهته أو ملك أو شبهته أو زنا أو غصب فهذه اثنتا عشرة صورة من ضرب الاثنين الأولين فى الست بعدها وما وطئت بملك أو شبهته وهى محبوسة بملك أو شبهته أو زنا أو غصب فهذه ثمانية من ضرب الاثنين الأولين فى الأربعة بعدها ومثل ذلك ما إذا طلق زوجته ثلاثا ثم عقد عليها ووطئها قبل زوج فلا يتأبد تحريمها لأن الماء مأوؤه ولأن منعه منها ليس بعدها وإنما هو حتى تنكح زوجا غيره ولذا لو نكحها غيره ثم طلقها أو مات عنها فزوجها الأول فى عدة الثانى تأبد تحريمها (وميجوز التعريض) للمعتدة والمستبرأة فى زمنهما بالنكاح ان كان الطلاق بائنا لأرجعيا فيحرم التعريض إجماعا وهو لفظ استعمال فى معناه ليلوح بغيره فهو حقيقة كفيك راغب ولك محب وبك موجب بخلاف الكناية وهى التعبير عن الشيء بالآية فأنما يجوز كقولنا فى شجاعة الشخص

والاهداء وذكر المساوى وأركانه محل وصيغة أنكحت وزوجت وكقبلت

طويل النجاد وفي كرمه كثير الرماد والنجاد بكسر النون جمائل السيف (و) يجوز (الاهداء) للمعتدة لأن في الهدية مودة بخلاف أجره. سمعة عليها فيحرم فإن أنفق أو أهدى ثم تزوجت غيره لم يرجع عليها بشيء وفي التوضيح أن غير المعتدة مثلها في عدم الرجوع عليها وذكر الشمس اللقاني عن البيان أن ذلك إذا كان المانع منه فإن كان منها رجوع بما أعطاها لأن الذي أعطاها لا جله لم يتم ولعل هذا ما لم يكن شرط أو عرف ولا عمل بهما (و) يجوز (ذكر المساوى) بفتح الميم أي العيوب والتحذير من هي فيه وظاهره شموله للزوج والزوجة وسميت العيوب مساوى لأن ذكرها يسوء فالياء بدل من الهمزة وهذا واحد من خمسة عشر موضعاً تجوز فيها الغيبة ذكرها صاحب المدخل وجمعها قول القائل «تظلم واستعن واستفت حذر. وعرف بدعة فسق المجاهر» فظلم يشمل غيبة الظالم وخصمه عند الحاكم والاستعانة ذكرها لمن يرجو منه الإعانة على زوالها والاستفتاء أن يقول للمفتي فلان ظلمني كذا فماذا يلزمه وحذر يشمل خطبة النكاح والمشاورة في الشركة والمرافقة في السفر ومجاورة دار أو بستان ونحوه يريد شراءه وعرف يشمل التعريف باسم غير حسن كالأعرج ونحوه والتجريح عند الحاكم والرواة ومن سأل الحاكم عن حاله وبدعة يشمل الظاهرة التي يدعو إليها والخفية التي يظفر به.

ولما كان حصول حقيقة النكاح الشرعية متوقفاً على أركانه أشار إليها بقوله (وأركانه) أي النكاح خمسة أولها (محل) وهو الزوج والزوجة المعلومان الحاليان من الموانع الشرعية كالاحرام والمرض والمحرمية والعلة وأطلق عليهما محل لأن النكاح من الأمور النسبية التي لا تقوم إلا بمتعدد (و) ثانيها (صيغة) وهي كل ما يدل على الرضى من الزوج والولى أو من وكيلهما فأشار إلى الصيغة الصادرة من الولي مدخلاً عليها بالتقرير بقوله (بأنكحت وزوجت) ومضارعهما كما ضمهما ومنلهما وهبت وتصدقت وأعطيت ومنحت مع تسمية الصداق حقيقة أو حكماً كما إذا قال وهبتها لك تفويضاً على الراجح فيها بعد وهبت لا أن لم يسم صداقاً فلا ينعقد كعت ومالك وأبخت وأحالت وأطلقت لك التصرف مع قصد النكاح أو تسمية الصداق فلا ينعقد على الراجح وأما الوقف والحبس والعمرى والاجارة والرهن والغارية والوصية فلا ينعقد بها اتفاقاً وأشار للصادرة من الزوج بقوله (وكقبلت) واخترت ورضيت ولو لم يقل نكاحها وهو معطوف على أنكحت والكاف للتمثيل بدليل حرف العطف إذ لو كانت للتشبيه لم يأت معها بحرف العطف ولا فرق بين أن يتقدم الإيجاب على القبول كما تقدم أو يتقدم القبول على الإيجاب كقول الزوج للولى زوجنى فيقول زوجتك أو فعت وإن كان تقدم الإيجاب مندوباً ولا بد من الفورية بينهما ولا يضر التفريق اليسير ومنه التفريق بالخطبة متى حصل الإيجاب والقبول فإن النكاح يلزم ولو قال أحدهما كت هازلاً ولا أرضى به لأن هزله جد وتكفي الكتابة من الآخرس والإشارة منه من جانب أو من الجانبين إذ كان يتولى الطرفين وكذا الإشارة من قاصر جواباً من الزوج لقول الولي أنكحتك أو زوجتك أو وهبتك انتهى بصداق أو جواباً من الولي لقول الزوج أنكحتنى أو زوجنى فتكفى لا إن

وأشهاد عدلين عند الدخول أن لم يشهدا عند العقد وصدّق أقله ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو
ما يساوي أحدهما وولي مكلف حر مسلم في مسامة

بدأ الزوج بواحد من غيرها فلا يكفي جواب الولي بالإشارة (و) ثلثها (أشهاد عدلين) غير الولي من
الزوج والولي (عند الدخول) بالزوجة (إن لم يشهدا عند العقد) فإن شهداها عند العقد كما هو المنسوبة
كفي عن الأشهاد عند الدخول ومثله إذا لقيهما عند العقد عدلين وأشهداها أو لقي كل بائنه شاهدتين
وأشهداها بخلاف لو أشهد أحدهما شاهدتين ثم لقيهما الآخر وحده وأشهداها فلا يكفي بل لابد من أربعة
عند التفرق إن كانت بكرا فإن كانت ثيبا فلا بد من شاهدين عليها فتصير ستة فإن لم يحصل إسهاد لا
عند العقد ولا عند الدخول فسخ بطلقة لصحته بائة لوقوعه من الحاكم جبرا سدا لذريعة الفساد إذ لا يشاء
اثنان يجتمعان على فساد في خلوة إلا فعلا مثل ذلك ويدعيان سبق عقد بغير إسهاد فيؤدي إلى إرفاع حد
الزنا والتغريرو ويحد الزوجان إن لم يحصل فشو فإن حصل فشو يهدف أو دخان ويقوم مقام المشو شهادة شاهد
فلا حد عليهما معه (و) رابعها (صدّق) بفتح الصاد وكسرهما مأخوذ من الصدق لأن وجوده يدل على
صدق الزوجين ويقال له المهر والطول والنحلة (أقله ربع دينار) ذهباً (أو ثلاثة دراهم) فضة (أو ما يساوي
أحدهما) أي الربع دينار أو الثلاثة دراهم من العروض الجائر تملكها لآجر وخنزير ولا بما لا يجوز
بيعه كابق وبعير شارد وجنين وثمره لم يبد صلاحها على التبقية أو الاطلاق لا على القطع. ومعنى كون
الصدّق من أركان النكاح أن لا يدخل على إسقاطه وليس المراد ذكره بدليل نكاح التفويض فإن
دخلا على إسقاطه فسخ قبل البناء ونبت بعده بصدّق المثل على المشهور وكذلك إذا دخل على
أقل من ربع دينار ففسخ قبل البناء وفيه نصفه إلا أن يتم الربع دينار فلا فسخ وإن دخل قبل إتمامه لم يملكه
وكان القياس لزوم صدّق المثل بالدخول لكن خرجت هذه من القاعدة في الفساد لصدّقه وصدّق المثل
ما يرغب به مثل الزوج في الزوجة باعتبار دينها وجمالها وحسبها وبلدها وبين أقل الصدّق ولم يبين أكثره
إشارة إلى أنه لا حد لأكثره بالاجماع ولكن كره مالك رضي الله عنه الإفراط في كثرة الصدّق لما
رواه ابن حبان من حديث عائشة رضي الله عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يمن المرأة تسهيل
أمرها وقلة صدّقها (و) خامسها (ولي) وهو كما قال ابن عرفة من له على المرأة ملك أو أوبة أو تعصيب
أو إيصاء أو كفالة أو سلطنة أو ذو اسلام وستأتي كلها. وشروطه ستة. الأول: البلوغ. والثاني:
العقل وأشار إليهما بقوله (مكلف) وهو البالغ العاقل فلا يكون الصبي وإيا أنه لا يتولي أمر نفسه فكيف
بأمر غيره ومثله المجنون والمعتوه وهو ضعيف العقل. الثالث: الحرية وأشار إليها بقوله (حر) فريقي كل
أو بعض مسلوب الولاية ولو مكاتباً بل يقدم على إمامته من يتولى عقدهن إذا طلب فضلاً بأن يفرض
من الصدّق ما يزيد على ما يجبر عيب الزوج وعلى صدّق المثل. الرابع: الاسلام وإليه أشار بقوله (مسلم)
لكن (في مسلمة) فقط فالكافر مسلوب الولاية للمسلمة لقوله تعالى « وإن يجعل الله للكافرين على
المؤمنين سبيلاً » وسواء في ذلك الذمي والحربي والمرتد لا الكافرة فيتولي عقد نكاحها ولو زوجها مسلم

ذكر غير محرم كزوج وزوجة ويقدم الأقرب فالأقرب والشقيق فالولي فالكافر فالحاكم

واحترز بقوله في مسلمة عن الكافرة فان المسلم اذا نولي عقد نكاحها يصح بعد الوقوع والتزول وان كان لا يجوز ابتداء لكن إن زوجها لكافر لا لمسلم فيفسخ أبدا ما لم تكن الكافرة أمة المسلم أو معتقة والاجاز له نولي عقد نكاحها . الخامس المذكورة واليه أشار بقوله (ذكر) محقق فلا نفي مسلوقة الولاية عن مثلها وتنقل إلا بعد عنها إلا أن تكون أمتها أو وصية عليها أو معتقة فلها الولاية عليهن ولكن لا تبشر بل توكل من تولى أممهن ولو أجبن منهن في الثلاث مسائل أو من الموكل عليها في الأولين لا الأخيرة فان عاصب النسب يقدم على المعتقة . السادس أن لا يكون محرما واليه أشار بقوله (غير محرم كزوج وزوجة) أي كما أنه يشترط أيضا في الزوج والزوجة أن لا يكونا محرمين فالاحرام الحاصل من أحد الثلاثة يمنع من صحة النكاح وينسخ قبل الدخول وبعد ولو ولدت الأولاد فلا يقبل زوج ولا ناذن زوجة ولا يجيب ولي وعم محرمون ولا يورثون ولا يجزئون ويستمر المنع في العمرة لتمام سعيها وفي الحج لتمام الإفاضة ان كان قدم سعيه والا فتمام سعيه ولا يشترط في الولي العداوة ولا الرشد على الأصح فان عقد السفية باذن وليه وكان له رأى أى عقل ودين جاز وان كان بغير اذنه صح ونظر فيه فان لم يكن له رأى فسخ (ويقدم الأقرب فالأقرب) من عصبة النسب فيقدم الابن ولو من زنا ان ثبت بحلال ثم زنت فأتت به منه فان ثبت ابتداء بزنا فأتت به أو كانت مجنونة أو سفية قدم الأب ووصيه عليه فان لم يكن ابن قابله وإن نزل قاب فأنه لغير أم قابله وان نزل فجد وان علا يقدم على العم وان بعد وقال اللقاني الجد دنية يقدم على العم وابنه دون الجد الأعلى منه فيقدم العم وابنه عليه ومثله للشيخ سالم السنهوري فان لم يكن عم قابله (و) يقدم (الشقيق) من الاخوة وبنهم والأعمام وبنهم على الذي للأب وأما الأخ للأُم فلا كلام له كالجدة الأم إلا من باب ولاية الاسلام فان لم يكن عصبة نسب (فالولي) الأعلى وهو المعتق ثم عصبته ثم معتقه ثم عصبة معتقه الأقرب فالأقرب كما مر وتقدم أن المعتقة توكل فان لم يكن مولى أعلى فهل تنقل للأسفل وهو العتيق فيكون له الولاية على من أعتقه وبه فمرت المدونة أو لا ولاية له وصحيحه ابن الحاجب تأويلان فان لم يكن مولى أعلى ولا أسفل (فالكافر) المذكور أى القائم بأمرها حتى بلغت عنده ولو أجنبيا ووقع خلاف في مدة الكفالة التي يستحق فيها الولاية فقبل عشرة أعوام وقبل أربعة وقبل ما يحصل فيه الاشتقاق بالفعل فان مات زوج المكفولة أو طلقها فهل ترجع ولاية الكافل ثالثها ان كان فاضلا ورابعا إن عادت لكفاله وأما الثاني إذا كانت كافلة فلا ولاية لها على المذهب فان لم يكن كافل (فالحاكم) الذي يقيم السنة أى يعنى بما يجوز به العقد وإلا فلا والمراد بالحاكم القاضي بعد أن يثبت عنده صحتها وأنها غير مجبرة ولا محرمة وأنها بالغة حرة لا ولي لها أو عضلها أو غاب عنها وخلقها من زوج وعدة ورضاها بالزوج وأنه كفؤ هادئ وحرية ونسبا وحالا ومالا وأن مهرها مهر مثلها في غير المالكه أمر نفسها وبكارتها أو ثبوتها فان لم يكن حاكم

فالأجنبي فلو زوج الأبعد صح أو الأجنبي مع الخاص غير المجبر صح في دنية كشريفة دخل
وطال والمجبر منهم السيد في مملوكة مع عام الاضرار ثم الأب

(فالأجنبي) المسلم أى مسلم كان فيجب كفاية على كل مسلم ابتداء أن يتولى فإذا قام بها واحد سقط عن
الباقي (فلو زوج) الولي (الأبعد) مع وجود أقرب منه غير مجبر كعم مع أخ أو أخ لأب مع شقيق (صح)
بعد الوقوع والنزول وإن كان لا يجوز ابتداء ولا فرق بين الدنية والشريفة وكذا إذا زوج أحد المتساويين
مع مساوية يصح ويجوز ابتداء (أو) زوج (الأجنبي مع) وجود الولي (الخاص غير المجبر) كان
أو أخ أو عم (صح في دنية) وهى التى لا يرغب فيها لعدم مالها وجمالها وحسبها كسامانية ومعتقة وسوداء
(كشريفة) أى ذات قدر لا من آل المصطفى فقط (دخل وطال) بأن ولدت ولدين غير توأمين فكثر أو
مضى قدر ذلك كثلث سنين عادة ومفهوم غير المجبر أنه لو كان مجبرا وعقد غيره أجنبيا أو عاصبا ففسخ أبدا
ومفهوم دخل وطال أنه إن لم يدخل أو دخل ولم يطل فللولي الأقرب أو الحاكم إن غاب الأقرب
على ثلاثة أيام رد النكاح وأجازته فإن غاب الأقرب على أقل كتب إليه الحاكم ويوقف الزوج
عنها فإن كان الأقرب حاضرا وقال لا أنكم برد ولا امضاء فالظاهر أنه ينتقل الخيار للحاكم دون الأبعد
فإن سكت مع حضوره العقد فهو إقراره وليس للحاكم كلام. وأما إذا لم يكن لها ولي وعقد شخص
من المسلمين مع وجود الحاكم أى العدل فالحاكم أيضا الرد لتقدمه على الأجنبي ثم الولي ينقسم إلى مجبر
وغيره فالمجبر ثلاثة فقط ومن عداكم غير مجبر فأشار إلى الأول من المجبرين بقوله (والمجبر منهم) أى
من الأولياء (السيد) ذكرنا كان أو أنى إلا أنها توكل كما تقدم (في مملوكة) الكامل الذى ليس
فيه شائبة حرية ذكرنا كان أو أنى (مع عدم الاضرار) فلا يجبرها مع الاضرار كتزويج رقيقة من
عبده الأسود على غير صلاح أو تزويج عبده مما لا خير فيها أو تزويجها من ذى عاهة كجذام وبرص
وهل يفسخ النكاح ولو ولدت الأولاد أولا وليس للرفيق أن يجبر سيده على التزويج ولو حصل له
الضرر بل ولو قصد بمنعه الضرر لم يكن يندب له أن يزوج أو يبيع كما قال ابن رشد إلا أن يخشى الزنا
فيجبر على البيع أو التزويج فيما يظهر لخبر «لا ضرر ولا ضرار» وأما البعض فلا يجبره فإن تزوج من
غير إذن سيده خير السيد بين الإجازة والرد إن كان ذكرنا فإن كانت المبيعة أنى نعم رد نكاحها فإن
كان مشتركا فلا يجبر إلا باجتماعهما أو باجتماعهم على الخبر فإن لم يجتمعا وعقد أحدهما دون إذن الآخر
جرى فيه ما تقدم من التخيير إن كان ذكرنا ومن تحتم الرد إن كانت أنى والذى اختاره اللخمي أن السيد
لا يجبر أيضا ذا الشائبة من مكاتب وأم ولد ومدبر إن مرض السيد ومعتق لأجل إن قرب الأجل
فإن لم يمرض ولم يقرب الأجل جبرها ذكرنا كان كل منهما أو أنى بشرط أن لا يجعل عليهما من الصداق
ما يضرهما بعد العتق وأما الخدمة فلا تزوج إلا برضاها ورضى من له الخدمة إن كان مرجعها الحرية
وإلا كفى رضى من له الخدمة (ثم) إن لم يكن مالك فالمجبر (الأب) الرشيد وإلا فالمجبر وليه فإن لم يكن

في البكر والصغيرة والمجنونة ثم الوصى إن أمره الأب بالجبر أو عين الزوج ثم لاجبر فالبالغ إلا يتيمة إذا خيف فسادها وبلغت عشرةا وشوور القاذى وصمت البكر رضى

له ولى وعقد صح بعد الوقوع والنزول على المشهور وإنما يكون للأب الجبر (فى) ابنته (البكر) ولو عانسا أى طالت إقامتها عند أبيها وعرفت مصالح نفسها قبل الزواج وهل سنها ثلاثون سنة أو وثلاثة أو خمسة وأربعون أو خمسة أو خمسون أو منها إلى الستين أقوال ومحل الجبر مالم يزوجها لذى عيب يرد به شرعا وإلا فلا يجبرها والمراد بالبكر التى لم تنزل بكارتها بشكاح صحيح فان أزبلت بعارض أو بحرام ولو تكبر منها على المشهور فله جبرها وأما لو نبت بشكاح ولو فاسدا درأ الحد فلا جبر (والصغيرة) ولو نبت بشكاح صحيح وأولى غيره (والمجنونة) ولو ولدت الأولاد حيث كانت لا نفيق وإلا انقضت إقامتها حيث كانت نيبا بالغا ولا خصوصية للأب في جبر المجنونة بل مثله القاضى بعد موت الأب وبقي من المجهرات نيب كبيرة ظهر فسادها وعجز وليها عن صونها فان الأب يجبرها أيضا على النكاح وكذا غيره من الأولياء لكن الأحسن رفع غير الأب من الأولياء للحاكم فان زوجها دون رفع مضى (ثم) إن لم يكن أب فيجبر (الوصى) على النكاح من يجبرها الأب عليه فى حياته وإن بعد كوصى الوصى (إن أمره الأب بالجبر) صريحا أو ضمنا كزوجها صغيرة أو كبيرة أو قبل البلوغ أو بعده (أو عين) له (الزوج) ولو ذا زوجات أو سراري ولو طرأ له ذلك وكان حين الإحصاء أعزب فيلزمها إن فرض ولان مهر المثل ولم يكن فاسقا وإلا يفرض صداق المثل أو عين فاسقا ولو طرأ فسقه بعد النعنين فلا يجوز له وصى أن يزوجه منه فان لم يأمره الأب بالجبر ولا عين الزوج بأن قال وصى على بناتى أو بضع بناتى أو بعض بناتى لأن البعض مبهم أو زوجها فقط أو من أحببت فخلاف والمشهور الجبر وأما إن قال وصى فقط أو عني مائى ولا جبر اتفاقا فلو زوج فالظاهر أنه يمضى (ثم) بعد السيد والأب ووصيه (لا جبر) لأحد من الأولياء لتيمة (فالبالغ) تزوج باذنها ويقبل قولها فى دعوى البلوغ إن لم تكن ربية ثم استثنى من مفهوم فالبالغ قوله (إلا يتيمة) فتزوج (إذا خيف فسادها) أى فساد حالها بفقر أو زنا أو نحوه (وبلغت عشرةا) أى سنين أى أتمتها لا دخلت فيها فقط للاحتياط (وشوور) بالملك لا بالادغام لئلا يلبس باب المتاعاة بباب التفعيل (القاضى) مالكيا أو غيره بأن يثبت عنده يتمها وفقرها وخلوها من زوج وعدة وخوف الممسك عليها ولو غها عشر وميلها لرجال ورضاها بالزوج وأنه كفؤها فى الدين والحرية والنسب والحد والمال والصداق وأنه صداق مثلها وأن يأذن بالقول لولى العقد والذي ذكره شراح المختصر أن خوف الضيعة بعدم النفقة عليها يوجب تزويجها وإن لم يوجد شرط من هذه الشروط فان زوجت مع هذه الشروط كلاً أو بعضاً فيصح بعد الدخول والطول بأن تلد الأولاد أو يمضى السنون كما يأتى ولما كانت غير المجبرة يحتاج إليها إلى إذنها ذكر ما يكون إذنا منها مقعما لها إلى بكر وثيب فقال (و) إذا استأذن لولى وليته فسكنت فان كانت بكرا فيكون (صمت البكر رضى) منها بالزوج والصداق وتقويض العقد للولى ويندب إعلامها بأن صمتها رضى وإذا ادعت بعد عقد نكاحها أنها جهلت أن صمتها رضى فلا يقبل

والنيب تعرب كالمعتاد عليها ويصح إن قرب رضاها بالبلد ولم ترد به حال العقد وإذا غاب الأب فإن كانت كالعشر فلا يزوجها إلا هو وإن كانت كافر ببيعة من مصر زوجها الحاكم

منها ذاك وإنما كان الصمت رضى ولا يشترط الطلق لما جبل عليه أكثرهن من الامتناع عن النطق ولما يلحقها به من الحياء ولأنها تنسب في ذلك إلى الميل إلى الرجال ومثل الصمت الضحك أو البكاء لا يحتمل بكائها على وقد أيتها ونقول في نفسها لو كان أبي حيا لما احتجبت إلى استئذان فإن منعت أو نفرت فلا تزوج وإن زوجت فسخ أبدا (والنيب) غير المجبرة (تعرب) تفصح باللفظ عما في ضميرها من تعيين الزوج والصدائق وأما إزنها في العقد فيمكن فيه الصمت وعدل عن تنطق تبركا للفظ الحديث (كما) أبكر غير المجبرة (المفتات) أى المنعدي (عليها) وعقد عليها بغير إزنها فلا بد أن تآذن بالقول وأما المجبرة فلا يتصور فيها إفتيات وأما النيب فتعرب أفبت عليها أم لا والافتيات على الزوج أو الولي كالأفتيات عليها وأما عليها وعلى الزوج معا فلا بد من فسخه مطلقا (ويصح) العقد على المفتات عليها بخمسة شروط أن ترضى وأن يقرب رضاها وإليهما أشار بقوله (إن قرب رضاها) وحد عيسى القرب بكون العقد بانسوق أو المسجد ويسار إليها بالخبر من وقته واليوم بعد فلا يصح رضاها معه وقيل يصح وسبب الخلاف هل الخيار الحكيم كالشرطى أم لا وأن تكون المرأة (بالبلد) التى أفبت عليها بها حال الافتيات والرضا فإن اختلف لم يصح ولو قرب وأن لا ترد وإليه أشار بقوله (ولم ترد) قبل رضاها فإن ردت لم يعتبر رضاها ولو قرب وأن لا يقر الولي بالافتيات وإليه أشار بقوله (ولم يقر) الولي (به) أى بالافتيات (حال العقد) بأن ادعى إزنها أو سكت فإن أقر به فسخ أبدا اتفاقا وإن قرب رضاها وزاد أيضا أن لا يفتات على الزوج أيضا وإلا فسخ كما مر ولما كان لا يصح إنكاح غير المجبر للمجبرة مع حضور المجبر وكان فيه تفصيل أشار له بقوله (وإذا غاب الأب) فغيبته على ثلاثة أقسام (فإن كانت) غيبة قرينة (كالعشر) من الأيام ذهانا (فلا يزوجها) أحد من الأولياء ولا من غيره (إلا هو) أى الأب المجبر فإن زوجها حاكم أو غيره فسخ أبدا ولو ولدت الأولاد أو أجازها الأب إلا أن يتبين ضرره بها بغيبته فيكتب إليه الحاكم إما أن تزوجها وإلا زوجناها عليك فإن لم يفعل زوجها الحاكم عليه ولا فسخ قاله الرجراجى وإلا أن نعدم الفقة ويخاف عليها الضيعة فلا يفسخ تزويج الحاكم لها قاله الشيخ سالم قياسا على القسم الثانى من أقسام الغيبة وهو قوله (وإن كانت) غيبة الأب بعيدة بحيث لا يرجى قدومه بسرعة غالبا (كافر ببيعة من مصر) لأن المسألة لابن القاسم وقد كان بمصر وبينهما ثلاثة أشهر وقال الأكر من المدينة المنورة لأن المسألة للمالك وهو من أهلها وبينهما أربعة أشهر (زوجها) أى المجبرة (الحاكم) ولا تنزع الولاية إلا بعد لأن الحاكم يقوم مقام الغائب غالبا ويتعارض قوله كعشر وكافر ببيعة فى غيبته بمسافة فوق عشر ودون ثلاثة أشهر أو أربعة والحكم أنه لا يجوز له أن يزوجها لكنه يصح بعد الوقوع على ما عليه غير واحد من مشايخ الأجهورى قائلين إن كلام التوضيح

كغيبية الأقرب الثلاث وإن كانت بأسر أو فقد فالأبعد ويجوز نكاح التفويض أن يعقدا من غير ذكر مهر وتستحق فيه صداق المثل بالوطء فقط وتملك في المسمى بالعقد النصف ويتكامل بوطء أو موت أحدهما أو إقامتهما سنة في بيت زوجها وإلا لم يملك أن تمتع نفسها بعد الوطء.

يفيده (كغيبية) أولى (الأقرب) غير المجبر من الأولياء (الثلاث) من الأيام فيزوجها الحاكم لقيامه مقامه فإن زوجها الأبعد في هذه الحالة صح وما زاد على الثلاث حكمه حكم الثلاث وما نقص عن الثلاث فإنه ينتقل الحق للأبعد لكن بعد الإرسال له فإن حضر وإلا زوجها الأبعد وأشار للقسم الثالث من أقسام غيبة أبي البكر بقوله (وإن كانت) أي غيبة الأب المجبر وأولى غيره (بأسر أو فقد) أي بسببهما (فالأبعد) من الأولياء بزوجه ولو جرت عليها النفقة ولم يخف عليها ضيعة لا الحاكم ثم ذكر نكاح التفويض فقال (ويجوز) ويلزم الباجي باتفاق (نكاح التفويض) وهو (أن يعقدا) أي الزوج والولي (من غير ذكر مهر) بأن يسكتا أو يصرحا بالتفويض ولا يدخل بها حتى يفرض لها صداقا إن كان صحيحا لأن لما منع نفسها منه حتى يقرره لا إن كان مريضا مرضا مخوفا وكان عقد النكاح في الصحة وكانت ممن توث فلا يجوز له أن يفرض في المرض لأنها وصية لو ارث فإن كانت ممن لا يرث كلامه والكناية وفرض لها فوصية تخرج من الثلث فإن كان صحيحا وفرض لها صداق المثل لزمها النكاح ولا مقال لها ولا يلزمه هو أن يفرض لها صداق المثل وإن فرض أقل من صداق المثل فهي مخيرة بين الرضي وعدمه فيفرق بينهما بطلقة بائنة لصحة النكاح إن كانت رشيدة وإلا فالكلام لوليها وهل يعتبر صداق المثل يوم العقد أو يوم الحكم إن لم يكن ويوم الدخول إن بنى قولان ذكرهما عياض (وتستحق) المرأة (فيه) أي في نكاح التفويض (صداق المثل بالوطء) ولو حراما من بالغ في مطيعة حية لامية (فقط) أي دون الموت قبل البناء وإن كان لها الارث ودون الطلاق قبل البناء إلا أن يفرض لها أقل من صداق المثل وترضى أو صداق المثل وإن لم ترض ثم يموت أو يطلق فتستحق جميعه بالموت ونصفه بالطلاق (و) المشهور أن الزوجة (تملك في) النكاح (المسمى) فيه صداق (بالعقد) عليها (النصف) فقط وفائدته أنه إذا حصل في الصداق زيادة كنتاج وغنة أو نقصان وطلق قبل الدخول فالزيادة لهما والنقصان عليها وقيل تملك الجميع والطلاق يشطره فالزيادة على هذا والنقصان لهما وعليها وقيل لا تملك بالعقد شيئا فالزيادة والنقصان له وعليه وهذا كله إذا كان الصداق مما لا يغاب عليه أو قامت على هلاكه بينة فإن كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة وتلف بيدها فإنها تضمنته لا أنه بيدها بمنزلة العارية فإن تلف بيده ضمنه لها كالا أو نصفا إن دخل أو طلق قبل البناء (و) حيث قلنا تملك بالعقد النصف فإن طلق قبل البناء فليس لها إلا النصف وإن لم يطلق فإنه (يتكامل) عليه بواحد من ثلاثة إما (بوطء) لمطيقه من بالغ وإن حرم ذلك الوطء كفي حيض وصوم أو دبر (أو موت أحدهما) أو موتهما قبل الدخول ولو غير بالغ وهي غير مطيعة في نكاح التسمية لا التفويض كما تقدم (أو إقامتها) أي الزوجة (سنة في بيت زوجها) بعد الدخول عليها أي الخلوة بالوطء مع بلوغ الزوج وإطاعتها لأن الإقامة المذكورة منزلة منزلة الوطء (وليس لها) أي الزوجة (أن تمتع نفسها) من الزوج (بعد الوطء) لها أو التمكن منه

حتى تقبض الحال ولها قبلة ويتوقف عقد السفية والرقيق والصتير على إجازة الولي ويجبر الأب والوصي والحاكم المجنون المحتاج والصغير والسفيه وصادقهم إن أعدموا على الأب

وإن لم يحصل (حتى تقبض الحال) منه موسرا كان أو موسرا إلا أن يستحق الصداق من بدنها فلها الامتناع بعد الوطء حتى تقبض عوضه لأن من حجتها أن تقول أنا مكنته منه حتى يتم لي فلم يتم (ولها) أن تمنع نفسها (قبله) أي الوطء من دخول الزوج أي خلونه بها ومن وطئها بعد الخلوة وكذا لها أن تمنع نفسها من السفر مع الزوج إذا طلبها حتى تقبض ماحل من الصداق أصالة أو مؤجلا فحل لأنها بائعة والبائع له منع سلعته حتى يقبض الثمن وهذا في غير نكاح تنفويض وأما فيه فليس لها منع نفسها منه بعد الفرض حتى تقبض الحال وتجبر على التمسك ولما كان من شرط استقرار نكاح الزوج البلوغ والحرية والرشد أشار إلى ما إذا وقع من ضدهم بقوله (ويتوقف عقد السفية والرقيق والصغير) لأنفسهم (على إجازة الولي) الشامل للسيد فان شاء أجاز وإن شاء رد بالنسبة للعبد من غير نظر لمصلحة لأن السيد لا يجب عليه فعل المصلحة مع عبده وهذا حيث لم يعتقه أو يبيعه عالما أم لا وإلا فلا رد له في العنق وفي البيع إلا أن يرد به فله الرد إن كان قد باعه غير عالم بتزويجه وإلا فلا يرد نكاحه على ظاهر المدونة وبالنسبة للسفيه والصغير حيث استوت المصلحة وإلا تعين ماله المصلحة من إجازة أو رد فان أجاز في الثلاثة فالأمر ظاهر وإن رد في السفيه والعبد تقع طلاقه بانه ثم إن كان قبل البناء لا شيء فيه وإن كان بعد البناء فعلى كل ربع دينار من ماله ويتبع العبد إذا عتق بما بقي لأن الحجر عليه لحق السيد إلا أن يسقطه عنه السيد فلا يتبع به كما أن السفيه لا يتبع بما بقي لأن الحجر عليه لحق نفسه وفي الصغير لا شيء عليه رد قبل البناء أو بعده ولو بكرة واقتضاها لأنها سلطته أو وليها على نفسها ابن عبد السلام ينبغي أن يكون لها ما شأنها حينئذ ولا عدة عليها ولما كان الجبر على النكاح مخصوصا بالأنثى وجبر الذكر على سبيل التطفل عليها مخصوصا بأشخاص ثلاثة في ذكور ثلاثة على خلاف في بعضها بين ذات بقوله (ويجبر الأب والوصي والحاكم) لا غيرهم وإن أخا على المشهور (المجنون) المطبق فان كان يفيق أحيانا انتظرت إفاقته وهذا إذا كان جنونه أصليا فان طرأ عليه بعد رشده فلا يجبره إلا الحاكم دون الأب والوصي لأنه لا ولاية لهما عليه حينئذ (المحتاج) للشكاح فان لم يكن فيه غبطة لأن الحد وإن سقط عنه فلا يعان على الزنا وكذا لمن يخدمه على ماله ابن فرحون وأعله إذا تعين النكاح طريقا للخدمة (والصغير) لمصلحة كتزوجه من شريفة أو ابنة عم أو موسرة ومحل جبر الوصي للصغير إذا كان له جبر الأنثى (والسفيه) لمصلحة أيضا إن لم يترتب على تزويجه مفسدة ولم يحتاج له وقيل لا يجبر للزوم طلاقه والصداق أو نفسه من غير فائدة فان ترتب عليه مفسدة تعين تركه وإن احتاج له وخيف منه الزنا جبر بلا خلاف وإن لم يكن فيه غبطة (و) حيث قلنا يجبر الأب الثلاثة فان (صادقهم) أي المجنون والصغير والسفيه في نكاح تسمية أو تنفويض (إن) كانوا (أعدموا) أي معدمين وقت جبر الأب لهم (على الأب) وإن لم يشترطه عليه ولو أعدم أو مات بعد ويؤخذ من ماله لأنه قد ألزم ذمته فلا ينتقل عنها بموته ولو أيسر وأبعد جبره لهم

ولو شرط ضده فعليهم إلا لشرط ويحرم على الشخص أصوله وفصوله وزوجتهما وفصول
أول أصوله

ولو قبل المرض في التفويض (ولو شرط) الأب (ضده) بأن شرط أنه ليس عليه بل عليهم وأحرى أن
سكت فلا يسقط عنه (وإلا) يكونوا معدمين بل أملياء وقت الجبر ولو بيعضه (فعليهم) وإن أعدموا بعد
ولا يكون على الأب وسواء سكتوا أو صرحوا بأنه عليهم (إلا لشرط) أنه على الأب فيتبع وأما الحاكم
والوصى إذا جبراً من ذكر فإن الصداق في مال المجبورين أو في مال من تحمل عنهم إلا أن يشترط
الصداق على الحاكم أو الوصى فيعمل به وظاهره ولو كانا حالة الشرط معدمين وأما الرشيد إذا باشر أبوه
عقده بآذنه بصداق ولم يبين على أيهما وقال كل من الأب وابنه الرشيد إنما أردت أن الصداق على الآخر
فإن كان قبل الدخول حلقاً وفسخ بلا مهر فإن نكلاً لزم كلا نصفه فإن نكلاً أحدهما لزمه وإن كان بعد
الدخول حلف الأب وبرىء ثم إن كان المسمى أقل من صداق المثل أو مثله غرم الزوج صداق
المثل بلا يمين وإن كان أكثر من صداق المثل حلف وغرم صداق المثل وهذا إذا لم يصرح الأب
بتحمل ولا حمة ولا ضمان فإن صرح بالتحمل قبل العقد أو فيه أو بعده فيغرمه من ماله ولا يرجع
على الابن بشيء وإن صرح بالحمة عند العقد أو قبله أو بعده فيغرمه ويرجع به وإن صرح بالضمان
أو قال على دفع ما عليه من الصداق أو عندى فإن كان عند العقد أو قبله فيغرمه ولا يرجع به وإن كان
بعد العقد فيغرمه ويرجع به ومثل الأب في التحمل والحمة والضمان الاجنبى ومحل هذا التفصيل حيث
لا شرط ولا عرف ولا قرينة يرجوع مطلقاً أو عدمه مطلقاً ولا عمل بها (ويحرم على الشخص) ذكر
أو أنثى (أصوله) وهو من له عليه ولادة مباشرة أو بواسطة فيحرم على الذكر أمه وأمه وإن علت وأم
أبيه وأمه وإن علت وأم أبي أمه وأم أب أبيه وعلى الأنثى أبوها وأبوه وإن علا وأبو أم أبيها
وأبو أمها وإن بعد وأبو أم أمها كذلك (وفصوله) وهو من له هو عليه ولادة مباشرة أو بواسطة
وإن بعدت فيحرم على الذكر بنته وابنته وعلى الأنثى ابنها كذلك واعلم أنه يلزم من حرمة
أصول الشخص عليه حرمة عليهم إذ الحرمة نسبة بين شيئين تتعلق بكل منهما إلا أن يحمل الأصول
والفصول على الأنثى لقوله تعالى « حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم » فيحرم على الشخص بنته
ولو من زنا فإذا زنا رجل بامرأة وأتت بنتاً فيحرم عليه كابنه وأبيه وأخيه ومثلها الابن من زنا
فتحرم بنته على من خلق من مائه (وزوجتهما) أي تحرم زوجة الذكور الأصول على الفروع الذكور
لقوله تعالى « ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء » وتحرم زوجة الذكور الفروع على الأصول
الذكور لقوله تعالى « وحلائل أبنائكم الذين من أمهاتكم » (وفصول أول أصوله) القرية الذي هو أبوه
وأمه دنية وفصولها الاخوة والاختوات أشقاء أو لأب أو لأم وأولادهم وإن نزلوا لأنهم أولاد إخوة
(وأول فصل من كل أصل) غير الأصل الأول لتقدمه وأنهم حرام وإن سفلوا فالأصل الذي يلي الأصل
الأول هو الجد الأقرب والجدة القربى وابن الأول عم أو خال وابنته عممة أو خالة وابن الجدة المذكورة
كذلك وأما فصولها كبنات العمات وبنات الخالات وكذا يقال في بقية الأصول . ثم أشار إلى قاعدتين

وأصول زوجة بالعقد وفصولها بالتلذذ ومالكه وملاك ولده

وهما العقد على البنات يحرم الأمهات والدخول أى التلذذ بالأمهات يحرم البنات فإشار الأولى بقوله (و) يحرم على الزوج (أصول زوجته) وهن أمهاتها وإن علين ممن له عليها ولادة مباشرة أو بواسطة من قبل أيهما أو أمها من نسب أو رضاع (بالعقد) عليها لقوله تعالى « وأمهات نسائكم » (و) يحرم (فصولها) وهن بناتها وإن سفان وإن لم يكن في حجره وقوله تعالى « اللاتي في حجوركم » وصف خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له (بالتلذذ) أى بقصد التلذذ بها مع وجود اللذة فالقصد من غير وجدان لا يحرم كما يفيد ابن حبيب وظاهر ابن شاس والباقي التحريم به وأما وجدانها من غير قصد ففاد ابن الحاجب التحريم وسلمه في التوضيح ولم يتعقبه فيفيد قوته وحاصله مع زيادة أنه إن قصد لذة بزوجه ووجدتها ولو بقبلة بقم أو بلمس ولو بعد موتها ولو بنظر حرم عليه فصولها وإن انتفيا فلا تحرم وإن قصدها فقط أو وجدتها فقط فقولان في كل أقواهما في الثاني التحريم والأقسام الأربعة في باطن الجسد وهو ما عدا الوجه واليدين وأماهما فلا تحرم بهما مطلقا أى في حالة النظر كباطن الجسد مع انتفائهما وكالتلذذ بالكلام فإنه غير محرم اتفاقا قال الأجهوري التلذذ بباطن الجسد يحرم ولو من فوق حائل يصف فيما يظهر وظاهر المختصر كغيره حرمة الفصول بالتلذذ ولو كانت الأم وقت التلذذ بها صغيرة جدا فليس كتنقض الوضوء . ويدل على أن هذا ليس كالوضوء أن النظر هنا يحرم انتهى والحكمة في توقف تحريم فصول الزوجة على التلذذ بها أن الأم أشد برا بابنتها من الابنة بها فلم يكن العقد كافيا في بعضها لابنتها إذا عقد عليها لضعف ميلها للزوج بمجرد العقد وعدم مخالطته فاشتراط في التحريم إضافة الدخول وكان ذلك العقد كافيا في الابنة لضعف ودها ولميلها للزوج ومثل النكاح في جميع ما تقدم المالك لكن يستثنى فإن عقد الأب في النكاح يحرم على الابن وعقد الابن يحرم على الأب وعقد الثراء لا يحرم شيئا والفرق أن الملك ليس المبتغى منه الوطء وإنما المبتغى منه الخدمة والاستعمال بخلاف النكاح ووقع خلاف في وطء الصغير ومقدماته هل يحصل بهما التحريم كالبالغ أم لا والراجح عدم التحريم ومحلها إذا كان يقوى على الجماع أو بلغ أن يتلذذ بالجوارى والافوطؤه كالعدم باتفاقهما وكذا مقدماته فيما يظهر ومحلها أيضا فيما يتوقف فيه التحريم على التلذذ في العقد وأما ما لا يتوقف فيه التحريم على التلذذ بل يحصل بالعقد كعقده على بنت فبمجردة تحرم أمها عليه وتحرم على آبائه وأبنائه (و) يحرم على السيد ذكر أو أنثى (ملكه) أى نكاح ملكه فيحرم على السيد عقد نكاح رقيقه وعلى السيدة عقد نكاح رقيقها عليها ما دام الرق فهما لأن الملك يتأني الزوجية لطلب أحدهما بحق الزوجية ومنه النفقة والآخر بحق الرقبة ومنه النفقة وهو ظاهر في تزويج المرأة عبدها وأما في تزويج الرجل أمته فلا تنافي لأنها تطالبه بالنفقة على كل حال وهو يطالبها بحقوق الزوج من الاستمتاع والخدمة وذلك لا يتأني الملك إلا أن يقال نفقة الرق ليست كنفقة الزوجة فتأني فيها وشمل الملك الكامل والمبعض وهذا الشائبة كما مومة الولد والمكاتبه (و) يحرم على الشخص ذكر أو أنثى نكاح (ملك ولده) ذكر أو أنثى أيضا فيحرم على الأب أن يتزوج بأمة ولده وإن نزل ويحرم

وجمع خمس وكلاختين كوطئهما بالملك وتحمل الثانية إن حرم الأولى ومبتوتة قبل زوج

على المرأة أن تزوج بعد ابنها أو ابنتها لقوة الشبهة التي للأب في مال ولده وسواء كان الأب حراً أو عبداً وإذا وقع ونزل وتزوج ملكه أو ملك ولده فإنه يفسخ بلاطلاق وإن طرأ ملكه أو ملك ولده لها أو بعضها بعد التزويج بها بشراء أو ميراث أو غيره كما أن المرأة إذا كانت متزوجة بعبد ودفعت مالا لسيده ليعتقه عنها أو سأله في عتقه عنها أو رغبته في عتقه عنها وأعتقه عنها فيمسخ نكاحها بلاطلاق لدخوله في ملكها لا إن لم تسأله أو أعتقه عن غيرها ولو سأله في ذلك أو دفعت له مالا فلا يفسخ (و) يحرم على الحر والعبد (جمع خمس) من النساء في عصمته وإن كان كل واحدة بعقد وأما الأربع فيجوز نكاحها ولوللعبد لأن النكاح من العبادات والعبد والآخر فيها سواء بخلاف الطلاق فمن قبيل الحدود وهو على النصف من الحر فيها فيكون طلاقه نصف طلاق الحر كالحد (و) يحرم على الرجل أن يجمع بين اثنتين لو قدرت أي واحدة منهما ذكرًا حرماً وطؤه للأخرى وذلك (كالاختين) والعمتين والخالتين والعمة والخالة والمرأة وبنت أخيها ويتصور العمتان في رجلين تزوج كل منهما بأم الآخر وولد لكل بنت فكل عمة للأخرى والخالتان في رجلين تزوج كل منهما ببنت الآخر وولد لكل بنت فكل بنت خالة للأخرى والعمة والخالة في رجلين تزوج أحدهما بأم الآخر والآخر ببنت الآخر وولد لكل بنت وإنما قلنا حرم وطؤه ولم نقل حرم نكاحه لتخرج المرأة وأمتها فيباح الجمع بينهما لأنه إذا قدرت السيدة ذكرًا لا يحرم عليه وطؤ أمته بالملك كما أنه يخرج المرأة وأم زوجها أو بنت زوجها سواء قدر نكاح أو وطء لأنه إذا قدرت المرأة ذكرًا لم يحرم عليه وطء أم الزوج ولا بنته بنكاح ولا غيره لأنها أم رجل أجنبي وبنت رجل أجنبي فيجوز الجمع بين المرأة وأم زوجها أو بنته (كوطئهما) أي الاختين (بالملك) لعموم وأن تجمعوا بين الاختين وأما عموم أو ماملكت أيما نكح فيخصص بالمحرم نسبا أو رضاعاً فلم ينظر إلى عمومها وشمولها للاختين لما دخلها من التخصيص وآية التحريم لم يدخلها تخصيص فهي لبيان الأحكام وما لم يدخله تخصيص مقدم على ما دخله كما تقرر في الأصول وأما جمعها للخدمة أو أحدهما للوطء والأخرى للخدمة فجائز (و) إذا تزوج امرأة أو اشترى أمة ووطئها وأراد أن يتزوج أو يوطئ أختها فإنها (تحل) له الاخت (الثانية إن حرم) الأخت (الأولى) بطلاقها بتاتا أو بائناً في المنكوح أو بعق ناجز أو لا رجل أو كتابة أو عقد للغير عليها في المملوكة فإن وطئ الثانية قبل أن يحرم الأولى وقف عنهما حتى يحرم واحدة فإن أبقى الثانية استبرأها وإن أبقى الأولى فلا استبراء إلا أن يوطئها بعد الإيقاف أو وطئها بعد وطء الثانية قبل الإيقاف فيجب استبرأؤها وهذا إذا وطئها بملك فإن كانت بنكاح لم يستبرأ الأولى إن أبقاها ولو وطئها زمن الإيقاف بناء على أنه يوقف عنها (و) يحرم على الرجل (مبتوته) أي مطلقته ثلاثاً للحر واثنتين للعبد أي حرم وطؤها بنكاح أو ملك على باتها (قبل زوج) أي قبل أن تزوج زوجها غيره فإن تزوجها غيره بنية أن يحللها لزوجها فلا يجوز ولا يحللها والمضر إنما هو نية المحلل وأما نية المطلق والمرأة فلفظها وإنما حل إذا وطئها الثاني وطئاً مباحاً في نكاح صحيح لازم وهو مسلم بالغ بمغيب

وغير أصله إن خاف زنا وعدم ما يتزوج به حرة وهو حر يولد له والكافرة إلا الحرة الكتابية
بكره وأمتهم بالملك وإذا ارتد أحد الزوجين بانت

حشفة أو قدرها بانتشار ولا يشترط الانزال ويشترط عدم المناكحة من الزوجين وعلم الخلوة بينهما
ولو بامرأتين وعلم الزوجة فقط بالوطء دون الزوج فإن كانت مجنونة أو مغمى عليها أو نائمة حين الوطء
فلا تخل بخلاف ما لو كان الزوج مجنونا أو مغمى عليه وجد منه انتشار مع الشروط فتحل بوطئه لأن
الحلية وعدمها من صفاتها هي فاعتبرت فقط (و) يحرم على الرجل أن يتزوج أمة شخص (غير أصله)
لثلاثي ولده رقيقا لملك الأمة فإن كانت أمة أصله من أب أو أم أو جد أو جدة من قبل أب أو
أم وإن علا كل منهما فيجوز له أن يتزوجها بشرط كون أصله المالك للأمة حرا لأن علة المنع وهي
استرقاق الولد منتفية بخلاف ما لو كان عبدا قليلة موجودة ولا بد أن تكون الأمة مسلمة كما يستفاد من
قوله فيما يأتي وأمتهم بالملك ولا يحل له أن يتزوج بأمة غير أصله إلا بشروط الأول (إن خاف) على
نفسه (زنا) فيها أو في غيرها بعدم تزوجها (و) ثانيها (عدم ما) أي مالا (يتزوج به حرة) من نقد وعرض
ودين على مليء وسائر ما يمكن بيعه ككتابة وخدمة معتق لاجل ودابة ركوبه وكتب فقه محتاج لما لا مكان
استعارة غيرها لادار سكناء لشدة الحاجة لها وظاهره ولو كان فيها فضل فإن وجد ما يتزوج به حرة ولو
كتابية لم يجز تزوج الأمة وظاهره ولو كان عدم النعمة لأن المراد بالطول في الآية الصداق فقط وثبات
الشروط أن تكون الأمة مسلمة كما تقدم (وهو) أي والحال أنه (حر) لا إن كان عبدا فيتزوجها بشرط
إسلامها فقط ولا يشترط بقية الشروط لأنها من نسائه كانت مملكا لسيدته أو لغيره ووصف الحر بقوله
(يولد له) لا غيره فيجوز بشرط إسلامها فقط كخصي ومحبوب وشيخ فان وعقيم وعقيمة فيما يظهر لجزم
العرف بأمن حملها فيجوز استرقاق الولد الذي منع من تزويج الحر الأمة منتف وإذا وجدت الشروط جاز له
أن يتزوج الأمة ولو كان تحته حرة لا تكفيه (و) يحرم وطء (الكافرة) بملك أو نكاح بدليل استثناء
قوله وأمتهم بالملك (إلا الحرة الكتابية) فيجوز نكاحها (بكره) أي مع الكراهة عند مالك لمسلم حر
أو عبد وأجازه ابن القاسم بدون كراهة وإنما كرهه عند مالك لأنها تنفذي بالخمر والتحزير وتفذي
ولدها به وهو يقبل وبضاجع وليس له منعها من ذلك ولا من كنيسة على الأصح وقيل خوف موتها
حاملًا منه فتدفن في مقابرهم وهي حمرة من حفر النار أو الدكون إلى الكوافر والمودة لهن لقوله تعالى
في الزوجين « وجعل بينكم مودة ورحمة » وذلك ممنوع في الكافرة لقوله تعالى « لا تجد قوما يؤمنون بالله
واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله » الآية وتؤكد الكراهة بدار الحرب خشية تربية ولدها
على دينها وأن تدس في قلبه ما يتمكن منه ولا تبالي باطلاع أبيه (و) إلا (أمتهم) أي الأمة من أهل
الكتاب فلاضافة على معنى من التي لبيان الجنس فيجوز وطؤها (بالملك) لا بالنكاح ولو ملك مسلم
(وإذا ارتد أحد الزوجين) والعياذ بالله تعالى عن دين الإسلام إلى الكفر ولو لدين زوجته (بانت)

وإذا أسلم انفسخ بلا طلاق إلا أن تسلم بعده بالقرب أو يسلم هو في عدة المدخول بها أو يسامها
معا فيقر عليها إلا لما منع وإذا أسلم على أكثر من أربع اختار أربعاً وفارق باقيهن والنكاح الفاسد
إن كان لمهره

زوجته منه أي أن نفس الارتداد طلاق بائن لأنه ينشئ طلاقاً بعده وهذا هو المشهور فإن رجع إلى
الاسلام في العدة وليس له رجعتها وقيل تقع طلقة رجعية فله رجعتها على هذا إن تاب في العدة وقيل
ينسخ النكاح بغير طلاق فله العقد عليها بعد التوبة وتكون معه بثلاث طلقات ولا شيء عليه إن كان
قبل البناء ومحل بينونهما الردة مالم تقصد المرأة بردها فسخ النكاح والا لم يفسخ (وإذا أسلم) أحد
الزوجين (انفسخ) النكاح بينهما (بلا طلاق) إلا أن يسلم الزوج والزوجة كتابية حرة أو أمة
وعتقت فيقر عليها و (الا أن تسلم) غير الكتابية (بعده) أي بعد اسلام الزوج (بالقرب) كالشهر فيقر عليها
مطلقاً عرض عليها الاسلام وأبى أو غفل عنها حتى مضى الشهر وقيل محل الاقرار عليها إن غفل عنها حتى
أسلمت أما لو وقفت وقت اسلامه فأبى الاسلام فلا يقر عليها ولو أسلمت بعد ذلك (أو يسلم هو) أي
الزوج بعد اسلام الزوجة (في عدة المدخول بها) أي في زمن استبرائها من مائه الفاسد فيقر عليها فإن انقضت
العدة قبل اسلامه بابت ولا يقر عليها ومثله إذا كانت غير مدخول بها وأسلمت قبله بابت ولا تحل له
الا بعد جريد ولو أسلم عقب اسلامها ولا مهر لها وإن قبضته رده (أو يسلمها) أي الزوجان (معا) أو جاءا
إنيهما مسلمين وإن كانا منسترين الاسلام أي لم يطلع عليهما الا وهما مسلمان (فيقر عليها) أي على نكاحها
ترغيب في الاسلام فحذف فيقر عليها من الاوإن دلالة الثالث عليهما ومحل اقرار الزوج عليها فيما تقدم
(الا لما منع) فإن وجد مانع كحرمية من نسب أو رضاع وكترزوج في العدة وأسلمها قبل انقضائها فلا يقر
عليها بل يفرق بينهما وأما لو أسلم بعد انقضاء العدة فإن لم يحصل منه وطء في العدة بعد اسلام أحدهما
أفر عليها وإن وطئها في العدة بعد اسلامها فسخ النكاح وحرمت عليه تأييدا (وإذا أسلم) الكافر العاقل
البالغ (على أكثر من أربع) نسوة (اختار أربعاً) منهن إن أسلمن معه أو كن كتابيات تزوجهن في عقد
أو عقود بنى بهن أو ببعضهن وإن ستره وفادته الارث وإن كانت الأربع التي يختارها أو آخر في العقد
مخلواً لا بنى حنيفه في تعيين الاوائل وغير البالغ العاقل يختار له وليه فإن أسلم على أختين من نسب أو رضاع
اختار واحدة منهما إن أسلمتا أو كانتا كتابيتين كانتا بعقد أو عقدين دخل بهما أم لا ومثلهما الأم
وابنتها فبختار واحدة إن لم يسهما وإن مسهما حرمتا وإن مس أحدهما تعينت للبقاء
وحرمت الأخرى تأييدا البنت انفاقاً والأم على المشهور والاختيار إما بطلاق أو بظهار أو بإبلاء أو وطء
لأن هذه الأمور لا تكون إلا في زوجة بخلاف ملو فسخ نكاح واحدة أو أكثر فلا بعد اختيارها
ويختار غيرها (وفارق باقيهن) ولا شيء لمن لم يخترها قبل البناء ثم شرع يقسم النكاح الفاسد إلى ثلاثة
أقسام ما يفسخ قبل المدخول ويثبت بعده وما يفسخ قبل وبعد إذا لم يطل وما يفسخ أبداً فقال (والنكاح
الفاسد إن كان) فساده (لمهره) كما إذا كان مهره لا يملك شرعاً كخمر أو خنزير أو حر ومثله إذا دخل على

أو جهل أجله أو وقع على شرط يناقض المقصود أو على شرط إن لم يأت بالصداق لكذا فلا نكاح وجاء به أو على خيار أو شغار مسمى فيه فيفسخ قبل الدخول وإن كان لوقوعه سرا

إسقاطه أو وقع النكاح على قصاص أو غرر كآبق أو غير شارد أو جنين أو ثمرة لم يبد صلاحها على التبقية أو على قراءة شيء من القرآن لها بعد العقد انسمعه أو ليهدي نوابه إليها أو إلى أبيها فإنه يفسخ في الجميع قبل الدخول ويثبت بعد بمهر المثل وأما لو قرأ لها قبل العقد باجرة مائة وترتبت في ذمتها وكانت ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو عدل ذلك فالعقد صحيح (أو جهل أجله) كذا أو بعضه كما إذا أجل كلا أو بعضا بموت أو فراق فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل (أو وقع) النكاح (على شرط يناقض المقصود) من النكاح كأن لا يقسم لها في المبيت مع زوجة أخرى أو يؤثر عليها غيرها كقسمه لغيرها ليلتين ولم يلبث فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بمهر المثل والمعنى الشرط فإن كان لا يناقضه بل يقتضيه كشرط انفاقه عليها وقسمه لها فوجوده كعدمه كشرط أن لا يضربها في عشرة وكسوة وأما إن كان لا يناقضه ولا يقتضيه كأن لا يتسرى عليها ولا يتزوج عليها فمكروه لأن فيه تحجيروا ولا يفسخ قبل ولا بعد ولا يلزم الوفاء به وإنما يستحب فقط حيث لا تعليق فإن علق طلاقها أو طلاق من يتزوجها أو علق من يتسرى بها على وقوع ذلك منه وقع معلقه عند وقوع المعلق عليه (أو) وقع النكاح (على شرط إن لم يأت بالصداق) الذي وقع به العقد (لكذا) أي لأجل مسمى (فلا نكاح) بينهما (وجاء به) قبل الأجل أو عنده فيفسخ قبل البناء ويثبت بعده بالمسمى إن كان وهو حلال وإلا فبصداق المثل ولا يصبره مجيئه به صحيحا وأما إن أتى به بعد انقضاء الأجل أو لم يأت به أصلا فيفسخ قبل البناء وبعده (أو) وقع النكاح (على خيار) مشروط في العقد لأحدهما أو لهما أو لغيرهما فيفسخ قبل الدخول ويثبت بعده بالمسمى إن كان وهو حلال وإلا فبصداق المثل (أو) على (شغار) وهو لغة الرفع من قولهم شغل الكعب رجلاه إذا رفعها ليبول ثم استعمل فيما يشبهه من رفع رجل المرأة للجماع ثم استعمل في رفع المهر من العقد إذا كان وطئا وطء فكان كلا من الوليين يقول للآخر شاغري أي أنكحني وأنكحك بغير مهر ويكون بين المجبرات وغيرها وهذا إذا توقف نكاح إحداها على الأخرى فإن لم يتوقف جاز ولما كان الشغار على ثلاثة أقسام صريح وهو ما إذا لم يسميا صداقا لواحدة ووجه وهو ما إذا سميا لهما ومركب منهما وهو ما إذا سميا لواحدة فقط وأشار إلى الآخرين منهما بقوله أو وقع النكاح على شغار (مسمى فيه) من الجانبين أو من أحدهما (فيفسخ قبل الدخول) ويثبت بعده بالأكثر من المسمى وصداق المثل فقوله فيفسخ قبل الدخول جواب الشرط في قوله إن كان لمهره وما عطف عليه وأشار للقسم الثاني من أقسام النكاح الفاسد بقوله (وإن كان) فساد النكاح (لوقوعه سرا) وهو ما أوصي فيه الزوج وحده أو مع زوجة جديدة حال العقد عليها أو قبله الشهود بكتمه وإن عن امرأة للزوج ولو مع إهاده لامرأة أخرى أو عن امرأتين له أو عن منزله أو أياها وأما لو كانت الوصية بعد العقد أو من الولي والزوجة للشهود أو اتفق الزوجان والولي

أو لعدم كمال شروط اليتيمة فيفسخ إن لم يدخل ويطل وإن كان لعقده كبلأولى أو صريح
شغار أو لأجل سابق أو متأخر فيفسخ أبدا والفسخ طلاق إن اختلف فيه كمحرم وشغار وهو
كالصحيح في التحريم بالعقد والوطء.

على كتفه دون إحصاء الزوج الشهود لم يكن نكاح سر ويؤمر الشهود بأشهره (أو) كالفساد
النكاح (لعدم كمال شروط اليتيمة) بأن اختلف شرط من شروطها المتقدمة (فيفسخ) في نكاح السر
واليتيمة (إن لم يدخل ويطل) أي انتفيا معا بأن لم يدخل أو أحدهما بأن دخل ولم يطل ومفهومه عدم
الفسخ إن دخل وطال ولا يصح أن يراعى مفهوم كل منهما باتفراده كما لا يخفى والطول في اليتيمة بأن
تمضي مدة تد فيها ولدين فكثر بالفعل أو قدرها إن لم تندهما وولادة توأمين ليست كافية والظاهر أن
الطول في نكاح السر كاليتيمة أو ما هو مظنة لظهوره أي بأن يحصل الفشو كما يفيد التثاني وبعبارة
الزوجان في نكاح السر والشهود وظاهره وإن لم يحصل نقول لارتكابهما معصية حيث لم يذرا بجعل
وأشار للتقسيم الثالث من أقسام النكاح الفاسد مدخلا فيه القسم الثالث من الشغار بقوله (وإن كان)
فساد النكاح (لعقده كبلأولى) أصلا (أو صريح شغار) وهو البضع بالبيع من غير ذكر صداق
من الجانبين أو من جانب (أو) وقع (لأجل سابق) على العقد كأن مضى شهر فأننا أنزوجك ورضيت
هي ووليها بذلك وقصدا بذلك انبرام العقد ولا ياتنفاذ غيره فهو نكاح متعة تقدم فيه الأجل على الوطء
فلو كان هذا منهما وعدا لم يضر (أو) لأجل (متأخر) عن العقد كما إذا عقد عليها إلى أجل قريب
يبلغه عمرهما معا أو عمر أحدهما على كلام أبي الحسن لا على ما لابن عرفة وأما لو كان لا يبلغه عمرهما معا
فلا يكون نكاح متعة باتفاقهما وهذا إذا وقع ذكر الأجل من الزوج للمرأة أو وليها بأن يعلمها بما
قصده وأما إذا لم يقع ذلك في العقد ولا اشترط ولكن قصده الرجل ولو فهمت المرأة ذلك منه فلا يضر
ثم ذكر جواب الشرط في قوله وإن كان لعقده الخ بقوله (فيفسخ) النكاح فيما ذكر (أبدا) أي قبل
الدخول وبعده ولو طال ثم أجاب عن أربعة أسئلة وهي هل الفسخ طلاق أم لا وهل التحريم بالعقد
والوطء أم لا وهل فيه الارث أم لا وإذا فسخ هل للمرأة شيء أم لا فأجاب عن الرابع بقوله فيما يأتي
وما فسخ قبل الخ وعن الثاني والثالث بقوله وهو كالصحيح الخ وعن الأول بقوله هنا (والفسخ
طلاق إن اختلف فيه) بين العلماء في المذهب أو خارجه وكان قويا بالصحة والفساد ولو كان فاسدا
على المذهب عندنا أي فسخ اختلف فيه طلاق ولو قال الزوج فسخت بلا طلاق ولا بد فيه من حكم حاكم
فهو بائن لأرجعى فإن عقد عليها شخص قبل الحكم بالفسخ لم يصح قاله الخطاب أي لأنها زوجة ومثله
بقوله (كمحرم) أي كنكاح محرم من أحد الثلاثة بنفسه أو بوكيله بحج أو عمرة (وشغار) بضع
ببضع (وهو) أي النكاح اختلف فيه (كالصحيح في التحريم) فيه بالمصاهرة تارة (بالعقد) فيما يحرم
بالعقد كالأم بالعقد على البنت فإذا عقد على البنت عقدا مختلفا فيه ثم فسخ قبل الدخول حرمت الأم
وتارة بالوطء كما أشار إليه بقوله (والوطء) فيما يحرم بالوطء ومقدماته مثله كبنت فانها تحرم بوطء

والارث إلا نكاح المريض لا ما اتفق على فساد فإلا طلاق ولا إرث كخامسة وحرم وطؤه فقط ولا يحرم بالزنى حلال وما فسخ قبل لا شيء فيه وبعد فيه المسمى إن كن وإلا فصدوق المثل ويرد أحد الزوجين برص

الأم كما إذا تزوج الأم وهو محرم مثلاً وبني بها وفسخ بعد البناء فإنه يحرم عليه نكاح ابنتها فإن فسخ قبل لم تحرم (و) هو كالصحيح أيضاً في (الارث) حيث حصل الموت قبل فسخ الحاكم حصل فيه وطء أم لا وأما لو فسخ قبل الموت فلا إرث سواء وقع قبل الدخول أو بعده ولو كانت العدة باقية لأنه طلاق بائن وهذا في غير نكاح الخيار أما هو فلا إرث فيه كما في المدونة لأنه لما كان منحللاً كان كالأعمى وكذا ما استثناه من الارث بقوله (إلا نكاح المريض) فلا إرث فيه وإن كان مختلفاً في فساد مات المريض من الزوجين أو الصحيح وعطف على قوله اختلف فيه قوله (لا ما اتفق على فساد فإلا طلاق) أي فليس فسخه طلاقاً بل هو فسخ وإن عبر عنه بطلاق ولا يحتاج لحكم (ولا إرث) فيه إن حصل موت قبل الفسخ (كخامسة) فإذا تزوجها بعد الفسخ حيث كان بإباح تزويجها كانت معه عصمة جديدة والتقييد بحيث كان بإباح له تزويجها لاخراج وطء المعتدة بعقد (وحرم وطؤه) وكذا مقدماته فاحترز بقوله (فقط) عن العقد لأن المقدمات ولا يحرم إلا وطء البالغ إن درأ الحد كجهله الحكم في الخامسة فإن لم يدرأ الحد فإنه يكون زناً وهل يحرم وطء الزنا أولاً يحرم خلاف اقتصر هنا على عدم التحريم تبعاً لصاحب الرسالة فقال (ولا يحرم بالزنا حلال) فإذا زني بامرأة لا تحرم عليه أمها ولا بنتها ولا تحرم على آبائه وأبنائه وهذا هو الراجح (وما فسخ) من الالنكحة لفسادها (قبل) البناء (لا شيء فيه) ما فسخ (بعد) أي بعد البناء لفساده لعقده أوله ولصدوقه معاً (فيه المسمى) الحلال (إن كان) مسمى حلال (وإلا) يكن مسمى كصريح شغار أو غير حلال (فصدوق المثل) لا يقال برد على هذا ما تقدم من أن وجه الشغار فيه الأكثر من المسمى وصدوق المثل لا نأ نقول الكلام هنا فيما فسخ بعد البناء ووجه الشغار لا يفسخ بعد البناء بل يثبت فليس من ذلك ثم شرع بتكلم على العيوب التي يثبت بها الخيار لأحد الزوجين أو لهما وحاصل ما أشار له منها أن العيوب في الرجل والمرأة ثلاثة عشر أربعة يشتركان فيها وهي الجنون والجذام والبرص والعذبة وأربعة خاصة بالرجل وهي الخشاء والجب والاعتراض والعنة وخمسة خاصة بالمرأة وهي القرن والرتق والعفل والافضاء والبخر وأضاف ما يختص بالرجل لضميره وما يختص بالمرأة لضميرها وما هو مشترك لم يصفه فقال (ويرد أحد الزوجين) حيث كان العيب به فالسليم رده فإن كان بهما معاً فلكل منهما رد الآخر ومحل الرد بالعيوب إذا لم يعلم أحد الزوجين بعيب المعيوب قبل العقد ولم يرص ولم يتلذذ بعد العلم وإلا فلا خيار فإن ادعى المعيوب على السليم الرضى به أو التلذذ ولا يئنه حلف على نفي ذلك وبقي على خياره فإن نكل حلف المعيوب وسقط الخيار وبدأ بالعيوب المشتركة بقوله (برص) متعلق بقوله برد ولا فرق بين أبيضه وأسوده الالردأ من الالبيض لأنه من مقدمات الجذام ويشبهه في لونه البهق ولا خيار فيه والنابت على الالبيض شعراً أبيض وعلى البهق شعراً أشقر وإذا انحس البرص بآبرة خرج منه ماء وإذا انحس

وعذبة وجذام وجنون والزوج بخصائيه وجبه وعنته واعتراضه والزوجة بقرنها ورتقها
وبخرها

البهق خرج منه دم وعلامة البرص الاسود المنتشر بخلاف الآخر وسواء كان البرص يسيرا أو كثيرا في
المرأة اتفاقا وفي الرجل على أحد قولين في اليسير وهذا في برص قبل العقد وأما ما حدث بعده فلا رد
باليسير اتفاقا وفي الكثير خلاف ولذا أطلق هنا وقيد البرص الحادث بعده بالمضر (وعذبة) بكسر العين
المهملة وسكون الذال المعجمة وفتح المثناة التحتية فطاء مهملة فتاء تأنيث كما للجوهري ويقال للرجل
عذوب بكسر العين وإسكان الذال المعجمة وفتح الباء الموحدة واسكان الواو ويقال للمرأة عذوبة
وهو الذي يغوط عند الجماع إذا علم قدمه أو شك فيه كما لو حدث عند تزوجها من غير سبق تزوج فانه
يحمل على أنه غير حادث بل كامن فالحادث ما تحقق حدوثه ومثل الغائط البول وربما كان أولى من
العمل ل في اللخمى تفسير العذبة بأنها الحدث عند الجماع ولارد بالريح قولاً واحداً وإذا وجدها تبول
في الفراش لا عند الجماع فهل هو عيب ترد به أم لا قولان قاله الجزولي وقال الخطاب لا تكون كثرة البول
عيبا إلا لشرط (وجذام) بين أي محقق ولو قل وإن لم يتفاحش خلافاً لأشهب كان قبل العقد أو حدث
بعده (وجنون) دائماً أو يفيق أحيانا بل ولو كانت يحصل مرة في الشهر ويفيق فيما عداه لفترة
النفوس ممن يحصل له ذات فلها الخيار بجنونه وله الخيار بجنونها وبنونها أولى وسواء حصل قبل العقد
مطلقاً أو بعده قبل الدخول أو بعده للرجل فلها الخيار دون حدوثه بالمرأة فلا خيار له كالجذام كما يأتي
وإذا قلنا بالخيار في القديم مطلقاً وبخيار المرأة في الحادث فيؤجل من به سنة قمرية من يوم الحكم أن
رجى برؤه ومثله البرص والجذام إذا رضى برؤهما في تأجيل السنة. ثم أشار إلى عيوب الزوج بقوله
(و) يرد (الزوج بخصائيه) وهو قطع الذكر أو الانثيين قائم الذكر إذا كان لا يميني فان أمني فلا رده بقوله
الجواهر لأن الخيار إنما هو لعدم تمام المذمة وهي موجودة مع الانزال ومثل قطع الذكر كله قطع الحشفة
على الراجح كما في الخطاب وحرم خصي آدمي وجبه إجماعاً وجاز خصي بقال وحير عند ابن يونس
إذا ليس فيها إعانة على الجهاد كفرس يكب وفي الحديث النهي عن خصي الخيل فقيلاً نهى تحريم لأنه
ينقص القوة وذهب النسل مع أن النقص منها الركوب وجاز خصي ما كول لحم من غير كراهة لما فيه
من صلاح لحمه (وجبه) وهو قطع ذكره وانثيه معا أو خلق مدونهما (وعنته) بضم العين المهملة والعين
لغة من لا يشتهي النساء ويقال امرأة عذبة لا تشتهي الرجال وشرعا من له ذكر كالزرو يطلق أيضا على
دوام استرخائه لكن قوله (واعترضه) دليل على ارادة الأول لأن المعارض هو الذي له ذكر ولا ينتشر
فهو من عطف المغاير وإن فسر بهما كان من عطف الخاص على العام ثم أشار إلى عيوب الزوجة بقوله (و)
ترد (الزوجة قرنها) بفتح الراء شيء يبرز في فرج المرأة يشبه قرن الشاة تارة يكون عظما فيعسر علاجه
وتارة يكون لحما وهو الغالب فلا يعسر علاجه (ورثها) بفتح أوله وثانية وهو انسداد ملك الذكر بحيث
لا يمكن معه الجماع إلا أنه إذا انسد معظم لا يمكن معالجته وبلحم أمكنت (وبخرها) أي تن فرجها لأنه

وعقلها وإفضائها قبل العقد وبغير إن شرط السلامة ولهما فقط الرد بالجذام البين والبرص المضر
لا بكاعتراض فان حصل الرد قبل البناء فلا صداق وبعده

منفر لانتن الفم فلا ترد إلا بالشرط (وعقلها) بفتح العين والفاء لحم يبرز في قبلها ولا يسلم غالبا من رشح
شبه ادرة الرجل وبهذا يفرق من القرن وقيل رغبة تحدث في المرح عند الجماع (وإفضائها) وهو اختلاط
مسلكي الذكر والبول حتى بصيرا مسلكا واحدا وأولى في الرد اختلاط مسلك البول والغائط لا أنه معنى
الإفضاء كما ادعى البساطي لأنه نوزع فيه وشرط ثبوت الخيار لكل من الزوجين بالعيوب المتقدمة وجودها
(قبل العقد) أوحينه أما الحادث بعده بالمرأة فخصية نزلت بالرجل وأما به فسيأتي (و) يرد أحد الزوجين
أيضا (بغير) أي بغير العيوب المتقدمة من سواد وقرع واستحاضة وكبر وصغر بعد عيبا عرفا (إن شرطاً)
أحد الزوجين (السلامة) من ذلك ولو بوصف الولي عند الخطبة بأن قال للزوج إنها بيضاء صحيحة العينين
أو وصفت بحضرتها وسكت فتوجد بخلافه ولا فرق بين أن يعين الزوج ما شرط السلامة منه أو قال
من جميع العيوب أو من كل عيب وأما إن لم يشترطها فلا خيار ولا يحمل كلام المشرط السلامة
من كل عيب على العيوب التي ترد بها من غير شرط والفرق بين ما يرد به مع الشرط وبين ما يرد به بدونه
من العيوب المتقدمة أنها مما تعافى النفوس وتنقص الاستمتاع ولا أنها تمرى إلى الولد ولأن الجنون والجذام
شديدان لا يستطيع الصبر عليهما والبرص وعيب الفرج مما يخفى وأما غير ذلك فالغالب عليه أن لا يخفى بغير
المشرط. مقصر في استعمال ذلك وظاهر قوله إن شرط أن العرف ليس كالشرط هنا وهو ظاهر كلامهم
ولعل الفرق بينه وبين جملة في كثير من أبواب الفقه كالشرط أن النكاح مبني على المكارمة (ولها) أي الزوجة
(فقط) دون الزوج (الرد بالجذام البين) ضد الخفي أي المحقق وإن لم يتفاحش خلافاً لا شبه كما مر (والبرص
المضر) أي الفاحش لا يسيرهما الحادثين بعده أي بعد العقد وحكم ما حدث بعد البناء كذلك وهو ظاهر
المدونة وقد يقال إن ما بعد العقد شامل لذلك وثبوت الخيار لها لا ينافي كونها بعد سنة كما تقدم ومثلها
الجنون والظاهر أن العذبة الحادثة بعده كالجنون وما معه (لا) رد لها (بكاعتراض) حدث بعد الوطء ولو
مرة وما قبل الوطء فيؤجل الحرسنة والعبد نصفها كما يأتي وهذا أيضا حيث لم يتسبب فيه والا فلها الخيار
بعد الوطء كما حدث قبله ولو بعد العقد ودخل تحت الكاف الخصاء والجب أي الحادثان بعد الوطء والكبر
المانع من الوطء أي بعد الوطء وما يشبه العنة مما يحدث أي بعد الوطء من كبر الادرة بحيث يبقى من الذكر
مالاتاقي به الجماع وأما لو تزوجته فرأته كبير الادرة بحيث لا يمكن منه الجماع فهذا كالعنة أو منها ولها رده
حيث لم تعلم فإن كانت لا تمنع الجماع فلا رد لها بها (فان حصل الرد) لأحد الزوجين (قبل البناء فلا صداق)
سواء حصل الرد بلفظ الطلاق أو بلفظ غيره في ردها له بعينه كرده بغير طلاق في عيها لا بطلاق فعليه نصف
الصداق وكلامه شامل لما إذا كان الرد بعيب بوجب الرد بغير شرط ولعيب لا بوجبه إلا بشرط وحصل ذلك
وإنما لم يكن لها صداق حيث كان العيب بهما لأنها عادة مداسة فإن كان بالزوج فلأن الفراق جاء من قبلها
(و) إن حصل الرد (بعده) أي البناء أو الخلوة من غير منكرة فيمن يتصور ووطؤه كجنون وأبرص فتارة يكون

فان كان العيب به فالمسمى وإن كان بها رجع به على كائنها ولا شيء عليها إلا أن تكتم وهي حاضرة فقرار العزم عليها ويرجع عليها في كائن العيب إلا ربع دينار ويؤجل المعارض سنة بعد الصحة من يوم الحكم والعبد نصفها فان وطئ والافرق بينهما إن شاءت وإذا عتقت الأمة نحت عبد فلها أن تختار فراقه بطلقة

العيب به ونارة بها (فان كان العيب به) أي بالزوج (فالمسمى) ثابت لها اندليس واحتزرت بقولي فيمن يتصور وطؤه عن المحبوب والعين والخصي مقطوع الذكرا فلا مهر لها (وان كان) العيب (بها رجع به) أي بجميع الصداق الذي دفعه لها (على) ولي قريب خالطها بحيث لا يخفى عليه عيبها وكان العيب مما يظهر قبل البناء كجذام لا مالا يظهر الا بعده كالغذيلة والعفل بناء على أنه رغبة تحدث عند الجماع فلا فرق فيه بين الولي القريب والبعيد (كائنها) وانها وأخيها (ولا شيء عليها) من الصداق الذي أخذته من الزوج إذا كانت غائبة عن محل العقد بل يغرمه الولي ولا رجوع عليها لا الزوج ولا المهر لأن الولي هو الذي غره ودلس عليه ولو أعدم الولي القريب أومات ولم يخلف شيئا (إلا أن تكتم) الزوجة عيبها مع كتم الولي القريب أيضا (وهي حاضرة) أي حالة حضورها العقد فان الزوج يرجع على الولي بجميع الصداق وإن شاء رجع عليها فان أخذه من الولي رجع الولي عليها بجميعه وإن أخذه منها لا رجوع لها على الولي وهذا معنى قوله (فقرار الغرم عليها) وهذا كله إذا كان الولي قريبا لا يخفى عليه عيبها أو بعيدا وعلم بالعيب وأما لو كان بعيدا يخفى عليه عيبها ولم يعلم به فأشار إليه بقوله (ويرجع) الزوج (عليها) فقط بالصداق (في) تزويج (كائن العم) وذى العشرة والمولى والمطارت من كل ولي بعيد أو قريب يخفى عليه حالها (الاربع دينار) فيتركها لها حق الله لئلا يعرى البضع عن الصداق (ويؤجل المعارض) الحر الذي ثبت لزواجه الخيار فيه بان لم يسبق له وطء فيها سواء اعترض قبل العقد أو بعده لعلاجه (سنة) قمرية (بعد الصحة) من مرض غير الاعتراض وابتدائها (من يوم الحكم) لا من يوم الرفع لانه قد يتقدم عن يوم الحكم فان لم يترافعا وترافعا على التأجيل فمن يوم التراضي والتأجيل سنة للحر تعبد على ما قال ابن رشد وقال بهرام لتمر عليه الفصول الأربع فان الداء ربما أثر في بعض الأبدان في فصل دون غيره من الفصول (و) يؤجل (العبد نصفها) على مذهب المدونة لأنه من قبيل العذاب وقيل سنة كالحر واستظهر ومال إليه غير واحد لمساواته الحر في السبب وإياها النفقة في السنة لكونه مرسلا عليها (فان وطئ) المعارض في داخل السنة أو عند تمامها فلا يطلق عليه (والا) بطلا (فرق بينهما) أي طلقها الحاكم عليه (إن شاءت) الزوجة بعد أن يأمره بطلاقها ويمتنع وقيل يأمرها الحاكم بالطلاق فتوقعه ثم يحكم به. ثم شرع يتكلم على السبب الثاني للخيار وهو العتق وأخره اضعف سبب الفرقة فيه لأن الخيار فيه للزوجة فقط وفيما تقدم لكل منهما وأيضا هذا مدخول عليه بخلاف الأول فقال (وإذا عتقت الأمة) أي كل عتقها أو أعتق السيد باقيها أو عتقت باداء كتابتها أو كانت مدبرة أو أم ولد فعتقت من ثلث سيدها أو رأس ماله حالة كونها (تحت عبد) أي متزوجة به ولو شائبة رق فيحال بينه وبينها حتى تختار فإذا حيل بينهما (فلها) أن تختار البقاء معه فان اختارته فلا كلام لها بعد ذلك ولها (أن تختار فراقه بطلقة) بان

بائنة الا أن تمكنه بعد العلم أو تسقطه ويجب القسم بين الزوجات في البيت

تقول طلقت نفسى ولها أن تقول أيضا اخترت نفسى أو الفراق ونحو ذلك فلا مفهوم لقوله بطلقة وهى (بائنة) فهو مرفوع خبر مبتدأ محذوف لا مجرور لا يهامه أن ذلك من أتممة تصوير نطقها فيلزم البتات للعبد وقيل لهما أن تختار بطلقتين فإن كان اختيارها قبل البناء فلا شئ لها من الصداق فإن كان السيد قبضه رده الا أن يكون معهما فإنه يسقط اختيارها الفراق لأنه يدور الأمر بين بقائها تحته رقيقة وتباع فى الدين وبقائها تحته معتقة فارتكب الثاني لتشوف الشارع للحرية والعبرة بعدم السيد وقت القيام عليه لا العتق وان كان اختيارها بعد البناء فإن جميع الصداق يكون لها إلا أن يكون السيد أخذه قبل عتقه لها فهو له ولا يبطل اختيارها الفراق (إلا أن تمكنه) فهو مستثنى من مقدر كما ترى فإن مكنته طائفة من الوطاء وان لم يفعل أو من قبلتها وأولى إذا تلذذت هى به (بعد العلم) أى علمها بعقوبتها بطل اختيارها ولو جهلت الحكم أى جهلت أن لها الخيار أو جهلت أن تمكنها طائفة مسقط (أو تسقطه) أى الخيار أو الفراق بأن نقول أسقطته أو اخترت المقام معه فلا خيار لها بعد ذلك وظاهره رشيدة أو سفهية وكذا صغيرة إن كان الاسقاط حسن نظر لها وان لم يلزمها عند ابن قاسم ونظر لها السلطان ولما أنهى الكلام على أركان النكاح ختمه بالكلام على ما يتعلق بأحد أركانها وهى الزوجة إذا تعددت ماذا يجب لها من القسم وتوابعه فقال (ويجب) كتابا وسنة وإجماعا لقوله تعالى « وعاشروهن بالمعروف » ولقوله تعالى « فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة » ولقوله عليه الصلاة والسلام « من تزوج امرأتين فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه ساقط » (القسم) على زوج بالغ عاقل حاضر عبد أو حر ذى آلة أو خصى أو محبوب صحيح أو مريض فجا حده كافر وعلى ولى المجنون إطاقة (بين الزوجات) المطابقات مسلمات أو كنايات أو مختلفات المدخول بين الحرائر أو الأماء ومراده بالجمع ما زاد على الواحدة فواحدة لا يجب اليات عندها إلا أن تقصد ضررها واستظهر ابن عرفة وجوبه أو تنبيهه معها امرأة ترضى لأن تركها وحدها ضرر وربما تعين عليه كزمن خوف محارب أو سارق انتهى وخرج بالزوجات الأماء المملوكات فلا يجب القسم بينهما كن وحدهن أو مع زوجات ووجوب القسم بين الزوجات (فى البيت) عند كل واحدة ليلة مع يومها لا أزيد من ذلك الا برضاها أو برضاها ولا يجوز الدخول على ضررتها فى يومها إلا لحاجة حيث كانتا ببلد واحد أو ببلدين فى حكم الواحدة بأن يرتفق أهل كل بالآخرى كما قالوه فى القصر وأما إن كانتا ببلدين لافى حكم الواحدة فله الدخول على ضررتها فى يومها أسفره لها ببندها ووطنها بقية نهار الذى سافر من عندها وعليه التسوية فى القسم بينهما بجمعة أو شهر أو نحوه مما يدفع ضرر عدم عوده لها بسرعة ولا يزيد مدة إحداها على الأخرى إلا لمصلحة كتجر فإن بهذا أن لنا مقامين . جواز الزيادة فى القسم على يوم وليلة مع المساواة وجواز الزيادة على اليوم والليلة مع جواز عدم المساواة لضرورة تجر ونحوه كضيعة ينظر فيها بضاد معجمة ولا يجوز جمع الزوجتين فى فراش واحد ولو بلا وطء وفى جمع الامتين

ولو امتنع الوطاء شرعا أو طبعيا أو عادة ويقضى للبكر بسبع وللثيب بثلاث والتنازع بين الزوجين إن كان في الزوجية ثبتت ببينة ولو بالسماع وإلا فلا يمين ولو أقام المدعى شاهدا وإن كان في قدر المهر

قولان بالكراهة والمنع حيث لم يوطأ والا منع اتفاقا والظاهر منع الجمع بين زوجته وأخته في فراش بلا وطاء ويحرم به قطعاً ويكره للرجل أن يوطأ حليته ومعه أحد صغير وأن يتحدث بما يحلو به مع أهله ويكره مثل ذلك المرأة من حديثها بما تحلو به مع بعليها ويجب القسم (ولو امتنع الوطاء) لبعضهن (شرعا) كحرمه وحائضه ونفساء ومريضة لا يجامع مثلها ومظاهر منهما لأن الفصد من الميت عندهن الانس لا لمباشرة (أو) امتنع الوطاء (طبعيا) كجذماء (أو عادة) كرتقاء واحترز بقوله في الميت عن الوطاء فلا يجب بل يترك إلى سجيته وطبيعته إلا لا ضرار فلا يجوز ككفة عنها في نوبتها بعد ميله لها لتوفر لذته لزوجته الأخرى فيجب عليه ترك الكف المذكور (و) إذا تزوج زوجة على أخرى فأن كانت التي تزوجها بكرا فإنه (يقضى) على الزوج (للبكر) ولو أمة يتزوجها على حرة (سبع) أي ببينته عندها سبع ليال متوالية يخصصها بها لا حق لها (و) إن كانت ثيبا قضى (لثيب بثلاث) كذلك وهو مخير بعد السبع والثلاث في البداءة بائنين أحب حتى بالتي كان عندها ولا يقضي للقديمة ليالي كالتى باتها عند الجديدة ولا تجاب الزوجة الجديدة بكرا أو ثيبا لا زيد مما لها من سبع أو ثلاث إذا طلبته . ثم شرع بتكلم على تنازع الزوجين في النكاح من أصله أو الصداق قدرا أو جنسا أو صفة أو اقتضا، وفي متاع البيت فقال (والتنازع بين الزوجين إن كان في) أصل (الزوجية) بأن ادعاهما أحدهما وأنكرها الآخر وسماهما زوجين بالنسبة لهذا تغليباً لأن المدعى للزوجية أحدهما والآخر ينفيها (ثبتت) الزوجية (ببينة) لمدعيها منهما عدلين فأكثر يشهدان بالقطع على معاينة العقد بل (ولو بالسماع) الفاشي بأن يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلانا تزوج فلانة معتمدين على الدف والدخان أو غيرهما بل قال بعض لهم الشهادة بالقطع إذا عاينوا الدف والدخان (والا) نكح بنة عند تنازعهما (فلا يمين) على المدعى عليه منهما لأن كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ادعائها وأقدم تيمنها لو توجهت لأنها لا تنقلب إذا نكل عنها إذ لا يقضي بيمين المدعى مع نكول الآخر في ذلك وبالغ على عدم اليمين بقوله (ولو أقام المدعى شاهدا) خلافا لقول ابن القاسم يخالف المنكر لرد شهادته ولا فرق بين غير الطارئين والطارئين على المعروف من المذهب وحيث قلنا لا تثبت الزوجية بشاهد وكان المقيم له الرجل فإن كانت المرأة المدعى عليها خالية من الأزواج فلا أمر ظاهر وإن كانت متزوجة أمر الزوج باعتزالها وجوبا حيث زعم المدعى أنه شاهد آخر قريبا فإن أتى به فلا كلام وإلا فلا يمين عليها ولا يعزها زوجها حينئذ وكذلك تؤمر الزوجة بانتظار المدعى لأجل بنة ادعاهما قريبة حيث كانت خالية من الأزواج أي لا تزوج حتى تنتظر هل يأتي ببينة أم لا فإن أتى بها فلا أمر ظاهر وإلا تزوجت بعد أن يعجزه الحاكم وأولى في الانتظار إذا أقام شاهدا وادعى أن له شاهدا قريبا وإيسر المدعى أن يتزوج امرأة غير المدعى عليها إذا كانت في عصمته ثلاث زوجات إلا بعد أن يطلق المدعى عليها وأولى غيرها (وإن كان) تنازعهما (في قدر المهر) فقالت بثلاثين وقال

أو صفته أو جنسه حلفا وفسخ إن كان قبل البناء فإن كان بعده أو الطلاق أو الموت فقوله يمين في القدر والصفة ويدفع صداق المثل في الجنس ما لم يكن أزيد مما ادعت أو أنقص مما ادعى وثبت النكاح ولو أقامت بينة على صداقين في عقدين لزما وقدر طلاق بينهما وكلفت بيان أنه بعد البناء وإن كان في قبض ماحل فتقبل البناء قولها وبعده

بشر بن (أو صفته) فمات بعد رومي وقال بل يحشي (أو جنسه) كدعوى أحدهما أنه بذهب والآخرون أنه عرض وأراد بالجنس ما يشمل لنوع كدعوى أحدهما بذهب والآخرون بنقصة (حلفا) إن كانا رشدين وإلا فواليهما وتبدأ الزوجة بالحلف (وفسخ) النكاح بينهما بطلاق بحكم ويقع ظاهرا وباطنا وكذا إن نكلا فإن حلف أحدهما وبكل الآخر ثبت النكاح بما حلف عليه الخالف إن أشبهه لم يكن في تنازعهما في القدر والصفة فقط وأما في الجنس فيفسخ حلفا أو نكلا أو حلف أحدهما دون الآخر أشبهها أو أحدهما أم لا وهذا كله (إن كان) التنازع (قبل البناء فإن كان بعده) أي البناء (أو) قبله وبعد (الطلاق أو) تنازع الورثة بعد (الموت) لها أو لأحدهما (فقوله) أي الزوج أو ورثته (يمين في القدر والصفة) وإن لم يشبه لترجح قوله بتمكينها من نفسها ولا أنه غارم فإن نكل حلفت في الطلاق وورثتها في الموت فإن نكلت هي أو ورثتها فالقول قول الزوج كذا ينبغي (ويدفع) الزوج (صداق المثل) في تنازعهما بعد البناء أو الطلاق أو الموت من غير نظر إلى شبه (في الجنس) بعد حلفهما ونكولهما كحلفهما وينقض للخالف على الناكل ومحل دفع صداق المثل (ما لم يكن أزيد مما ادعت) هي أو ورثتها فلا تزد على ما ادعت لرضاها به (أو) ما لم يكن (أنقص مما ادعى) فيؤخذ لها منه مادعاه لرضاها به (و) إذا كان القول قوله يمينه في القدر والصفة ودفع صداق المثل في الجنس بعد بناء أو موت أو نصفه بعد طلاق (ثبت النكاح) بينهما بثبوتنا حسيا أو حكما كما في الموت والطلاق أي ثبت بينهما أحكامه من إرث وغيره (ولو) ادعت امرأة على رجل واحد أن لها عليه ألفين بسبب عقدين وأكذبها الرجل ف (أقامت بينة على صداقين في عقدين) وقعا بزمنين (لزما) أي لزم كل من الصداقين الزوج (وقدر طلاق) أي قدر الشرع وقوع طلاق (بينهما) أي بين العقدين ويلزم الزوج أن يدفع لها الصداق الثاني كله لأنها الآن في عصمته وأما الصداق الأول فيلزمه أيضا بناء على أن هذا الطلاق يقدر بعد البناء كما أشار له بقوله وكلفت بيان أنه (أي الطلاق) بعد البناء ليستقر ملكها على النصف الآخر بناء على أنها تملك بالعقد النصف وأما على أنها تملك الجميع فعلى الزوج البينة أنه طلق قبل البناء هكذا قال التتائي ورده الشيخ أحمد الزرقاني بأنها تكلف البينة ولو على القول بأنها تملك الجميع لأن الطلاق الذي قدره الشرع بشرطه والذمة لا تلزم إلا بالتحقق والمحقق بتقديره قبل البناء النصف والنصف الآخر مشكوك فيه فنكف هي أنه بعد البناء وكذا على القول بأنها لا تملك شيئا لأن الطلاق يوجب النصف فهو محقق فنكف بيان أنه بعد البناء ليم لها الصداقان (وإن كان) تنازع الزوجين (في قبض ماحل) من الصداق فادعى الزوج أنها قبضته وأنكرته (فتقبل البناء قولها) أنها لم تقبضه (وبعده

قوله يمين فيهما وإن كان في متاع البيت فللمرأة المعتاد للبناء فقط يمين وإلا يكن معتادا لها فله يمين والوليمة مندوبة بعد البناء تجب إجابة من عين وإن صامها إلا مانع ويجوز الغر بال كبير والمزهر

قوله (أنها قبضته) يمين فيهما (أى فيما قبل البناء وبعده) وإن كان (تنازعهما) فى متاع البيت (الكائن فيه) فللمرأة المعتاد للنساء فقط (كالحلى) يمين) إن لم يكن فى حوز الرجل الاخص ولم تكن فقيرة فان كان فى حوزة الاخص أو كانت فقيرة وادعت ما يزيد على صداقها وعرفت بالفقر فلا يقبل قولها فى أزيد من قدره قاله الخطاب وينبغى جريان مثله فى الرجل فلا تقبل فيما لا يشبه أنه يملكه لفقره مما هو للرجل عند التنازع (وإلا يكن معتادا لها) بل للرجل أو لهما ولو لما يحرم على الرجل كخاتم ذهب حيث عرف باستعماله قاله ابن عرفة (فله) أى فالقول للرجل (يمين) إلا أن يكون فى حوزها الخاص أيضا (والوليمة) طعام العرس خاصة ولا تقع على غيره إلا بقيد مشتقة من الولم وهو الاجتماع لا اجتماع الزوجين أو الناس فيها ومنه أولم الغلام إذا اجتمع عقله وخلقه والمذهب أنها (مندوبة) سفرا وحضرا فلا يقضى بها وقيل واجبة يقضى بها ويندب كونها (بعد البناء) ففعلها فى غيره فعل لها فى غير وقتها المستحب فبعد ظرف لمقدراى وكونها بعد البناء (تجب إجابة من عين) لخبر الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام قال شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من يأتيها ويدعى إليها من أبائها ومن أم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله والتعيين بأن يقول صاحب العرس تأتى عندنا وقت كذا أو قال لشخص ادعى فلانا بعينه أو قال ادع أهل محلة كذا وهم محصورون لأنهم معينون حكما لا غير محصورين كادع من لقيت أو العلماء أو المدرسين وهم غير محصورين (وإن) كان المدعو (صائما) إلا أن يعين للداعى وقت الدعوة أنه صائم بالعمل وكان الاجتماع والانصراف قبل الغروب فلا تجب الإجابة حينئذ (إلا مانع) كحضور من يتأذى به المدعو أو منكرا كفرش حرير يجلس هو أو رجال غيره عليه مع رؤيته ولو من فوق حائل كسانيد الحرير أو حضور صور مجسدة كحيوان عاقل أو غيره كامل الأعضاء الظاهرة ولها ظل يدوم لحرمها اجماعا وكذا إن لم يدم خلافا لا يصح كما فى توضيح صاحب المختصر كتصوير غزال من قشر بطيخ حال طراوته فان له ظل مادام طريا يقف به فان جف سقط مع بقاء صورته لما ثبت أن المصورين يذبون يوم القيامة ويقال لهم أحيوا ما كنتم تصورون وما لا ظل له إن كان غير ممتن كفعله بحائط أو ورق فمكروه وإن كان ممتنا كفعله ببسط أو حصر لخلاف الأولى وأما تصوير صورة شجرة أو جماد كصورة جامع أو مأذنة فجائز ولو كان له ظل يدوم ويستثنى من المحرم تصوير لعبة على هيئة بنت صغيرة لتلاعب بها البنات الصغار فانه جائز ويجوز بيعهن وشراؤهن لتدريب البنات على تربية الأولاد ويجوز نصب الأرجوحة واللعب عليها للرجال والنساء وحكى القرافي عن بعض العلماء أنها تنفع لوجع الظهر (ويجوز الغر بال) بكسر الغين أى الطار المغشى بجلد من جهة واحدة فى النكاح ولو بصراصير وهو والدف مترادفان ولا فرق بين الرجال والنساء وكذا يجوز (الكبير) بفتح الكاف والباء الموحدة فى ونية النكاح وهو الطبل الكبير المدور المجلد من وجهين (و) كذا يجوز (المزهر) بكسر الميم كبير كما فى القاموس فى النكاح وهو المربع المغشى من جهتين وقيل يكره

والزمانة والبوق في النكاح

(باب)

الخلع جائز وهو طلاق بائنة بلفظ الخلع أو على عوض من الزوجة أو غيرها إن تأهل وإلا

الكبر والمزهر وقيل يجوز الكبير ويكره المزهر فهي أقول ثلاثة فيهما (و) قال ابن كنانة تجوز (الزمانة والبوق) أي النفي وقوله (في النكاح) متعلق بجوز فهو راجع للجميع لا في غيره فلا يجوز . ولما أنهى الكلام على النكاح وما يتعلق به شرع في الكلام على الطلاق وأقسامه وأركانه وما يتعلق به من تخيير وتمليك ورجعة وبدأ بالكلام على الخلع فقال

« باب »

في الكلام على الخلع وما يتعلق به ومعناه لغة الزوال واليئونة يقال خلع الرجل ثوبه وخلع امرأته وخالعهما إذا افتدت منه فطلقها وأبانتها من نفسه وسمى ذلك الفراق خلعاً لأن الله تعالى جعل النساء لباساً للرجال والرجال لباساً للنساء فإذا افتدت منه بمال تعطيه له ليبنتها منه فاجابها إلى ذلك فقد بانت منه وخلع كل منهما لباس صاحبه والطلاق لغة إزالة القيد كيف كان ثم استعمل في إرسال العصمة لأن الزوجة تزول عن الزوج فكأنه أطلقها من وثاق ولذا تقول الناس هي في حبالك إذا كانت تحتك وعرف المؤلف الخلع مقدماً ذكر حكمه بقوله (الخلع جائز) أي جوازاً مستوي الطرفين أي ليس بمكروه خلافاً لابن القصار ولم يتعرض لتعريف الطلاق الصادق بالخلع وغيره وعرفه ابن عرفة بقوله صفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزواجه موجباً تكررها مرتين للحرو مرة لذي رق حرمتها عليه قبل زوج فقوله موجباً بالنصب على الحال إما من ضمير ترفع أو من المبتدأ وفي بعض النسخ بالرفع صفة للصفة جرت على غير من هي له وإعلم أن الأصل في الطلاق الجواز ومنه إذا كانت الزوجة غير مؤدية حقه عند اللخمي وقال ابن بشير يندب في هذه الحالة إذا كانت غير صينة ولم يتعلق بها نفسه ويكره إن كان كل منهما مؤدياً حق صاحبه ويجب إن فسد ما بينهما ولا يكاد يسلم دينه معها ويحرم إن خيف من وقوعه ارتكاب كبيرة وأول من طلق إسماعيل (وهو) بتنوع إلى نوعين إما (طلقة) واحدة (بائنة) لارجعية يوقعها (بلفظ الخلع) كخلمتك أو أنت مختلعة (أو) طلقة يوقعها (على عوض من الزوجة أو غيرها) أجنبي سواء كان عند الحاكم أم لا (إن تأهل) دافع العوض من زوجة أو أجنبي لا التزام العوض أي كان أهلاً للتبرع أي غير محجور عليه قال ابن عرفة بأذى الخلع من صح معروفه لأن عوضه غير مال انتهى وهو العصمة (وإلا) يكن متأهلاً بأن كان محجوراً عليه كصغيرة وسفينة مهيمة أو ذات أب أو وصي أو مقدم قاض بغير إذنه فلا يجوز فإن أذن لها جاز وصح ورقية ولو بشأبة فلا يجوز بغير إذن السيد وله رده فيمن ينزع مالها لا في مدبرة وأم ولد ومعتقة لأجل في مرضه وقرب الأجل فلا رد له بل يوقف ما خالص به فإن مات صح في أم الولد وكذا المدبرة إن خرجت حرة وإن صح فله رده وصح خلع المعتقة لأجل مع قربه وخلع المكاتبه يسير بأذنه وإلا وقف فإن أدت صح

رد المال بانته كما إذا شهدت بينة ولو بالسمع وكبيعتها أو تزويجها ، ينفذ خلع المريض وتروته فقط
إلا أن يصح وتكفي المعاطاة

وإن عجزت فله رده فإن خالت بكثير رد مطلقا لتأديته لعجزها ولما ذون لها في تجارة خلع
بأذنه وإلا فله رده وحيث وقع الخلع من محجور عليه وقتلنا بعدم الجواز (رد المال) أى حكم الشرع
برده لصاحبه لكونه شبيها بالبرع (وبانت) الروجة من الزوج ولو قال بعد أن أوقع الخلع إن لم يتم لى
ما خالعت به لم يلزمنى خلع فلا ينفعه ذلك على المذهب لأنه رافع بعد وقوع الخلع خلافا للبرزلى وأما إن
وقع ابتداء مطلقا بأن قال لمحجور عليها إن صحت براءتك وأنت طالق أو إن صح ما خالعتنى به فأنت
طالق فتأت أبرأتك أو دفعت له عوضا فلا يقع عليه طلاق حيث لم يجز وليس لها ذلك لأن هذا معلق على
شرط لم يوجد ولم يفعل أحد وقوعه مع عدم وقوع شرطه فليست هذه داخلة في قوله رد المال وبانت
لعدم التعلق في صورة المهر (كما إذا) طلق زوجته على عوض أخذ منها ثم (شهدت) لها (بينة) عدلان
فأكثر بالقطع بل (ولو بالسمع) ولو ممن لا تقبل شهادته كالخدم ونحوهم ومثل العدلان العدل أو المرأتان
مع يمينها (على الضرر) الذى لها التطليق به فإن الزوج يرد العوض ويقع الطلاق باثنا فليس من الضرر تأديتها
على ترك الصلاة والغسل من الجنابة فإن شاء أمسكها وأدبها لعدم التطليق به وإن شاء خالها ويحل له
مأخذ منها فى ذلك ولا يحل له مضاررتها إذا علم منها زنا حتى تفتدى منه رواه ابن القاسم عن مالك
ولا يحل له مأخذ منها إلا أن تشتمه أو تحالف أمره (وكبيعتها) أى مع الزوج زوجته لمسغبة أو غيرها
(أو تزويجها) للغير فيقع عليه طلاق باثنة فيها على المذهب خلافا للخمى ويرد العوض لصاحبه وكذا إذا
يبت أو زوجت بخضرة الزوج وسكت وسواء كان فى جميع ذلك هازلا أو جادا وينكح نكالا شديدا
ولا يتزوجها ولا غيرها حتى تعرف نوته وسلاحه مخوفة يبعها أو تزويجها ثانية لا أن لم يسكت بل أنكر
عقب عقد غيره النكاح أو البيع فلا تطلق (وينفذ خلع) الزوج (المريض) مرضا مخوفا وكذا مرضها مع
مرضه ومن فى حكمه كحاضر صف القتال ومحبوس القتل أو قطع خيف منه الموت وعبر بيفذ دون يجوز
لأن الأقدام عليه غير جائز لأن فيه إخراج وإرث (و) حيث قلنا بنسبته فإنها (ترته) أن مات من ذلك
المرض (فقط) أى دونه فإذا ماتت فى مرضه فلا يرثها ولو كانت مريضة أيضا تغلبا لمرضه وكذا إذا
علق طلاقها على دخولها دارا مثلا فى الصحة أو المرض فدخلتها فى مرض موتها فإنها ترته دونه أيضا
وكذا إذا طلقها فى مرضه وانقضت عدتها وتزوجت غيره ثم مات من مرضه فإنها ترته ولو تزوجت
أزواجا وطلقها كل فى مرضه المخوف وماتوا منه فإنها ترثهم ولو كانت فى عصمة زوج حتى ولا ينقطع
إرثها ممن طلقها فى مرضه المخوف رجعيًا أو بائنًا (إلا أن يصح) المطلق واحدا أو متعددا صحة بينة
عند أهل المعرفة ولو كانت هى المريضة فقط مرضا مخوفا وخالعت زوجها فى المرض فينفذ ولا توارث من
الجانبين ولو قبل انتضاء العدة لبينة الطلاق لكن وقع خلاف بين مالك وابن القاسم فى رد ما خالعت به
كله أو الزائد على قدر ميراثه أن لو ورثها فذهب مالك إلى الأول وذهب ابن القاسم إلى الثاني إلا أن تصح
فلا رد عنده بخلاف الأول فيقول برد ما خالعت به ولو صحت بعد الرد فلا شيء له (وتكفي المعاطاة)

إن جرى بها عرف وطلاق السنة واحدة في طهر لم يمس فيه بلا عدة ولا فبدعى ويكره
في غير الحيض ولا يجبر على الرجعة ويحرم فيه ويقع

في الخلع بأن تعطيه شيئا يفهم منه أنه في نظير العصمة وبفعل فملا يدل على قبول ذلك كما إذا خلعت سوارها
من يدها ودفعته له أو دفعت له دراهم ويقبل منها ذلك وتخرج من الدار ولم يمنعها فانه يقع الطلاق وإن
لم يحصل لفظ (إن جرى بها) أي بالمعاطاة (عرف) عندئذ أي جرى العرف بأنه إذا حصل ما ذكر يكون
طلاقا وكثر كما مالا بذمته وتقصد به المبالاة كبعض البدو كما في المواقي وغيره ولا يقال يأتي أن من
أركان الطلاق اللفظ فاللفظ لا يقع به طلاق ولو نواه به لأننا نقول الفعل الذي لا يقع به ولو قصد به هو
المجرد عن العرف لا الذي معه العرف النعلى مع دفع العوض فانه بمنزلة اللفظ فهو كالمستثنى مما يأتي ومقيد له
أي محله حيث لم يكن عرفهم المعاطاة وإلا كمت ومسألة الحفر والدفن وهو أن تحفر حفرة ويدفنها وعرفهم
دلالة ذلك على الفراق لا يكون الطلاق فيها باثنا إلا مع دفن دراهم حين الحفر ويقبلها منها ويدفن
الحفرة وإلا كان رجعيًا لعدم العوض ولما فرغ من الكلام على الخلع شرع يتكلم على طلاق السنة
فقال (وطلاق السنة) أي الذي أذنت فيه السنة أو الذي أخذت قيوده من السنة راجحا كان أو مساويا
أو خلاف الأولى وليس المراد أن الطلاق سنة بل المراد المقابل للبدعى ومن البدعى ما هو حرام ومنه
ما هو مكروه كما يأتي . والطلاق الذي أذنت فيه السنة ما استوفى القيود التي أشار إليها بقوله (واحدة)
لا أكثر منها في دفعة فبدعى مكروه ولا أقل منها أيضا كنصف طلقة فمكروه واحتراز بقوله أو وقعها
(في) حال (طهر) المرأة مما إذا أوقعها في حيض أو نفاس فيحرم كما يأتي وبقوله (لم يمس) المرأة (فيه)
أي في ذلك الطهر مما إذا مسها فيه فانه مكروه لأنها لا تدري هل تعتد بالأنفراء أو بوضع الحمل فقد ألبس عليها
عدتها أو تخوف الندم إن ظهر بها حمل ولعدم تيقنه انفي الحمل إن أنت بولد وأراد نفيه لأنها ليست مستبرأة
فاذا لم يمسها صار على يقين من نفيه وبقوله (بلا) إرداف في (عدة) مما إذا طلقها طلقة رجعية ثم أردف
عليها في العدة شيئا فمكروه وتبي قيد وهو أن يوقعه على كل المرأة بدليل قوله ويؤدب المجزىء ومطلق
جزء وشمل محتزات القيود كلها قوله (وإلا) بأن اختلف بعض القيود (فبدعى) ولا يقال وإلا بأن
اختلف جميع القيود فبدعى لأنه لا يمكن فقد جميع القيود في صورة لأن البدعى يكون في الحيض والطهر
الذي مس فيه ومحال اجتماع الحيض والطهر في آن واحد (ويكره) البدعى الواقع (في غير الحيض)
(و) غير النفاس إذا وقع (لا يجبر على الرجعة) إذ لم يرد الجبر على الرجعة إلا في حق من طلق في الحيض فيقتصر
فيه على محل الورود (ويحرم) الطلاق (فيه) أي في الحيض ومثله النفاس (و) مع كونه حراما إذا طلق
الزوج فيه فانه (يقع) عليه واختلف هل منعه في الحيض لتطويل العدة لأنها لا تحسب بأيام الحيض الذي
طلق فيه بل أول عدتها الطهر الذي بعده ودليل هذا القول ما وقع في المدونة من جواز طلاق الحامل
وغير المدخول بها في الحيض لعدم التطويل على الأولى لأن عدتها بالوضع ولا عدة على الثانية
أو لكونه أمرا تعبديا لا اطلاع لنا عليه ودليله منع الخلع من المرأة في الحيض مع أنها المريدة للطلاق ومنع

ويجبر عليها لآخر العدة فان أبى هدد ثم سجن ثم ضرب بمجلس والارتماع الحاكم ويجوز الوطء به والتوارث والأحب أن يمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر وتصدق في الحيض وأركانها أهل وهو المسلم المكلف

الطلاق فيه ولو رضيت فلو كان لتطويل العدة لجاز في صورتين لأن الحق لها في تطويل العدة (و) حيث قلنا بوقوع الطلاق في الحيض فان الزوج (يجبر عليها) أي الرجعة حيث كان رجعيًا (لآخر العدة) أي مدة كونها لم تراحضة التي يحصل بها انقضاء العدة فان رأتها فلا رجعة لينوتها بمجرد الخروج من العدة (فان أبى) المطلق في الحيض من الارتجاع (هدد) أي خوف بالسجن (ثم) إن أبى بعد التهديد به (سجن) بالفعل (ثم) إن أبى هدد بالضرب فان أبى (ضرب) ويكون ذلك كله قريبًا (بمجلس) واحد لأنه في معصية (وإلا) بأن لم يرتجع بعد ما ذكر (ارتجع الحاكم) بأن يقول ارتجعت لك زوجتك (ويجوز) للزوج (الوطء) لزوجه المرتجة من الحاكم (به) أي بارتجاع الحاكم ولو من غير نية الزوج لأن نية الحاكم قائمة مقام نيته (والتوارث) بينه وبين الزوجة المذكورة فكل من مات منهما بعد ارتجاع الحاكم يرثه الآخر (والأحب) لمن ارتجع المطلقة في الحيض أو أجبر عليها ثم أراد طلاقها (أن يمسكها) بلا طلاق (حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر) ثم إن شاء طلقها قبل أن يمسه وإنما أمر أن لا يطلقها في الطهر الذي يلي الحيض المطلق فيه لأنه جعل للاصلاح وهو لا يكون إلا بالوطء وبالوطء يكره له الطلاق فيمسكها حتى تحيض أخرى ثم تطهر (وتصدق) المرأة أنه طلقها (في الحيض) حيث ترافعا للحاكم في حال الحيض والظاهر يمين فلو ترافعا وهي طاهر فقول الزوج وانظر هل يمين أم لا ولما فرغ من الكلام على أقسام الطلاق من سني وبدعي ومصحوب بعوض وغير مصحوب به شرع يتكلم على أركان الطلاق الأعم فقال (وأركانها) أربعة أحدها (أهل) أي موقع الطلاق زوجا أو وليه ولا يقال المصولي إذا طلق زوجة غيره يقع الطلاق مع أنه ليس بزوج ولا وليه لأننا نقول لا يقع إلا إذا أجازته الزوج فصار الموقع له في الحقيقة إنما هو الزوج بدليل أن العدة من يوم الإجازة لا من يوم الإيقاع فلو كانت حاملا فوضعت قبل الإجازة استأنفت العدة وليس المراد بالأهل المتأهل بدليل ذكره شرطه بقوله (وهو المسلم) لا الكافر فلا يصح طلاقه لكافرة إلا أن يتحاكما إليها فهل نحكم بينهم أولا خلاف ولا لمسلمة أسلمت ثم أسلم في عدتها ولو أوقع عليها الثلاث بعد إسلامها فإذا أسلم قبل انقضاء العدة كان أحق بها كما لو لم يطلق (المكلف) فلا يصح من مجنون ولو غير مطبق وطلق حال جنونه ولا من صبي ولو مرأها ووقعه عليه إذا ارتد إنما هو لحكم الشرع لا أنه هو الموقع له وشمل المكلف السكران سكرًا حراما بأن استعمل عمدا ما يغيب عقله سواء كان مما يسكر جنسه أم لا كلبن حامض ولذا قلنا سكرًا حراما ولم نقل بحرام فيلزمه طلاقه مبرأ لا على المشهور ومثله عتقه وسائر جنائياته والحدود بخلاف عقوده وأقراراته فلا تلزمه لأننا لو لم نلزمه الطلاق وما معه لا ادعى الناس عند وقوع ما ذكر منهم أنهم سكارى ولو أقر زمانه العقود والأقرارات لتسارع الناس إلى ما في يده وادعوا شراؤه أو الأقرار به وأما السكران سكرًا حلالا بأن استعمل ما اعتقد أنه لا يغيب عقله

وقصد ومحل وهو العصمة المملوكة قبله وإن تعليقا ولفظ وهو إما صريح كطلقت

ولو خمرًا يعتقد ماء فكالمجنون فإذا وجد الإسلام والتكليف وطلق زوجته ولو كافرة لزمه . وأما وكيله والفضولي عنه فلا يشترط فيهما إسلام ولا ذكورة ولا تكليف فيما يظهر لأن الموقع حقيقة الزوج الموكل والخير (و) ثاني أركان الطلاق (قصد) أى قصد النطق باللفظ الدال عليه في الصريح والكنابة الظاهرة وإن لم يقصد مدلوله وهو حل العصمة لأن المأزول يلزمه طلاقه لخبر الترمذى « ثلاث هزل من جد . النكاح والطلاق والرجعة » وفي رواية أخرى العتق أى بدل الرجعة والمأزول هو الذى يتلفظ به غير قاصد حل العصمة وقصد حل العصمة في الكناية الخفية واحتراز بالقصد عن سبق اللسان بأن قصد التلفظ بغير الطلاق فتلفظ به فقال أنت طالق فلا شيء عليه ويقبل قوله في الفتوى إلا أن ثبت سبقه فيمنعه في القضاء أيضا كما في الخطاب عن ابن عرفة ولو تنازعت معه في سبق لسانه وعدمه فإن قامت قرينة صدقه أو كذبه حمل عليها وإلا فقولہ يمينه كذا يظهر وكذا إذا لقن لفظ الطلاق لافهم لمعناه عربا كان أو أعجميا فلا شيء عليه وكذا إذا هذى لمرض فقال أنت طالق ثم أفاق فأنكر فلا شيء عليه لا في الفتوى ولا في القضاء أما لو قال وقع مني شيء ولم أعقله فانه يلزمه اقيام القرينة على كذبه وكذا من أكره على الطلاق بان خوف به ولم من قتل أو ضرب أو سجن أو قيد ولو قل كل أو صمغ في القفا لذى مروءة عند ملا من الناس أى جمع أو قتل ولده أو أخذ ماله وهل إن كثر أو ولو قل بالنسبة له تردد وإن لم يحصل ما ذكره العمل فلا يلزمه طلاق لخبر « لا طلاق في اغلاق » أى اكراه ولو كان يعرف التورية وتركها على المشهور خلافا للمختصر (و) ثالثها (مح) وهو العصمة المملوكة للزوج (قبلا) أى الطلاق تحيقا بأن عقد على امرأة أو تقديرا وهو معنى قوله (وان تعليقا) كما إذا قال لأجنبية عند خطبتها هى طالق لدلالة البساط على أنها بعد نكاحها أو ان دخلت الدار فهى طالق ونوى بعد نكاحها أيضا وأولى ان تزوجتها فهى طالق فيلزمه الطلاق بعد نكاحها في الصور الثلاث عقب النكاح في الأولى والثالثة وعقب دخول الدار في الثانية ويلزمه نصف المهر لكن في الثانية ان دخلت الدار قبل بنائه وبعد عقده وأما بعد البناء فعليه المسمى وكذا ان يلزمه الطلاق فيمن يزوجه إذا أتى كثيرا بذكر جنس أو ولد أو زمان يبلغه عمرهما معا عادة ككل امرأة أتزوجها من الجنس الفلانى كالرومى أو الإلا من البلد الفلانية وهى كبيرة كمصر أو إلى زمن كذا لسنة إلا إذا خشي العنت في المؤجل وهو إلى سنة مثلا فلا يلزمه كما إذا عم النساء أو أبقي قليلا أو كان لا أجل لا يبلغه عمر أحدهما عادة وأولى عمرهما معا ككل امرأة أتزوجها إلا من القرية الفلانية وهى صغيرة لا يتخير منها أو إلى تسعين سنة فهى طالق فلا يلزمه للخرج والمشقة وينبغى أن يعبر في هذا بتسعين عاما بتقديم المثناة الفوقية على السين كما في التثاني (و) رابعها (لفظ) فلا يقع بغيره من الأفعال ولو نواه كضرب إلا لعرف كما تقدم في الخلع (وهو) ينقسم إلى ثلاثة أقسام أشار للقسم الأول منها بقوله (إما صريح) وهو ما فيه الطاء واللام والقاف (كطلقت) أو أنا طالق منك أو أنت طالق أو مطلقة بفتح الطاء واللام المشددة أو الطلاق لى لازم

وتلزم واحدة حتى ينوى أكثر أو كناية ظاهرة كبتة وحبك على غاربك وتلزم الثلاث وكبرية أو خلية أو حرام أو بائنة وتلزم الثلاث في المدخول بها وينوى في غيرها ويدين في نفى الطلاق في الظاهرة

لا منطقة فلا يلزم بها طلاق لأن العرف نقل أنت طالق من الخبر إلى الإشاء ولم ينقل أنت منطقة ومثلها مطلوقة ومطلقة سكون الطاء وفتح اللام مخففة حيث لم ينو بذلك الطلاق (وتلزم واحدة) في لفظ من الألفاظ الخمسة المتقدمة وهل يخلف أنه لم ينو أكثر أولا قولان (حتى ينوى أكثر) فإن نوى أكثر لزمه ما نواه وأما لو قال لها أنت الطلاق فهل يخلف ولا يلزمه إلا ما نواه أو تلزمه الثلاث ولا ينوى قولان المتين والصبغ ويصدق في نفى الطلاق في الصريح أن دل البساط كما إذا كانت موثقة بقيد أو كفاف وقالت أطلقني فقال لها أنت طالق وادعى أنه أراد من الوثائق فيصدق بلا خلاف إن سأله ولو في القضاء يمين في المرتضى وإن لم تسأله فنفى تصديقه يمين وعدم تصديقه تأويلان ومحلهما في القضاء وأما في الفيا فيصدق قولاً واحداً وغير الموثقة يقع ولا يصدق فإن قيل كان الظاهر لزوم الطلاق ولو سأله لأنها ليست كما قال فالجواب أنه يمكن أن يكون الأخبار باعتبار المآل أي ستطلقني وأشار للقسم الثاني عاطفاً له على صريح بقوله (أو كناية ظاهرة) وهي ما يحتمل غيره بحيث لا ينصرف عنه إلا بنية صرفه لأنها استعمال اللفظ في لازم معناه (كبتة) أي كقوله لها أنت بكة لأن البت هو القطع وكان الزوج قطع العصمة التي بينه وبين زوجته ولم يبق بيده منها شيء (و) مثل بكة إذا قال لها (حبك على غاربك) وهو في الأصل كتف الدابة أو ما انحدر من أسفل سنام البعير فالجواب كناية عن العصمة التي بيد الزوج وكونه على كتفها كناية عن ملكها لها بالطلاق (وتلزم) الزوج (الثلاث) في أحد هذين النقطتين (مطلقاً) دخل بالزوجة أم لا ولا ينوى فيهما (و) من الكناية الظاهرة أيضاً (كبرية) أي قال لها أنت برة (أو) أنت (خلية أو) أنت (حرام) قال على أم لا وأما حرام على أو على حرام لا أفعل كذا وفعله فلا شيء عليه إلا أن ينوى طلاقاً وأما إن قال على الحرام بالتعريف وحدث فيلزمه ثلاث في المدخول بها وينوى في غيرها والفرق بينه وبين المنكر استعمال العرف له في حل العصمة بخلاف المنكر حيث لم يقل أنت فانه إخبار بأن عليه شيئاً محرماً من لباس ونحوه إلا أن يقول أنت أو يقصد به الزوجة فيكون من الكناية الخفية فمن قاس على الحرام على قوله على حرام فقد أخطأ في العيب (أو) أنت (بائنة) قال مني أم لا (وتلزم) الزوج (الثلاث) إذا أتى صيغة من هذه الصيغ الأربع (في) الزوجة (المدخول بها) (و) غير المدخول بها لكنه (ينوى في غيرها) أي غير المدخول بها فقط ويخلف عند إرادة العقد عليها أنه لم يرد إلا واحدة أو اثنتين فإن نكل لزمه الثلاث فإن لم يرد العقد عليها فلا يخلف لعدم إيترونها (و) إذا قال أردت بالكناية الظاهرة غير الطلاق فانه (يدين) أي يوكل إلى دينه ويقبل قوله (في نفى الطلاق في) الكناية (الظاهرة) حيث دلت قرينة على نفى الطلاق كأن يقدم كلام بغير الطلاق يكون هذا جوابه بأن يقول أردت ببرة من المرقعة مثلاً أو بخاية من الخمر وببائنة منفصلة مني إذا كان بينهما فرجة وأشار للقسم الثالث عاطفاً له أيضاً على صريح

أو كناية خفية ويلزم فيها الطلاق إن نواه وبالإشارة المفهمة وبمجرد إرساله مع الرسول
وبالكناية عازما أولا إن وصل وإن كرر

بقوله (أو كناية خفية) كاذبي أو انصرفي أو اخرجي (و يلزم) الزوج (فيها الطلاق إن نواه) فإن نوى
غيره أو لانية له فلا شيء عليه بخلاف الطاهرة فيلزم فيها الطلاق حيث لا نية لكن قال التتائي وللقرافي
في قواعده أي فروقه مامعناه أن نحو هذه الألفاظ من برة وخلية وحباك على غاربك إنما كان لعرف
سابق وأما الآن فلا يحل للمفتي أن يقتضي بها إلا لمن يعرفها أي وإلا كانت من الكناية الخفية انتهى وفي
الأجهورى مسائل حسنة منها من سئل في شيء فقال حلفت بالطلاق أن لا أفعله ولم يكن قد حلف فقال
مالك في كتاب نكاح لا شيء عليه في الفتوى ومنها من قال الطلاق يلزمه من ذراعه فلا شيء عليه حيث لم
يقصد الزوجة ومنها إذا قال أزوجه كنت طلقته ولم يكن قد فعل قال أبو الزناد لا شيء عليه في الفتوى
وقال مالك يلزمه كمن قال أنت طالق وقال انه لم يرد طلاقا وهذا هو الراجح ومنها من كتب لاني
زوجته أنه طلقها ليحضر لا شتيقها له لا تطلق عليه في الفتوى إن أشهد أنه لم يرد طلاقا أو أقرت الزوجة
معه بذلك ولا ينافي ما تقدم من أن قوله وقصد معناه قصد اللفظ به وإن لم يقصد حل العصمة لانيه أم
يحصل لفظ هنا بل كتابة من غير عزم ولا يرد على وصول الكتاب قوله الآتي وبالكتابة عازما أولا
إن وصل لأن معناه إن وصل للمحلوف بطلاقها وهنا وصل لانيها من غير تردد في الطلاق بل مع جزمه
بعده (و) يلزم الطلاق (بالإشارة المفهمة) أي التي شأنها الافهام بأن احتف بها من القرائن ما يقطع من عاينها
بدلائلها على الطلاق وإن لم تتمم المرأة منها ولو كانت من قادر على المعتمد وهي كصريحه فلا تفقر
لانية فقير المفهمة لا يلزم بها ولو قصد لانيها كالتفعل وينبغي الا تقوم اعتادوا ذلك (و) يلزم الطلاق أيضا
(بمجرد إرساله مع الرسول) أي قوله له أخبرها بأنني طلقته ونحوه فيقع الطلاق حين قوله
ذات بلغها الرسول أم لا وقوله وبمجرد الخ أي بإرساله المجرد (و) يلزم أيضا (بالكتابة) لها أولوليها
(عازما) أي نأويا الطلاق حين كتب أني طلقته فيقع بمجرد فراغه من الكتابة وينزل
مترنة مواجهتها بالطلاق سواء قال إذا جاءك كتابي أنت طالق أو كتب فيه لفظ أنت طالق وكذا
إن كتبه مستشيرا أي قاصدا مشاوره غيره وأخرجه عازما والمراد بالعزم النية فيشمل الهم لا العزم فقط
المقابل للهم (أو) كتبه (لا) عازما بل مستشيرا وأخرجه كذا أي طواه بعد الفراغ من الكتابة
قاصدا الاستشارة فيجئث (إن وصل) لها ولو بغير اختياره لا إن لم يصل وحملنا قوله أولا على ما إذا
كتبه مستشيرا وأخرجه كذلك لئلا يدخل تحته ما إذا لم تكن له نية حين كتبه لوقوعه بمجرد كتبه
عند ابن رشد لحمله عنده على العزم وقال اللخمي لا يقع لحمله عنده على عدم العزم وهو ظاهر المختصر
دون ما لابن رشد وحاصله أنه إما أن يكتبه عازما أو مستشيرا أو لانية له وفي كل من هذه الثلاثة
أخرجه كذلك أولا وفي كل من هذه النسخة إما أن يصل أولا فلما توقف على الوصول كتبه مستشيرا
أو أخرجه كذلك وفيما عداها الحث بالكتابة على ما لابن رشد فيمن لانية (وإن كرر) الزوج

الطلاق بعطف فتلاث إن دخل وبلا عطف ثلاث في المدخول بها كغيرها إن نسقه إلا لنية تأكيده فيهما ويؤدب المجزئ ومطلق جزء ويلزمه ويصبح الاستثناء إن اتصل ولم يساو

(الطلاق بعطف) بواو أو فاء أو تم أعاد المبتدأ مع العطف في كل ما ذكر أم لا (فتلاث إن دخل) بها فإن لم يدخل فتلاث أيضا إن نسقه على المذهب كمن اتبع الخلع طلاقا كما قال ابن عرفة وإلا فلا في المفهوم تفصيل فيرجع قوله الآتي : إن نسقه : لمفهوم ما هنا أيضا . لا يقال اشتراط النسق في غير المدخول بها يقتضي أنه لا يلزم فيها غير واحدة عند العطف يتم لدلائلها على التراخي لأننا نقول دلالتها على التراخي في الإخبار والكلام هنا في الانشاء (و) إن كرهه أي ذكره ثلاث مرات (بلا عطف) لزمه (ثلاث في المدخول بها) ومرتين إن ذكره مرتين (كغيرها إن نسقه) أي ذكر اللفظ الآخر عقب الأول بلا فصل ولو حكما كفضله بسعال ونحوه (إلا لنية تأكيد فيهما) أي في المدخول بها وغيرها مع عدم العطف كما هو مدلول كلامه إذ معه لا تنفعه نية التأكيد عند بن القاسم لمناقضتها للعطف خلافا لمحمد ويحلف أنه نوى التأكيد في القضاء دون الفتوى ومحل قبول نية التأكيد إن لم يعلقه أصلا أو علقه بمتحد كانت طالق إن كملت زيدا أو كرهه مرتين ثم كلفه فتلاث إلا لنية تأكيد فان علقه بتعدد كانت طالق إن كملت زيدا أنت طالق إن دخلت الدار أنت طالق إن أكلت الرغيف وفعل الجميع فتلاث ولا قبل نية التأكيد لتعدد المحلوف عليه (ويؤدب المجزئ) للطلاق كطالق ربع طلقة وهو يقتضي تحريمه لايهامه على الناس أن الطلاق يتجزأ وكذا يؤدب معلقه على القول بمنزله لا على كراهته ففي الشامل وهل تعاقبه مكروه أو ممنوع ويؤدب فاعله خلاف انتهى (و) يؤدب أيضا (مطلق جزء) من الزوجة كيدك أو رجلك طالق (و) إذا طلق كل من المجزئ، ومطلق جزء فله (يلزمه) الطلاق الذي أوقع بعضه أو أوقعه على بعض المرأة وبتمكمل عليه (ويصح الاستثناء) لعدد من الطلاق بالا وغيرها من الأدوات بشرطين الأول (إن اتصل) المستثنى بالمستثنى منه حقيقة أو حكما كما إذا انفصل بكسعال فلوا انفصل اختيارا لم يصح (و) الشرط الثاني (لم يساو) المستثنى المستثنى منه فإن ساواه بالذات أو التكميل كانت طالق ثلاثا إلا ثلاثا أو الاثنتين وربعا فلا يصح وأولى لو استغرق بأن زاد المستثنى على المستثنى منه بالذات أو بالتكميل أيضا كانت طالق ثلاثا إلا أربعاً أو إلا ثلاثا وربعا مثال ما اتصل ولم يساو أنت طالق ثلاثا إلا اثنتين فيلزمه واحدة أو طالق ثلاثا إلا واحدة أو ثلاثا إلا ثلاثا إلا واحدة أو ثلاثا إلا اثنتين إلا واحدة فيلزمه في الصور الثلاث اثنتان لا إلغاء الاستثناء الأول في الصورة الثانية ولا استثناء واحدة من الاثنتين المخرجتين على الواحدة الباقية بعد استثنائهما وإن قال أنت طالق واحدة واثنتين الاثنتين فإن قصد إخراج الاثنتين من المعطوف والمعطوف عليه صح الاستثناء ويلزمه طلقة وإن قصد إخراجها من أحدهما فقط لزمه الثلاث لبطلان الاستثناء حينئذ لمساواته أو لاستغراقه ويترتب هنا ما زاد على الثلاث على أرجح القولين فإذا قال أنت طالق خمسا إلا ثلاثا لزمه اثنتان وقيل لا يعتبر فيلزمه الثلاث . تنمة . من شك هل طلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا لم تحل له إلا بعد زوج ثم إن تزوجها بعد زوج وطلقها طلقة لا تحل له إلا بعد زوج وهكذا

والمملكة والخبرة لهما أن يوقعا الطلاق مادامتا في المجلس ويناكرا الخبرة التي لم يدخل بها والمملكة
مطلقا فيما زاد على الواحدة

حتى يثبت ومن شك هل طلق أم لا فلا شيء عليه ومثله إذا شك هل حنث أم لا في حلفه على فعل غيره
إذا لم يكن لشكه سبب بخلاف حلفه على فعل نفسه وشك هل حنث أم لا فتطلق عليه وكذا إذا كان لشكه
سبب كروية شخص داخل الدار المحلوف على عدم دخولها شك في كونه المحلوف عليه أم لا فيؤمر بالطلاق
بلا جبر وقيل بجبر إلا أن يكون موسوسا فلا شيء عليه ومن طلق معينة من زوجته أو زوجته أو
حلف بطلاقها وحنث ثم شك هل هي أو غيرها أو قال لزوجتي إحدا كما طالق ولم ينو معينة أو نواها
ونسبها طلق الجميع ثم شرع يتكلم على بعض مسائل من التخيير والتملك فقال (والمملكة) أي التي ملكها
زوجها طلاقا تملكها مطلقا بقوله ملكتك طلاقك أو وليتك أمرك أو أمرك بيدك أو طلق نفسك أو أنت
طالق إن شئت أو طلاقك يدك (والخبرة) أي التي خيرها زوجها في إيقاع الطلاق وعدمه تخيرا مطلقا بقوله
إختاري نفسك أو طلق نفسك ثلاثا أو اختاري أمرك (لها) أي لكل منهما (أن يوقعا الطلاق) الذي جعل يدهما
(مادامتا في المجلس) الذي حصل فيه التخيير والتملك إلا أن يحصل منهما تمكين للزوج ولو من مقدمات
النوط في حال الطوع بعد العلم بالتملك والتخيير أو يردا ما جعل يدهما فانه يبطل كما أنه يبطل ما يدهما
أيضا إذا انقضى المجلس إلا أن يعين زمانا أو مكانا وهو مفهوم المطلق فلا يبطل إلا بانقضائهما إذا لم
يوقفهما الحاكم فان أوقفهما فاما أن تقضى برد أو طلاق والا أسقط ما يدهما (ويناكرا) الزوج (الخبرة
التي لم يدخل بها و) يناكر (المملكة مطلقا) دخل بها أم لا (فيما) إذا أوقعا الطلاق و (زاد) كل منهما
(على الواحدة) إن نواها عند التفويض لهما وبادر بالمناكرة وحلف أنه لم ينو زائدا على الواحدة إن
أراد رجعتها في الرجعية أو العقد عليها في غيرها ولم يكرر أمرها يدها إلا أن ينوي التأكيد ولم يشترط
في العقد فان لم يزيدا على الواحدة أولانية له عند التفويض أو لم يبادر أو لم يحلف أو كرر أمرها يدها
ولم ينو التأكيد أو اشترط في العقد فلامنا كرهة وتلزمه الواحدة في الأولى وما أوقعاه فيما عداها كما أنه
لامنا كرهة له في التخيير المطلق الذي لم يقيد بعدد في المدخول بها حيث أوقعت الثلاث فان أوقعت أقل منها
بطل ما يدها إذا لم يرض الزوج بما أوقعت وبصير معها كما كان قبل القول لها لأنها عدلت عما جعله الشارع لها
وهو الثلاث في التخيير المطلق فان رضى الزوج بما أوقعت لزم ثم أشار إلى شيء من مسائل الرجعة وهي لغة
المرء من الرجوع وشرعا قال ابن عرفة رفع الزوج أو الحاكم حرمة المتعة بالزوجة لطلاقها فتخرج المراجعة
انتهى وإنما زاد أو الحاكم لا دخال ما إذا طلق في الحيض وامتنع الزوج من الرجعة فان الحاكم يرتجع له
جبرا عليه كما مر وقوله حرمة المتعة هو المرفوع وقوله لطلاقها متعلق بالحرمة واحترز به من رفع الزوج
الحرمة بغير الطلاق كما إذا رفع حرمة الظهار بالكفارة وإنما خرجت المراجعة وهي العقد على البائن لأنها
مفاعلة من الجانبين لتوقفها على رضى الزوجين والرجعة من جانب واحد فخرجت بقوله رفع الزوج
لأن كثيرا من الفقهاء يستعملون راجع في البائن وارتجع في غير البائن ولما كان البحث في الرجعة يتعلق

ومن طلق زوجته المدخول بها طلاق رجعية أو طلقتين فله أن يراجعها ما لم تخرج من المدة بنية مع قول أو فعل أو بقول في الظاهر فقط لا بقول محتمل ولا بفعل بلا نية كوطء فان استمر حتى انقضت العدة لحقها الاقام والرجعية كلزوجة وتصدق

بأربعة أشياء المرتجع والمرتجة وسبب الرجعة وأحكام المرتجة قبل الارتجاع أشار إلى الأول بقوله (ومن) أي المسلم العاقل البالغ الذي (طلق) وإلى الثاني بقوله (زوجته المدخول بها) احتزبه عن لم يدخل بها فلا رجعة له عليها لينوثنها منه واحتز بقوله (طلقت رجعية أو طلقتين) أي رجعتين مما إذا طلقها ثلاثا أو لم يكن رجعيا كالحال فلا رجعة له أيضا وقوله (فله أن يراجعها) جواب من (ما) أي مدة كونها (لم تخرج من العدة) حيث كانت عدة نكاح صحيح لازم حل وطئه فان كان فاسدا لا يقر بالدخول كخامسة فسخ أو طلق فيه بعد الدخول أو غير لازم كنكاح سفيه أو عبد بغير إذن ولي وسيد طلق فيه بعد الدخول أو لم يحل وطؤه كوطئها في حيض وطمئنها فلا رجعة له في هذه الصور كلها لينوثنها لأن المعدوم شرعا كالمعدوم حسا وأشار إلى سبب الرجعة بقوله (بنية مع قول) أي محتمل كأمسكنها فهو متعلق بقوله يراجعها (أو) بنية مع (فعل) كوطء أو قبلة أو جسة لشهوة (أو بقول) أي صريح بدليل قوله بعد لا بقوله محتمل كارتجعتها ورددتها لنكاحي (في الظاهر فقط) كان هازلا أم لا فلزمه نفقتها وغيرها من الأحكام من توارث وغيره لا الباطن أي فيما بينه وبين الله فلا يجوز له وطؤها حتى ينوي رجعتها (لا بقول محتمل) بلا نية كأعدت الحل أو رفعت التحريم فلا تحصل به الرجعة لأنه محتمل لي أو للناس أو عني أو عن الناس (ولا بفعل بلا نية كوطء) وأخرى قبلة ولمس ودخول عليها وبسترها من الوطء ولا تكون له الرجعة إلا في بقية الأولى لا في الاستبراء فان انقضت العدة الأولى فلا ينكحها هو أو غيره حتى ينقضي الاستبراء فان نوى بذلك الرجعة كفي كما تقدم (فان استمر) على وطئها بلا نية رجعة أو أكتفى بالوطء الأول وسكت (حتى انقضت العدة) ثم طلقها ثلاثا أو أوفى (لحقها طلاقه) على المشهور مراعاة لقول ابن وهب بصحة رجعه فهو كطلاق في نكاح مختلف فيه ابن عبد السلام وهو الصحيح فهو مشهور مبنى على ضعيف وقال أبو عبد لا يلحقها إذ قد بات منه ومحل الخلاف إذا جاء مستفتيا فان أسرته البينة عند القاضي لحقها اتفاقا وظاهره أن التلذذ بها بغير وطء بلا نية لا يلحق به طلاق وأشار إلى الأمر الرابع وهو أحكام المرتجة فقال (والرجعية كالزوجة) التي لم يحصل فيها طلاق فليس فيه تشبيه الشيء بنفسه والتشبيه في وجوب نفقتها وكسوتها عليه والتوارث وصحة الأيلاء منها والظهار واللعان والطلاق وأن مطلقها لا يجوز له أن يتزوج من يحرم جمعه معها مادامت في العدة إلا أنها تفارقها في أنه يحرم الاستمتاع بالرجعية قبل الرجعة والدخول عليها غير قاصد الرجعة والأكل معها ولو كان معها من يحفظها في هذين الأمرين ومثلها كلامها ولو كان بنية الرجعة بعد وإنما شدد عليه لئلا يتذكر ما كان فلا يرد أن الاجنبي يباح له كلام الأجنبية إلا اقصد تلذذ أو خشية فتنة وأما نظروجه كل منهما وكفيه فجائز وكذا للسكنى معها في دار جامعة لها وللناس ولو أعزب وانهرق أيضا من الزوجة في أنها إذا خرجت من منزلها بغير رضاه لم تسقط نفقتها (وتصدق)

في انقضاء القروء والوضع بلايين في المدة التي يمكن فيها ويندب الاشهاد عند الرجعة والمتعة
للمطلقة في نكاح لازم بعد الدخول

الرجعية (في انقضاء القروء و) في عدة (الوضع) أي تصدق أن عدتها التي بالاقراء أو بالوضع قد انقضت
(بلايين) منها (في المدة) الطويلة (التي يمكن فيها) انقضاؤها بالاقراء أو بوضع الحمل غالبا لأن النساء
مؤتمنات على فروجهن وفائدة تصديقها أنه لا رجعة له عليها بعد قولها وتحل للأزواج فإن كانت المدة لا يمكن انقضاء
العدة فيها غالبا ويمكن نادرا سئل النساء فإن صدقنها أي شهدن أن النساء يحضن لمثل هذا عمل به وهل تخلف
مع تصديقهن أم لا قولان فإن ادعت انقضاءها في مدة لا يمكن غالبا ولا نادرا لم تصدق ولا يسأل النساء
فلاقسام ثلاثة (ويندب) للزوج (الاشهاد عند الرجعة) عليها وقيل يجب فإن ترك الاشهاد كره وصحت
رجعته (و) تندب (المتعة) على المشهور وهو ما يعطيه الزوج ولو عبدا للزوجة بعد طلاقها ليحبر بذلك ألمه
وتكون على قدر حاله لقوله تعالى «على الموسع قدره» ولا يقال إن الأمر في الآية يقتضي الوجوب وبدل
عليه قوله «حقا» لأننا نقول دل على حمله على الاستحباب التقييد بالمحسنين والمتقين والمراد بالحق الثابت
والمندوب ثابت وإنما تكون المتعة (المطلقة) بائنا أم لا لكن البائن تمتع إثر طلاقها والرجعية بعد العدة
لأنها ما دامت في العدة ترجو الرجعة فلا كسر عندها ولأنه لو دفعها لها قبل الرجعة ثم ارتجعها لم
يرجع بها لأنها كربة مقبوضة فإن مانت قبل أن تمتع فإن المتعة تدفع إلى ورثتها بائنا أو رجعية واحترز
بالمطلقة ممن فسخ نكاحها بعد البناء لفساده أو للعان فلا متعة لها وذكر قوله (في نكاح) لا للاحتراز
لأن المطلقة لا تكون إلا في نكاح بل ليصفه بقوله (لازم) واللازم في كل نكاح بحسبه فما يفوت بالدخول
والطول أو ولاده الأولاد لازم واحتز به من غير اللازم كنكاح ذات العيب فإنها إذا ردت به لا متعة
لها لأن غارة بعيها ومختارة لفراقه لعيبه ومثلها المعتقة تحت عبد تخار فراقه واختلعة واحترز بقوله
المطلقة (بعد الدخول) مما إذا طلقت قبل الدخول وقد سمي لها فلا تمتع لبقاء سلعتها وأخذها نصف
الصداق فإن لم يسم لها تمتعت ولما فرغ من الطلاق وما يتعلق به من تخيير وتمليك ورجعة شرع يتكلم
على الإيلاء والظهار واللعان والرضاع وبدأ منها بالإيلاء فقال .

قد تم طبع الجزء الأول من كتاب العلامة العمروسي ويليه الجزء الثاني

وأوله باب الإيلاء . والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

فهرست الجزء الاول

من شرح العلامة على بن خضر العمروسي المالكي رحمه الله
على مقدمته في فقه الامام مالك رضى الله عنه

صحيفة	صحيفة
١٦٥ فصل . ويندب للامام الاستخلاف	٣ خطبة الكتاب
١٦٨ فصل . قصر الصلاة في السفر	نبذة عن تاريخ الشيخ العمروسي
٧٤ فصل . الجمعة فرض عين	٧ باب . الرفع للحدث
١٨٠ فصل . يذكر فيه حكم صلاة الخوف	١٦ فصل . الطاهر الحي
١٨٢ فصل . صلاة العيدين سنة	٣٤ فصل . فرائض الوضوء
١٩٠ فصل . غسل الميت فرض كفاية	٥١ فصل . آداب قضاء الحاجة
٢٠٤ باب . زكاة النعم واجبة الخ	٦٠ فصل . الناقض للوضوء
٢١٨ فصل . ومن تصرف له الزكاة ؟	٦٧ فصل . وموجبات الغسل
٢٢٣ فصل . زكاة الفطر واجبة	٧٤ فصل . المسح على الخف
٢٢٥ باب . صوم رمضان واجب	٧٩ فصل . يتيمم المريض
٢٣٤ خاتمة . الاعتكاف مستحب	٨٨ فصل . في المسح على الجيرة
٢٣٥ باب . الحج فرض والعمرة سنة	٩٠ فصل . الحيض دم الخ
٢٥٢ باب . الذكاة ذبح الخ	٩٥ باب . الوقت المختار الخ
٢٦٧ باب . اليمين تحقق غير الواجب الخ	١٠٦ فصل . الأذان سنة
٢٨١ باب . الجهاد فرض كفاية	١١١ فصل . شروط الصلاة
٢٩١ باب . النكاح مندوب الخ	١٣٥ فصل . يجب على المكلف قضاء الخ
٣١٧ باب في الكلام على الخلع والطلاق	١٤١ فصل . يندب النفل قبل الظهر الخ
٣٢٥ الرجعة	١٥٢ فصل . الجماعة في الفرض العيني الخ